نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط

الدكتور حامد ربيع
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة (سابقا)
رئيس قسم الدراسات السياسية والقومية بمعهد الدراسات العربية ببغداد
أستاذ خارجي بجامعات الخرطوم ودمشق وروما وباريس

القاهرة في 31 أغسطس 1983

إلى روح أبي

تجديد للعهد والميثاق

تصدير

لم تعد السياسة الخارجية صنعة الهواة. لم يعرف الإنسان في تاريخه الطويل مرحلة بلغت فيها إدارة سفينة التعامل الدولي ما وصلت إليه اليوم من تعقيد. إن فهم الحقائق التي تحيط بنا- ولو في إطار محدود- في حاجة إلى حياة كاملة. ولا يجوز أن يخدعنا سماع أن أشخاصا محدودي الثقافة والتاريخ العلمي، قدرت لهم القيادة العليا في مجتمعات عظمى كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي. إن حول القائد في تلك النظم مجموعة كاملة من الخبراء، والسياسة القومية في تلك الدول لا تصنعها إرادة فردية وإنما هي وليدة تقاليد ثابتة صاغتها مؤسسات قد لا تبدو واضحة للعيان ولكنها ذات فاعلية ثابتة. هذه الحقيقة تزداد خطورتها عندما نرتفع إلى مستوى التعامل الإيجابي بما يعنيه من محاولة التحكم في الأحداث وقيادة سفينة الصدام الدولي بما يفرضه ذلك من ضرورة بناء تصور واضح للأهداف وأساليب للممارسة، ليس فقط في حالة النجاح بل وكذلك في حالة الفشل وحيث أن كلا من الافتراضيين يملك درجاته المختلفة. وتزداد الخطورة عندما يجد القائد نفسه وقد تعين عليه أن يتخذ قرارا سريعا في عدة لحظات وهو قادر- ذلك القرار- على أن يحدد مصير أمته ومصير نظامه لعدة أجيال.

هذه الحقائق لا يريد أن يعيها المسئولون في العالم العربي فهم .. تارة يعتقدون أن خطابا مملوءا بالأكاذيب والسباب قادر على أن يغطى حقيقة الفشل. لم يكن السادات ذلك الخصوص أو زعمائنا ولن يكون أخرهم. منذ أن قدر للغوغائية أن تسيطر على العالم العربي أضحت هذه الأساليب قاعدة وتقليدا. وهم تارة أخرى يتصورون أن ضجيجا إعلاميا حول زيارة لزعيم أجنبي تستطيع أن تؤكد النجاح المنقطع النظير. ولعل جيلنا لا يزال يذكر زيارة نيكسون للقاهرة وهو مهزوم منكسر في دولته وهو الذي قاد إسرائيل لأن تستطيع أن تتخطى نجاح أكتوبر وأن تحيله إلى هزيمة وأن تجعل القاهرة مفتوحة أمام جحافل الصهيونية المتنمرة والشعب المصري بإيقاع قيادته يرقص في الطرقات احتفاء بالزعيم الأكبر. وقد خرجت علينا الاستئصال الجسدي للخصوم السياسيين.

منذ متى كان وضع عقل أمة كاملة في السجون إيذانا بالقضاء على إرادة المقاومة؟ وهل هذا يعني تحويل الفشل في السياسة الخارجية إلى نجاح؟

إن النجاح والفشل أكثر عمقا من واقعة وأكبر بعدا من حدث معين. نابليون لم يهزم في ووترلو وإنما هزم حقيقة قبل ذلك بعشرات السنين عندما رب في مصر ولم يستطع أن يستقر في وادي النيل. وهتلر لم يقض عليه على أبواب موسكو، وإنما استؤصل نظامه منذ أن قدر له أن يحاول بناء أوربا الجديدة من منطلق السيادة الألمانية في عصر وفي مجتمع لا يقبل مفهوم السيادة العنصرية. النجاح والفشل هما نتيجة تطور متعدد المراحل متتابع الخطوات حيث الواقعة أو الحدث ليست إلا بلورة مؤقتة لمجموعة من المتغيرات السابقة لتعد لمجموعة أخرى من المتغيرات اللاحقة. ولذلك فإن النجاح أو الفشل لا بد أن يستمد مصادره من جذور دفينة تتغلغل في أعماق الحركة السياسية وتتبع

من باطن الوجود الجماعي ومن حقيقة الإيقاع القومي حيث يصير الزعيم أو القائد محركا أو مكملا لتلك القوى وحيث تصير قدرته الحقيقية هي التعبير عن تلك القوى بحساسية وبعد نظر، بحيث يكاد يصير خطابا وصياغة لإرادة لا شعورية لا يقتصر في وظيفته على الإعلان عنها بل يتولى كبح جماحها أيضا. أنه تعبير عن قوى حتى لو لم تعبر عن ذاتها تعبيرا كليا أو واضحا فإنه هو قادر بلغة خفية بإحساس باطني بحساسية لا يملكها إلا الزعيم القائد على أن يشعر بها ويعلنها صيحة داوية معبرة عن الوظيفة التاريخية. السياسة الخارجية لا تنفصل عن السياسة الداخلية.. إنها أداة تنفيذ السياسة الداخلية وكل من يتصور أن سياسة داخلية فاشلة قادرة على أن تقود إلى سياسة خارجية ناجحة يرتكب مغالطة حقيقية.. السياسة الخارجية هي أحد وجوه السياسة القومية التي لا يمكن إلا أن تستمد قوتها من جسد يملك عناصر المناعة وقيادة صالحة للأخذ بزمام الموقف وتطويعه نحو الأهداف القومية.

هذه الصفحات ليست إلا مقدمة لهذه المفاهيم التي يجب على كل من يتصدى للسياسة العربية أن يؤمن بها وأن يفهم أبعادها الواقعية.

فلنحاول وبتبسيط مطلق أن نحدد المعنى العلمي لهذه المجموعة من الحقائق.

مما لا شك فيه أن الإجابة على مختلف التساؤلات التي لا بد أن يطرحها القارئ لفهم حقيقة التطورات التي تعيشها المنطقة العربية في حاجة إلى العديد من المؤلفات. رغم ذلك **فلو اقتصرنا على استفهامات ثلاثة** لاستطعنا أن نخلق تصورا ولو جزئيا لذلك النسيج الفكري الذي يجب أن تتبع منه مختلف الإدراكات المتعلقة بموقع المنطقة العربية من العالم الذي نعيشه. فهناك أولا تطور دولي معاصر. البعض يصفه بأنه ثورة حقيقية في العلاقات الدولية. فهم هذه الثورة يفرض علينا أن **نتعمق في تحليل موضع القوى الوسيطة والتي إليها ننتمي كمنطقة عربية من النظام الدولي**. أيضا أحد التساؤلات التي يجب أن تسيطر على ذهن المنظر للواقع العربي يدور حول فهم وتحديد **كيف يمكن صنع سياسة خارجية ناجحة؟**. هذه الاستفهامات الثلاثة لا بد أن يرتبط بها تساؤل آخر: **أين تقاليد السياسة الخارجية العربية من الصراعات الدولية في عالم القرن العشرين؟**

ليس هدفنا من هذا التصدير أن نجيب على جميع هذه التساؤلات فقد تعرضنا لها في مواقع أخرى ولكن نتناول البعض منها ولو جزئيا بقدر ترابطها مع موضوع هذه الدراسة يفرض علينا أن نتعرض لبعض هذه التساؤلات ولو في أبعادها العامة.

الحقيقة التي يجب أن ننطلق منها ونحن بصدد طرح المنطقة العربية من تلك العاصفة الرهيبة، التي تنشب أظافرها من جانب في الإنسانية المعاصرة ومن جانب آخر في الجسد العربي، بحيث تكاد تجعل منجزات الحضارة والتحضر موضع مخاطرة وعرضة لفناء، هي أن الواقع العربي ليس إلا امتدادا للحقيقة التاريخية. عندما كنا نتحدث منذ عدة أعوام عن احتمالات الاستئصال العربي كنا نواجه بكثير من عدم التصديق. واليوم أضحت تلك الظاهرة موضوع التطبيق. وإذا كانت قاصرة على بعض أجزاء

الأرض المحتلة، فإن هذا لا منع أنها تعبير عن سياسة قابلة لأن تطبق في جميع أجزاء الوطن العربي. لقد أضحى التشبيه والتقريب بين الأمة العربية والهنود الحمر بتداول على أكثر من لسان. وما كان يقال في خفاء وتكتم أضحى اليوم يعلن بصراحة وتحد. والخبرة التاريخية علمتنا أن تطبيقات الاستئصال عديدة أيضا في داخل الوطن العربي: استئصال عضوي في الأندلس وقبرص وسردينيا وصقلية ثم استئصال حضاري في جنوب الاتحاد السوفيتي وأخيرا الاستئصال المعنوي الذي لا نزال نشاهده في هذه اللحظة في أكثر من موضع واحد ولنذكر على سبيل المثال تركيا الكمالية. وإذا كانت كل خبرة لها مذاقها وكل عصر له دلالته فرغم ذلك فإن محاولة فهم الواقع المعاصر في المنطقة العربية دون العودة إلى الماضي بجميع عناصره ومتغيراته لن تؤدي إلا إلى تشويه الحقيقة التي نسعى إلى احتضانها.

ما هي تلك الحقيقة التاريخية التي يمثلها الوجود العربي في أبسط عناصره؟

أول عنصر وهو جوهر الصراع العربي في النطاق الدولي يتحدد بأنه منذ القرن السادس عشر فإن الإرادة الأوربية هي وحدها التي تتحكم في مصير الأمة العربية. الجسد العربي مسرح تمرح في داخله أوربا الجديدة بلا حياء. وعندما نتحدث عن الأمة العربية في تلك الفترة فلا بد وأن تختلط العروبة بالإسلام ليس فقط كمفاهيم سياسية بل وكحقائق اجتماعية. أهل البرتغال ثم أهالي هولندا يبدأون هذه الهجمة ولو بطريق غير مباشر. ثم تأتي بريطانيا وفرنسا لتتوغل كل منهما في الكيان لتمزقه، روسيا القيصرية تبتلع بعض الأجزاء الشرقية، الإمبريالية الأوربية سوف ترتفع إلى قمتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعندئذ سوف تصطدم بالإيمان الإسلامي. ولكن رد الفعل لن يكون قبول التحدي والتكتل الإرادي وإنما القطيعة بين الحياة المدنية والقيم الدينية. الأولى سوف يقدر لها أن تخنع وتخضع والثانية لن تفعل سوى أن تنطوي على نفسها بشجاعة ومقدرة ولكن بقصر نظر وجمود لا بد وأن تدفع ثمنه. هذا الانطواء يسمح للقيم الإسلامية بأن تحمي ذاتها ولكنه كان لا بد وأن يؤدى إلى تلك القطيعة التي لا تزال تعيشها الأمة العربية تلك القيم الإسلامية والحياة السياسية.

العنصر الثاني الذي يجب أن يكون وضاحا في الأذهان هو أن **التاريخ الإسلامي ومنذ حوالي ثلاثة قرون ابتعد عن الوجود العربي أو بعبارة أكثر دقة لم يعد محور تطور تلك الخبرة هو الإرادة العربية. لقد أضحى الإسلام هو الدولة العثمانية والدولة العثمانية بدورها لم تفعل سوى أن تكرر المأساة التي سبق ورأينها من حيث علاقة الحضارة الإسلامية بالحضارة الأوربية. فالدولة العثمانية التي أثبتت قدرة واستعدادا لتقبل فن وأساليب القتال العسكري كما قدمتها الحضارة الغربية أثبتت أنها ليست على استعداد لتقبل المفاهيم السياسية والاجتماعية لتلك الحضارة. العزلة الفكرية والتي كان محورها الحقيقي نوعا من الثقة المبالغ فيها في الذات منعت القيادة التركية من أن تفهم حقيقة التطور الذي تعيشه القارة الأوربية. وهكذا حدث ضعف في الذات لم تتردد**

الحضارة الإمبريالية باستفزازيتها التقليدية أن تستغله على أوسع نطاق لتنتهي بخنق الإمبراطورية العثمانية.

العنصر الثالث الذي يكمل هذا الإطار يدور حول حقيقة الحركة العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر. لقد فرض على العرب أن يحاربوا في جبهتين أوربا الكاثوليكية وتركية المسلمة. فهم آخر خاطئ قاد إلى نتائج عنيفة لا نزال نعيش آثارها. والخطأ الحقيقي الذي وقعت فيه القيادات العربية لم يكن مرده فقط ذلك التذبذب بين التحالف مع أوربا الغازية في مواجهة الدولة العثمانية ثم صدام ضد القوى الغربية عندما كشفت هذه عن وجهها الحقيقي مع فرقة عميقة المدى بين الإرادة العربية والتقاليد العثمانية، ولكن ما هو أخطر وأكثر دلالة لتقييم تلك القيادات، أنها، أي تلك القيادات العربية، غالطت تاريخها وتقاليدها التاريخية الثابتة من جانب، وهي من جانب آخر لم تفهم طبيعة التطور الذي تعيشه الإنسانية في نهاية الربع الأول من القرن العشرين. فأول الأمة الإسلامية كانت وسوف تظل واحدة وليس من تقاليد تلك الأمة الفرقة ولا التحالف مع الأعداء.

سوف يسرع البعض بأن يحدثنا عن ذلك الانشطار الذي عرفته الأمة الإسلامية عند بناء الدولة الأندلسية وسوف يضيف البعض أيضا بقصة التحالفات مع بعض الأمراء الكاثوليك وبصفة خاصة العصر العباسي، استثناءات، رغم ذلك لا يجوز التوسع في دلالتها بل أنها استثناءات تملك مذاقها الخاص. فالدولة الأندلسية لم تقف في أي مرحلة من مراحل تاريخها موقف الصدام العسكري أو التناطح العضوي مع الخلافة الكبرى. والتحالفات المذكورة جاءت في فترة الحكم العباسي عندما كان السلام العالمي لا يزال سلاما إسلاميا ومحور الإرادة التي تتحكم في مصير الإنسانية لا تزال بغداد ولا تزال فقط الكلمة الصادرة من عاصمة الإمبراطورية الإسلامية.

لو عدنا إلى القرن التاسع عشر لما وجدنا طيلة ذلك القرن سوى صفحة براقة واحدة لم يقدر لها التكامل: قصة محمد علي. مما لا شك فيه أن هذا الفصل في تاريخ مصر الحديثة قدم له علي بك الكبير، والواقع أن كليهما إن هو إلا تعبير عن انبعاث قومي في أرض وادي النيل لم يستطع أن يبلور ذاته في قيادة محلية قادرة على أن ترتفع إلى مستوى الأحداث. محاولات الوالي المصري كان أساسها الرغبة في تجديد الإمبراطورية العثمانية من الداخل ولم يفكر ولو للحظة واحدة بالفرقة أو بتمزيق الإمبراطورية العثمانية. وقد تجلت هذه المفاهيم واضحة عندما توجه ابنه إبراهيم إلى صحراء الأناضول ساعيا لدخول القسطنطينية وإعادة بناء الدولة الإسلامية من منطلق التجديد الذاتي. محمد علي لم يكن يسير على إيقاع حقيقي وبتوافق تام مع الضمير القومي المصري. وهنا علينا أن نلحظ بدهشة وتعجب كيف أن القوى الأوربية، وعلى وجه التحديد روسيا من جانب وفرنسا من جانب آخر، فهمت المخاطر الحقيقية التي يمكن أن تستتر خلف ذلك التطور ولم تفهمها القيادات المحلية. إنه يعني بناء دولة جديدة بدم جديد ويعني وضع حد للتسيب والترهل العثماني من خلال القدرة الناشئة الشابة في

وادي النيل بتقاليدها التي تمتد إلى أعمق جذور التاريخ، كل منهما بأسلوبه، روسيا بعداوتها وفرنسا بتلاعبها وخديعتها، رغم الصداقة الظاهرة قضت على هذه الصفحة. المأساة الحقيقة هي أن القيادات العربية المعاصرة في القرن العشرين وبصفة خاصة القيادة المصرية في الأعوام العشرة الأخيرة ومنذ حرب أكتوبر لا تزال قاصرة عن أن تفهم المعنى الحقيقي لدلالة تلك الخبرة.

أخطر الحقائق التي تعيشها الأمة العربية في هذه اللحظة هو الانفصام بين العروبة والإسلام. لأول مرة في تاريخ الإنسانية نجد الصدام العنيف بين قومية عربية وايدولوجية إسلامية. الحرب العراقية الإيرانية ليست مجرد خلاف حول حدود ولكنها صراع حقيقي بين مفهوم قومي للعروبة الإسلامية ومفهوم إسلامي للقومية الفارسية.

الظاهرة لا تزال في بدايتها ويجب تطبيقها وهي في حاجة إلى الدراسات الجادة المحايدة المتأنية. وإذا كانت طبيعة هذا البحث تفرض التعرض لهذه الناحية ولو بقسط معين فإن المعلومات التي نملكها لا تسمح بالغوص في مثل هذه المشكلة الشائكة. ولنتذكر بعض الدلالات. حتى بداية العصر العثماني كان الإسلام والعروبة دائرتين متطابقتين. الإسلام هو دين العروبة والعروبة هي لغة الإسلام. سهل تلك الحقيقة أن الأمة الإسلامية كانت تضم وتحتضن كل مسلم ولم يكن هناك مسلم خارج تلك الأمة الإسلامية. من جانب آخر فإن كل أمة تقبل على الإسلام كانت تقبل أيضا على لغة العروبة وتجعلها محور تخاطبها اليومي. الإمبراطورية العثمانية جاءت لتقدم نموذجا جديدا: إسلاما دون عروبة. وعندما وقفت القومية العربية تصارع لتأكيد ذاتها فصلت بين عقيدة إسلامية ونظام إسلامي سياسي.

خلال تلك العصور الطويلة التي امتدت منذ انهيار الدولة الإسلامية الأولى وحتى اليقظة العربية في القرن العشرين لم يتوقف انتشار الإسلام كعقيدة دينية. والواقع أن هذا تعبير عن قوتها أو بعبارة أكثر دقة أن الضعف السياسي العربي لم يمنع من ترسيخ الأقدام على الإسلام الديني والحضاري. وإذا بنا في بداية القرن العشرين نصادف أربعة نماذج من الوجود الإسلامي: إسلام عربي ثم إسلام أسيوي إلى جانب الإسلام الروسي والإسلام الأفريقي وذلك دون الحديث عن الإسلام الغربي الأوربي وتوابعه. كل من هذه التطبيقات وبصفة خاصة النماذج الأربعة الأولى له جوهره وله خصائصه. ويكفي أن نذكر على سبيل المثال الإسلام الأفريقي الذي ساهم في بناء مجتمع جديد خرج من نطاق المفهوم القبلي القطري وسمح لتلك المجتمعات بأن تقف في مواجهة صامدة وثابتة ضد الغزو الأجنبي. وأن أحد أسباب استطاعة أفريقيا السوداء في أن تنفض عن كاهلها الاستعمار الأوربي هو الدين الإسلامي.

أحد التساؤلات التي آن للفكر الإسلامي أن يطرحها بصراحة ووضوح وأن يقدم بخصوصها أدراكه المتكامل هو حقيقة العلاقة بين المجتمعات الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية والوطن العربي. وإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية تطرح هذه المشكلة

بصورة عنيفة اليوم فإنها سوف تطرح غدا في نماذج أخرى عديدة. وعلاقات الوطن العربي المستقبلية بالمجتمع السوفيتي لا بد وأن تندرج تحت هذا الباب وذلك دون الحديث عن حقيقة التطورات التي يجب أن ندخل في تصوراتنا أبعادها المختلفة المرتبطة أيضا بتركيا وموضعها الهام ليس فقط من البحر المتوسط بل وكذلك كأداة اتصال بأوربا الغربية. العلاقات العربية الإسلامية أكثر خطورة من أن تترك دون تنظير حقيقي. والمقدمة الأساسية اللازمة قبل طرح ذلك التنظير هي التحليل الكامل المفهوم الأمن القومي العربي.

لقد ظلت المنطقة العربية حتى النصف الثاني من القرن العشرين موضوعا للتعاملات الدولية تتلاعب بها الإرادات الكبرى غير قادرة على أن تقول كلمتها في مصيرها. ولكنها فجأة كنتيجة لمجموعة متعاقبة من المتغيرات أضحت طرفا فاعلا في التعاملات الدولية. إنها طرف متعامل قادر على أن يملي إرادته ويتحكم على الأقل في الإطار الإقليمي. بدأ ذلك التطور جمال عبد الناصر ليعيد قصة محمد علي وكما ضرب الوالي المصري من الخارج حطم الزعيم المصري للعروبة أيضا من الخارج. ثم جاءت الثروة البترولية لتكمل تطورا بدءا في حقيقته قبل الحرب العالمية الثانية. إن الإنبعاث القومي في المنطقة لا يعود إلى ثورة 1952 ولكنه يمتد إلى الربع الثاني من القرن العشرين عندما حدثت تلك المجموعات من التقلصات المتناثرة في مختلف أجزاء الأمة العربية.

مرحلة جديدة اكتملت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وارتبطت بها تلك الأزمات المتلاحقة التي لا تزال المنطقة تعيش أحداثها.

أزمة في القيم، أزمة في القيادات، أزمة في التطور، أزمة في البناء، قبل الحديث عن أزمة التنمية وما يسمى بأزمة الصراع العربي الإسرائيلي. ورغم اختفاء عبد الناصر ثم الملك فيصل الذي تلقف الشعلة ولو بمعنى معين، ورغم مقتل السادات الذي دون وعي خلق الإرادة ولو من خلال الصفعة اللاواعية. فإن التاريخ لا يعود ولن يعود إلى الوراء. لقد انطلقت الأمة العربية من عقالها وهي تسعى لبناء حضارة جديدة. وما هي في حاجة إليه هو الإدراك بذاتها أولا وبوظيفتها في تاريخ الإنسانية ثانيا. هذه الصفحات لا تريد سوى أن ترسم المعالم الأساسية للإدراك للأمن القومي العربي.

إن تاريخ المنطقة العربية هو مجموعة من الاستفهامات التي لا يستطيع ازاءها المحلل إلا أن يقف حائرا غير قادر على تقديم إجابة مقنعة. ويكفي أن نتذكر بعض النماذج. لماذا أولا فشل العالم العربي في التعامل مع مشاكله؟ العالم العربي يملك جميع إمكانيات القدرة على التحكم في مصيره وعلى أن يكون طرفا فاعلا وليس مجرد موضوع للتعامل ومفعول فيه. ورغم ذلك فعلى الأقل منذ القرن الرابع الهجري بل وإلى حد معين قبل ذلك اختفت الإرادة الذاتية للمنطقة وأضحى الفشل أحد ملامح تطور الوطن العربي. فشل أولا في تطويع ذاته إزاء موجات الغزو القادمة من المشرق والمغرب.

فشل ثانيا في تجديد قدراته، ولا يقتصر هذا الفشل على ما نعاصره في هذه اللحظة، أنه تاريخ طويل من الإخفاق، يبدأ منذ العصر العباسي الأول، بل وفي لحظات قوة الإمبراطورية الإسلامية عندما بدأت تتعامل وتستند على الأتراك في تكوينها القتالي والدفاعي. ولنتذكر قصة الخليفة المعتصم في بداية القرن الثالث الهجري عندما تصور أن إنشاء مدينة خارج بغداد تسمح له بحل جميع المشاكل التي فرضها خلق جيش من المرتزقة يحمي الدولة العقائدية.

فشل أيضا في التعامل مع القوى الدولية. وهنا تصير المقارنة ذات دلالات واضحة: الدولة العثمانية حتى في أكثر مراحل تفتتها خطورة ظلت قادرة على أن تفرض نوعا من الهيبة الذي منع دولة كبريطانيا من أن تتبنى القضية اليهودية. ولكن ما أن تمزقت تلك الإمبراطورية وبعثرت في الهواء حتى برز الخطر اليهودي بوضوح. لا لقوته ولكن للضعف الكامن في الإرادة العربية. وهنا بهذا الخصوص تبرز المسئولية الحقيقية للدبلوماسية المصرية فهي الوحيدة ذات التقاليد. ورغم ذلك وابتداء من ثورة سعد زغلول على الأقل لم تفهم وظيفتها القيادية في المنطقة ولم تفهم أن أحد عناصر قوتها الحقيقية هو تلك الوظيفة أن لم تكن أهمها. علينا منذ البداية أن نذكر أن هيبة مصر في العالم الخارجي ليس مردها الأساسي قدرة الشعب المصري ولا الثروة التي تمثلها الأرض المصرية. إن العنصرين اللذين من مزيجهما تتكون لمصر وظيفة دولية هما أولا أنها الدولة القائد في المنطقة العربية تجر خلفها جميع القوى الكامنة في هذه المنطقة من الخليط إلى المحيط. والثاني هو الهيبة التاريخية التي تنبع من الماضي العريق ومن الرمز الفرعوني.

فشل أيضا من جانب العالم العربي في التعامل بين قياداته: صراع مستمر، تجازوات دائمة، ضجيج مرتفع يكاد يذكرنا بأن هذه القيادات لست من مستوى رجل الدولة وإنما هي أشبه بزعماء العصابات في الأحياء التي انعدم فيها النظام والأمن. وهو فشل بدوره لا يعود إلى الأمس القريب: قصة الحروب الصليبية، ثم قصة على بك الكبيرن ثم عقب ذلك قصة المماليك في مصر، ليست سوى فصول متتابعة لفشل ذلك العالم في أن يخلق قياداته الواعية.

استفهام آخر لا بد أن يفرض نفسه على المفكر: استطاعت دولة صغيرة كإسرائيل لا إمكانيات لها م ن حيث القدرات الذاتية على أن تتلاعب بالمنطقة خلال قرابة نصف قرن من الزمان ولا تزال قادرة على ذلك التلاعب؟ الإستفهام ليس بمعنى أن إسرائيل استطاعت أن تفرض حروبا متتالية. مما لا شكل فيه أن هذه الحروب تفاعلت في صياغتها المتغيرات الدولية. ولكن ما هو أخطر من ذلك أن إسرائيل كانت قادرة على أن تمنع المنطقة من أن تستغل إمكانياتها وأن تفرض أرادتها بأي معنى من المعاني.

إسرائيل وهي تبدأ بقرابة نصف مليون من السكان غالبيتهم العظمى مصابون بأمراض نفسية وعضوية، تطورت فإذا بها في فترة ثلاثين عاما تكون إمبراطورية

قادرة على أن تتحكم في تطورات المنطقة. وعلى أن تخلق التفتت ليس فقط في الإرادة العربية. بل وفي المدركات القيادية العربية حول أساليب التعامل مع مشكلة الشرق الأوسط. ولعل الملاحظة الأكثر غرابة إننا في جميع تعاملاتنا مع النماذج التاريخية نلحظ كيف أن المنتصر في لحظة معينة يؤثر في خصمه، فإذا بذلك الطرف الآخر يكتسب من خبرة التعامل قدرة وصلابة معينة أساسها محاولة التشبه بالمنتصر. الصهيونية ليست إلا قلبا لأساليب التعامل النازي. القيادة الهندية لم تفعل سوى أن تستوعب درس الاستعمار البريطاني. الأقلية السوداء في المجتمع الأمريكي نقلت منطق غزو الرجل الأبيض إلى أساليب الغزو والصهيونية لقد أثبتت الصهيونية أنها تنطلق أساسا من مبدأين: التمويه والخديعة من جانب واستغلال الفرص المتاحة بأقصى فاعلية من جانب آخر. إن كل خطوة لها حساباتها والثمن يدفع مقدما. فماذا فعلت القيادات العربية؟ إن سياسة مصر إزاء اتفاقيات كامب ديفيد ليست خطورتها الحقيقية في أنها خرجت عن الصف العربي ولكن في أنها لم تفهم حقيقة الطرف الآخر المتعامل معه رغم خبرة ثلاثين عاما من الكر والفر. ويصير من التجني وصف السياسة المصرية بأنها وحدها هي التي ارتكبت هذه الخطيئة أن جميع القيادات العربية مع خلاف في مظاهر التعبير عن هذه الحقيقة وقعت في نفس الخطأ. ويكفى أن نتذكر أن دولة كالإمارات بكل ما تملك من إمكانيات تقف عاجزة مشلولة عن تنظيم دفاعها عن نفسها: هل دولة الإمارات اليوم لا تستطيع أن تجهز جيشا بكثافة جيش إسرائيل عام 48 وفى عالم أضحى فيه التحكم الإلكتروني قادرا على أن يجعل فردا واحدا بمثابة جيش كامل وحيث لا يجوز أن يقف عائقا دون ذلك سوى القدرة المادية ودولة الإمارات تملك أكبر قدرة عرفها التاريخ من حيث السيولة النقدية؟

على أن أكثر التساؤلات بهذا الخصوص خطورة وإثارة للنفس هو عندما نطلق تلك النظرة من حيث عنصر الاستمرارية التاريخية. فالمنطقة العربية من تقاليدها الثابتة – على الأقل- خلال القرون الثلاثة الأولى في تاريخها الإسلامي تعبر عن نموذج من أكثر تطبيقات الحنكة السياسية وضوحا وقوة. هذا النموذج لم يستمد مصادره من فراغ تاريخي. أن قصة منطقة الشرق الأوسط قبل الانبعاث الإسلامي بدورها قصة للنجاح السياسي من حيث التعامل الخارجي. مصر الفرعونية صارخة في هذا المعنى وهذه الدلالة. فماذا أصاب هذه المنطقة؟ هل أمة السياسة لم تعد تعرف السياسة؟

فلنتابع في ملامحها العامة هذه الخصائص.

أول عناصر القوة في السياسة العربية التقليدية هو وضوح مفهوم الأمن القومي. ورغم أن الحديث عن أمن قومي بالمعنى التنظيري المعاصر يصير مبالغة واضحة. إلا أن المتتبع للسياسة الفرعونية يلحظ كيف أن هذا المفهوم كون أحد عناصر المنطق والإدراك القيادي. رغم أن دولة مصر الفرعونية لم تكن منفتحة ولا تسعى للسيطرة الإقليمية وأنها بطبيعتها كانت منغلقة متقوقعة على نفسها، هي أفريقية أكثر منها

أسيوية، إلا أن قياداتها الواعية فهمت أن الدفاع عن حدودها الشرقية لا يجوز أن يتمركز حول حدودها الطبيعية – أي في سيناء- ولكن يجب أن يبدأ من شمال سوريا وعلى وجه التحديد من منطقة الأناضول. حروب تحتمس ورمسيس ليست في حاجة إلى إفاضة ورغم طابعها الاستفزازي إلا أنها تأكيد للفهم الواعي الحقيقي لأوضاع مصر الاستراتيجية التي يجب أن يكون أساسها استئصال ومنع تكامل أي قوة غير مصرية على حدود مصر الشرقية فيما هو مجاور لمنطقة سيناء. إن صحراء سيناء خنجر مصوب إلى قلب مصر لا يسمح بحرية الحركة ولا يمكن حربا دفاعية من أن تكون ناجحة. هذا المفهوم انتقل أيضا إلى الوعي العربي. عودة إلى خطابات عمر بن الخطاب وعمرو بن العاص توضح كيف فهمت القيادات العربية الإمكانيات التي يتيحها عدم استيعاب مصر في الدولة الإسلامية الناشئة. إن قدرة مصر على أن تغزو سهول الشام وأن تمنع أي نظام معاد من الاستقرار برزت صريحة قاطعة في ذهن القائد العربي عمرو بن العاص وهو يقنع عمر بن الخطاب بعدم تأجيل فتح مصر. الأحداث اللاحقة أثبتت ترسيب هذا المفهوم. فالعالم العربي الذي اتجه لأن يصير دولة آسيوية وقد تمركزت قوتها الحقيقية حول الخليج وبصفة خاصة عقب بناء الدولة العباسية لم ينس أن عليه أن يفهم معنى حماية الأمن القومي في دائرة البحر المتوسط. أن أي قيادة واعية تخطط للمستقبل وتفهم أن عدو الغد قد يكون صديق اليوم يجب أن تعرف جيدا معنى ودلالة أمنها القومي.

العنصر الثاني الذي يبرز واضحا من متابعة تاريخ السياسة العربية هو **مبدأ التماسك**. مما لا شك فيه أن أحد تقاليد مجتمعنا الإسلامي هو الحرية المطلقة. وحق المواطن في أن يقول كلمته التي لا تعكس سوى ضميره وقناعته مبدأ مقدس في جميع مراحل الدولة الإسلامية الأولى. ولكن حرية الرأي لا تعنى المهاترة. كذلك فإن حق المواطن في أن يعلن برأيه، له حدوده من حيث نتائج الإعلان عن الرأي وأهم ما يفيدنا بهذا الخصوص أن المجتمع القومي في مواجهة المجتمع الخارجي، عدوا كان أم صديقا، هو قبضة واحدة، هو إرادة واحدة، ووجهة نظرة واحدة، حيث تفنى الخلافات ويحل موضعها مبدأ التماسك، أي حيث تصير علاقة الدم مبررا لأن يقف الأخ إلى جوار أخيه مهما كنت النتائج. مبدأ التماسك مفهوم قبلي صاغه ابن خلدون صياغة حديثة باسم العصبية. القراءة المتأنية لابن خلدون تفصح عن أن ما أراده بكلمة العصبية ليس هو التعصب العنصري ولكن ما هو أبعد من ذلك وأكثر أهمية. هو التكتل حول المفهوم الجماعي في إرادة واعية متدفقة لمواجهة الخطر الخارجي. التماسك بهذا المعنى هو أحد خصائص السياسة العربية الذي ظل يسيطر عليها بإطلاق يدعو للدهشة والإعجاب حتى قرابة النصف الثاني من العصر العباسي الأول. مما لا شك فيه أن عنصر الدين والولاء للأمة والإستجابة العقائدية وسيطرة مفهوم الجهاد تضافرت على تمكين هذا المبدأ من الايناع والأزدهار. ولكان الواقع أن الأصول الحقيقية للمبدأ تتعدى أيضا فترة الدعوة

الإسلامية. فلنتذكر ما حدث عندما أصاب تلك الأمة القطيعة كنتيجة للحروب المعروفة بين على ومعاوية. أرسل إمبراطور الروم مستغلا هذه الفرصة إلى حاكم دمشق يخبره بإستعداده لأن يرسل له جيشا يساعده في موجهة زوج ابنة الرسول. فكانت إجابة معاوية: أصمت وإلا أرسلت لك جيشا ينتهي عند بيزنطة يقوده علي بن أبي طالب.

المبدأ الثالث هو النذير وضوح الرؤية. مبدأ السياسي لنجاح أي سياسة خارجية.

مفهوم الأمن القومي تعبير عن هذا المبدأ ولكن الواقع أن المبدأ أكثر اتساعا: أنه يعنى صياغة جميع احتمالات المستقبل والاستعداد لكل احتمال بحيث لا يؤخذ الحاكم على غرة، أنه يفرض أن القيادة تملك تصورا واضحا لما تريد من حركتها كاستراتيجية أولا أي كتعامل كلى شامل، وكتكتيك ثانيا، أي كخطوات مرحلية، وكحركة ثالثا أي كجهد يبذل لا بد أن يكون له عائد وأن يكون هناك توازن بين ذلك الجهد وذلك العائد وهو ما نعبر عنه اليوم بكلمة اقتصاديات الحركة. عندما فهمت القيادات العربية أن فتح بيزنطة يقتضي جهدا هائلا وإنفاقا مخيفا وهي قد حددت لنفسها مقدما أن سواحل البحر المتوسط الشمالية لا تعنيها، ورغم أنها كانت قادرة على تحقيق ذلك الفتح لم تتردد في أن تنسحب وأن تتخلى عن غزو منطقة الأناضول. لسنا في مقام تقييم تلك السياسة، ولكن الدلالة التي نريد أن نصل إلى بلورتها هي أن وضوح الرؤية والتدبر له جانباه، الإيجابي والسلبي. وأن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطلق من انطباعات مؤقتة أو من إيضاحات وليدة اللحظة الفجائية إن السياسة الخارجية تعبير عن نشاط الجسد في حركته الإقليمية. وكل جسد له خصائصه. ومن ثم فإن حركة أي جسد لا يمكن أن يحددها إل خصائص ذلك الجسد. الإدراك أو القيادة لا تفعل سوى أن تسمح لتلك القدرة بأكبر قسط من الفاعلية. ومن هنا **تبرز أهمية وضوح الرؤية ومفهوم التدبر**. أيضا العودة إلى التقاليد الإسلامية تبرز لنا كيف أن هذا المفهوم كان أساسا ثابتا لا يحيد عنه حاكم عربي أيا كانت خصائصه أو مستوياته. القراءة المتأنية لسلوك المالك في تدبير الممالك تكفي لإثبات هذه القناعة.

هذه الخصائص المختلفة تفسر إحدى الملامح العامة التي تميزت بها السياسة العربية التقليدية. متابعة تلك السياسة تسمح باكتشاف نوع من الثبات والاستمرارية بحيث يمكن القول بأنها لم تعرف أي وثبة حقيقية تقدم نموذجا لاحقا للتعامل يختلف عن النماذج السابقة. وحتى عندما وجد ذلك الخلاف في تطبيق واحد له دلالته، ظل متوازنا لا يعبر عن أي انقلاب حقيقي في التصور والإدراك الحركي. في تاريخ أي إمبراطورية أخرى نجد نماذج التعامل مختلفة ومتباينة بحيث يمكن القول بأن تلك الإمبراطورية عرفت إدراكات متعددة ومتباينة للسياسة الخارجية في تاريخ الدولة الإسلامية وحتى نهاية العصر العباسي الأول لا نجد سوى تصور واحد لم يختلف ولم يتنوع بل يمكن القول بأن الإمبراطورية العباسية اختلفت جذريا عن الدولة الأموية بمعنى أن الدولة الأموية كانت بحر متوسطية أكثر منها آسيوية وكانت الدولة العباسية آسيوية أكثر منها دولة بحر

متوسطية. وهذا صحيح إلى حد معين: يفسره أن عاصمة الدولة الأموية دمشق المطلة على سواحل البحر المتوسط وأن الدولة العباسية عندما نقلت عاصمتها إلى بغداد إنما أعلنت أنها تبدأ سياسة أساسها الانفتاح على سهول آسيا الوسطى يساندها في ذلك طبيعة تلك الدولة من المساندة الفارسية. رغم ذلك فإن الخلاف بين الدولتين من حيث السياسة الخارجية يكاد يكون غير واضح وغير ملموس. في كلا التطبيقين كان هناك الاهتمام بالبعد الآخر للإمبراطورية الإسلامية. هذا الثبات وهذه الاستمرارية هو النتيجة الطبيعية لسيادة مفهوم الأمن القومي من جانب ولوضوح الرؤية والتدبر من جانب آخر.

على أن أخطر ما تبرزه السياسة العربية من خصائص تعبيرا عن قوة وأصالة تقاليد تلك السياسة هو ما نستطيع أن نسميه بمبدأ التمييز بين الوضع الداخلي والتعامل الخارجي. أحد أسباب قوة السياسة الخارجية هي قدرة الحاكم على أن يفصل بطريقة قاطعة بين سياسته المحلية وصراعه الدولي. مما لا شك فيه أن هناك علاقة ارتباط، كذلك يجب أن نسلم بأن حاكما يسعى لأن ينجح في سياسته الخارجية يجب أن يقدم لذلك بنجاح لا يقبل وضوحا في تعامله الداخلي. ولكن المبدأ يظل قائما: الوضع الداخلي له مقوماته وله منطلقاته المختلفة والمستقلة عن التعامل الخارجي. هذا التمييز يصير أكثر وضوحا في المجتمعات الأوروبية حيث درجت على تقبل الخديعة والكذب وسيادة لغة المصلحة في العلاقات الدولية دون الممارسة الداخلية والقومية. المجتمع الإسلامي يقوم على مبدأ عالمية الدعوة، إنه يتجه إلى الإنسان وليس إلى العربي. وعندما يخاطب الرسول قومه يستخدم عبارة يا أيها الناس، وليس يا أيها العرب. دستور المدنية يعتبر اليهود أحد عناصر الأمة التي يحكمها الرسول، دعوة علمية كذلك فهي أخلاقية. مبدأ وحدة القيم في حالة الحرب هو مبدأ ثابت في تاريخ التقاليد الإسلامية أيضا في فترة العصور الوسطى. وهو الذي أثار إعجاب العالم الغربي وعبر عنه خلال الحروب الصليبية بكلمة الشهامة العربية.

ورغم هذه الطبيعة التي كان يجب أن تفرض الخلط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وحيث مفهوم للقومية يكاد يكون لا وجود له ليحل موضعه مفهوم الأمة الإسلامية. فإن متابعة السياسة الخارجية الإسلامية تفضح بشكل صريح وقاطع كيف أن جميع القيادات فهمت معنى وضرورة الفصل والتمييز بين الوضع الداخلي والتعامل الخارجي. العدو أيا كانت احتمالاته لا محل لمساواته بالموطن أيا كانت ديانته. الالتزامات التي تفرضها الدولة على القائد تختلف اختلاف جذريا عندما يتم التعامل مع الداخل عنها ونحن بصدد التعامل الخارجي. العودة إلى رسالة ابن تيمية وفي قلب العصور الوسطى تفصح بوضوح عن ثبات هذه القاعدة. بل أن قراءة الرسائل المتبادلة بين الرسول ثم بين خليفته أبي بكر والعالم الخارجي المحيط بالدولة الإسلامية الناشئة ومقارنة تلك الرسائل مع الرسائل الأخرى التي تبودلت وبصفة خاصة خلال فترة حروب الردة تسمح بتأصيل واضح لهذه التفرقة.

يكمل ذلك **مبدأ تعدد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية**. وهنا تبرز بصورة قاطعة حنكة قادة السياسة العربية. السياسة الخارجية نوع من التحرك في فراغ مجهول. من ثم فإن الاستناد إلى أدوات متعددة يسمح للجسد في حركته بالاعتدال والتوازن. وبصفة خاصة لو قدر له أثناء الحركة أن يفقد إحدى أدوات المساندة لبذل النشاط في التعامل مع القوى غير الوطنية. التحرك في فراغ يفرض تعددا في الأدوات وتنسيقا بين تلك الأدوات. الدراسة الجزئية التي أفردها "وات" لسياسة الرسول أثناء حكمه للمدينة تبرز مدى الفهم الواضح لهذا المبدأ. ورغم أن حكم الرسول للمدينة لا يعبر بعد عند الدولة الكبرى المترامية الأطراف إلا أن الوعي الذاتي في تبلور سياسة واضحة أساسها الاستناد إلى أدوات ثلاث في وقت واحد: المعاهدات وهو ما نسميه اليوم بالتفاوض أو العمل الدبلوماسي، ثم العلاقات الشخصية وعلى وجه التحديد علاقات المصاهرة وما في حكمه، يكمل ذلك أسلوب القتال والصراع العضوي. ليس من الحصافة السياسية أن يتحرك القائد في تعامله الخارجي من منطلق أداة واحدة بمعنى أن يغلق الأبواب الأخرى التي تسمح له بعدم الاختلال لو قدر لتلك الأداة أن يصيبها أي نوع من أنواع الشلل. ترى هل فهمت الدبلوماسية المصرية دلالة ومعنى هذه القاعدة عندما وقعت اتفاقية الصلح مع إسرائيل عام 1980.

بقدر وضوح تقاليد السياسة العربية خلال الفترة الإسلامية بقدر اختلال تلك التقاليد في عالمنا المعاصر بحيث يتعين على الباحث أن يتساءل هل القيادات العربية المعاصرة لا تنتمي إلى ذلك التراث وإلى تلك التقاليد؟ في موضع آخر عندما حاولنا أن نحدد ملامح السياسة العربية في عالمنا المعاصر، استطعنا أن نمركز التحليل حول ستة عناصر أساسية: فهي أولا سياسة غير مخططة، وهي ثانية سياسة متخلفة، ثم هي أيضا سياسة لا تفهم مبدأ توزيع الأدوار، فإذا أضفنا إلى ذلك درجات ضعف الإرادة الذاتية وكيف أنها لا تزال تعيش في عقدة الخوف من المستعمر الأجنبي، ثم إذا أضفنا من جانب آخر كيف أنها من حيث الواقع تعاني من انفصام فعلى بين المشرق العربي والمغرب العربي لهالنا مدى ما تعبر عنه تلك السياسة من نواحي الفشل. على أننا لو تركنا جانبا لتلك الملامح وحاولنا أن نكتشف المتغيرات التي كان لا بد وأن تقود إلى هذا الفشل بمظاهره المتعددة لكان علينا أن نتوقف قليلا إزاء خمسة متغيرات أساسية. وهي جميعها تفصح بوضوح عن مدى انقطاع التقاليد وكيف أن المنطقة التي عرفت أقوى نماذج السياسة الخارجية تعيش اليوم أسوأ تلك النماذج. **أول هذه المتغيرات أن السياسة العربية مفتقرة بصورة واضحة لما يمكن أن يعبر عنه بكلمة الأمن القومي.** مما لا شك فيه أن **مفهوم الأمن القومي يرتبط ارتباطا عضويا بتكامل الكيان السياسي. والأمة العربية وهي متفرقة متجزئة متعددة الإرادات لا يمكن أن تملك نظاما للممارسة أساسه تكامل مفهوم الأمن القومي.** ولكن بقدر صعوبة بروز المفهوم في تلك اللحظة بقدر أهميته وازدياد خطوة نتائج عدم وضوح معالمه. **المنطقة العربية تعيش في هذه اللحظة منطق الشعوبيات**

والأقليات والطوائف وقد حل موضع الولاء القومي الولاء الفئوي. خطورة هذا الموقف تنبع من أن القيادات المسئولة تعيش بدورها نفس الظاهرة. قد يكون مرد ذلك أن القيادات الحالية فرضتها الإرادات الأجنبية وهي لا تستند إلى قوة سياسية حقيقية وإلى شرعية نظامية. ولكن الذي يعنينا أن **مفهوم الأمن القومي العربي لا وجود له، وليس أدل على ذلك من تيارات الانعزالية في مصر باسم الفرعونية والتقوقع في العراق باسم حزب البعث**. وهنا يطرح نفسه سؤال آخر: **أين الفكر العربي من محاولة تأصيل مفهوم الأمن القومي وبغض النظر عن وجود الدولة العربية الواحدة كنظام سياسي متماسك؟ أليس الفكر مقدمة للحركة؟**

إذا انتقلنا من نطاق التصور والفلسفة إلى نطاق الممارسة والتعامل لاستطعنا أن نفرز متغيرا آخر أكثر خطورة: الخلط بين المشاكل القومية المصيرية وغيرها من المشاكل السياسية. درج الفكر السياسي على التمييز بين نوعين من المشاكل التي يمكن أن يتعامل معها القائد السياسي في نطاق تحركه الخارجي: مشاكل مصيرية وأخرى غير مصيرية. التمييز قد يدق في كثير من الأحيان. وقد يكون غير قاطع على هذا النحو من الجمود ولكنه في كثير من المواضع يصير ولا موضع للنقاش بخصوصه. وقد وصل البعض في هذا الشأن إلى تعبيرات رياضية مفادها أن هناك مشاكل لا تصلح لأن تطرح على مائدة المفاوضات لأن أي مكسب فيها خسارة للطرف الآخر.

لا نريد أن نتطرق إلى مناقشات بيزنطية أو سفسطة فكرية ولكن بلغة مبسطة فإن أي مشكلة يكون حلها من خلال النيل من الذات القومية هي مشكلة مصيرية. **الشرعية القومية واحدة ومطلقة ولا تقبل لا التجريح ولا التنازل المشاكل القومية لا تعرف أسلوب التفاوض، ومن ثم لا تقبل استخدام أسلوب الاتصال كأداة وحيدة لتصفية الصراع**. تقاليدنا العربية أساسها أن القوة تساند الحق، وأن الحق دون قوة لا موضع له. وظلت تقاليدنا بهذا المعنى حتى الربع الأول من القرن العشرين. أيضا الثورة العربية ورغم فشلها خلال الحرب العالمية الأولى قامت على أساس انتزاع بطريق القوة الحقوق المشروعة القومية، الثورة المصرية التي حمل لواءها حزب الوفد جاءت لترسخ في مفاهيم هذه المنطقة أسلوب البرجوازية في التعامل مع المشاكل المصيرية وما سمته في حينها مائدة المفاوضات. ومنذ تلك اللحظة ترسب المفهوم وأضحى إحدى خصائص السياسة العربية. وهنا تبرز **خطورة الخلط بين المشاكل المصيرية وغيرها: الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية مشكلة مصيرية لا تقبل إلا القوة ولا يمكن أن تنتهي إلا من خلال العنف الدموي**. استخدام أسلوب الاتصال قد يكون مكملا أو مؤقتا ولكن لا نقبل لا أن يكون دائما ولا وحيدا. البعض يشبه القول بمبادرة روجرز من جانب الرئيس جمال عبد الناصر بسياسة كامب ديفيد التي سيطرت على المنطقة في الأعوام الأخيرة ولكن هذا غير صحيح: إن قبول مبادرة روجرز لم يكن إلا أسلوبا مكملا ومؤقتا وهو

يتضمن في ذاته رغم ذلك عيوبا ونقائص. هذا الأسلوب أي أسلوب الاتصال عم المنطقة العربية ولم يدع حتى منظمة التحرير من أن تتأثر بمتغيراته.

يرتبط كل ذلك بظاهرة نظامية تعبر عن حالة حقيقية من التخلف المطلق في عالم لم يعد يعرف إلا التقدم التكنولوجي ونقصد بذلك عدم وجود أجهزة التخطيط والتدبر وجمع المعلومات. المنطقة العربية بأجمعها لا تعرف جهازا واحدا جديرا بالاحترام للتخطيط السياسي. **والتخطيط السياسي يفترض متغيرات ثلاثة: أجهزة قومية لجمع وتنقية المعلومات، كفايات متخصصة لتحليل البيانات، عقليات خلاقة البناء إطار التحرك والتعامل.** الأولى لا يكفي بخصوصها مجرد جمع القصاصات الصحفية أو ما في حكمها بل يجب أن تملك مسالكها السرية والمستقلة لجمع المعلومات ولتنقية تلك المعلومات، ولإبراز نواحيها المتعلقة بالمصالح القومية الذاتية. هذه المهمة التي قد تبدو سهلة لأول وهلة إنما تعبر عن أكثر أنواع التعقيد في العالم المعاصر.

فالمعلومات تمثل اليوم كما رهيبا في حاجة إلى نظم متقدمة لجمعه ولإمكانيات الاستفادة به. أضف إلى ذلك أن أهم المعلومات ليست تلك المنشورة والمتداولة بل أن هناك معلومات منشورة يتم تسريبها عمدا لإيقاع صاحب المصلحة في الخطأ وهذا يفسر أهمية الخبراء المتخصصين في تفسير المعلومات، عليهم أن يعيدوا كتابتها وأن يعيدوا تحليلها بما يسمح بإبراز المفاصل الحقيقية للإعلام وللمعرفة بالعدو الخارجي. بل أن عملية الجمع يجب أن تتجه إلى الصديق قبل العدو حيث نعيش عالما فيه كل صديق اليوم قابل لأن يكون عدو الغد. أيضا القدرة على التدبر والتصور وبناء خطة التعامل لا يغنى أي تقدم فني أو تكنولوجي عن النبوغ والقدرة الخلاقة. كيسنجر بمفرده استطاع أن ينقل السياسة الخارجية الأمريكية من مرحلة الفشل المطلق في المنطقة العربية إلى مرحلة النجاح الذي لا حدود له.

والواقع أن **هذا النقص في أجهزة التخطيط وجمع المعلومات يرتبط بمتغير رابع وهو سيطرة شخصية القائد الأعلى على صنع السياسة الخارجية**. **السياسة العربية هي سياسة أفراد قلائل هم وحدهم – أي الرجل الأعلى في كل دولة عربية- الذين يصنعونها. وهم تعودوا ألا يقبلوا نصيحة أحد وألا يسعوا لأي مشورة.** الإطار الذي يحيط بهم خلق فيهم القناعة بالنبوغ وهم أبعد الناس عن تلك الصفة. وهكذا جاءت السياسة العربية تعبيرا عن اندفاع وسطحية إزاء مشاكل تفرض بطبيعتها التدبر والعمق والتخصص. يزيد من الخطورة أن العالم العربي لأول مرة في تاريخه الحديث والمعاصر يواجه القوى الكبرى في مواجهة الند للند ويتعامل مع الصهيونية بما لها من خبرة وتقاليد. وهكذا أضحى يكاد من المستحيل الحديث عن سياسة عربية بحيث يمكن القول **أننا نعيش فترة سياسات للقيادات العربية تتغير بتغير شخص الحاكم بل تخضع لأهواء ومزاج الحاكم.** كيف نستطيع تصور ذلك الانقلاب الذي حدث في السياسة

المصرية أو ذلك التطور العنيف الذي نشاهده في علاقة السياسة السعودية بنظام البعث العراقي دون أن ندخل في الاعتبار هذا المتغير القيادي؟

يأتي فيكمل ذلك وينبع من جميع هذه المتغيرات الظاهرة الأساسية وهي أن **السياسة العربية ليست تعبيرا عن أي مشاركة شعبية**. هذه الناحية تبدو خطورتها عندما نتذكر أننا نعيش الربع الأخير من القرن العشرين في مرحلة تطور وحدوي وبناء إنمائي حيث تواجه الجماعة العربية مشاكل قومية مصيرية.

جميع أبعاد التطور السياسي المحيطة بالمجتمع العربي تفرض الإرادة القومية الواحدة الواعية المتكتلة حول القيادة الشعبية القادرة على أن تعكس آمال وآلام تلك الأمة بحساسية مطلقة وأمانة صادقة. **العالم العربي يجب أن يتحول إلى أمة محاربة. الأمة المقاتلة حيث كل امرأة تصير رجلا وكل رجل معد لبطولة وحيث كل منزل يتحول إلى قلعة وكل مدينة تتحول إلى معسكر هو المحور الحقيقي للتطور الذي يجب أن تواجهه المنطقة العربية خلال الأعوام القادمة**. وليس هذا التطور بضروري ولازم فقط لوضع حد لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي ولاستئصال الوجود الأجنبي في الوطن العربي بل إنه حتمية لا مفر منها لحل أي مشكلة من مشاكل الوطن العربي. **والأمة المحاربة التي تعني تقاليد الجهاد في أنقى صورة تفترض المشاركة الشعبية. وكيف يمكن تصور تحقيق تنمية حقيقية دون مشاركة شعبية وكيف يمكن تقبل مفهوم التطور الوحدوي في العالم المعاصر دون الرضاء الشعبي الكامل الذي سوف يكون السند الحقيقي للطبقات المحكومة ضد القيادات الحاكمة؟ وهل نستطيع تصور القيادات الحاكمة الحالية تسعى لبناء الدولة العربية الواحدة؟ ثم كيف نستطيع مواجهة قضايا مصيرية كالصراع العربي حول إرادة الجهاد المطلقة دون تعميق لمفهوم المساندة والتماسك السياسي؟**

مرة أخرى نعود فنلحظ كيف أن تطور المنطقة العربية لا بد وأن يقودنا إلى **مفهوم الإسلام المكافح والإسلام كحركة تحرر في العالم المعاصر ينطلق من ظواهر ثلاث لا بد وأن تتكامل ليتكون من مجموعها نسيج واحد للتعامل الحركي: إصلاح، اكتشاف للذات، تأكيد للإرادة الواعية. لا بد من إصلاح النظام السياسي الإسلامي لا فقط كأسلوب للتعامل بين الحاكم والمحكوم بل كعقيدة من حيث التصور والإدراك للنظام الاجتماعي**. بل إن هذا الإصلاح يجب أن يتسع ليشمل إعادة كتابة الفقه. ققل باب الاجتهاد أضحى لغوا لا معنى له. **محاولات الخميني لا تزال تحمل طابعا بدائيا** بحيث لا يمكن الاعتماد عليها في بناء نظامي يتفق مع الواقع المعاصر. البحث عن الذات واكتشاف حقيقة تلك الذات على المستوى الجماعي والفردي، العالمي والقومي، يأتي فيكمل ذلك العنصر الأول لأنه يعني اكتشافا للأصالة وتمكينا للتاريخ القديم من أن يترابط مع التاريخ المعاصر. إنه **عملية إحياء للتراث ليس بمعنى نبش القبور للبحث عن الأصنام وإنما دفع بدم جديد في جسد قادر على الحركة.**

إنه يعني **تجديدا للذات التاريخية في مواجهة ذلك الآخر الذي هو الغرب الاستعماري أولا والكاثوليكية الاستفزازية ثانية والماركسية ثالثا.** كل هذه الحقائق لا بد وأن تقود إلى تأكيد الذات الذي يعني المعرفة بالوظيفة الحضارية.

الإسلام هو المنظم لحركة الرفض، وهو **المحور لأبعاد الوظيفة الحضارية**، وهو **الجوهر الذي لا بد وأن ننطلق منه العروبة القومية** وهو **بعبارة أخرى أكثر دقة وتحديدا هو الخالق لنظام القيم الذي يجب أن يسود تطوراتنا السياسية.**

ولكن لا تكفي الألفاظ الضخمة وعلينا أن نحدد مدلول وعناصر كل من هذه المفاهيم. فلنبدأ بمفهوم الأمن القومي.

حامد ربيع

القاهرة في 31 أغسطس 1983

مقدمة عامة
التطور السياسي بمنطقة الشرق الأوسط وخصائصه
خلاصة:
التدهور العربي ومتغيراته.
أهمية مفهوم الأمن القومي العربي وتطور السياسة العربية في منطقة الشرق الأوسط.
مفهوم الأمن القومي وتطور المنطقة العربية.
التعريف بمفهوم الأمن ومتغيراته الفكرية.
التمييز بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي.
تطور مفهوم الأمن القومي وصياغته في التقاليد المعاصرة.
التوسع في تطبيق مفهوم الأمن القومي ومتغيراته.
التعريف بموضوع الدراسة ومنهاجية التحليل.

1- التدهور العربي ومتغيراته:

أحد التساؤلات الذي يفرض نفسه على كل محلل سياسي يتعرض لدراسة تطور مشكلة الشرق الأوسط: لماذا هذا الفشل الذريع من الجانب العربي وهذا النجاح الساحق من الجانب الإسرائيلي؟ المتتبع لتاريخ المنطقة يلحظ كيف أن العالم العربي ظل ولا يزال خلال أربعين عاما ينتقل من هزيمة إلى هزيمة بل أن كل هزيمة جديدة كانت أكثر وقعا وأشد خطورة من الهزيمة السابقة حتى أن ما يطلبه الجانب العربي ويعتبره يمثل الحد الأقصى لأمانيه القومية. يكون نفس ذلك الجانب العربي قبل ذلك فقط بعدة أعوام قد رفضه بإزدراء وأنفة. وذلك في مواجهة مجتمع دخيل بدأ تواجده في المنطقة بأكثر بقليل من نصف مليون ورغم ذلك فقد استطاع في قرابة ثلاثين عاما أن يتحول من كيان هش تعيش قياداته في رعب دائم إلى دولة مسيطرة تعلن بصراحة وبلا مواربة أنها في طريقها لتخلق إمبراطوريتها الممتدة من الخليج العربي إلى البحر المتوسط إن لم يكن أبعد من ذلك. **كيف تحققت هذه التطورات؟** وتزداد علامات التعجب عندما ندخل في الاعتبار كيف أن الجانب العربي يملك جميع عناصر النجاح في صراعه الإقليمي. لقد علمتنا النظريات التقليدية أن قوة الكيان السياسي تتحدد بثلاثة عناصر: العشب أولا وموقع إستراتيجي ثانيا ثم ثروات طبيعية ثالثا. فهل نحن في حاجة إلى مقارنة ولو أولية بين القدرة العربية والكيان الصهيوني؟ ماذا تملك الإرادة الإسرائيلية؟ شعب هو في حقيقته مجموعة من القبائل التي لا تملك أي ترابط حقيقي ولو على مستوى اللغة التي تتحدث بها، أرض فقيرة وبصفة خاصة لو قورنت بالثروات المتراكمة في الخزائن العربية، ثم موقع إستراتيجي لا وزن له لو نظرنا إليه في نطاق الدائرة العربية من حيث القدرة على التوظيف الدولي.

الإجابات التي تساق بهذا الخصوص لا تشفي الغليل. القول بأن المجتمع الإسرائيلي قد استطاع أن يستغل الإطار لصالحه وأن يحيل جميع المتغيرات الإقليمية لتصير بمثابة قنوات تصب في القدرة والمقدرة في جسده ليس بالإجابة المباشرة على السؤال. كذلك القول بأن إسرائيل قد زرعتها أيد أجنبية وقد ضخمت منها قدرات وسياسات استعمارية بدوره ليس إلا نوعا من التهرب عن المواجهة الحقيقية للإجابة على التساؤل. فلندع جانبا لغة الشعب المختار والوعد الإلهي والتفوق أو النبوغ اليهودي فهي جميعها ليست إلا أساطير لا تستند إلا إلى دعايات مصطنعة وكاذبة.

النجاح الصهيوني ظاهرة في حاجة إلى تحليل أكثر عمقا وأدق علمية. أن السؤال الذي يجب أن نطرحه تتعين صياغته من المنطلق العكسي: **لماذا لم يستطع الجانب العربي أن يحمي نفسه وكيف تمكنت قوى محدودة الفاعلية من أن تحيل المجتمع العربي حكما ومحكومين لأن يصيروا لعبة في أيدي أعدائهم المباشرين والمستترين؟**

إن السبب الحقيقي في النجاح الإسرائيلي ليس في قدرة أو في قوة الجانب الصهيوني ولكنه ينبع في حقيقة الأمر من الضعف المخيف والترهل الكامل في

خصومه. لقد ظل العالم العربي ومنذ خمسة قرون على الأقل وهو يبك أوضاعه المتردية. فالعثمانيون أولا قد استطاعوا أن يحطموا إرادته ثم أعقبهم الغربيون باسم الاستعمار الفرنسي والبريطاني. ولايوم تعود القصة بنفس اللغة التي ترسبت في الوعي الجماعي على أنها كافية لتبرير الخنوع والاستسلام باسم الاستيطان الصهيوني.

التهلهل في الجانب العربي هو وحده الذي يفسر التطور الذي تعيشه المنطقة ومنذ عدة أعوام. مما لا شك فيه أن هذه المنطقة تجتاز أزمات متتالية بدأت على الأقل من حيث ارتباطها بأوضاعنا المعاصرة مع الحرب العالمية الثانية. رغم ذلك فيكفي الكشف الدلالة عن مدى التدهور المتتالي أن نقارن بين ردود فعل المنطقة في حرب السويس الأولى عام 1956 وهي لا تزال في قسط هام منها تخضع للاحتلال الأوربي، وهي لم تعرف بعد الثروات الرهيبة المتراكمة في الخزائن وهي لا تزال تمثل الطفولة في النطاق الدولي، وردود فعل تلك المنطقة عام 1982 والعالم يخطب ودها والقدرة المادية العربية قد استطاعت أن تغزو مراكز صنع القرار في واشنطن ذاتها دون الحديث عن باريس ولندن بل ودون التطرق إلى تقييم مدى وحقيقة المساندة السوفيتية ودول أوروبا الشيوعية للقضية العربية. وتبرز الدلالة الحقيقية لهذه المقارنة لو حاولنا تحديد حقيقة الفعل الذي خلق دوائر التأثير والتأثر بالرفض والتعبير عن الاستياء الشعبي: في عام 1956 كانت عملية تأميم قناة السويس من زعيم لا يزال موضع المناقشة في مواجهة أوربا وهي ملتاعة من ذلك القائد الذي انتزع منها ما تعتبره ملكيتها المشروعة بينما في عام 1982 نجد دولة منبوذة دخيلة لا تكتفي باجتياح كامل لدولة عربية ولا باحتلال عاصمة عربية ذات أهمية خاصة بل أنها تمارس علانية وبلا خجل استئصال جزء من الشعب العربي بوحشية ضجت منها جميع الشعوب وبلا استثناء. وتزداد المقارنة وضوحا عندما ندخل في عناصر هذا التساؤل التطور الحقيقي الذي خضعت له المنطقة خلال هذه الفترة: الكثافة السكانية في الوطن العربي وبصفة خاصة في بعض أجزائه المتاخمة لإسرائيل وما ارتبط بها من تطور كيفي في القدرات المتخصصة الذي تؤكده جميع الإحصائيات المتداولة، القدرة على استيعاب التكنولوجيا المتطورة والتعامل مع أساليب الصراع الحديث كما أبرزته أحداث أكتوبر عام 1973، الوعي والثقة في الذات الحضارية ولو على مستوى فئة محدودة من الطبقات المثقفة لم تتردد في رفع راية التحدي بقوة وصلابة دون أن يخيفها أو ترهبها النتائج.

في عام 1956 لم تجرؤ إسرائيل على أن تغزو سيناء إلا وهي تسير في ظل دولتين كانت لا تزال لكل منهما السطور في عالم القوى الكبرى: بريطانيا وفرنسا. بل ولم يجرؤ بن جوريون أن يرسل قواته إلا عقب تعهد مكتوب بحماية أرض إسرائيل من القيادة الفرنسية. وعندما أمر أيزنهاور بالإنسحاب لم تستطيع القيادة العبرية إلا أن تستجيب والدموع تترقرق في عيون زعمائها. في تلك الحرب وقفت جميع الشعوب العربية مع مصر وقفة رجل واحد. وسمعنا صوت عبد الناصر يخطب من الجامع

الأزهر بصلابة وثقة: سوف نموت وقوفا ولن نركع لأحد. فلنقارن ذلك بما حدث في عام 1982 وعقب غزو بيروت. القيادات العربية غير قادرة ولا صالحة لأن تعقد مؤتمر قمة تناقش فيه أوضاع المنطقة. إسرائيل لا تتردد في أن تعلن بل وتمارس حقها في ضرب أي مدينة في المنطقة تمثل أي تقدم تكنولوجي كما فعلت في بغداد. وعندما غزت القوات الصهيونية لبنان كان مناحيم بجين في واشنطن يتبادل الأنخاب مع الرئيس الأمريكي. بل وقبل بدء علمية الاجتياح فقد بعدة أيام أعلنت الدبلوماسية الأمريكية تزويد إسرائيل بالطائرات الفانتوم وفي أقصى لحظات التمزق العربي والاستئصال الجسدي لم يجد الرئيس الأمريكي نصيحة يوجهها إلى القيادات العربية سوى في المطالبة بالتخلي عن مساندة منظمة التحرير الفلسطينية. الشعوب العربية مستسلمة وقياداتها صامته والعدو يمرح بوقاحة وبلا حساب.

فكيف حدث ذلك؟

إن القوى الحقيقة التي تعبر عن الإرادة العربية في منطقة الشرق الأوسط هي أربع: مصر بكثافتها البشرية، والعراق بقدرتها المادية، ثم سوريا بقناعتها الفكرية وأخيرا الوزن الفلسطيني بثورته الثابتة. لقد استطاع خصوم المنطقة أن يقضوا على القوى الأربع. فمصر خرجت من الصف العربي وأغرقت في مشاكلها الداخلية. والعراق تم استنزافه اقتصاديا وسوف يتعين عليه أن يواجه خلال عشرين عاما من المحن ما لم يسمح له بأن يكون قوة فاعلة. والقيادة الفلسطينية قد تم تطويقها وتدميرها ثم اختراقها لتتحول إلى حديث الصالونات. وسوريا لم يعد لها وزن حقيقي ودورها أيضا آت لا ريب فيه وعلى كل فهي قد فقدت كل قدرة على أن تتصدى لأي مواجهة فكرية أو عقائدية.

على أن أكبر المآسي التي يعبر عنها الواقع العربي في وضعها الحالي هو ذلك المرتبط بالحرب العراقية الإيرانية. وقوف سوريا وليبيا إلى جوار النظام الإيراني الجديد في محاولة اختراق الجسد العراقي يعكس حقيقة المأساة التي تعيشها الأمة العربية. فسوريا والعراق كلاهما ينتمي إلى حزب البعث: مبادئ واحدة وأهداف واحدة وإدراك واحد بغض النظر عن أي اعتبار آخر فكيف يحدث أن تقف إحدى القيادتين متحالفة مع قيادة أخرى دخيلة على المنطقة لا ترتبط مع القومية العربية بأي رابطة في حركة لن تؤدي إلا إلى تدمير تلك القومية العربية؟ وهذا الموقف ليس بجديد: فاليمن في لحظة معينة توافقت حركتها مع الحبشة ضد الصومال وأرتيريا بما يعنيه ذلك من احتمالات أيضا الشد والجذب مع السودان. فهل لم تفهم تلك القيادات، في سوريا وليبيا واليمن، حقيقة الأهداف التي تسيطر على الدول المحيطة بالمنطقة العربية وكيف جعلت القوى الكبرى من عملية توظيف تلك الكيانات أحد الأدوات الأساسية لتمزيق الكيان العربي؟

هذا النقص في الإدراك لا يقتصر على التصور العام للحركة العربية. بل أنه يتسع ليشمل أيضا جزئيات التعامل السياسي وهو أمر لا يقل خطورة من حيث نتائجه في الأمد البعيد. **فكيف تفسير بناء طريق يكاد يكون عسكريا يربط مدينة نيروبي بجوبا بجوار**

عاصمة جنوب السودان بأموال سعودية دون أن يدخل في اعتبار القيادات السعودية أن هذا مقدمة لإنفصال جنوب السودان عن الخرطوم؟ كيف يمكن تفسير اندفاع الرئيس السادات وبغض النظر عن تقييم سياسته العامة في مشروع نقل وادي النيل إلى صحراء النقب دون أن يدخل في الاعتبار أن هذا يعني في الأمد البعيد تكريس القطيعة المطلقة بين أرض العروبة في أفريقيا وباقي أجزاء الوطن العربي في آسيا؟

ليس هدفنا من هذه الدراسة تحليل الصراع العربي الإسرائيلي في ذاته أو مناقشة التطور السياسي للمنطقة العربية. الذي يعنينا أساسا هو التحليل العمقي للإدراك القيادي بحقيقة وعناصر الأمن القومي العربي. ونعلن منذ البداية أن **أحد أسباب الفشل العربي الذي لمسناه بوضوح هو النقص في الإدراك**. إن الحركة لا يمكن أن تكون ناجحة إن لم يسبقها تصور دقيق ومحدد لأبعاد وأهداف وخطوات تلك الحركة. لا يمكن أن تنطلق الحركة من فراغ. وهنا نلمس أحد عناصر القوة الحقيقية في الجانب الإسرائيلي. ففي اللحظة التي نجد فيها ما يسمى بالإجماع القومي حيث جميع القوى والأحزاب والطوائف تتفق على أهداف معينة وعلى حد أدنى من عناصر التعامل مع الموقف نجد الجانب العربي حيث كل زعيم برأي وكل قائد بنظرية وكل قوة سياسية بتصور. وليس ذلك مرده إلا اختفاء التنظير الحقيقي للقومية العربية. **فلا تزال المدركات العربية تعيش في متاهات القرن التاسع عشر حيث العاطفية والسطحية والاندفاع تمثل حقيقة التعامل الفكري مع المواقف.**

إن لكل واقع لغته ولكل عنصر فلسفته. والواقع العربي في الربع الأخير من القرن العشرين لم يعد هو الواقع العربي في أواخر القرن التاسع عشر. كذلك فإن **مفهوم القومية كما طرحه الفكر السياسي الغربي في القرن الثامن عشر لا يستطيع أن يقف إزاء الأحداث التي تعيشها الإنسانية وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين. لقد طرحنا في غير هذا الموضع أن المضمون الحقيقي للقومية العربية في عالمنا المعاصر يجب أن يتبلور حول عناصر ثلاث:**

أولا- مفهوم واضح للأمن القومي.

ثانيا- تخطيط دقيق لعملية خلق الإرادة العربية الواحدة.

ثالثا- بناء مقنع لمضمون اقتصادي للقومية العربية.

هذه العناصر الثلاثة لم يتعرض لها حتى اليوم الفكر السياسي. وهنا نلمس مدى التقصير الذي يجب أن نلقى بمسئوليته على علم السياسة العربي. وقد آن الأوان لأن نواجه النواحي الثلاث بالدراسة العلمية الجادة.

فلنقتصر مؤقتا على طرح مفهوم الأمن القومي والواقع العربي.

2- أهمية مفهوم الأمن القومي العربي وتطور السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط:

أحد عناصر الواقع العربي الذي عاشته منطقة الشرق الأوسط خلال فترة العشرين عاما الماضية والتي لا نستطيع أن نتوقع تغيرا حقيقيا في عناصره خلال الأعوام القليلة القادمة يدور حول خصائص السياسة الخارجية العربية. فليس

(أولا) أننا سوف نترك جانبا مجموعة السياسات العربية الجزئية ولن يكون من قبيل المبالغة التأكيد بأن الإرادة العربية لم تستطيع أن ترتفع إلى مستوى فهم حقيقة الإطار الدولي ومن ثم وضع سياسة خارجية تتعلق بالتعامل مع مشاكل المنطقة تعكس فهما حقيقيا لخصائص واقع العالم المعاصر.

أحد مظاهر هذا النقص هو **عدم الإدراك الحقيقي بمفهوم الأمن القومي وتطبيقاته المختلفة من حيث ارتباطها بخصائص المنطقة.**

ما المقصود أولا بكلمة السياسة الخارجية؟

وما هي علاقة هذا النوع من أنواع النشاط الحكومي بمفهوم الأمن القومي؟ ولماذا يتعين علينا أن نعترف بأن عدم فهم هذه الكلمة الأساسية من خصائص التعامل الدولي كان أحد أسباب الفشل الواضح للسياسة العربية خلال فترة الأعوام الخمسة عشر الماضية؟ وكيف نجعل هذا الفشل يمتد ليشمل أيضا أحداث حرب أكتوبر عام 1973 والجميع يسلم بأنها صفحة مشرقة في تاريخ التطور السياسي للمنطقة؟

مشاكل عديدة متداخلة لا نستطيع أن نطرحها وأن نعالجها دفعة واحدة **والذي يعنينا أساسا في هذه الصفحات هو مفهوم الأمن القومي. ورغم أننا نسعى لتحليل جميع عناصر هذا المفهوم بمختلف أبعاده وجزئياته من حيث علاقته بالمواقع العربي إلى أننا يجب أن نسرع بتحديد مجموعة من الملاحظات لن نتعرض لها إلا من حيث علاقتها المباشرة بمفهوم الأمن القومي العربي. إن مجرد تعدد السياسات العربية بل وتعارضها والتناقض بينها تعبير عن عدم فهم حقيقة المفهوم.** هذا التناقض لم يبرز فقط في سياسة مصر الخارجية عقب اتفاقية فك الاشتباك الثاني بل برز كذلك في موقف القيادات العربية من الصراع العربي الإيراني. وإذا كان تعدد السياسات أمر طبيعي بصدد المشاكل القومية، وإذا كان تعدد الإدراك بالمشاكل القومية ليس في ذاته مشكلة حقيقية. إلا إن التعامل الحركي مع المشاكل القومية عندما تصير هذه المشكلة وقد أضحت موضع تفحل معين وقد وصلت إلى مستوى التماسك مع مصير المنطقة يفترض لو وجد مفهوم واضح للأمن التوافق والوحدة في المواجهة ولو مؤقتا.

(ثانيا) كذلك يجب أن نتذكر أن مفهوم الأمن القومي هو أحد مداخل السياسة الخارجية وإذا كان التعامل السياسي بطبيعته حقيقة كلية، فإن **اقتطاع مفهوم الأمن القومي عن الإدراك الكلي للسياسة الخارجية لا بد وأن يتم بحذر شديد.** المنهجية الأكاديمية تفرض هذا الاقتطاع لإمكانية التحليل العمقي، ولكن الواقع يفرض علينا أن ندخل في الاعتبار أبعادا أخرى نسوقها من آن لآخر دون أن نتعرض لها بالتفصيل فقط ليكتمل الإطار الفكري للتعامل. ولعل هذه الحقيقة تصير أكثر إلحاحا إزاء القارئ

العربي الذي ليست له خلفية تنظيرية واضحة في كل ما له صلة بالسياسة الخارجية أيضا على المستوى العلمي المتخصص.

(ثالثا) وأخيرا يجب أن ندخل في الاعتبار حقيقة ما كتب باللغة العربية عن المشاكل السياسية خلال الفترة الأخيرة وبصفة خاصة في لبنان بدأت تبرز أقلام عديدة لا صلة لها بعلم السياسة من قريب أو بعيد وهي تزعم أنها فجأة أضحت تملك ناصية العلم بألاعيبه وأسراره. ساعد على ذلك جو المزايدات التي تعيشه المنطقة العربية من جانب وانتشار ما يسمى بمراكز البحوث السياسية في بيروت على وجه الخصوص من جانب آخر. مما لا شك فيه أن **علماء السياسة القلائل بدورهم مسئولون عن هذا الوضع إذ كان عليهم أن يتصدوا لهذه الأكاذيب ولهذه الشعوذة. ولكن السلطة لها وزنها، وهذه لا تثق بعلماء السياسة لأنها تعرف أن عالم السياسة الحقيقي لن يصفق ويكذب وإنما سوف يصف الحقائق بأسمائها. لم تعد السياسة الخارجية صنعة الهواة. وذلك الذي لا يريد أن يفهمه الكثيرون وهو أن كل عمل قومي له مستوياته أضحى دستورا للتحليل السياسي المعاصر: العلمي ليس هو الحركي. والحركي على مستوى الإعلام الجماهيري لا يتطابق مع صنع القرار القومي بما فيه من مواجهة المواقف وتطويعها تبعا لأهداف الحركة.**

هذه الملاحظات الثلاث تفسر المنهاجية التي سوف نتبعها في تحليل موضوع هذه الدراسة. **نحن لا نتجه فقط إلى صانع القرار بل إلى كل مواطن يهتم بمصير أمته** وهذا يعنى حرية معينة في التحليل ولكن أيضا قيودا تفرض علينا أن نفضل موقف الصمت إزاء مشاكل معينة ومواقف عشناها خلال فترة الأعوام العشرة الأخير بين التمزق والمعاناة ولكن ليس هذا موضع الخوض في تفاصيلها وفيما يستتر خلفها من حقائق.

3- المداخل الفكرية لصنع السياسة الخارجية:

نظرية السياسة الخارجية تتغير في الفقه المعاصر من المشاكل التي ما كان وحتى وقت قريب يستطيع أكثر علماء السياسة تفاؤلا أن يتصور إمكانية طرحها من منطلق التعامل مع الواقع أن ضنظير التحرك الدولي استطاع في خلال الأعوام الخمس الأخيرة أن يحقق من المنجزات ما لم يستع أن يحققها الفكر السياسي منذ أقدم العصور وحتى منتصف السبعينات. ولنتذكر على سبيل المثال **دور الجامعات في كل ما له صلبة بعملية خلق الإدراك السياسي القومي في التعامل الدولي. من كان يستطيع أن يتحدث حتى عشرة أعوام مضت عن الوظيفة الدولية للجامعات وبصفة خاصة عن وظيفة مراكز البحوث الجامعية في صنع القرار السياسي الخارجي؟ مظهر آخر للتعبير عن غزو النظرية السياسية لمنطق التعامل الدولي يدور حول نظم المعلومات في صنع القرار السياسي القومي.** إذا كان **علم المعلومات** قد استطاع أن يقفز خطوات حاسمة فإن المجال الحقيقي وهو ذلك الذي نستطيع أن نطلق عليه **اصطلاح ثورة المعلومات** يبدو واضحا في كل ما له صلة بصنع السياسة الخارجية على مستوى التعامل اليومي. مظاهر

جمعيها تؤكد مدى ما تستطيع أن تؤديه النظرية السياسية في كل ما له صلة بالسياسة الخارجية.

في الواقع إننا في هذه الصفحات لم ندع النواحي المجردة تطغي على تعاملنا مع المشكلة موضع الدراسة فإن **أي محاولة لبناء نظرية السياسة الخارجية لا يمكن إلا أن تنطلق من إطار فكري يدور حول أعمدة ثلاث: تنظير مقنن لمفهوم الأمن القومي، معالجة واضحة لما يجب أن نسميه بنظرية التخطيط السياسي، ثم ربط وثيق بين كلا البعدين الأول والثاني من خلال ما نستطيع أن نعرفه بنظرية الاستقرار السياسي.**

أواني مستطرقة ثلاث كل منها تؤدي إلى الأخرى ومن مجموعها لا بد أن تكون ذلك النسيج المتكامل لما نعرفه بأنه المداخل الفكرية لصنع السياسة الخارجية.

الأمن القومي هو البعد الاستراتيجي حيث تتفاعل وتتعانق في توافق منتظم طبيعة الحدود الجغرافية بطبيعة علاقات الجوار. إنه نوع من التزاوج بين الفكر السياسي المتعلق بالوظيفة الحضارية للدولة والأوضاع الجيوبوليتكية للإقليم أي للوعاء المكاني الذي تمرح في داخله الإرادة القومية. الأمن القومي هو البعد الحال الدائم الذي لا يجوز للحاكم أن يبعد عناصره عن عينيه ولو للحظة واحدة.

التخطيط السياسي مفهوم أكثر اتساعا: **أنه ينبع من فكرة المصالح القومية أي الأهداف المثالية التي تسعى الجماعة إلى تحقيقها والتي تترابط بشكل معين مع الوظيفة الحضارية والتراث التاريخي وبصفة خاصة عندما تتمركز جميع هذه العناصر حول الوظيفة الإقليمية للدولة.**

يأتي **مفهوم الاستقرار السياسي** الذي يمكن أن يوصف بأنه **الوجه الآخر للأمن الداخلي فيمثل قناة الترابط وحلقة الوصل بين الأمن القومي والتخطيط السياسي. من العبث أن نتصور سياسة خارجية واضحة لا تستند إلى نظام مستقر ومن السذاجة في القيادة أن تعتقد أنها قادرة على أن تحقق اختراقا لخصومها وهناك هوة بينها وبين طبقاتها المحكومة، ليس فقط لأن الأداة القتالية هي أمة محاربة ولكن لأن المجتمع المعاصر جعل من كل مواطن حاكم ومن حاكم محكوم. ولم يعد يستطيع حاكم أيا كانت شعبيته أن يقف بمعزل عن أماني شعبه وأحاسيسه. الثقة التي يجب أن تتسع لربط بين الحاكم وجميع عناصر وفئات أمته هي المحور الحقيقي لقدرة الحاكم على أن يقود القطيع من خلفه. وهذا ما يعبر عنه الفقه السياسي بمشكلة الترابط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية حتى أن البعض لا يتردد في أن يصف الأولى بأنها أداة لتنفيذ الثانية.**

فهل فهمت الأمة العربية وقياداتها هذه الحقائق وهي تواجه عدوا لا يمكن لأي حاكم مخلص أن يثق في نواياه؟

موضوع هذه الدراسة هو فقط مفهوم الأمن القومي.

4- مفهوم الأمن القومي والواقع العربي:

مما لا شك فيه أن **مفهوم الأمن القومي لا يزال في حاجة إلى تنظير متعدد الأبعاد**. فهو **مفهوم يعبر عن تقاليد تاريخية معينة ولكنه خلال الأعوام الأخيرة خضع لتطورات مختلفة أفسدت المفهوم وأضفت عليه بظلال من الاضطراب**. **والواقع أنه بصدد هذا المفهوم لا بد أن نلحظ تلك الهوة السحيقة التي تفصل التنظير عن الممارسة**. ويكفي للتعبير عن هذه الحقيقة أن **نتابع تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي**. في لحظة معينة نجد اختلاطا عجيبا بين هذا المفهوم بمعنى تأمين الحدود ومفاهيم أخرى لا صلة لها بمفهوم الأمن القومي لنتذكر على سبيل المثال الزعم بأن تجديد اتفاقية فك الاشتباك بين إسرائيل وسوريا وصف في لحظة معينة بأنه عنصر من عناصر الأمن القومي الإسرائيلي. جولدا مائير وهي تتحدث كرئيسة للحكومة وصفت مبدأ استيعاب المهاجرين الإسرائيليين بأنه عنصر من عناصر الأمن القومي الإسرائيلي. ايتان عقب أحداث مصر المعروفة في سبتمبر 1981 وصف استمرارية نظام الرئيس السادات بأنه عنصر من عناصر الأمن القومي الإسرائيلي. هذه المفاهيم جميعها خاطئة ويستحيل على أي محلل سياسي موضوعي أن يقبل أي دلالة لها.

ولعل هذا يفسر **كيف أن مفهوم الأمن القومي بدوره في حاجة إلى صياغة**. **أحد أهدافنا من الدراسة الحالية هو تحليل العلاقة بين مفهوم الأمن القومي العربي وتطور الإستراتيجيات الكبرى حول منطقة الشرق الأوسط.**

إذا كانت القيادات الإسرائيلية تدفع بمناسبة وبغير مناسبة بمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي كستار يغطي ويغلف جميع أدعاءاتها الاستفزازية فإن المواجهة الفكرية لا يمكن أن تنبع إلا من ت**قنين واضح لمفهوم الأمن القومي العربي. فهل نستطيع في هذه الصفحات أن نحقق هذا الهدف؟**

مما لا شك فيه أن **مفهوم الأمن القومي يطرح حاليا في أكثر من مناسبة بل ويطرح دون أي فهم واضح محدد لمدلوله وعناصره.** لا نعرف أي محاولة حقيقية لبناء إطار فكري واضح لذلك المفهوم. بل لقد **وصل البعض إلى الحديث عن فكرة الأمن الغذائي على أنها أحد عناصر فكرة الأمن القومي العربي** وهكذا اختلط الحابل بالنابل ولم يفهم المسئولون أن استخدام المفهوم في غير موضعه لا بد أن يؤدي إلى ضعف دلالته. أي محاولة حقيقية لبناء إطار فكري واضح لمفهوم الأمن القومي العربي لم يقدر لها بعد التكامل. بينما البعض يتساءل: **هل يمكن أن يؤجل ذلك المفهوم رغم عدم توفر الدولة العربية الواحدة المتحدة ذات الإرادة المتميزة في النطاق الدولي؟ أليس مفهوم الأمن القومي هو امتداد ونتيجة لوجود الدولة القومية المتكاملة المتراصة؟** مما لا شك فيه أن الفرقة التي تعيشها المنطقة حاليا بصدد مدركات التعامل مع إسرائيل واختلاف إدراكات القيادات بهذا الخصوص ساهم أيضا في الوصول إلى تلك النتيجة. على إنه يجب أن نفترض بأن تقصير الفقه السياسي في بناء ذلك الإطار الواضح ولو من منطلق التنظير المجرد لمفهوم الأمن القومي كان لا بد وأن يقود إلى تلك النتيجة. وذلك في

مواجهة إسرائيل التي استطاعت أن تصوغ إطارا واضحا محدد المقاطع لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي.

بل أن **التنظير الإسرائيلي تميز بعنصرين أساسيين علينا أن نعترف بمدى تأثيرهما على نجاح المفهوم الإسرائيلي: المرونة من جانب والتلاحم الفكري مع الواقع من جانب آخر. المرونة برزت في تطور ذلك المفهوم من منطلق مبادئ عامة تمت صياغتها بحنكة وبراعة بحيث تسمح لرجل الحركة بأن يطوع المفهوم لكل موقف.**
ليس هذا بعد موضع **دراسة مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي** ولكن نتذكر على سبيل المثال مبدأ المحافظة على الوضع القائم وكيف أطلقته القيادات الإسرائيلية في كل مناسبة عقب تحركاتها العسكرية العنيفة. **أليست التوسعات الإسرائيلية تعنى مخالفة لبمدأ الحفاظ على الوضع القائم؟** ولكن عقب النصر العسكري يصير هذا المبدأ خير ستار للدفاع عن المكتسبات الجديدة. الناحية الثانية التي تمثل القوة الحقيقية في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ترتبط بالتفاعل المستمر بين الفكر والحركة أو التنظير والممارسة ويبرز هذا واضحا بصدد وصف الأراضي المحتلة عقب حرب عام 1967. لقد استطاع الفقه الإسرائيلي أن يقدم دائما لرجل الحركة اللغة التنظيرية التي سمحت له بتحقيق أهدافه. فعقب أن وصفت تلك الأراضي بأنها أراضي محتلة توصف بأنها أراضي مدارة لتوصف اليوم بأنها الأراضي المحررة. فأين من هذا الفقه العربي؟

ولعله **من الأسئلة التي تثير التساؤل في ذهن الكثيرين: لماذا هذه المراكز العديدة من البحوث التي توصف بأنها مراكز للدراسات العربية ولم تتصد لهذه المشكلة؟ هل لأنها يعنيها أن يظل العالم العربي قيادات ومحكومين على جهل بحقيقة الأهداف التي يجب أن تسيطر على السياسة العربية؟**

5- مفهوم الأمن القومي وتطور المنطقة العربية؟

تحديد **مفهوم الأمن القومي العربي يرتبط من جانب آخر بالتطور العام الذي تخضع له المنطقة العربية في هذه اللحظة.** وهو تطور لا يستقل بصدده الوضع الدولي لمنطقة الخليج كما أنه لا ينفصم ولا ينعزل عما تعيشه الأسرة الدولية. **لو حاولنا أن نحدد بإيجاز أسباب التفجرات التي تعاني منها المنطقة العربية في هذه اللحظة لوجدناها تنبع من ثلاثة متغيرات:**

أولا- التطور العام في استراتيجية الصدام الدولي.

ثانيا- أهمية التي احتلها البترول العربي.

ثالثا- صحوة العالم الملون بما في ذلك اليقظة الإسلامية.

جميع هذه النواحي ترتبط بل وتنبع من المنطقة العربية. و**تحليل وفهم حقيقة الأمن القومي العربي هو المنطلق الحقيقي لفهم كيف يجب أن نسعى لبناء سياسة عربية واضحة بصدد هذه المشاكل.** لا نستطيع أن نتناول جميع هذه النواحي في دراسة واحدة. ولكن لنتذكر الإطار العام لهذه المتغيرات الثلاثة. فاستراتيجية الصدام الدولي

التي تعيش في هذه اللحظة تطورا عنيفا محورها من جانب الاتحاد السوفيتي أبعاد التواجد الأمريكي عن حدوده الجنوبية التي تعني القدرة على النيل من الجسد الروسي في أضعف مواقعه ومن جانب الولايات المتحدة خلق بؤر للتوتر حول القارة الروسية في أكثر أجزائها استعدادا لاستقبال مفاهيم الرفض وخلق القلاقل تجعل من المنطقة العربية خط دفاع حقيقي بالنسبة للدولة الروسية وخط هجوم خطير للفيضان الأمريكي. وتأتي الأهمية البترولية فتزيد من هذه الوظيفة الاستراتيجية. لقد أضحى من المسلم به أن محور التوازن العالمي قد انتقل من قناة السويس إلى منطقة الخليج العربي. كذلك فإن هذا العربي هو قلب العالم الإسلامي. والعالم الإسلامي هو المرشح ليتولى وظيفة كتلة عدم الانحياز في التعامل الدولي بين القوى السياسية.

عوامل متعددة تزيد من أهمية المنطقة العربية كطرف متعامل في الصراع الدولي المعاصر. وهو أمر يفرض على الجانب العربي وبصفة خاصة قياداته المتعاملة مع القوى الخارجية إدراكا معينا بعناصر القوة وعناصر الضعف في الموقف العربي وفي إمكانياته من حيث التأثير والتأثر وهي جميعها عناصر تنبع فقط من المعرفة الحقيقية بالأمن القومي العرب من حيث عناصره ومتغيراته ودينامياته المختلفة.

هذه الملاحظة تفسر **كيف أن تحليل الأمن القومي العربي يجب أن يتمركز حول دوائر ثلاث: الأولى وتنبع من محاولة تحديد العناصر والمستويات المختلفة لمفهوم الأمن القومي. تحليل وتحديد عناصر مفهوم الأمن القومي بدوره يملك مستويين: الممارسة والتنظير أو بعبارة أخرى ما هو قائم وما يجب أن يكون. الدائرة الثانية وترتبط بعلاقة الأمن القومي العربي بالاستراتيجيات الكبرى**. إن هذا المفهوم لا بد وأن يصطدم بتطور الاستراتيجيات الكبرى في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط. نسرع منذ البداية بأن نلاحظ أن مفهوم الأمن القومي العربي لا يمكن أن يجد نفسه إلا في صراع مرير سواء مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة أو مع الاستراتيجية التقليدية السوفيتية. بل أن هذا الصدام هو الذي فسر فشل العلاقات السوفيتية المصرية أثناء حكم جمال عبد الناصر. عدم فهم هذه الحقيقة هو الذي منع جميع القيادات العربية من أن تضع في وزنه الحقيقي طبيعة التعامل مع الإرادات الكبرى. الدائرة الثالثة وهي التي تدور حول علاقة الأمن العربي بالقوى المحلية المحيطة والمتواجدة في علاقة مكانية مباشرة مع الجسد العربي. درج الجميع على جعل هذه العلاقة تتمركز حول الأمن الإسرائيلي ورغم أهمية هذه العلاقة وخطورتها إلا أنها لا يجوز أن تجعل المحلل ينسى القوى الأخرى القادرة على أن تنال من الأمن والاستقرار العربي. النموذج الإيراني. تركيا والحبشة مؤهلة لأن تؤدي نفس الدور. بل أن الخطورة الحقيقية لو حدث نوع من التوافق الحركي بين هذه القوى والسياسة الإسرائيلية.

إن أسلوب الثعلب العجوز المحنك الذي ساد السياسات الأوربية خلال القرن التاسع عشر هو الذي كان يجب أن تتصف به القيادات العربية سواء في الجانب

المصري أو الجانب الآخر الذي يوصف بأنه دول الرفض. رغم ذلك فإن كان عدم الفهم له أيضا مستوياته فمما لا شك فيه أن بعض القيادات العربية فهمت ولو جزئيا بل ولا شعوريا هذه الحقيقة ولنتذكر على سبيل المثال السياسة الكويتية في بعض مواقفها وبصفة عامة في منطقة الخليج خلال العامين الماضيين. ولكن هذا لا يكفي على المفكر أن يرسم الطريق بوضوح وصراحة لرجل الحركة حتى يستطيع الحاكم والمسئول أن ينطلق من العلم بقوته ومن المعرفة بصلابتها. وسوف تكون هذه المناسبة تطرح السؤال الآخر والأكثر إلحاحا: أين الأمن القومي العربي من الأمن القومي المصري؟

منذ قربة خمسة أعوام ونحن نسمع حديثا عجيبا من القيادة المصرية: **أن أمن مصر يفرض علينا أن نطرح جانبا ما يسمى بالأمن القومي العربي. بل وصل الأمر ببعض أذناب الاستعمار الجديد يتحدثون باسم القومية العربية والوحدة العربية أي أنه لا موضع في الإطار الحالي للوجود السياسي بمنطقة الشرق الأوسط لما يسمى بالأمن القومي العربي.** حديث لا بد وأن يساند ويدعم من السياسة المصرية الحالية والتي توطدت معالمها منذ اتفاقيات كامب دايفيد. وما نريده من هذه الصفحات أن نؤكد حقيقة مزدوجة: أولها أن الأمن القومي العربي مفهوم قائم ويجب أن يسيطر على مدركات القيادات السياسية. والثانية أن الأمن القومي المصري ليس إلا امتدادا للأمن القومي العربي وأن هناك علاقة بينهما يفرضها التاريخ وتفرضها مقتضيات التطور الذي تعيشه المنطقة.

من هذا المنطلق وبلغة العالم المجردة الوضعية الصماء نطرح هذه المشاكل في مباحث متتالية.

ولكن قبل أن نخصص لكل من هذه النواحي دراسة مستقلة **علينا أن نحدد ولو في عجالة سريعة المنطلقات العلمية والأعمدة الفكرية التي ينطلق منها التنظير السياسي لمفهوم الأمن القومي.**

مفاهيم ثلاثة أساسية يجب أن نطرحها منذ البداية ونحدد دلالتها بوضوح ودقة لو أردنا أن نستوعب نظرية الأمن في نطاق التعامل الفكر مع الواقع العربي المعاصر بخصائصه كما بلورتها الأحداث التي تعيشها المنطقة منذ اتفاقية فك الاشتباك الثاني وحتى حرب بيروت في صيف 1982:

(أولا) التطبيقات المختلفة لمفهوم الأمن وموضع الأمن القومي من تقاليد الحركة السياسية للدولة المعاصرة.

(ثانيا) السياسة الخارجية ومستويات العمل السياسي الخارجي.

(ثالثا) طبيعة التعامل الإقليمي وخصائصه كتطبيق متميز للسياسة الخارجية.

نتابع كلا من هذه المداخل الثلاثة لفهم حقيقة التطورات السياسية التي سوف تتحكم في مستقبل المنطقة العربية.

6- التعريف بمفهوم الأمن وتعبيراته الفكرية:

لنستطيع أن نفهم ما الذي يجب أن نقصده بكلمة الأمن القومي العربي بطريقة مقننة واضحة أي بحيث يتحول المفهوم إلى قواعد واضحة ومحددة للتعامل مع المواقف المختلفة **يجب أن نبدأ فنحدد معنى الأمن وكيف تتحدد متغيراته عندما يصير قوميا لنستطيع من ثم أن نتولى بناء متغيرات مفهوم الأمن القومي العربي ومقاطعه.**

مجموعة من الملاحظات يجب أن ندفع بها منذ البداية:

(أولا) علينا أن نفهم كيف أن **كلمة الأمن القومي ليست وحدها التي تعبر عن المفهوم. الفكرة الأساسية التي يدور حولها المفهوم أن أحد التزامات الدولة هو الحماية العضوية ولامادية لكل مواطن ينتمي إلى الجماعة أولا وللجماعة ثانية كحقيقة بشرية بحيث لا تعرض كيانها لأية مخاطر بأي معنى من معانيها.** ومن ثم فسوف نرى كيف أن المفهوم كان أساسا لممارسات عديدة دون أن تعلن تلك الممارسات عن أنها تنطلق من هذا المفهوم. إن الصياغة في الواقع في مرحلة من مراحل التنظير لوظائف الدولة.

(ثانيا) ولهذا فإن المفهوم بغض النظر عن المسميات يتصف بالعالمية. لم توجد دولة أو قيادة لم تمارس هذا المفهوم ولو لم تستخدم الكلمة أو الاصطلاح للتعبير عن شرعية الممارسة بل يصل العالم الأمريكي سموك SMOKE إلى القول بأن البديهية التي أساسها أن سيادة مبدأ حماية الأمن القومي على أي وظيفة أخرى للدولة ليست في حاجة إلى مناقشة.

(ثالثا) كذلك فإن ما يجب أن ينطوي تحته المفهوم لا يمكن أن يكون مطلقا. فكما أنه من الممكن النظرة إلى هذا المفهوم نظرة واسعة بحيث يشمل حماية هيكل النظام السياسي القائم ضد أي تعبير إلا من خلال القواعد التي وضعها نفس النظام وقبل بشرعيتها وكذلك ما يسمى بالوحدة القومية، فمن الممكن أن يتقلص المفهوم فإذا به لا يعدو حماية الحدود ضد أطماع أو مفاجآت الدول المجاورة. الاتجاه المعاصر يسير بثبات نحو توسيع دائرة المفهوم ولكن كما سوف نرى فيما بعد أيضا هذا التطور يجب أن يخضع لمنطق معين ولا يمكن أن يتم دون ضوابط وحدود واضحة.

(رابعا) علينا أن نلاحظ من جانب آخر كيف أن التطور المعاصر لم يعد يربط بين مفهوم الأمن القومي وظاهرة الدولة. لقد ظل الفقه يرفض تطبيق هذا المفهوم إلا على الكيان السياسي الذي يستطيع أن يصف نفسه بأنه دولة أي كيان يملك الشخصية القانونية في الأسرة الدولية. ولكن التقاليد المعاصرة بدأت تنظر بدورها إلى هذا القيد بشيء من المرونة. فهو يطبق أيضا على أي تجمع سياسي له صفة الشخصية الدولية ولو لم يكن فقط دولة بالمعنى التقليدي الجميع يتحدثون اليوم عن الأمن الأوربي حيث أن جماعة السوق المشتركة تملك كيانا رغم أنه ليس دولة بالمعنى التقليدي إلا أنه يملك تلك الشخصية القانونية الدولية المؤسسة على الإرادة الإقليمية. وإذا كان هذا يثير مشكلة العلاقة بين الأمن الجماعي وأمن كل دولة من دول تلك الجماعة هي

وحدها محور البناء لأساليب الحركة في التعامل مع القوى المحيطة بتلك الجماعة. **ولعل هذا النموذج** أقرب التطبيقات إلى الواقع العربي من حيث البناء الهيكلي وأن أختلف من حيث المقدرة والفاعلية.

(خامسا) كذلك علينا أن نلاحظ أخيرا أن هناك علاقات متداخلة بين مفهوم الأمن القومي من جانب وفكرة المصالح القومية من جانب ثان ثم القيم القومية من جانب ثالث. ولكننا نستطيع مؤقتا أن نجمع المفاهيم الثلاثة تحت إطار واحد باسم الأمن القومي تاركين التفاصيل والمناقشات النظرية جانبا. هذا لا يعنى أننا نقبل إطلاق مفهوم فضفاض على كلمة الأمن القومي فلا يزال الاصطلاح يتجه أساسا إلى تلك الحماية الذاتية المرتبطة بحدوده وأوضاعه الاستراتيجية والجيوبوليتيكية.

7- التمييز بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي:

كلمة **الأمن يقصد بها الطمأنينة. بهذا المعنى الكلمة تحتضن كل ما له صلبة بالتعبير عن الوجود السياسي والالتزام بالولاء والطاعة إزاء السلطة وصاحبها. الطمأنينة تعني الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب على ذلك اضطراب في الأوضاع السائدة بما يعنيه ذلك من تقلص للطمأنينة والاستقرار. بهذا المعنى يتحدث الجميع عن أمن الفرد أو المواطن. كذلك الأمن الداخلي نموذج آخر لمفهوم الأمن. في نطاق التعاملات الدولية المعاصرة نستطيع أن نحيل إلى ثلاثة مفاهيم متداولة بل قد يختلط كل منها بالآخر ورغم أن كلا منها يملك دلالة مستقلة:**

الأمن القومي.

2- الأمن الإقليمي.

3- الأمن الجماعي.

مما لا شك فيه أن أقدم هذه الاصطلاحات هو كلمة الأمن القومي. ونقصد به "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدول المتعاملة مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية" وهو بهذا المعني يصير في جوهره مجموعة من التقاليد القومية التي تسير عليها السياسة العملية بثبات في علاقاتها الإقليمية بحيث تستطيع أن تضمن إلا تؤخذ على غرة من عدو محتمل يستطيع أن يستغل مواقع الضعف التي قد تفرضها طبيعة حدودها القومية.

قبل أن نحلل عناصر وخصائص مفهوم الأمن القومي وهو الذي يعنينا أساس فلنتذكر في عجالة موجزة موضع كلا المفهومين الآخرين. الأمن الإقليمي اصطلاح أكثر حداثة يبرز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع وتنظيم تعاون عسكري لدول ذلك الإقليم من منع أي قوة أجنبية أو خارجية عن التدخل في ذلك الإقليم. هو نوع من

التحالف بين دول إقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الإقليم. جوهر هذه السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث. مفهوم الأمن الإقليمي الذي برز خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية انتشر بسرعة متسترا خلف مبدأ الإقليمية ليسيطر على مدركات واضعي ميثاق الأمم المتحدة.

مفهوم الأمن الإقليمي بهذا المعنى قد يختلط بما يمكن أن يسمى بالسياسة الإقليمية. كلمة السياسة الإقليمية رغم أنها تعكس تقليدا قديما إلا أنها أضحت بدورها تثير اليوم في الفقه السياسي ظاهرتين مختلفتين: إحداهما تتجه إلى الخارج والثانية ترتبط بالداخل، الأولى مردها سعي القوى الدولية غير الدولتين الأعظم إلى خلق إطار يسمح لتلك القوى بأن تقف من الدولتين الأعظم إن لم يكن موقف الندية فعلى الأقل ذلك الموقف الذي يسمح لها بأن تكون سيدة نفسها في داخل منزلها. أضحت السياسة الدولية المعاصرة هي فقط من صنع موسكو وواشنطن. القوى الأخرى لا تستطيع أن تقف من هذين القطبين موقف التحدي ولكن كيف تقوى من إرادتها لتستطيع على الأقل أن تقول كلمتها وأن تتعامل مع تلك الدول العملاقة بقسط معين من القدرة والفاعلية؟ إن مسالك التقوية الذاتية للإرادات الدولية غير القوتين الأعظم هو ما نسميه بالسياسة الإقليمية التي تنطلق من مبدأ التجانس الإقليمي. محور ذلك هو ربط دول الإقليم بنوع من التوافق والتضامن بحيث تقف تلك الدول صفا واحدا متراصا في مواجهة تلك الإرادات العملاقة. هذا المفهوم ترسب في ذهن القيادات الفرنسية منذ وضع أصوله ديجول. ورغم اختلاف شخصيات الحكام في باريس وتباين مسالكهم بل وعقائدهم فإن هذا المبدأ أي مبدأ المساندة الإقليمية ظل ولا يزال يسيطر على السياسة الفرنسية. وقد بدأ ذلك واضحا عقب مجيء ميتران إلى الحكم الذي رغم اشتراكيته بل وتعاونه مع الحزب الشيوعي لم يجد قبولا لا فقط من واشنطن بل وكذلك من موسكو.

مفهوم الأمن الإقليمي الذي سبق وحددنا مصادره بالفترة اللاحقة على الحرب العالمية الأولى والذي استطاع أن يبلور فصلا كاملا في ميثاق الأمم المتحدة تلقفته السياسة الأمريكية وأعادت صياغته ليصير أحد عناصر هيمنتها الدولية عقب الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة منذ بداية الحرب الباردة. **السياسة الأمريكية طورت المفهوم بفضل سياسة دالاس** التي كانت تتبع أساسا من فكرة الحصار الصحي للجرثومة السوفيتية. **مفهوم الحصار الصحي** يعود إلى أفكار تشرشل منذ الثورة الشيوعية. ولكن دالاس أضاف إلى ذلك فكرة الأمن الجماعي. ومعنى ذلك التزام جميع دول منطقة معينة فيما بينها بحيث أن الاعتداء على أي دولة من تلك الدول يعني دخول جميع دول ذلك التنظيم مباشرة في الحرب ضد الدولة المعتدية. بعبارة أخرى لو قدر لأي من دول منطقة معينة أن تصير طرفا في قتال وبغض النظر عن طبيعة ذلك القتال وموضعه من الإقليم فجميع الدول المنطوية تحت ذلك الاتفاق يتعين عليها أن تشارك في

ذلك القتال بطريقة تلقائية. المفهوم بهذا المعنى ولأول وهلة يبدو كما لو كان تعبيرا عن مفهوم الأمن القومي أو على الأقل الأمن الإقليمي ولكن براعة دالاس هي أنه استطاع من خلال هذه الأداة أن يحيط الاتحاد السوفيتي بمجموعة من الاتفاقيات الإقليمية المتناسقة والمترابطة حيث كل اتفاقية تتضمن دولة هي طرف ثابت في اتفاقيتين في آن واحد، وهكذا فإن الاعتداء على أي إقليم محيط بالاتحاد السوفيتي يؤدي إلى أن جميع دول العالم المحيطة بالاتحاد السوفيتي تعتبر طرفا مباشرا في القتال. فاتفاقية حلف الاطلنطي تشمل تركيا وتركيا طرف أيضا في حلف بغداد حيث الباكستان دولة أساسية من دول ذلك الحلف والباكستان بدورها أحد أعضاء حلف جنوب شرق آسيا حيث اليابان بدورها أحد أعضاء ذلك الحلف ولكن هناك أيضا حلف المحيط الهادي حيث اليابان أيضا أحد أعضائه. وهكذا لو وقع اعتداء في شمال أوربا بل في أقصى الشمال فإن هذا يؤدي بطريقة أتوماتيكية إلى دخول جميع الدول المحيطة بالاتحاد السوفيتي في قتال مباشر مع موسكو. ولو وقع اعتداء على الفلبين فإن مقتضى هذا التعهد أن دولة كبلجيكا لا علاقة لها بهذه المنطقة تصير ملتزمة بالاشتراك في تلك الحرب دفاعا عن الفلبين.

مما لا شك فيه أن سياسة دالاس أخفقت لأن المفهوم الأمريكي في الخمسينات هو أن الصراع الدولي بين القوتين الأعظم سوف يتبلور من خلال الأساليب التقليدية أي القتال المباشر وقد جاءت الأحداث لتثبت أن هذه التصورات بالية وأننا نعيش عصر ثورة جديدة في مفاهيم التعامل الدولي.

الذي يعنينا أن نذكر به هو أنه لا يجوز أن نخلط بين مفهوم الأمن الإقليمي ومفهوم الأمن الجماعي من جانب ومفهوم الأمن القومي من جانب آخر.

8- تطور مفهوم الأمن القومي وصياغته في التقاليد المعاصرة:

مفهوم الأمن القومي برز مع ظهور الدولة القومية في أوروبا الحديثة وبصفة خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. سبق أن ذكرنا أن المفهوم يعبر تاريخيا عن تقليد سابق حتى ولو لم تستخدم الكلمة للتعبير عن ذلك التقليد. أيضا عندما برز المفهوم خلال القرون الثلاثة السابقة على الثورة الفرنسية فقد كان في حقيقة الأمر نوعا من الممارسة أكثر منه تعبيرا عن فقه متكامل. الظروف الجغرافية وبصفة خاصة عقب تفتت الجماعة الأوروبية وما ارتبط بذلك من حروب عديدة طيلة نهاية فترة العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة فرضت ذلك المفهوم. أوروبا منطقة محدودة من حيث المكان ضيقة من حيث الاتساع الجغرافي تمتاز بكثرة تضاريسها وتنوع تلك التضاريس. أوروبا الصور الوسطى لم تعرف الفرقة القومية رغم وجود النظام الإقطاعي. من حيث الواقع كانت تسود القارة القديم درجة معينة من درجات الوحدة. لم تكن وحدة هيكلية ولكن النظام الكنسي من جانب والنظم المختلفة المتعلقة بالمهن الحرة وغيرها من جانب آخر خلقت نوعا من الوحدة في التنظيم الاجتماعي الذي أدى إلى سهولة الانتقال من مكان إلى آخر بما يعنيه ذلك من تداخل في العناصر المكانية. عندما

برز في المنطقة مفهوم القوميات وكما نعلم هذا المفهوم تأكد من خلال صراع مزدوج، ضد الكنيسة من جانب والنظر الإقطاعية من جانب آخر، كان لا بد وأن يعقب تأكيد المفهوم وترسيب القناعة الجماعية بأهمية إعادة تخطيط للحدود على ضوء مبدأ التجانس من حيث الأصل العنصري. وهنا اصطدمت القيادات بحقيقة كان لا بد وأن تسيطر على التطور السياسي في تاريخ أوروبا الحديثة وهو أن الامتداد الجغرافي لا يتسق مع الانتشار السكاني بمعنى أن الحدود الطبيعية لا تتوافق مع الحدود القومية.

لنفهم ذلك فإن معنى مبدأ القومية هو أن كل مجتمع متجانس من حيث أصله العنصري يجب أن يكون دولة واحدة. الطبيعة الجغرافية وحقيقة النوايا التوسعية لا بد وأن تخلق نوعا من القلق عندما يجد الحاكم أن تلك الحدود الطبيعية الجغرافية لا تتفق مع ضمانات القدرة على الدفاع عن حدوده القومية. علينا أن نتذكر أن العالم لم يعرف همجية ولا خروجا على تقاليد المجتمعات المتحضرة في القتال كما عرفتها أوروبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر جروسيوس الذي عاصر تلك الفترة تساءل في أكثر من مناسبة واحدة: أن الحيوان يعرف قواعد القتال فكيف أن الإنسان المتمدين لا يعل فتلك القواعد؟ وإن عرفها فهو ليس على استعداد لأن يحترمها؟إزاء ذلك الوضع وتلك التقاليد المتعلقة بالحروب الفجائية وبضرورة أخذ العدو على غرة وانعدام الحد الأدنى من إنسانية التعامل القتالي، برزت تلك الضرورة: الدولة لتحمي مجتمعها لا بد أن توسع حدودها لتضم تلك الأجزاء الضرورية للقدرة على الدفاع دون التعرض لمخاطر الأخذ على غرة. بعبارة أخرى لم تعد الحدود القومية تتفق مع الحدود الطبيعية وهكذا برز مفهوم الأمن القومي الذي يعنى أنه باسم الضرورة يتسع الإقليم القومي ليشمل أجزاء لا يسكنها المجتمع القومي ولكن السيطرة عليها تصير أمرا ضروريا لحماية الكيان القومي من المخاطر. فلنترك جانبا تطور المفهوم عقب ذلك مع النظام النازي وفلسفة هتلر والحديث عما يسمى بالمجال الحيوي: إنه إساءة لاستخدام مفهوم الأمن القومي حتى من منطلق التقاليد الأوروبية.

ولنقدم بعض النماذج:

(أ) حدود إيطاليا الطبيعية هي جبال الألب في الشمال والتي يكاد يستحيل اجتيازها ومن يستطيع أن يتخطها يدج أمامه سهول إيطاليا منفتحة دون عائق. الحدود الطبيعية لشبه الجزيرة الإيطالية هي تلك الجبال ولكن الشعب الألماني تسرب في شمال إيطاليا فهل تمتد الحدود القومية الألمانية لتشمل تلك المناطق أم أن الحدود القومية الإيطالية يجب أن تتسع بحيث تجعل من جبال الألب الحدود القومية والطبيعية في آن واحد مع دول وسط أوروبا؟ هل منطقة التيرول في شمال إيطاليا تصير جزءا من الإقليم القومي لإيطاليا أو من الإقليم القومي الألماني؟.

(ب) نفس الظاهرة تبرز في جنوب فرنسا وفي علاقة إقليم الباسك بكلتا الدولتين الفرنسية والأسبانية، ورغم أن الإعلام الفرنسي درج حتى وقت قريب على أن يجهل هذه المشكلة إلا أنها خلال الأعوام الأخيرة برزت بصورة واضحة صارخة.

(جـ) ولعل أكثر المناطق وضوحا بهذا الشأن هي منطقة دانزيج.فهذه المنطقة التي يتسرب فيها الشعب البولندي تخلق فاصلا بين الكتلة الألمانية الروسية وباقي أجزاء الشعب الألماني. ولعلنا نعلم كيف أن هذه المشكلة هي التي خلقت وساهمت في نشوب الحرب العالمية الثانية.

(د) أيضا منطق الأمن القومي هو الذي أدى إلى الخلافات المتتابعة حول منطقة الالزاس واللورين. فهي مناطق ألمانية ودلالة مفهوم الإقليم القومي أن تصير أجزاء لا تتجزأ عن الدولة الألمانية. ولكن ظروف الدفاع عن الحدود الإقليمية دون مخاطر هي التي دفعت فرنسا إلى ضم تلك المناطق عقب الحرب العالمية الأول الأمر الذي جعل منها محورا دائما لخلق التوتر في العلاقات السياسية بين ألمانيا وفرنسا.

والواقع أن هذه المشكلة لا تزال تسيطر على العلاقات الدولية في دول الكتلة الشيوعية الأوروبية. فالاتحاد السوفيتي أعاد تشكيل تلك المنطقة من حيث تخطيط حدودها القومية بما لا يتفق مع التلازم بين مبدأ الوحدة القومية والتجانس العنصري. فهل استقرت الأوضاع عقب مضى قرابة ثلاثين عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية أم أن الطور العنيف الذي أصاب دول الكتلة الشيوعية من حيث الاتجاه نحو الاستقلال عن الإرادة السوفيتية زاد من خطورة احتمالات تفجير الموقف؟ سؤال نطرحه دون الإجابة عليه لأنه يخرج بنا عن نطاق هذه الدراسة.

الذي يعنيا من متابعة هذا المفهوم تاريخيا هو أن نصل إلى تحديد خصائص ظاهرة الأمن القومي بدقة ووضوح.

(أولا) مفهوم الأمن القومي مفهوم يتجه أساس إلى قواعد التعامل الدولي الإقليمي أو بعبارة أكثر دقة ينبع من خصائص الإقليم الجيوبوليتيكية. بهذا المعنى يمكن القول بأن مفهوم الأمن القومي يتضمن نوعا من التوازن بين الأنانية الذاتية بقصد الحماية القومية من جانب ومنطق سياسة الجوار بما تفرضه نمن التزامات التعايش والتعامل السلمي من جانب آخر. بقدر هذا التوازن يمكن القول بأن مفهوم الأمن القومي يصير أو لا يصير منطلقا لسياسة استفزازية توسعية. لا يمكن المقارنة بين سياسة إسرائيل استنادا إلى مفهوم الأمن القومي أو سياسة هتلر استنادا إلى نفس المفهوم والسياسة الفرنسية عقب الحرب العالمية الأولى ورغم أنها بدورها تنطلق من نفس الإطار الفكري.

(ثانيا) مفهوم الأمن القومي بهذا المعني هو الوجه السلبي لسياسة حسن الجوار. أحد تقاليد السياسة الدولية بل والتي تعود إلى أقدم العصور هو أن علاقة الجوار تفرض نوعا معينا من حسن النية في التعامل. علاقة الجوار اليوم تصير أساسا لما يسمى

بسياسة التجمعات والتي بدورها ترتبط بسياسة المساندة الإقليمية. مفهوم الأمن القومي يتجه أساسا إلى الدول المجاورة لأنه كما سبق ورأينا يدور حول حماية الإقليم القومي.رغم ذلك فإن بروز الإمبراطوريات الكبرى التي نعاصرها وازدواج قوى التوازن بين موسكو وواشنطن كان لا بد وأن يؤدي إلى تطور غير منطقي لمفهوم الأمن القومي. فتلك الدول العملاقة تميل إلى استخدام ذلك المفهوم لتبرير التوسع في سياسة إقليمية منطقها من جانب ما يسمى بالحرب الوقائية ومن جانب آخر ما يسمى بالمجال الحيوي. اتساع الدولة الإمبراطورية المعاصرة وامتدادها لتمثل قارة كاملة دفع بهذا المفهوم لأن يتبلور في صياغة جديدة: نظرية المعسكرين.مما لا شك فيه أننا نظل دائما في نطاق مفهوم الأمن القومي بمعنى عدم ترك الكيان الذاتي عرضة للمخاطر التي تفرضها القوى المحيطة بالإقليم. في العصور القديمة عندما كانت تسيطر على الأسرة الدولية إرادة كبرى واحدة فإن طبيعة التوازن كانت تجعل من تلك الدولة الحاكم الأعلى للعالم المتمدين. لذلك لم تكن في حاجة إلى أن تلجأ إلى تلك الإجراءات الوقائية والاحترازية في سبيل حماية أمنها القومي. ولعل النموذج الوحيد الذي يعيد للذاكرة وضعا قد يقترب مع العالم المعاصر يعود بنا إلى فترة ما بين القرنين الثالث والرابع عقب الميلاد عندما وجدت حول البحر المتوسط الشرقي قوة روما من جانب والقوة الفارسية من جانب آخر. بل ويؤكد هذه الملاحظة العودة إلى قصة الملكة زنوبيا وكيف استغلت ذلك الوضع لتخلق لنفسها دولة قوية ولتنتهي بأن تستأصل هي وعرشها وتباع في طرقات روما.

(ثالثا) مفهوم الأمن القومي من ثم هو مفهوم استراتيجي يمكن تلخيص جوهر المفهوم بأنه تلمس عناصر الضعف الاستراتيجي في الإقليم القومي ومحاولة تخطى ذلك الضعف باتخاذ إجراءات وقائية تضمن ألا يكون ذلك الضعف مصدرا لتمزقات معادية قد تكون قاتلة. مفهوم الأمن القومي بعبارة أخرى هو عملية تحويل للضعف الاستراتيجي وتخطى عناصر ذلك الضعف من خلال صياغة مبادئ سياسية وهو لذلك لا يمكن أن يكون إلا حصيلة التعاون بين المخطط العسكري والمنظر السياسي.

(رابعا) مفهوم الأمن القومي من ثم هو ليس إلا عملية تقنين لمجموعة من المبادئ تتضمن قواعد للسلوك القومي تمثل الحد الأدنى للحماية الذاتية. بهذا المعنى يتكون من مبادئ مقننة تنبع من طبيعة الأوضاع الاستراتيجية والخصائص المختلفة المتعلقة بعلاقات التعامل مع الامتداد الإقليمي وخصائصه من جانب والعنصر البشري وسلوكاته من جانب آخر والدول المحيطة ووزنها من جانب أخير. جميع هذه المتغيرات تتداخل في تشكيل الوعاء المادي للإرادة القومية. هذه المبادئ المقننة تصير المصدر المباشر لبناء نظام متماسك ومتصاعد للقيم القومية.إن القيم القومية ليست مجرد مثاليات حيث مفهوم الأمن القومي لا بد وأن يجد موضعه المتميز بين عناصرها. وهذا يفسر كيف أن الحاكم لا يملك أن يخرج على تلك القيم بما في ذلك

مبادئ الأمن القومي وأن خروجه عليها لا يعنى فقط فقد الشرعية بل تعريضه لتهمة الخيانة العظمى. فلنتذكر على سبيل المثال مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي. أحد عناصره قبل عام 1967 بأن قفل مضيق تيران أو مجرد تواجد قوى عسكرية على قسط معين من الأهمية في سيناء قرب الحدود الإسرائيلية يبرر الحرب الوقائية ويفرض الضربة المجهضة. هل جرؤ حاكم في تلك الدولة على أن يشكك في أي من هذين المبدأين؟

والخلاصة أن مفهوم الأمن القومي هو في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، يتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسية وبجزاء لا يقتصر على العالم الداخلي.

9- التوسع في تطبيق مفهوم الأمن القومي ومتغيراته:

الملاحظ رغم ذلك خلال الفترة الأخيرة أن المفهوم بدأ يخضع لسوء استخدام. لقد سبق أن رأينا كيف أن ظهور الدول العملاقة كان لا بد وأن يوسع من استخدام المفهوم كنتيجة لاتساع الإقليم القومي. فلنتذكر أن الاتحاد السوفيتي يمتد من المحيط الهادي إلى وسط أوروبا مارا بأكثر من اثنتى عشرة دولة على حدوده الجنوبية في القارة الآسيوية. المر قدي يصير أقل وضوحا من هذه الناحية بالنسبة للولايات المتحدة التي لا يحيط بها أساس سوى دولتين: كندا في الشمال والمكسيك في الجنوب. ولكن إساءة استخدام المفهوم لم يقتصر عند ذلك الحد. لقد أضحى هذا المفهوم منطلقا لجميع الأنانيات السياسية وستارا يغلف سياسة القوى في اعتدائه وانتهاكه لحرمة الضعيف. يظهر ذلك بشك لواضح في بعدين:

(أ) من حيث المضمون إذا اتسع المفهوم ليصير مترابطا مع كل ما يمكن أن يعكس الخطر على الدولة أو المجتمع السياسي في تكامله: ليست فقط مشكلة إقليم أو حدود إقليمية المفهوم أضحى أيضا يتضمن التعامل مع أي تغيير في النم القائمة. الحديث عن ضرورة بقاء نظم سياسية معينة في الدول المجاورة انطلاقا من مفهوم الأمن القومي برز خلال الأعوام الأخيرة بل ويتردد اليوم بثبات. الاتحاد السوفيتي على سبيل المثال يجعل من عدم النيل من مفاهيم الحم الاشتراكي الشيوعي في دول أوروبا الشرقية أحد عناصر أمنه القومي. دول أوروبا الغربية لم تتردد في لحظة معينة من أن تذكرنا بأن بقاء النظم السياسية ذات التقاليد الليبرالية الاقتصادية في منطقة الخليج تمثل أحد عناصر الأمن الأوروبي لضمان خضوع البترول لقانون العرض والطلب. وجاءت أخيرا إسرائيل لتتحدث على لسان بعض قياداتها بأن بقاء نظام السادات ضرورة تنبع من مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي. الخطورة ليس في الإدعاء ولكن في ترتيب نتائج ذلك الإدعاء وأهمها تبرير شرعية الحرب الوقائية لضمان تلك الأوضاع.

(ب) البعد الثاني لتوسيع المفهوم يدور حول الناحية الإقليمية. فالأصل أن الأمن القومي لا يدور إلا حول الإقليم القومي وحماية ذلك الإقليم. ولذلك سبق وذكرنا أنه الوجه

الآخر لسياسة الجوار. ولكننا نجد الولايات المتحدة اليوم تتحدث عن أن وجود إسرائيل بشكل معين هو أحد عناصر أمنها القومي. فأين إسرائيل من الإقليم القومي للولايات المتحدة وبين حدود الولايات المتحدة وحدود إسرائيل أكثر من سبعة آلاف ميل؟

علينا أن **نعترف بأن توسيع دلالة المفهوم إنما هو تعبير عن إرادة مسيطرة فدولة كفرنسا أو بريطانيا لا تجرؤ على توسيع المفهوم إلا في مواجهة دولة كأبو ظبي ودولة كإسرائيل في مواجهة دولة عربية بما هي عليه من ضعف واستكانة.** ولكن **هل تستطيع الولايات المتحدة أن تحيل مفهوم الأمن القومي إلى حقيقة مطاطة في مواجهة الاتحاد السوفيتي وهل الأخير قادر على أن يفعل ذلك في مواجهة الولايات المتحدة؟ أين كوبا من أمن الولايات المتحدة القومي؟ أين إيران من أمن الاتحاد السوفيتي القومي؟** هنا تعود الإرادات للإعتدال ويصير المنطق طبيعيا واللغة متجانسة مع التقاليد السياسية.

(جـ) كذلك فإن **التوسع في المفهوم يأخذ صورة ثالثة تتعلق بالنواحي غير الاستراتيجية وغير المرتبطة بالأوضاع الجيوبوليتيكية وذلك بحيث أضحى ينسحب على كل ما له صلة بالاستقرار والطمأنينة.** هذا في حقيقة الأمر **يتضمن خلطا بين سياسة الأمن وسياسة الأمن القومي. فسياسة الأمن هي كل تحرك حيث يسوده الحذر وعدم تقبل المغامرة بأي معنى من معانيها في كل ما له صلة بالمصلحة العامة. بهذا المعنى نستطيع أن نميز على الأقل بين خمسة تطبيقات: الأمن الداخلي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن العسكري ثم الأمن القومي. سياسة الأمن القومي هي أحد تطبيقات سياسة الأمن وبحكم الطبيعة الديناميكية للتعامل السياسي** فإن هذا التطبيق المتميز بل والأكثر خطورة لا بد وأن يؤثر ويتأثر بالتطبيقات الأخرى ولكن جعل جميع هذه التطبيقات كل منها مرادفا للأخرى ثم الخلط بين الكل والجزء ليس إلا تعبيرا عن نقص في الإدراك العلمي.

هذا التوسع المبالغ فيه لا يخدم سوى الدول القوية أو بعبارة أخرى الدول الكبرى والمسيطرة في مواجهة الدول الضعيفة والمستكينة. فإسرائيل توسع من مفهومها للأمن القومي في مواجهة الدول العربية لأنها تجد في هذا التوسع أداة لخلق شرعية لسلوكها الاستفزازي والعدواني. على أن الظاهرة الأخرى الأكثر مدعاة للدهشة هي **كيف يتوسع فقه دول العالم الثالث في هذا المفهوم فيجعل منه منطلقا للحديث عما يسميه تارة الأمن الاجتماعي وتارة أخرى الأمن الاقتصادي.** مرة أخرى نحدد بأن هذه صور للأمن وهي متداخلة ومتشابكة مع جميع تطبيقات مفهوم الأمن. ولكن الخل بينها وبين مفهوم الأمن القومي ليس إلا لصالح القوى الكبرى وعملية الغزو المعنوي. إنها تنبع من مبدأ معروف يدور حول **إذابة المفاهيم الصلبة في إطار أكثر اتساعا الأمر الذي يضعف رد الفعل إزاء المفهوم لوضع الإذابة فإن كان معنى مفهوم الأمن القومي في تقاليد الحقيقة أن أي مخالفة له تعنى الحرب والقتال العضوي بلا مهادنة، فإن إذابة**

المفهوم في نطاق متسع حيث الحديث عن المساواة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي يتردد وتتمركز حوله المفاهيم لا بد وأن يؤدي إلى إفقاد المفهوم الحقيقي صلابته التقليدية.

10- التعريف بموضوع الدراسة: منهاجية التحليل:

هذه الدراسة لا تسعى إلى مجرد تنظير الواقع الصراعي حول منطقة الشرق الأوسط. إن ما نسعى إلى إبرازه هو كيف أن عدم فهم حقيقة مفهوم الأمن القومي العربي بوضوح ودقة هو إحدى النقائص التي تعاني منها الحركة العربية وأنها لن تستطيع أن تبني إطارا واضحا للتعامل مع الموقف أن لم يسبق ذلك تحديد وتقنين لعناصر الأمن القومي العربي.

ابتداء من هذه الأهداف فمن الطبيعي أن تتجزأ دراستنا إلى قسمين: أحدهما يدور حول ما يجب أن يكون وثانيهما يتناول القائم فعلا. في الجزء الأول سوف نتعرض لذلك الإطار الفكري والواقعي للتعامل مع مقتضيات الحماية الذاتية بالمعنى الضيق الذي حددناه. ثم في جزء ثان نتعرض للواقع بخصائصه المتميزة حيث نجد ما يسيطر على المنطقة هو فقط مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي.

وهكذا سوف نكتشف أن القيادات العربية لا تزال لا تعرف ولا تريد أن تعرف ذلك الذي يجب أن يسمى بالأمن القومي العربي. هذا الاختلال الفكري والإدراكي هو أحد عناصر الفشل الذي يعكسه الواقع العربي. هذه الدراسة ليس لها هدف سوى تخطى ذلك الاختلال ولو من حيث الإدراك المجرد وعناصره الحركية.

فلنتابع دراستنا حول هذين المحورين:

الجزء الأول: الأمن القومي العربي وصياغة مقوماته الفكرية.

الجزء الثاني: الأمن القومي الإسرائيلي وديناميات التعامل الإقليمي.

الجزء الأول
الأمن القومي العربي وصياغة مقوماته الفكرية

مقدمة: عملية التنظير لمفهوم الأمن القومي.

الفصل الأول: حول تقنين مفهوم الأمن القومي المصري.

الفصل الثاني: الأمن القومي العربي وصراع القوى الكبرى

الفصل الثالث: نظرية الأمن القومي وتقاليد السياسة الخارجية المصرية

الفصل الرابع: نظرية الأمن القومي والواقع العربي المعاصر.

11- أهمية التنظير لموضوع الأمن القومي العربي: التطور المعاصر لأمن منطقة الخليج العربي:

مشكلة الأمن القومي العربي أضحت بحيث لم يعد من الممكن الاستمرار في تجاهل صياغتها في منطق متماسك ومتكامل. التطورات التي تعيشها تفرض علينا وحدة في الرؤية وتجانسا في القناعة المتعلقة بالتعامل مع المشاكل بل لأن حقائق جديدة فرضت نفسها خلال الأعوام الخمسة الأخيرة جعلت المنطقة العربية تقفز إلى موضع الصدارة من الصراعات الدولية.

(أولا) فالصراع العربي الإسرائيلي لم يعد اليوم دعوة شعب مشرد لأن يخلق لنفسه وطنا يأمن فيه على نفسه ليعيش أبناؤه حياة عادية كأي شعب آخر من الشعوب المنبوذة وقد وجد في إسطورة الوعد الإلهي سندا لشرعية دعائه. إنه قد أحال أمة قد تجانست وشجعتها الظروف لن تكون قاهرة تسعى إلى السيطرة على إقليم كامل والتحكم في خيراته. ليس الشعب المنبوذ المعذب الذي نتعامل معه وإنما المجتمع الذي يدعي حق السيطرة والقيادة والاستغلال للشعوب الأخرى. وبعبارة أخرى لقد تحول الصراع العربي الإسرائيلي إلى مرحلة جديدة في تطور الاستعمار الأجنبي للعالم العربي.

(ثانيا) كذلك فإن المنطقة قد أضحت محور الصراع بين القوتين الأعظم فالولايات المتحدة تجعل من هذه المنطقة خنجرا مصوبا إلى القلعة السوفيتية في أضعف مواقعها والاتحاد السوفيتي لا بد وأن يجيب على ذلك ولو من باب الدفاع عن النفس ومن ثم فإن المنطقة تصير مسرحا لصراع لا ناقة لها فيه ولا جمل. ومن الطبيعي أن كلتا الدولتين الأعظم تملك تصورها لتوظيف المنطقة في ذلك الصراع. فأين تصورنا وأين إدراكنا القومي بجميع هذه الحقائق التي لا بد وأن تنعكس على جميع عناصر إدارتنا لصراعاتنا المحلية والإقليمية والدولية؟

(ثالثا) كذلك فنحن نتناسى أن العالم المقبل سوف يعاصر قوى جديدة وسيطة وهي جمعيها تنبع على حدود المنطقة العربية أو مرتبطة ومترابطة معها من حيث المصالح والأهداف. وسواء كانت هذه القوى الجديدة والمتوقعة قادرة على أن تعيد تشكيل علاقة التوازن الدولي أو لن تستطيع ذلك فإنها لا بد وأن تحدث آثارها في طبيعة علاقات الأسرة الدولية. فأوروبا الغربية في أقصى الغرب والهند في أقصى الشرق وبينهما أكثر من قوة واحدة قادرة على أن تعلب دورها على الأقل في علاقات التوازن الإقليمية حول المنطقة العربية كإيران وتركيا والحبشة على سبيل المثال. هذه القوى الجديدة لا بد وأن يغريها ضعف المنقطة العربية ولا بد وأن ازدياد قوتها يجعل منها خطرا جديا على تماسك وقوة العالم العربي. ونحن نشاهد ما يحدث حاليا في غيران وهو فصل ورغم أنه لم ينته بعد إلا أنه قابل للتكرار في أكثر من موقع واحد بل وفي جميع حدود الوطن العربي. وتزداد المأساة عمقا لو تصورنا توافقا بين تلك القوى المحيطة بالمنطقة العربية الأمر الذي يجب أن يفرض على الإرادة العربية حركة واعية لا فقط لمواجهة تلك

الاحتمالات بل وللأخذ بمبدأ المبادرة لمنع مثل ذلك التوافق. ويجب بهذا الخصوص إلا ننسى الهند التي تتقدم بثبات والتي تواجه مشكلة ديموجرافية عنيفة ولن تجد لها حلا إلا في مواقع الجذب حولها والقريبة منها وبصفة خاصة منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة السعودية.

(رابعا) والواقع أن أخطر ما تعيشه المنطقة العربية منذ قرابة خمسة أعوام وما هو معد لأن يحدث آثاره العميقة في الأعوام القادمة وما يفرض أيضا النظرة الشمولية للتعامل مع المنطقة هو الترابط بين جميع أجزاء التوتر حول منطقة الشرق الأوسط. فشرق البحر المتوسط ابتداء من وسط أوروبا حتى تركيا ومنطقة القلب في العالم العربي الممتدة من شمال سوريا حتى جنوب السودان بما في ذلك جميع أجزاء البحر الأحمر ثم الخليج العربي دون استثناء الأجزاء المتاخمة له وامتداداته البحرية حتى وسط المحيط الهندي وعلى وجه التحديد حتى جزيرة دييجو جارسيا أضحى مسرحا واحدا ومتكاملا لعمليات الكر والفر بين المواجهة والتسلل الأمريكي من جانب ورد الفعل السوفيتي من جانب آخر. هذا الترابط الذي يستند كلية وشاملة بين القوى العظمى يفرض على الجانب العربي بدوره إدراكا استراتيجيا متكاملا لا يقتصر على جزئية أو منطقة دون الأخرى.

جميع هذه الحقائق تنبع من طبيعة التطورات التي تعيشها الأسرة الدولية. وإذا كان التعرض لهذا الموضوع أي تطور الأسرة الدولية ليس هدفنا في ذاته من هذه الدراسة، فإن تحديد بعض ملامحه العامة المرتبطة بالمنطقة ضرورة لازمة لفهم مدى أهمية التوقف لبناء نظرية متكاملة لمفهوم الأمن القومي العربي. العالم يعيش اليوم ما يسمى بالحرب الباردة الجديدة. واحتمالات حرب عالمية جديدة ثالثة أضحت واردة في حساب أي محلل على قسط معين من الحصافة والواقعية. والعالم الثالث ارتفعت أهمية بعض أقطابه واحتلت وضعا متميزا يجعل صوتها له وزنه في نطاق الصدامات الدولية. والمنطقة العربية لم تعد مجرد مسرح للأحداث بل أضحت إرادتها بدورها طرفا متعاملا. وهي جميعها متغيرات لا بد وأن تطرح مشكلة الأمن القومي العربي من مختلف أبعاده وبديناميات جديدة على أن الأمر الذي يجب أن يلفت الانتباه وأن يفرض المراجعة الفكرية هو موضع الخليج العربي من الصراعات الدولية في الثمانينات. هذه الناحية التي كثيرا ما يتعرض لها المحللون على حدة بل وباستقلال عن مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي تفرض علينا وقفة تأمل ولو موجزة منذ بداية هذا التحليل.

ملاحظتان يجب أن نبدأ بهما: الأول حول حقيقة العلاقة بين منطقة الخليج ومنقطة السويس. والثانية حول الأهداف الخفية التي تسيطر على القوى الكبرى في تعاملها مع منطقة الخليج. بالنسبة للناحية الأولى فإن هذه العلاقة القديمة منذ أن قدر للعالم أن يعرف أن التحرك البريطاني عند احتلال نابليون لمصر كان أحد دوافعه الخوف على النفوذ البريطاني في منطقة الخليج. على أن هذا الترابط ارتفع إلى القمة خلال الأعوام العشرة الأخيرة. وذلك لأسباب عديدة بعضها يعد إلى تطور عملية نقل البترول واتجاه السعودية

وكذلك العراق إلى جعل موانئ البحر الأحمر هي الأساس في تصدير الطاقة الواردة من منطقة الخليج. أضف إلى ذلك التطور الرهيب في أدوات القتال التي الفت ولو نسبيا عامل المكان وربطت بين المساحات ومن ثم وسعت ميدان العمليات. الملاحظة الثانية تذكرنا بضرورة الأخذ بكثير من الحذر تلك التصريحات والتقارير التي تنشرها الجهات المسئولة وبصفة خاصة المنسوبة إلى القوتين الأعظم. هناك فارق خطير وأساسي بين الأحداث المعلنة الأهداف الحقيقية بل ما هو أداة للتمويه حول الأهداف التي تنوي فعلا أن تسعى إلى تحقيقها القوى المسئولة. ولنتذكر على سبيل المثال موضوع استخدام سلاح الغذاء في مواجهة دول الخليج الذي هدد به كيسنجر أثناء وجوده في وزارة الخارجية. إن الذي نعلمه اليوم هو أنه في نفس اللحظة التي كان يفعل فيها ذلك كان أمامه تقرير المخابرات الأمريكية بعدم فاعلية استخدام ذلك السلاح بالنسبة لدول الخليج. هذه الملاحظة تفرض من جانب آخر ضرورة المراجعة والتأمل بخصوص مراكز الدراسات الاستراتيجية القومية والتي لا موضع لها حتى الآن في تقاليدنا العربية.

يقال دون مبالغة أن أكبر تحد تواجهه الولايات المتحدة خلال الأعوام القادمة هو موقفها وقدراتها الحقيقية وفاعليتها في حماية مصالحها الحقيقية في منطقة الخليج العربي. والواقع أن ستة اتجاهات من حيث صياغة سياسة التعامل مع تلك المنطقة التي كثيرا ما يتفاعل الواحد منها مع الآخر باسم التهديد السوفيتي ما يشوه من حقيقة المتغيرات الدفينة تسيطر على هذه المنطقة وتجعل منها المحور الحقيقي للتعامل الفكري مع مفهوم الأمن القومي العربي.

أول هذه الاتجاهات هو أن هذه المنطقة أضحت اليوم تخضع لعلمية جذب ثورية عنيفة. ليس فقط بمعنى أنها عرفت حركات لا تزال ذكراها قائمة كحركة ظفار بل وكذلك لأنها تتوسط اليوم أكبر أربع حركات ثورية كل منها لها دلالتها. فهناك ثورة الخميني وبغض النظر عن طابعها القومي الفارسي فهي عامرة بالمعاني الإسلامية والمرتبطة بحركة التحدي لجميع القوى العظمى. وإلى جوارها بمعنى آخر نجد التطورات التي تعيشها أفغانستان. ولا نستطيع أن ننسى أن اليمن الجنوبية تعد بدورها لوظيفة لا يمكن أن يستهان بها. والحديث عن اليمن الجنوبي يقود بالضرورة إلى طرح علامات الاستفهام حول الحبشة. ويزيد من جميع هذه الاستفهامات خطورة حقيقة مزدوجة. أن النظم السياسية الموالية للحكومات والمصالح الغربية والأمريكية هي في حقيقتها نظم ضعيفة وفاسدة ولا تستطيع أن تواجه أي ضربة حقيقية. ولنتذكر بهذا المعنى جميع دول الخليج بما في ذلك السعودية لو استثنينا العراق. بحث أن المخاطر التي تواجهها تلك النظم لا تأتي فقط من الخارج بل ومن توظيف الصراعات المحلية والداخلية. كذلك من جانب آخر فإن الثروة البترولية أدت إلى طفرة حقيقية وإلى تطور سريع اجتماعي وسياسي لا يستطيع المحلل مهما بلغ من دقة أن يحدد أبعاده. ديموقراطية التعليم خلقت قوى جديدة سوف تلعب دورها. وهو لن يكون في صالح أي

من القوتين الأعظم والواقع أن ما يحمي هذه النظم الرجعية من السقوط هو أن المنطقة لم تعرف حتى الآن نظاما يجمع بين التقدم وحماية كرامة الفرد من جانب والحرية الديموقراطية من جانب آخر. ولو وجد في المنطقة مثل هذا النظام لاستطاع أن يغزو جميع أجزاء منطقة الخليج دون رصاصة واحدة.

(ب) كذلك فإن المعنى الجديد الذي تحتويه الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج لا بد وأن تفرض أبعادا مختلفة على توظيف هذه المنطقة من جانب القوى العظمى. لأول مرة تصير الولايات المتحدة في حاجة إلى استيراد قرابة 20% من استهلاكها النفطي من تلك المنطقة. أوروبا الغربية بدورها تستورد 60% بينما اليابان لا تستطيع أن تستورد أقل من 90% من نفس المنطقة. والقوى الثلاث ورغم جميع التنافسات تقف في معسكر واحد. الازدهار الاقتصاد الأمريكي يتوقف اليوم إلى حد كبير على استمرارية تدفق النفط العربي من هذه المنطقة.

الشعور بالتبعية من جانب الدول الصناعية كان لا بد وأن يحدث آثاره في أكثر من بعد واحد. وخصوصا لو تذكرنا أن مشكلة نقل هذه الطاقة تمثل العديد من المخاطر أيضا في حالة السلم. وحرب الأيام الستة لقنت الولايات المتحدة درسا قاسيا لم تستطع أن تستوعبه إلا عندما سعت لإعادة فتح قناة السويس. ثم جاءت حرب أكتوبر فأكملت الدلالة. وتؤكد هذه التبعية ناحية السيولة النقدية التي أضحت بدورها تمثل هاجسا خطيرا في ذهن جميع القيادات البيضاء دون استثناء رجال المال في القارة الجديدة. إن علينا أن نفهم معنى التطور الخطير الذي تعيشه الأسرة الدولية وأبعاده المستقبلية من الناحية الاقتصادية. مراكز الثقل الحقيقي في التعامل الاقتصادي لم تعد في أوروبا وإنما انتقلت نهائيا ما بين عواصم المال في الولايات المتحدة ثم الخليج العربي من جانب ومنطقة الشرق الأقصى من جانب آخر. ومشكلة السيولة النقدية وحرب الاستثمارات على وجه التحديد لم تعد تتحكم فيها سوى القيادات الخليجية.

(جـ) ويرتبط بذلك تطور آخر قد يبدو لأول وهلة بعيد الصلة بالواقع العربي. على أن النظرة الفاحصة لا بد وأن تؤكد العلاقة الوثيقة. ذلك التطور يدور حول تفجر قوى العالم الثالث التقليدية. لقد عرفنا في الحقبة الماضية قوتين على وجه التحديد كان لكل منهما أثر واضح في تطور الأحداث. الأولى منظمة عدم الانحياز، والثانية منظمة الأوبك. الأولى في عصر العمالقة تيتو ونهرو وسوكارنو وعبد الناصر كانت قادرة على أن تخلق اضطرابا في التعامل الدولي في أي لحظة يحلو لقياداتها أن تتصدى للدول الكبرى. بل وكانت حول تلك الكتلة الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن. وانتهت تلك الحقبة باختفاء القيادات الكبرى وبهزيمة حقيقية للولايات المتحدة وبصفة خاصة في أفريقيا دون انتصار حقيقي لموسكو. ولكن النتيجة التي آن الأوان لأن يسلم بها الجميع أن دول العالم الثالث تتكتل باسم عدم الانحياز قد فشلت في أن تحقق أي هدف لها وقد أثبتت الخبرة أننا في إطار دولي لا يسمح بسيادة هذا المفهوم. بل أن طبيعة المشاكل التي

تواجهها دول العالم الثالث تفرض عليها الانحياز. وهكذا برز واضحا أن هذا الفراغ يجب ملؤه وبرز أيضا واضحا أن كتلة الدول الإسلامية هي القادرة على ملء ذلك الفراغ. ورغم أن هذه الكتلة لا تزال غير واعية في السعي حثيثا نحو ذلك الهدف إلا أن الأعوام القادمة وبصفة خاصة لو قدر لحركة الخميني أن تعتدل ولو قدر للحركات الإسلامية الأخرى أن تتلاقى في بناء تنظيمي اصلاحي واقعي سوف نشاهد مثل هذا التطور.

من جانب آخر فإن منظمة الأوبيك التي هي من حيث جوهرها تعبير عن دول العالم الثالث البترولية تفجرت وبصفة خاصة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. وللمرة الأولى منذ قرابة عشرين عاما نجد أكثر من نصف بترول العالم الدولي يأتي من دول لا تنتمي إلى منظمة الأوبيك: المكسيك ودول بحر الشمال على سبيل المثال. مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة سعت بسياسة خبيثة إلى تحقيق هذا الهدف منذ حرب أكتوبر. ولم تدخل في اعتبارها أنه ليس في صالحها خلق الفوضى في السوق الدولية البترولية. ولكن الأمر الذي يعنينا هو أن تفجير منظمة الأوبك سوف يعطي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول دفعة جديدة ومستقلة وسوف يضفي عليها أهمية لم تكن حتى الآن تملكها. فهي عندما نشأت لم يكن الهدف منها سوى منع استخدام البترول في الصراع العربي الإسرائيلي. ولكن لو قدر لمنظمة الأوبك التفتت الكامل فإنها، وبحكم الكم البترول العربي، سوف تحل محل هذه الأخيرة ولو نسبيا في التحكم أو على الأقل التأثير في السعر الدولي للبترول الخام.

(د) الخليج العربي يلعب دورا خطيرا في السياسة الأمريكية ليس فقط بمعنى حماية أمن دول غرب أوربا وليس فقط بمعنى تهديد الأمن القومي السوفيتي ولكن وهو ما لم يلحظه المحللون العرب حتى الآن فهو أداة للضغط المباشر على دول أوربا الصناعية واليابان.. كيف؟ المتتبع لتطور علاقات الأسرة الرأسمالية وما يرتبط بذلك من هيمنة أمريكية يلحظ تقلصا متزايدا وضعفا مستمرا في القبضة الأمريكية، أسباب ذلك عديدة: الضعف الأمريكي الداخلي وأزماتها الاقتصادية من جانب، ثم القوة الأوربية والايناع الاقتصادي وبصفة خاصة في اليابان وألمانيا الغربية وفرنسا من جانب آخر فضلا عن تدهور الهيبة الأمريكية عقب الصفعات العديدة التي تلقتها وأخرها حادث الرهائن في إيران. على أن هذا التدهور يعكس حقيقة يعترف بها علماء الاقتصاد. فالولايات المتحدة كانت تمثل 50% من دخل العالم انخفضت لتصير في عام 1978 30% فقط. والمتوقع أنها في خلال فترة خمسة عشر عاما لن تتجاوز 20%، بل في هذه اللحظة هناك دول أوروبية تمثل متوسطا للدخل الفردي أعلى بدرجة ملحوظة من متوسط الدخل الفردي في الولايات المتحدة ولنذكر على سبيل المثال سويسرا والسويد والدانمرك بل وألمانيا الغربية التي خرجت من الحرب دولة مهزومة ومحطمة. وقد ارتبط بهذا التطور الداخلي مجموعة أخرى من التقلصات التي عبرت عن تدهور حقيقي

في القدرة والفاعلية الأمريكية. ظهور اختلال في ميزان المدفوعات وبصفة خاصة في أعقاب حرب فيتنام: تدهور الدولار في لحظة معينة من حيث علاقته بالعملات القوية الأخرى؛ التوغل الياباني في السوق الأمريكي واكتساح بعض الأسواق التقليدية التي ظلت حتى وقت قريب محتكرة من جانب الصناعة الأمريكية.وهكذا بدأت تبرز حركة استقلالية في السياسة الدولية لم تعهدها من قبل الدبلوماسية الأمريكية. فرنسا الديجولية التي كانت استثناء أضحت القاعدة. ظهر ذلك واضحا في أزمة أفغانستان وكذلك في مشكلة إيران بل وإزاء نفس الأحداث التي عاصرتها ولا تزال بولندا.

وهنا تبرز حقيقة الأهداف الخفية التي تستتر خلف سياسة واشنطن. أن التواجد الأمريكي في منطقة الخليج وحماية تدفق البترول بل وتضخيم هذا البعد من النواحي الأمنية جدير بأن يعيد الدول الأوروبية إلى صوابها ودون استثناء اليابان، وهي بهذا المعنى تذكر قيادات الدول الصناعية باستثناء بريطانيا من الذي يتولى حمية مصالح تلك الدول في تلك المنطقة وهي مصالح ترتفع لتصير محور الحياة أو الموت بالنسبة لأمنهم القومي. كذلك فإن هذه السياسة تحدد الإطار الذي تسمح الدبلوماسية الأمريكية في حدوده للسياسات الأوربية أن تمارس أي مبادرة مستقلة بصدد مشكلة الشرق الأوسط. لقد ظلت هذه المنطقة مسرح صدام بين الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية. والولايات المتحدة بتدخلها المكثف في منطقة الخليج بصفة عامة تؤكد للقيادات الأوروبية ثلاث حقائق: الأولى أن أوروبا لم تعد هي المحور الاستراتيجي الأول للسياسة الأمريكية، والثانية أن الولايات المتحدة هي وحدها التي تتحكم في مصير الازدهار الأوربي والياباني عن طريق حماية التدفق البترولي، والثالثة أن على القيادات ألا تتجاوز حدودا معينة في مبادراتها بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط بل وأن هذه المبادرات يجب ألا تتم إلا في إطار ترسمه الدبلوماسية الأمريكية.

(هـ) كذلك علينا ألا ننسى أن الاتحاد السوفيتي يدرك أهمية منطقة الخليج العربي ويضعها في اعتباره وهو يخطط لاستراتيجية المواجهة التي يتبعها بصدد تعامله سواء مع المعسكر الغربي أو مع الولايات المتحدة الأمريكية. الحديث حول التفوق السوفيتي من الناحية العسكرية يحيطه الكثير من الغموض. ولكن الأمر الذي لا شك فيه أن هناك تقدما ثابتا في الأداة العسكرية من جانب وفي القدرة على التوسع من جانب آخر. ومن المسلم به أن الاتحاد السوفيتي يملك اليوم قوات صالحة للإنزال بعيدا عن حدوده بما يعنيه ذلك من خطوط نقل جوي بعيدة المدى وقوات بحرية قد أعدت بمهارة خاصة. بل والأحداث قد أثبتت أن القيادة السوفيتية على استعداد لاستخدام تلك الأدوات. وأنها لم تعد تقبل سياسة الانتظار وعدم المبادرة. وإذا كانت قد خرجت من مصل لصالح الولايات المتحدة فهي قد وضعف أقدامها في ليبيا والحبشة واليمن الجنوبي. إن هناك تطورا خطيرا في الفكر الاستراتيجي السوفيتي سواء بالنسبة لدول العالم الثالث أو بالنسبة للمنطقة العربية من جانب وما يستتبعه ذلك من تصور جديد للتعامل مع منطقة الخليج

العربي من جانب آخر. ويخطئ من يتصور أن الاتحاد السوفيتي قد تخلى عن أحلامه في السيادة العالمية. وهو على كل في حاجة إلى تطور من نوع معين ليرفع من مستوى الحياة في داخل إقليمه. ولا يعقل أن دولة تزعم السيادة العالمية ولا يزال مستوى المعيشة في داخل الكثير من أجزائها لا يتجاوز بعض دول العالم الثالث التي على قسط معين من التقدم. وهو ليحقق ذلك لا بد له من سياسة أخرى غير تلك التي سار عليها حتى اختفاء بريجنيف. فما هي سياسته الجديدة؟ بل البعض يحدثنا وبثقة أن هذه الاستراتيجية الجديدة تعود إلى منتصف السبعينات وعلى وجه التحديد منذ اختفاء خروتشوف بل وإن اختفاء خروتشوف لم يكن إلا نتيجة لهذه السياسة الجديدة. وهنا تكتمل الصورة عندما نلحظ كيف أنه ارتبط بذلك التاريخ خروج تدريجي للنفوذ السوفيتي من قلب المنطقة العربية وتغلغل تدريجي في الأطراف انتهى باكمال كماشة رهيبة تحتضن وتضم منطقة الشرق الأوسط: أفغانستان، اليمن، الحبشة، ليبيا، سوريا. هل يفسر هذا التطور الخطاب المشهور للزعيم السوفيتي الراحل حول تحييد منطقة الخليج العربي؟ الكلمات التي ألقاها بريجنيف أما البرلمان الهندي في 10 ديسمبر 1980 لم تكن متجهة إلا إلى الرأي العام العربي. فهل فهمتها قياداتنا ووعيت مغزاها؟ ويرتبط بذلك مفهوم آخر كثيرا ما يغيب عن الأذهان: وهو الشرط الأساسي لنجاح سياسة الاسترخاء الدولي أو ما تواضع الفقه العربي على تسميته خطأ بكلمة الوفاق الدولي. إن المنطلق الأساسي لتلك السياسة هو التفوق الأمريكي. ومتى حدث اختلال في هذا الإطار سواء بمعنى التفوق الروسي أو حتى التوازن بين العملاقين فإن سياسة الاسترخاء تصير في غير صالح الاتحاد السوفيتي. ومن ثم تعود الحرب الباردة مرة أخرى تسيطر على العلاقات الدولية وهو ما تعيشه الإنسانية منذ فترة حكم كارتر ورغم أن ذلك لم يبرز واضحا إلا مع مجيء ريجان إلى السلطة.

والواقع أن أهداف السياسة السوفيتية البعيدة المدى من منطقة الخليج لا تعدو أن تتمركز حول نقاط ثلاث:

(أولا) تحويل المنطقة وبصفة خاصة الدول المحيطة بحدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية وهي باكستان وإيران وتركيا إلى نوع من "منطقة أمن جنوبية" مماثلة لتلك التي توصف بأنها "منطقة أمن غربية" والتي استطاعت الدبلوماسية الروسية بحنكة وصبر أن تبنيها في شرق أوربا.

(ثالثا) أن تخلق أدوات الاتصال البرية بين الأرض الأم الروسية المحيط الهندي بحيث تقلل من اعتمادها الحالي على قناة السويس بما يعنيه ذلك من المرور عبر البحر الأحمر دون الحديث عن التبعية الحقيقية للمضايق التركية.

فهل قياداتنا العربية واعية بهذه الحقائق؟

(و) كذلك علينا أن ندخل في الاعتبار كيف أن مشكلة الخليج أخضعت لعملية تضخيم منظمة ومعتمدة بقصد تصعيد الروح القتالية والاستفزازية في المجتمع

الأمريكي. فالناخب الأمريكي الذي عاش لحظة ضعف وتوتر عقب حرب فيتنام عاد ليتمزق في كبريائه القومية عقب أزمة الرهائن. وكان على القوى المحافظة في برنامجها التسليحي الضخم الذي بدأ مع كارتر ولكنه وصل إلى دفعته الحقيقية مع ريجان أن يخلق الشحنة الانفعالية ليبرر هذه الوثبة وليحصل على التأييد الشعبي من جانب والنيابي من جانب آخر. لقد ارتفعت ميزانية الانفاق العسكري من 162 بليون دولار عام 1981 لتصل كما هو متوقع عام 1986 إلى 343 بليون دولار أي بزيادة في خلال خمسة أعوام تزيد على 200%. وأكثر من 25% من هذه الميزانية سوف يخصص لقوات الإنزال السريع والتدخل في دول العالم الثالث وهو ما يمثل أكثر بكثير مما هو مرصود لتطوير الأسلحة النووية. والواقع أن أمن الخليج ومشكلة الشرق الأوسط أضحت تمثل عصب الدعاية الأمريكية في سبيل تبرير هذا البرنامج الضخم لخلق ترسانة مسلحة باسم حماية المصالح الغربية المهددة. جميع العوامل المرتبطة بتطور منطقة الخليج تؤهل مثل هذا المنطق للنجاح: احتمالات انقطاع تدفق البترول، رفض دول المنطقة لاستقبال القوى الأمريكية بصفة دائمة، موقع المنطقة التي يجعل الصدام مع الاتحاد السوفيتي واردا بلا وشديد الاحتمال. القتال الدائم بشكل أو بآخر في جزء من أجزاء المنطقة مع ما يعنيه ذلك من إمكانية عدم احتواء الصراع لو تعدى حدودا معينة. أضف إلى ذلك ما تمثله إسرائيل من مصالح متناقضة ومتعارضة بل وغير واضحة وغير مستقرة.

على إننا يجب رغم وضوح هذه الحقائق ألا ننسى ما يستتر خلفها من متغيرات. فالولايات المتحدة نجد من صالحها الحقيقي عدم احتلل تلك المنطقة ليس فقط لأن هذا قد يكون سببا لاستفزاز الاتحاد السوفيتي دون الحديث عن أهل المنطقة بل ولأنها بتشجيع خلق جيوش محلية تضمن مصادر دائمة للإنفاق سواء على تطوير قواتها المسلحة أو على مساعدة ربيبتها إسرائيل. ويكفي أن نتذكر قصة طائرات الأواكس التي بيعت للسعودية. ولا يوجد ما يمنع من أن يصاحب ذلك عملية إخراج مسرحية لايهام القيادات العربية بأن مثل هذه الصفقة تتم ضد مصالح الصهيونية الأمريكية ورغم صرخات السلطات الإسرائيلية. والواقع أن علينا بهذا الخصوص أن ندخل في الاعتبار أمرين:

(أولا) أن نظام الدفاع عن المنطقة أي منطقة الخليج العربي بما في ذلك السعودية قد استوعب في النظام العسكري الأمريكي استيعابا كليا وشاملا. سواء من حيث نظام المعلومات أو من حيث التسهيلات المحلية للقوات الأمريكية أو من حيث التدريب على المناورات المشتركة.

(ثانيا) أن القوات المحلية العربية في هذه المنطقة لا تصلح لأن تؤدي أي دور فعال. فهي في مجموعها (أي تلك الخاصة بدول مجلس تعاون الخليج) لا تتجاوز مائة وسبعين ألف مقاتل وهو عدد لا قيمة له إزاء اتساع المساحة المدعو للدفاع عنها وطبيعة المخاطر المعرضة لها المنطقة. وهي في غالبيتها وبصفة خاصة من حيث القيادة لا

تنتمي إلى أهالي المنطقة. ثم فإن قدراتها القتالية الفعلية وعلى وجه التحديد من حيث استيعاب الأسلحة المتطورة موضع شك وتساؤل.

(ز) منطقة الخليج العربي أرض صراع وصدام محتمل بين القوتين الأعظم. وهي كذلك أرض تنافس بين القوى الإقليمية على السيادة والسيطرة وسوف نتعرض لذلك بقدر اللازم لتحليل مفهوم الأمن القومي العربي في موضع لاحق. ولكن لا يجوز لنا أن نغمض أعيننا أو لا يقتصر خيالنا ويتجمد إدراكنا حول الوضع القائم. إن التحليل السياسي هو أيضا نوع من التنبؤ بل أن محوره الحقيقي هو علم التدبر. وأحد الأبعاد التي يجب أن تشغل اهتماماتنا بطريقة ثابتة هو موضع إسرائيل والأطماع الصهيونية من أي حركة بصفة خاصة في أبعادها المستقبلية. ومنطقة الخليج تمثل ثروات عنيفة. فهل لعاب إسرائيل وقياداتها سوف يظل حبيس الجدران؟ أم إنه سوف يأتي يوم تتجه الأبصار بفاعلية نحو تلك الأرض وما تحتويه من خيرات؟ خصوصا أنها خيرات سوف تنضب إن أجلا أم عاجلا.

وتزداد هذه الملاحظة رسوخا لو تذكرنا مجموعة من الحقائق:

(أولا) إن الحرب العراقية الإيرانية خلفها إسرائيل وقد ثبت ذلك بجميع الأدلة والبراهين.

(ثانيا) أن ضرب المفاعل النووي قرب بغداد لم يكن له من مبرر على الأقل في الأمد القريب.

(ثالثا) إن إدعاء إسرائيل بأن أمنها القومي يمتد من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط ليس عشوائيا وإنما يقصد منه جعل تلك الدائرة تحتضن على وجه الخصوص منطقة الخليج العربي.

(رابعا) أن النفوذ الإسرائيلي يتسع ويثبت أقدامه في البحر الأحمر وقد سبق وذكرنا بأنه لم يعد من الممكن الفصل بين أمن البحر الأحمر وأمن الخليج العربي.

المتتبع لتطور أمن منطقة الخليج في محاولة لطرح التساؤل حول المستقبل لا بد وأن تؤكد هذا الافتراض. فأمن هذه المنطقة مر بثلاث مراحل. المرحلة الأولى تميزت بالسيطرة المباشرة لقوة كبرى وهي بريطانيا العظمى من خلال التدخل المباشر وفرض الهيمنة بقوة سلاحها الاستعماري. أعقبت ذلك مرحلة ثانية تميزت بالسيطرة الأمريكية ولكن من خلال الوسيط المحلي وهو إيران. واليوم نعيش مرحلة غامضة قلقة لم تتحدد خصائصها بعد.ولكن لأول وهلة تبدو بعض ملامح هذا الوضع القائم وهي تعد لقوة محلية ذات مقومات معينة. فالولايات المتحدة لا تستطيع ولا تجرؤ على أن تعيد السياسة البريطانية. وجميع القوى الدولية تعلن اهتمامها بمصير المنطقة: إلى جانب الدولتين الأعظم فلا نستطيع أن ننسى اليابان ودول أوربا الغربية. والحرب التي تدور رحاها سوف تنتهي بأن تحطم كلتا الدولتين اللتين كانت كلاهما تعد نفسها لدور قيادة المنطقة بل ويمكن القول بأن ذلك قد تم فعلا دون انتظار لنتيجة الحرب. فهل هذه مقدمة لبروز

إسرائيل في هذه المنطقة لتؤدي الدور الذي كانت تقوم به إيران؟ وهل لهذا هي تتقارب اليوم من الاتحاد السوفيتي؟ وهل لذلك حددنا مفاهيم بيجن في خطابه ردا على الرئيس الفرنسي أمام الكنيست بأن إسرائيل هي بطبيعتها وتاريخها دولة بحر متوسطية؟ ولكن إلا يعنى ذلك صداما بين المصالح الاقتصادية الإسرائيلية والمصالح الأمريكية أم أن إسرائيل سوف تقف عند مجرد أداء وظيفة كلب الحراسة المدلل..؟

أسئلة عديدة نطرحها دون أي محاولة للإجابة عليها لأن ذلك يخرج عن نطاق الهدف المباشر من هذه الدراسة.

12- صياغة مفاهيم الأمن القومي ووظيفة القيادة الفكرية:

من الأسئلة التي لا بد وأن يطرحها القارئ منذ الصفحات الأولى لهذه الدراسة:

من الذي يتولى صياغة مفاهيم الأمن القومي؟

سبق ورأينا كيف أنه **لا موضع للخلط بين مفهوم الأمن ومفهوم الأمن القومي. الأمن الذي هو الطمأنينة يعني مضمونا عاما للسياسة القومية وصفة تميز أي بعد من أبعاد التحرك السياسي لو انطلق من قواعد أساسها فكرة الاستقرار والثقة المشروعة من جانب وتجنب المخاطرة والمغامرات من جانب آخر. الأمن القومي ينقلنا إلى تطبيق محدد يدور حول حدود الإقليم القومي من حيث علاقات الجوار وما تعنيه من إجراءات وقائية تفرضها طبيعة تلك الحدود وخصائص الشعوب المتاخمة لتلك الحدود.**

ومن الطبيعي من ثم طرح ذلك التساؤل: من الذي يقع عليه عبء صياغة المبادئ العامة التي تسيطر على مفاهيم الأمن القومي؟

(أ) في حقيقة الأمر لا توجد قاعدة ثابتة بذلك الخصوص. فالمفهوم كان ممارسة أكثر منه صياغة نظرية في تقاليد الدولة القومية الأوربية. بل أنه كان يعتبر من قبيل المفاهيم غير المعلنة في تقاليد السياسة الفرنسية بينما صاغه هتلر باسم نظرية "الفراغ الحيوي" وجعلها أساسا لسياسة استفزازية خلقت حوله مجموعة من العدوات انتهت بالقضاء عليه. وهو يصير تنظيرا فكريا في تقاليد الدولة الصهيونية قبل أن يكون ممارسة بل أنه أعد دائما لتلك الممارسة ولخصائصها. وهو في التقاليد المعاصرة الأمريكية يخلط بين الأمن القومي والسياسة الخارجية في صورة واضحة. رغم هذا الاضطراب إلا أننا نستطيع أن نحدد مجموعة من التطلعات.

(أولا) صياغة قواعد الأمن القومي تتحدد وتتوقف على جهود متضافرة تتفاعل منها مفاهيم العسكريين التي تنطلق من اعتبارات العقيدة القتالية الدفاعية والسياسيين حيث يكون المحور الأساسي هو الوظيفة الحضارية والإقليمية للمجتمع السياسي. في هذا اللقاء يمثل موضعا متميزا كل ما له صلة بالخبرة التي تعيشها الجماعة. وحيث أن كل مجتمع له خبرته المتميزة فإن جوهر مفهوم الأمن القومي لا بد وأن يختلف من مجتمع لمجتمع. ولعل هذا يفسر لماذا مفاهيم الأمن القومي تصير واضحة وتكاد تكون مقنعة لدى الشعوب ذات التاريخ الطويل حيث الخبرات متراكمة ونماذج التعامل متعددة

بينما نجد الشعوب الحديثة القصيرة التاريخ تتحدث عن الأمن القومي بلا فهم واضح لمعنى هذه الكلمة ولا للدلالة المرتبطة بها. كل من يتابع التصريحات الأمريكية ويقارنها بتلك الروسية يلحظ الفارق الواضح بين قوم لم تقدر لهم خبرة التعامل الدولي وقيادة ورثت تقاليد ثابتة منذ قرون عديدة.

(ثانيا) كذلك علينا أن نتذكر أن صياغة مفاهيم الأمن القومي ومهما أثير حولها من ملابسات هي صنعة الفئة المختارة التي تتولى توجيه الجماعة السياسية والتي تمثل العصب الفكري والقيادي لتلك الجماعة. مما لا شك فيه أنه يساعد على ذلك بروز العقليات الاستراتيجية الخلافة الكبرى ولكن الحقيقة الثابتة أن رجل الشارع ليست وظيفته أن يصوغ أو يحدد أوليات في إطار نظرية الأمن القومي. إن هذه المفاهيم ليست صنعة الجماهير وليست موضع مناقشة مع الرجل العادي. إنها وعي قومي حيث التماسك ينبع من الضمير الجماعي اليقظ الذي يمثل محور التكتل الإرادي حول المصير الكلي والشامل. والديمقراطية لا تعني المهاترة وإنما تعني احترام الكرامة الفردية. الأمن القومي إجراء يتولاه المتخصصون لتمكين الجسد من حماية ذاته حتى يستطيع أن يحقق أهداف تلك الديمقراطية ووضع مفاهيم الأمن القومي موضع الاستفتاء العام أو جعل مدركاتها محورا لما يسمى قياس الرأي العام بالمعنى المتداول أي بمعنى استطلاع تصور رجل الشارع ليست له من دلالة سوى توجيهه ولا يمكن أن تتدخل في صياغة متغيرات وجوهر مفهوم الأمن القومي.

(ثالثا) وعلينا أن نضيف ملحوظة أخرى قد تكون بعيدة الأهمية لو أطلقنا العنان للاعتبارات العلمية البحتة. وهي مرتبطة بالنظرة الأمريكية للأمن القومي. الواقع أننا وكما سبق وذكرنا وكما سوف نعود لتأكيده فإن الأمن القومي ليس مرادفا لمفهوم الاستراتيجية. إنه أحد تطبيقات التصور الاستراتيجي ونتيجة من نتائج سيادة المتغيرات الجيوبوليتيكية ولكنه ليس التطبيق الوحيد كذلك فإن الأبعاد الاستراتيجية لا تقتصر وحدها على تشكيل متغيرات الأمن القومي، متغيرات سياسية، وعلى وجه التحديد تلك المرتبطة بالواقع الإقليمي لا بد وأن تتفاعل مع الاعتبارات الاستراتيجية القومية المحلية. الخلط الذي يقع فيه الفقه الأمريكي مصدره عوامل عديدة. أحد هذه العوامل يعود إلى حقيقة يتناساها كثير من المحللين وهي أن التقاليد الأمريكية ورثت الممارسات الإنجليزية. وهذه عاشت عالة على المفاهيم القيصرية الرومانية، وهي لم تتنبه إلى أن روما دولة بحر متوسطية بل أنها مختنقة في باطن البحر المتوسط بينما الولايات المتحدة لا صلة لها من قريب أو بعيد من حيث وجودها القومي بالبحر الأبيض المتوسط.

(ب) كيف تتم من جانب آخر صياغة مفاهيم الأمن القومي؟

لو أردنا تلخيص التطور الفكري الذي يسبق عملية الصياغة لمبادئ الأمن القومي لكان علينا أن نميز بين مراحل ثلاث:

(أولا) مرحلة أولى حيث يتم التحديد بالمدخلات التي منها يجب أن تتكون العناصر الأساسية التي تدور حولها عملية بناء السياسة الأمنية. وبعبارة أخرى الأهداف المباشرة التي يجب على السياسة الأمنية أن تحققها بصورة إيجابية أو سلبية تبعا للمصالح القومية العليا. فلنتصور مثلا في الوضع المصري المتعلق بشطر وادي النيل عند القاهرة لو قدر لأي قوة معادية أن تتواجد حول السويس وأن تتجه غربا نحو العاصمة المصرية. ومنع تحقيق مثل هذه المخاطر هو أحد الأهداف الأساسية الذي يجب أن يسيطر على الفكر الذي يتولى صياغة مبادئ الأمن القومي المصري.

(ثانيا) المرحلة الثانية وهي تدور حول بناء التصور الواضح لردود الفعل المختلفة التي من خلالها تتم في تطابق مع المدخلات صياغة السياسة الأمنية. أو بعبارة أخرى التحديد بمختلف الإجراءات المتتابعة والمتصاعدة التي تسمح بتحقيق الأهداف السابق إيضاحها في المرحلة الأولى. فعلى سبيل المثال، في المثال السابق تعمير المنطقة الممتدة من السويس حتى القاهرة وجعلها تتميز بالكثافة السكانية أو بناء تحصينات معينة أو إعداد أدوات تسمح بإغراقها وتحويلها إلى بحيرة واسعة تصير جميعها أدوات قادرة على أن تحقق ولو نسبيا هذا الهدف.

(ثالثا) المرحلة الثالثة وهي تطبيق تلك السياسة الأمنية وقد تحددت على ضوء المرحلة الثانية حيث أن المواجهة الفعلية مع الواقع لا بد وأن تبرز من العيوب والمزايا ما يفرض الإصلاح والتعديل والتغيير ولو الجزئي لتقترب من الكمال أو على الأقل من الفاعلية الكاملة بقدر المستطاع. فصياغة السياسة الأمنية لا تكفي بل يجب إدخال متغيرات أخرى في تلك الصياغة مرتبطة بالتطبيق وهي تدور حول مبدأين: الأول وهو أقل قدر من الخسارة حيث المبدأ المطلق الذي يجب أن يسود اقتصاديات الحركة وهو أن الطاقة يجب ألا تهدر بلا عائد. والثاني وهو افتراض الموقف الأسود في التعامل.

هذه المراحل الثلاث في الواقع ليست قاصرة على صياغة سياسة الأمن القومي بل إنها تنطبق على أي سياسة أمنية. فلنقتصر في هذه المقدمة على معالجة الأبعاد العامة لهذه المفاهيم تاركين التطبيق بصدد مفهوم الأمن القومي وعلى وجه التحديد الأمن القومي العربي لجزئيات الدراسة.

(جـ) أول مرحلة من مراحل بناء السياسة الأمنية هي التحدي بمدخلات تلك السياسة أي بعبارة أخرى الأهداف التي يجب أن نسعى إلى تحقيقها. والواقع أن أي سياسة أمنية تفترض لقاء بين مجموعتين من العناصر: أهداف وصياغة لمخرجات. فإذا كانت الجماعة تملك القدرة على تحديد أهدافها ولكنها لا تملك الكفاءة اللازمة لتشكيل المخرجات المتوافقة والمعبرة عن تلك الأهداف فأننا نصير إزاء أمل ولسنا إزاء سياسة. وإذا كان الموقف يرتبط بجماعة قادرة على إنتاج مخرجات دون أن تحدد لها أهداف وغايات فإن هذا يصير تعبيرا عن قوة وليس سياسة. كلا البعدين يجب أن يتفاعلا في انسجام تام وتوافق مستمر لنستطيع أن نخلق سياسة حقيقية.

كذلك فإن السياسة الأمنية يفترض أنها تتكون من مجموعة من القرارات والتعاملات بقصد حماية أو خلق نظام معين يتفق مع المصالح والقيم من خلال استخدام أو التهديد باستخدام القوة.

وهذا المبدأ يسري ويسود كل سياسة أمنية وبغض النظر عن تطبيقاتها المختلفة والتي سبق وسردناها تفصيلا.

من هذا المنطلق يجب أن نحدد مسبقا الإطار العام للمدخلات التي يجب أن تكون الإرادة القومية واعية بها وهي تسعى لصياغة مبادئ السياسة الأمنية. **وهي بهذا المعنى تخضع للأبعاد الثلاثة التي تدور في حدودها أي سياسة قومية: داخلي وإقليمي ودولي.**

أولا- المدخلات المتعلقة بالوضع الداخلي:

1- الشعب: الحجم والتكوين بما يفرضه ذلك من علاقات توازن طائفية ومحلية، داخلية وإقليمية.

2- التطور الاقتصادي: الزراعة، الصناعة، مستوى المهارة الفنية، التخصص التصنيعي الدولي، التجارة والتبادل، البحث والتنمية وبصفة خاصة معدل التنمية.

3- النظام السياسي وهيكل الحكومة، العلاقات المتداخلة بين المؤسسة العسكرية والنظام المدني، المنافسات المهنية والحزبية، السياسات البيروقراطية وحدود الرقابة.

4- الدين، الايديولوجيات الاجتماعية والسياسية،النقاء اللغوي.

ثانيا- المدخلات المتعلقة بالوضع الإقليمي:

1- الركيزة الجيويوليتيكية.

2- نظام الأمن الإقليمي وتنظيم علاقات الجوار، توزيع القوة العسكرية، التحالفات والتعاون الإقليمي، الأطراف المتعاملة: الدول القومية، المنظمات الدولية الإقليمية، المنظمات الإقليمية المرفقية.

3- نظم التعاون الإقليمي الاقتصادي، العلاقات الثنائية الإقليمية، المحاور الإقليمية للتبادل التجاري والاقتصادي، أساليب الاستثمار، سياسة الانفتاح الإقليمي وتطبيقاتها، توزيع الثروات وسوق العمل.

4- علاقات العداوة وموضوعات الخلاف.

ثالثا- المدخلات المتعلقة بالوضع الدولي:

1- طبيعة العلاقة مع الدولتين الأعظم وحدود التعامل والقدرة على التحدي.

2- حقيقة المساندة الإقليمية في مواجهة الدولتين الأعظم.

3- دوائر النفوذ الدولي خارج الدولتين الأعظم.

4- عناصر الارتكاز للتأثير في داخل كل من الدولتين الأعظم.

5- نظام الأمن الكلي وعلاقته بالنظام الإقليمي.

6- نظم التعاون الدولي وأبواب الاستثمار.
7- علاقة التبعية الاقتصادية وبدائل الإحلال مع مصدر التبعية.
والخلاصة أنه قبل أي صياغة لمفاهيم ومبادئ الأمن القومي يجب أن تتحقق مقدمات ثلاث:

(أولا) إنه على الفئة المختارة في تلك الجماعة أن تقوم بعملية مواجهة ورصد لمختلف الأهداف التي يجب أن تسيطر على سياستها الأمنية في ذلك الشطر المتعلق بإقليمها وكيانها الذاتي.

(ثانيا) إنه يجب أن تتم عملية اختيار بوضوح دقيق وصراحة كاملة، ومن المعلوم أن الاختيار يعي قسطا من التضحية من جانب وترتيب الأولويات ترتيبا تصاعديا من جانب آخر.

(ثالثا) إنه يجب أن تكون العلاقة بين السياسة العسكرية والسياسات الأخرى للدولة بدورها مقنعة بوضوح ودقة وأن التعاون بين الجانبين يجب أن يكون أساسه الثقة وليس السيطرة لأي من الطرفين على الآخر.

(د) مما لا شك فيه أن عملية صياغة مبادئ الأمن القومي تمثل فصلا من أدق وأصعب فصول التحليل السياسي. وأسباب ذلك عديدة استطاع القارئ أن يتلمسها من العرض السابق. رغم ذلك فنستطيع أن نحدد عناصر معينة بغض النظر عن الموضوع والتطبيق تمثل إطارا فكريا يجب على من يتصدى لصياغة مبادئ الأمن القومي لمجتمع معين أن يدخلها بشك أو بآخر في اعتباره. وبصفة خاصة عندما يكون مدار الحديث صياغة الأمن القومي لدولة ليست إحدى الدول العظمى وليست دولة متقدمة.

تسعة تساؤلات يجب أن يطرحها المحلل:

(أولا) الافتراضات التي يقوم عليها تصور الطبقة القيادية والمتعلقة بالإطار الإقليمي ثم الدولي الذي في نطاقه يتعين على القوة العسكرية أن تتحرك بمعنى ما إذا كان ذلك الإطار يمثل عقبة أم موقف الترحيب والصداقة، وفي الحالة الأولى كيف يجب خلق الشلل في ذلك الإطار وإعادة تطويعه، وفي الحالة الثانية كيف يجب استغلال تلك الصداقة ذلك الترحيب إلى أقصى حد.

(ثانيا) التحديد بحقيقة ومضمون التهديدات العسكرية للنظام السياسي القومي أو للدولة والكيان القومي أو لكليهما ومن ثم الأهداف التي يجب أن تسعى الأداة العسكرية لتحقيقها باستخدام القوة أو للتهديد باستخدام القوة العسكرية ونظام الأمن الإقليمي أو الدولي أو كلاهما الذي يفرض اندلاع ميكانزمياتية التدخل العسكري وما يفيد ذلك من تحديد للسلوك المحتمل الذي يتعين على الدولة أن تتبعه لحماية أمنها القومي في دينامياته الجديدة والمتجددة.

(ثالثا) العقيدة القتالية والعسكرية التي لا بد وأن تستجيب لهذه التهديدات وما تفرضه من ضرورات لاستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة.

(رابعا) مستويات استخدام القوة ونظم السلاح المرتبطة بكل من هذه المستويات للإستجابة إلى أي من هذه التهديدات تبعا للقرار ولمستوى رد الفعل المرتبط بدلالة القرار.

(خامسا) الاستراتيجيات المعلنة – والتي قد تختلف اختلافا كليا أو جذريا عن تلك المستخدمة فعلا- والتي يتعين أبلاغها للحلفاء أو التوفيق بينها وبين سياسة الحلفاء والأطراف المحايدة. ويرتبط بذلك توقيت الإبلاغ وكيفية ذلك الإبلاغ. وما يرتبط بذلك من عملية تنسيق للأدوات الاكراهية وغير الاكراهية التي تستطيع الدولة استخدامها لاكراه الطرف المتعامل على الانصياع أو التخفيف من حدة الصدام.

(سادسا) المصادر البشرية والمادية بما في ذلك التكنولوجيا المتقدمة التي تحتاجها الأداة القومية لتستجيب مع مقتضيات السياسة الأمنية مع الاستمرار في الاستجابة إلى المتطلبات الداخلية.

(سابعا) إنشاء نظام سياسي للرقابة يسمح بتوجيه المؤسسة العسكرية لتساند الأهداف وقد تحددت بوضوح مسبقا دون خروج عليها أو تشويه أو مغالطة في عناصرها أو في تطبيقاتها.

(**ثامنا) استراتيجيات التعامل مع الحلفاء أو المؤيدين والمعارضين بقصد توسيع اهداف الأمن القومي للحد الأقصى بما في ذلك اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضبط الرقابة على السلاح لدى الخصم المهدد للأمن القومي إن أمكن ذلك.**

(تاسعا) تشكيل الرأي العام والأحزاب السياسية والقوى الضاغطة لمساندة النظام السياسي في تحقيق الأهداف القومية والسياسات والاستراتيجيات السابق التحديد بها في جميع البنود السابق ذكرها.

صياغة مفاهيم الأمن القومي يجب أن تستجيب إلى جميع هذه العناصر من التصور والإدراك الحركي. إنها إطار كامل للتعامل وليست مجرد مثالية لذلك الذي يجب أن يكون. ويجب أن نلاحظ بهذا الصدد ضرورة عدم الخلط بين العقيدة القتالية والعقيدة العسكرية. إن هذه جزء من الأولى لا تتجاوز الشطر المهني من الأداة القتالية، كذلك فإن العقيدة القتالية أكثر اتساعا من مفهوم الأمن القومي.. إنها تنظير للاستراتيجية وقد تحددت هذه من حيث المكان والزمان.

(هـ) ويعقب ذلك المستوى الثالث وهو المرتبط بنتائج تطبيق سياسة الأمن القومي في معناها الحقيقي والحرفي أي شن حرب وقائية لمنع قوة مجاورة من أن تصير في لحظة معينة مصدر تهديد على التهديد الذاتي الذي لا يمكن رده إلا بخسائر فادحة أو بتضحيات غير محتملة الأمر الذي يبرر من منطلق مبدأ الضرورة الخروج على القواعد المعتادة في التعامل والالتجاء إلى أسلوب وممارسات تتجافى أخلاقيات الجوار ولكن يبررها وفقط مقتضيات حماية الذات. ولعل هذه الناحية هي أخطر ما تفرضه سياسة الأمن القومي. فالصراع العضوي في عالم اليوم وبصفة خاصة بين الدول غير العظمى

أضحى محفوف المخاطر. كذلك فإن أي قائد عسكري يعرف جيدا متى وكيف يبدأ القتال ولكنه لا يعرف كيف ولا متى ينتهي القتال. إن أي قتال هو مغامرة ومهما كانت حسابات القيادة فهي تتضمن من عناصر المخاطرة القدر الذي لا يسمح لأي قائد بتحديد النتائج مسبقا. كذلك فقد أضحى من المسلم به أن دول النامية مدعوة لأن تلعب دورا خطرا في تشكيل الأمن الإقليمي والكلي الشامل وهو دور يدعو لأن يتزايد في الأعوام القادمة. والصراع بين الباكستان والهند ثم بين إسرائيل والدول العربية ترك آثارا تعدد من حيث نتائجها التطور الإقليمي. ونظرية الاستراتيجية التي احتضنتها في لحظة معينة القيادة الإسرائيلية كأداة للتأثير في علاقة التوازن الدولي من خلال التلاعب بالتوازن الدولي هي التي تحكمت في أهداف تل أبيب من حرب الأيام الستة وهو ما حققته فعلا خلال الفترة المجيدة من عام 1967 حتى حرب رمضان عام 1973. ولعل أهم ما يعنينا بخصوص نتائج تطبيق سياسة الأمن القومي ولو بنجاح جزئي تقوية التماسك القومي وتدعيم الثقة في الذات القومية وتمكين الترابط بين القيادة والمجتمع المحكوم.

13- المشاكل التنظيرية التي تثيرها عملية صياغة مفاهيم الأمن القومي العربي.. تقسيم الدراسة:

كما سبق ورأينا فإن **صياغة مفهوم الأمن القومي العربي** تعني الإجابة على أكثر من تساؤل واحد. مما لا شك فيه أن المجتمع العربي يملك الكثير من عناصر القوة لو نظر إليه في دائرة المجتمعات المتخلفة. فهو في مجموعة يمثل درجة معينة من المقدرة واليسر ومن ثم هو قادر على الإنفاق على عملية التسليح والحصول على التكنولوجيا المتقدمة. كذلك فإن تاريخه الطويل وخبراته المتعددة تجعل من بناء مفهومه للأمن القومي أمرا لا ينطلق من فراغ. أضف إلى ذلك أنه رغم التجزئة التي يعيشها فهو يملك التعبيرات النظامية عن إرادته القومية حتى لو اعترفنا بأن تلك التعبيرات النظامية لم تقدم حتى اليوم الفاعلية المطلوبة.

مفهوم الأمن القومي العربي رغم ذلك لا بد وأن يثير الكثير من المشاكل. هل من الممكن الحديث عن أمن قومي لمجتمع لم يتكامل بعد لينصهر في إطار دولة واحدة تملك هيكلا نظاميا واحدا؟ وإذا قبلنا ذلك الاتجاه الذي نتدافع عنه والذي بدأ يبرز وبصفة خاصة في غرب أوروبا حيث يصير مفهوم الأمن القومي تعبيرا عن مفهوم المجتمع القومي واستمرارية للإرادة القومية وليس تعبيرا عن النظام السياسي فهل نستطيع أن نحيل هذا المفهوم إلى مجموعة من المبادئ المقتنة الواضحة والمحددة من حيث دلالتها الحركية ومن حيث أسلوب التعامل مع تلك المبادئ كمنطلق لتخطيط سياسي لا يقتصر على الحاضر بل يتعدى ذلك إلى المستقبل؟ إن تقتين مفهوم الأمن القومي هو في جوهره تفاعل بين إدراك سياسي للنخبة القيادية وتحليل استراتيجي لتحديد مواقع الضعف في الإقليم القومي. والعالم العربي لا يزال حتى اليوم ينقصه كلا البعدين. لا يزال العالم العربي لا يملك الإدراك العلمي للمضمون السياسي للقومية العربية. ولا

تزال القومية العربية تدور حول الحديث العاطفي المشحون بالانفعالات الذي لا يقدم أي حلول علمية لمشاكل الواقع الذي تعيشه الأمة العربية. وهذه الحلول كان يجب أن تتمركز أساسا حول نقطتين: بناء واضح لمفهوم الأمن القومي وصياغة محددة لكيفية تخطى التجزئة وخلق الإرادة الواحدة.

كذلك فإن الواقع الإستراتيجي للإقليم العربي لم تقدم له بعد أي دراسة حقيقية سواء على مستوى جزئياته أو من منطلق النظرة الكلية الشاملة. وهذه الدراسة لا يمكن أن تتبلور إلا بفضل جهود عربية تعكس المصالح العربية. وحتى هذه اللحظة إذ أردنا تحليلا للأبعاد الاستراتيجية ولتوظيف المنطقة وفي الصراعات الدولية فلا نجد سوى فقه أجنبي غربيا كان أو روسيا دون أي محاولات جادة تعكس علامات الاستفهام والمصالح المرتبطة بالواقع العربي. لقد ذكرنا في أكثر من موضع واحد كيف أن مثل هذه الدراسة في حاجة إلى خبرة الفريق المتكامل حيث لا بد وأن يلعب دورا أساسيا أيضا المتخصص الاقتصادي والخبير النفسي. وبناء صياغة لمفهوم الأمن القومي لا يكفي بخصوصه تحديد مبادئ ولكن يجب تحويل كل من تلك المبادئ إلى قواعد إجرائية مع تصور كامل لنتائج وآثار الممارسات المرتبطة بتلك القواعد الإجرائية على جميع المستويات: محليا، إقليميا ودوليا.

فلنقتصر على الحد الأدنى ولنحاول أن نضع اللبنة الأولى في ذلك البناء المتكامل. من هذا المنطلق فإن اهتماماتنا **يجب أن تتمركز حول ثلاثة تساؤلات أساسية: أهمها الصياغة الفكرية لتلك المبادئ التي يجب أن يتكون من مجموعها مفهوم الأمن القومي.** الواقع العربي له خصائصه وهي خصائص لا بد وأن تعكس ذاتها على مفهوم الأمن القومي. أول هذه الخصائص يدور حول وظيفة مصر كأداة أساسية لتحقيق وقيادة الأمن القومي العربي. أمن قومي عربي دون وظيفة مصر الحضارية لا موضع له. وكذلك وظيفة مصر كدولة قائدة دون إشعاع إقليمي يعني تقوقعا لمصر وانتهاء لدورها التاريخي. هذه العلاقة المزدوجة يجب أن تسلط عليها الأضواء لتحديد وتقنين حقيقة العلاقات بين الإرادة المصرية والقدرات العربية. هذه العلاقة لا بد وأن تفرض بدورها تحليلا مماثلا لموقف القوى الكبرى من مفهوم الأمن القومي العربي. إن القوى الكبرى التي لا بد وأن تسعى سعيا حثيثا لمنع المنطقة من الوحدة لا تستطيع أن تضرب ذلك التكامل بصورة مباشرة وقاتلة بأكثر سهولة من أن تفصم العلاقة بين مصر الدولة القائد والمنطقة العربية.

حول هذه التساؤلات الثلاثة نتابع الدراسة.

سوف نرى أيضا في خاتمة هذه الدراسة كيف أن إسرائيل وهي دولة دخيلة على المنطقة وهي تعيش في عزلة حقيقية حتى أن البعض وصفها بأنها دولة الجيتو، وكيف أنها رغم جميع محاولات التطبيع تقف منبوذة محصورة دون قدرة حقيقية على الانفتاح الإقليمي، فإنها تطور أمنها القومي بثبات نحو النظرة الكلية الشاملة في

مواجهة عالم عربي كان المفروض بحكم تكوينه وامتداداته الجغرافية أن يملك تلك النظرة الكلية الشاملة فإذا به غير قادر على أن يرتفع عن مستوى الشعوبيات بما يعنيه ذلك من ضيق في الأفق وقيود في القدرة على التعامل.

الفصل الأول
حول تقنين مفهوم الأمن القومي

خلاصة:

- الأمن القومي العربي وموضعه من نظرية الأمن في التقاليد المعاصرة.
- مفهوم الأمن القومي في التقاليد العربية، متابعة تاريخية.
- عناصر القوة والضعف في الوجود الاستراتيجي العربي.
- الامتداد الإقليمي للمنطقة العربية وخصائصه.
- طول الشواطئ العربية وعبء الدفاع البحري عن الحدود الإقليمية.
- منطقة وادي النيل وحالة التبعية بصدد موارد المياه.
- كثافة الكتل الديموجرافية المحيطة بالمنطقة العربية.
- سياسة شد الأطراف والتماسك في الجسد العربي.
- تقنين مبادئ الأمن القومي العربي.
- الأمن القومي العربي وصراع الإرادات العربية حول الوطن العربي.

14- الأمن القومي العربي وموضعه من نظرية الأمن في التقاليد المعاصرة

مما سبق وقدمناه بصورة قاطعة كيف أن مفهوم الأمن القومي ورغم أنه لا يزال يعبر عن أحد أبعاد السياسة الإقليمية للدولة إلا أنه قد خضع لتطور حقيقي من حيث أبعاده وحدوده. مما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي الرهيب كان لا بد وأن يؤثر في تطور المفهوم. كذلك قد رأينا من جانب آخر كيف أن الممارسات المعاصرة انتهت بتوسيع دائرة تطبيق المفهوم بحيث لم تعد الدولة العملاقة الكبرى تربط المفهوم فقط بإقليمها بالمعنى الواسع بحيث جعلت من مفهم الحدود مرادفا تقريبا لكلمة النفوذ. مما لا شك فيه أن هذه إساءة لاستخدام المفهوم لكنها حقيقة قائمة يجب أن نتعامل معها.

على أن الناحية الأخرى التي يجب أن تكون موضع اهتمام الفقه العربي بصفة خاصة هي الربط بين مفهوم الأمن القومي وإرادة الدولة القومية. المفهوم تاريخيا برز تعبيرا عن تكامل الإرادة القومية حيث الإقليم يصير وعاء الشعب وكلاهما علامة وحدود للإرادة القومية السياسة بحيث تصير الإرادة قومية لأنها تتحدث باسم الشعب وتمرح في جنبات الإقليم الذي هو حدود الإرادة لذلك الشعب. ومن ثم إن لم توجد الدولة أي الإرادة القومية فلا موضع للحديث عن أمن قومي. والدولة هي التعبير القانوني عن الشعب. بحيث أن كل شعب له دولة ودولة واحدة مستقلة التي لا تتعد ذات الإرادة المطلقة وصاحبة السيادة على جميع أجزاء الإقليم القومي لتلك الدولة الواحدة. ومن ثم فطالما أن الشعب العربي لم يكتمل بعد في شكل دولة واحدة قومية فكيف الحديث عن أمن قومي عربي؟ تساؤل أطلقه من يمثل مفهوم الطائفية – وبصفة خاصة موارنة لبنان بخبثهم المعروف. فهم يزعمون أنه لا يوجد أمن قومي عربي لأنه لا توجد دولة عربية واحدة. وهم يرفضون الحديث عن العروبة Arabisme ويفضلون كلمة Arabité بل ولم يتردد علماء منهم أن يعلنوا ذلك بصراحة مطلقة في ندوات دوليت نذكر منها على سبيل المثال – وفي حضورنا- ندوة التعاون الدولي بين دول البحر الأبيض المتوسط في إيطاليا في شتاء العام الماضي. فأين من هذا الحقيقة العلمية؟

قبل أن ننطلق في تحليل مفهوم الأمن القومي العربي علينا أن نذكر بملاحظتين: (الأولى) وهي الفارق الجوهري بين وجود المفهوم من جانب ووضع إطار من الجزاءات التأديبية الجماعية والفردية لعدم احترام المبادئ التي يفرضها المفهوم من جانب آخر.

هناك حقيقة يجب أن نسلم بها: فرض احترم مفهوم الأمن القومي يرتبط بالإرادة القومية النظامية لأنها هي وحدها القادرة على أن تسأل الآخرين لو حدث اعتداء من جانبهم على مبادئ الأمن القومي وما تفرضه هذه المبادئ من قواعد سلوكية. ولكن الوصول إلى تلك النتيجة من أنه أن لم توجد دولة واحدة مرتبطة بمفهوم الأمن فلا موضع للحديث عن أمن قومي هو نوع من السذاجة الفكرية.

(أ) إذا كان الأمن القومي يرتبط بالإقليم القومي فليس للدفاع عن الإقليم في ذاته وإنما للدفاع عن الكيان القومي أي الشعب أو الأمة التي ترتبط بذلك الإقليم. الأمن هو حالة نفسية ترتبط بمعنويات المواطن والجماعة التي هي وحدها محور الأمن. ومن ثم حيث توجد جماعة قومية، حتى وهي لم تنصهر بعد في شكل دولة واحدة لتعبر عن ذاتها من خلال إرادة دولية واحدة فإن مفهوم الأمن القومي له موضعه.
(ب) بل إنه حيث يصير أكثر إلحاحا لأن احتمالات الاعتداء والاغتصاب الإقليمي من الآخرين أكثر أغراء. عدم وجود الدولة أو الأداة الحكومية القادرة على الدفاع ولو من خلال الهجوم المفاجئ الوقائي في عالم تسوده قوانين الغابة لا بد وأن يغري الخصوم والأعداء بل والأصدقاء لأنه ليس أدعى للإغراء من ضعف الفريسة. هل قصة الاسكندرونة في حاجة إلى كثير من التفاصيل؟
(جـ) ولماذا نذهب بعيدا؟ ألا تتحدث أوروبا عن أمن أوروبي؟ وهل أوروبا دولة واحدة؟ أم إنها لا تزال تضم العديد من الكيانات السياسية؟ بل أن من الصعب الحديث عن شعب أوروبي واحد بحيث يمكن القول بأن الأمن الأوروبي ليس إلا أمنا إقليميا يتستر خلف مفهوم الأمن الأوروبي.
كيف فرض الأمن الأوروبي نفسه على السياسة المعاصرة؟
العودة إلى تحليل هذا المفهوم يبرز بوضوح مدى الاستهتار بالمصالح العربية وذلك مرده الحقيقي عدم وضوح الرؤية من جانب القيادات العربية من جانب وعدم تكامل الفقه السياسي العربي إزاء متغيرات الحياة الدولية المعاصرة من جانب آخر.الأمن الأوروبي أثير بصدد مشكلتين: الأولى عندما حدث انتشار النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية وبصفة خاصة في أفريقيا الشمالية. في صباح الثلاثاء الموافق 14 فبراير عام 1970 فوجئ العالم بتقرير بعنوان "أوروبا ومشكلة الأمن الدولي في البحر المتوسط". الذي يعنينا من هذا التقرير هو الخلط المتعمد بين الأمن الإقليمي لحوض البحر المتوسط حيث يترابط الأمن الأوروبي بالأمن العربي وما يسميه التقرير بالأمن القومي الأوروبي. فالتقرير يعلن بأن الأمن القومي لأوروبا ابتداء من جبل طارق حتى قبرص لا يمكن أن يتحقق إذا كانت المنطقة الجنوبية أي حوض البحر المتوسط الجنوبي تسيطر عليها قوى معادية أو قوى دخيلة على البحر الأبيض المتوسط.على أنه أمر له دلالة بصدد أولئك الذين يشككون في إمكانية الحديث عن أمن قومي عربي. إن هذا التقرير يؤكد أيضا إنه لا موضع للحديث عن أمن قومي عربي إذا كانت هذه البلاد العربية تواجه بسياسة أوروبية تتغلب عليها عوامل السيطرة والانتقام. وينتهي التقرير بتأكيد أن الأمن والاستقلال لشاطئ البحر المتوسط هو حقيقة كاملة. على أن المناسبة الثانية للحديث عن الأمن الأوروبي ترتبط بالمشكلة البترولية. لقد أضحى يتردد على كل لسان في القيادات الأوروبية وبصفة خاصة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا أن تدفق البترول العربي وخضوعه لمبدأ العرض والطلب هو أحد عناصر الأمن القومي الأوروبي. **فبأي حق مثل هذا**

الحديث؟ ولكن أليس من الغريب أن يسلم الفقه الأوروبي بوجود أمن قومي عربي بينما بعض مفكري لبنان بل والذين يعملون لحساب بعض مراكز البحوث العربية يشككون فذلك؟

(د) على أن الأمن القومي العربي يملك أداته. فجامعة الدول العربية هي تنظيم سياسي قومي. لقد طرحنا في غير هذا الموضوع ضرورة التمييز بين المنظمات الإقليمية المرفقية وتلك التي يجب أن نصفها بالتنظيمات الإقليمية القومية. الأولى هي تلك التي تربط مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد ولكن تدور حول تنظيم المرافق الإقليمية. ولعل النموذج الواضح لذلك هو التنظيم الإقليمي المعروف في جنوب شرق آسيا.ولكن هناك إلى جانب ذلك تنظيمات إقليمية هي تعبير عن وحدة قومية. إنها ترتبط بمجتمع قومي لم يستطع بعد أن يخلق أداته القومية الواحدة ومن ثم يصير التنظيم الإقليمي بمثابة خطوة وسيطة بين الفرقة والوحدة. ولعل النموذج الوحيد المعبر حقيقة عن هذا المفهوم هو جامعة الدول العربية. وقد يقترب من هذا النموذج السوق الأوروبية المشتركة وكذلك منظمة دول أمريكا اللاتينية. الخلاصة أن جامعة الدول العربية هي تعبير نظامي عن الدولة العربية الواحدة ولوفي مرحلة التكوين لأنها تقوم على أساس الانتماء العربي والسعي نحو خلق الإرادة العربية الواحدة وليس الهدف منها إدارة المرافق الإقليمية، إن هذه تدخل ضمن أهداف منظمات أخرى مستقلة عن جامعة الدول العربية. فهل لا نستطيع رغم ذلك الحديث عن أمن قومي عربي؟

الملحوظة الثانية والتي يجب أن نطرحها منذ البداية تدور حول **تسييس المفاهيم العلمية**. **مما لا شك في أن علم السياسة يملك أيضا مفاهيمه الوضعية الثابتة وليس من حق أي مدع أن يحيل تلك المفاهيم إلى ستار مصطنع يستطيع من خلاله أن ينال من المدركات الثابتة. لقد رأينا في غير هذا الموضع أن هذه هي سياسة الاستعمار الجديد.**

الانطلاق من قيم لا موضع للتشكيك في صحتها للوصول إلى جوهر الجسد السياسي وعقب فترة تريث واستعداد القيام بعملية تضخيم للقيم الزراعة الجديدة بحيث تطغي على القيمة العليا القومية فإذا بهذه تتدهور إلى مستوى القيم الفرعية التابعة وهكذا تستطيع هذه العملية تحقيق حالة شلل كاملة في كل ما له صلة بالبعد المعنوي للوجود السياسي. وهكذا يصير الجسد السياسي وقد فقد قدرته على التماسك حيث مفاصله قد أصابها نوع من التحلل أو التيبس، وإحدى أدوات الاستعمار الجديد هي هذه الأبواق التي دون وعي منها حقيقي بخطورة ما تؤديه ترقص على نغم الاستعمار الجديد تارة باسم التنمية وتارة أخرى باسم الاشتراكية.

لا نريد أن نتجاوز الموضوع الذي حددناه ولكننا نريد أن نلفت **النظر إلى خطورة عدم تكامل فقه سياسي عربي** بخصوص هذا الموضوع الذي نطرحه. فالغموض حوله هو وحده الذي يسمح لهؤلاء بوعي أو بحسن نية أن يمارسوا حركاتهم البهلوانية دون أن

يستطيع غير المتخصص وذلك دون الحديث عن رجل الشارع أن يكشف المستور وأن يبرز حقيقة النوايا.

والواقع أن هذه الملحوظة الثانية تطرح تساؤلين أساسيين:

السؤال الأول: ما هي وظيفة الأمن القومي؟

السؤال الثاني: وما هي جزاءات الإخلال بمفهوم الأمن القومي؟

الناحية الأولى تقودنا إلى تقاليد نظرية الأمن القومي في المجتمعات المتقدمة. لقد رأينا في موضع آخر كيف أن هذه التقاليد نبتت وترعرعت في الفقه الأوروبي القاري. لم تشعر بحاجتها إليها السياسة البريطانية بحكم وظروف خصائص موضعها الجغرافي. كذلك فإن السياسة الأمريكية لم تكتشف هذه التقاليد وتتعامل معها إلا منذ فترة قصيرة. وذلك رغم أن الفقه المتداول يغلب عليه الطابع الأمريكي. ولعل هذا يفسر مرة أخرى مدى أهمية هذه التقاليد وخطورة وظيفة هذا المفهوم. إن نظرية الأمن القومي التي تكون في التقاليد المعاصرة أحد الأبواب الثابتة لنظرية القيم السياسية تسمح بتحقيق هدفين أساسيين: أولهما رضوح حدود الحركة القومية في لحظات الخطر والضرورة. فالأمن القومي يعني في جوهره مجموعة من القواعد حيث تجاوزها لا بد وأن يقابل بطريقة مباشرة بإجراء عنيف لحماية الكيان الذاتي. وهو بهذا المعنى يرتب مجموعة من القيم القومية بطريقة متصاعدة تسمح بتحديد الهام فالأقل أهمية فالأكثر أهمية ومن ثم لا موضع للتردد حيث تتعين التضحية بإحدى هذا القيم. ومن ثم فلا موضع لغموض أو اجتهاد. إن الوعي الجماعي هو وحده القادر على إعادة تشكيل تلك القيم. والوعي الجماعي يصير قائده المنظر السياسي الذي وحده يستطيع بقدرة معينة على أن يتجاوب ويعبر عن الضمير القومي من جانب وعن حقيقة التطور العام الذي يحيط بالمجتمع القومي من جانب آخر. إنه بمثابة الفقيه في تقاليدنا الشرعية حيث يتولى استخلاص القواعد السلوكية عن المبادئ القرآنية. ترى لو كان هذا المفهوم واضحا كانت قد حدثت مأساة كامب ديفيد؟ وترى لو أن هذا المفهوم محدد المقاطع في إدراكنا القومي كنا قد عاصرنا التناقض الغريب إزاء الحرب العراقية الإيرانية والذي نعيشه في هذه اللحظة؟ وهكذا يصير الجزاء هو الوجه الآخر للعملة الوحدة. إن الزعيم أو القائد الذي يخرج على تقاليد الأمن القومي يجب أن يحاكم أمام شعبه بل وبتهمة الخيانة العظمى. ولكن متى تقدر لنا تلك التقاليد؟

والخلاصة أن **مفهوم الأمن القومي مرتبط وجودا وعدما بتكامل المجتمع القومي. فرض الجزاء على عدم احترام قواعد الأمن القومي يمثل مرتبة أكثر تقدما: تفترض التكامل النظامي والإرادة القومية المتجانسة ذات الفاعلية في الداخل والقدرة الحركية في الخارج.**

15- مفهوم الأمن القومي في التقاليد العربية، متابعة تاريخية:

من الطبيعي قبل أن نحاول صياغة المفهوم أن نطرح هذا التساؤل: **هل القيادات العربية في تاريخها الطويل ومنذ أن استطاعت أن تخلق إمبراطورية كبرى اكتشفت هذا المفهوم بشكل أو بآخر ومن ثم قبلت واحترمت دلالاته؟** لقد سبق أن رأينا كيف أن يندر وجود نموذج سياسي لدولة لم تشعر أن أحد واجباتها هو حماية الأمن والطمأنينة للمجتمع السياسي الذي تمثله وتتحدث باسمه. كذلك سبق ورأينا أن تحول هذا المبدأ إلى مفهوم استراتيجي حركي في علاقة الدولة القومية بإقليمها الطبيعي وجعل ذلك المفهوم أساسا لسياسة استفزازية أو عدوانية إنما يعود إلى التقاليد الأوروبية، فأين من كل ذلك تقاليد المنطقة العربية؟ مما لا شك فيه أن الدراسة الجادة للتصور الاستراتيجي العربي وبصفة خاصة خلال فترة الحكم الأموي لم يقدر لها بعد أن تتكامل ولا تزال في حاجة إلى المؤرخ العملاق القادر على أن يتصدى لها. ولكن رغم ذلك فإن بعض الحقائق المتناثرة تصلح لأن تكون نسيجا يسمح لنا بمقدمة تاريخية لهذا الموضوع ما طرحناه:

(أ) استقراء تاريخ مصر قبل الغزو العربي الإسلامي وخلال فترة الحكم الفرعوني تطرح أول صورة واضحة لمعنى الأمن القومي. حكام مصر فهموا ضعف إمكانيات الدفاع عن الحدود الشرقية لمنطقة الدلتا. منطقة الدلتا تحيط بها أراضي صحراوية لا تعرف أي عوائق طبيعية للدفاع وتمتد حتى جنوب الشام. وخيرات مصر الحقيقية توجد في منطقة الدلتا دخول منطقة الدلتا يعني تخريبا حقيقيا لقنوات الري ومسالك الاتصال المائي. وهكذا تبلور مبدأ واضح في سياسة كبار ملوك الفراعنة أساسه أن أي قوى مجاورة وتوجد على حدود مصر الشرقية ترفض الانصياع للإرادة المصرية يجب أن تستأصل وبلا رحمة. وهكذا تحتمس ورمسيس كان يخرج كلاهما بقواته سنويا ليقضي على أي تجمع وعلى أية قوات ذات وزن معين في شمال الشام. بل يصل في حروبه الدورية حتى جبال طرطوس في جنوب الأناضول.

مرد ذلك أن مصر ما كانت تستطيع الدفاع عن حدودها ابتداء من سيناء الخبرة اللاحقة تثبت أن مصر لم تنتصر ولو في حرب واحدة شنت عليها في داخل سيناء. فلنتذكر أحمس وعقب الفتح الإسلامي "طومان باي". بل العودة إلى قصة التعامل بين حوض وادي النيل والمنطقة المحيطة به تثبت أن الملكة زينوبيا بدورها فهمت المبدأ الذي سوف نعود فنراه مع بداية الفتح الإسلامي المرتبط بالتلاحم المباشر بين أرض الشام وأرض مصر من الناحية الاستراتيجية.

(ب) وهذا يقودنا إلى مبدأ أخر برز واضحا في سياسة الرسول (ص). سبق وذكرنا أن تطور الفكر الاستراتيجي العربي لم يخضع بعد للدراسة المتأنية العميقة والموثقة. إلا أن متابعة الأوضاع المرتبطة بنشر الدعوة الإسلامية وأيضا منذ بداية تلك الدعوة تؤكد مبدأ آخر فهمته القيادات العربية بصورة واضحة يدور حول أن فكرة التقوقع الإقليمي لا بد وأن تنتهي بالاستئصال القومي. تاريخ الصراع الفكري خلال القرن السابق على الدعوة الإسلامية وما ارتبط بذلك من غزو أجنبي لمنطقة شبه

الجزيرة العربية لا يزال بدوره في حاجة إلى الدراسة التاريخية. إلا إنه مما لا شك فيه أن سياسة الرسول (ص) من جاء من بعده وقبل الدولة الأموية أي الدولة الإمبراطورية هو الذي يفسر سياسة نشر الدعوة. لو ظلت الدعوة الإسلامية متقوقعة في شبه الجزيرة العربية محصورة بين إمبراطورية كسرى من جانب والروم من جانب آخر لانتهت تلك الدعوة بالاستئصال. نشر الدعوة الإسلامية والاتجاه نحو الشرق من جانب والشمال من جانب آخر والغرب من جانب ثالث إنما ينبع أيضا من مفهوم استراتيجي تعود مصادره إلى الخبرة التي عرفتها شبه الجزيرة العربية خلال القرون الستة السابقة على الدعوة المحمدية.

(جـ) العلاقة بين مصر والشام من حيث الاستقرار السياسي هي علاقة عضوية ودائمة. معنى ذلك إنه إن لم تتحكم في تلك المنطقة التي تشمل كلا من مصر والشام قوة واحدة متجانسة فلا بد وأن تنتهي تلك القوة بأن تستأصل. التجانس ليس فقط لصالح مصر أو لصالح الشام وإنما هو نتيجة ضرورية ولازمة لصالح كلا الإقليمين. عمرو بن العاص كان أو من فهم ودافع عن هذه الحقيقة الاستراتيجية. وهو في هذا إنما انتفع بالمفاهيم التي قدمتها له من قبل ذلك الملكة زينوبيا. عندما خشى عمر بن الخطاب مغبة الإقدام على غزو مصر والدولة الإسلامية لا تزال ناشئة لم تستقر بعد لا في الشرق ولا في الغرب أجابه عمرو بن العاص ببعد نظر وحنكة قيادية: إذا كان عمر بن الخطاب يريد أن يحمي الوجود الإسلامي في الشام، فعليه أن يحمي جناحه الأيسر في مصر وإلا انتهى بأن فرضت عليه العودة إلى شبه الجزيرة ومن ثم فعليه إما أن يضم مصر وإما أن ينسحب من أرض الشام. هذا المفهوم الذي صاغه عمرو بن العاص في النصف الأول من القرن الأول الهجري هو الذي عاد مرة أخرى ليسيطر على جميع تقاليد التعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط سواء فترة الحروب الصليبية أو في القرن التاسع عشر.

(د) والواقع أن مفهوم الآمن القومي في منطقة الشرق الأوسط اختلط بمفهوم الوظيفة الإقليمية لمصر. من الطبيعي أنه عقب أن استوعبت منطقة وادي النيل في الإمبراطورية الإسلامية أن ينصهر مفهوم الأمن القومي المصري في إطار الدولة الكبرى. ولكن عقب سقوط بغداد أمام هولاكو وما ارتبط بذلك من تفتت في المنطقة العربية وبصفة خاصة خلال فترة الخليفة المستعصم انتقلت القيادات الفكرية إلى القاهرة. لم تنتقل إلى دمشق حيث المخاطر لا تزال قائمة وحيث احتمالات أن تخضع أرض الشام لما خضعت له أرض بغداد قائمة. ومنذ ذلك التاريخ بدأ تطور معين يدور حول مفهومين متلازمين: قيادة فكرية لمصر من جانب ثم ترابط بين مصر والشام والحجاز أيضا من جانب آخر. هذه الفترة هي التي تستطيع أن نبدأ بها تاريخ بروز وظيفة مصر الإقليمية التي سوف يقدر لها أن تكتمل في صورة واضحة ومقننة خلال الحروب الصليبية. ولنتذكر أن الحملة الصليبية على مصر والتي انتهت بالإخفاق لم يكن مردها إلى فهم

الملك الفرنسي أنه لن يستطيع أن يحمي تواجده في الشام إلى إذا ضرب القوة المصرية في وادي النيل. التطورات اللاحقة جميعها لم تفعل سوى أن تؤكد المفهوم وإن كانت قد وسعت من بعض عناصره خلال حكم على بك الكبير ورغم فشله ثم خلال حكم محمد علي حيث اتسع مفهوم الترابط الاستراتيجي ليشمل كلا من اليمن والسودان. مما لا شك فيه أن تطور وسائل الاتصال ساعد على ذلك ولكن يجب أن نعترف أن بعد نظر حاكم مصر على وجه الخصوص هو عنصر أساسي في اكتمال تلك النظرة الشاملة. ويكفي أن نتذكر مقارنة موجزة بين فترة حكم هارون الرشيد وفترة حكم محمد علي بالنسبة للسودان. فخلال حكم هارون الرشيد كانت توجد في السودان دولة قبطية لم يفكر الخلفية العباسي في أن يضع حدا لوجودها رغم أنه كانت تحيط به قوى ثلاث تناصبه العداء ومن منطلق تصورات دينية واحدة: بيزنطه في الشمال الشرقي. الدولة الكاثوليكية في الشمال الغربي، ثم الدولة القبطية في الجنوب، على عكس ذلك فإن محمد علي فهم أن الوظيفة الإقليمية لمصر في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن تنفصل عن التحكم في القسم الجنوبي من وادي النيل.

(هـ) من النواحي الأخرى التي تطرح علامات استفهام بصدد الأمن القومي للمنطقة العربية من خلال المتابعة التاريخية هو حول العلاقة بين شمال البحر المتوسط وجنوبه.

العودة إلى التاريخ الاستراتيجي للتعامل مع المنطقة قبل الإسلام يسمح لنا بأن نلحظ كيف أن حركات الغزو كانت تأتي دائما من الشمال نحو الجنوب وكيف ترسب القناعة في القيادات الكبرى بأن التحكم في الشاطئ الشمالي يفترض الاستيلاء على الشاطئ الجنوبي.

النظرة الثابتة محورها أن البحر المتوسط يربط ولا يفرق، يوحد ولا يفصل. الإسكندر الأكبر عندما أراد إنشاء إمبراطوريته العالمية اتجه أولا إلى مصر. الإمبراطورية الرومانية لم تتحول إلى الدولة العالمية إلا عقب غزو مصر. هذه العلاقة بين الشمال والجنوب لم تبرز عقب ذلك واضحة إلا في ذهن القيادة العثمانية وبصفة خاصة خلال القرنين السادس والسابع عشر عندما أعلن خلفاء القسطنطينية عن إرادتهم في الوصول إلى أسبانيا عبر سهول النمسا. **وهنا نلحظ ذلك الفارق الشديد بين استراتيجية الدولة العربية واستراتيجية الخلافة العثمانية. الدولة العربية وقفت عند حدود الأناضول ولم تفكر جديا في تعدى ذلك رغم الإنذار المبكر الذي وجهه خالد بن الوليد ورغم إننا لا بد وأن نتساءل عن مدى حكمة عمر بن الخطاب في عزل القائد العربي الذي كان يخطط كما تثبت النصوص لتوجيه ضرباته إلى آسيا الصغرى، نجد الدولة العثمانية لم تترك جميع أجزاء منطقة البلقان دون أن تضمها إلى حدود نفوذها السياسي.** أيضا يرتبط بنفس ذلك التصور تقاعس القيادات العربية في الأندلس عن القيام بعملية غزو حقيقية لسهول وسط فرنسا. جميع الفتوحات في منطقة جنوب أوروبا إذا

استثنينا الدولة الأندلسية لم تكون سوى نتيجة جهود فردية جزئية ولم تخطط لضم تلك المنطقة أو الاستقرار في الأجزاء التي استطاع القراصنة أن يضعوا فيها أقدامهم.

والواقع أن **مرد ذلك الاختلال في النظرة الاستراتيجية هو أن الدولة العباسية كان تتجه إلي أواسط أكثر من اتجاهها إلى البحر المتوسط كنتيجة طبيعية لسيطرة المفاهيم الفارسية، على العكس من ذلك فإن الدولة العثمانية وهي أوروبية من حيث الموقع انتفعت بصورة أكثر وضوحا وكمالا بالخبرة الاستراتيجية التي سبق وصاغها قياصرة روما.**

السؤال الذي طرحناه في مقدمة هذه التساؤلات لا يزال دون إجابة محددة: **هل عرفت تقاليدنا المحلية مفهوم الأمن القومي بمعنى أو بآخر؟** العرض السابق يسمح بالإجابة بوضوح بأن **تلك التقاليد لمست معنى الضرورة الاستراتيجية للدفاع عن المنطقة من منطلق مبادئ واضحة أساسها الفهم الواعي بدرجة أو بأخرى لحقيقة علاقة الترابط بين أجزاء الوطن العربي. مما لا شك فيه أن مفهوم الاستفزازية والتعدي باسم الأمن القومي أو ما في حكمه لم تعرفه تقاليد المنطقة. وليس أدل على ذلك من نموذج هارون الرشيد الذي سبق وطرحنا بعض ملامحه، كذلك يتعين علينا ونحن بصدد هذه التساؤلات أن نتذكر أيضا كيف أن هذا المفهوم لا بد وأن يتطور اليوم مع خصائص التقدم التكنولوجي من جانب والتطور الحضاري من جانب آخر. الخبرة التاريخية هي دلالة تنبع من أن الخصائص الإقليمية والجيوبوليتيكية واحدة لم تتغير ولكن علينا ونحن بصدد تحليل أوضاع تلك المنطقة أن ندخل في الاعتبار كل ما له صلة بالواقع المعاصر وكيف أن هذا الواقع يقدم نموذجا متميزا لم تعرفه المنطقة من قبل: فلنتذكر الوجود الإسرائيلي كأحد عناصر هذا الواقع الجديد.**

16- عناصر القوة والضعف في الوجود الاستراتيجي العربي:

سبق أن رأينا أن **تحليل أبعاد الأمن القومي لا بد وأن ينبع من الدراسة العميقة للأوضاع الاستراتيجية.** ومن ثم فمن الطبيعي أن تكون نقطة البداية في البناء الفكري لمفهوم الأمن القومي العربي أو المناقشة العميقة لخصائص المنطقة العربية بقصد اكتشاف موقع القوة لاستغلالها ومواضع الضعف لشلها. نكرر مرة أخرى مفهوم الأمن القومي هو عملية تطويع سياسية لعناصر الضعف الاستراتيجي للوضع الإقليمي لدولة معينة.

على أن فهم عناصر الضعف لا يمكن أن ينفصل عن إبراز مواضع القوة: سؤالين كلاهما يتلازم مع الآخر.

(أ) ما هي مواقع القوة في المنطقة العربية؟

المنطقة العربية بمعنى ذلك الاتساع الممتد من الخليج العربي والعراق شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا والتي تحدها شمالا تركيا والبحر المتوسط وجنوبا الصحراء

الكبرى الممتدة من موريتانيا حيث تنفرج الدائرة العربية لتشمل وسط حوض النيل والصومال وأرتيريا وتوابعها. تتميز بأربعة عناصر من حيث القوة الاستراتيجية ذات وزن دولي لم يستطع بعد الفكر العربي أن يفهم أبعادها الحقيقية. قبل أن نحدد هذه العناصر علينا أن نلاحظ أن هذه المنطقة لا يربطها أساس سوى اللغة والحضارة العربية. البعض يدفع بمفهوم الدي الإسلامي ولكن ونحن نتحدث لغة الواقع السياسي ونطرح مفهوم الأمن القومي العربي يجب أن نضع عنصر الدين في موقعه الحقيقي، فالدين الإسلامي في هذه المنطقة هو عنصر من عناصر الحضارة العربية. والمنطقة العربية تعرف أجزاء عربية غير مسلمة ولنتذكر على سبيل المثال لبنان بل وهي تعرف كذلك أجزاء غير عربية ولكنها مسلمة كمنطقة الأكراد. بل ويمكن القول أن بعض أجزاء هذه المنطقة العربية لا هي عربية ولا هي مسلمة كجنوب السودان ولا يمكن إدراجها في الجسد العربي إلا من منطلق مبدأ الأمن القومي.

(ب) [أ] ما هي عناصر القوة؟

أولا- التحكم في جميع العلاقات الدائمة بين القارات الثلاثة القديمة.

ثانيا- التحكم في مداخل البحر المتوسط.

ثالثا- القدرة على أن تكون منطقة جذب للشعوب المحيطة.

رابعا- القدرة على أن تنال كلتا الدولتين الأعظم في مواقع قاتلة.

العنصر الأول مرده الامتداد الجغرافي من جانب وموضع ذلك الامتداد من جانب آخر فهي تحيط بأفريقيا في شكل قوس يمنع القارة السوداء من الاتصال المباشر مع أوروبا وإلى حد معين مع آسيا. القارة السوداء في حاجة إلى أن تمر عبر الأراضي العربية أو إلى جوار الأراضي العربية لو أرادت الاتصال بأوروبا أو بآسيا. كذلك فإن أوروبا لا تستطيع أن تصل إلى جنوب وشرق آسيا إلا عبر الأراضي العربية ساء عن طريق قناة السويس أو الخليج العربي. إقفال قناة السويس عقب حرب الأيام الستة أدى إلى إفلاس أغلب شركات الملاحة اليونانية وقاد إلى الفوضى التي لا تزال تسيطر على النظام الاجتماعي في إيطاليا وقد فهمت فرنسا تلك الحقيقة عندما أصرت على استمرار احتلال الجزائر وعندما أحالت استقلال الجزائر إلى علاقات اقتصادية من نوع معين. ما ينطبق على أوروبا هو صحيح أيضا بالنسبة لجنوب شرق آسيا. تبدو هذه الناحية واضحة صريحة بصدد كل ما له صلة بالتجارة الدولية عبر البحار من جانب والنقل الجوي من جانب آخر. حركة خطف الطائرات التي قادتها المقاومة الفلسطينية في لحظة معينة خلقت الذعر في جميع الأوساط الاقتصادية المسئولة في دول أوروبا الغربية.

التحكم في مداخل البحر الأبيض المتوسط لمتغير آخر لمصالح الإرادة العربية. مداخل البحر الأبيض المتوسط أساسا اثنين ونستطيع أن نضيف إليهما مدخل ثالث ولو من قبيل التجاوز: قناة السويس التي تقود إلى المحيط الهندي وجبل طارق الذي يخلق

حلقة الوصل مع المحيط الأطلسي. ونستطيع أن نضيف الدردنيل رغم إنه ينتهي ببحر مقفل هو امتداد للبحر الأبيض المتوسط ذاته وجزء منه أي البحر الأسود.

الأول والثاني تحف بهما الأراضي العربية. المدخل الشمالي ورغم إنه كما سبق أن ذكرنا داخلي ومحدود الأهمية إلا بالنسبة للاتحاد السوفيتي أيضا يكاد يقع في أرض عربية حيث أن تركيا ولو بمعنى معين تعبر عن نوع من التجانس مع المنطقة العربية من الممكن أن يعتبر مصدرا لتحالف أو على الأقل أن يخضع لتنسيق معين لو قدر للإرادة العربية الحنكة السياسية اللازمة.

العنصر الثالث [الثاني] يبرز من مراجعة واستقراء القوى المحيطة بالمنطقة العربية. على طول الحدود العربية الإقليمية لا توجد سوى قوميات محدودة الكثافة السكانية وإلى حد معين المستوى الحضاري. في وسط أفريقيا قبائل متفرقة إذا استثنينا الحبشة التي تكاد تعيش في وسط محيط من العداوة. في أقصى الشرق إيران التي بدورها لا تمثل قومية واحدة ثم تركيا في الشمال. هذه القوميات لو قورنت بالكثافة العربية بدت كيانات ضعيفة مهلهلة. وهي لذلك سلاح ذو حدين: بقدر كونها مصادر خطر على المنطقة العربية كأدوات جاذبة لشد الأطراف في حالة ضعف أو تفتت الإرادة العربية بقدر كونها في لحظات قوة المنطقة العربية تعتبر أسيرة وتابعة للإرادة العربية. والواقع أن المنطقة العربية بحكم خصائصها في لحظة التماسك قادرة على أن تمثل قوة جذب رهيبة لم تمارس اليوم إمكانياتها الحقيقية:

أولا: هي قوة جاذبة للعالم الآسيوي عبر العراق وبصفة عامة عبر منطقة الخليج العربي.

ثانيا- وهي قوة جاذبة للعالم الإسلامي الأفريقي عبر دول أفريقيا العربية حيث تستطيع ليبيا والجزائر والمغرب اختراق الصحراء الوصول إلى قلب أفريقيا والامتداد حتى المحيط الأطلسي وغرب أفريقيا الوسطى.

ثالثا- وهي قوة جاذبة للعالم الإسلامي الأفريقي في شرق أفريقيا عبر السودان بل وقادرة في المستقبل القريب على أن تصهر في بوتقتها الحبشة التي بدأت اليوم لأول مرة في تاريخها تؤكد أن أربعين في المائة من سكانها يدينون بالإسلام. ولا يجوز لنا أن ننسى كيف أن منطقة الخليج قادرة بدورها أن تقوم بحركة كماشة قوية تكمل المقدرة العربية القادمة من أفريقيا بل والتاريخ يؤكد ذلك. ولنتذكر إمبراطورية عمان في لحظة معينة من التاريخ الوسيط.

رابعا- وهي قوة جذب لجميع دول البحر المتوسط الأوروبي حول وحدة المصالح في وسط العالم القديم.

خامسا- كذلك فإن قوتها الجاذبة لو أمكن توظيفها من مطلق العنصر التركي الإسلامي قادرة على أن تمتد حتى الحدود الغربية للصين. علينا أن نتذكر أن هناك قرابة خمسين مليونا البعض يرفعها إلى ثمانين مليونا من ذوي الأصل التركي المنتشرة في

داخل الاتحاد السوفيتي بل وفي بعض أجزاء الصين المتاخمة للجمهوريات الإسلامية الروسية.
العنصر الأخير الذي يضفي على المنطقة العربية قوة لم تدركها القيادات في تلك المنطقة بعد هو مدى خطورة تلك المنطقة على الأمن الإقليمي لكلتا الدولتين الأعظم. أقرب المناطق للنيل من الاتحاد السوفيتي هو ذلك الشريط الممتد من شرق تركيا حتى شمال إيران. لم تهزم الدولة الروسية في تاريخها وتخضع لغزو حقيقي إلا من تلك المنطقة. والجدار الذي يحمي تلك المنطقة هو المستطيل الممتد من الخليج العربي حتى البحر الأحمر. كذلك فإن هذه المنطقة تمثل الخنجر الحقيقي القادر أيضا على أن ينال من الولايات المتحدة. أن أقرب المناطق في العالم القديم إلى العالم الجديد هو منطقة موريتانيا التي تستطيع منها القوى المعادية أن تصل إلى شمال أمريكا الجنوبية حيث الانتشار نحو المقتل الحقيقي للولايات المتحدة، حول البحر الكاريبي يصير مسألة عدة وثبات حتى لو اقتصر العدو الغازي على السلاح التقليدي.

(ب) ما هي مواقع الضعف في الجسد العربي؟

الجسد العربي كأي جسد سياسي آخر يملك من عناصر الضعف بقدر ما يملك من عناصر القوة. وبقدر ما يستطيع الكيان استغلال عناصر القوة لتدعيم ونشر سيادته وبصفة خاصة في النطاق الإقليمي في لحظات الوحدة والتماسك بقدر ما تهيئ عناصر الضعف في لحظات عدم التماسك الفرقة مواقع قاتلة تجعل لا فقط وجود الجسد العربي ذاته كحقيقة سياسية موضع الشك والتساؤل بل أنها تمكن الخصوم من اختراق ذلك الجسد من مواقع الضعف وإحالته إلى كيان مهلهل لا قيمة له لا فاعلية لإرادته.

فلنطرح أولا عناصر الضعف لنستطيع من خلال معالجتها أن نحيلها إلى بناء فكري للحركة وللتعامل باسم مفهوم الأمن القومي العربي.

أليس هذا المفهوم ستارا يغلف الحركة لتخطي مواقع الضعف القاتلة في الكيان الإقليمي.

نستطيع أن نمركز حول خمسة عناصر أساسية تنبع جميعها من الطبيعة الإقليمية للكيان العربي نواحي الضعف التي تتداخل فيها أيضا خصائص الحقيقة الديمجرافية للوطن العربي بمجموعة التراكمات التاريخية التي ترسبت في المنطقة وحول المنطقة.

أولا- الامتداد الإقليمي للمنطقة العربية وما يفرضه من مخاطر.
ثانيا- السواحل العربية وعبء الدفاع عن البحار الإقليمية.
ثالثا- منطقة وادي النيل والتبعية لموارد المياه.
رابعا- الكتل الديموجرافية المحيطة بالمنطقة العربية.
خامسا- سياسة شد الأطراف والتماسك في الجسد العربي.

نتابع هذه العناصر الخمسة بشيء من التفصيل قبل أن نرتب النتائج ونصوغ المبادئ.

17- الامتداد الإقليمي للمنطقة العربية وخصائصه:

هذا الامتداد يتميز أولا بأنه أفقي دون أن يرتبط به أي عمق استراتيجي حقيقي بمعنى أن الامتداد الأفقي لا يوازيه أي امتداد رأسي. كذلك فهو امتداد مخيف من حيث اتساعه لأنه يبدأ من قلب آسيا وينتهي في أقصى الحدود الغربية لأفريقيا الشمالية. لو نظرنا إلى الخريطة العربية لوجدناها تمتد من حدود إيران حتى المحيط الأطلسي. بهذا المعنى فإن الامتداد الأفقي يكاد يكون مماثلا لطول أوروبا مرة ونصف مرة أي إنه يصل إلى عشرة آلاف ميل دون أن يقابله أي امتداد رأسي بنفس الوزن إذا استثنينا الخط الممتد من الإسكندرونة شمالا حتى باب المندب جنوبا.

أغلب أجزاء المنطقة العربية وبصفة خاصة في القارة الأفريقية لو استثنينا حوض وادي النيل نجدها تمثل شريطا ضيقا يمكن اختراقه في أي جزء منه وبسهولة. يضاعف من المخاطر المترتبة على طبيعة هذا الامتداد عدة عامل أخرى جانبية.

1- العامل الأول ينبع من طبيعة البحر الأحمر الذي ينساب في وسط الجسد ليخلق القطيعة بين شبه الجزيرة العربية وكتلة حوض وادي النيل: ثم تأتي قناة السويس لتشطر الكيان العربي إلى قسمين قسم أفريقي وآخر آسيوي.

2- العامل الثاني وهو الامتدادات المحيطة بالمنطقة في الشمال والجنوب. في الشمال بحر من الماء أي البحر الأبيض المتوسط وفي الجنوب بحر من الرمال أي الصحراء الكبرى. البحار وكذلك الصحاري هي سلاح ذو حدين: فهي جدار للدفاع في لحظة القوة ولكنها أيضا قاعدة للهجوم من الطرف المعادي في لحظة الضعف. من المعلوم أن أسهل أنواع الاعتداء تأتي من البحار. والتقدم التكنولوجي الرهيب أحال الصحاري إلى وعاء يشبه ما تعودته الإنسانية بصدد الوظيفة الهجومية للمناطق البحرية.

البحار التي تحيط بالمنطقة كذلك تتميز بأنها لا تملك عقبات طبيعية للدفاع. هذا الأمر واضح في شمال أفريقيا وبصفة خاصة لو قورنت تلك المنطقة بسواحل جنوب أوروبا. بينما الأخيرة تمتلئ بالخلجان حيث الشواطئ تتميز بالالتواء والتعرج، كذلك تحيط بها الجبال والعقبات المختلفة نجد شمال أفريقيا لا تملك سوى شواطئ مفتوحة لا تعرف أي موانع حقيقية إزاء الغزو من الخارج بل وحتى الجزر التي تصير بمثابة مقدمة للإنذار المبكر لا وجد لها. ولعل هذا يفسر كيف أن التاريخ لم يعرف في هذه المنطقة غزوا جاء من الجنوب نحو الشمال إلا من قبيل الاستثناء ومن مواقع تكاد فيها الشواطئ تلتحم أضف إلى هذا أنه باء بالفشل، ونقصد بذلك الاستثناء الغزو العربي لأسبانيا. على العكس من ذلك نماذج الغزو من الشمال إلى الجنوب لا حصر لها. منذ الاسكندر الأكبر لم تخلو فترة زمنية دن نموذج لحملات غزو للمنطقة العربية: عقب الاسكندر جاء قيصر ثم تتالت الحروب الصليبية ولم تنته الحروب الصليبية حتى برز نابليون وأعقبه هتلر وذلك دون الحديث بصفة عامة عن الاستعمار الغربي الأوربي. بل

أن روسيا القيصرية حاولت وضع أقداحها في المنطقة في عهد على بك الكبير ولم توقفها سوى الدول الأوروبية وقصر نظر نفس القيادة الروسية.
من الجنوب نحو الشمال نجد مجموعة استثناءات انتهت بالفشل بل ولا قيمة لها: هانيبال في إيطاليا ثم محمد علي في اليونان جميعها لم تترك بصماتها الحقيقية بأي معنى من المعاني. استئصال الوجود العربي من صقلية ليس إلا نموذجا واضحا لتأكيد هذه الحقيقة وذلك دون الحديث عن الاستئصال الكلي والشامل أيضا للدولة العربية في الأندلس.
اليوم أضحت الصحراء الممتدة في أفريقيا وكذلك في شبه الجزيرة تمثل بدورها خنجرا موجها إلى قلب الأمن العربي وليس ذلك فقط بسبب التقدم الحديث في وسائل القتال بل علينا أن نتذكر كيف أن اختفاء أي كثافة سكانية في تلك المنطقة وحولها لا بد أن يسهل من عملية الكر والفر ومن ثم يجعل منها هدفا سهل المنال لأي قوة غازية قادمة من خارج المنطقة بل أن التسرب الفردي يصير بدوره أمرا يمثل خطورة معينة على المدى البعيد.

18- طول الشواطئ العربية وعبء الدفاع البحري عن الحدود الإقليمية:

يرتبط بالامتداد الإقليمي طول الشواطئ المحيطة والمتداخلة في قلب المنطقة العربية. لا توجد منطقة في العالم تماثل هذه المنطقة من حيث نسبة طول السواحل إلى عدد السكان. فالسواحل العربية مفتوحة جميعها وهي صالحة للملاحة طيلة العام ولا تحيط بها ما سبق وذكرنا أي تضاريس أو مواقع طبيعية للدفاع. لا توجد في العالم نسبة تماثل نسبة السواحل العربية بمعنى العلاقة بين طول السواحل بالكيلومتر أو الميل وعدد سكان المنطقة. ويكفي أن نتذكر الغزو الإيطالي لليبيا أو الفرنسي لشمال أفريقيا أو الإنجليزي لمصر. جميعها نماذج تعبر عن مدى تشجع طبيعة الشواطئ العربية على غزو المنطقة من القوى الخارجية.
تزداد خطورة هذه الحقيقة عندما نتذكر أن المنطقة العربية ليست لها تقاليد الغزو البحري. العودة إلى الاستراتيجية العربية كما صاغتها المفاهيم والمدركات الإسلامية خلال العصر العباسي الأول يثبت اختفاء مفهوم الأداة البحرية كعنصر أساسي من عناصر القدرة القتالية. العربي بطبيعته ليس كالياباني أو الإنجليزي يعيش في البحار وعلى البحار
هذه الحقيقة لم تختلف أيضا في الشعوب التي تنتمي إلى المنطقة والتي وجدت لها تقاليد السيطرة والغزو ولو بشكل معين. الدولة الفرعونية لم تملك أسطولا حقيقيا. وذلك إذا استثنينا بعض الأجزاء المحدودة من حيث الكم والكيف في تاريخ المنطقة كلبنان وتونس. تبدو هذه الحقيقة واضحة في منطقة الخليج العربي بما في ذلك الشواطئ الجنوبية لشبه الجزيرة العربية.

19- منطقة وادي النيل وحالة التبعية بصدد موارد المياه:

حوض وادي النيل يطرح من جانب آخر مشاكل خطيرة من حيث الضعف الاستراتيجي: سبق أن رأينا كيف أن الدلتا التي تمثل مصادر الثروة الحقيقية في تلك المنطقة يصعب الدفاع عنها حيث أنها أرض مفتوحة من الشمال والشرق عندما استطاعت القوى الإنجليزية أن تتسلل عبر قناة السويس أثناء الثورة العربية فإن جميع المعلقين اعتبروا أن مصر قد دخلت نهائيا مرحلة الاحتلال. وادي النيل الذي تعيش عليه نصف الكثافة السكانية للمنطقة والذي تعيش عليه نصف الكثافة السكانية للمنطقة والذي يمثل العمق الاستراتيجي الوحيد في الوطن العربي يعاني من جانب آخر حيث أن مصادر مياهه تقع في أرض غير عربية بل في أرض من الممكن أن تتحول بسهولة سواء بسبب طبيعتها الديمجرافية أو علاقاتها الخارجية لتمثل الأرض المعادية لكل ما له صلة بوادي النيل العربي.

مصر توصف بأنها هبة النيل ولكن مياه النيل التي تعيش عليها مصر تقع في الحبشة وأوغندا. الأولى قبطية والثانية سوداء وثنية. الأولى تناصب مصر الإسلامية العداوة وهي أكثر ترابطا مع الكنيسة الكاثوليكية وتنظر إلى التكتل العربي بخوف ورهبة. والثانية لا تزال تعيش في دائرة النفوذ الانجلوسكوني وسوف تظل إلى فترة غير قصيرة وهي تحن إلى الوحدة السوداء في وسط أفريقيا، وحدة بدورها لا يمكن أن تنظر إلى الإرادة العربية الإسلامية إلا بشك وعدم ثقة. أحد مصادر القلق الذي سيطر على حكام مصر دائما قبل إنشاء السد العالي هو هذه الحقيقة. إذا كان إنشاء السد العالي قد خفف من حدة هذا الوضع الاستراتيجي إلا أن التضخم السكاني في مصر والنتائج السيئة للسد العالي سوف تبرز في القريب العاجل هذه المخاطر في صورة أكثر وضوحا وأشد خطورة.

مما لا شك فيه أنه يخفف من ذلك المد الإسلامي في وسط أفريقيا ولكن على هذا المد أن يمنع من حقيقة المخاطر الجيبوليتيكية، أضف إلى ذلك أن التقدم العلمي أبرز مخاطر من نوع جديد ما كان يستطيع أحد أن يتصور احتمالاتها حتى وقت قريب. فنهر الكونغو تفصله عن وادي النيل سلسلة من الجبال لو أمكن تفجير بعض أجزائها لا ستطاع نهو الكونغو سحب مياه نهر النيل. بل والبعض يتحدث عن مشروعات تدرس بهذا المعنى بين زائير وإسرائيل. فهل تقف مصر من مثل هذه المخاطر موقف الصمت والترقب أم تقوم بحركة التفاف واعية؟ وأليس التضامن والقدرة العربية مع استغلال النفوذ الإسلامي هو المنطلق الحقيقي لمثل هذا التحرك؟

سؤال آخر يطرح بدوره مفهوم الأمن القومي العربي من أوسع أبوابه.

20- كثافة الكتل الديموجرافية المحيطة بالمنطقة العربية:

كذلك فإن إحاطة الجسد العربي بأطراف تمثل كتلا ديموجرافية معادية لا بد وأن يخلق عناصر أخرى للقلق ولعدم الطمأنينة.
لقد سبق أن رأينا أن هذا العنصر سلاح ذو حدين. فهو عنصر من عناصر القوة في الجسد العربي ولكنه قد ينقلب أيضا فإذا به عنصر من عناصر الضعف.
القوة عندما يكون الجسد العربي متماسكا متكتلا حول إرادة واحدة منصهرا في بوتقة آمال واحدة يسير في اتجاه واحد كقبضة واحدة تصفع بلا تردد. ولكن عندما تحدث الفرقة وتتعدد الولاءات فإن هذا العنصر يصير مقتلا خطيرا للجسد العربي. في حالة تهالك الإرادة العربية ترتفع الأذناب. مرد ذلك أن الكثافة العربية متمركزة في قلب المنطقة حول مصر لتقل تدريجيا كلما ابتعدنا عن حوض وادي النيل وذلك في نفس الوقت الذي يحيط به في الأطراف كتل ديمجرافية غير عربية وذات وزن معين. الضعف في الجسد العربي يغري تلك الأطراف على حدود الإقليم بمحاولة جذب الأجزاء الخارجية للوطن العربي أي أطرافه.
حدث هذا في الإسكندرية في الشمال وفي منطقة عربستان في الشرق وهو يحدث اليوم في منطقة الخليج العربي في شواطئه الغربية من جنوب العراق حتى المحيط الهندي وهو يحدث أيضا في جنوب السودان وهو قد يحدث في الغد القريب في منطقة موريتانيا. بل ولا يوجد ما يمنع من إمكانية تصور حدوثه سواء بالنسبة لجنوب ليبيا أو للمناطق الصحراوية الممتدة في جنوب الجزائر.

21- سياسة شد الأطراف والتماسك في الجسد العربي:

ويشجع على هذه العمليات الجاذبة والتي استخدمتها السياسة البريطانية خلال قرابة قرنين من الزمان والتي تستخدمها اليوم السياسة الأمريكية بأسلوب مختلف ولكن منطلق نفس المبادئ في التعامل مع المنطقة بما يمكن أن نسميه "سياسة شد الأطراف" من خلال مساندة الحبشة وتركيا وإيران وزرع إسرائيل في قلب المنطقة ما يمكن أن نسميه بالتناقضات العربية. بل وسوف نرى في موضع آخر كيف أن التصور الاستراتيجي الإسرائيلي سوف يعتمد في الأعوام القادمة على توظيف هذا المبدأ لصالح أهدافه التوسعية في المنطقة.
الاتساع الإقليمي خلق تناقضا في المصالح تبعا لموقع الانتماء من ذلك الإقليم. عندما أقفلت قناة السويس في عام 1967 هللت ليبيا والجزائر بينما أفلست الصومال وأرتيريا دون الحديث عما أصاب مصر ولم تشعر بأي أثر لذلك الموقف الجديد جميع دول الخليج. هذا التناقض في المصالح يدعم منه **ورغم أنه قد يبدو لأول وهلة عديم الصلبة بتقاليد التسامح الديني التي وضع أصولها نظام القيم الإسلامية. التسامح سلاح في يد القوى يزيد من مثاليته ولكنه سلاح مصوب إلى قلب الضعيف يحطم من تماسكه.**
تقاليد التسامح الديني خلقت تنوعا في الطوائف والأقليات الأمر الذي مكن هذه السياسة

من أن تجد منطلقات لها من الواقع الداخلي إذ علمت على تشجيع الخلافات المحلية واستغلالها وتوظيفها لصالح هذه السياسة. ذلك أن التسامح الديني مكن من خلق أقليات على الحدود القومية هي أقرب إلى تلك الكتل الجاذبة من حيث الإدراك والممارسات الدينية فضلا عن نوع من الارتباط التاريخي حيث هذه الكتل كانت في لحظة معينة جزءا من الإمبراطورية الكبرى تنطوي تحت لوائها وتخضع لإرادتها قبل التفجر الذي قاد إلى الانفصام ومن ثم إلى التباين بين عروبة إسلامية وإسلام غير عربي. تنقاضات مصلحية ليست رداء الولاء الطائفي فكان لا بد وان تخلق التربة الصالحة للصيد في الماء العكر.

والخلاصة أن الوضع الإقليمي للمنطقة العربية فرض ثلاثة مخاطر كل منها تمثل مقتلا حقيقيا يقف عقبة ضد التماسك العربي:

(أ) إمكانية الانشطار:

ليس فقط بسبب إسرائيل بل وكذلك فإن تلك الإمكانية يمكن أن تتحقق في أي جزء من أجزاء شمال أفريقيا.

(ب) إمكانية الجذب الخارجي:

الأكراد في أقصى الشمال الشرقي والاسكندرونة في أقصى الشمال الغربي ليست سوى بعض نماذج تقابلها مواقع أخرى تمتد على طول جميع حدود المنطقة العربية الجنوبية.

(جـ) ثم إمكانية التحكم في الوجود الديمجرافي، وبصفة خاصة في مناطق عدم الكثافة من خلال تسلل القوى الأجنبية. إسرائيل حول شبه جزيرة سيناء، المحاولات الفرنسية في منطقة قسطنطينة معروفة بل وهناك من يتحدث عن مشروعات إيطالية لا تزال قيد الدرس في منطقة الجبل الأخضر بليبيا. ولماذا نذهب بعيدا أليس الواقع العربي في منطقة الخليج يهدد بإنفجار مماثل؟

هذه مواقع الضعف والسؤال هو **كيف نشل تلك المواقع لنجيط الجسد العربي بإطار فكري يخلق نوعا من القيم السياسية التي تسمح له بتخطي هذه العناصر القاتلة وخلق إطار للحركة كفيل بالحماية الذاتية؟**

22- تقنين مبادئ الأمن القومي العربي:

لو أردنا أن نحيل تلك المجموعة من عناصر الضعف إلى لغة سياسية يتكون من منطقها ما نستطيع أن نسميه تقنينا لمبادئ الأمن القومي العربي لوجدنا أن خمسة مبادئ أساسية يجب أن تترابط فيما بينها لتمثل فلسفة الحركة العربية:

أولا: البحر الأبيض المتوسط يجب أن يظل بعيدا عن الصراع بين قوى التوازن الكبرى في الأسرة الدولية. القوتين الأمريكية والروسية وبصفة خاصة أساطيل هاتين القوتين يجب أن تنسحب من البحر الأبيض المتوسط.

اتفاقيات الدردنيل تسمح بذلك بالنسبة للأسطول الروسي. الأسطول الأمريكي تواجده في البحر المتوسط تواجد غير مشروع. دخول القوى الكبرى إلى تلك المنطقة لا يؤدي فقط إلى تهديد مباشر للأمن والسلام وإنما يعني وضع الشواطئ العربية موضع التهديد المباشر العضوي والعسكري سبق أن ذكرن كيف أن طبيعة تكوين الشواطئ العربية الممتدة لتشمل جميع الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط تسمح باكتشاف أن تلك الشواطئ منفتحة غير قابلة للدفاع عن نفسها لا تحميها كدرع واقية أية مرتفعات. كذلك فإن الحياة الجماعية في العالم العربي تقع برمتها على الشواطئ بل وعلى جزء من هذه الشواطئ. الدفاع عن الشواطئ العربية ليس فقط أمرا شاقا بل أن الإرادة العربية لم تملكه في أي لحظة من تاريخا، مخاطر هذا التواجد ليست فقط عسكرية. إن تلوث مياه الحبر المتوسط أضحى مشكلة حقيقية حتى أن أصواتا عديدة أوروبية علت تتساءل ورغم أن الشواطئ الأوروبية أكثر طولا وأكثر تحملا لمخاطر التلوث. وقد ارتبط بذلك انقراض حقيقي في الثروة السمكية. وهنا نلحظ كيف أن إخراج القوى الأمريكية والروسية من البحر المتوسط هو أيضا في صالح الدول الأوروبية وبصفة خاصة دول السوق المشتركة. مبدأ تحييد البحر المتوسط بالمعنى السياسي أي بمعنى تفريغه من القوى التي لا تنتمي إلى هذا البحر أضحى حديث الساعة من جانب القيادات الأوروبية. وهو أيضا في صالح الأمن القومي العربي. فلماذا لم تتبن هذا المبدأ السياسة العربية حتى اليوم؟ إنه ليس فقط في صالح الأمن القومي العربي بل هو أداة حقيقية لخلق الشلل في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي. فالسياسة الإسرائيلية التي مارستها القيادات العبرية بعناد منذ بداية الستينات والتي توجها مناحم بيجين بنجاح منذ وصوله إلى الحكم وبصفة خاصة عقب التحالف مع ريجان أساسها جذب القوى الأمريكية إلى المنطقة. والقوى الأمريكية تمرح في البحر الأبيض بلا حياء.

فلنتذكر ما حدث في حرب أكتوبر وما حدث عقب ذلك عام 1982 قرب الشواطئ الليبية.

إن من صالح الإرادة العربة وفلسفة ومنطق الأمن القومي العربي إلا يحدث أي تواجد غير إقليمي في جميع أجزاء البحر المتوسط. إن هذا لا يقتصر على مشاكل الدفاع الإقليمي بل يتعدى ذلك إلى تحجيم إسرائيل وإعطائها وزنها الحقيقي. ولا يجوز أن يخدعنا بهذا الخصوص ما طرحه مناحم بيجين أثناء زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية ميتران لإسرائيل على البحث عن البديل.

ثانيا: البحر الأحمر وكذلك الخليج العربي من جانب آخر يجب أن ينظر إليهما على أنهما فقط بحيرات عربية ويجب أن تنظم أوضاعهما الإقليمية وعملية الدفاع عنها على هذا الأساس. أي وجود غير عربي في هذه المناطق يجب أن يمنع بحزم وقوة. البحر الأحمر والخليج العربي يمثل كلاهما حرية ممتدة في وسط الجسد العربي، حرية قابلة لأن تكون منطلقا لتفتيت الكيان العربي ولفرض التجزئة على الامتداد الإقليمي

للجسد العربي. البحر الأحمر سبق وأن رأينا كيف أنه من خلال خليجي السويس والعقبة سمح بشطر العالم العربي إلى قسمين بل في الأوضاع المعاصرة عقب إنشاء إسرائيل وكما أثبتت ذلك حرب الأيام الستة فإن تلك العملية أضحت سهلة ومتيسرة. الخليج العربي قادر من خلال تصور مختلف على أن يحدث نفس النتيجة وبدرجات ليست أقل خطورة من البحر الأحمر. الوثبة من شمال الخليج في اتجاه الغرب أو بالعكس قادرة على أن تشطر المشرق العربي شرق قناة السويس بدوره إلى قسمين. التطورات المعاصرة للاستراتيجيات الكبرى تثبت أن التلاحم بين الخليج العربي والبحر الأحمر أضحى حقيقة ثابتة. رغم أن هذا التلاحم قديم ورغم أنه لم يبرز بصورة واضحة في أي مرحلة من مراحل تطور منطقة الشرق الأوسط إلا أن طبيعة الصراع بين العملاقين أدى إلى أن يجعل ذلك الشريط الممتد من وسط المحيط الهندي إلى قلب أوروبا مسرحا واحدا للكر والفر بين موسكو وواشنطن. إن رقعة شطرنج تتحكم في مصير الإنسانية. أضعف أجزاء الحلف الإطلنطي تقع في أقصى الشرق الجنوبي وأضعف اجزاء الاتحاد السوفيتي تتمركز حول الحدود الممتدة من تركيا حتى أفغانستان. والحائط الذي يحمي هذا الشريط الممتد هو المنطقة المائية المحيطة بشبه الجزيرة العربية حيث الذراع الأيمن هو الخليج والذراع الأيسر هو البحر الأحمر. لنترك جانبا الامتيازات الاستراتيجية التي قد توافرت للولايات المتحدة من سيطرتها على المنطقة وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالغواصات النووية القادرة من جنوب الخليج العربي على أن تصل إلى جنوب الاتحاد السوفيتي وسهوله الممتدة على حدوده الغربية مع أوروبا الشرقية في وقت واحد. كذلك فهي تستطيع أن تنال نفس الأهداف بل وأن تصل إلى جميع أجزاء أوروبا الشرقية من نفس مواقع القذف الهجومية في البحر الأحمر وحيث عمق المياه يسمح للغواصات الذرية بحرية حركة لا تتوفر لها في منطقة الخليج العربي. ولكن الذي يعنينا أن نذكر به هو أنه ليس من صالح الأمن القومي العربي استخدام سواء منطقة البحر الأحمر أو منطقة الخليج أساسا لحركات هجومية من الجانب الأمريكي لأن هذا إنما يعني تعريض المنطقة العربية لحرب لا ناقة لها فيها ولا جمل.

والذي نعلمه أيضا أن هناك تخطيطا سوفيتيا يسمح لموسكو بأن تحتل العراق وشبه الجزيرة العربية في فترة من ثلاثة أيام إلى أسبوع وبالسلاح التقليدي. لمصلحة من جعل هذه المنطقة محورا لصدام محتمل بين القوتين الأعظم؟

ثالثا: وهذا يقودنا إلى المبدأ الثالث الذي هو محور الأمن القومي العربي. يجب على الإرادة العربية أن تمنع أي تدخل قادر على خلق التجزئة أو عدم الاستمرارية الإقليمية. لقد سبق وذكرنا كيف أن أكبر مخاطر القارة العربية هي أنها في اتساعها المكاني لا تعبر عن كثافة سكانية متواصلة ومترابطة بحث أن أي قوى لو استطاعت أن تستغل هذا الامتداد العربي وبصفة خاصة في مواضع عدم الكثافة السكانية بالتواجد في أي جزء من أجزائه والانتشار التدريجي على شكل بقعة الزيت. قادرة على أن تفرض

التجزئة بل وأن تجعل من تلك التجزئة حالة دائمة. بعد نظر السياسة البريطانية في خلق إسرائيل بجوار شبه جزيرة سيناء يعود إلى الربع الثاني من القرن التاسع عشر. محمد على أقلق جميع القيادات الأوروبية هي الخوف أو القلق أو على الأقل الشك في كل ما يأتي من هذه البقعة من العالم. إنها لا تنسى الرعب الذي عاشته أوروبا خلال فترة الفتوحات الإسلامية ثم الفتوحات العثمانية. والواقع أن ما حدث في مصر خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر لم يكن عملية إيقاظ للعالم الأوروبي لخلق الوعي بحقيقة المخاطر التي يمكن أن تترتب على الوحدة العربية. العودة إلى خطابات نابليون ويومياته في سانت هيلانه تفصح بوضوح عن هذه الحقائق. بالمرستون وضع الأصول الأولى للسياسة البريطانية في المنطقة من خلال التصور بإنشاء دولة تصير بمثابة الشوكة في جانب مصر بحيث تضرب مصر في أي لحظة لتمنع القوى الكامنة في داخلها من التفجر وتخلق الفرقة بين المشرق العربي والمغرب العربي. الأعوام اللاحقة لم تفعل سوى أن تؤكد بعد نظر السياسة البريطانية.

الجولة الأولى في الصراع العربي الإسرائيلي أثبتت بدورها بعد نظر القيادة الإسرائيلية عندما دفعت بقواتها للوصول إلى خليج العقبة ولو على حساب ترك القدس في اليد العربية. تعاليم بن جوريون وتوجيهاته إلى ديان خلال تلك الفترة إنما تعبر عن حكمة حقيقية يجب أن نعترف بمدى عمقها. خلق التجزئة العضوية في الأمد البعيد لا بد وأن يخلق التجزئة السياسية والحضارية بترسيب معالم الفرقة العضوية لا بد وأن يمنع من تكامل الإرادة العربية بإمكانياتها الحقيقية. إلا نعاصر اليوم نموذجا لهذا التصور؟ أن خطورة الوجود الصيهوني في المنطقة إنه لأول مرة في تاريخ المجتمع العربي أحدث الانفصام المكاني والعضوي وهو أم لم تحدثه أي حرب صليبية رغم كل ما استطاعت أن تحققه من انتصارات. وهكذا نستطيع أن نصل من هذا التحليل إلى نتيجة واضحة يجب أن يكون أحد أهداف السياسة العربية ولو من خلال تنازلات معينة في جنوب لبنان. ومعنى ذلك أن أحد أهداف السياسة العربية يجب أن تظل دائما انتزاع صحراء النقب من الكيان الصهيوني في ذاته لموضعها من التطور العام في منطقة الشرق الأوسط.

رابعا: المبدأ الرابع ينبع من خصائص البحر الصحراوي الذي يحيط بالعروبة الأفريقية. لقد سبق ورأينا كيف أن التطور المعاصر الذي نعيشه واتساع مفهوم الأمن القومي الإقليمي بحكم التقدم المذهل في وسائل الاتصال والتطور العام في أساليب القتال الذي عرفته الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة كما برز في حركات الكر والفر مع روميل في شمال أفريقيا، كان لا بد وأن يقودنا إلى صياغة هذا المبدأ. نستطيع أن نقننه بالصياغة التالية: على الإرادة العربية أن تمنع قيام أي حزام معاد للمصالح العربية جنوب الصحراء. هذا المفهوم عرفته مصر في تقاليد أمنها المحلي باسم حماية منابع وادي النيل. التعبير الفكري عن نفس المبدأ من منطلق المصالح العربية

يدور حول أن جنوب الصحراء يجب ألا يحتوى على قوة متجانسة غير صديقة. قيام حزام معاد للعالم العربي يعلن خلق تهديد دائم قادر على أن يحقق ما سبق ورأينا خطورته من جانب الوجود الأجنبي في حوض البحر الأبيض المتوسط. لقد سبق وذكرنا كيف أن القارة العربية في الشمال الأفريقي ابتداء من الاسكندرونة وحتى طنجة تمثل شريطا رفيعا يمثل نفس الخصائص. متسع مائي في الشمال وبحر صحراوي في الجنوب. أي عدو قوي في أي من الجانبين قادر على الاختراق السريع. الغزو من الصحراء لم يعد يمثل أية عقبة حقيقية. على أن المخاطر التي يجب أن تعد نفسها لمواجهتها المنطقة العربية لا تنبع بهذا الخصوص فقط من الطبيعة الجغرافية. الرأسمالية الأمريكية والحضارة الغربية تعودت أن تكون استفزازية لا تنتظر أن تؤخذ على غرة. سبق ورأينا هذا المعنى في نفس الصياغة الفكرية لمفهوم الأمن القومي. والعالم الغربي الأوروبي والأمريكي يعلم أن مستقبله في القرن الواحد والعشرين يتوقف على ثروات وسط أفريقيا وهو إذ يجد هذه المنطقة تمثل امتدادا طبيعيا للغزو الإسلامي ومن ثم للنفوذ العربي لا بد وأن يسعى لخلق الأداة القادرة على منع الإرادة العربية من أن تستغل الإمكانيات التي تتيحها تلك المنطقة.

وهكذا برزت في التقاليد الفرنسية المعاصرة فكرة إنشاء دولة بربرية تمتد من النوبة حتى صحراء موريتانيا. إنها تصير بمثابة حزام يمنع الوجود العربي من التسلسل عبر البحر الصحراوي الذي يمتد في جنوب المنطقة العربية. على العالم العربي أن يدرك ذلك وأن يفهم كيف أنه من صالحه أن يدعم أي سياسة عربية تسير في خط ثابت في مواجهة السياسات الأوروبية في جنوب الصحراء. الرئيس القذافي فهم ذلك وبسياسة قد لا تكون مثالية حاول في خطوات لم تكن كاملة التوفيق أن يطوق ذلك النفوذ ولكن يجب أن ترتفع هذه الحركة لتكون أحد عناصر الأمن القومي العربي. بل أن مثل هذه السياسة قادرة على تطويق الخطر الذي سبق وذكرنا بعض ملامحه بخصوص احتمالات سحب مياه النيل عن طريق الكونغو.

خامسا: أخطر المبادئ التي يجب أن يتضمنها بناء مفهوم الأمن القومي العربي يدور حول قاعدة التماسك بين عناصر منطقة القلب. لقد سبق أن ذكرنا كيف أن الواقع الديموجرافي والجغرافي يجعل قلب المنطقة العربية بمثابة دائرة تضم وتحوي الكثافة السكانية تدور حول الخط الممتد من بغداد حتى القاهرة وأم القرى. هذه الدائرة تستند إلى أذرع ثلاث: الأولاى تمتد في شبه الجزيرة العربية والثانية في وسط أفريقيا والثالثة تمتد لتحتضن شمال أفريقيا. مبدأ التماسك يفرض أن العلاقات بين العواصم الأربع يجب أن يخضع لمبدأ التضامن المطلق مهما كانت الخلافات. بغداد هي المنطقة المتقدمة في المواجهة مع آسيا المتربصة للمنطقة العربية. أم القرى تمثل العاصمة الروحية للقوة الإسلامية الجاذبة. دمشق تواجه آسيا الأوروبية وتحمل عبء التعامل اليقظ مع العدو الصهيوني. القاهرة حيث القيادة الإقليمية بفضل الكثافة الديموجرافية والفاعلية المهنية

والقدرة القتالية. التماسك بين هذه العواصم الأربع يجب أن يمثل هدفا ثابتا ومحورا أساسيا للسياسة القومية العربية وأن تترسب في المدركات القيادية. إن أي خلاف بين هذه العواصم يجب إلا يتعدى عدم الاتفاق في داخل الأسرة الواحدة ولا يجوز بأي معنى من المعاني أن يكون هذا الخلاف مناسبة لنشر الغسيل القذر بل حيث تنقلب التعاملات إلى مواجهة مع الخارج فإن العواصم الأربع يجب أن تقف كل منها لتساند الأخرى. إن الاختراق الحقيقي لهذه الإرادة هو خلق الفرقة بين هذه العواصم. والغريب إننا لو عدنا إلى تاريخ المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم لما وجدنا في أي مرحلة من تطور المنطقة العربية تكتلا وتماسكا حقيقيا بين هذه العواصم على القيادات العربية أن تعرف بأن أي فرقة بين هذه العواصم هي فقط لخدمة القوى المتربصة بمصير ومصالح هذا الوطن.

23- الأمن القومي العربي وصراع الإرادات الدولية حول الوطن العربي:

ليكتمل هذا الإطار العام لتحليل مفهوم الأمن القومي العربي يجب أن نحدد عناصر الاستراتيجية التي تتبعها القوى الدولية في التعامل مع هذا المفهوم. قبل أن نتطرق لهذا الموضوع فلنتذكر أننا نقتصر فقط على أبعاده العامة حيث أن تناول ذلك بالتفصيل ليس هذا موضعه لأنه كذلك يفترض تحليل السياسة الدولية في منطقة الشرق الوسط ومنذ قدر للقوى الكبرى أن تسعى للاستحواذ على المنطقة بشكل أو بآخر. كذلك علينا أن نضيف أنه من الطبيعي أن يوجد صراع دائم بين الأمن القومي العربي وكل مصالح ترتبط بالمنطقة ولا تنبع من إرادة المنطقة. وهذا ما يعبر عنه الفقه الدولي من أن كل تأمين لعناصر أمن دولة معينة لا بد وأن يعنى انتقاصا أو تقلصا لعناصر أمن دولة أخرى. وهذا ما يعبر عنه بقانون الغابة في نطاق التعامل الدولي. حقيقة أخرى علينا أن نفهمها جيدا إذا أردنا أن نحقق لواقعنا السياسي حدا أدنى من التماسك والاستقرار.

نستطيع أن نميز في أساليب التعامل الدولي مع المنطقة العربية لتحطيم إرادتها وبعثرة مفهومها للأمن القومي ومنعه من التماسك ثلاثة أنواع من الأساليب. كل منها يتجه إلى مستوى معين من مستويات التفتيت في الجسد العربي.

أول هذه المستويات وأكثرها خطورة هو المستوى الإقليمي. تقاليده تعود إلى فترة الاستعمار الأوروبي وبصفة خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ثم تأتي مجموعة أخرى نستطيع أن نسميها بأساليب التعامل الداخلي تبرز واضحة في بداية القرن العشرين وتظل تتسع وتنتشر من حيث فاعليتها ثالثة لتصير في عالمنا المعاصر المحور الحقيقي للتعامل مع المنطقة. وتأتي مجموعة ثالثة لتكمل هذه المجموعة الأخيرة وتسيطر خلال الأعوام العشرة الأخيرة على منطق التعامل مع المنطقة وهي الأدوات الدولية.

نتابع هذه الأساليب المختلفة بكثير من الإيجاز:

(أ) أول هذه الأدوات تنبع من الواقع الإقليمي. لقد سبق أن تعرضنا لبعض هذه الأدوات ولكن فهم أسلوب التطويع للإرادة العربية لا يمكن أن يكون واضحا إذا لم يتم رصد لجميع هذه الأدوات في إطار واحد وتحديد حقيقة العلاقات المتداخلة بينها.

أولا: إنشاء إسرائيل.

ثانيا: اتباع سياسة شد الأطراف.

ثالثا: خلق حالة الشلل في وظيفة مصر الإقليمية.

رابعا: إذابة القومية العربية في المفهوم الإسلامي.

خامسا: خلق دولة البربر الكبرى.

الأداة الأولى سبق وأبرزنا كيف أن التفكير الجدي من جانب القوى الدولية في إنشائها يعود إلى الربع الثاني من القرن التاسع عشر أثناء حكم بالمرستون. تأجيل ذلك كان طبيعيا عقب أن احتلت بريطانيا منطقة وادي النيل. خروج بريطانيا من مصر كان إيذانا بالتفكير الجدي في المشروع بل وتنفيذه. وما كان يمكن لساسة واشنطون إلا أن يستغلوا هذه الأداة الثمينة. فإسرائيل أداة لتهديد أي قوة عربية في منطقة القلب. وهي قد جزأت الجسد العربي وهي قادرة على أن تحدث المزيد من الاضطرابات لا فقط في المنطقة المحيطة بها وبل وفي جميع أجزاء الوطن العربي. إن المتتبع لتطور مفهوم الأمن الإسرائيلي وبصفة خاصة عندما يتعرض المنظرون الصهيونيون لتصور وظيفة إسرائيل في الأعوام القادمة لا بد وأن يصيبه الذهول من كيفية قناعة قياداتها بأن تصل بفاعليتها إلى جميع أجزاء القسم العربي من المحيط الهندي. يجب أن ينظر إلى إنشاء إسرائيل على أنه مرحلة من مراحل التدخل الأجنبي في المنطقة ومنذ بداية الحروب الصليبية. مبدأ شد الأطراف يأتي فيكمل وظيفة إسرائيل. فإذا كانت هذه تشل القلب فإن القوى الجاذبة الجانبية تشد القوى المتواجدة خارج دائرة القلب وهكذا تمنع المساندة. نموذج الحرب العراقية الإيرانية في أقصى الشرق ثم حرب الصحراء في أقصى الغرب واحتمالات الصدام في جنوب السودان نماذج واضحة لتأكيد هذا المفهوم. ومن يدري فقد تتقدم الحبشة بأسرع مما نتصور لتكمل هذا الإطار؟

خلق حالة اشلل في وظيفة مصر الإقليمية أداة أخرى تعود إلى بداية القرن التاسع عشر على الأقل. الانكفاء الداخلي في مصر عقب الاستعمار البريطاني هو أكبر صفعة أصابت التطور القومي العربي في العصور الحديثة. إذابة العروبة في مفهوم أكثر اتساعا يسمح بافقاد المفهوم لفاعلية الحقيقة يبرز خلال الأعوام الأخيرة في صورة واضحة لا تسمح بالتردد في فهم حقيقة الأهداف الكامنة من السياسة الأمريكية خلف تشجيع بعض الحركات الإسلامية مستغلة في هذا السذاجة التي ينطوي عليها الكثير من القيادات التي تسيطر على تحرك الجماهير من هذا المنطلق الديني. خلق دولة البربر الكبرى بدوره مفهوم ليس جديد سبق أن صاغته السياسة الفرنسية ولكنها لم تستطع تنفيذه

والسبب في ذلك يعود إلى أن الصحراء ليست بها مدينة واحدة تصلح لأن تكون عاصمة لتلك الدولة المزعومة. ولكن في الفترة الأخيرة بدأت نغمة عجيبة تتردد في بعض الأوساط حول أن المجتمع القومي في صعيد مصر ينتمي بدوره إلى دولة البربر. وهكذا تصير السودان مؤهلة لأن تصير عاصمة للدولة الجديدة. هذه الدولة سوف تسمح لأن تقيم حائطا ضد الإسلام العربي في الشمال والإسلام الأفريقي في الجنوب وتصير بمثابة حزام يلتف حول الشاطئ العربي للبحر المتوسط فضلا عن أنه يفصل مصر عن مصادر مياهها الطبيعية بل ويمهد لتجزئة مصر ذاتها الأمر الذي لم يحدث خلال ستين قرنا من الأحداث المتعاقبة.

(ب) الأدوات الداخلية ليست أقل خطورة ورغم أنها بدورها تعود إلى عصور طويلة من المعاناة حيث استغلت القوى الأجنبية نواحي الضعف في الجسد العربي إلا أنها لم تتكامل في إطار واحد متماسك إلا مع نظرية الاستعمار الجديد. إن العودة إلى سياسة الخلفاء العباسيين مع أهل الذمة وبصفة خاصة منذ فترة حكم الخليفة المتوكل العباسي يلحظ كيف تحولت سياسة التسامح في فترة معينة إلى نوع من التعصب كنتيجة لخيانة وقعت من هؤلاء لصالح الدولة البيزنطية.والواقع أن أضعاف الخصم من الداخل ليس أسلوبا جديدا. نظرية الاستعمار الجديد أكملت عناصر هذا التطور لتقدم لنا نظرية متكاملة في أساليب تفتيت الإرادة القومية.

العناصر عديدة:

أولا: تشجيع القومية.

ثانيا: تدعيم مفهوم الولاء الطائفي.

ثالثا: مساندة الزعامات الضعيفة المهلهلة ورفعها إلى مواقع السلطة.

رابعا: خلق طبقات منتفعة طفيلية.

خامسا: استخدام جميع أساليب التسهيم السياسي.

مجموعة هذه العناصر تقود إلى نتيجتين متكاملتين: أولاهما الشعور بالتبعية نحو الإرادة الغازية، وثانيتهما الابتعاد عن التكامل مع الإرادة القومية. النماذج التي تعيشها المنطقة العربية بهذا المعنى عديدة لا حصر لها. بل ويمكن القول أن جميع أجزاء المنطقة وبدرجات مختلفة قد وقعت في هذا المأزق. ليست مصر وحدها ولا منطقة الخليج العربي فقط بل حتى الدول التي تزعم بأنها تمثل الخط اليساري المتقدم في المنطقة تركت نفسها بلا وعي تسقط في هذا الفخ وتصير أسيرة لهذا التطور الإنعزالي.

(جـ) الأدوات الدولية تكمل هذا الإطار العام من الصراع ضد تكامل مفهوم الأمن القومي العربي. ورغم أن هذه الأدوات لم تبرز بعد واضحة من حيث آثارها إلا أنها حية ملموسة لكل من يتابع حقائق التعامل الدولي.

أولا: نشر الكراهية ضد العالم العربي.

ثانيا: تدعيم الترابط الدولي ضد المصالح العربية.

ثالثا: تفجير منظمة الأوبك.

مما لا شك فيه أن بعض هذه الأدوات لا تتجه فقط إلى التماسك العربي بل أنها تعني أيضا دول العالم الثالث. ولكن العملية دائما واحدة. فالأداة الأولى قادت حملة عنيفة من جانب الشعوب السوداء ضد الدول العربية البترولية بدعوى أن ارتفاع سعر البترول قد قاد إلى إفلاسها. وهذا غير صحيح لأن تطور سعر البترول أقل من أي سلعة أخرى في السوق الدولية بما في سعر القمح. كذلك فإن تدعيم الترابط الدولي ضد المصالح العربية ظهر واضحا في جولات الحوار العربي الأوروبي وبصفة خاصة في كل ما له صلة بالتصنيع للمنطقة العربية بما في ذلك تكرير البترول، ولا نزال نتساءل: كيف نتصور المنطقة العربية تصدر أكثر من 60% من البترول الخام الدولي وهي تستورد قرابة نصف البترول المكرر الذي يحتاجه السوق العربية؟ أما عن تفجير منظمة الأوبك فهو ظاهرة ليست موضع تعليق نعاصرها في لحظة كتابة هذه الأسطر وقد سبق ونبهنا الأذهان إلى احتمالاتها منذ أكثر من عشرة أعوام ولكن دون مستمع.

هذه الأدوات المختلفة تكون نسيجا متكاملا من التعامل. ورغم أننا لم نفصل في عناصره لأن هذا ليس موضع هذا التحليل إلا أن علينا أن نلاحظ أمرين:

الأول: وهو أن تنفيذ هذه الأدوات لا يفترض أن يتم من جانب فقط إحدى الدولتين الأعظم. فمبدأ الأدوار كما طرحناه في غير هذا الموضوع أضحى قاعة أساسية من مبادئ تنفيذ السياسة الخارجية. وقد برعت في ذلك ليس فقط السياسة الأمريكية بل وكذلك ولو بدرجة أقل السياسة السوفيتية. وإذا كانت الأولى هي التي تعنينا أساسا فلنتذكر من الأدوات التي تلجأ إليها لتنفيذ مخططاتها أغلب دول أوروبا الغربية ودون استثناء حتى إيطاليا استخدمتها وكالة المخابرات الأمريكية في جمع المعلومات خلال فترة وجود عبد الناصر. كذلك فإن الشركات المتقدمة الجنسية تمثل أداة أخرى حاسمة وخطيرة وبصفة خاصة حيث أن الشركات البترولية الكبرى تكاد جميعها تنطوي تحت هذه المجموعة من أدوات التعامل الدولي.

الثاني: ويتعلق بإسرائيل. فإذا كانت إسرائيل هي أداة أساسية من أدوات القوى الكبرى لمنع مفهوم الأمن القومي العربي من التكامل فإن هذا لا يعنى أن إسرائيل بدورها لها أهدافها المستقلة. وهي مؤقتا تتفق مع مصالح الولايات المتحدة. ولكن هذا لا يمنع من أنها تملك نظرتها المستقلة ومصالحها المتميزة والتي تدور حول مبدأ واحد: تحويل المنطقة إلى دويلات وكيانات جزئية لا قيمة لها في النطاق الدولي.

ولكن هذا موضع آخر في حاجة إلى دراسة على حدة.

24- صياغة مفهوم الأمن القومي العربي- خلاصة:

والخلاصة أن مفهوم الأمن القومي العربي في حاجة إلى صياغة وأن هذه الصياغة أضحت ملحة لأن التطور الذي تعيشه المنطقة العربية بين موجتين من محاولة مد النفوذ وتوظيف المنطقة لصالح الدول الكبرى تفرض على القيادات العربية نوعا من الوعي والإدراك بحقيقة المخاطر التي يتعين على تلك المنطقة أن تعد نفسها لمواجهتها.
الحجج التي كانت تساق في بعض الأحيان لتبرير تقاعس الفكر السياسي عن تقنين ذلك المفهوم لم يعد لها موضع. **فالربط بين مفهوم الأمن القومي والدولة القائمة والمتكاملة لم يعد له موضع ومشاكل الأمن القومي العربي تتعقد لأسباب عديدة لعل أهمها تدخل الإرادات الأجنبية في تشكيل المنطق القيادي وفي توجيه القيادات العربية بلا وعي.لقد أثبتت الأحداث التي نعيشها أن المنطق العربي منطق ساذج وأن السياسة العربية ليست إلا تعبيرا عن تلك السذاجة. اختلاف المدركات السياسة التي قادت إلى الفرقة التي تعيشها المنطقة العربية إلى حد العداوة كان يجب أن يكن ناقوسا يقرع في الأذهان ليذكر الفكر العربي بواجبه في ذلك الصدد. التناقضات العربية ساعدت من تدعيم وتفجير هذا الواقع المحزن.**
هذه المحاولة التي قدمناها ليست إلا مجموعة تأملات. إنها لا تزال في حاجة إلى الصقل المستمر وهي لا يمكن أن تكون كاملة إلا لو قدر لها الفريق القادر على أن يتعامل مع جميع هذه المشاكل من منطلق بجمع بين الاعتبارات العسكرية والمنطق السياسي بحيث نستطيع أن نحيل المفاهيم إلى مقاطع حركية مقننة ومن ثم إلى خطة واضحة ومحددة العناصر لبناء سياسة عربية واحدة متكاملة. ولا يكفي تقديم التصور بل لا بد من ترسي القناعة بذلك التصور، ولعل هذه أخطر الواجبات التي يتعين علينا أن نتصدى لها بفاعلية وبعد نظر.
كذلك فقد تركنا جانبا كل ما له صلة بموضع مصر كدولة قائد وما يرتبط بذلك من تقنين لمبادئ الأمن القومي العربي. رغم أننا سوف نعود إلى تفصيل بعض النواحي التي تثيرها العلاقة بين الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي إلا أننا وعن عمد قد تركنا جانبا كل ما له صلة بخصائص ومتغيرات ونتائج الوظيفة القيادية لمصر. السبب في ذلك يعود أساسا إلى أن مصر ولعدة أعوام لن تستطيع أن تؤدي هذه الوظيفة. إن الوظيفة القيادية هي فاعلية أولا وقدرة ثانيا وقناعة ثالثا. مصر لم تعد تملك لا الفاعلية ولا القدرة: لقد أضحت دولة فقيرة في عالم غني وقد قيدت نفسها بمعاهدة جعلت منها أسيرة لنفوذ أجنبي لا تملك الفكاك منها إلا بقيادة مستعدة للمغامرة. والشعب المصري في هذه اللحظة لم يعد يملك تلك القناعة بأن عليه أن يؤدي وظيفته القيادية، وحتى تملك مصر تلك العناصر الثلاثة فليس هناك موضع لإثارة هذا الموضوع. رغم ذلك فلنتذكر أن أحد عناصر الأمن القومي العربي ليس فقط التماسك حول منطقة القلب ولكن أيضا الثقة في الدولة القائد وإعطائها الحق في تحمل المسئولية كاملة. ليس هناك التزام دون حق. التلازم بين الحق والالتزام قاعدة مطلقة. حقوق لمصر على الدول العربية.

والتزامات على مصر نحو الشعوب العربية. علينا أن نعترف أن فترة العشرين عاما الماضية لم تقتصر على أن تفقد مصر قدرتها وصلابتها بل أنها أيضا أحدثت القطيعة بين الشعب المصري والشعوب العربية. وعلى الشعوب العربية وليس فقد القيادات العربية أن تؤدي دورا خطيرا في الأعوام القادمة بأن تقدم لشعب مصر ما يعيد تلك الثقة إلى موضعها. يزيد من تضخيم ذلك الواقع الذي نعيشه متغيران أساسيان: اختفاء القيادة الحقيقية من جانب ثم ما حدث من تعريب لمصر بمعنى نزول بالقيادة المصرية إلى مستوى المهاترة والتبذل الذي هو أحد تقاليد القيادات العربية.

الفصل الثاني

الأمن القومي العربي وصراع القوى الكبرى

خلاصة:

- الاستراتيجيات الكبرى وتطور المنطقة العربية.
- التطور الاستراتيجي وأبعاده في السياسة الأمريكية.
- الخصائص الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.
- الأمن القومي العربي والقوى الدولية.
- تطور السياسة الأمريكية واستراتيجية التعامل مع مفهوم الأمن القومي العربي.
- الاستراتيجية السوفيتية وتطور المنطقة العربية.
- أهمية المنطقة العربية في الاستراتيجيات الكبرى: إمكانية المساومة وحدودها.

25- الاستراتيجيات الكبرى وتطور المنطقة العربية:

العرض السابق لا يمكن أن يكن كاملا إلا إذا طرحنا السؤال التالي أين من هذا الأمن القومي العربي بمبادئه الواضحة والمقننة الاستراتيجيات المختلفة التي تتعامل مع المنطقة العربية؟

الأمن القومي ليس شعورا وإحساسا. إنه موقف وواقع. الأول هو الخيال والمثالية، الثاني هو الممارسة والتعامل. وعلينا أن نفهم منذ البداية أن مفهوم الأمن القومي هو فلسفة للحركة التي تستمد مصادرها من مبدأين الضرورة التي تبيح المحظور، والحيطة التي تفرض الأسوأ. ومن ثم فمن الطبيعي حدوث الصدام بين أي مفهوم للأمن القومي لدولة معينة والأمن القومي لأي دولة أخرى. هذا الصدام كان حتى وقت قريب يدور حول علاقات الجوار، ولكنه اليوم ولأول مرة في تاريخ البشرية وكما سبق أن رأينا أضحى ستارا يغلف حق القوى في اكتساح الضعيف ويحطم كيانه الذاتي.

هذه الحقائق يقف أمامها المنطق العربي في حالة شلل حقيقي. **لماذا؟ لأن المنطق العربي منطق ساذج. لقد تعودت السياسة العربية أن تلقي بثقلها في كفة واحدة. التلاعب بفرض عدم الاستسلام المطلق، بل إن الاستسلام يملك استراتيجية. ترى هل نحن أمة السياسة لم نعد نعرف فن السياسة؟** كما ارتمى جمال عبد الناصر في أحضان الاتحاد السوفيتي فقد ارتمى السادات في أحضان الولايات المتحدة. وكلاهما خاطئ. إن الاستسلام يجب أن يكون بحنكة حتى لو قبلنا المبدأ، ومن قبيل المسايرة المنطقية فقط وذلك بمعنى أن الباب يجب أن يظل مفتوحا لإمكانية العودة إلى الوراء أو التهديد بذلك على الأقل. السياسة الدولية لم تعد صنعة الهواة، وعلينا أن نفهم منطق التعامل الداخلي لا يصلح كقاعدة للتلاعب بالقوى الدولية. في تاريخ المنطقة منذ قدر لها أن ترفع رأسها يصعب علينا أن نجد قائدا يفهم حقيقة الإطار الدولي لقد أخطأ محمد علي لأنه وثق في فرنسا وأخفق الخديوي إسماعيل لأنه لم يفهم فن التلاعب بالقوى الاقتصادية، وأخطأ جمال عبد الناصر لأنه لم يزن بمعيار واقعي العداوات التي تحيط بالمنطقة العربية. فهل سوف تظل قياداتنا أسيرة لقوى قادرة على أن تتلاعب بنا وتفرض على المنطقة أسلوب مسرح العرائس؟

في لحظة معينة أضحت المنطقة العربية امتدادا للحرب الباردة بين العملاقين، ولا تزال، حتى أن القوى السياسية في المنطقة لم تعد إلا امتدادا لإرادة من اثنين: موسكو أو واشنطن فهل آن لنا أن نفهم أن منطق التعامل العربي يجب أن يستقل ويتميز؟

الإجابة على هذا السؤال لا يمكن أن تكون كاملة إلا إذا انطلقنا في متابعة تاريخية لحقيقة العلاقات العربية الدولية على الأقل منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كذلك فإن دراسة منطق هذا التعامل واستخلاص الدلالة في حاجة إلى إبراز حقيقة التطور العام للاستراتيجيات الكبرى حول المنطقة العربية، وبصفة خاصة منذ الحرب

العالمية الثانية. البعد التاريخي من جانب واستقرار الواقع من جانب آخر يمثلان المصدر المباشر لفهم طبيعة التعامل الدولي مع المنطقة العربية. المنطقة العربية مسرح لعديد من السياسات: سياسات القوى الكبرى- سياسات القوى الوسيطة الدولية- سياسات القوى الإقليمية غير العربية. إنها تفاعل من جميع هذه الاتجاهات المتباينة ذات المصالح المختلفة والمتباينة بحيث أن كل ما تخضع له المنطقة ليس إلا تعبيرا عن ذلك التفاعل، ومن الخطأ البين تصور أن المنطقة لا تزال لا إرادة لها في التفاعل الدولي الإقليمي.

هذه الملاحظات تفسر مدى اتساع الموضوع، ومن ثم استحالة تصفيته في بعض التأملات، رغم ذلك فإن تقديم إطار متكامل- ولو في صورة عامة تترك التفاصيل جانبا لحقيقة تطور الاستراتيجيات الكبرى وموضعها من مفهوم الأمن القومي العربي – ضرورة لازمة لنستطيع فهم أهمية تكامل هذا المفهوم كمقدمة لبناء استراتيجية واضحة ومقننة للتعامل مع القوى الدولية. علينا أن نفهم كيف أن الأمن القومي العربي لا يمكن أن يقف في تجانس بأي بعد من أبعاده وبأي مستوى من مستوياته مع أي من الاستراتيجيات الكبرى. هدفنا من هذا التحليل هو فقط إبراز التناقضات الحقيقية بين هذه الاستراتيجيات الكبرى أي استراتيجيات القوتين الأعظم ومفهوم الأمن القومي كما يستطيع أن يسجلها المحلل المحايد من استقراء الأحداث.

على أنه لا يجوز لنا أن نتصور أن هدفنا من طرح هذه التساؤلات هو مجرد فضول علمي، أو تجرد في نطاق التنظير السياسي. إن له أيضا أبعادا عملية تتعلق بالممارسة الدولية من جانب القيادات العربية. ولنحدد ذلك بوضوح ودقة:

(أولا) المعرفة بحقيقة الأهداف التي تسعى إليها الاستراتيجيات الكبرى من التعامل مع المنطقة، ومن ثم يستطيع المخطط العربي أن يلم بالخفايا الحقيقية لتلك القوى بحيث يصير قادرا على التمييز بين ما تعلنه تلك القيادات من جانب ونواياها الخفية من جانب آخر.

(ثانيا) تحديد نقط الخلاف والصدام بين الاستراتيجيات الكبرى بحيث يستطيع المخطط العربي أن يتسلل من خلال تلك النواحي ليضع كل استراتيجية في مواجهة الأخرى، ومن ثم يستغل ذلك الصدام والتعارض لمصلحته. إن الإرادة العربية ضعيفة وغير مؤهلة للتعامل مع القوى الكبرى. إحدى نواحي سد هذا النقص هي التلاعب بالصدامات الحقيقية أو المحتملة بين أهداف الاستراتيجيات الكبرى.

(ثالثا) توظيف الاستراتيجيات الكبرى لمصلحة المنطقة.وهذا يصير أقل الممكن. فإذا كان لا بد لنا من أن نخضع لسيطرة إحدى تلك القوى العملاقة فليس أقل من توظيف مصالح تلك الاستراتيجية لأهدافنا القومية. ألم نقل أن الاستسلام أيضا له استراتيجية؟

قبل أن نجيب على هذه الاستفهامات ونطرح حقيقة التناقضات بين مفهوم الأمن القومي العربي وجميع استراتيجيات القوى الدولية المتعاملة مع المنطقة فإن هناك مجموعة من الحقائق يجب أن نسلم بها كبديهيات ليست في حاجة إلى مناقشة. هذه

الحقائق هي وحدها التي تمثل المفتاح الخفي لفهم الأحداث التي تحيط بنا. هناك تطور خفي تعيشه الأسرة الدولية ومن ثم السياسات الكبرى في منطقة الشرق الأوسط. مما لا شك فيه أن الأوضاع الاستراتيجية التي تنبع من الخصائص الإقليمية تظل قائمة، ولكن تطويع لتلك الأوضاع للمتغيرات الجديدة يفرض نوعا من إعادة التطويع لأسلوب التعامل. ما هي الخصائص أو البديهات التي يجب أن نطرحها لندعها عقب ذلك جانبا قبل أن نتطرق إلى صلب الموضوع؟

(أ) أولى هذه الحقائق التي نعيشها هي أن الولايات المتحدة تجد نفسها في الوقت الحاضر ولأول مرة في تاريخها متفوقة تفوقا ساحقا من حيث اتساع النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، وذلك رغم أن جميع عناصر الموقف العربي كانت تفرض العكس. أما عن تفوقها فليس في حاجة إلى تفصيل. المظلة الأمريكية ترفرف على المنطقة، واشنطن هي البيت المقدس الذي يحج إليه كل زعيم عربي، قواعدها أو ما يسمى بالتسهيلات منتشرة في كل مكان، كلمتها هي المتحكمة في كل خلاف. المنطق الطبيعي للأشياء كان يفرض عكس ذلك: فهي لا تنتمي إلى المنطقة خلافا للاتحاد السوفيتي، وهي وريثة جميع أعدائنا التقليديين، الاستعمار الغربي الانجلوسكسوني والفرنسي، الشركات المتعددة الجنسية ليست سوى الذراع الطويلة للامبريالية الأمريكية، وهي حليفة أكبر الأخطار التي تهدد المنطقة، الصهيونية العالمية وأداتها المتقدمة الدولة العبرية.

(ب) الحقيقة الثانية أنه رغم التفوق الأمريكي فإن كلا الطرفين يتحرك نحو المنطقة، أي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة والقارة العربية بصفة عامة. قد تختلف أساليب التحرك ولكن من الواضح أن كلا من موسكو وواشنطن تضع حساباتها. فاحتلال أفغانستان والانقلاب في الحبشة والتحالف مع ليبيا والتسلل إلى وسط أفريقيا ليست إلا أساليب للتحرك السوفيتي تختلف عن أساليب التحرك الأمريكي ولكنها تتفق في الهدف. التحرك السوفيتي الذي يتجه إلى الأطراف بحيث يستطيع الإحاطة بالمنطقة العربية، يختلف عن التحرك الأمريكي الذي يضرب في القلب. ولكن كلا التحركين تعبير عن واقع معين وهو إدخال المنطقة كعنصر من عناصر استراتيجية كلا الطرفين.

(جـ) الحقيقة الثالثة وهي واقع المنطقة، أي منطقة الشرق الأوسط. لقد ظلت مشاكل هذه المنطقة حتى بداية السبعينات مجزأة، كل منها مستقلة عن الأخرى. مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي مستقلة عن مشكلة أمن الخليج وكلتاهما تملك استقلالا معينا عن مشكلة البحر الأحمر. وهي جميعها محدودة الصلبة بفاعلية حلف الأطلنطي، اليوم ومنذ حرب الأيام الستة على الأقل أصبحت جميع مشاكل المنطقة الممتدة من البحر المتوسط الشرقي وبصفة خاصة منطقة البلقان وما يحيط بها إلى الشرق الأقصى لمنقطة الشرق الأوسط وما يتبعها، أي شمال ووسط المحيط الهندي تمثل مسرحا واحدا مترابطا، حيث جميع المشاكل مترابطة ومتداخلة. منطقة البلقان هي أضعف أجزاء الحلف الأطلنطي بسبب عدم وجود عمق استراتيجي فضلا عن ضعف القوى المحلية

المواجهة للغزو السوفيتي. منطقة شمال شرق المحيط الهندي هي أضعف المواقع السوفيتية من حيث أهدافها الوظيفية بسبب انعدام الاتصال المباشر بالمحيط الهندي. ما بين هاتين البقعتين يمثل مسراحا واحدا لا تفصل مشاكله.

ومن ثم نصل إلى المحصلة النهائية لهذه المقدمات: هناك لكل من الطرفين العملاقين أهداف في المنطقة، وهي لا بد أن تنبع من استراتيجية كلية وشاملة. علينا أن نحاول تحديد هذه الاستراتيجيات في إطارها العام بحيث نستطيع أن نطرح موضوع تساؤلنا في وضوح ودقة: أين هذه الاستراتيجيات من الأمن القومي العربي؟

بطبيعة الحال فإن المحور الأساسي في هذه الدراسة هو القوتان الأعظم. على أن التعرض للقوى الدولية الأخرى بدوره ضرورة تفرضها الرغبة في الإحاطة الكلية بموضوع بطبيعته لا تزال عناصره غير واضحة وغير مقننة وكما سبق أن رأينا.

26- التطور الاستراتيجي وأبعاده في السياسة الأمريكية:

منذ مجيء الحزب الجمهوري إلى السلطة انتقلت الولايات المتحدة إلى استراتيجية جديدة سوف تمتد عدة أعوام يقدرها البعض بفترة تتراوح بين خمسة وعشرة أعوام. مدار هذه الاستراتيجية الجديدة أن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تحافظ على وضعها الدولي فعليها أن تستغل قدراتها في أن تسرع بخلق حالة حرب شبه حقيقية بحيث تستطيع من جانب أن توقف التطور العسكري الإيجابي السوفيتي، وبأن ترهقه وتقلم أظافره بينما تسرع هي في عملية البناء العسكري المكثف، ومن ثم تعيد التوازن العسكري والاستراتيجي لصالحها.

فلنحدد معنى ذلك:

(أولا) جميع المتغيرات التي تشكل السياسة الأمريكية قومية وإقليمية تقود إلى تشجيع القيادات المسئولة على المغامرة بخلق حالة صدام دولي بغض النظر عن نموذجه وخصائصه، بحيث تسمح للولايات المتحدة من جانب بالنيل من خصمها الأول وهو الاتحاد السوفيتي، وبحيث تتولى من جانب آخر تصدير المشاكل الداخلية في المجتمع الأمريكي إلى خارج ذلك المجتمع الأمريكي.

(ثانيا) على أن هناك مجموعة أخرى من المتغيرات تدفع بالاتحاد السوفيتي للصدام الدولي بدوره. والسبب في ذلك يعود إلى أن الدولة الروسية تجد نفسها وبصفة خاصة قرابة عشرة أعوام وقد أحيطت بحصار حقيقي سوف يزداد دعما مع التطورات القادمة. هذا الحصار الذي يبدأ من طوكيو ويمتد إلى بكين ثم يسير مخترقا وسط آسيا ليلتقي مع حائط الأطلنطي تركيا ومنها يتابع سيره حتى البلطيق لم يكتمل بعد. فهناك الثغرة التي تمتد من الباكستان حتى تركيا. ولو اكتمل هذا الحصار الصحي فإن الاتحاد السوفيتي سوف يجد نفسه في وضع أسوأ من ذلك الوضع الذي عرفه فترة حكم ستالين وقبل الحرب العالمية الثانية.

(ثالثا) الحرب التي سوف نعاصرها خلال الأعوام العشرة القادمة لن تكون حربا مباشرة بين العملاقين، وإنما سوف تأخذ صورة القتالات الجانبية بطريق الوسيط في مناطق متعددة حيث المبادرة سوف تكون أمريكية بحيث تسمح للقيادة الأمريكية بأن توقف أو تعطل التطور العسكري السوفيتي من جانب وأن تعيد بناء تفوقها القتالي أي الأمريكي من جانب آخر. ولا يجوز أن نستهين بدور النزيف والاستنزاف الاقتصادي الذي سوف يتعرض له الاتحاد السوفيتي بذلك الخصوص وبصفة خاصة في إيقاف التطور في أدوات القتال المتقدمة من جانب المعسكر الشيوعي.

وهكذا مجموعة من النتائج لا بد أن تسيطر على تطور الصراع الدولي خلال الأعوام القادمة:

(أ) استعمال القوة العسكرية في العلاقة بين الدولتين الأعظم أمر أضحى، ليس فقط واردا بل هو مؤكد. الولايات المتحدة تشعر أنها في حالة ضعف، ومن ثم فهي تسعى لإيقاف تطور الاتحاد السوفيتي ووضع خطة تسمح لها باستعادة توازنها. الاتحاد السوفيتي لن يترك نفسه ليستيقظ فإذا به محاصر ومكره على أن يدافع عن نفسه من منطلق حدوده وفي داخل أرضه القومية.

(ب) أسلوب القتال سوف يغلب عليه استخدام الوسيط وفي المناطق الساخنة المحيطة بأي من الدولتين الأعظم. هدف الولايات المتحدة هو تقليم أظافر الدب الروسي. بينما سوف يسعى الاتحاد السوفيتي جاهدا ليجعل الولايات المتحدة تتكفئ على ذاتها وتعود إلى إقليمها بمعناه الضيق أي الأمريكتين لتعلق جراحها.

(جـ) مواقع القتال سوف تكون بهذا المعنى، وفي أغلب الأحيان في دول العالم الثالث والمحيطة بالاتحاد السوفيتي من جانب وجنوب البحر الكاريبي من جانب آخر. أهم المناطق الصالحة لذلك: منغوليا الشمالية، الخط الممتد من الباكستان حتى تركيا، وبصفة خاصة منطقة الأكراد ومنطقة أرمينيا، بعض مناطق أوروبا الشرقية، وذلك إلى جانب جميع دول أمريكا الوسطى التي تحيط ببحر الكاريبي دون استثناء المكسيك ذاتها.

وهنا البداية الحقيقية في فهم مدى التعارض أو التناقض بين مفهوم الأمن القومي العربي والاستراتيجيات الكبرى المتعاملة مع المنطقة هو فهم حقيقة الخصائص الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط. والواقع أنه يتعين علينا أن نجيب على التساؤل موضع هذه الدراسة أن نتذكر وبصفة عامة دون الدخول في التفاصيل، خصائص المنطقة من حيث موضعها الاستراتيجي وفي إطار التناطح بين القوى الدولية:

(أولا) هذه المنطقة توجد في أسفل الاتحاد السوفيتي، أي في أضعف مواقعه الحدودية، إنها المنطقة الرخوة في الجسد السوفيتي، وهي المنطقة الوحيدة المعدة للقلاقل الإسلامية، وهي الحديثة العهد بالسياسة السوفيتية من جانب آخر. أضف إلى ذلك أن هذه المنطقة تعرف لأول مرة في تاريخ روسيا تجمعا للصناعات المتقدمة فضلا عن الثروات المعدنية والطبيعية التي لم يقدر لها الاستغلال حتى وقت قريب، وقد استطاعت خلال

الأعوام الأخيرة أن تخطو خطوات عملاقة سواء من جانب الصناعات الثقيلة أو التصنيع الزراعي بفضل الجاز الطبيعي الرخيص الوارد من إيران، ومن ثم هي موضع قاتل في الوجود السوفيتي. الدولة الروسية لم يقدر لها أن تخضع لغزو ناجح إلا من تلك المنطقة. التطور الحضاري جعل المنطقة تمثل أحد عناصر القوة، بل هي العمود الفقري للدولة السوفيتية. والمنطقة العربية هي الخنجر المصوب إلى تلك المنطقة.

(ثانيا) كذلك فإن هذه المنطقة هي المعبر الذي يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط عبر قناة السويس. وهو أمر يسمح للأسطول السادس بأن ينتقل بسهولة ليصل إلى مواقع الأهمية في المحيط الهندي. وهي في حاجة لبناء أسطولها الثامن الذي سوف يتحمل مسئولية الدفاع عن هذه المنطقة الممتدة من قرن أفريقيا حتى جزر الملايو إلى عدة سنوات قد تصل إلى عشرة أعوام. كذلك هي لا تستطيع الاعتماد على أسطولها في المحيط الهادي بسبب طول المواصلات فضلا عن تعدد مواقع الخطورة في الانتقال من المحيط الهادي إلى المحيط الهندي عبر جزر ومضايق تجعل اصطياد وحداته أمرا سهل التنفيذ. ومن ثم فهي حاليا لا بد أن تعتمد وبصفة أساسية على الأسطول السادس الذي لا يستطيع أن يصل إلى المحيط الهندي بسرعة إلا عبر قناة السويس والبحر الأحمر. أهمية قناة السويس لا تقل خطورة بالنسبة للاتحاد السوفيتي، بل أن فتح قناة السويس عقب حرب أكتوبر بسط بشكل واضح المشكلة البحرية للتغلغل السوفيتي في وسط أفريقيا ولتمكين القوات الروسية من الوصول بدورها إلى المحيط الهندي. بل ويمكن القول أن قناة السويس بهذا المعنى تصير أكثر أهمية بالنسبة للقوات السوفيتية عنها بخصوص البحرية الأمريكية. فمن المعلوم أن الموانئ الروسية في شرق الاتحاد السوفيتي مغلقة قرابة نصف العام، وذلك دون الحديث عن اضطرار تلك القوات إلى أن تقطع المحيط بأجمعه أو أن تدور حول أفريقيا عقب اجتياز البحر المتوسط بأجمعه من أقصى الشرق إلى نهاية شواطئه في غرب البحر المتوسط عند جبل طارق.

(ثالثا) أضف إلى ذلك أن موقع الضعف الحقيقي في حلف الأطلنطي أي في القدرة الدفاعية الأمريكية المستندة إلى التكتل الغربي، هو في المنطقة الجنوبية الشرقية التي تمتد حول اليونان وتركيا. ليس ذلك فقط بسبب عدم استقرار النظم السياسية في تلك المنطقة وعدم قناعة القيادات القومية بمسايرة الإرادة الأمريكية، بل وبصفة أساسية لأن هذه المنطقة لا تمثل أي عمق استراتيجي لقوات حلف الأطلنطي. خلف هذه القوات امتداد رأسي وأفقي لقوات المعسكر الشيوعي. ومن ثم فإن منطقة الشرق الأوسط تصير بمثابة الحائط الذي يحمي حلف الأطلنطي في مواقعه القاتلة. إنه بهذا المعنى يؤدي وظيفة العمق الاستراتيجي ولكن في اتجاه الشمال من حيث علاقته القتالية بكل من اليونان وتركيا. لعل هذا يفسر المحاولات الانقلابية المعروفة للوزير كسينجر في قبرص. وهو أيضا يفسر التطورات الأخيرة في تركيا التي سعت لوضع حد لحالة الفوضى الداخلية من خلا تسليم القيادات العسكرية زمام المسئولية القومية، وبصفة خاصة ضبط الحركات

الإسلامية العنيفة العداوة للتحالف الأمريكي. بل ويفسر كذلك وإلى حد معين التواجد الأمريكي الحالي في لبنان.

(رابعا) ثم تأتي شبه جزيرة سيناء لتقدم أهمية استراتيجية أخرى وأشد خطورة للقيادة الأمريكية. إن تحويل سيناء إلى قاعدة عسكرية لصالح الاستراتيجية الأمريكية يجب أن نضعه في الاعتبار. والتخطيط الذي يقف خف اتفاقيات كامب ديفيد وما ارتبط بذلك من ضغط أمريكي على كلتا الإرادتين المصرية والإسرائيلية من جانب، وفرض الانسحاب الإسرائيلي بصفة خاصة من تلك المنطقة من جانب آخر، هو الذي يفسر جميع التطورات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط منذ منتصف السبعينات. لولا الضغط الأمريكي لما حدث الانسحاب الذي هو تمهيد لإعادة استغلال شبه الجزيرة عسكريا من نفس المنطلق والتصور الاستراتيجي الذي طبقته السياسة البريطانية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية. ورغم أننا سوف نعود لتناول هذه الناحية تفصيلا إلا أن علينا أن نتذكر بوضوح حقيقة الأهمية التي تقدمها سيناء للقيادة الأمريكية. فهي من جانب تسمح للقوى الجوية الأمريكية أن تنال الاتحاد السوفيتي في وقت واحد ومن قاعدة واحدة في كل من الجبهة الجنوبية حول بحر قزوين والجبهة الغربية حيث تمتد سهول أوروبا الوسطى والشرقية. على أن الناحية الأخرى التي لا تقل خطورة أنها تمنع الاتحاد السوفيتي من استخدام قناة السويس أو على الأقل تراقبه في ذلك الاستخدام ومن ثم تعيده إلى حالة الضعف الأولى السابقة على فتح القناة.

(خامسا) ثم يأتي الخليج العربي ليمثل العنصر الآخر من عناصر الأهمية، والواقع أن أهمية الخليج ليست فقط استراتيجية بل هي تتعدى البعد المكاني والعسكري. لقد سبق أن رأينا كيف أنها بمثابة خنجر مصوب إلى قلب الاتحاد السوفيتي. كذلك فإن الخليج بحكم طبيعته الجغرافية يصير بمثابة بحيرة واسعة تصلح لإيواء وحماية الأسطول الأمريكي في لحظات الضعف إزاء حملة من جانب الغواصات السوفيتية. إلا أن الخليج يمثل أبعادا أخرى لا تقل أهمية، وهي من ثم في حاجة لمساندتها للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، من جانب البترول- استمرارية تدفقه- ليس فقط للاقتصاد الأمريكي بل وبصفة خاصة لحلفاء أمريكا في المعسكر الرأسمالي. لقد وصل الأمر بالقيادات الأوروبية أن تجعل من هذا التدفق مع خضوعه للسوق الدولية حيث يتحدد السعر من خلال التقاء العرض والطلب أحد عناصر ما يسمى بالأمن الأوروبي. كذلك فإن المساندة المالية لإمكانية الاستثمار لرؤوس الأموال العربية تمثل هدفا آخر في المخطط الأمريكي. بل أن هذا الهدف يرتفع إلى القمة في هذه اللحظة بسبب ما يعانيه الاقتصاد الأمريكي من انكماش واضطراب كنتيجة لتطورات الأعوام العشرين الماضية وما تحمله ذلك الاقتصاد من أعباء مخيفة آن له أن يدفع ثمنها.

على أننا قبل أن نطرح التساؤل الجوهري الذي تدور حوله جميع هذه التحليلات والمتعلقة بعلاقة هذه الاستراتيجيات بالأمن القومي العربي علينا أن نتذكر واقع

الاستراتيجية السوفيتية حول منطقة الشرق الأوسط. فمما لا شك فيه أن الاستراتيجية السوفيتية تعاني نقصها خطيرا في هذا الموقع، وذلك مرده إلى عاملين أساسيين: من جانب انقطاع الصلة المباشرة بين القوى السوفيتية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عام. إنها لا تستطيع أن تصل إليها مباشرة، الأجواء والاتصال الجوي لا يغني عن كل من الاتصال البحري والبري من جانب من جانب آخر. ويكفي أن نتذكر بهذا الخصوص نقل المعدات الثقيلة، ولعل فشل عملية الإنزال الأمريكية في إيران دلالة واضحة بهذا الخصوص. أضف إلى ذلك أن الاتحاد السوفيتي لا يعتمد إلا على الوسيط. في وسط أفريقيا وفي ليبيا يبرز هذا بشكل خاص. قوات كوبية أو ألمانية أو بولندية وكذلك عدد هام من بين المستشارين. وذل باستثناء أفغانستان. والخبرة حتى الآن تثبت أن الوسيط غير مأمون العواقب، قادر على أن ينتقل من معسكر إلى آخر دون مقدمات. أضف إلى ذلك أن الاتحاد السوفيتي لا يملك حتى الآن عميلا بنفس المقدرة ونفس التبعية التي تمثلها إسرائيل. رغم ذلك فإن الاستراتيجية السوفيتية تسجل النجاح تلو النجاح.

(أ) فهي تحيط إيران بكماشة هائل بل ونتيجة للسياسة الأمريكية جعلت إيران تزداد ترابطا من الناحية الاقتصادية مع الكيان الروسي.

(ب) وهي تحاول أن تقوم بوظيفة مماثلة بالنسبة للباكستان.

(جـ) وهي قد استطاعت أن تضع أقدامها في أفغانستان، بل وقد ثبتت أقدامها في تلك المنطقة، والوقت يطور وجودها لمصلحة الاستراتيجية السوفيتية التي لم يعد يفصلها عن المحيط الهندي سوى وثبة عبر منطقة بلوخستان.

(د) وهي لا بد أن تعلب الورقة الإيرانية – وبصفة خاصة عقب نشوب الحرب العراقية- في مصلحتها. لا تدري ما هو مسلكها بذلك الخصوص؟ هل هو تفتيت الكيان الإيراني الأمر الذي سوف يمكنها من تحقيق حلمها القديم وهو الوصول مباشرة إلى المحيط الهندي عن طريق بلوخستان ومن ثم الاستغناء عن قناة السويس؟ أم هو استيعاب إيران بأجمعها في فلك الوجود السوفيتي ومن ثم تصير وقد أضحت الدولة الكبرى المتحكمة ليس فقط في المحيط الهندي بل وكذلك في جميع أجزاء الخليج العربي؟ سؤال سوف تجيب عنه الأيام القادمة. إن هذا لا يعني أن الاتحاد السوفيتي قد كسب معركة في تلك المنطقة ما بين أفغانستان وإيران. ولكن الأمر الذي لا شك فيه أن الولايات المتحدة وإلى فترة طويلة قد خسرت موقعا هاما نم عناصر تحركها الاستراتيجي في المحيط الهندي وحول منطقة الشرق الأوسط.

هذه الأبعاد الأربعة المختلفة تزداد خطورتها عندما نتذكر حقيقة التطورات العنيفة التي تعيشها المنطقة من الناحية العسكرية:

1- فالبحر المتوسط لم يعد مجرد قناة اتصال بين العالم الغربي الأوروبي والعالم الشرقي الآسيوي. التقدم الرهيب في أدوات التدمير مع مقدرتها الفائقة على نيل الأهداف المتحركة أيضا يجعل من البحر المتوسط فخا لاصطياد القوى البحرية. التحكم في

مدخلي البحر المتوسط يسمح بتحقيق مثل هذا الهدف. من الناحية السياسية هذا يعني أن إقامة أي قواعد لإطلاق الصواريخ أو ما في حكمها من أي من دول المنطقة بما في ذلك الدول البحرية المطلة على شواطئ المتوسط يفترض القبول من جانب إرادة تلك الدول. وهذا ليست له سوى دلالة واحدة: الإرادة العربية أضحت أحد عناصر التحكم الاستراتيجي في منطقة البحر المتوسط. إن الدول العربية لها أيضا كلمتها في عملية الدفاع عن حوض البحر المتوسط سواء كان ذلك بالنسبة للاتحاد السوفيتي وهو دولة بحر متوسطية، أو بصدد الولايات المتحدة وهي المسئولة عن حلف الأطلنطي.

2- البحر المتوسط من جانب آخر أضحى قلب التعامل العسكري ما بين القوتين الأعظم، وهذا يعكس مخاطر معينة. فإذا كان أحد الأطراف قادرا على التحكم في مداخله فإن الطرف الآخر لن يتركه دون مناوشات. ولذلك فإن القوتين الأعظم لا بد أن تنظر إليه على أنه منطقة معركة محتملة عندئذ لن يصير خط المواصلات الأكثر صلاحية. ولعل هذا يذكرنا ولو نسبيا بما حدث خلال الحرب العالمية الثانية. فهمت ذلك الولايات المتحدة فحاولت أن تسند استراتيجيتها في المنطقة من خلال الباب الخلفي امتدادا من السواحل الغربية للمحيط الهندي حتى المحيط الهادي. وهنا تبرز أهمية سيناء التي تصير قاعدة أمامية للاتصال بين هذه المنطقة أو مراكز الثقل الجنوبي عبر طريق البحر الأحمر. وفهمت ذلك القيادة السوفيتية فبنت خطوط مواصلاتها الجوية عن طريق الساحل الأفريقي: عبر الحبشة للوصول إلى كوبا بحيث تتجنب مخاطر اجتياز البحر المتوسط وبصفة خاصة جزؤه الغربي حيث لا تملك مواقعها الكفيلة بحماية عملية الاتصال.

3- ثم يعب ذلك متغير ثالث قد يبدو لأول وهلة بعيد الأهمية. ذلك أن هذه المنطقة سواء في طشرها العربي أو الأفريقي تعاني تطورا خطيرا سوف تكون له نتائجه الداخلية، ومن ثم يجب أن يوضع موضع الاعتبار. فهناك حركة تحضير بمعنى تمركز السكان في المدن في جميع الدول العربية المحيطة بالبحر المتوسط. مصر لأول مرة في تاريخها تعيش هذا التطور حتى أن البعض يقدر من يعيش في المدن الكبرى من حيث الواقع أو من حيث الوجود اليومي لممارسة نشاطه المهني يصل إلى قرابة 50% من المجموع الكلي للسكان. في الشطر الأفريقي أي جنوب الصحراء نلاحظ تطورا مماثلا حيث اختفى أو يكاد كل ما له صلبة بحياة المجتمع الرحل أو المتنقل من منطقة لأخرى سعيا وراء الماء. لقد بدأ المجتمع يتجه إلى حياة الاستقرار المكاني سواء كان ذلك زراعيا أو غير زراعي.

والواقع أن جميع هذه المتغيرات تفرض علينا أن نستعيد خصائص هذه المنطقة من الناحية الاستراتيجية. فهى أولا منطقة متجانسة. يخطئ من يتصور أن العنصر العربي يتعارض مع الأجزاء غير العربية باستثناء إسرائيل. متغيرات عديدة تفرض هذا التجانس الذي برز بصورة واضحة عقب ثورة الخميني. سوريا التي تقف إلى جوار

إيران في قتالها مع العراق إنما تعكس بطريقة غير مباشرة هذه الحقيقة. ولعل متغير الدين الإسلامي وسيطرته على المنطقة يفسر أحد عناصر التجانس. وعلى كل فإن المنطقة تمثل ترابطا واستمرارية ليست تاريخية فقط، بل وإقليمية، لم تبرز بتلك الصورة القاطعة في تاريخها الطويل كاليوم. وهي سوف تزداد دعما بفضل المشروع الضخم لطرق المواصلات الذي تتبناه السعودية وتشجع عليه الجزائر. على أن أخطر ما تعكسه المنطقة كمسرح لعمليات قتالية محتملة هو الاتساع العنيف الذي لا يماثله أي موقع آخر على سطح الكرة الأرضية. هذا الاتساع يجعل الخلاف حوله ومحاولة الشد والجذب من جانب كل من موسكو وواشنطن اكثر وضوحا بما يعنيه ذلك من نتيجة أساسية: إن القوتين الأعظم سوف تقتصر في داخل هذه المنطقة على عملية التهديد، ولكن أيا منهما لن تواجه الطرف الآخر مواجهة قتالية إلا في ذلك الوقت الذي يوصف بأنه أسوأ المواقف، أي موقف المعركة الحاسمة عندما تصير مسألة حياة أو موت.

كل هذا يعطي المنطقة قدرة معينة على التلاعب. فهل هي صالحة لذلك؟ ومن ثم من الذي يكون عليه واجب قيادة مثل هذه الاستراتيجية واستغلال الموقف بحنكة وبراعة لمصلحته ومصلحة المنطقة؟

سؤال لم يحن الوقت بعد لمواجهته بصراحة ودقة.

28- الأمن القومي العربي والقوى الدولية:

وهكذا نصل إلى جوهر تساؤلاتنا: **إلى أي حد هناك صدام أو توافق بين الأمن القومي العربي والاستراتيجيات الكبرى؟** لقد سبق أن رأينا **كيف أن محور الأمن القومي العربي هو التماسك والتعاون. فهل هذا لمصلحة الاستراتيجية الأمريكية؟ وهل الاستراتيجية السوفيتية بدورها تتعارض مع مفهوم الأمن القومي العربي؟** سؤال يجب أن نطرحه بوضوح ولعل سبب طرحه أيضا هو **التناقض الواضح بخصوص تعامل كلتا الاستراتيجيتين مع المنطقة.** وهو ليس قاصرا هذا التناقض على الدبلوماسية الأمريكية بل إنه أكثر مدعاة للتساؤل بصدد التعامل السوفيتي، وبصفة خاصة كيف انتهى النفوذ الروسي بتصفيته من مصر وعقب أن حقق أكبر أهدافه التقليدية وهي الوصول إلى المياه الدافئة.

على أننا قبل أن نتطرق للتفاصيل فإن مجموعة الملاحظات يتعين علينا أن ندفع بها منذ البداية لفهم الإطار العام الفكري الذي ينبع منه هذا التحليل:

(أولا) علينا أن نتذكر أن كلا من الاستراتيجيتين السوفيتية والأمريكية تملك عناصر قوتها. فالأولى بحكم تاريخها الطويل في التعامل مع المنطقة لها تقاليدها الثابتة التي تجعلها لا تنطلق من فراغ. أضف إلى ذلك أن موقع الدولة الروسية من منطقة الشرق الأوسط تضفي عليها وزنا معينا. إن الاتحاد السوفيتي هو في الواقع دولة شرق أوسطية بحكم الجوار، وهو دولة بحر متوسطية بحكم شواطئه على البحر الأسود الذي هو امتداد طبيعي للبحر المتوسط. من جانب آخر فإن الولايات المتحدة تملك متغيرين كل

منهما له موضعه في سياساتها. فهي بحكم انتشارها البحري قادرة على أن تتحكم في جميع منافذ الوصول إلى المنطقة العربية ابتداء من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهندي. وهي من جانب آخر تملك أداة خطيرة تعمل لصالحها، وقد زرعت في قلب العالم العربي وهو إسرائيل. وإسرائيل في حاجة دائمة إلى الولايات المتحدة بل إن بقاءها متوقف على إرادة واشنطن ومن ثم فإن الالتحام بين السياسة الأمريكية والأداة المحلية عضوي مباشر ودائم.

(ثانيا) كذلك علينا أن نتذكر أن إحدى القوتين الأعظم تستتر خلفها مجموعة أخرى من القوى تسير في فلكها وتعمل لحسابها. ولعل هذا عنصر أساسي يبرز بوضوح الاختلال بين واشنطن من جانب وموسكو من جانب آخر. ونقصد بذلك ما يسمى بالقوى الضاغطة الدولية. علينا أن نكون على وعي بحقيقة علاقة الولايات المتحدة بصفة خاصة بتلك القوى الضاغطة، وعلى وجه التحديد من حيث تأثير وعلاقة هذه القوى الضاغطة بالمصالح الإسرائيلية، وهو أمر لا بد أن يسهم في تشويه حقيقة العلاقة بين الأمن القومي العربي والاستراتيجية الأمريكية. لسنا في حاجة لأن نؤكد كيف أن التناقض بين الأمن القومي العربي والأمن القومي الإسرائيلي هو تناقض مطلق لا يقبل التوفيق بأي معنى من معانيه. وسوف نعود إلى ذلك تفصيلا. ولكن الأمر الذي يجب أن نؤكد عليه من الآن هو أن الصراع بين المفهومين يعني حقيقة واحدة: أحدهما لا بد أن يستوعب الآخر. لسنا في حاجة لأن نذكر بأن القيادة الإسرائيلية، ويتابعها بل ويقدم لها بهذا الخصوص الفقه الصهيوني، توسع في المفهوم بطريق لا تقبله أصول التنظير السياسي لمفهوم الأمن القومي. وقد وصلت ادعاءات تلك القيادة في لحظة معينة إلى القول بأن أي تغيير في الأوضاع السياسية بالمنطقة العربية – بل وليس فقط في الدول المحيطة بحدودها – يتضمن تهديدا مباشرا للأمن الإسرائيلي. ومعنى ذلك أن أي وحدة أو تعاون ولو جزئيا بين بعض الدول العربية يصير مصدرا للتهديد في الأمن القومي الإسرائيلي. أحد مصادر هذا الادعاء هو النجاح الإسرائيلي العسكري والدبلوماسي. ولكن كذلك يجب أن ندخل في الاعتبار أهمية مساندة القوى الضاغطة للسياسة الإسرائيلية بحيث أنها تشكل قنوات اتصال بين الدبلوماسية الصهيونية ومراكز القرار في واشنطن. أهم هذه القوى الضاغطة هو: الشركات الكبرى المتعددة الجنسية التي هي في حقيقتها امتداد للرأسمالية الأمريكية، ثم المنظمات الدولية، غير الحكومية التي ليست سوى تعبير عن سيادة الحضارة الغربية، ثم الفاتيكان الذي يلعب بدوره لعبة غامضة ولكنها تنتهي بأن تصب في قنوات النفوذ الصهيوني.

(ثالثا) كذلك فنحن نقف طويلا إزاء استراتيجية دول أوروبا الغربية. فهي لا تملك إرادة مستقلة، وهي من ثم تعمل بطريق أو بآخر لحساب الاستراتيجية الأمريكية. وهي بهذا المعنى تصل إلى حد التناقض مع مصالحها الحقيقية. والواقع أن أوروبا الغربية لم يقدر لها في تاريخها الطويل أن تقدم نموذجا واضحا للتذبذب بين الاضطراب

والتبعية والتلاعب تارة بسذاجة وتارة بخبث لا يتفق مع مصالحها الحقيقية في الأمد البعيد كما يحدث اليوم. ويجب أن نعترف بأن أحد أهم أسباب هذا التخاذل والاضطراب في سياسة أوروبا الغربية هو الضعف العربي الواضح الذي برز صريحا في أثناء مفاوضات الحوار العربي الأوروبي.

29- تطور السياسة الأمريكية واستراتيجية التعامل مع مفهوم الأمن القومي العربي:

السياسة الأمريكية لا تعرف ذلك الذي تريده، إنها سياسة غير واضحة وغير مخططة فشلت في جميع أنحاء المعمورة فشلا ذريعا واضحا. القياصرة الجدد لا يصلحون لقيادة الشعوب، إنها سياسة مراهقة. **ورغم ذلك فهي خلال الفترة الأخيرة عقب مجموعة الأخطاء التي ارتكبتها منذ موقفها من جمال عبد الناصر أثناء أزمة تمويل السد العالي انقلبت الآية فإذا بها قد دخلت المنطقة من أوسع أبوابها، بل ويبدو أنها مستقرة في المنطقة إلى فترة غير قصيرة. مما لا شك فيه أن ثورة الخوميني قد قلبت جميع الأوضاع، وهزيمة محتملة للعراق سوف تعنى إعادة ترتيب جميع الأوراق في المنطقة، ويكفي أن البقعة الحمراء سوف تمتد من المحيط الهندي إلى البحر الأبيض المتوسط.** رغم ذلك فلا تزال إرادة واشنطن هي المسيطرة وتحت مظلتها تستكين جميع قيادات المنطقة. **السؤال الذي لا بد أن يطرح نفسه منذ البداية:** لماذا، وقد أثبتت السياسة الأمريكية عدم صلاحيتها في جميع أنحاء المعمورة.. لماذا نجاحها الرهيب وساحق في منطقة الشرق الأوسط؟ **الجميع** يسعى لإرضائها، علماؤنا أضحوا أذنابا يعملون وبلا حياء لأجهزتها، قياداتنا جعلت من واشنطن كعبة جديدة يحج إليها كل زعيم يتلمس نظرة عطف وتأييد، فكيف حدث ذلك؟ هل مرده انتفاع القيادة الأمريكية بالخبرة الأنجلوسكسونية التي أثبتت أنها أكثر القوى المتعاملة مع المنطقة قدرة على فهم العقلية العربية؟ أم لأن القيادة الأمريكية تخضع لتوجيه الأداة الإسرائيلية التي أثبتت قدرة وكفاءة لا موضع للتشكيك في كمالها؟ أم لأن العالم المعاصر لا يعرف قيادة أتفه من نموذج القيادة العربية؟ **وقد تكون جميع هذه العناصر متفاعلة هي التي صنعت النجاح الأمريكي الواضح في منطقة الشرق الأوسط.**

فلنتابع هذه النواحي بشيء من التفصيل:

(أ) أولى هذه النواحي: **التناقض في السياسة الأمريكية. وهو تناقض متعدد الأبعاد.** أول أبعاد هذا التناقض في السياسة الأمريكية هو موقفها من السياسة الأنجلوسكسونية التقليدية. بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية فهمت أن مصالحها تكمن في مساندة الوحدة العربية، فركبت موجة إنشاء جامعة الدول العربية حيث لمست فيها أداة ناجحة لتحقيق هدفين: امتصاص موجة التطور الجماهيري نحو تحقيق وحدة حقيقية، خلق أداة تسمح بحماية الوضع القائم الذي هو في جوهره تكريس للتجزئة. الولايات المتحدة لم تقف في أية لحظة من تلك الجماعة موقف التأييد أو المساندة. كذلك موقف

الولايات المتحدة من إسرائيل: فهي تساند الصهيونية بكل قواها ورغم جميع ادعاءاتها بالسعي نحو تحقيق سلام عادل، بل رغم أن مصالحها الحقيقة مع القوى العربية. كذلك فيما يتعلق باستراتيجية التعامل مع المنطقة، فبينما يعنيها أن يظل البترول العربي متدفقا وبصفة خاصة نحو حلفائها في المعسكر الرأسمالي، أوروبا الغربية واليابان، الأمر الذي يفرض عليها السعي نحو تحقيق حالة استقرار دائمة فإنها تعمل على بناء قوات وقواعد لها في المنطقة صالحة لأن تتحول إلى بؤر للصراع، بل إنها سوف تشجع على خلق القلاقل المحلية بقصد الاستدراج السوفيتي وهو ما يتعارض مع مصالحها البترولية. ولعل هذه التناقضات هي التي تفسر قول كيسنجر: إذا كانت القيادات السوفيتية تتصف بالشيخوخة فان القيادات الأمريكية لا تزال تعيش مرحلة المراهقة.

(ب) ولعل هذا لا بد أن يقودنا إلى طرح السؤال: ما الذي تقصده سياسة واشنطن بكلمة السلام الأمريكي؟ **ما معنى السلام الأمريكي في إدراك صانعي السياسة في القارة الجديدة وبصفة خاصة منذ بدأ الحديث بثبات عن ذلك المفهوم مع كارتر ثم عقب ذلك مع ريجان؟ يدور هذا السلام في الواقع حول خمسة عناصر أساسية:**

(أولا) إعادة مظلة واحدة ترفرف على منطقة الشرق الأوسط.

(ثانيا) عزل مصر عن العالم العربي.

(ثالثا) تصفية منطق التضامن العربي.

(رابعا) منع حالات التوتر أو الاضطراب بأي معنى من معانيه في المنطقة.

(خامسا) وان وجدت فبحيث تتحكم في تطورها واتساعها أو تجميعها فقط الإرادة الأمريكية.

هذه الأهداف جميعها تدور حول تأمين المنطقة وتمكين القيادة الأمريكية من التغلغل الاقتصادي والانتشار العسكري بحيث تصير المنطقة بمثابة رأس حربة متقدمة لمساندة قوتها العسكرية المتركزة في جزيرة دييجو جارسيا. سياسة كلية شاملة، وكيف ن نقطة البداية هي الأهداف القومية العليا، حيث تصير بصددها الكرة الأرضية رقعة شطرنج واحدة متسعة، وبحيث كل إقليم يتم توظيفه لمصلحة تلك الاستراتيجية الكلية الشاملة. وهذا لا بد أن يقود إلى طرح مجموعة من التساؤلات جميعها تكون المقدمات الفكرية لعلاقة الاستراتيجية الأمريكية بمفهوم الأمن القومي العربي.

أول هذه التساؤلات: هل يمكن أن تؤيد الولايات المتحدة الحركة الوحدوية العربية أو تنظر إليها بعين الرضا؟ إن لم يكن اليوم فهل يمكن أن يحدث ذلك في الغد القريب أو البعيد نسبيا؟ لقد ظلت تسيطر على السياسة الأمريكية العداوة القاطعة مع الصين وهي اليوم تتحول لتجعل منها إحدى ركائز السياسة الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين.

التساؤل الثاني: وما هو موقف الولايات المتحدة من التوسع الإسرائيلي؟ لقد ظلت تدافع عن الوجود الصهيوني في المنطقة على انه التزام أخلاقي حتى عام 1967،

ولكنها مذ ذلك التاريخ بدأت تسير في تطور واضح ولكنه غير محدد الأبعاد وهو الدفاع عن إسرائيل لحماية مصالحها في المنطقة. **فهل هذا الدفاع سوف يصل إلى حد الدفاع عن السياسة التوسعية الإسرائيلية التي لن تتخلى عن حلمها القديم والثابت بإنشاء إسرائيل الكبرى؟**

التساؤل الثالث: وما هي حقيقة نظرتها إلى العلاقات العربية الدولية؟ ألا تزال ترى في المنطقة مجرد مسرح لجمع الغنائم كما كانت نظرة الاستعمار التقليدي، أم أنها تعتبر هذه المنطقة طرفا متعاملا جديرا بأن يكون موضع الاهتمام، ومن ثم الحذر من حيث مصالحه الحقيقية والقدرة على خلق أداة المساندة من داخله ومن خلال استخدام قدراته الكامنة؟

أولى هذه النواحي هي المتعلقة بالتطور الوحدوي في المنطقة. **الأهداف التقليدية للسياسة الأمريكية، ومنذ بداية الخمسينات حتى الأمس القريب واضحة ومعروفة. فلنتذكر بإيجاز:**

(أولا) المحافظة على استمرار ضخ النفط العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها ومنع سقوطه على الأقل في أيدي خصومها أي الاتحاد السوفيتي.

(ثانيا) المحافظة على أمن إسرائيل وقدرتها على التحكم في المنطقة من خلال تفوقها العسكري.

(ثالثا) محاصرة النفوذ السوفيتي والعمل على تصفيته في جميع أجزاء منطقة الشرق الأوسط.

(رابعا) منع أية خطوة تتجه نحو الوحدة العربية وبصفة خاصة نحو التقوية الذاتية للمجتمع العربي.

وهي لذلك ظلت تمنع رأس المال الأمريكي من الاتجاه للاستثمارات الصنعية الثقيلة في المنطقة. بل وتعاليمها للشركات البترولية من عدم توظيف عوائدها النفطية في تصنيع المنطقة معروفة وليست في حاجة إلى التفصيل. وهي تساند الأقليات وتشجعها على تقوية رابطة الولاء الطائفي مع ما يعنيه ذلك من تدعيم لتحطيم التكامل القومي متخذة من باب الحريات الديمقراطية منطقا جديرا بالاغراء، وهي تشجع القيادات العربية على أن تتجه إلى سياسة المحاور الأمر الذي يضعف من تكتيل القوى الحاكمة حول مبدأ الوحدة الإرادية.

(جـ) والسؤال الذي يجب أن نطرحه ونسعى للإجابة عنه بصراحة ووضوح: **هل حصل تطور في السياسة الأمريكية كنتيجة لتطورها العام المتعلق بتصفية سياسة الوفاق والانتقال إلى خطوة متقدمة في الحرب الباردة؟ وهل يمكن أن يحدث مثل ذلك التطور؟**

في الأمد القريب ستسير السياسة الأمريكية في خطين متوازيين: التقوية العسكرية المكثفة الذاتية السريعة، من جانب، والعمل على تقليم الأظافر الروسية ولو من خلال

الحروب المحلية الجزئية من جانب آخر. منطقة الشرق الأوسط تحمل بذور الصلاحية لهذه الاستراتيجية، ولكن كما سبق أن رأينا فإن المنطقة أيضا مصدر للتبورل، ومن ثم فمن مصلحة الاستراتيجية الأمريكية ألا تدفع إلى عامل الصدامات إلا بحساب. هذا التناقض يفسر كيف أن القيادة الأمريكية لا تزال لم ترسم صورة واضحة لسياستها في المنطقة. رغم ذلك فان رصد الأحداث التي نعيشها يسمح **باكتشاف الملامح العامة التي سوف تسيطر على السياسة الأمريكية خلال الأعوام العشرة القادمة:**

(أولا) تشجيع الصراعات المحلية التي يمكن ضبطها والتحكم في تطوراتها.

(ثانيا) تشجيع الوحدات الجزئية التي قد تصل إلى حد التعاون في تنظيم المرافق الإقليمية.

(ثالثا) مساندة التوسع الإسرائيلي.

أولها يرتبط بتشجيع التعاون الإقليمي. إن هذا لا يعنى مساندة الحركة الوحدوية ولكن فقط التنسيق في المرافق الأساسية على المستوى الإقليمي. مصر والسودان، منطقة الخليج على سبيل المثال. هذه السياسة يفرضها عاملان أولهما اقتصادي لأن أي توطين لاستثمارات أجنبية في حدود مجتمع يقل عن عشرين مليونا لا موضع له. وثانيهما عسكري لأن التعامل القتالي اليوم – وذلك بسبب اتساع إطار التحرك كنتيجة للتقدم التكنولوجي – لا يستطيع أن يعبر عن قدراته الحقيقة في نطاق وحدات إقليمية ضيقة. ولعل التطور التعاملي الذي نشاهده في منطقة الخليج خير تعبير عن هذه السياسة. كذلك لا يخرج عن هذه الدائرة التعاون بين مصر والسودان.

وثاني هذه الملامح يدور حول تشجيع الصراعات المحلية. وهي بهذا المعنى تحقق أهدافا ثلاثة في آن واحد: تأديب من يخرج عن عصا الطاعة من جانب كما حدث مع جمال عبد الناصر في حرب الأيام الستة، شد رجل السياسة السوفيتية وتوريطها هي وأصدقائها في عمليات استنزاف، ولكن دائما مع القدرة على التحكم في تلك الصراعات بحيث لا تتحول إلى مجابهة شاملة. وهذا هو النموذج الصريح لسوريا في لبنان وللصدام المسلح بين العراق وإيران، ثم إن هذه الصراعات المحلية مصدر واسع لعمليات اقتصادية تدور حول بيع السلاح الأمريكي وتحويل العوائد النفطية لتصب في الجسد الاقتصادي الأمريكي، ولنتذكر على سبيل المثال صفقة طائرات الأواكس إلى السعودية. ان العسكرية الأمريكية تعلم أن إحدى مناطق الضعف والتوتر تقع حول منطقة الأكراد، وبصفة عامة في تلك البقعة التي تتقابل فيها حدود ايران والعراق وسوريا وتركيا والنفوذ السوفيتي ما بين بحر قزوين والبحر الأسود.

على أن العنصر الثالث وهو الأكثر خطورة من حيث تعامله مع الأمن القومي العربي يدور حول مساندة التوسع الإسرائيلي. لقد ظلت السياسة الأمريكية تدافع عن إسرائيل في حدودها السابقة على حرب الأيام الستة، وذلك حتى مجيء كارتر إلى السلطة، ومما لا شك فيه أن تلك الحرب ذاتها هي علامة على طريق الترابط العضوي

بين الأهداف الإسرائيلية وتلك الأمريكية. فقد أثبتت إسرائيل فاعليتها في تهذيب جميع القيادات العربية لمصلحة واشنطن في حرب يونيه. ولكن التطور البطئ الذي أعقب اتفاقية فك الاشتباك الثانية فتح الطريق واسعا أمام السياسة الإسرائيلية: فهي من جانب قد حولت سياسة الاستيطان من التوسع الأفقي إلى التوسع الرأسي. وهي من جانب ثان قد أطلقت يدها في التعامل مع المشرق العربي عقب أن أمنت خلفيتها بتحييد مصر وقواتها العسكرية، منذ مجيء كارتر لا تجد أي قرار يتخذ ضد إسرائيل في الأمم المتحدة إلا وتقف منه الولايات المتحدة موقف الصمت ان لم يكن الرفض. وتزداد خطورة دلالة هذه السياسة إزاء حوادث عنيفة من الجانب الإسرائيلي كما هو بصدد جنوب لبنان ثم الاعتداء على بغداد، ورغم الادعاءات الأمريكية فان إسرائيل في جميع هذه الحوادث لا يمكن أن تخطو أي خطوة دون التنسيق الكامل مع السياسة الأمريكية، وليس مجرد الموافقة أو عدم الاعتراض. ما هو الموقف الحقيقي للسياسة الأمريكية؟ ما هو الدور الذي تعده الاستراتيجية الأمريكية لإسرائيل في هذا الوضع الجديد؟ أحد المعلقين لو الفرنسيين يعتقد أن الدور الإسرائيلي سوف يكون ضرب الأسطول السوفيتي لو نزل بكثافة معينة في البحر المتوسط وكأداة مساندة ومتقدمة للعسكرية الأمريكية. وهو الثمن الذي سوف تدفعه إسرائيل مقابل التأييد الخفي الصامت من جانب الدبلوماسية الأمريكية للتوسع الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط وعملية الاختراق المستمر للجسد العربي.

30- الاستراتيجية السوفيتية وتطور المنطقة العربية:

إذا انتقلنا إلى الاستراتيجية السوفيتية فسوف نصل إلى نفس النتائج ولكن من منطلقات مختلفة:

(أ) والواقع أن جميع المتغيرات كانت تفرض تعاملا مع الاتحاد السوفيتي أساسه التوافق الحركي في النطاق الدولي والإقليمي ان لم يكن التحالف العضوي. فمما لا شك فيه أن القناعة الأيديولوجية الشيوعية كان لا بد أن تقلق القيادات العربية المحافظة ولكن كان أيضا على عاتق هذه القيادات أن تفهم الحقائق الآتية:

(أولا) إن الاتحاد السوفيتي هو من حيث تكوينه دولة إسلامية. إن الأقليات الإسلامية المنتشرة في أكثر من دويلة واحدة من المقاطعات الجنوبية والممتدة من أقصى الحدود القريبة للصين حتى شمال تركيا بكل ما تحيط ببحر قزوين وأغلب أجزاء البحر الأسود قابلة في يوم من الأيام لأن تصير قوة رافضة لأي سياسة أساسها تأييد الوجود الصهيوني في المنطقة العربية. وهل يستطيع أن ينسى أى مفكر أن كنوز التراث الإسلامي الحقيقية لا تزال ترقد أسيرة في هذه المنطقة؟

(ثانيا) إن الاتحاد السوفيتي دولة شرق أوسطية. بل وكذلك بحر متوسطية. ومن ثم ومهما قيل عن قدرة أمريكية فلا بد أن يكون للاتحاد السوفيتي كلمته في مصير المنطقة، ومن العبث تصور إمكانية طرده نهائيا من مسرح الأحداث.

(ثالثا) إزاء الغزوة الأمريكية للمنطقة فهل من مصلحة الوطن العربي ترك الإرادة الأمريكية تمرح بلا حساب؟ أم أنه لصالحنا ولصالح مستقبل الجانب الأمريكي تقابلها فلسفة دفاعية من الطرف الآخر. مرد ذلك أن أولويات التعامل تختلف في كلا الجانبين: الهدف الأول المباشر للاستراتيجية الأمريكية هو القضاء أو تقليم أظاهر الاتحاد السوفيتي، بينما هذا الأخير يجعل الصين تحتل – على الأقل في الأمد القريب – المرتبة الأولى.

(ب) لنستطيع أن نجيب على السؤال الذي طرحناه في مقدمة هذه الدراسة والذي يدور حول حقيقة العلاقة بين الاستراتيجية السوفيتية ومفهوم الأمن القومي العربي علينا أن نبدأ فنحدد الأهداف التقليدية الثابتة للدولة الروسية، ثم نتابع تطور هذه الأهداف قبل أن نصل إلى جوهر موضوع الدراسة، وهو: إلى أي حد يمكن التوفيق بين السياسة السوفيتية الحالية ومتغيرات الأمن القومي العربي كما حددناها مسبقا.

ولنبدأ لنحدد الأهداف الثابتة للسياسة السوفيتية في المنطقة. نستطيع بإيجاز أن **نسوق خمسة عناصر أساسية يتكون من نسيجها التصور العام التقليدي للتعامل الروسي مع منطقة الشرق الأوسط.**

(أولا) الوصول إلى البحر المتوسط وتحطيم حصار المضايق.

(ثانيا) تحطيم الحزام الأمريكي الذي أقامه دالاس حول القارة الروسية منذ نهاية فترة الوئام وبداية الحرب الباردة.

(ثالثا) تطويق الخطر الأطلنطي من الجنوب.

(رابعا) خلق مسالك التسلل نحو المحيط الهندي.

(خامسا) منع أي محاولات لإقامة دولة كبرى أو قوية حول حدودها.

ولكن علينا لفهم حقيقة السياسة السوفيتية خلال الأعوام العشرة الأخيرة أن نضيف إلى ذلك ثلاثة أهداف أخرى:

(سادسا) الوصول إلى المحيط الهندي وتثبيت الأقدام في تلك المنطقة.

(سابعا) منع التمركز الأمريكي حول حدودها.

(ثامنا) القيام بعملية إحاطة كاملة لمسرح العمليات الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وقد اتسعت الرقعة لتشمل جميع أجزاء أفريقيا الشمالية والوسطى.

الاستراتيجية السوفيتية هي حصيلة مجموعة من التقاليد الثابتة، وقد أعيد تطويعها لمواجهة موقف جديد يتميز بخصائص لم تعرفها السياسة الروسية من قبل: طبيعة الصدام من جانب، تطور الأهداف القومية العليا من جانب آخر، ثم اتساع مسرح العمليات من جانب ثالث.

جميع هذه العناصر في حاجة إلى إيضاح وتفصيل.

الهدف الأول من التعامل مع المنطقة وهو الوصول إلى البحر المتوسط وتحطيم حصار المضايق هدف تقليدي مرده طبيعة الأوضاع الجيوبوليتيكية التي تعيها القارة

الروسية، فهي في جزء هام من سواحلها يصيبها التجمد خلال قرابة نصف العام وعندئذ لا يكون أمامها سوى الشواطئ الجنوبية في البحر الأسود، والتي بدورها تجد نفسها في حالة اختناق بسبب المضايق. ومن ثم فان السياسة الروسية منذ العصر القيصري سعت دائما لتخرج من ذلك الحصار بأن تضع أقدامها في البحر المتوسط. على أن بريطانيا وقفت لها بالمرصاد هيأ جمال عبد الناصر لروسيا فرصة لم تعرفها في تاريخها الطويل. ويجب أن نعترف بأن القيادة السوفيتية فقدت هذه الفرصة الفريدة بغباء حقيقي. لا يزال الموضوع المتعلق بطرد الخبراء الروس من مصر يحيطه الغموض. ولكن أيا كانت خلفياته فهو تعبير عن فشل دبلوماسي. على أن موسكو تجد في دمشق بديلا له قيمة في هذه الناحية تكمله ليبيا ذات الموقع الاستراتيجي الهام المتحكم في وسط البحر الأبيض المتوسط. يدعم من ذلك الاستراتيجية القتالية السوفيتية التي أساسها عدم الاعتماد على التسهيلات المحلية وجعل أساطيلها تتمركز في عرض البحر وتعتمد على قدراتها الذاتية بحيث لا تكون في حاجة إلى تقديم المساعدة من الموانئ الصديقة.

الهدف الثاني شكلي أكثر منه موضوعي. فالاتفاقات المختلفة التي صاغتها السياسة الأمريكية كانت تفترض أن الحرب القادمة سوف تأخذ صورة الاعتداء المباشر من الأراضي السورية، وهو ما أثبتت الأحداث عدم احتمالات وقوعه. تطويق الخطر الأطلنطي من الجنوب واضح في معناه وفي أهميته، عندما نتذكر أن المخطط الأمريكي العسكر كان يفترض أن محور القتال المحتمل هو وسط أوروبا. هذا التخطيط الذي أساسه ضيق رقعة القتال وتصور الانفصال بين معركة أوروبا والمعارك الأخرى المحيطة بها لم يعد له موضع. فالاستراتيجية الأمريكية تنظر إلى ميدان الصدام المحتمل على أنه يمتد من شمال أوروبا إلى المحيط الهندي مخترقا البحر الأبيض المتوسط بشاطئيه، ومنطقة الشرق الأوسط بما تحتويه من البحر الأحمر والخليج العربي. ولكن وظيفة الاستراتيجية السوفيتية لا تزال قائمة: اختراق المنطقة من الوسط وخلق حزام يمتد عبر ليبيا ليصل إلى قلب أفريقيا جنوبا وهو قادر شمالا على أن يقفز إلى وسط أوروبا.

وهكذا نصل إلى الهدفين الرابع والسادس. والواقع أن كلا منهما يكمل الآخر، وهو يعكس حقيقة التطور الذي أصاب الاستراتيجية السوفيتية. لقد ظلت حتى وقت قريب حذرة غير مغامرة تدور حول استغلال خطاء الاستراتيجية الأمريكية. ولكنها منذ فترة معينة أضحت لا تتردد في أن تأخذ بنفسها المبادرة لتفاجئ خصمها حيث لا يتوقع. لقد ظلت الاستراتيجية الروسية التقليدية أساسها التوسع من منطلق حدودها الإقليمية ورفض الانتشار في أماكن بعيدة عن إقليمها القومي. ولذلك فقد كان هدفها في المحيط الهندي لا يعدو التسلل لتأمين خطوط مواصلاتها عبر منطقة الشرق الأقصى. ولكنها هي ترى أن السياسة الأمريكية أساسها جعل منطقة المحيط الهندي موقعا للتمركز بالنسبة لقواتها البحرية والجوية بحيث تستطيع من قواعدها المنتشرة في تلك المنطقة أن تنال الاتحاد

السوفيتي في أجزائه الجنوبية من جانب، وأن تحمى خطوط اتصالاتها مع الصين من جانب آخر، وأن تحمي الكم الديموجرافي الرهيب في جنوب أسيا من أن يسقط في البوتقة الشيوعية من جانب ثالث، وأن تخلق حائطا يسند مصالحها الحيوية والرأسمالية في كل من استراليا وجنوب أفريقيا من جانب رابع، وأخيرا فان الاتحاد السوفيتي لا بد أن يكون رد فعله بحيث يسمح له بتثبيت الأقدام على شواطئ المحيط الهندي: اليمن الجنوبي، الحبشة ثم أفغانستان ليست سوى بعض النماذج بهذا الخصوص وهو ما سوف نراه تفصيلا فيما بعد. بعبارة أخرى فان الهدف التقليدي من خلق مسالك التسلل نحو المحيط الهندي الذي لم يكن يعني سوى إكمال عملية الوصول إلى البحر المتوسط وتحطيم حصار المضايق بخلق القدرة على التعامل البحري المباشر مع المحيط الهندي لأنه طريق الاتحاد السوفيتي إلى باقي أجزاء العالم الشرقي، لم يعد كافيا لتفسير حقيقة الأهداف من التعامل مع المحيط الهندي. ان تمركز الولايات المتحدة يخلق خطرا حقيقيا ومصر تهديد للكيان الروسي. ومن الطبيعي ألا تقف القيادات السوفيتية موقف السلبية. ان الاتحاد السوفيتي في حاجة للوصول إلى تلك المنطقة لا كقناة اتصال ولكن كمحور لنفوذه ولمساندة أصدقائه ولتطويق أعدائه. الهند من جانب والصين من جانب آخر على سبيل المثال. كذلك هو لا بد أن يسعى للوصول إلى المحيط الهندي، بمعني تثبيت أقدامه على شواطئه، وذلك لتطويق ومواجهة القوى الأمريكية المتمركزة في هذه المنطقة.

الهدف الخامس يقود مباشرة إلى الأوضاع العربية. أحد عناصر السياسة الروسية الثابتة من كاترين الثانية هو العمل على مع وجود أي دولة قوية على حدودها. طبق هذا المبدأ بخصوص بولنده، بل وأدى إلى تمزيق إقليم هذا الشعب في أكثر من نموذج واحد. وهو كذلك يفسر سياسة موسكو مع الدولة العثمانية ومع إيران، بل ومع المنطقة العربية. كما أن روسيا هي التي شجعت على بك الكبير على الخروج على الخلافة العثمانية، بل ومحاولة تمزيق الإمبراطورية العثمانية، فهي وقفت ضد محمد على عندما أثبت كفاءة وقدرة على إعادة بناء المجد العثماني. بل ان هذا أيضا إلى جانب الخلافات العقائدية يفسر سياسة الاتحاد السوفيتي في مواجهة القومية العربية وخلافها المعروف مع جمال عبد الناصر الذي ساندته وساعدته بقوة وفاعلية. إنها لا تستطيع أن تنسى ما أحدثته بها الدولة العثمانية من تشققات عندما كانت هذه في أوج قوتها. وهي لذلك تقف أيضا من الصين موقف التربص والاستعداد للحرب المجهضة.

(جـ) علينا لتفهم حقيقة الاستراتيجية السوفيتية أن نتذكر كيف أن الدولة الروسية تجد نفسها اليوم في موقف أسوأ من ذلك الذي عانت منه خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. فهناك احتمالات الجذب من منطلق مبدأ شد الأطراف على جميع حدودها في الجنوب والجنوب الغربي بصفة خاصة حيث قرابة سبعين مليون تركي مسلم ينتشرون في الولايات الإسلامية الروسية. في الشمال حيث منغوليا الخارجية لا بد أن تحن لتتحد مع منغوليا الداخلية التي هي جزء من القارة الصينية. واحتمالات خلق بؤر

للقلاقل ومن ثم للانهاك والاستنزاف حول حدودها عديدة لا تحصى: في البلطيق، في وسط أوروبا ابتداء من بولنده، في البلقان ثم حول المنطقة الكردية، وذلك دون الحديث عن منطقة أرمينيا. منغوليا الشمالية بدورها يجب أن تدخلها السياسة السوفيتية في الحساب. لأول مرة سوف يجد الاتحاد السوفيتي نفسه مهددا بما هو في حكم الغزو من الجنوب الغربي ومن أضعف مواقع قوته وبمساندة دولة عظمى لا تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط، بحيث لا تستطيع القدرات السوفيتية أن تضربها منطلقة من أرضها القومية، وبحيث يتعين عليها أن تثب خارج حدودها وعبر بحار واسعة لتفرض حربا عالمية ثالثة، وهو بدوره أمر لا بد أن تسعى القيادة الروسية لتجنبه. ولعل هذا هو الذي يفسر استراتيجية موسكو في كل من أمريكا الجنوبية ووسط أفريقيا. وهو ما سوق نعود إليه عاجلا.

وهكذا نجد متغيرات جيدة تفرض من تدعيم النظرة السوفيتية في عدم القبول بإقامة دولة عربية كبرى على حدودها الجنوبية. على أن أهم ما يخيفها في الوقت الحاضر هو أن يصير الوجود العسكري المكثف الأمريكي في المحيط الهندي وفي بعض مواقع الشرق الأوسط كإسرائيل ومصر أي في المناطق المحيطة بالحدود الجنوبية مدعاة لمساندة حركات تحرر داخلية وقلاقل حدودية الأمر الذي يعني استنزافا لقوتها العسكرية ولقدراتها الاقتصادية، وهي من ثم تجد نفسها في موضع لن تقبله.

(أولا) هي مضطرة للقتال ابتداء من حدودها القومية أي أنها من حيث الواقع سوف تدخل في حرب دفاعية. وهذا هو نصف الهزيمة.

(ثانيا) وهي سوف تضطر إلى تشتيت قواتها بين بؤر متعددة كل منها تفصلها عن الأخرى آلاف الأميال.

(ثالثا) وهي سوف تجد نفسها مضطرة إلى حرب طويلة الأمد، وهو ما يخالف استراتيجيتها الجديدة والتي تعدها كأساس للتعامل القتالي المقبل والمتوقع.

وهذا يعني في حقيقة الأمر نوعا من التفكك في المعسكر الشيوعي بكل ما ينطوي عليه ذلك من نتائج. فهل في مثل ذلك الاحتمال يمكن أن تقف القيادة السوفيتية صامتة أم أنها لا بد قد أعدت لنفسها استراتيجية للمواجهة؟

رغم أن تفصيل الإجابة على هذا التساؤل ليس هدفنا من هذه الدراسة إلا أن هذه الإجابة تطرح تساؤلا خطيرا عن القدرات العربية للتعامل من منطلق مبدأ الحفاظ على أمنها القومي مع الإرادة السوفيتية. مما لا شك فيه أن السياسة السوفيتية تتبع بهذا الخصوص، أي بصدد شل التغلغل الأمريكي حول حدودها الجنوبية، استراتيجية تنبع من ثلاثة مسالك كل منها يكمل الآخر:

1- فهي تعمل أولا على تفتيت المعسكر الغربي بالعمل الصامت الدائب على تحييد القوى ذات المساندة التقليدية لواشنطن. وهي تسير في هذا الطريق بنجاح حقيقي سواء

في عملية الاغراء الاقتصادي نحو دول السوق المشتركة أو في عملية التهديد المقنع نحو اليابان.

2- كذلك فإن التسلل في دول أمريكا اللاتينية الوسطى والجنوبية ومن خلال الوسيط لا بد أن يفرض على واشنطن نوعا من القلق وتوزيع القوى بحيث أن موسكو قد خلقت في عقر دار الإدارة الأمريكية ولأول مرة بقعا للزيت قابلة للاتساع.

3- على أن أهم ما يعنينا وهو ما يرتبط بالمنطقة العربية، نجد أن الاستراتيجية السوفيتية قد طلقت نهائيا مفاهيمها التقليدية. فهي تنظر إلى المنطقة الممتدة من البحر المتوسط في الشمال حتى دول جنوب أفريقيا في الجنوب، ومن المحيط الهندي في الشرق حتى المحيط الأطلسي في الغرب، على أنها ميدان واحد يتسع ولكنه يملك ترابطا كاملا بين جميع أجزائه.. وهي في تعاملها مع هذه المنطقة تلجأ إلى أسلوبين كل منهما يكمل الآخر. هي تترك القلب جانبا ولو إلى حين وتضرب الأطراف. أفغانستان في أقصى الشرق، المغرب في أقصى الغرب، أنجولا في أقصى الجنوب، ثم تركيا في أقصى الشمال. ثم هي تخلق لنفسها نقط ارتكاز متفرقة، ولكنها قادرة على أن تساند كل منها الأخرى بحيث تحيط منطقة القلب بحصار محكم لا تستطيع القوى الأمريكية أو التابعة لها منه فكاكا. منطقة القلب في هذا المسرح المتسع هي البحر الأحمر. مداخله في الشمال تحيط بها كماشة هائلة تمتد من اللاذقية في سواحل سوريا حتى السواحل الليبية. وفي الجنوب نجد الكماشة قد أقفلت وأحكمت قبضتها ما بين اليمن الجنوبية والحبشة.

ولعل هذا الإدراك السوفيتي للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط لا بد أن يفرض سؤالا آخر: لماذا الفشل في العلاقات العربية الروسية خلال العشرة أعوام الأخيرة التي وصلت في لحظة معينة إلى حد القطيعة، بل وتبادل الاتهامات مع مصر منذ وصول السادات إلى الحكم؟

قبل أن نحاول الإجابة على هذا السؤال فقط وبقصد طرح التساؤل حول حقيقة التعارض والتناقض بين الأمن القومي العربي والاستراتيجية السوفيتية، علينا أن نتذكر حقيقة أساسية يجب أن يضعها نصب عينيه كل من يتناول بالتحليل الصراع حول المنطقة العربية، في هذه المنطقة التي تمتد من الخليج العربي شرقا حتى وسط أفريقيا غربا تدور معركة حاسمة سوف يتوقف عليها مستقبل أوروبا الغربية واليابان أولا والمعسكر الرأسمالي ثانيا ومصير العالم برمته ثالثا. الصدام بين الشرق والغرب، بين الإرادة السوفيتية والدبلوماسية الأمريكية قد بدأ فعلا. وعندما كتب نيكسون في مذكراته أن الحرب العالمية الثالثة تحيط بنا في كل مكان لم يكن مبالغا. فالعالم الأوربي يعيش عالة على الخليج العربي بالنسبة للطاقة وعلى وسط أفريقيا بالنسبة لمعادنه الأساسية دورة لا بد منها لاستمرار بقائه الاقتصادي. أهمية المنطقة العربية بالنسبة للاتحاد السوفيتي هي أنها في الاستراتيجية الروسية بمثابة القلب للمسرح الذي يحتضن أيضا أفريقيا بكل خيراتها.

مما لا شك فيه أنه توجد مجموعة من المتغيرات تخفف من حدة هذا الصراع الخفي. ولكن إلى متى؟

أولا: العنصر القيادي الذي يتولى اتخاذ القرار، وفي كلا الطرفين. الولايات المتحدة أضحت تملك استراتيجية قوية استفزازية عنيفة ولكن من يتخذ القرار في تلك الدولة لا يزال يتصف بالرعونة والمراهقة. وهذا ما يقوله كيسنجر، وقد ذكرناه أكثر من مرة. كذلك فان القيادة السوفيتية تتصف بالشيخوخة. ومن ثم فان هناك هوة حقيقية بين صياغة الاستراتيجية وتنفي تلك الاستراتيجية. ولكن إلى متى؟

ان الحديث عن احتمالات التغيير ووصول جيل جديد أكثر حيوية وأكثر شبابا وأكثر استعدادا للمغامرة وأكثر تفاهما مع القيادات العسكرية في موسكو على قدم وساق.

ثانيا: كذلك علينا أن نتذكر مرة أخرى كيف أن الاستراتيجية السوفيتية لم تعد صالحة لمواجهة هذا الموقف الجديد. لقد تعودت أن تترك الولايات المتحدة تخطئ ثم تستغل الأخطاء الأمريكية بعملية مساومة واسعة النطاق. لقد كان مرد ذلك الحقيقي مجموعة من الحقائق تجعل القيادة السوفيتية على ثقة بأنها لن تؤخذ على غرة، وأنها تستطيع دائما أن تتراجع مستغلة في هذا ما سمى بسياسة الوفاق الدولي. الولايات المتحدة بحكم وضعها الداخلي ونظامها السياسي لا يمكن أن تفاجئ الاتحاد السوفيتي بحرب مجهضة، وهي لذلك لا تملك زمام المبادرة، ولكن في الاستراتيجية الجديدة التي بدأت تتبلور منذ بداية السبعينات والتي أضحت اليوم سافرة صريحة فان واشنطن قد أخذت زمام المبادرة بما هو في حكم الحرب المعلنة ولو من خلال الوسيط. لقد تعلمت من عدوها ومن ثم فقد أضحى على الاتحاد السوفيتي أن ينتقل إلى الهجوم ولا يقتصر على اتخاذ موقف الدفاع. سياسة رد الفعل لا يمكن أن تكون أساسا للسياسة الروسية في الإطار الدولي المعاصر. برز هذا واضحا في أفغانستان فهل سوف يستمر في نفس الاندفاع بصدد إيران وتركيا؟ ثورة الخوميني تحمل من علامات الاستفهام أكثر مما تقدم من إجابات. ورغم الهدوء الظاهر في تركيا فان التقلصات بداخلها أكثر من أن تحمل الولايات المتحدة على الطمأنينة.

ثالثا: في هذا الإطار العام تصير الأهمية التي تختلها المنطقة العربية في المخطط السوفيتي أكثر من حاسمة. وقلب المنطقة العربية هو مصر. وهكذا تصير الإجابة على السؤال الذي طرحناه عن أسباب الأزمة المصرية الروسية أكثر إلحاحا وأكثر خطورة على الأقل بالنسبة للمستقبل.

لماذا؟ وكيف؟ أسئلة يجب أن نطرحها ولو بإيجاز وأن نواجهها ولو بالقدر الذي يسمح بتحديد امكانيات التعاون العربي السوفيتي. هل هناك تناقض جوهري لا يمكن تخطيه بين السياسة الروسية وأهداف الأمن القومي العربي؟ أم أن هناك حدودا معينة تسمح بالتوفيق ولو المؤقت والمساندة ولو المحدودة؟ النتائج التي سوف نصل إليها بصدد العلاقات المصرية السوفيتية تصلح بدورها كأساس للتعامل مع جميع تطبيقات التعامل

بين موسكو والعواصم العربية الأخرى وبغض النظر عن خصائص الطبقة الحاكمة في أي من تلك العواصم.

(د) كيف حدثت القطيعة بين القاهرة وموسكو؟ الحقائق لا تزال يغلفها الكثير من الغموض. بل ونجد أنفسنا بهذا الصدد إزاء تصورات ثلاثة كل منها يختلف جذريا عن الآخر. فطبقا للرواية المتداولة، فان الرئيس السادات كان يعاني من توترات عديدة بسبب عدم رغبة الاتحاد السوفيتي في أن يحترم التزاماته، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بتوريد السلاح. كذلك فان موسكو لم تكن تريد للقتال بين مصر وإسرائيل أن يهدد سياسة الوفاق بحيث ترسبت القناعة لدى القيادة المصرية في أن السياسة السوفيتية كانت تستخدم مصر كورقة في يدها تسعى من خلالها إلى تحقيق مكتسبات لتوغلها وانتشارها في المنطقة، ولم يكن يعنيها أكثر من ذلك. وزاد من ذلك شعور عام في الرأي العام المصري بأن الوجود السوفيتي هو احتلال جديد، وهو ليس إلا نموذجا أسوأ من الخبرة التي عانت منها القوى المسئولة خلال ثلاثة أرباع القرن مع الوجود البريطاني في وادي النيل. كذلك لا يستطيع أحد أن يفكر أن هزيمة يونية 1967 تركت في النفوس جرحا لم يكن من السهل تخطي نتائجه. وجاءت المجموعة المعروفة والتي كانت تسعى للتخلص من السادات نفسه معتمدة على تأييد موسكو لتكمل هذا الإطار العام من القلق وعدم الارتياح من جانب القيادة المصرية.

على أن كيمش يسعى من خلال مجموعة من الوثائق ليثبت بأن القيادة الروسية نفسها كانت تسعي إلى تلك القطيعة. فالعلاقات المصرية الروسية كلفت موسكو كثيرا، والمسئولون في الإدارة الروسية فقدوا ثقتهم في قدرة القيادة المصرية على أن تحقق شيئا. واحتمالات التورط بنتائجه العديدة تزعج المخطط للسياسة السوفيتية. كذلك فان موسكو قادرة من خلال التغلغل في أفريقيا أن تحقق أهدافها بتكلفة أقل. وهي لا تستطيع أن تلجأ إلى خطوة تفقدها الثقة في سياستها إزاء دول العالم الثالث، ومن ثم فهي تضع السادات في موقف يفرض عليه تلك القطيعة، وهو ما حدث كما أثبت ذلك تطور الأحداث. ويأتي عقب ذلك محلل أمريكي آخر فيحدثنا عن نوع من التواطؤ بين موسكو والقاهرة بقصد تحقيق عملية تغطية واسعة النطاق تسمح بالخديعة الكاملة لإسرائيل وبصفة خاصة أثناء حرب أكتوبر بل وعقب حرب أكتوبر ذاتها المتعلقة بتوريد السلام والتي تؤكد أن تدفق السلام ظل قائما على قدم وساق حتى عام 1976. افتراضات أثبتت الأحداث اللاحقة أنها جميعها صعبة التصديق.

فلنترك جانبا جميع هذه الخلافات التي لا نستطيع أن نقطع بخصوصها بكلمة نهائية. ولكن هناك مجموعة من الحقائق يجب أن نسلم بها:

(الحقيقة الأولى) وهي أن الاتحاد السوفيتي قد تخلى عن مزاياه في مصر وهي مكتسبات عمل جاهدا في سبيل الحصول عليها وتحمل بشأنها عبئا اقتصاديا ضخما، وقد هيأت له هذه المكتسبات لأول مرة في التاريخ أن يحقق حلم القياصرة القديم وهو أن

يتوغل في قلب المنطقة العربية. ان فقد هذه المزايا أيا كان تفسيرها يعني فقط أن الاتحاد السوفيتي لم يفهم أهمية موقع مصر، ولم يعرف كيف يحافظ على ذلك الموقع. وهو يذكرنا بنموذج آخر من الفشل عاصره القرن الماضي: فرنسا في مواجهة بريطانيا.

(الحقيقة الثانية) أنه لصالح مصر أيا كانت الممارسات لتصفية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال التعامل السلمي أم الصراع العضوي، الحرب الكلية الشاملة أم القتال الجزئي والدوري، أن تظل العلاقات مع الاتحاد السوفيتي علاقات وثيقة. أنها الوسيلة الوحيدة أمام الدبلوماسية المصرية لتحقيق نوع من التوازن في مواجهة النفوذ الأمريكي. لو قدر لحمل أن يوجد مع حيوان كاسر في قفص واحد فانه لصالح الحمل أن يوجد أيضا في نفس القفص أكثر من حيوان متوحش. انه فرصة أخرى للحياة. كذلك سوف نرى أن التعاون الوثيق مع القوة العالمية الثانية هو مبدأ استراتيجي لا يجوز لأي قيادة مصرية واعية أن تتجاهله بأى شكل كان.

(الحقيقة الثالثة) أن بناء جيش قوي معد وصالح ليواجه مستلزمات الوظيفة الإقليمية والقومية لمصر لم يمكن أن يتم دون المساعدة والمساندة السوفيتية. القول بالتنويع هو نوع من الخديعة ان لم يفهم على أنه أداة مكملة. ان الجيش المصري ليواجه الجيش الإسرائيلي بقوة مماثلة أو على الأقل متوازنة ليس أمامه سوى أمرين كلاهما يكمل الآخر، بناء صناعة مصر للسلاح، ثم الاعتماد على التموين السوفيتي على الأقل في نوعية معينة من أدوات القتال. ويكفي أن نتذكر أن القوات العربية المحيطة بإسرائيل كانت تملك في عام 1975 قرابة خمسة آلاف دبابة. وأن ما تستطيع أن تنتجه جميع مصانع السلاح في غرب أوروبا لا يمكن أن يتجاوز في العام ستمائة دبابة. وقد اعترف بذلك الرئيس السادات بقوله في حديث له مع سليم اللوزي: لو أردت أن غير ما لدى مصر من سلاح وعتاد قتالي فإنني في حاجة إلى عشرين عاما على الأقل. بقى افتراض واحد هو الاعتماد على الولايات المتحدة. ولكن مجرد طرح هذا الافتراض، أي الاعتماد على واشنطن فقط لبناء قوة مصرية ضاربة تستطيع أن تقف من إسرائيل موقف المناطحة والتهديد لا يمكن أن يعبر إلا عن السذاجة وقصر النظر.

في ظل هذه الحقائق هناك أخطاء. كيف حدثت ومن هو المسؤل؟ هل الاتحاد السوفيتي مارس سياسة فاضلة؟ هل مصر لم تفهم الأسلوب الأمثل للتعامل؟ هل المسئولية تقع على كلا الجانبين؟ سؤال يجب أن نطرحه ونحاول الإجابة عنه.

طرحنا هذا التساؤل في موضع آخر وعقب متابعة تفصيلية لتاريخ العلاقات السوفيتية المصرية انتهينا إلى هذه النتيجة: كلا الطرفين لم يفهم الآخر فكان الصدام. ثم جاءت شخصية الرئيس السادات وفلسفته في التعامل السياسي فكانت القطيعة. الخلاف بين الطرفين برز واضحا في فترة حكم عبد الناصر، ورغم اقتناع هذا الزعيم بأهمية المساندة السوفيتية.. مع شخصية السادات بحكم تكوينه وفكره وسلوكه ما كان يمكن إلا أن يصير الخلاف صداما وعدم التقارب في وجهات النظر قطيعة حقيقية. زاد من ذلك

أن الزعيم المصري الجديد لم يكن بعيد النظر. الجانب السوفيتي تعامل مع الموقف من منطلق أن القائد المصري رجل منطقي يزن الأمور بمنطق القيادة الحكيمة، فكانت المأساة.

منطلقات القيادة المصرية أيضا فترة حكم عبد الناصر كانت تجعل أساس تعاملها مع الاتحاد السوفيتي أربعة مبادئ: منع الاتصال بين روسيا وأي دولة عربية أخرى، عدم تشجيع الوحدة بطريق التدرج، عدم وضع أفضليات للسياسة العربية، ثم أخيرا سياسة الاقتراض بلا حساب. هذه المبادئ الأربعة تكون النسيج الفكري العام للإدراك المصري لسياسته مع الاتحاد السوفيتي. فهو يعتقد أن أي محاولة من جانب موسكو للاتصال بأي عاصمة عربية أخرى إنما يجب أن تتم عبر القاهرة. أليست مصر هي زعيمة العالم العربي؟ وأليس عبد الناصر هو القائد الأعلى؟ ومصر لا ترى في أي حركة وحدوية لا تنبع بدورها من القاهرة السياسة لضرب الزعامة المصرية. الوحدة مع مصر ودون مصر لا موضع لها. جمال عبد الناصر لم يضع لنفسه في سياسته أولويات، ومن ثم كان لا بد أن يحدث التضارب والتناقض، هل هدفه الأساسي هو القضاء على إسرائيل أم تحقيق الوحدة العربية على سبيل المثال؟ لقد كان يسير في سياسة أساسها السعي لتحقيق كل شيء، وكان لا بد أن ينتهي بالفشل في جميع الميادين. برز هذا واضحا في المبدأ الرابع: الاقتناع بأن الاتحاد السوفيتي كدولة كبرى قادرة على الاقراض بلا حساب وعلى تقديم كل شيء، فخزانتها ممتلئة وما تقدمه لمصر ليس الا نقطة في بحر من القدرة والمقدرة.

الجانب السوفيتي كان ينطلق من مبادئ مختلفة تنبع من تصور وإدراك بعيد كل البعد عن الادراك السابق. الدبلوماسية السوفيتية في تعاملها مع مشكلة الشرق الأوسط كانت تؤمن بمبادئ أربعة تمثل الركائز الأساسية في فهمها للتحرك في المنطقة: فهي تؤمن بأن التوصل إلى الحل بالطريق السلمي يجب أن تكون له الأولوية حيث تصير سياسة الوفاق موضع التهديد، وهي تؤمن بأن الحرب أن وجدت يجب أن تكون طويلة الأمد، كذلك فان التجديد في المنطقة يجب أن يكون شعبيا وجماهيريا وداخليا وليس مجرد شعارات. الثورة في القناعة الروسية لا تستورد ولكن يجب أن تنبع من الواقع الاجتماعي. وأخيرا فان استغلال موسكو لبعض ثروات المنطقة ليس إلا أسلوبا من أساليب التعويض عن تلك المساهمة التي تقدمها الدولة السوفيتية بدون حساب.

فالقيادة السروية بوصف كونها تمثل دولة أعظم لا يمكن إلا أن تكون لها استراتيجية كلية وشاملة، وأن هذه الاستراتيجية لا بد أن تستند إلى أولويات وقد رتبت بطريقة تصاعدية. وهي في إدراكها بالمسئولية الكبرى عن مصير المعسكر الشيوعي لا بد أن تجعل لمبدأ الوفاق السيادة المطلقة. ولذلك فهي ترى أن كل ما يهدد ذلك المبدأ يجب أن يأتي في المرتبة الثانية. عندما دفع قادة الكرملين ناصر للاتصال بواشنطن لم يكن ذلك بقصد التخلي عن مساندة مصر في موقفها الدولي ولكن بقصد تخطي أن تصل تلك

المساندة إلى حد تهديد سياسة الوفاق. والحرب في نظر القيادة العسكرية الروسية تعني قتالا طويل المدى وليس مجرد معركة خاطفة. وهي قد بنت حساباتها على عنصرين: الأول أن الدولة الإسرائيلية بحكم تكوينها لا تستطيع أن تواجه مثل تلك الحرب. والثاني أن هذا فقط هو الذي يسمح باستغلال الكم العربي في مواجهة الكيف الإسرائيلي. وهذا يعني أمرا أساسيا: تحويل المجتمع المصري إلى أمة محاربة. هذا يفسر المبدأ الثالث حيث الإدراك السوفيتي أن المجتمع العربي بحالته المتفتتة لا يصلح لأي مواجهة حقيقية. الناحية الأخيرة تصير منطقية مع أي دولة تقدم مساعدات اقتصادية وعسكرية بالضخامة التي قدمتها موسكو لمصر.

الخطأ الحقيقي الذي وقعت فيه كل من الدبلوماسية المصرية والقيادة السوفيتية أن كلا الطرفين ل يسير في طريقه دون محاولة فهم الطرف الآخر لم يحدث بينهما حوار حقيقي ومواجهة صريحة للإطار الفكر الذي ينبع منه تصور كل فريق لمقتضيات التعامل في معاملاته الثنائية. عدم قدرة أي من الجانبين على فهم الآخر وتطويع مفاهيم الآخر كان لا بد أن ينتهي بالصدام. الصدام الحقيقي في هذه المفاهيم بدأ في صورة واضحة وخطيرة مع مبادرة روجرز، وبدلا من تطويقه حدث له تعميق وانتهي بالموقف المعروف.

على أن تضخيم الخلاف بين الطرفين ما كان يمكن أن يقود إلى القطيعة التي تعشها مصر في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي لو لم توجد شخصية السادات في القيادة المصرية.

لقد كتب الكثير عن السادات ووصفه البعض بأنه من أعظم رجال الدولة في العالم المعاصر، كما وصل البعض إلى وصفه بأنه خائن وعميل. الواقع أنه أبسط من ذلك. ولو أردنا أن نفهم السادات فليس علينا سوى أن نعود إلى مجموعة الخصائص التي تميز شخصيته. فهو أولا ثعلب سياسي: ماكر، حذر، قادر على أن يكون عنيفا إلى حد الوحشية. ثم هو ثانيا زعيم عاش في ظل القائد الأعظم جمال عبد الناصر. هزيمة ناصر عام 1967 أحالته إلى رجل دولة حقيقي. خلال تلك الفترة التي امتدت حتى موت الرئيس فان السادات كان الزميل القديم الوحيد الذي عاش في أحضان عبد الناصر، وهكذا تعلم شيئا. حكم السادات وحتى نصر أكتوبر لم يكن سوى استمرارية حكم عبد الناصر. السادات طبق مفاهيم هذا الأخير ولكن بأسلوبه. فناصر لم يكن ثعلبا وإنما كان ذئبا. عقب نصف النصر الذي حققه الجيش المصري في حرب أكتوبر بدأ السادات يبتعد عن تعاليم ومفاهيم سلفه. وهكذا حكم على نفسه بالفشل. لقد كان على السادات أن يختفي من الساحة المصرية في نهاية عام 1973.

وهكذا نستطيع أن نحدد خصائص شخصية السادات حول أربعة عناصر أساسية:

أولا: هو مثير للفتن والقلاقل، بل انه بهذا المعنى يمثل نضجا معينا. تاريخه الشخصي خير تأكيد لذلك. ولعل هذا يفسر حبه واستعداده للتحدي.

ثانيا: وهو بحكم تكوينه وعقليته بورجوازي بل ينتمي إلى الطبقة المتوسطة الصغيرة حبه للحياة المترفة، غرامه بشاه إيران، أحلامه بالقصور والاستراحات، تعلقه بالملابس الأنيقة، ليست جميعها سوى مظاهر للتعبير عن هذه العقلية. وهو لذلك لا يصلح لقيادة المواقف المصيرية. وهو لذلك أيضا قادر على أن يخفي أفكاره عن أقرب الناس إليه. الخديعة في تكوينه، بل هو سعيد كلما مارس الغدر مع أقرب الناس إليه. ولذلك فطيلة حياته لم يكن له أصدقاء.

ثالثا: وهو شخص معقد، تصرفاته السلوكية التي قد تبدو متناقضة لا تجد لها تفسيرا الا من خلال العودة إلى تلك الجروح العميقة في كبريائه.

رابعا: وهو أخيرا ممثل مسرحي. قادر على أن يتقمص الدور الذي يريده بنجاح يحسده عليه أي ممثل محترف. عقب زيارته للقدس عندما اقترح الحاضرون عليه وعلى مناحيم بيجين جائزة نوبل أجابت جولدا مائير بسخرية واضحة: كلا انهما في حاجة إلى جائزة الأوسكار.

هذه الخصائص هي التي حددت تطور السادات عقب حرب أكتوبر. وهي تطورات لم تفهمها القيادة الروسية بينما فهمها كيسنجر بوضوح، فكان النجاح الأمريكي المنقطع النظير في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن **هل هذا يعني أن القطيعة بين مصر والاتحاد السوفيتي دائمة؟ وأن النجاح الأمريكي قد استقر نهائيا في قلب العالم العربي؟**

الإجابة عن هذا السؤال بدورها تخرج عن نطاق هذه الدراسة ولكن الأمر الذي لا شك فيما أن تحليل خبرة التعامل المصري السوفيتي تفتح أبوابا عديدة للتساؤل. ولعله مما سبق أن ذكرنا نستطيع أن نؤكد حقيقة مطلقة: المسئولية الحقيقية في هذا التطور في العلاقات المصرية السوفيتية تقع على قيادات موسكو وذلك يبدو في بعدين: البعد الأول المرتبط بالتطور (الداخلي) في الواقع المصري. القيادات الروسية أخطأت في حساب أبعاد الانتقال في الاقتصاد المصري من النظام السابق على الثورة إلى النظام الناصري. فمصر تقليديا تعيش على الزراعة والتجارة. النظام الناصري عزل مصر عن العالم الخارجي فأفقدها طبيعتها كمعبر للتعامل الدولي. كذلك فان الانتقال إلى نظام اشتراكي بالمعني السوفيتي لا يمكن أن يتفق مع طبيعة المزاج المصري. وما هو أخطر من ذلك فان موسكو بين التحالف الحركي في النطاق الدولي والتغير الاجتماعي في التعامل الداخلي. البعد الثاني المرتبط بالمساندة السوفيتية للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي. لقد تقدمت تزعم التحالف بلا حدود الأمر الذي خلق في القيادات المصرية القناعة بأن الاتحاد السوفيتي على استعداد لأن يقدم لمصر ما تقدم واشنطن لإسرائيل. وهنا كانت القناعة في لحظة معينة بن الاتحاد السوفيتي ليس جادا في وعوده.

على أن علينا ونحن بصدد تقييم هذه الحقبة من تاريخ المنطقة أن نعترف بما لها وما عليها. فالاتحاد السوفيتي استطاع من هذا المنطلق أن يجد جناحه في أفريقيا. والأمر

الذي لا شك فيه أنه لولا نجاحه النسبي في مصر لما كان قد فكر في توسيع آفاقه حتى القسم الجنوبي من أفريقيا. كذلك يجب أن نعترف بأن الوجود والنفوذ السوفيتي هو الذي تحكم في قرارين كلاهما يجب أن ينظر إليه على أنه فشل للسياسة المصرية: الول في عدم المبادرة بالضربة الهجومية في عام 1967. وسوف نرى فيما بعد أن هذا يخالف تقاليدنا في الأمن القومي. الثاني في عدم نقل المعركة بأي معني من المعاني في عام 1973 إلى حدود إسرائيل السابقة على عام 1967. خطأ آخر قد يبدو محدود الأهمية ولكنه شارك بما لا يدع مجالا للمناقشة في ذلك الجو العام الذي هيأ للتقاعس عن تطوير النجاح في معركة أكتوبر مما أدى بدوره إلى الثغرة المعروفة.

31- أهمية المنطقة العربية في الاستراتيجيات الكبرى: امكانية المساومة وحدودها:

العرض السابق يسمح لنا بأن نحدد مجموعة من النتائج:

الأولى: ويصوغها المحلل السوفيتي المشهور بريماكوف ويتابعه في نفس المعني زويله الروسي أيضا بليابيف ويرددها الأمريكي ذو الأصل اليهودي أوري رانان من أن ضخامة الاستثمارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وأهمية المصالح المرتبطة بتلك المنطقة مع خطورة البعد الاستراتيجي لها لا بد من أن تلعب دورا حامسا في خلق سياسة متعاطفة مع القضية العربية في الأمد القريب ولو نسبيا. وبصفة خاصة عندما يتدخل في ذلك الوضع السعي نحو منع الاتحاد السوفيتي من أن يضع قدمه مرة أخرى بتوغل حقيقي في المنطقة.

الثانية: وهى أيضا ندين بها لعالم سوفيتي ويعود إلى بداية الستينات وهو المحلل ايفانوف وتتبناها بدورها العالمة الأمريكية دوايشا التي انفردت بدراسة السياسة السوفيتية في مواجهة السادات تحليلا له وزنه العلمي من أن السياسة الخارجية في الدول النامية قابلة لجميع الاحتمالات والتقلبات المستحيل تصورها، ليس هناك شيء مضمون نسبيا. والتطورات الفجائية والانقلابات غير المتوقعة يجب أن ندخلا في الحساب وأن نعد لها بحيث لا نؤخذ بها على غرة.

الثالثة: أن المنطقة العربية وبصفة محددة منطقة الشرق الأوسط في طريقها لأن تصير مسرحا لحركات كر وفر يشترك فيها أصدقاء الطرفين ويفرض عليها من خلالها صراع لا ناقة لها فيه ولا جمل. ولنتذكر أن ما حدث في الحرب العالمية الثانية ما بين مصر وشمال أفريقيا سوف يحدثاليوم ولكن وقد اتسعت الرقعة وقد اتجهت ميادين التعامل لتمتد على وجه الخصوص ما بين مصر والشرق العربي ابتداء من العراق حتى المحيط الهندي، والمنطقة وهي تجتاز اليوم هذه المرحلة انما تذكرنا بنموذج آخر اجتازته أوروبا في بداية الخمسينات على وجه الخصوص عندما كانت القارة العجوز تعد لتصير ميدانا للصدام بين القوتين الأعظم، فتصدى ديجول لذلك التطور بسياسته المعروفة التي أضحت اليوم سياسة ثابتة لدى جميع القيادات الأوروبية. الحديث عن

تحييد أوروبا يخلق الرعب في القيادات الأمريكية والدبلوماسية السوفيتية على استعداد لتقبله رغم أنه قد يبدو أنه ليس في صالحها لأنه من حيث الواقع يسمح لها باطلاق اليد في مواجهة الخطر الأصفر.

فهل تستطيع قياداتنا أن تفهم معنى ذلك؟

والسؤال الذي نطرحه يتكون من شقين:

الأول: كيف نبعد المنطقة عن مخاطر هذه الاستراتيجيات الكبرى. ونحن نعلم مقدما أنها تتعارض وتتناقض كليا مع مفهوم الأمن القومي العربي. لقد أفسد نظامنا الاقتصادي وتطورنا القومي الحروب العربية الإسرائيلية المتكررة.. فهل نريد حروبا أخرى أكثر خطورة وهي جميعها لا صلة لها بأهدافنا القومية؟

الثاني: كيف ننتفع بأهمية المنطقة لكلتا القوتين الأعظم في الحصول على مزايا ومكتسبات؟ ولنتذكر ما يعنيه ابتعادنا عن النفوذ الأمريكي بالنسبة للأمن السوفيتي والنموذج الأوروبي واضح الدلالة. كذلك فلنقف قليلا إزاء ما تعنيه قناة السويس والبحر الأحمر والخليج العربي بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية.

بطبيعة الحال نحن في حاجة إلى قيادة محنكة واعية تستند في تخطيطها إلى استراتيجية محددة تم بناؤها استنادا إلى العلم والمعرفة وليس مجرد الادعاء والعشوائية، بحيث تستطيع تلك الاستراتيجية أن تستخدم كلا من هذين المنطلقين كأساس لسياسة مستقلة متميزة عن سياسة كلا العملاقين، ولنتذكر بهذا الخصوص أن الضعف قد يصير قوة والقوة قد تتحول إلى ضعف. كذلك علينا أن نعيد إلى الذهن مدى ما نستطيعه من منطلق مبدأ توزيع الأدوار في تنفيذ السياسة العربية أن وجدت.

ان ضرب إسرائيل لبغداد لا يمكن أن يكون دون علم وتخطيط من القيادة الأمريكية فهل بدأت هذه القيادة في تنفيذ مخططاتها؟ وأين الحرب العراقية الايرانية من هذا المخطط؟ وهل حاولنا نحن من جانبنا أن نبني تصورا لهذه المواجهة؟ أم سوف نظل نسير على سياسة أساسها أن اليقظة لا تأتي الا بعد الحدث للبكاء على ما حدث؟

الفصل الثالث

نظرية الأمن القومي وتقاليد السياسة الخارجية المصرية

خلاصة:
النماذج التاريخية وبناء نظرية الأمن القومي المصري.
المتغيرات الثابتة في مفهوم الأمن القومي والتقاليد المصرية
ديناميات الدفاع عن إقليم مصر القومي.
سياسة الانتشار وعدم العزلة
الوظيفة الإقليمية وسياسة مصر الدفاعية.
العلاقة العضوية بين الدفاع عن الإقليم المصري وخصائص الواقع السياسي في منطقة الشام.
شبه جزيرة سيناء وخصائصها الاستراتيجية.
التطورات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط وأهمية تقنين مفهوم الأمن القومي المصري.

النماذج التاريخية وبناء نظرية الأمن القومي المصري:

درجت الصحافة المصرية خلال فترة الاعوام الخمسة الأخيرة، وبصفة خاصة منذ اتفاقيات كامب ديفيد في تعليقاتها على تصريحات الرئيس الراحل أنور السادات ان تتحدث بلغة لا بد وأن يفهم منها ان **أمن مصر القومي يتعارض مع الأمن القومي العربي، وأن لا موضع لأى محاولة للتوفيق بينهما،** بل وصل الأمر بالبعض إلى مقارنة بين عهد ناصر والعهد اللاحق له على ان الأول ضحى بالأمن المصري في سبيل القومية العربية بينما الثاني اعاد الأمور إلى أوضاعها الطبيعية بحيث **وضع الأمن القومي المصري في مقدمة أهداف السياسة المصرية** لأن هذا هو الذي يعنيه بالمقدمة الأولى، ان أى حاكم مصري لا يستمد الشرعية الا من الارادة المصرية وهو أمام ذلك الضمير مسئول مسئولية كاملة، ولذلك من الطبيعي أن يجعل م حماية الأمن المصري الهاجس الأول الذي لا يستطيع أي هدف آخر أن يقيد منه ومن قدسيته.. حديث تسيطر عليه الغوغائية وهي صفة وضعت تقاليدها في سياستنا القومية ثورة 23 يوليو، ولكنها لم ترتفع إلى ذلك المستوى من الجهات العلمية والاندفاع الدعائى كما حدث خلال الأعوام الخمسة الأخيرة ومنذ زيارة الرئيس السادات لمدينة القدس. وهي مسئولية يجب في يوم من الأيام ان يحاسب عليها كل من شارك فيها بطريق مباشر أو غير مباشر، ان سؤالا واحدا نطرحه على أولئك الذين زينوا لنا ذلك التناقض والتعارض: **هل حدد هؤلاء معنى الأمن القومي المصري ليصلوا إلى القول بأنه يتناقض مع الأمن القومي العربي؟ وهل حدد هؤلاء معنى الأمن القومي العربي؟ وهل طلبوا من أي مسئول متخصص أن يتولى هذه المهمة ليسيروا في سياساتهم على علم ودراية؟**

فلنتذكر ونحن نتصدى لموضوع الأمن القومي المصري أنه لم توجد حتى اليوم أي محاولة تنظيرية لهذا المفهوم. ان هذه المحاولة التي نقدمها اليوم لم يسبقها أي تنظير حقيقي لمفهوم الأمن القومي المصري، لم يوجد الفقه أو الفقيه الذي تصدى لهذا الموضوع، على أننا في صياغتنا لا ننطلق من فراغ، وانما نتابع نماذج ثلاثة في تاريخ مصر الطويل استطاعت من خلال الممارسة أن تضع قواعد واضحة لسلوكها الإقليمي:

(أ) النموذج الأول: ينقلنا إلى تاريخ مصر الفرعوني والسابق على اخضاع مصر للنفوذ الروماني. خلال تلك الفترة الطويلة، وحتى مقتل كليوباترا ودخول مصر عقب موتها في دائرة الهيمنة الرومانية، نجد تقاليد الأمن القومي المصري واضحة مقننة، وسوف نرى أن من أعظم من حكموا مصر رمسيس الثاني وتحتمس الثالث قدما لمفهوم التعامل الإقليمي بقواعد محددة صريحة.

(ب) النموذج الثاني: وهي يرتبط بالقرنين اللذين اعقبا سقوط بغداد أمام جحافل هولاكو في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، منذ ذلك التاريخ تبدأ تظهر بوضوح وظيفة مصر الإقليمية حيث انتقلت القيادة الروحية إلى القاهرة. متغيرات ثلاثة ساهمت في تحقيق تلك القيادة: من جانب استمرار الخلافة الإسلامية من القاهرة، ولكن المتغير

الحقيقي الذي أعطى مصر قيادة منطقة الشرق الأوسط هو تصدى مصر المملوكية لغارات المغول في موقعة عين جالوت حيث فرضت عليهم التراجع والانسحاب من الشام، ثم اكتمل كل ذلك باذلال وتصفية الحركة الصليبية، ومن ثم لم تعد هناك أى منافسة لقيادة القاهرة للعالم الإسلامي، بل ان هذه القيادة تحولت إلى مسئولية معنوية. في القاهرة حفظت كنائز الحضارة العربية ومنها انطلقت الدعوة لتأكيد المبادئ والمثاليات الإسلامية. خلال القرنين اللاحقين لسقوط بغداد لم تقتصر مصر على قيادة منطقة الشرق الأوسط بل طالبت القاهرة بحقها في حماية الاماكن المقدسة الإسلامية في مكة والمدينة، ضد هذه الوظيفة تصدت الدولة العثمانية، لأنها فهمت أنها لن تستطيع ان تمارس أي سيادة حقيقية في المنطقة ان لم تقض على القيادة المصرية.

(جـ) النموذج الثالث: وهو الأكثر حداثة والأكثر دلالة يقودنا إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ويتمركز حول فترة حكم محمد علي لمصر. هذا النموذج يسمح لنا بالبناء الحقيقي لفقه الأمن القومي المصري. علينا الا ننسى بهذا الخصوص ان التفكير في إنشاء إسرائيل يعود إلى هذه الفترة من جانب الدبلوماسية البريطانية، وان جميع المدركات الاوروبية بأسلوب التعامل مع مصر لمنعها من قيادة سياسة خارجية ذات ايناع معين في منطقة الشرق الأوسط تعود إلى هذه الفترة التي خلقت الذعر والقلق في جميع الأوساط الحاكمة وخلال خمسة عشر عاما. لقد اثبتنا في موضع آخر المبادئ التي سادت القناعة الأوروبية، الفصل بين مصر والعالم العربي من جانب، وخلق القطيعة بين القيادة المصرية والشعب المصري من جانب آخر.

مما لا شك فيه أن كلا من هذه النمائج يملك خصائصه المميزة. النموذج الأول منغلق لا ينظر إلى العالم الخارجي بأي اهتمام. النموذج الثاني تسيطر عليه مفاهيم الجهاد الإسلامية ومن ثم فهو ينطلق من مبدأ الوظيفة العالمية التي ورثتها مصر عن بغداد. النموذج الثالث يدور حول الوظيفة الإقليمية بمعناها الحقيقي حيث تختلط مفاهيم القومية الناشئة بمفاهيم التبعية العثمانية.

ملحوظة أخيرة قبل أن نلقي بأنفسنا في صميم الموضوع وهي ترتبط بظاهرة عامة توحد بين النماذج الثلاثة السابقة: الأمن القومي المصري مفهوما وممارسة لم يتأثر بالبعد الداخلي للحياة السياسية. مصر لم تعرف خلال تاريخها الطويل ثورات داخلية ضد الحكومات المتعاقبة وككل الشعوب التي آمنت بوظيفتها الحضارية، العلاقات الداخلية كانت دائما سلمية. تاريخ مصر يطرح لنا نموذجا فريدا لعلاقة الثقة بين الحاكم والمحكوم، الثورات وهي عديدة كانت تتجه ضد الأجنبي المغتصب الذي حاول بشكل أو بآخر ان يتسلل إلى الأرض القومية.

متابعة هذه النماذج الثلاثة ودمجها في إطار واحد من حيث التجريد الفكري لبناء تنظير واضح ومقنن المقاطع ومحدد المدركات لمفهوم الأمن القومي يسمح لنا باكتشاف العناصر الأربعة التي يدور حولها ذلك المفهوم كمنطلق لسياسة مصر الإقليمية.

أولا: المبدأ الأول يدور حول أداة تنفيذ سياسة الأمن القومي. يجب الا تعتمد مصر على السلاح البري، اداتها العسكرية يجب أن تتضمن أيضا أسطولا بحريا متقدما وبدرجة لا تقل أهمية عن الجيش البري، اتساع الشواطئ الشمالية وطبيعتها المفتوحة فضلا عن أهمية دور مصر في البحر الأحمر تفرض على مصر عبئا مزدوجا للدفاع وهو في هذا المجال لا يمكن الا أن يكون بحريا.

ثانيا: طبيعة سيناء تفرض على مصر ان الدفاع عن حدودها الشرقية يجب أن يتمركز في الشام: في أقصى الشمال خط الدفاع الأول، وفي قلب فلسطين خط الدفاع الثاني، ومن ثم يجب على القيادة المصرية أن تتجنب أي معركة في سيناء، وان حدثت فلا بد وأن تكون هجومية بحيث تنقل القتال وبسرعة إلى خارج الاراضي المصرية وبعيدا سواء عن القناة أو عن الدلتا.

ثالثا: علاقات مصر بدول منابع النيل (الحبشة وأوغندة دون الحديث عن السودان) يجب أن يكون أساسها التعاون والتنسيق الدائم وبغض النظر عن خصائص وطبيعة النظام الداخلي.

رابعا: سياسة مصر يجب أن يسيطر عليها متغير الانتشار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والمساندة الحركية باسم دول المنطقة العربية على الأقل المحيطة والمترابطة مع الإقليم المصري وانتشاراته الجيوبوليتيكية. تحليل هذه المبادئ الأربعة وعلاقات كل منها بالآخر يفرض علينا أن نبدأ بدراسة تفصيلية للثوابت الأساسية الاستراتيجية التي منها وبها تشكل هذا المفهوم للأمن القومي المصري.

33- المتغيرات الثابتة في مفهوم الأمن القومي والتقاليد المصرية:

سبق أن ذكرنا كيف أن مبادئ الأمن القومي ليست سوى صياغة سياسة لحقائق عسكرية تنبع من خصائص الإقليم القومي بأوسع معانيه أي كوعاء مكاني للارادة القومية.

بهذا المعني ومن متابعة خبرة النماذج الثلاثة السابق ذكرها نستطيع ان نكتشف مجموعة من الثوابت الأساسية التي شكلت تاريخ مصر الطويل ايجابا أو سلبا والتي تمثل جوهر المتغيرات التي لا بد وأن تتحكم في صياغة تلك المبادئ والتي سبق وطرحناها.

عشرة ثوابت أساسية نذكرها أولا بالترتيب المنطقي قبل أن ندرجها في إطار ديناميكي يسمح لنا يفهم حقيقة علاقة المواجهة التي سيطرت على جميع علاقات التعامل التاريخية بين الإقليم المصري وما يحيط به، وبصفة خاصة في ذلك الجزء الممتد من شرق الدلتا وحتى جبال طوروس في شمال سوريا.

أولا: مصر هي قلب العالم القديم، حول الإقليم القومي المصري تتقابل القارات الثلاث: لقد ظلت مصر دائما حتى في لحظات الاحتلال بمثابة القلب في دائرة تمتد لتدور حول هذه البقعة التي هي بمثابة القلب للعالم القديم، قد تتسع الدائرة وقد تضيق ولكن

مصر دائما هي القلب. لم تقبل ولم يقدر لها في تاريخها الطويل ان تؤدي وظيفة "الضواحي".

اتساع الدائرة أو تقلصها يتحدد اساسا بمتغيرين: الايناع في وظيفة مصر الإقليمية من جانب ثم التدخل المسيطر من القوى الأجنبية عن المنطقة للتحكم في ارادة مصر الحضارية من جانب آخر. حتى عندما أضحت بغداد عاصمة العالم في عصر العظمة العباسية وعندما أضحت ارادة الخليفة العربي هي وحدها صانعة السلام في العالم ظلت القاهرة هي العاصمة والقلب الاستراتيجي للعالم الإسلامي.

ثانيا: وهي من حيث الطبيعة الجغرافية نقطة التقاء القارات الثلاث من جانب وتجمع البحار المتحكمة في العلاقات الدولية من جانب آخر. هذا الموقع الجغرفي في الواقع هو الذي يعطي مصر تلك الأهمية، فالقارات تتقابل حول مصر: أسيا حيث ان سيناء هي جزء من تلك القارة وأفريقيا التي تصير بالنسبة لها مصر هي الباب الحقيقي بفضل وادي النيل الذي يقود إلى قلب القارة السوداء. أوروبا لا تفصلها عن مصر سوى منطقة البحر المتوسط الشرقي والتي كما رأينا هي أداة اتصال وليست أداة انفصال، ولعل هذا يفسركيف كانت كريت وقبرص دائما مرتبطة بمصر، كذلك فان غزو محمد على لليونان ورغم أنه كان أداة للتقرب إلى السلطان العثماني الا أنه كان تعبيرا عن حقيقة استراتيجية. على أن خير من شعر بهذا التلاحم هم البطالسة وبصفة خاصة خلال فترة حكم كليوباترا ومتابعة حروبها مع الرومان تقطع بصحة هذه الملاحظة على أن موقع مصر المتميز ليس فقط لأنه حولها وحول شواطئها تتقابل القارات بل ولأنه من تلك الشواطئ تبدأ البحار الداخلية المتحكمة في التجارة الدولية رحلتها نحو العالم الخارجي: البحر المتوسط من جانب في الشمال والبحر الأحمر من الجانب الآخر من الشرق. الأول يمتد من شواطئ مصر المتحكمة في مدخله الشرقي ليصل إلى المحيط الأطلسي، والثاني حيث برزخ السويس السويس هو نقطة ميلاده متجها إلى الجنوب ليربط العالم المتمدين البحر المتوسطي بالمحيط الهندي أي أفريقيا وأسيا. هذه البحار التي ظلت طيلة العصور القديمة والوسطى بل وحتى القرن التاسع عشر معبر الاتصال بين القارات الثلاث بحيث أن أى تعامل بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب لا بد وأن يجتاز هذه المنطقة، فتح قناة السويس كما سوف نرى فيما بد زاد هذه الحقيقة اشتعالا بل وقلب جميع موازين التعامل الدولى.

ثالثا: ولهذا يجب أن نفهم لماذا كانت مصر دائما "دولة معبر" وكذلك "دولة التقاء"، أى استراتيجي متمكن يستطيع ان يفهم الأهمية التي تضفيها هذه الحقيقة على مصر، فتح قناة السويس كما سبق وذكرنا زاد من تضخيم هذه الأهمية بحيث أضحت مصر هي محور نظام الاتصال العالمي. برز ذلك واضحا خلال الحربية العالميتين وبصفة خاصة الحرب الثانية. فهمت بريطانيا ذلك فجعلت أحد وزرائها يقيم في القاهرة، ولم تفهم برلين تلك الحقيقة فكانت هزيمتها في العلمين أحد المتغيرات الأساسية في قلب

موازين القتال. ورغم التطور الذي أصاب العالم عقب ذلك حيث انتقلت مراكز القوى الكبرى إلى خارج القارة الأوروبية الا أن الوضع الجغرافي للمنطقة وأهمية قناة السويس لا تزال تتحكم في توازن القوى العسكرية وخريطة التعامل بين القوتين الأعظم فقناة السويس لا تزال ضرورية وحاسمة في الربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط بخصوص الاسطول السادس الأمريكي، وهي لا تزال حاسمة بصدد الاسطول السوفيتي ليستطيع ان يخترق مياه البحر المتوسط ليصل إلى مواقع امتداد نفوذه في أفريقيا الشرقية.

رابعا: جميع هذه الأسباب تفسر لماذا عاشت مصر دائما في خطر.. الأهمية تخلق الاهتمام، والاهتمام بدوره ليس الا نقطة بداية في تطور ضخم لا بد أن يخلق الجاذبية التي لا بد في لحظة معينة أن تتحول إلى ارادة الاستشارة ومن ثم محاولات الاستيلاء والفتح وخلق التبعية، في جميع مراحل تاريخ الانسانية كلما حاولت احدى القوى العظمى أو تطلعت إلى السيادة العالمية اعتبرت أن اخضاع مصر هو مرحلة حاسمة وخطوة لا بد من اجتيازها، وكان من ثم على مصر ان تواجه اعداءها وحيدة. ما كانت تستطيع أن تعتمد على أحد. وسوف نرى فيما بعد كيف ان مصر يحيط بها فراغ قاتل، والقوى الكبرى هي طامعة وليست متعاونة. في تاريخ مصر الطويل يندر أن نجد محالفات حقيقة مع بلاد أخرى حتى ولو كانت تنتمي إلى دائرة اشعاع وظيفة مصر الإقليمية. اليونان ورغم العلاقة الإقليمية التي تربطها بمصر وكما سبق وذكرنا لم يقدر لها في تاريخها الطويل أي مشاركة مع مصر في سياسة للتعاون الإقليمي، أو لتقسيم مناطق النفوذ، ولقد تعلمت مصر لذلك الا تعتمد سوى على نفسها. ولذلك فقد كانت مصر دائما وحيدة، مسيطرة بكبرياء، أو مسحوقة تابعة بصبر ولكن دائما وحيدة.

خامسا: هذه الحقيقة تبدو أكثر وضوحا عندما نطرح مشكلة الدفاع عن مصر، وعن الإقليم المصري القومي، فرغم ان هذا الإقليم واضح محدد ولعل هذا هو السبب الذي مكن مصر في تاريخها الطويل من التكامل القومي وعدم امكانية تجزئة هذا الكيان السياسي بأي معنى من معانيه، الا ان الإقليم المصري من جانب آخر يعاني من نواحي ضعف عديدة من الناحية الاستراتيجية. فالسواحل الشمالية تمتد إلى قرابة آلفي كيلومتر، هذه الاستراتيجية المنطقة صعب الدفاع عنها بسبب طبيعتها الجغرافية المنفتحة، اذا استثنينا بعض البحيرات حيث لا توجد أي مواقع طبيعية تسمح باعاقة القوى المهاجمة وتزداد هذه الناحية خطورة عندما نتذكر أن مصر ليست لها تقاليد بحرية تماثل دولة كاليابان أو بريطانيا، المخاطر التي تتعرض لها مصر تأتي من الشمال أو من الشمال الشرقي. موجات كلاب البحر القادمة من الشمال عديدة، الاسكندر الأكبر، قيصر روما، نابليون ثم نيلسون ليست سوى بعض اسماء في تلك الطائفة الضخمة من الفاتحين الذين عرفتهم أرض وادى النيل. نقطة الضعف الثانية تقع في الجانب الشرقي لمصر، كلاب البحر التي اجتازت سيناء لغزو مصر من الشمال الشرقي لم تتوقف في تاريخ مصر

الطويل، بدأت بالهكسوس الذين حكموا مصر قرابة خمسة قرون وانتهت بأبناء إسرائيل الذين لم يجرؤوا بعد على وضع أقدامهم في وادي النيل. عندما أراد الانجليز غزو مصر جمعوا بين عنصري الضعف الاستراتيجي: البحر من الشمال والبر من الشرق، رغم هذا الضعف الاستراتيجي فان مصر تملك أيضا عناصر للقوة، فإقليمها يمتد إلى قلب القارة في خط مستطيل تحيط به الصحراء الشرقية بسلسلة جبالها المرتفعة والصحراء الغربية التي توصف بأنها أصعب معبر تعرفه أفريقيا، بل ومن أصعب المناطق لإمكانية اجتيازها في العالم.

سادسا: هذا الوضع الإقليمي لمصر المتميز يفرض الكثير من الصعوبات ولكنه أيضا يسمح بالكثير من المزايا بل أنه يقود في خاتمة الأمر لأن يفرض على مصر مجموعة من القيود التي لا تستطيع أن تتخطاها أو أن تتجاهلها أول هذه القيود أن مصدر الثروة القومية في مصر كان دائما مزدوجا: من جانب الزراعة بسبب الوادي الذي يملك أخصب أرض في العالم ولكنه كذلك التجارة الدولية كنتيجة لطبيعة الموقع وما يتيح من إمكانيات. هذا الواقع يجعل من سياسة الانتشار والانفتاح الإقليمي أحد العناصر الأساسية التي يجب على أي حاكم أن يحترمها، والواقع أن الرئيس عبد الناصر بهذا الخصوص ارتكب خطأ دفعت مصر ثمنه غاليا وهو فرض العزلة الاقتصادية على مصر وبصفة خاصة منذ أن ادخل في مصر مفهوم الدولة الاشتراكية وتحت تأثير الإدراك السوفيتي بمدلول الوضع الاقتصادي في مثل ذلك النموذج للتطور السياسي. ولعل الملاحظة التي تدعو للتساؤل إن الرئيس جمال عبد الناصر اتبع سياسة متناقضة، بينما انطلق في سياسة انفتاح سياسي ودبلوماسي مع العالم العربي فرض سياسة عزلة بل وانغلاق فيما يتعلق بالتعامل الاقتصادي وما كان يمكن لمثل هذه السياسة سوى ان تنتهي بالجفاف في اقتصاد مصر القومي. وسوف نرى في موضع آخر أن العزلة والانكماش الاقتصادي ارتبط أيضا بتقوقع ثقافي كان لا بد وأن يمهد لسرقة وظيفة مصر الإقليمية الحضارية لصالح دولة كلبنان. وهو واقع لا تزال نتخبط في نتائجه.

سابعا: هذه المتغيرات المتعددة التي تدعم موقع مصر الاستراتيجي وتفرض نفسها على خصائص وتوجهات السياسة المصرية في هذه المنطقة الممتدة من البحر المتوسط الشرقي حتى وسط أفريقيا ومن حدود إيران حتى المحيط الأطلسي تفسر خصائص سياسة مصر التقليدية. هذه المنطقة ليس بها سوى فراغ سياسي ومن ثم فان مصر مدعوة كقوة إقليمية لملء ذلك الفراغ، بل ولا توجد أي قوة أخرى في المنطقة تجمع بين الوزن الديموجرافي والقدرة التكنولوجية والهيبة التاريخية تستطيع أن تنافس مع ولو جزئيا في ملء ذلك الفراغ. حكام مصر فهموا أن وزن مصر يضطرد في تصاعد مستمر مع سياسة انفتاح إقليمي لمصر أساسها نشر النفوذ والتعاون الإقليمي، وبقدر اتساع التعاون وخلق علاقات المساندة والتماسك بقدر قوة مصر والعكس صحيح، أسوأ فترات مصر هي مراحل الانغلاق والتقوقع، أي قوة دولية تريد أن تتدخل في المنطقة

تبدأ بضرب مصر أو الشعب على الأقل إلى خلق العزلة الحقيقية والانفصام بين مصر وسائر أجزاء المنطقة، السياسة الأوروبية جعلت منذ محمد على وحتى اليوم أحد أهدافها الأساسية خلق القطيعة بين مصر وسائر أجزاء منطقة الشرق الأوسط، القوى الدولية التي تعاملت مع المنطقة فهمت ذلك منذ أقدم العصور، وهي فهمت أن أي قوة إقليمية تريد أن تتحدى العالم الخارجي لا تستطيع أن تقف بمعزل عن مصر. ولعل نموذجين بدلالة مختلفة لكل منهما يسمحان لتبيان هذه الحقيقة النموذج الأول إيجابييقودنا إلى فترة الملكة زنوبيا عندما استغلت الصراع حول المنطقة بين فارس القادمة من الشرق وروما القادمة من الغرب فانشأت دولة قوية ما بين العراق الحالية وسوريا، ولكنها فمهم ببعد نظر لم تعرفه القيادات الحالية إن مصيرها معلق على ضم مصر إليها وفعلا تم لها ذلك. ولكنها بهذا تحدت القوى الكبرى فتصدت لها روما وانتهت بالهزيمة التي جعلت نفس الملكة زنوبيا تباع في أسواق النخاسة بعاصمة الإمبراطورية الرومانية. النموذج الثاني يقودنا إلى إنشاء إسرائيل التي تم التفكير فيها منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر عقب الانبعاث العسكري الذي قاده محمد على.

ثامنا: ورغم ذلك فعلينا أن نتذكر كيف إن مصر لم تتبع في أي مرحلة من تاريخها سياسة التوسع الإقليمي: مصر الفرعونية، اتبعت خلال تاريخها الطويل سياسة فقط دفاعية. مصر المملوكة لم تخرج من إقليمها القومي إلا لتضرب خصومها. محمد على إرادفي واقع الأمر أن يجدد شباب الإمبراطورية العثمانية بحروبه المختلفة خارج الإقليم القومي. والسبب في ذلك واضح: فمصر كانت دولة غنية في وسط دول فقيرة. ما هي من ثم الأسباب التي كان يمكن أن تدفع بها للخروج عن حدودها إن لم تكن اعتبارات الأمن القومي؟ ولعل هذا يفسر أيضا لماذا لم تعرف مصر في تاريخها القديم والوسيط وحتى وقت قريب ظاهرة الهجرة. الهجرة لا يمكن أن يكون لها من سبب سوى الاعتبارات الاقتصادية، فأين حول مصر من هو أغنى من مصر؟

تاسعا: هذه السياسة بعناصرها وثوابتها السابق كرها ظلت دائما واحدة لم تتغير وبصفة خاصة في تلك النماذج الثلاثة التي جعلناها أساسا لبناء نظرية الأمن القومي المصري. لم تقبل أي استثناء سوى فقط عندما يتعلق الأمر بعلاقة مصر وسوريا. هناك بها الخصوص قاعدة مطلقة تقف من جميع المبادئ الأخرى موقف الرفض أو التقييد. العلاقات بين هذين القطرين هي علاقات عضوية والتضامن يجب أن يكون مطلقا. ان الساحل الذي يبدأ عند الأسكندرية لا يتوقف حتى الأسكندرية، وان لم يتم التعاون العسكري الوثيق بين القطرين فان مصير كليهما للفشل. عندما غزا العرب سوريا أشار عمرو بن العاص على عمر بن الخطاب بضرورة فتح مصر والا فعليه أي الخليفة العربي ان يتخلى عن الشام، وعندما هزم نابليون في فتح عكا قرر الرحيل عن مصر، والصليبيون في لحظة معينة قرروا ضرب مصر للاستقرار في اماراتهم الكاثوليكية.

عاشرا: وهذا يقود إلى الموضع المتميز لسيناء في تاريخ مصر العسكري، ان أي دفاع عن مصر ابتداء من شبه جزيرة سيناء انما يعبر عن عدم فهم لحقيقة الاوضاع الجيوبوليتيكية للواقع المصري. سيناء لا تصلح للمعركة الدفاعية.

على ان هذا في حاجة إلى تحليل أكثر دقة من حيث ننتقل إلى ديناميات التعامل بين هذه الثوابت المختلفة.

34- ديناميات الدفاع عن إقليم مصر القومي:

ثوابت عشرة تمثل الواقع الاستراتيجي المصري. هذه الثوابت هي التي قادت إلى صياغة مبادئ الأمن القومي المصري حول أربع قيم أساسية. على أن هذا الإطار ليكتمل لا بد وان نطرح بوضوح مشكلة الدفاع عن مصر وبصفة خاصة من حيث علاقة الترابط بين سوريا ومصر حيث تحتل خصائص شبه جزيرة سيناء أهمية خاصة. وهي جميعها متغيرات لا بد وان تدرج في إطار أكثر اتساعا من مجرد العلاقة بين مصر والدول المجاورة لها، والتي تقع على حدودها الشرقية.

يقال عادة ان حملة نابليون بونابرت فتحت أبواب النهضة الحديثة في مصر ومكنت هذه المنطقة من أن تكتشف العالم الخارجي بعد أن قضت قرونا طويلة منغلقة على نفسها. هذه الكلمات التي قد تتضمن جزءا من الصحة الا أنها لا تعبر الا عن نصف الحقيقة، فمصر بدأت نهضتها الحديثة مع على بك الكبير وقبل غزو نابليون بقرابة نصف قرن، وهي لم تكن في حاجة إلى اكتشاف العالم الخارجي الذي كانت دائمة الاحتكاك به، ولكن الحقيقة التي كثيرا ما يتجاهلها المحلل لتاريخ التعامل الأوروبي مع مصر هي ان حملة نابليون وما أعقبها من أحداث وبصفة خاصة فترة حكم محمد على مكنت عالم الدولة القومية الحديثة في أوروبا الغربية من أن يلمس حقيقة همية مصر لكل دولة تسعى للتحكم في السيادة العالمية. لقد هزم نابليون وقضى على حلمه في إنشاء امبراطورية عظمى ليس في ووترلو ولكن في وادى النيل. ونجحت بريطانيا في أن تكمل بناء الامبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس ليس باكتساحها الهند ولكن بانتصارها في معركة أبو قير الذي اكملته بمعركة الاسماعيلية ودخول القاهرة. هذه الحقيقة ليست جديدة، فروما لم تستطع ان ترتفع إلى مرتبة السيادة العالمية الا عقب عزو مصر وقبل ذلك الاسكندر الأكبر عندما إرادان يبني امبراطوريته بدأ بمصر والامبراطورية العثمانية، لم يكتمل امتدادها الحقيقي الا عقب هزيمة مصر في مواجهة جحافلها على حدود الدلتا الشرقية. ويعلق على هذا أحد أهم من حلل وظيفة مصر في الصراعات الدولية العالم الأمريكي "لينجيل" بقوله: "أولئك الذين عرفوا كيف يضعون أقدامهم في مصر ارتفعوا إلى مصاف القوى العالمية ولكن اولئك الذين فشلوا في تثبيت نفوذهم في أرض الدلتا الخضراء قدر لهم أن يفشلوا أيضا في فرض سيادتهم العالمية".

هل هذا هو أيضا مصير الصراع الدولي بين موسكو وواشنطن؟

أهمية مصر لم تكن جديدة في الصراع الدولي حول السيادة، ولكن الجديد هو الترابط بين أمن الدول القومية الكبرى في أوروبا الحديثة، والتواجد الدائم في حوض النيل، علاقة الترابط بين الشاطئ الشمالي والشاطئ الجنوبي كأحد عناصر الأمن الأوروبي برز فقط في مراحل الوحدة للمنطقة الأوروبية. فهم دلالة هذه الحقيقة قيصر وخطبة كاتون العجوز في مجلس الشيوخ الروماني داعيا لاستئصال قرطاجنة واضحة من حيث ادراكها لهذه الحقيقة. الفرقة بين روما وبيزنطة لم تضعف الدلالة فكلاهما تنتمي إلى تقاليد واحدة. الحروب الصليبية عقب الصحوة العربية اعادت المنطق للوجود. ولكن تمزق القارة العجوز بين دول قديمة عديدة قلص من مفهوم الأمن القومي فلم يعد بين شاطئين أحدهما يجب أن يستوعبه الخر ولكن أضحى بين شعوب محدودة المساحة الإقليمية، على ان الدولتين اللتين كانت كلاهما تتجه إلى وظيفة عالمية ما كان يمكن لأي منهما أن تتقبل تلك المفاهيم الضيقة. وهنا اكتشف نابليون تلك الحقيقة ولكنه فشل في أن يجعل مها محورا لسياسة متكاملة. بريطانيا نجحت في ذلك. ويوم ان قبلت فرنسا في الاتفاق الودى التخلي عن أي اطماع في وادى النيل إنما كان ذلك اعلانا بالافلاس الكلي للدولة العالمية.

لماذا وما هي أسباب هذه الملاحظة؟

فلنعد لنقرأ هذه الكلمات التي كتبها المؤرخ الفرنسي "سافاري" في كتابه "خطابات من مصر" والذي كان يحمله جند نابليون اثناء غزوه لوادي النيل. "هذا البلد الجميل الذي يوجد في أيدي أمة محبة للفنون سوف يصير قلب التجارة العالمية انه القنطرة التي سوف تربط أوروبا بأسيا، هذه الأرض السعيدة تصير مرة أخرى أرض العلم ومكانا لأسعد اقامة". والاهتمام بغزو مصر من هذا المنطلق لم يكن فقط وليد خيالات نابليون واحلامه. الوثائق تحدثنا عن خطابات عديدة من جانب الفيلسون الأشهر "ليبنتز" إلى لويس الرابع عشر ومن بعد للسياسي القدير "شوازيل" إلى لويس الخامس عشر.

هذه الأهمية التي جعلت نابليون يفكر في لحظة معينة في الاقبال هو وجيشه على الإسلام ليستقر نهائيا في مصر كما يحدثنا أحد المؤرخين الفرنسيين الثقاة تقودنا إلى الثوابت الثلاثة الأولى والتي سبق ورصدناها من خلالها الوضع الاستراتيجي لمصر، فمصر هي دائما مركز دائرة اتسعت أو ضاقت، هي نقطة القلب في دائرة تمتد حولها وتنفرج أو تنحسر تبعا للواقع الدولي وللمقدرة المصرية. السبب في ذلك يعود إلى أكثر من متغير واحد. فمصر هي العاصمة الاستراتيجية للعالم القديم بمعني انها تتوسط القارات الثلاث بحيث ان دائرة محورها مصر تضم جميع أجزاء أوروبا وأغلب أجزاء أفريقيا بل وتصل إلى مشارف المحيط الهندي في سواحله الشرقية. يزيد من هذه الأهمية ان القارات الثلاث تجتمع حول مصر: مصر جزء من أفريقيا وهى أيضا بسبب سيناء جزء من أسيا وأوروبا تقع على حدودها الشمالية، لا يفصلها سوى البحر المتوسط وكما

ان حولها تتقابل القارات فمنها تفترق البحار الداخلية الهامة التي تحكمت في علاقات الاتصال التجاري على مر العصور: البحر المتوسط الذي يقود إلى المحيط الأطلسي والبحر الأحمر الذي هو بدوره الذراع الطويلة الممتد إلى المحيط الهندي. ولذلك فقد كانت مصر دائما دولة طريق أي دولة معبر ما بين مصدر ومستقبل، حتى قبل إنشاء قناة السويس فان وقوع مصر على برزخ السويس يجعل من تلك الارض معبرا لا بد وان تجتازه جميع أنواع الاتصال البري والبحري ما بين العالم الأسيوي والمنطقة الأوروبية.

هذه الأسباب جعلت مصر فريسة للقوى الكبر، وكل قوة كبرى دخلت مصر باسم حمايتها، حتى قيصر روما خطب في الأسكندرية يحدث أهالي مصر عن أنه يريد ان يعيد لهذا الشعب حرياته المفقودة، سياسة بريطانيا جعلت من هذه الدعوة أساسا للتخاطب مع شعب وادي النيل، وهي لذلك أي مصر ما كانت تستطيع ان تعتمد في حماية نفسها سوى على قوتها الذاتية ليس فقط الأداة الدبلوماسية بل القوة الدفاعية العسكرية. لم تاعرف مصر في تاريخها الطويل المحالفات الا على سبيل الاستثناء. والواقع أن مصر بحكم موقعها وخصائص إقليمها هى عرضة لجميع أنواع الهجوم: البحري من جانب والبري من جانب آخر، كلاب البحر التي غزت مصر من الشمال عديدة: الاسكندر الأكبر، قيصر روما ثم نابليون. أما عن كلاب البر الذين عبروا سيناء في نماذج متعددة فلا حصر لهم: ابتداء من الهكسوس ومرورا بالفرس والعثمانيين وانتهاء ببني إسرائيل. البريطانيون جمعوا بين المدخلين الشمال والشرق. هذه المخاطر المستمرة التي جعلت مصر تعيش في خطر دائم لا تمنع من أن مصر تملك عمقا استراتيجيا لا مثيل له في جميع أجزاء شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط الجنوبي. مرد ذلك عاملين: فمن جانب هناك الامتداد المصري في العمق الجنوبي حيث يمتد الوادي أسفل الدلتا في أكثر من ألف ميل حتى منطقة الشلالات، تحيط به الصحاري من جانبين: الصحاري الشرقية بجفافها وجبالها والصحاري الغربية باتساعها وعمقها. الحماية الحقيقية للدلتا بل ولمصر بأجمعها توجد في تلك المنطقة. ولذلك فليس موضع الدهشة ان مصر الفرعونية جعلت عاصمتها دائما في وسط الصعيد.

مجموعة هذه الخصائص شكلت طبيعة وجوهر السياسة المصرية. استقرار التاريخ يثبت ان المتغيرات الأساسية في سياسة مصر كانت دائما ثابتة تدور حول مبدأين: الأول ويمكن أن نعرفه بأنه سياسة الانتشار وعدم العزلة وكيف ارتبطت هذه السياسة بقوة مصر الداخلية والاقتصادية والتي نستطيع ان نعبر عنها بوظيفة مصر الحضارية، والثاني وينبع من أن مصر لم تقبل حتى في أوج مراحل قوتها ان تتبع أي سياسة توسعية واقتصرت على أن تكون سياستها فقط دفاعية.

35- سياسة الانتشار وعدم العزلة:

المتتبع لتطور السياسة المصرية يلحظ أنها ظلت حتى الفتح العربي متقوقعة على نفسها. العنصرية الفرعونية لم تكن فقط شعورا بالتميز ولكنها كانت أساسا قناعة بعدم الاهتمام، ما يحدث خارج أرضنا لا يعنينا. هذه السياسة ميزت بعض الشعوب الكبرى في العصور القديمة وبصفة خاصة مصر والصين على أن الصين ظلت متشبعة بسياسة العنصرية السلبية ولاتزال على عكس مصر التي تخلت عن تلك القناعة في مرحلة العصور الوسطى. سياسة الانتشار وعدم العزلة مهد لها الغزو الإسلامي والفتح العربي.. والاقبال على الإسلام لم يكن مجرد قناعة دينية، ولكنه ارتبط أيضا بانتماء عربي. والعروبة بهذا المعني لم تكن مجرد ارتباط فكري انه يقظة حضارية لم تفهم مصر واجبها الحقيقي في نطاق النضال الدولي، ولم تكتشف قدراتها القيادية في منطقة الشرق الاوسط الا مع الفتح العربي والانتماء الإسلامي والواقع ان سياسة مصر الإقليمية هي انعكاس حقيقي للتطورات العامة التي أصابت الانسانية:

(أ) في أول مراحل التاريخ المصري التي تمتد حتى الفتح العربي كانت القوقعة العنصرية والانكفاء على الذت، سعد على ذلك التفوق الحضاري، والقدرة الاقتصادية والفني المادي، وكما سوف نرى فيما بعد فقد كانت مصر دولة غنية في دائرة لا يوجد فيها سوى الفقر والتخلف. واقع اقتصادي معين ارتبط به ادراك سياسي أساسه التفوق والرغبة في حماية النقاء العنصري. كلا هذين المتغيرين جعل مصر الفرعونية لا تفكر في الخروج من حدودها الطبيعية الا للدفاع عن النفس من مبدأ أن الهجوم هو خير وسيلة من للدفاع. في مرحلة ثانية فهناك الترابط الحضاري والوظيفة القيادية في منطقة الشرق الأوسط بمعناها الضيق أي كامتداد للإقليم المصري: السودان جنوبا، والشام شرقا ومنطقة الحجاز حتى اليمن تتوسط بينهما. هذه المرحلة لم تعقب الأولى دون مقدمات. أول هذه المقدمات حركة الملكة زنوبيا التي احتلت مصر وربطتها بالشام لتؤكد أول لقاء بين الفرعونية والعروبة ورغم قصر فترة حكمها وانتهاء ذلك الحكم بكارثة الا أنها اثبتت حقيقة العلاقة بين وادي النيل والشام من جهة، ومن جهة أخرى موضع هذه المنطقة وحدود قدرتها على التلاعب بالقوى العظمى. ان قصة الصراع بين الفرس والرومان ليست سوى صورة بدائية ومصغرة لحقيقة الصدام المعاصر بين موسكو وواشنطن. والتاريخ عامر بالنماذج بهذا المعني: سوف يتكرر عندما ترتطم موجات المغول القادمة من الشرق وحركات الفتح الصليبي الواردة من الغرب على حدود مصر الصامدة خلال القرن الخامس عشر، وسوف تعود المأساة في صورة أخرى أكثر بساطة في الصراع بين فرنسا وبريطانيا على تدعيم النفوذ في الجسد العربي.

المقدمة الثانية والحقيقية التي ايقظت مصر هي الفتح العربي، ولكن هذه اليقظة احتاجت إلى تسعة قرون لتجد إطارا يسمح لها بالايناع. خلال هذه المرحلة التي أعقبت الاحتواء الإسلامي لمصر نجد الترابط الحضاري والوظيفة القيادية في منطقة الشرق الأوسط بمعناه الضيق. بدأت هذه السياسة خفية غير واضحة واقعية غير معلنة، يمنع من

بلورتها في إطار محدد تمركز عاصمة الخلافة أولا في دمشق ثم عقب ذلك في بغداد. ولكن منذ سقوط العاصمة العباسية في يد هولاكو ارتفعت هامة القاهرة لتقود العالم العربي، المسئولية القيادية والقيادة الحضارية وتبعاتها تحملتها مصر بلا تردد، وهكذا تظل تمارس الدولة القائد هذه المسئولية في موجات متعددة في ارتفاع وصعود حتى الفتح العثماني. ثم جاء محمد على عقب على بك الكبير ليحاول كل منهما في حدود امكانياته ان يمثل الاستمرارية التاريخية لمصر التقليدية، ولم يضع حدا لهذه الوظيفة الإقليمية الا الغزو البريطاني الذي جعل سياسته تقوم على مبدأين: عزل مصر عن العالم العربي، ثم عزل القيادة المصرية عن القاعدة الشعبية. ونجح في ذلك حتى قدر لمصر أن تخضع لقيادة من نوع جديد من مجئ جمال عبد الناصر.

(جـ) ثورة جمال عبد الناصر: لم تتضمن أي تجديد حقيقي في نطاق التعامل الداخلي، لو أردنا أن نفهم معناها الحقيقي في دلالة ثورية لكان علينا ان ننطلق إلى دائرة السياسة الإقليمية. لقد ظلت مصر طيلة الفترة السابقة على مجئ عبد الناصر وحتى بعد استقلالها الصوري ومحور سياستها هو فقط التخلص من الوجود البريطاني. النظرة إلى العالم العربي على أنه غير قادر على أن يؤدي وظيفة ايجابية هي التي سيطرت على ادراك حزب الوفد ابتداء من سعد زغلول، بروز الميول الفرعونية في مصر لم يكن مجرد قناعة للاقلية القبطية، بل تحكم في قسط معين من الادراك القيادي المصري الفكري والحركي. طه حسين جعل منطلقه الفلسفي انتماء مصر إلى حضارة البحر المتوسط. سلامه موسى دعا جهارة إلى نبذ حتى اللغة العربية. جاء جمال عبد الناصر وفهم بوعي فطري حقيقة مزدوجة، الترابط بين مصر والإقليم الذي تنتمي إليه لا بمعنى وادي النيل فقط ولكن بمعنى الشرق الأوسط في معناه الواسع بحيث يتسع ليحتضن جميع أجزاء شمال أفريقيا وليضم المنطقة العربية المتطرفة ما بين العراق شمالا والخليج جنوبا، هذا العنصر الأول أكمله عنصر خر من حيث امتداد النفوذ والمساندة: الترابط مع ثورة العالم الإسلامي من جانب وحركات التحرر للشعوب الملونة في أسيا وأفريقيا من جانب آخر.

هذا التطور هو انعكاس حقيقي للثورة المعاصرة في الترابط بين أجزاء العالم. وكنتيجة للتطور الرهيب لمفهوم الاتصال بما يعنيه من مخاطر الغزو والتدخل، فان الوظيفة الإقليمية لا بد وان تتسع حدودها وان تنفرج دائرتها طالما لم تقف منها المواقع الجغرافية والديموجرافية.

لنفهم هذه الحقائق علينا أن نوسع الدائرة التي تتوسطها مصر. في هذه الدائرة الممتدة من البحر المتوسط شمالا حتى وسط أفريقيا جنوبا ومن المحيط الأطلسي غربا حتى المحيط الهندي شرقا لم يوجد أي كم يماثل الوزن المصري حيث تجمعت القوة الديموجرافية والبراعة الفنية والايناع الحضاري هناك فراغ سياسي وكان لا بد لقوة معينة أن تملؤه، هذه القوة إقليميا هي فقط القوة المصرية، ولذلك فان أي قوة أجنبية تريد

أن تتحكم في هذه المنطقة لا بد وان تبدأ بضرب مصر وعزلها عن هذه الدائرة التي هي مسرح ايناعها الطبيعي، ساعد على ذلك أن مصر لم تحارب من أجل التوسع، فهي دولة غنية وسط عالم فقير وهكذا أغناها غناها الطبيعي عن سياسة الاستيلاء. لقد ظلت مصر الفرعونية إمبراطورية دفاعية، الواقع ان مصادر الثروة في مصر كانت دائما تتبلور حول عنصرين: الزراعة من جانب والتجارة من جانب آخر ولعل هذا يفسر أيضا تلك العلاقة الثابتة بين قوة مصر السياسية وعدم العزلة أو الانتشار. إن عزل مصر عن المنطقة التي تحيط بها يعني تقليمها لأجنحتها وتحجيم مصر إنما يعني فتح المنطقة بأسرها للتبعية والاستعمار. أسوأ مرحلة عرفتها مصر في تاريخها الطويل هي في نهاية القرن الخامس عشر عقب اكتشاف طريق الرجاء الصالح وسرقة الوظيفة الإقليمية لمصر حيث بدأت فترة عزلة وتخلف حضاري حتى أن الإسكندرية تحولت إلى قرية لا يسكنها سوى ثمانية آلاف نسمة.

36- الوظيفة الإقليمية وسياسة مصر الدفاعية:

سياسة مصر الخارجية لا يمكن فهمها إلا من منطلق الوظيفة الإقليمية هذا المفهوم الذي سيطر على الممارسات المصرية، منذ القرن الخامس عشر حتى اتفاقية فك الاشتباك الثاني عام 1975 والذي لم يفهمه بمعناه الحقيقي الرئيس السادات في حاجة إلى شيء من الإيضاح.

لقد سبق أن رأينا كيف إن المفهوم قديم وحديث في آن واحد. ورغم أن الفقه لا يزال يحبو في محاولاته لبناء تصور فكري متكامل للوظيفة الإقليمية إلا أننا نستطيع أن نميز في مصادر الوظيفة الإقليمية بين أكثر من إدراك واحد:

أولا: هناك مفهوم الوظيفة الحضارية.

ثانيا: ولكن هناك أيضا مفهوم الدولة الحارس.

ثالثا: ونستطيع ان نضيف مفهوم التحكم في التوازن الإقليمي

مفاهيم ثلاثة كل منها مستقل عن الآخر بل وقد يتعارض معه بحيث يجب أن يحدد بوضوح ودقة كل ما له صلة بدلالة أي من هذه المفاهيم.

الأول وهو أقدمها تاريخيا هو الذي يرتبط كما سبق وأوضحنا ب**تاريخ التعامل بين مصر والدائرة العربية المحيطة بها** وقد تقلصت حول مفهوم الشرق الأوسط في معناه الضيق كما حدث خلال فترة الحكم المملوكي بمصر أو اتسعت تدريجيا كما فعل محمد على أو انفرجت إلى أقصى حدودها كما سيطر المفهوم على فكر جمال عبد الناصر، هذا المفهوم يعني أن دولة معينة بحكم وضعها الاستراتيجي في منطقة معينة وثقلها الديموجرافي وقدرتها التكنولوجية والقيادية يتعين عليها أن تؤدي وظيفة معينة تتعدى دائرة حدودها الإقليمية. سبق أن رأينا مصر عقب غزو هولاكو لبغداد وسقوط الخلافة العباسية وقد دعيت لأداء هذه الوظيفة حيث انتقلت الوظيفة الحضارية للمنطقة إلى القاهرة.

ولو عدنا إلى بعض الكتب التي دونت خلال هذه الفترة كنهاية الأدب وصبح الأعشى ولسان العرب لوجدناها عامرة بهذه المعاني، ولا نستطيع أن نفهم سياسة مصر الخارجية في نماذجها الكبرى كعهد صلاح الدين أو على بك الكبير أو محمد علي بل ونفس سياسة نابليون في المنطقة إلا من هذا المنطلق، على أن نموذج الوظيفة الإقليمية متعدد التطبيقات فيروسيا خلال القرن الثامن عشر بل وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر تقدم لنا تطبيقا آخر يتصف بخصائص معبرة. فالوظيفة القيادية لروسيا قادت لفرض مفهوم الوحدة السياسية. **الدولة القائد هي محور الاندماج السياسي سواء من خلال الرضا أو الإكراه.** وهي أيضا ارتبطت بظاهرة التنافس القيادي وبصفة خاصة خلال القرن التاسع عشر حيث تصدت لها النمسا بدعوى أنها أوروبية وأكثر عالمية، ومن ثم أكثر قدرة وصلاحية لتتجمع حولها القدرات الألمانية في دولة واحدة جديدة. بروسيا ووظيفتها القيادية ارتبطت من جانب ثالث بالتحدي الحضاري كنتيجة لغزو فرنسا الثورية لوسط أوروبا ومحاولة فرض الثقافة الفرنسية اللاتينية على المجتمع الجرماني التيوتوني. عبر عن جميع هذه المفاهيم "فشت" في كتابه المشهور "حديث إلى الأمة الألمانية" دون أن يوصل مفهوم الدولة – القائد الذي هو المنطلق الحقيقي لنظرية الوظيفة الحضارية الإقليمية.

التطبيق الثاني للوظيفة الإقليمية هو مفهوم الدولة الحارس. هذا المفهوم برز من جانب السياسة الأمريكية في أعقاب فشل سياسة دالاس باسم الأحلاف الإقليمية. محور السياسة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية كان خلق تكتلات إقليمية تربطها اتفاقيات تقوم على مبدأ التضامن الجماعي في حالة أي اعتداء على أي دولة من دول الاتفاق، فكرة وجود دولة مشتركة بين كل اتفاقين مكنت دالاس من أن يخلق نوعا من الحصار الصحي حول الاتحاد السوفيتي بحيث أن أي اعتداء على أي دولة في العالم لا بد وان يقود إلى إشعال حرب عالمية حيث نجد الدولة الروسية نفسها في جانب وجميع الدول التي دخلت في هذه الأحلاف في جانب آخر. فشل هذه السياسة مرده إن الغزو السوفيتي أخذ صورة التسلل من الداخل وليس نموذج الفيضان العسكري الآتي من الخارج برز هذا الإخفاق واضحا أولا في كوبا وثانيا في فيتنام، ومن ثم اتجهت السياسة الأمريكية في مرحلة لاحقة إلى تعامل أساسه تصور جديد: تدعيم قوى دولة معينة ذات وضع إقليمي معين وجعل تلك الدولة بمثابة حارس للسياسة الأمريكية في دائرتها الإقليمية. أنها الحرب من خلال الوسيط. تدعيم دولة معينة في منطقة معينة وجعلها بمثابة الشرطي الذي هو قادر على تأديب دول تلك المنطقة لصالح الولايات المتحدة اثبت نجاحه بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط في نموذجين: التطبيق الأول إسرائيل والتطبيق الثاني إيران.. التطبيق الأول وضحت فاعليته خلال حرب الأيام الستة، لقد استطاعت إسرائيل إن تكون اليد الطويلة لواشنطن ليس فقط لتحطيم جمال عبد الناصر وقد خرج عن الهيبة الأمريكية بل ولتضع حدا ولو مؤقتا لما يمكن أن يسمى بمخاطر الوحدة العربية: كذلك

إيران في أقصى الشرق العربي كان لها دور مماثل بصدد حركات التحرر حول البحر العربي. بل إن وظيفة الدولة الحارس التي تعمل لحساب إحدى دول العظمى لم تقتصر على واشنطن. موسكو تستخدم نفس المنهاجية في وسط أفريقيا والحبشة نموذج صارخ لنفس السياسة، ولعله ليس من قبيل المبالغة تأكيد القناعة بأن الحرب العراقية الإيرانية تستتر خلفها ولو إلى حد معين نفس المفاهيم سواء لتأديب الخميني أو لتقليص نفوذ صدام حسين.

التطبيق الثالث للوظيفة الإقليمية أكثر دقة وأكثر تعقيدا ينبع من التصور التالي: في العالم المعاصر أي دولة صغيرة غير الدولتين الأعظم غير قادرة ولا تستطيع ان تؤثر بطريق مباشر في علاقة التوازن بين الدول التي تحكم الأسرة الدولية. هذه العلاقة تتحدد بمتغير واحد. طبيعة وأبعاد التعامل بين موسكو وواشنطن: حرب باردة بين العاصمتين، لا بد وان تعكس نفسها على جميع العلاقات بين الدول الأخرى، استرخاء ووفاق بدوره يتسرب في جميع نماذج ومستويات التعامل بين الشعوب. في هذا الإطار الدولي فان أي دولة صغيرة تصير غير قادرة على أن ترتفع إلى مستوى الإرادة المؤثرة ولكن هناك مدخلا واحدا يسمح لها بذلك: التأثير في التوازنات الإقليمية.. مرد ذلك هو إن التوازن بين القوتين الأعظم يقوم على مجموعة من التوازنات المحلية المنتشرة في جميع أنحاء العالم وهو في حقيقة الأمر رد فعل لعلاقة التوازن الكلية. ومن ثم فلو أن قوة دولية صغيرة استطاعت أن تنمي قدراتها الاقتصادية والعسكرية وان تتدخل في الواقع الإقليمي لتقلب حقيقة التوازن القائمة في تلك المنطقة فإنها قادرة على أن تخاطب القوتين الأعظم من منطلق هذه القوة الجديدة. قوة التحكم في النظام الإقليمي، هذا المفهوم الذي طوره العالم اليهودي فيتال "VITAL" في مجموعة من المؤلفات والدراسات هو الذي ساهم في خلق العقيدة القتالية الإسرائيلية عام 1967، مفهوم فيتال لا يخرج عن هذه الحقيقة: دولة صغيرة من حيث الكم قادرة من خلال التطوير الكيفي لقواها أولا والتلاعب بالتوازن الإقليمي بالحرب الخاطفة ثانيا ومن ثم إعادة تشكيل علاقة التوازن بين أجزاء الواقع الإقليمي ثالثا تستطيع ان تؤثر في علاقة القوتين الأعظم وان تخاطب كلتاهما على قدم المساواة.

في **جميع هذه التطبيقات فان الوظيفة الإقليمية تنبع من مجموعة من الحقائق في الدولة التي تدعى لأداء هذه الوظيفة.**

أولا: موقع استراتيجي معين. فدولة كأسبانيا لا تستطيع أن تؤدى مثل تلك الوظيفة الإقليمية لأن موقعها الاستراتيجي لا يسمح لها بالتحكم في نظام إقليمي. إنها لا تمثل القلب في أي واقع إقليمي.

ثانيا: كم وثقل معين. ونقصد بذلك ان تلك الدولة في علاقتها بالدول الأخرى المحيطة بها يجب ان تمثل وزنا معينا: قد يكون العنصر الديموجرافي أهم محتويات ذلك الثقل ولكنه قد يرتبط به أيضا تقدم تكنولوجي وايناع حضاري. ورغم أن التطبيق الثالث

قد يخالف هذا المعني إلا أن تأمل مضمونه يقود إلى غير ذلك: فهو يتضمن إحلال الكيف موضع الكم وهو قاصر على الواقع الإسرائيلي.

ثالثا: الانتماء إلى نظام إقليمي يغلب عليه عنصر التعامل القومي. إن العنصر الأساسي في الوظيفة الحضارية الإقليمية هو أن هناك نظاما من حيث الواقع يربط مختلف دول ذلك التعامل الإقليمي، تركيا على سبيل المثال ورغم موقعها الاستراتيجي وكثافتها السكانية لا تنتمي إلى نظام إقليمي قومي.

رابعا: عنصر الهيبة الدولية، وهو الذي يكمل قدرة دولة معينة على أن تتحدث في دائرة معينة من منطلق السيادة المغلقة وعلى أن تتعامل مع الدول الأخرى خارج الإقليم باسم ذلك الإقليم ولو نسبيا.

هذا المفهوم الذي لا يزال في حيز التكوين والتأصيل يطرح مجموعة من الملاحظات الجديرة بالتحليل والتمديد لارتباطها بوظيفة مصر الإقليمية:

(أ) أولى هذه الملحوظات تدور حول ما نستطيع أن نسميه بسياسة المساندة الإقليمية. ونقصد بذلك أن دولة معينة معدة بحكم تكوينها الديموجرافي والحضاري وموقعها الاستراتيجي تستطيع من خلال تكتيل القوى الإقليمية حولها أن تصير قدرة مؤثرة في التعامل الدولي. هذا المفهوم هو التصور العكسي للإدراك الإسرائيلي ولنظرية الدولة الحارس كما صاغتها السياسة الأمريكية.

(ب) وهذا يقودنا إلى حقيقة نظرية الدولة الحارس التي تفاعلت مع نظرية التحكم في التوازن الإقليمي كما صاغتها المفاهيم الصهيونية. في كلا هذين التطبيقين فان المحور الخفي هو حالة الكراهية أو عنصر الرفض في علاقة الدولة التي تدعى لتؤدي وظيفة إقليمية والدول المحيطة بها. هذه الكراهية وهذا الرفض يجعل تلك الدولة في حاجة إلى المساندة من خارج الإقليم إزاء بحر الحصار من العداوة الذي يحيط بتلك الدولة، ولذلك فان النموذج كما صورته السياسة الأمريكية يقف موقف التعارض مع العنصر الثالث من متغيرات القدرة على أداء الوظيفة الإقليمية، انه في حقيقة الأمر تشويه للوظيفة الإقليمية في معناها الحقيقي، ولذا فان احدى خصائص السياسة الإسرائيلية الحالية هي محاولة الاستيعاب التدريجي في النظام الإقليمي العربي ومسالكها بهذا الخصوص عديدة: أولها سياسة التطبيع والتي برزت واضحة مع سياسة مصر الخارجية خلال فترة حكم الرئيس السادات، ثانيها تحطيم التكامل العربي، وإحالة الوجود العربي إلى كيانات صغيرة وهو ما يلمسه كل متتبع للواقع الحالي ونموذجه الصارخ ما يحدث في لبنان وثالثها تحويل النظام الإقليمي العربي من نظام قومي إلى نظام مرفقي الأمر الذي يسمح لإسرائيل بالتسلل إلى النظام الإقليمي من أوسع أبوابه. تنظيم المرافق الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط حيث التواجد المكاني لإسرائيل يضفي على انتمائها لذلك التنظيم صفة الشرعية التي لا يمكن أن تكون موضع مناقشة.

(جـ) هذه الملاحظة الأخيرة تبرز بوضوح إحدى نواحي النقص الحقيقي في الإدراك المصري بالنسبة للسياسة الخارجية كما صاغها فريق السادات. المفهوم الذي انطلق منه ذلك الإدراك ينبع من فكرة أساسية فيما يتعلق بالتعامل مع السياسة الأمريكية: نزع الوظيفة الإقليمية لإسرائيل والحلول موضع الدولة العبرية في عملية تأديب المنطقة والمحافظة على الأوضاع القائمة، مثل هذه السياسة، وبغض النظر عن الأبعاد الأخرى التي ليس هذا موضع تحليلها هي سياسة عمياء لا تفهم حقيقة الإطار الدولي ولا متغيرات التعامل الخارجي.

فسياسة التحكم في الإطار الإقليمي من مبدأ القوة وخلق الكراهية هي سياسة مجدية فقط لدولة مرفوضة لأنها لا تملك أسلوبا آخر للتعامل، بل إن إسرائيل ذاتها تحاول اليوم من نفس المنطلق في دلالته العكسية أن تحقق سياسة الاستيعاب الإقليمي. من حلل خطاب بيجن أمام الكنيست أثناء سياسة الاستيعاب الإقليمي. من حلل خطاب بيجن أمام الكنيست أثناء زيارة ميتران رئيس الجمهورية الفرنسية للدولة الإسرائيلية حيث يحدثنا عن وحدة البحر الأبيض المتوسط وضرورة بناء سياسة متكاملة إقليمية بهذا المعني يكشف هذه الحقيقة: انه ليس إلا منطلقا متسترا لسياسة المساندة الإقليمية كذلك فان مصر بتقاليدها وتاريخها مؤهلة فقط لأن تمارس سياسة المساندة الإقليمية التي أساسها ومحورها خلق التماسك الإقليمي والدولي حول الإرادة المصرية، إن سياسة الدولة الحارس وبغض النظر عن أخلاقيات التعامل هي سياسة قصيرة المدى محدودة الفاعلية. إيران نموذج واضح لذلك وإسرائيل التي فهمت هذه الحقيقة سوف تسعى بل قد بدأت فعلا في السعي نحو التخلص من هذه السياسة أو على الأقل تغليفها بسياسة المساندة الإقليمية وليس الضغط والقسر والإرهاب الإقليمي. فهم ذلك بشكل واضح ديجول فصاغ سياسة فرنسا على هذا الأساس. كذلك اليابان استطاعت إن تلمس بوضوح معنى ذلك الواقع فأقامت سياستها خلال العشرة أعوام الماضية على هذا الواقع الدولي المعاصر.

ولكن أين القيادات العربية من فهم الإطار الذي يحيط بنا؟

عودة إلى نقطة البداية وهي أثر الوظيفة الإقليمية على سياسة مصر الدفاعية نلحظ توافقا غريبا بين هذه السياسة ومقتضيات هذا المفهوم للوظيفة الإقليمية. لقد سبق أن رأينا كيف أن مصر لم تعرف في أي مراحل وجودها السياسة الاستعمارية وقد جعلت منطلق تعاملها مع المنطقة من حولها مبدأين: نشر النفوذ الحضاري من جانب والالتجاء إلى مبدأ الدفاع الهجومي من جانب آخر. قد يبدو لأول وهلة التناقض بين المبدأين، التحليل لمتغيرات كلا المبدأين يسمح بفهم حقيقة التجانس المنطقي بين المبدأين.

فلنقتصر مؤقتا على المبدأ الأول؟

لقد سبق ان رأينا كيف ان مصر منذ أقدم العصور لم تعرف السياسة الاستعمارية أو التوسع الاستعماري ورغم أنها كانت دائما مؤهلة لذلك بحكم قوتها وموقعها. على

العكس من ذلك فان سياسة نشر النفوذ الاقتصادي والثقافي تتحكم في جميع مراحل تطورها في المنطقة، بعض المؤرخين يتحدثون عن بعثات اقتصادية لاستغلال المعادن في شبه الجزيرة العربية أثناء العصر الرعوني. هذه الحقيقة لم تكن واضحة في ذهن جمال عبد الناصر، لقد اتبع سياسة الانفتاح السياسي، ولكنه اغلق مصر الاقتصادية في تعاملها الخارجي، وفهم الرئيس السادات بأن خير سياسة هي أن يتبع كل ما هو عكسي لسياسة سلفه فوقع في أخطاء أكثر خطورة. أنه انطلق من مبدأ حاجة الاقتصاد المصري للاقتصاد الدولي ونسى أن سياسته يجب أن تكون لحمتها حاجة الاقتصاد العربي للاقتصاد المصري. وكان هذا يعني البحث عن عناصر التبعية واستغلالها وعنصر التبعية الوحيد لم يعد سوى العمالة المتخصصة. وهنا أيضا نلحظ النقص الخطير في السياسة المصرية ومنذ عهد عبد الناصر. السياسة لا يمكن أن تكون في أي مرحلة من مراحلها عشوائية. وسياسة مصر لم يقدر لها منذ قرابة ثلاثين عاما سوى التخبط وعدم التخطيط مثل هذه السياسة أشد صعوبة وأكثر تعقيدا. أنها ليست فقط في حاجة إلى وضع إطار عام للتعامل بل ولإعداد العنصر البشري بشكل معين. كذلك فان السياسة الثقافية تأتي فتكمل هذه الناحية بحيث يصير التحرك الإقليمي مستندا إلى أدوات ثلاث: تعامل اقتصادي، خلق الوعي الثقافي، ثم ربط كل ذلك من خلال الأداة الدبلوماسية المحنكة.

مبدأ الدفاع الهجومي يأتي فيكمل هذا الإدراك العام للسياسة الخارجية المصرية. ولكن هذه الناحية لا بد وأن تنقلنا إلى ميدان أكثر تعقيدا رغم أنه أكثر رسوخا يدور حول حقيقة العلاقة بين أمن مصر وخصائص الواقع السياسي في منطقة الشام.

37- العلاقة العضوية بين الدفاع عن الإقليم المصري وخصائص الواقع السياسي في منطقة الشام:

جميع الثوابت العشرة السابق ذكرها كمتغيرات جوهرية لصنع الأمن القومي المصري مطلقة لا تعرف سوى استثناء واحد وهو حول العلاقة بين مصر والشام. الحديث بهذا الخصوص في حاجة إلى تحليل متعدد الأبعاد لم نقدر له حتى هذه اللحظة القدرة الفكرية الخلاقة القادرة على إبراز خصائصه وعناصره الاستراتيجية والتاريخية.

ولكن تكفينا كنقطة بداية مجموعة من الحقائق:

أولا: العلاقة بين مصر والشام هي علاقة عضوية بحيث يمكن القول بأن الساحل الممتد من الإسكندرية حتى الإسكندرية هو قطاع استراتيجي واحد وكما يقول جمال حمدان: من وضع قدمه على أي طرف أو نقطة فيه وصل إلى الطرف الآخر تلقائيا.

ثانيا: ومعنى ذلك ان من يسيطر على الشام يهدد مصر، ومن يتحكم في مصر يهدد الشام. برزت هذه العلاقة التبادلية منذ أقدم العصور وكما سبق في أكثر من نموذج واحد. عمرو بن العاص فهم ذلك جيدا وكانت قناعته التي عبر عنها للخليفة عمر بن الخطاب: ان الدولة الإسلامية الناشئة عليها أما إن تغزو مصر أو تنسحب من الشام. نابليون وكما سبق وذكرنا انسحب من مصر عندما فشل في فتح عكا. السياسة البريطانية

وهي تريد ان تتحكم في مصر جعلت تبعية فلسطين أو الجزء الجنوبي من الشام أساسا لتحركها في المنطقة.

ثالثا: التفكير في إنشاء إسرائيل الذي سيطر على الفكر الانجليزي منذ منتصف القرن التاسع عشر لم يكن إلا نتيجة لفهم حقيقة هذه العلاقة وعقب نجاح محمد على في خلق قوة ضاربة في منطقة الشرق الأوسط. البداية الحقيقية لهذا التصور تعود إلى فترة حكم بالمرستون وقبل انتصاف القرن التاسع عشر. تأجيلها مؤقتا لم يكن إلا نتيجة للاحتلال البريطاني في مصر عقب بروز حركات التحرر في مصر وشعور السياسة البريطانية بعدم قدرتها على استمرارية الاحتلال عاد المفهوم من جديد وتحقق في توافق تام مع الانسحاب الإنجليزي من وادي النيل.

رابعا: التاريخ يعلمنا أن خط الدفاع الأول عن مصر هو في شمال الشام. وخط الدفاع الثاني يقع في الجزء الجنوبي من الشام ويتمركز حول المنطقة التي نسميها حاليا باسم أرض فلسطين، بينما خط الدفاع في سيناء هو في الواقع خط الدفاع الأخير وهو اليوم يتمركز حول قناة السويس.

وليس أدل على هذه الحقيقة وهي علاقة الترابط بين مصر ومنطقة الشام أن فراعنة مصر ورغم أن سياستهم كانت القوقعة والعزلة بل وإلى حد معين عدم الانتشار الإقليمي تعودوا ألا يتركوا أي قوة ضاربة تتواجد في الشام بأي معنى من معانيه حكام مصر وكبار قادتها ذوى النظرة الاستراتيجية المتكاملة ومنذ أكثر من ستة آلاف عام لم يترددوا في أن يتبعوا سياسة الدفاع الهجومية بصرامة في هذا الصدد. تحتمس الثالث عبر هذه المنطقة قرابة عشرين مرة وكذلك رمسيس الثاني صاحب المراس العسكري الذي اعترف به كل من حلل التاريخ العسكري، كلاهما كان هدفه الأساسي أن يضرب وينظف من أي قوى معادية وعلى قدر معين من القوة في منطقة الشام وامتدادا حتى جبال طوروس في أقصى الشمال. لقد سبق ورأينا كيف أن فشل نابليون في حصار عكا دفعه لاتخاذ القرار بحمل عصا الترحال من مصر لأنه فهم خطورة بقائه في وادي النيل.

ان فهم حقيقة السياسة المصرية ومحور نجاحها من عدمه وبصفة خاصة في العصور الحديثة وعلى وجه التحديد ابتداء من حكم على بك الكبير حتى اليوم لا يمكن أن يتم بمعزل عن هذه العلاقة العضوية. مصر نجحت أو على الأقل اقتربت من النجاح عندما استطاعت أن تخطط لسياسة أساسها هذا الالتحام. وهي قد فشلت فشلا ذريعا عندما لم تفهم هذه الحقيقة أو تجاهلتها.

فلنتابع قصة السياسة الخارجية المصرية في سطور.

سياسة مصر منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر هي محاولة مستمر لإقامة "قادة قوية ومؤثرة" في المنطقة. أو بعبارة أخرى هي محاولة لاسترداد وظيفتها الحضارية الإقليمية التي انتزعتها الدولة العثمانية وهي من ثم وبقدراتها المحدودة نسبيا كان لا بد وان تصطدم بالقوى العظمى مجتمعة أو فرادي لإجهاض تلك المحاولة وإحباط

الوظيفة القيادية المصرية. الاستراتيجية التي استندت إليها القيادة المصرية كانت دائما التحالف مع الدولة العظمى الثانية حيث إن الدولة العظمى الأولى كانت هي الخصم المباشر في السعي نحو تحييد مصر وعزلها تمهيدا لإخضاع المنطقة لأهدافها. علي بك الكبير تحالف مع روسيا القيصرية ولكنه لم يكن قد أمن منزله الداخلي فقضى عليه زوج ابنته وكانت الخيانة من أقرب الناس إليه. نموذج سوف نراه في صورة مختلفة من حيث عناصرها ولكنها متشابهة من حيث دلالتها مع النظام الساداتي عقب اختفاء جمال عبد الناصر. مصر مع فرنسا ضد بريطانيا فترة حكم محمد علي. ولكن محمد علي لم يع الدرس الذي قدمه له علي بك الكبير وهو أن القوة العظمى لها منطق يختلف عن منطق الدول الصغيرة من يريد ان يتلاعب بالقوى العظمى عليه أن يدرك ذلك المنطق وأن يطوع واقعه لذلك المنطق. جمال عبد الناصر أعاد القصة ولكن مع الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة. ورغم ان سياسة عبد الناصر الخارجية قبل حرب الأيام الستة كانت بدورها فشلا حقيقيا إلا أنها عقب الهزيمة قد نضجت الشخصية الأسطورية فان الزعيم المصري فهم جيدا المنطلقات الأساسية التي كان يفرضها الموقف الجديد والتي كانت تدور حول مبدأ التوريط. ورط جمال عبد الناصر القيادة السوفيتية في حرب الاستنزاف فكان ذلك مقدمة لنجاح أكتوبر. حاول أن يفعل ذلك أيضا السادات في علاقته بالولايات المتحدة، ولكن الذي حدث لم يكن توريط الولايات المتحدة بقدر توريط مصر فكانت المأساة التي لا تزال تعيشها مصر وتعيشها المنطقة العربية.

وهناك لا بد وان نطرح التساؤل: وأين كل ذلك من العلاقة بين مصر والشام؟

هذه العلاقة هي الخنجر الوحيد الذي تستطيع القوى الخارجية أن تطعن به مصر. فمصر عندما ترتبط بالشام قادرة على أن تحقق هذه السياسة وعندما تبتعد عن هذا الارتباط فهي قد أعدت بإرادتها الخطة لتستطيع القوى الأجنبية أن تلتهم كلا مصر والشام كل على حدة ولكن كل له موقعه من الوليمة. علي بك الكبير فهم ذلك فكان نجاحه المؤقت، محمد علي أيضا كان واعيا بهذه الحقيقة، وقتل حقيقة عندما هزم في الشام عقب إن توفرت له جميع عناصر النجاح بل وكان يستطيع أن يدخل القسطنطينية ويعيد بناء الدولة العثمانية ولو فعل لك لتغير تاريخ المنطقة. هزيمة جمال عبد الناصر في عام 1967 لم تكن إلا النتيجة المباشرة للانفصال الذي حدث قبل ذلك بأكثر من خمسة أعوام. وقوع مصر في قبضة الاستعمال الأمريكي هو نتيجة مباشرة للفرقة بين القاهرة ودمشق. الحقيقة المذهلة التي يجب ان نعترف بها أنه سواء قيادات مصر أو قيادات سوريا لم تدرك خلال العشرين عاما الأخيرة حقيقة هذه العلاقة. وليست مسئولية قيادة حزب البعث الحاكم في سوريا بأقل من مسئولية قيادة السادات في مصر وأعوانه.

ان دمشق لن تضرب بسهولة إلا في القاهرة. وكذلك فان القاهرة لن يفرض عليها الاستسلام دون مقاومة إلا من التخاذل إزاء هذه العلاقة في دمشق.

لو أردنا أن نفهم حقيقة هذه العلاقة وموضعها الحقيقي من استراتيجية التعامل مع مصر لكان علينا أن نوسع دائرة البحث وان نتذكر ما سبق وذكرناه من أن مصر توجد في دائرة حيث تتوسطها لتمتد شمالا حتى الأناضول وشرقا لتدور مع إيران فشبه الجزيرة العربية ثم تعبر السودان والصحراء الكبرى لتصل إلى البحر المتوسط هذه الدائرة التي هي الخط الأول للإشعاع المصري في حالة ضعف مصر تنقلب فإذا بها الخط الأخير للهجوم على وادي النيل الساحلي ومنه تنبع جميع المخاطر.

وهكذا لنستطيع رسم خريطة الخطر الذي عاشته مصر وسوف تعيشه بحكم موقعها وخصائصه ووظيفتها الإقليمية وطبيعتها:

أولا: أول مصادر الخطر هو عملية الشد والجذب داخل هذه الحلقة وميدانه الحقيقي في جميع مراحل تاريخ المنطقة هو الشام. هل تستحوذ عليه بغداد أم تحتضنه القاهرة؟ الافتراض الأول يعني خلق دولة ذات بعد استراتيجي قادرة على أن تتحدى مصر الدولة القائد. الافتراض الثاني يحيل العراق إلى دولة تابعة عليها إن تخضع لتعليمات وأوامر القاهرة هذا النموذج تطبيقاته التاريخية عديدة لا حصر لها ويكفي إن نتذكر الصراع بين الدولة العباسية في بغداد والدولة الفاطمية في القاهرة.

ثانيا: ثم هناك صراع بين الأرض الصفراء والأرض الخضراء وهو صراع بين الصحراء بفقرها والوديان بغناها. نموذجه الوحيد في تاريخ المنطقة الغزوة الإسلامية المرتبطة بالصحوة العربية عندما انصهرت كلتا الحركتين في بوتقة الدعوة العالمية باسم الجهاد ونشر العقيدة.

ثالثا: ثم هناك الضغوط الواردة من قبل المنطقة الأسيوية في الشرق اتجاها نحو جناحها الغربي. الغزو الفارسي ثم المغولي وكذلك العثماني ليس إلا تعبيرات مختلفة عن فيضان قلب المنطقة الأسيوية حول صحراء إيران متجها هذا الفيضان نحو مراكز الثروة ومعاقل الحضارة ابتداء من العراق فالشام وانتهاء بمصر. صحوة الخميني يجب أن تفهم أيضا بدلالة استراتيجية وباحتمالات قومية تعكس هذا المعني ورغم حديث الأخوة الإسلامية ولنتذكر أن الغزاة المغول وقبلهم قادة الدولة العثمانية كانوا بدورهم يدينون بالإسلام.

رابعا: ثم هناك الضغوط الواردة من الشمال عبر البحر المتوسط وما وراء ذلك البحر ابتداء من اليونان فالرومان فالصليبيين.

خامسا: العالم المعاصر يعرف خطرا آخر خلقته إسرائيل. خطورته الحقيقية في أنه يجمع بين جميع نماذج الخطر السابقة: فهو ينتمي إلى داخل الحلقة من جانب وهو تعبير عن خطر الصراع بين الأرض الصحراء غير الغنية والأرض الخضراء الغنية من جانب آخر، وهو يكاد يكون من حيث جوهره خطرا آتيا عبر البحر المتوسط حيث يمثل الحضارة الغربية ذات المطامع التقليدية في حوض وادي النيل من جانب ثالث بل هو امتداد للخطر الأسيوي على الموقع الأفريقي من جانب أخير.

الذي يعنينا ان نلاحظه هو كيف أن جميع هذه الأخطار أتت إلى مصر عبر الشام سواء بطريق مباشر أو من خلال الاستدارة عبر الجزر المنتشرة في حوض البحر المتوسط الشرقي وبصفة خاصة صقلية. الشام هو العقدة التي تلتقي فيها جميع أنواع الخطر المتجهة إلى مصر. الشام هو الممر المحوري لأي خطر على وادي النيل. ويعني ذلك مجموعة من النتائج:

1- أن أي خطر يهدد الشام يهدد مصر تلقائيا.

2- مصير مصر مرتبط استراتيجيا بمصير الشام. وكما يقول جمال حمدان: "الذي يسيطر على الشام يهدد مصر استراتيجيا بمثل ما يهددها هيدرولوجيا من يسيطر على السودان"، بل ونضيف إذا كان جمال عبد الناصر قد استطاع أن يجيد التهديد المائي بفضل خزان أسوان فان وجود إسرائيل قد ضاعف من المخاطر الاستراتيجية.

3- معارك مصر الحربية الحاسمة دارت على أرض الشام. بل ومصير مصر في أغلب مراحل تاريخها حسم في تلك المنطقة. فإذا استثنينا الغزو البريطاني لا نستطيع أن نجد نموذجا واحدا لهزيمة مصرية لم تبدأ في الشام أو لنصر مصري بدوره لم يتقرر في تلك الأرض.

4- في كل مرة استطاعت مصر ان تتحد مع الشام كقوة حركية كان هذا ايذانا بانطلاقة قوية من المنطقة وكل موقف تضاربت فيه دمشق والقاهرة كان هذا مقدمة لتحجيم كلا الطرفين وإعادتهما إلى مستوى القوى التابعة التي لا وزن لها.

وكما لو إن الطبيعة أبت إلا أن تزيد من حقيقة هذه العلاقة بالنسبة لمصر فوهبتها سيناء بخصائص معينة بحيث تجعل من شبه الجزيرة المصرية بمثابة خنجر مصوب إلى قلب مصر في أعلى حدودها الشرقية وعلى مقربة من أغني أجزائها: دلتا النيل.

38- شبه جزيرة سيناء وخصائصها الاستراتيجية:

العلاقة العضوية بين مصر والشام تزداد تأكيدا عندما نطرح الخصائص الاستراتيجية لشبه جزيرة سيناء. ونستطيع ان نلخص الوضع الجيوبوليتيكي لسيناء بكلمتين: سيناء لا تصلح للدفاع عن مصر أو بعبارة أدق لا تصلح بحكم طبيعتها الجغرافية وأوضاعها الديموجرافية لأي معركة دفاعية عن وادي النيل، لم تعرف مصر في تاريخها الطويل معركة دفاعية واحدة شنتها في سيناء وقدر لها فيها الانتصار.

لماذا وكيف؟ وما هي نتائج ذلك؟

مجموعة من الحقائق يجب ان نبدأ فنصوغها كقواعد للتعامل مع سياسة مصر الدفاعية بصدد شبه جزيرة سيناء.

أولا: على القيادة العسكرية المصرية ان تفهم أن أي حرب تقع لها في منطقة سيناء يجب ان تكون فقط هجومية بما يعنيه ذلك من ضرورة أخذ العدو على غرة وضرورة التدفق السريع والنشط الذي يسمح بالوصول بأقصى سرعة وفاعلية إلى

الحدود ومواقع التمركز السكاني في جنوب فلسطين ابتداء من رفح وما بعدها بل وتخطى تلك المنطقة بقدر الإمكان.

ثانيا: بل أن القيادة العسكرية عليها أن تعمل على نقل ميدان المعركة الحقيقية خارج نفقس أرض سيناء، وهنا نلاحظ كيف أن القيادة المصرية منذ تعاملها مع إسرائيل لم تفكر ولو مرة واحدة في نقل معركتها خارج الأرض المصرية بأي معنى من المعاني وكان هذا نصف نجاح العدو الصهيوني. لقد آن الأوان لأن نفكر في جعل ميدان المعركة العسكرية هو صحراء النقب لأن هذه هي سيناء إسرائيل.

هذه القاعدة تقودنا إلى أكبر أخطاء الرئيس السادات. فقد كان عليه أن يفهم أن عبور القناة كان يعنى في ذاته فتح الباب واسعا لاجتياز جميع أجزاء سيناء والواقع أن أخطاء القيادة العسكرية في حرب أكتوبر كانت عديدة تعكس عدم فهم أو على الأقل عدم وجود عقيدة قتالية للأداة الحربية المصرية. الأخطاء تستطيع أن تحددها في أربعة: من جانب عدم إعداد خطة لتطوير النجاح المصري في العبور، ومن جانب آخر عدم استخدام أداة التفوق والقدرة المصرية في الطيران لضرب الأساطيل الأمريكية في البحر المتوسط الشرقي أو على الأقل التهديد بذلك وهو حق لأي دولة محاربة بما في ذلك فرض حصار على الشواطئ والمداخل البحرية الإسرائيلية، ثم اختفاء أي محاولة للنزول خلف الخطوط الإسرائيلية وفي داخل أرض العدو المحارب وذلك دون الحديث عن حسن استخدام الأقلية العربية في داخل إسرائيل كأداة فتاكة للاتصالات البرية التي اعتمدت عليها القيادة الإسرائيلية في التحرك ما بين الجبهة الشمالية وتلك الجنوبية. على أن أخطر هذه العيوب القاتلة هو الخطأ الأول الذي نبع من عدم فهم حقيقة وخصائص أي معركة عسكرية تنشب في سيناء واحتمالاتها بصفة خاصة بالنسبة للجانب المصري.

ثالثاً: كذلك على القيادة السياسية أن تفهم أنه واجب عليها في أي معركة عسكرية تنشب في سيناء أن تطوع كلا من الإطار الدولي والواقع الداخلي لأن تكون المعركة هجومية من جانب وشعبية من جانب آخر. فهي أولا هجومية لأن منطقة سيناء لا تسمح سوى بذلك. وهي يجب أن تكون شعبية لأن الهزيمة تعني ضرورة نقل المعركة إلى داخل منطقة الدلتا بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر وسوف نرى فيما بعد أن وصول الجيش الإسرائيلي إلى داخل الدلتا يعني إغراقه في وحل النيل ولكن ذلك له أيضا متغيراته. هذه الناحية لم يفهمها الرئيس جمال عبد الناصر في حرب الأيام الستة رغم أن معركة سيناء الأولى في عام 1956 وقصة المقاومة الشعبية في بورسعيد كان يجب أن تطرح أمامه حقيقة الصدم العسكري مع القوى اليهودية. وهي قصة سوف تتكرر عام 1973 في السويس في صورة ساطعة.

رابعًا: يأتي فيكمل ذلك مبدأ آخر يفرضه جوهر مفهوم الأمن القومي المصري هو عدم وجود قوى معادية في أرض فلسطين. ان وجود قوى على قسط معين من الأهمية في تلك المنطقة يعني أمورًا ثلاثة: من جانب إمكانية الحرب الفجائية الهجومية

في سيناء وهو الأمر الذي حدث في حرب 1956 ومن جانب ثان يخلق عقبة بصدد إمكانية التحالف بين الشام ومصر الذي هو محور قدرة مصر على أداء وظيفتها الحضارية الإقليمية. وهو من جانب آخر يسمح بخلق القطيعة بين الشرق العري والمغرب العربي ليحيل مصر الى دولة أفريقية وليس محورا للترابط بين آسيا العرية وأفريقيا الاسلامية. لو وجدت في فلسطين دولة عربية على قسط معين من القوة ولم تقبل الانصياع للإرادة المصرية والخضوع للهيمنة المصرية لوجبت إزالتها واقتطاعها بلا رحمة وذلك دون الحديث عن دولة غير عربية بل وصهيونية. وسوف تبرز هذه الحقيقة في صورة أكثر وضوحًا عندما نتوقف إزاء تحليل وظيفة إسرائيل الإقليمية.

خامساً: الدفاع حول قناة السويس له مخاطره، فكما ان قناة السويس تمثل حاجزا طبيعياً يمنع من الهجوم على الدلتا فهي تمثل ايضا عقبة طبيعية تمنع من استعادة الأرض المصرية في سيناء، أضف الى ذلك ان معركة حول قناة السويس تعني فشلا استراتيجيًا للقيادة المصرية. ذلك ان عبور القناة يعني أمرين: من جانب قطع الإقليم المصري عند القاهرة الامر الذي يعني فصل الشمال عن الجنوب، ومن جانب آخر اضطرار مصر لخوض معركة حاسمة في أرض الدلتا. مما لا شك فيه ان طبيعة الدلتا تمثل خنجرا ذا حدين فالعدو سوف يغرق في وحل المنطقة ولكنه من جانب آخر يعني تدمير وسائل الري والصرف في المنطقة. وهذه العملية ليست لها سوى نتيجة واحدة: تخريب وسائل الري والصرف في أرض الخيرات في مصر لمدة قد تمتد الى سبعين عامًا لإمكانية إعادة بناء شبكة جديدة للري والصرف قد تم تشييدها خلال ستين قرنا متتابعة. هذه الحقيقة هي التي دفعت بالزعيم المصري مصطفى النحاس لقبول تولي الحكم عام 1942 عندما فكرت القيادة البريطانية في إغراق شمال مصر لإعاقة الزحف الألماني بقيادة روميل نحو قناة السويس وذلك ليستطيع رغم الظروف المعروفة التي أتت به الى الحكم ان يتعاون مع القيادة البريطانية لمنع وضع مثل تلك الخطة موضع التنفيذ.

وهكذا نستطيع ان نصل الى نتيجة أولى: ان القيادة المصرية خلال الثلاثين عامًا الماضية لم تفهم حقيقة مفهوم الأمن القومي المصري. خطأ يقع على القيادة السياسية كما يقع أيضا على القيادة العسكرية. هذه الأخيرة لم تؤهل لأن تبني عقيدة قتالية تتفق وتتوافق مع الواقع المصري. وقد برز ذلك واضحًا ليس فقط في لحظات الهزيمة بل وكذلك في اكثر مراحل النجاح إيناعا وإشراقا في تاريخ مصر المعاصرة: حرب أكتوبر.

ولعل هذا الفشل يبرز واضحًا في عدم قدرة القيادة المصرية وعقب اختفاء السادات على استغلال هذا الموقع الفريد من الناحية الاستراتيجية في سياستها الحالية بالتعامل والانصياع للإدارة الأمريكية ومخططاتها في المنطقة.

39 – التطورات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط وأهمية تقنين مفهوم الأمن القومي المصري :

ليس هدفنا من هذه الدراسة تقييم السياسة الخارجية المصرية كما تبلورت خلال العشرة اعوام الاخيرة وبصفة خاصة عقب اتفاقية فك الاشتباك الثاني، رغم ذلك فإن دراسة تحليلية لمفهوم الأمن القومي المصري من علاقته بالأمن القومي العربي لا تستطيع أن تقف بمعزل عن هذا البعد من عناصر التطور الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط.

نقطة البداية هي تحليل حقيقة التطورات التي تعيشها المنطقة وآثار ذلك على متغيرات وعناصر الأمن القومي المصري. مما لا شك فيه أن الحقيقة الاستراتيجية تنبع أساسا من الواقع الجغرافي وهو عنصر ثابت لم يتغير. ولكن التعامل مع ذلك الواقع لا بد وأن ينعكس حقيقة التطور الدولي من جانب والتطور الاقليمي من جانب آخر. ومن ثم فإن الحقائق الجديدة لا بد أن تعكس تأثيرها وأن تعيد تشكيل عناصر الأمن القومي.

ما هي الحقائق الجديدة التي يجب أن ندخلها في الاعتبار ونحن بصدد التطور المعاصر في مفهوم الأمن القومي المصري من حيث توظيفه في علاقته بالأمن القومي العربي؟

نستطيع أن نركز بصفة خاصة على أربعة عناصر لا بد أن تحدث آثارها في مفهوم الأمن القومي المصري :

أولاً : الصراع الدولي هو اليوم بين عملاقين لا ينتمي أيهما إلى منطقة الشرق الأوسط أو البحر الابيض المتوسط وبصفة خاصة الولايات المتحدة التي لا صلة لها بالمنطقة ومن ثم فإن حاجتها إلى مراكز النفوذ والقواعد تأخذ معنى آخر.

ثانيا : وجود دولة دخيلة على المنطقة تخلق القطيعة والتجزئة في قلب المنطقة مع قدرتها على قفل قناة السويس وشل حركة الملاحة حول تلك المنطقة بل وقد فعلت ذلك في اكثر من موقف واحد.

ثالثا : حدوث تطورات عنيفة في المنطقة تعبيرا عن إرادة المنطقة نحو العمل على تغيير الوضع الحالي سواء من حيث الاتجاه نحو الوحدة أو نحو التحديث ومن ثم عدم استقرار المنطقة بأي معنى من معانيه. كذلك فإن هذا التطور خلق صراعات محلية عنيفة صالحة لأن تصعد بتدخل القوتين الأعظم الصراع العربية الاسرائيلي ليس هو الوحيد. الحرب العراقية الايرانية لا تقل خطورة، بل واحتمالات الصدام الاثيوبي السوداني قائمة. ثورة الخوميني ليست سوى أحد فصول هذا التطور.

رابعا : تكامل الارادة العربية كأحد عناصر القرار الدولي في المنطقة. لقد ظلت هذه المنطقة حتى اوائل الخمسينيات موضوعا للتعامل وليس طرفا في التعامل، عنصران قادا إلى تغيير هذا الوضع : الرئيس جمال عبد الناصر أولاً ثم القدرة البترولية ثانيا. مما لا شك فيه أن المقدرة العربية لم تستغل بعد جميع إمكانياتها ولكنها رغم ذلك عامل مؤثر ولو بدرجة معينة في صنع القرار الاقليمي.

هذه العناصر هي المتغيرات الجديدة التي كان لابد أن تتدخل في اعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي المصري. نحن نعيش في الواقع فترة قد تمتد إلى عشرين عاما قادمة على الأقل وقد انقلبت فيها جميع الموازين :

1_ فمصر كانت دولة غنية تحيط بها دول فقيرة، ومنذ اكتشف البترول أضحت دولة فقيرة تحيط بها دول غنية. ما معنى ذلك؟ ضرورة تنظيم الهجرة ووضع سياسة للعمالة المصرية. فهل حدث ذلك؟

2_ من حيث الكثافة السكانية : فإن مصر رغم زيادة عدد ابنائها تعاني من تطور مماثل يتضمن اختلالا من نوع آخر، مصر خلال العصر الروماني كانت عشرة ملايين بينما العالم لم يكن يتجاوز مائتي مليون اي بنسبة واحد إلى عشرين. لقد كانت مصر كبيرة في عالم صغير. اليوم مصر بثلاثة وأربعين اقل من من واحد في المائة. لقد أضحت مصر صغيرة في عالم كبيرة الامر اكثر خطورة في علاقة مصر بالعالم العربي. مصر في اعقاب الحرب العالمية الثانية كانت تمثل ثلث الكثافة السكانية في الوطن العربي وهي اليوم تمثل ربع تلك الكثافة وفي خلال ما لم يتجاوز خمسة عشر عاما لن نتجاوز الخمس. ومع ذلك فالغريب أن هناك دعوة لتنظيم النسل، فهل بنيت تلك الدعوة على تخطيط أدخل فيه هذا الاعتبار ام أنه نوع آخر من الاندفاع للاستجابة لسياسة امريكية لا ندري حقيقة أهدافها؟ أو ندري حقيقة تلك الاهداف ولكننا نتظاهر بعدم الفهم؟

3_ اما عن الموقع فمأساته اكثر خطورة، فالقوى العظمى لا تنتمي إلى العالم القديم في معناه الضيق، وكلاهما قادر على الاستغناء عن الطريق التجاري عبر مصر. وعلى كل فقد أقفل هذا الطريق لاكثر من مرة ولفترات وصلت احداها إلى سبعة اعوم كاملة منذ وجود اسرائيل في المنطقة. ولا يوجد ما يمنع من احتمال تكرار نفس المأساة مرة أخرى. والشركات التجارية تدخل في الاعتبار هذا الواقع الجديد. التقدم التكنولوجي يسمح بخلق ادوات اتصال ونقل بحري جديدة تسمح بالاستغناء عن المرور في قناة السويس وعبر الاقليم المصري. وما بقى من وظيفة اقليمية لمصر تسعى اسرائيل جاهدة لسرقته عقب أن شلت كل وظيفة اقليمية للبنان.

فما هو أثر هذا التطور على الأمن القومي المصري؟

سبق أن رأينا كيف أن أحد عناصر الأمن القومي المصري هو سياسة الانتشار الاقليمي من جانب وسياسة الحماية الذاتية من جانب آخر وبصفة خاصة بصدد حائط مصر الشرقي. التطورات التي تعيشها المنطقة تضعف من تدفق تلك السياسة. ومن ثم كان علينا أن نسير في خط أساه التقوية في المتغيرات الايجابية لتلك السياسة بشقيها ولكن سياستنا وبصفة خاصة ابتداء من اتفاقيات كامب ديفيد تزيد من اضعاف كل من سياسة الانتشار الاقليمي والحماية الذاتية. ومن هنا تبدو الحقيقة الخطيرة وهي أن

سياستنا الحالية تتناقض مع جوهر مفهوم الأمن القومي المصري وتقاليده التاريخية. بل إنها تعيد مصر إلى حالة العزلة التي عرفتها مصر خلال القرن الخامس عشر.

على أنه لتكون الصورة متكاملة يجب أن نتذكر حقيقة مزدوجة : من جانب عدم قدرة الإرادة العربية على التماسك والتعامل مع مشاكل المنطقة ومن ثم عدم امكانية الاعتماد عليها في عملية تحرير سيناء. ومن جانب آخر يجب الاعتراف بأن استمرار احتلال سيناء كان وضعا غير محتمل وكان على القيادة المصرية أن تسعى لإنهائه بأي شكل كان.

متغيرات متعددة ومتعارضة وكان يجب على السياسة المصرية أن تحقق نوعا من التوازن بين هذه الاهداف المختلفة غير المتجانسة. ومما لا شك فيه أن هناك وسائل عديدة وأدوات مختلفة كان من الممكن أن تلجأ إليها لخلق نوع من التوازن بين سياسة العزلة الاقليمية وعدم الانتشار القومي من جانب وسياسة السلم والتطبيع من جانب آخر سواء في مواجهة اسرائيل التي تريد أن تسرق الدور الاقليمي لمصر أو الولايات المتحدة التي تسعى إلى نشر نفوذها والتحكم في مختلف اجزاء المنطقة من خلال جعل مصر اداة طيعة في ارادتها الدبلوماسية.

ولعل هذه الملاحة تطرح السؤال الأخير : أين مفهوم الأمن المصري من الأمن القومي العربي؟ هل العلاقة بينهما لا يمكن أن تكون سوى علاقة صراع وصدام؟ و إلى أي حد هذا الصراع يلغي الاطار الحركي لأي من هذه المفهومين؟ سؤال في حاجة إلى اجابة صريحة واضحة تفرض علينا وقفة تأمل حقيقية.

الفصل الرابع
نظرية الأمن القومي والواقع العربية المعاصر

خلاصة :

- حول تحليل العلاقات الوظيفية بين مفهوم الأمن القومي العربية والسياسة الأمنية

- نماذج العلاقات المتبادلة بين التطبيقات المختلفة لنظرية الأمن القومي
- أين العلاقة بين الأمن القومي المصري و الأمن القومي العربي؟
- حقيقة العلاقات الاقتصادية العربية المصرية ومفهوم الأمن القومي
- علاقة المساندة في نطاق التعامل الدولي والتفاعلات الأمنية
- قناة السويس وشبه جزيرة سيناء وعملية المساومة الدولية
- أمن مصر القومي وأمن الخليج

40 – حول تحليل العلاقات الوظيفية بين مفهوم الأمن القومي العربي والسياسة الأمنية المصرية :

العلاقة بين الأمن القومي العربي و الأمن القومي المصري تبدو معقدة لأول وهلة لكنها في حقيقة الامر لا تمثل أي صعوبة من حيث جوهر اثارة هذه المشكلة في ذاته تعبير عن ضعف مقومات مفهوم الأمن القومي العربي فالجزء انما ينطوي تحت الكل ومن ثم لا بد أن ينصهر في إطار ذلك الكل لتختفي ذاتيته من حيث مدركات التعامل مع حمايته الإقليمية. إن موقع الحديث عن أمن قومي إقليمي هو عدم توفر الضمانات الكافية للحماية الإقليمية والغربة في وضع حد أدنى للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الجسد القومي لو أخذ على غرة نتيجة لخصائص الحدود القومية من حيث ضعفها الاستراتيجي. وليس أدل على ذلك من أن مفهوم الأمن القومي المصري لم يعرف رغم تقاليده الطويلة في خلال تكامل الدولة الاسلامية العربية ولم يبرز إلا عندما تفتت وتجزأت وأضحى على مصر أن تعتمد فقط على ذاتها في الدفاع عن حدودها وبصفة خاصة عقب أن خضعت المنطقة للغزو من الشرق المغولي من جانب ومن الغرب الكاثوليكي من جانب آخر. ولذلك فإن الحديث اليوم عن أمن قومي مصري يعبر عن هذا الواقع حيث تتحقق ثلاثة مواصفات اساسية : اولها عدم وجود ضمان أمني عربي جماعي ذي فاعلية حقيقية. أنه كلما تطلق وهو نوع من انواع الممارسات الدعائية ولكنه لا موضع للحديث عن اتفاقية ضمان عدم اعتداء أو التزامات بالتدخل المباشرة في حالة وقوع اعتداء وبصفة اكثر دقة لا موضع لوجود تنظيم عسكري حقيقي يشمل الدول العربية على مثال المنظمات العسكرية الاخرى العديدة التي يعرفها العالم المعاصر كحلف وارسو أو منظمة الاطلنطي. الناحية الثانية أن النظام الاقليمي العربي قد أصابه الاضطراب وعدم التجانس لسببين: احدهما اختفاء وحدة في الإدارك القيادي حتى حول العناصر الاساسية في الحركة القومية وثانيهما وجود اسرائيل في قلب المنطقة العربية. الناحية الثالثة وهي

أن اسرائيل تجعل من تقليص نفوذ مصر في المنطقة هدفها الاساسي. وهنا علينا أن نتحدث لغة الواقع : تتفق مع اسرائيل لا فقط القوى الكبرى بل والدول العربية ذات الوزن في المنطقة على السعي نحو ذلك الهدف. السعودية بوسائل خفية، ليبيا بصراحة ودون مواربة، سوريا بأساليب تتراوح بين الخبث والسذاجة، العراق في اكثر من موقف واحد. شجع تلك الدول العربية على ذلك الموقف أنها ظنت أنها قادرة على أن تؤدي وظيفة مصر القيادية وقد كان هذا خطأ مميتا للقضية العربية. مما لا شك فيه أن القيادة فاعلية. وقد كانت فاعلية القيادة المصرية مردها الاساسي متغيرين حاسمين في تطور المنطقة : الثروة المادية من جانب والموقع الاستراتيجي من جانب آخر كانت مصر غنية في عالم فقير وهي قلب المنطقة ونقطة التقاء القارات الثلاث. في فترة معينة وكنتيجة لسوء القيادة المصرية تحولت مصر من دولة غنية إلى مجتمع فقير في عالم يحيط بها انتقل فجأة من الفقر المدقع إلى الثروة بلا حساب. كذلك فإن أهمية الموقع الاستراتيجي تقلصت وبصفة خاصة عقب اقفال قناة السويس عام 1967.

وجاءت الهزائم المتتالية بما أحاطها من ضجة وضوضاء لتصيب الهيبة المصرية بضربة قاصمة. قيادة مصر للمنطقة ليست لصالح مصر فقط ولكنها اساسا لصالح المنطقة وقد فهمت ذلك ومنذ بداية القرن التاسع عشر جميع القوى الغربية المتعاملة مع المنطقة وفهمت أن ضرب مصر بكسر شوكتها أو بفرض العزلة عليها هو المقدمة الضرورية لغزو المنطقة. و أن المنطقة ليست بها سوى أقزام وبصفة خاصة في وضعها الحالي. عندما حدث التقاء بين بغداد ودمشق تصور المحللون وبحق أن هذا بداية لاعادة التوازن الذي اختل عقب خروج مصر من الصف العربي لأن كلا من العراق وسوريا في وضعهما الحالي لا يمثلان أي عمق استراتيجي أو أي قدرة حقيقية على التوازن في مواجهة اسرائيل. ولكن سرعان ما دبت الخلافات ورأينا سوريا تتحالف ولو من حيث الواقع مع ايران التي تسعى لتمزيق العراق.

هذه الحقائق يجب أن تكون واضحة في الذهن ونحن بصدد تحليل حقيقة العلاقة بين الأمن القومي العربي و الأمن القومي المصري. إنها علاقة بالآخر ولو مؤقتا طالما أن المنطقة لم تقدر لها بعد الوحدة ولا تزال عاجزة عن أن تملك إرادتها القومية القادرة والصالحة لأن تفرض وجودها وتوجيهاتها بتماسك حقيقي على جميع القيادات الشعوبية.

فلنحاول أن نطرح هذه العلاقة من منطلق المفاهيم التنظيرية المجردة قبل أن نعالج الأبعاد التطبيقية الواقعية لحقيقة هذه العلاقة على ضوء خبرة الاعوام العشرة الماضية.

41_ نظرية الأمن القومي والواقع السياسي العربي :

_ التنظير هو تعبير عن الواقع : قدرة المنظر السياسي تبرز عندما يستطيع أن يخلق ذلك الإطار الفكري القادر على استيعاب الواقع دون التناقض معه وعلى احتضان عناصر الحقيقة دون أن يترك أي جانب منها أو تطبيق لها أو جزئية من جزئياتها خارج إطاره الفكري وبحيث يجعل من متغيرات إدراكه المجرد لغة تتفاعل أولاً وتنطق ثانيا :

وتحتضن ثالثا حقيقة الواقع. التنظير ليس التجرد إنه أيضًا الإحاطة وليس الخيال إنه قبل كل شيء آخر صورة للقائم إنه بعبارة أخرى المنطق بلغة الواقع وهو الواقع وقد أضحى اطارا فكريا يحتضن ليفسر ويبرز خصائص الممارسة وهو الممارسة وقد تحولت إلى علاقة بين متغيرات وهو متغيرات وقد انطلقت فألغى عنصرا الزمان والمكان.

نظرية الأمن القومي التي برزت كما سبق أن رأينا مع الدولة القومية ونبع منطلقها من خصائص الدولة الأوروبية في القرن السابع عشر لا تصلح برمتها وكما تلقفها التراث المعاصر لتفسير الواقع السياسي العربي. كذلك ففي تطبيقاتها التي نعيشها في عالم اليوم وبصفة خاصة وهي تتبلور حول النظرة الأمريكية للتوسع والاستعمار المقنع لابد أن نقف من تلك التقاليد موقف الحذر وعدم الطمأنينة. ومن ثم لابد من أن تخضع لعمليات مختلفة من حيث اعادة البناء والتشكيل لتصير قادرة على احتضان الواقع العربي. إن كل خبرة لها مذاقها وكل تطبيق له منطقه وكل واقعة تملك فلسفتها. والتنظير يجب أن يعكس هذه الحقائق بقدرة تشبعه بها بقدر قردته على تقديم الإطار الفكري الصالح لبناء خصائص التعامل مع الظاهرة. ويكفي أن نتذكر كيف أن الواقع العربي المعاصر يتناقض تناقضا كليا مع الواقع السياسي الذي نبعت منه مفاهيم الأمن. هذه المفاهمي برزت في لحظة كانت فيها أوروبا الحديثة مجزأة لتكون عديدا من الدويلات ذات الحدود غير المتطابقة مع المفهوم العنصري لكلمة الشعب رغم ذلك فجميع الشعوب الأوروبية كانت تنتمي إلى إدراك حضاري واحد و إلى اصول تاريخية واحدة. وهكذا كانت هناك حدود للاستئصال كمحور للقتال ولم يكن هناك شعب لو قدر له الصدام مع شعب آخر يفكر في افناء ذلك الشعب ووضع حد لوجوده المادي. نظرية الأمن القومي في تقاليدها الاولى هي تعبير عن خصائص ذلك الإطار وتنظيم فكري وتبرير حركي للتعامل فمن منطلق ذلك الواقع. أين العالم العربي المعاصر من ذلك؟ الواقع العربي الذي نعيشه محوره أن هناك العديد من الشعب المتسعة الأرجاء اقليميا بل والمحدودة الكثافة سكانيا والتي تسعى للوحدة وتريد الاندماج وتعلن بصراحة عن أن هدفها النهائي هو الغاء الحواجز متخطية جميع عناصر التميز العنصري والاقليمي إن وجدت. ولكن في قلب تلك المنطقة يوجد عنصر دخيل لا ينتمي حضاريا ولا تاريخيا إلى المنطقة زرعته قوى اجنبية ويسعى بصراحة لا فقط للتوسع في الجسد العربي بل ولاستئصال جزء من الشعب العربي. نظرية الأمن القومي يجب أن يعاد تشكيلها و أن تخضع لاعتبارات أخرى مختلفة لو أريد لها أن تعبر عن هذا الواقع بخصائصه فهي تتعامل أولاً مع العداوات المحيطة بالمنطقة وليس مع شعب معين من شعوب المنطقة. وهي ثانيا لا بد أن ندخل في الاعتبار وبصفة اساسية كيفية تكتيل الإرادة في مواجهة المخاطر التي يمكن أن تنال من الكيان القومي. تكتيل الإرادة يعني تحديد المخاطر أولاً بما يعنيه ذلك من التمييز بين العدو والصديق ثم وضع قواعد التعامل بما يفرضه أيضًا ذلك من توزيع للأدوار وتحديد لمسئولية القيادة. وكل من هذه العناصر له نتائجه. كذلك من العبث

المقارنة بين مفهوم الأمن القومي كما تطرحه تقاليد السياسة الأمريكية المعاصرة والواقع العربي. ليس مرد ذلك فقط أن الولايات المتحدة دولة متكاملة بالمعنى الحقيقي، وبغض النظر عن ذلك التوسع المبالغ فيه الذي يميز الفقه الامريكي بذلك الخصوص، ولكن يكفي أن نتذكر أن سياسة الأمن القومي هي أحد مظاهر التعبير عن السياسة الخارجية و أن الولايات المتحدة تمثل خصائص لا موضع لها في المنطقة العربية : دولة عظمى، متقدمة تملك قدرة قتالية لا حدود لها، في مواجهة مجتمع لا يزال لم يقدر له بعد الانصهار في ارادة واحدة يغلب عليه التخلف دون الحديث عن أنه غير قادرة حتى عن الدفاع عن نفسه. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة لا تعرف نموذج الوجود الاسرائيلي في كيانها القومي رغم أنها تملك مجتمعا يهوديا يزيد عن ضعف المجتمع اليهودي المتواجد في ارض فلسطين.

هذه الطبيعة المتميزة للواقع العربي تسمح لنا بأن نفهم ذلك الاتجاه الذي يتصور صعوبة إن لم يكن استحالة الحديث عن أمن قومي عربي.. إنه تهرب من مشكلة تملك صعوباتها الحقيقية ولكن هذا لا يمنع من ضرورة مواجهتها بقدر معين من الشجاعة. كذلك فإن هذا يسمح لنا أن ندرك لماذا تصور علاقات التناقض والتعارض بين الأمن القومي العربي و الأمن القومي المصري بل و أي أمن قومي شعوبي ليس إلا نتيجة لفشل الفكر في تنظير الواقع. ما يعنينا أساسا في هذا القسم من الدراسة هو تلك العلاقة بين الأمن القومي العربي. وما يمكن أن يسمى بالأمن القومي المصري حيث إن مصر هي – وهي فقط – الدولة القائد التي يجب أن تتكتل حولها جميع القوى العربية في قيادة التطور نحو وضع حد لمشكلة الشرق الأوسط.

42 _ نماذج العلاقات المتبادلة بين التطبيقات المختلفة لنظرية الأمن القومي : ما هي حقيقة العلاقة بين أي تطبيقين لمفهوم الأمن القومي؟

نستطيع بصفة عامة ودون التقيد بنموذج معين أن نتصور ثلاثة تطبيقات لتلك العلاقة :

اول تطبيق وهو النموذج المتداول للعلاقة بين مفاهم الأمن القومي هو ما نستطيع أن نسميه بعلاقة التناقض. هذا النموذج هو التقليدي حيث تكون العلاقة بين دولتين متجاورتين لا تربطهما سوى رابطة القلق وعدم الثقة، ومن ثم تصير العلاقة بمعنى واحد وفي اتجاه واحد. زيادة عناصر الطمأنينة لإحدى الدولتين أي توسيعا لمفاهيم الأمن القومي لتلك الدولة لا بد أن يعني نقصا في عناصر الاستقلال المعنوي للدولة المجاورة أي تقلصا في حدود مفهومها الوظيفي للأمن القومي. فلنتصور العلاقة بين لبنان و إسرائيل.

نزع السلاح من المنطقة المتاخمة للحدود الإسرائيلية قد يكون اجراء في صالح إسرائيل لحماية أمنها القومي بمعنى تحقيق نوع من الاستقرار والطمأنينة لسكان مستعمراتها الشمالية ولكن هذا الاجراء تقليص يتضمن انتهاكا لكل ما يعنيه مفهوم

السيادة اللبنانية وحقوقها المشروعة في ممارسة سلطاتها على أرض اقليمها القومي. والعكس أيضًا صحيح.

في هذا التطبيق وهو النموذج التقليدي والمعتاد فإن المفهوم الأمن لا بد أن يتعارض مع أي مفهوم قومي آخر بل ومع نفس مفاهيم السيادة القومية. إن مفهوم الأمن القومي في هذه اللحظة يصير في حقيقته انتقاصا للمفهوم الأمني الآخر المتعارض والمتناقض معه. وهنا يجب أن نميز بصورة واضحة بين الشعور بالأمن وحالة الأمن، الشعور بالأمن هو واقع نفسي يستقل ويتميز عن الواقع الحركي. المجتمع السياسي كحقيقة جماعية يملك وعيا وشعورا ذاتيا بما يعنيه ذلك من ردود فعل ثابتة كالفرد في سلوكه اليومي. المجتمع الذي تعود الشعور بعقدة الاغتصاب والذي ترسب في وعائه الداخلي الايمان بقناعة ثابتة في عداوة الاخرين لا يمكن أن يرقى إلى مرحلة الشعور بالأمن. والمجتمع الإسرائيلي نموذج واضح لهذه الحقيقة. فإسرائيل قبل حرب عام 1967 لم تكن تعيش حالة شعور بالأمن ولذلك اختلفت ذلك القتال بل وهي تعلم أن مصر لم تكن قادرة على أن تنال منها بأي شكل كان. والعكس أيضًا صحيح. إسرائيل عقب حرب عام 1967 وعقب هزيمة القوى العربية الساحقة كانت في حالة شعور بالأمن ولكنها من حيث الواقع لم تكن تعيش حالة أمن حقيقية. النصر الساحق والهزيمة المفاجئة خلقت الشعور بالأمن حالة الأمن تعني الاجراءات المختلفة التي تستطيع دولة معينة أن تتخذها لتحقيق الحد الأدنى من ضمان الحماية ضد الاعتداء الذي قد يأخذ صورة مفاجئة مستغلا الواقع الاقليمي. الذي يعنينا هو العنصر الثاني أي حالة الأمن. ومما لا شك فيه أن إسرائيل عقب حرب عام 1967 كانت في موقف اكثر صعوبة لمواجهة حرب فجائية هجومية منها قبل حرب عام 1967 من الجانب المصري :

اتساع خطوط المواصلات، القدرة على التحول الفجائي بسرعة ودون انذار مسبق من الدفاع إلى الهجوم، القدرة على الانزال في مساحات شاسعة خلف خطوط المواجهة، جميعها عناصر تعمل لصالح الجانب المصري اكثر منها لصالح الجانب الاسرائيلي.

هذه الملاحظات تفسر لماذا في نطاق هذا التطبيق الاول للعلاقة الامنية وهو التطبيق المعتاد نجد النموذج وقد تمركز حول عناصر اساسية :

أولاً : في اغلب الاحيان العلاقة تكون بين دولتين إحداهما أقوى من الاخرى وهذه الدولة الأقوى هي وحدها القادرة على فرض مفهومها الأمني. نموذج صارخ يؤكد هذه الملاحظة العلاقة بين روسيا القيصيرية والدولة العثمانية. فعندما كانت هذه الاخيرة قوية لم تستطع الاولى أن تطرح مفهومها للأمن بأي معنى من معانيه. بروز مفهوم الأمن القومي الروسي ارتبط بضعف الدولة العثمانية. فقط خلال تلك المرحلة سمعنا كيف أن الدولة الروسية لا تقبل وجود دولة قوية على حدودها بل واستطاعت بصفة خاصة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر أن تحيل هذا المفهوم إلى سياسة حقيقية فرضتها على الدول المحيطة بها حتى جاءت اليابان وقوضت هذه السياسة.

ثانيا : كذلك فإن هذا النموذج يفترض عدم وجود نظام أمني جماعي يسمح بوضع قواعد واضحة من حيث تنظيم العلاقات بين دول المنطقة سواء على مستوى ثنائي أو متعدد الاطراف. وجود نظام أمن جماعي يسمح بتقييد المخاطر التي يسعى لمواجهتها مفهوم الأمن القومي القومي. من العبث اليوم الحديث عن أمن قومي ومقتضياته في العلاقة ما بين فرنسا وألمانيا أو ما بين المانيا وإيطاليا كما كان الأمر حتى الحرب العالمية الثانية. إن نظام السوق المشتركة رغم أنه يملك طبيعة اقتصادية واضحة ثم نظام حلف الاطلنطي رغم أن فرنسا لا تنتمي إليه سمح كلاهما بترسيب مفاهيم جديدة استطاعت أن تقلص من الخوف والشك الذي سيطر على علاقات فرنسا بألمانيا طيلة قرن كامل من الزمن.

ثالثا : كذلك فإن هذه الملاحظات تفسر كيف أن تحليل العلاقة بين مفهوم الأمن لدولتين تنتميان لحقيقة قومية واحدة حتى لو قدر لتلك الحقيقة الوقمية ألا تتكامل في إطار نظامي واحد من منطلق مبدأ التناقض والتعارض انما بعكس سوء استخدام لنظرية الأمن القومي. نظرية الأمن القومي لا تجد سندا لشرعيتها إلا حماية الذات في مواجهة عدو محتمل لا ينتمي إلى الذات القومية ويكفي لتأكيد هذه الدلالة أن نتذكر كيف أن بسمارك وهو من أول من طبقوا التنظير السياسي لمفهوم الأمن القومي الألماني بوضوح ودقة لم يدخل هذا الإدراك في أي مرحلة من مراحل تعامله مع النمسا حتى عندما شب القتال بينه وبين قادة فيينا. بل وبلغ به الأمر أن كانت اوامره الصريحة لقواده العسكريين ألا يعبأوا بالتضحيات في سبيل ألا يحدث إذلال للجيش النمساوي.

(ب) النموذج الثاني والذي نستطيع أن نصفه بأنه تعبير عن علاقة الاستيعاب للأمن القومي يعني الغاء لأحد المفهومين المتعارضين. أو بعبارة أخرى اكثر دقة فإن التعارض يتم تخطيه في شكل يخلق نوعا من التنسيق والتجانس. وذلك يكون في وضع حيث الأمن القومي لدولة معينة يتم احتضانه في مفهوم اكثر اتساعا للأمن القومي بمعنى تنظيم يمكن من خلق الحماية والاستقرار وهو الذي كثيرا ما يعبر عنه بكلمة الأمن الجماعي. هذا النموذج لم يبرز في الواقع العملي إلا في اعقاب الحرب العالمية الثانية عندما بدأت تتبلور النظم الدولية الإقليمية. مفهوم الأمن الجماعي في ذاته يعني نوعا من الحماية الكلية بحيث يسمح لتطبيقات الأمن القومي في داخل دائرة نظام إقليمي معين أن تصير أقل حدة و أقل عنفا في علاقتها المتبادلة. العلاقة في تلك اللحظة بين مختلف تطبيقات الأمن القومي يصير أساها قدرة النظام الاقليمي على حل مشاكل التعامل حول الحدود الداخلية بأسلوب غير القتال والصدام العضوي. ومن ثم فإن هذا النموذج يفترض مجموعة من المتغيرات :

أولاً : نظام الأمن الجماعي يتعدى مجرد الحماية الإقليمية إزاء الخطر الخارجي ويرقى إلى مستوى التعاون الاقليمي المحلي. مما لا شك فيه أن أوضاع منطقة الخليج رغم أن ذلك قد يبدو غريبا لأول وهلة اثناء وجود الشاه بحكم التعاون الاقليمي كانت

اكثر حماية للأمن القومي لمختلف دول الخليج منها عقب مجيء الخوميني إلى السلطة ورغم أن منطقة الخليج لم يقدر لها أن تخلق نظاما للأمن الجماعي في جميع مراحل تاريخها المعاصر.

ثانيا : علاقة ولاء بين دول النظام الاقليمي تسمح بنوع من التضامن بين الدول التي تنتمي إلى الاقليم تبرر عدم الالتجاء إلى القوة وضمان نوع من انواع المعايشة السلمية. هذا الواقع يميز في صورة واضحة حقيقة العلاقات بين دول أوروبا الغربية.

ثالثا : وجود نظام قانوني محدد لفض المنازعات بشكل جدي دون الالتجاء إلى الصدام المسلح. ومعنى النظام القانوني ليس مجرد النص على مبدأ التوفيق أو التحكيم ولكن تحديد الاجراءات التي يستطيع أن يلجأ إليها أي من الاطراف مباشرة وبحيث يصل من خلالها إلى توضيح موقف الطرف الآخر من حيث شرعية سلوكه من عدمها.

هذا النموذج الثاني كان يمثل أحد الاسس التي يقوم عليها نظام الامم المتحدة ولكن الخطوات اللاحقة وخلال قرابة ثلاثين عاما أثبتت أن تطبيقه الواضح لم يتعد علاقة دول السوق المشتركة. فواقع الدول العربية يرفض أن يندرج تحت هذا النموذج. كذلك منطقة جنوب شرق اسيا لا تحتمل أيضًا أن تنساق إلى هذا التطبيق وذلك رغم أن دول السوق المشتركة لا تحتضن الأمة الأوروبية بل لا تصل إلى ضم جميع دول أوروبا الغربية. رغم ذلك فإن مفهوم الأمن الاوربي أضحى اليوم أحد المدركات الثابتة والمستقلة. تعدد اللغات والشعوب من جانب ثم عدم وجود وحدة قومية حقيقية من جانب آخر، فضلا عن أن نظام فض الخصومات لا يرقى بعد إلى المستوى الذي يسمح بالقول بأنه لا موضع لتصور الصراع المسلح، جميع هذه النقائص لم تمنع من تكامل المفهوم. إن ايمان هذه الدول حكومات وشعوبا بأن العلاقة بين دول هذه المنظمة يجب أن ترتفع إلى مفهوم الأمن الجماعي وتغلغل هذا المفهوم في الضمير والوعي الجماهيري الذي جعل البعض يتحدث عما يسمونه (الأوروبيون الجدد) سمح ببلورة هذا الإطار الفكري المحدد المعالم باسم الأمن الأوروبي بحيث استوعب وصهر في داخله ولو في حدود معينة جميع مفاهيم الأمن القومي للدول المنطوية تحت هذه المجموعة الاقتصادية. برز ذلك واضحا ليس فقط في علاقة تلك الدول بعضها بالبعض الآخر وكما سبق وذكر في نماذج محددة بذلك الخصوص قادت في لحظة معينة إلى خلق محور بون – باريس بل فرض وجوده أيضًا على القيادتين الأمريكية والسوفيتية في تعاملهما مع مصالح أوروبا المتحدة.

(جـ) النموذج الثالث للعلاقة بين مفهومين للأمن القومي نستطيع أن نحددها بأنها تدور حول علاقة التوظيف لامن قومي معين لصالح أمن قومي آخر. علاقة التوظيف تفترض أن واحدا من التطبيقيين أكثر قوة أو أكثر تأثيرا بحيث يستطيع أن يستخدم التطبيق الآخر لصالحه دون أن يتضمن ذلك عملية الاستيعاب. عملية الاستيعاب تفترض وحدة الانتماء، التوظيف يقوم على مبدأ وحدة المصالح. علاقة التوظيف نموذج جديد للعلاقات الامنية لم تعرفه الاسرة الدولية إلا خلال الاعوام الاخيرة ونستطيع أن نسوق

بهذا الخصوص تطبيقات متعددة تختلف في خصائصها رغم أنها تعكس نفس المفهوم وتنطلق من نفس الإدراك :

أولاً : أول تطبيق تثيره العلاقة بين أمن إسرائيل و الأمن الامريكي فالأمن القومي الامريكي ينتهي عند حدود الولايات المتحدة ما بين المحيط الاطلسي والمحيط الهادي ومن ثم فإن أمن إسرائيل لا علاقة له ولا صلة بينه وبين الأمن القومي الامريكي. ولكن عقب مجموعة من التطورات بدأت مع حرب عام 1967 وارتبطت بالتغير الذي نعاصره في موازين القوة استطاعت الدولة الأمريكية أن توظيف إسرائيل لحماية النفوذ الامريكي في منطقة الشرق الأوسط والنفوذ الامريكي في المنطقة هو امتداد غير مباشرة لحماية الطمأنينة الأمريكية سواء بصدد تأمين وجود قواتها في البحر المتوسط أو سواء بصدد حماية مواردها وموارد حلفائها من الطاقة والتي تستمدها من تلك المنطقة سواء لضمان استمرار تدفق رأس المال السائد كنتيجة لوجود قيادات مؤمنة بالتحالف الامريكي. وهكذا من الطبيعي أن يوظف أمن إسرائيل القومي لصالح الأداة الدبلوماسية الأمريكية الأمر الذي يعني خلق علاقة ارتباطية وظيفية بين الأمن الإسرائيلي و الأمن الامريكي. وهي علاقة وظيفية متبادلة تسير في اتجاهين في آن واحد : توظيف الأمن الاسرائيلي لصالح الدبلوماسية الأمريكية لتدعيم نفوذها في المنطقة وتوظيف الأمن الامريكي لصالح الدبلوماسية الاسرائيلية لتمكين الدولة العبرية من التوسع المستمر على حساب الوجود العربي.

ثانيا : التطبيق الآخر ينقلنا إلى السياسة اليابانية في جنوب شرق اسيا. تحليل سياسة طوكيو خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة جدير بالاهتمام بل إنه يطرح نموذجا متميزا له رحيقه الخاص. ويصعب علينا عدم القناعة بأن تلك السياسة لم تكن وليدة تخطيط محدد المعالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. أحد عناصر هذا التخطيط يرتبط بعلاقة اليابان بمنطقة جنوب شرق اسيا. مما لا شك فيه أن الحديث عن أمن قومي بالمعنى الدقيق لتلك المنطقة لا بد أن يرفضه المنطق السياسي التقليدي ويكفي أن ندخل في الاعتبار أن هذه الدول تمثل ايديولوجيات مختلفة بل ومتصارعة. رغم ذلك فإن اليابان خرجت علينا منذ بداية السبعينيات وعلى لسان رئيس وزرائها بلغة صريحة لا مواربة فيها تحدثنا عن أن أمن اليابان القومي أضحى مرتبطا في علاقة وثيقة ثابتة بالأوضاع الاقتصادية في جنوب شرق اسيا ورغم أن هذه المنطقة تتميز بصدام ايديولوجي لا يسمح بالحديث عن تجانس سياسي قومي إلا أن طوكيو باسم الأمن القومي فرضت على المنطقة بأساليب غير مباشرة سياسة غزو اقتصادي كان لا بد أن يقودها إلى توظيف أمن تلك الشعوب المختلفة لصالح الأمن القومي الياباني. إن رفع مستوى الحياة من جانب وخلق الصناعات المحلية من جانب آخر وتدعيم الاستقلال القومي من جانب ثالث وتمكين الترابط الاقليمي من جانب رابع وبغض النظر عن النواحي الاقتصادية يمثل درعا لحماية الكيان الياباني في دائرته الجنوبية وبصفة خاصة وهي

تنظر إلى المنطقة الشمالية حيث التواحد الروسي واحتمالات الصدام النووي كمصدر حقيقي للخطر على مستقبل كيانها الذاتي. إنه نموذج آخر لعملية توظيف مقنعة محورها الحقيقي الحماية الذاتية ولكن باستخدام واقع سياسي معين قد لا يرتفع إلى مستوى الأمن القومي ولكنه يعكس نوعا من المصالح القومية التي تكاد تعيد إلى الذهن مفهوم المجال الحيوي ورغم اختفائه ولو مؤقتا من تقاليد الممارسة السياسية.

كلا هذين التطبيقين لم يبرز أي منهما إلا خلال إلاعوام الخمسة عشر الاخيرة. الأول لم يتكامل إلا عقب حرب الايام الستة التي وضعت تقاليد جديدة لحقيقة العلاقة بين السياسة الأمريكية ومشكلة الشرق الأوسط. وهي حقيقة لا تزال السياسة الخارجية المصرية غير قادرة على استيعابها. الثاني يعود إلى بداية السبعينيات ولا نزال نتساءل : هل فهمت واشنطن حقيقة ودلالة هذا التطور؟

هذا التحليل يسمح لنا بأن نطرح السؤال : **أين العلاقة بين الأمن القومي المصري و الأمن القومي العربي من هذه النماذج الثلاثة بتطبيقاتها المتعددة؟**

43 _ أين العلاقة بين الأمن القومي المصري و الأمن القومي العربي؟

التساؤل الذي طرحناه والذي يدور حول حقيقة العلاقة بين الأمن القومي المصري و الأمن القومي العربي هو تساؤل مشروع لو تذكرنا ما اصاب السياسة المصرية خلال الاعوام الاخيرة من تطورات وما وقعت فيه قيادات القاهرة من اخطاء. الرأي العام المصري لا يزال يعيش مهلهلا في تمزقات عنيفة. إنه لا يدري في واقع الأمر حقيقة ما يحدث حوله. لقد سبق وذكرنا أن وظيفة صياغة الأمن القومي وتحديد مدركاته وتقنين مفاهميه ليست صنعة الجماهير. والحديث عن استفتاء رجل الشارع حول العلاقات المصرية العربية على سبيل المثال يتضمن خطأ ومسئولية يجب أن يحاسب اصحابها. كذلك فإن مجرد طرح مشكلة العلاقة بين الأمن القومي المصري و الأمن القومي العربي هو تعبير عن ضعف فكري وإدراكي لمفهوم الأمن القومي العربي.. كيف يرتفع الجزء ليناطح الكل وكيف يسمح الجزء أن يكون أداة للإحلال موضع الكل؟ هنا تبرز مسئولية الفكر السياسي إلى جوار المسئولية التاريخية التي يجب أن يتحملها الرئيس السادات والفريق الذي عاونه في تشويه تاريخ المنطقة. رغم ذلك فإن اتفاقية كامب ديفيد حدث وواقعة لا يمكن الغاؤها.. ومعاهدة الصلح مع إسرائيل ارتباط قانوني لا يمكن تجاهله. وسياسة التطبيع وما أعقبها وما ارتبط بها من انفتاح وتفاوض وفتح الباب للعلاقات الثنائية مع إسرائيل وتمزيق التضامن العربي وتفجير جامعة الدول العربية ونقلها من عاصمة العروبة الاسلامية حقائق لا نزال نتعايش معها. في ظل هذه الاوضاع لابد أن نطرح السؤال ومن منطلق المفهوم الشعوبي ومع مسايرة أولئك الذين جعلوا من منطلق الأنانية وضيق الأفق فلسفة للحكم وللقيادة : أين العلاقة بين الأمن القومي المصري و الأمن القومي العربي؟

مع التسليم بجميع المنطلقات السابقة فإن الاجابة على هذا التساؤل ليست في حاجة إلى كثير من التردد. علاقة التناقض والتعارض لا موضع لها. علاقة الاستيعاب لم تكتمل. إذن تبقى فقط علاقة التوظيف فهل نحن قادرون حتى من منطلق الأنانية وضيق الأفق وعدم القدرة على استيعاب حركة التاريخ على فهم معنى ذلك؟

(أ) علاقة التعارض والتناقض لا يمكن تصور أي وجود لها في كل ما له صلة بالعلاقات المتبادلة بين الأمن القومي المصري و الأمن العربي. رغم أن الاحاديث المتكررة التي سمعناها في لحظة معينة اثناء اتفاقيات كامب ديفيد وبعدها كانت توحي بعكس ذلك إلا أن نفس نصوص تلك الاتفاقيات وبصفة خاصة تصريحات المسئولية عقب اختفاء الرئيس السادات تؤكد أن العلاقة بين الأمن القومي العربي و الأمن القومي المصري لا يمكن أن تعبر عن أي معنى من معاني التعارض أو درجة من درجات التناقض.

أسباب ذلك عديدة :

أولاً : فالأمن القومي العربي ليس أمنًا قوميا لدولة مجاورة بحيث نتصور أن أيا منهما يتجانس ويرفض الآخر. أن الأمن القومي العربي هو أمن الأمة العربية التي تصير مصر جزءا منها وبغض النظر عن درجة تكامل أو قوة فاعلية ذلك الأمن القومي العربي فهو لا يقف من الأمن القومي المصري موقف التنافس وانما إن وجد فموقفه موقف التعاون والتكامل.

ثانيا : أحد عناصر الأمن القومي المصري كما سبق وذكرنا هو عدم العزلة والانتشار حيث موقع مصر وخصائصها الديموجرافية والاستراتيجية تفرض عليها وظيفة القيادة للمنطقة. ومن ثم فإن علاقات مصر بالمنطقة العربية لا يمكن أن تكون علاقة انفصام أو تناقض.

ثالثا : بل إن التطور المعاصر ورغم وظيفة مصر القيادية يفرض عليها علاقة تبعية للعالم العربي. فمصر التي كانت غنية في عالم فقير أضحت فقيرة في عالم غني. ومصر التي كانت قلب العالم الاستراتيجي أضحت مترابطة مع منطقة الخليج في التحكم في قلب العالم الاستراتيجي. هذه التبعية تفرض على مفهوم الأمن القومي المصري أن يندرج في إطار المصالح العربية وليس أن يتعارض ويتناقص مع تلك المصالح سواء اقتصاديا أو استراتيجيا.

(ب) علاقة الاستيعاب بدورها لا موضع لها. تطور المنطقة وتقاعس جامعة الدول العربية لأسباب لا موضع للتفصيل بخصوصها وعدم صلاحية القيادات العربية كان لا بد أن يمنع من قيام نظام إقليمي للضمان الجماعي. والواقع أن العناصر الاساسية التي تسمح ببناء علاقة الاستيعاب لم تكتمل بعد في الواقع العربي.

الأسباب أيضًا بهذا الخصوص عديدة :

أولاً : لا توجد أداة الحماية الحقيقية للأمن القومي العربي. جامعة الدول العربية التي لم تستطع أن تؤدي هذه الوظيفة لم تستطع أيضًا أن تخلق نظاما صالحا ذا فاعلية لحل الخلافات. بل أنها اثبتت عدم قدرتها حتى على عقد اجتماع قمة. نموذج لبنان خير تطبيق لهذه الحقيقة. ومن ثم فإن مصر لا تستطيع أن تعتمد على جامعة الدول العربية كي تحمي أمنها القومي ولو بطريق غير مباشر.

ثانيا : التهلهل العربي الذي هو نتيجة مباشرة لعدم وجود الإرادة العربية يكمل هذا الإطار. والتهلهل العربي يعني حقائق أربع : عدم وجود إدراك واحد، اختفاء الرأي العام الواعي والقادر، خلافات وصراعات بين القيادات، تعميق النزاعات الطائفية بحيث حل الولاء الطائفي محل الولاء القومي.

ثالثا : كذلك فإن وجود إسرائيل بقوتها العسكرية المعروفة وعدم انطوائها في نظام للأمن الإقليمي يحدد مسئولياتها وبصفة خاصة مسئولية الدولة العظمى التي تمولها بالطاقة يجعل من فكرة اقامة نظام أمن جماعي في المنطقة لغو لا قيمة له.

(جـ) وهكذا تنحصر حدود التحليل في النموذج الثالث : علاقة التوظيف. أي توظيف الأمن العربي لصالح الأمن القومي المصري. ورغم أن ذلك وكما سبق وذكرنا يعني فشلا ولو مؤقتا للإدراك القومي العربي إلا أن طرح هذا التوظيف ومسالكه يفصح بوضوح عن مدى فشل السياسة المصرية في فهم حقيقة الإطار الاقليمي للتعامل الدولي.

هذا النموذج يثير مجموعة من الاستفهامات ونستطيع أن نحددها حول المنطلقات الستة التالية :

أولاً : استغلال القدرة العربية لصالح التخلف المصري.

ثانيا : تحويل الكم العربي إلى عنصر من عناصر المساندة في التحرك الدولي لمنع عزلة مصر.

ثالثا : استغلال قناة السويس كعنصر من عناصر المساومة في التعامل مع القوتين الأعظم.

رابعا : خلق الترابط بين أمن مصر و أمن الخليج كقاعدة لضم الصف العربي ولتدعيم سياسة الانتشار المصري في المنطقة العربية.

خامسا : تقنين حقوق مصر القيادية إزاء المنطقة العربية بما يعنيه ذلك من فرض التزامات التضحية على الشعب المصري.

سادسا : صياغة واضحة لواجبات الشعوب العربية إزاء مسئوليات مصر القومية.

فلنترك مؤقتًا الناحيتين الاخريين مؤقتا ولنتابع النواحي الاربع الاخرى بشيء من التفصيل.

44_ حقيقة العلاقات الاقتصادية العربية المصرية ومفهوم الأمن القومي :

أول عناصر التوظيف في علاقة أمن مصر القومي بالأمن العربي تدور حول الناحية الاقتصادية. لقد سبق أن رأينا كذلك كيف أن التاريخ علمنا أن مصر لا تستطيع

أن تكون قوية إلا من منطلق مبدأ الانتشار الاقليمي. كذلك لاحظنا كيف أن الوضع الحالي يقلب حقيقة العلاقة الاقتصادية بين مصر وجيرانها فعقب أن كانت مصر دولة غنية في وسط منطقة فقيرة، كبيرة في وسط عالم صغير، أضحت دولة فقيرة تحيط بها دول غنية، صغيرة في عالم متضخم وهو في طريقه إلى تضخم اكبر بثبات.

من هنا تبرز أهمية العامل الاقتصادي من حيث ارتباطه بمفهوم الأمن القومي.

كيف تدافع مصر عن نفسها وعن المنطقة العربية وهي دولة فقير؟ وكيف تمنع القوى الاجنبية من أن تتسلل إلى المنطقة عقب فشل القدرة المصرية وهي غير قادرة على حل مشاكلها الاقتصادية؟ مما لا شك فيه أن مسئولية القيادة المصرية بهذا الخصوص لا حدود لها. لقد أقبلت مصر على تحمل وظيفة قيادية إقليمية دون أن تعد لها نفسها. وهي لم تحاول أن تتعلم دروس الماضي و أن تفهم أن جميع القوى الدولية لا بد أن تتكالب عليها لتمنعها من تحقيق تلك الوظيفة. لم تحاول أن تستوعب لا درس جمال عبد الناصر ولا خبرة الخديوي اسماعيل. وهل حل المشاكل الاقتصادية يتم بتركها تتفاقم والتهرب من مواجهتها أم بمحاولة وضع حد لها والوصول بخصوصها إلى استئصال متغيراتها الحقيقية وانهاء الحالة المرضية التي يعاني منها الجسد ولو باقتطاع بعض اجزائه واستئصاله كلية وبلا تردد؟ لقد اعتقد الرئيس السادات في لحظة معينة أن سياسة مصر السلمية بالاستكانة سوف تقوده إلى تخطي هذه المشاكل. ومنذ متى استطاع الجبن والخوف أن يخلق سياسة؟ وهل مداعبة شارب النمر تمنعه من أن يلتهم صاحبه؟ أن التصور الذي نبتت منه سياسة مصر خلال الثمانية اعوام الاخيرة هو تصور خاطئ في جميع متغيراته وبصفة خاصة بالنسبة للنواحي الاقتصادية التي تعنينا مؤقتا. فالسياسة السلمية لا تعني تخفيض نفقات التسليح إلا اذا كان الحاكم قد قرر أن يتخلى عن مفهوم الحماية الذاتية الذي هو محور الأمن القومي. ومشاكل مصر الاقتصادية في حاجة أساسًا إلى حلول ذاتية.. فلنتذكر مشكلة الاسكان أو مشكلة مرافق الاتصال على سبيل المثال. والاقتصاد الامريكي الذي يعيش ازمة حقيقية غير قادرة على أن يحل مشاكل مصر. في لحظة معينة سمعنا بسذاجة منقطعة النظير المسئولين في مصر يتحدثون عن مشروع مارشال جديد. هل الاقتصاد الامريكي في اواخر السبعينيات وهو يعاني من تدهور نظامه النقدي وهو يعيش مرحلة كساد حقيقي وهو يعاني من نفقات حروب متتالية أرهقت وضعه الاقتصادي في وضع يماثل ما كان عليه ذلك الاقتصاد عقب الحرب العالمية الثانية وهو في مرحلة فتوة دعمها النصر الساحق والانتقال الفجائي إلى مرتبة الدولة العظمى الاولى المسيطرة؟ ولو أن الاقتصاد الامريكي قادر على ذلك فهل من صالح الدبلوماسية الأمريكية أن ترى مصر قوية قادرة على أن تهدد سياستها وهو امر اقتنع به المسئولون في واشنطن عقب الدروس التي تعلموها من جميع حلفائهم ابتداء من أوروبا الغربية و اليابان؟ وأليست سذاجة منقطعة النظير أن تتصور القيادة المصرية أن

وضع وادي النيل في الاستراتيجية الأمريكية، الدولة الشرقية المسلمة، يمكن أن تخضع لنفس المعايير التي عوملت بها دول أوروبا، المنطقة الكاثوليكية الغربية؟

ولذلك فلم يكن امام مصر سوى وضع قواعد التعاون الاقتصادي الذي يسمح بتحويل مصر إلى قلعة صناعية قادرة على أن تغني العالم العربي عن الخارج و أن ترفع مستوى المعيشة بداخلها. جمال عبد الناصر خطا بهذا الخصوص خطوات حاسمة ولكن سياسة السلام لم تقتصر على أن توقف هذه الخطوات بل أنها بلا وعي حطمت كل ما استطاع أن يبنيه القائد المصري بصبر وبُعد نظر.

كذلك فإن الجيش العصري لا يمكن أن يعزل عن التقدم والصناعة، إن التكنولوجيا الحديثة هي وحدها أساس تطور القدرة القتالية. والدولة الصناعية هي القادرة على خلق الاداة القتالية المتقدمة. بل وبقدر تقدمها الصناعي بقدر فاعلية اداتها العسكرية. و أي دولة لا تملك سلاحها وتعيش على استيراد السلاح مهما كانت غنية لن تستطيع أن تملك ارادتها المستقلة في التعامل الدولي. ايهما أكثر غنى دولة كالسعودية أم دولة كالصين الوطنية؟ ومع ذلك أيهما أكثر قدرة وفاعلية في النطاق العسكري؟ و أيهما أكثر غنى دولة كدولة الامارات أم دولة كقبرص؟ وأيهما أقدر على مواجهة عدو اجنبي؟ ولنترك جانبا ناحية الاستقلال التجاري والدخل المالي، هل إسرائيل أكثر صلاحية من مصر لتستطيع أن تكون مصدرة للسلاح وعقب انشائها بأقل من عشرين عاما؟ ومصر ذات التقاليد العريقة بهذا الشأن غير قادرة حتى اليوم على أن تصنع أي سلاح على قسط معين من الأهمية؟ وهل نسينا خبرة محمد علي وتقاليد صنع السلاح في بولاق و ابو قير؟

إن ما يخيف إسرائيل من مصر أمران : القدرة الصناعية والكم الديموجرافي. وقد كتب بن جوريون في وصيته يحذر القيادة العبرية من هذه الحقيقة المزدوجة. فالقلعة الصناعية في مصر لا بد أن تتحول إلى أداة قتالية. مصانع الحديد والصلب في حلوان هي الأساس الحقيقي لكل تقدم نحو صناعة السلاح. ولا يزال السلاح يتمركز حول المدفع والدبابة. الأول هو ماسورة والثانية هي رقائق الصلب. اما عن الكم الديموجرافي فنتذكر مصر وهي ثمانين مليونا في أقل من عشرين عاما و إسرائيل وهي تحبو لتصل بكل امكانياتها إلى خمسة ملايين.

هذه العلاقة هي وحدها القادرة على التطور الثابت نحو الوحدة العربية والاندماج بين اجزاء المشرق العربي على الاقل بما في ذلك ليبيا. الوحدة العربية في هذه المنطقة لن تتحقق إلا كنتيجة مباشرة لعملية تمصير واسعة النطاق. كيف يتحقق ذلك؟ في فترة حكم عبد الناصر وفي اواخر الستينيات بدأت القيادات الأمريكية تعي التطور الخفي غير الواضح في علاقة مصر بدول العالم العربي. ومن ثم فقد عهدت إلى مركز البحوث بروما بدراسة هذه الظاهرة. ومن ثم اتجه المركز المذكور الذي أنشئ خصيصا لهذا الهدف وتولت تمويله مؤسسة فورد بتعاون كامل مع اجهزة المخابرات الأمريكية إلى تعميق دراسة ظاهرتين : الاولى أثر الهجرة المصرية على اعادة تشكيل الواقع

الديموجرافي في دول المشرق العربي ونتائجه المتوقعة في المستقبل البعيد نسبيا. والثانية مدى خضوع الإدراك العربي لعملية اعادة تشكيل من حيث الاقتراب من الإدراك المصري. وكانت النتائج الخطيرة التي قدمتها تلك الدراسة موضع تحليل ومعالجة انتهت إلى مجموعة من النتائج الخطيرة نعتقد أنها كونت أحد الأساس التي قامت عليها سياسة كامب ديفيد والتي خطط لها كسينجر قبل أن يغادر السلطة ومحورها تمزيق العلاقات المصرية العربية وإضعاف المد المصري في داخل المنطقة العربية. لقد لاحظ الباحثون كيف تغيرت خصائص الهجرة المصرية. لم تعد كما كانت تقليديا هجرة موسمية ولكنها أضحت هجرة مستقرة. ولم يعد المهاجر هو فقط المتخصص العالي الكفاءة بل اتسعت لتشمل أيضًا العامل والعاملة صاحب المهنة اليدوية ولم تعد حركة التعامل بين المهاجر والموقع اساسها العزلة والانغلاق عن المجتمع المتجهة إليه الهجرة بل سارت في طريق الاندماج الكلي بالزواج والمعايشة الدائمة. اتجهت العمالة المصرية من ثم إلى الاستقرار في موقع الهجرة و إلى أن تستوعب في المجتمع الجديد. فإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع معدل الخصوبة نسبيا لفهمنا لماذا تنبؤ هذا البحث بخلق قطاع مصري في داخل المجتمع العربي سوف يكون عنصرا أساسيا من عناصر التوحيد بين مختلف اجزاء الشرق العربي. تطور عام بعبارة أخرى نحو تمصير العالم العربي كذلك فسوف يساعد على ذلك متغير آخر بدأت تظهر نتائجه الواقعية وهو المرتبط بعملية توحيد الإدراك العربي. فأدوات الاعلام الجماهيري بما في ذلك التليفزيون والسينما وقد ساندتها الاجهزة التعليمية من جانب وأساتذة الجامعات من جانب آخر استطاعت أن تخضع الإدراك العربي لتغلغل مصري حقق توحيدا حقيقيا في عناصر ومنطق التعامل. وهو ليسي مجرد اعادة تشكيل من منطلق العنصر الواحد المشترك بل إنه أيضًا خلق لعادات وتقاليد واحدة. هذه العملية يلمسها كل من يتتبع التطور المعاصر في البلاد العربية : إن أي قانون جديد في مصر ورغم تباين الانظمة العربية بل في بعض الاحيان عدم تجانسها مع فلسفة النظام المصري، لا تمضي عليه عدة اعوام إلا وقد ترجم في جميع أو اغلب النظم والتشريعات العربية.

والخلاصة أن الترابط بين أمن مصر القومي و الأمن العربي يملك متغيرات اقتصادية عميقة وبعيدة المدى بحيث أن أي ضعف في تلك العلاقة ليس في صالح كلا الطرفين بل هو قادر على أن يصيب كلاهما في مواضع قاتلة :

1_ فهناك أولاً السوق المصري الصالحة بسبب ضخامته على استيعاب أي صناعة محلية مبتدئة وتمكينها من النجاح في الأمد القصير.

2_ ثم قدرة مصر على خلق الصناعة القومية المتقدمة التي لا تقتصر على سد الحاجة للسوق المحلي المصري بل تتعدى ذلك إلى جميع اجزاء السوق العربي.

3_ ومن ثم فإن استيعاب الثروة البترولية العربية في السوق المصري ليس أمرا واردا فقط حاليا بمعنى الاقراض والاستثمار بل وكذلك بمعنى خلق الصناعات المتقدمة.

4_ ويرتبط بذلك تنظيم وتطوير الخدمات المرفقية على مستوى الاقليمي مع جعل تمركزها في الأرض المصرية. موقع مصر يسمح لها بذلك ويؤهلها لأن تستعيد الوظيفة الإقليمية التي سرقتها منها إسرائيل عقب أن استطاعت لبنان أن تضع قدمها في إطار ذلك التعامل. ولنتذكر أن الانتاج الثقافي يمثل بهذا الخصوص مصدرا للثروة لا حدود له. إن عشر الدخل البريطاني ينبع من انتاجها الفكري.

5_ قدرة العنصر البشري المصري على ملء الفراغ الذي يعيشه المشرق العربي. بدأت العراق في هذه الناحية وسارت فيها بخطى حثيثة ولكنها لا تزال في البداية. النموذج قابل للتطبيق أيضًا في ليبيا وبصفة خاصة في جميع اجزاء شبه الجزيرة حيث العمالة الايرانية والهندية والباكستانية تمثل مخاطر لا حدود لها. ويرتطب بهذا قدرة العمالة المصرية المتخصصة والفنية على تقديم الخدمات التي لا تزال الأمة العربية قاصرة عن أن تخلق ادواتها دون الاستعانة بالعنصر الاجنبي. وبصفة خاصة لو وضعت سياسة تدريب واسعة النطاق في مصر بتخطيط معين واتفاق وتنظيم مع دول المشرق العربي.

6_ ثم يتوج كل ذلك قدرة الاقتصاد المصري على خلق الاستقلال العسكري لجميع اجزاء المنطقة العربية ولو استقلالا نسبيا. ويرتبط بهذا خلق العقيدة القتالية الذي نعلمه والذي استقرت عليه التقاليد وأثبتته الخبرات أن العقيدة التقالية لا يخلقها إلا الفكر العسكري القومي. فهل تتصور القيادات العربية أنها قادرة على استيراد عقيدتها القتالية أو شرائها بالدرهم والدينار؟ أم أنها قد تخلت عن واجبها في الدفاع عن الأمة التي باسمها تتحدث ومنها استمدت شرعيتها في الحكم والممارسة؟

إن مصر في حاجة إلى القوة. وقد سبق أن رأينا كيف أن وجود أداة عسكرية على قسط معين من الفاعلية على حدودها الشرقية لا بد أن يخلق خطرا دائما ومستمرا بحيث تحييده. وحتى لو قبلنا سياسة السلم فإن هذا السلم يفترض لاستمراره وجود أداة أكثر قوة تستطيع أن تمنع نشوب حرب محتملة أو تحد من انتشارها لو وجدت. ومصر غير قادرة على ذلك دون مساعدة عربية. فهل نستطيع أن نفهم من هذا العرض الموجز مدى الترابط بين أمن مصر القومي و الأمن العربي؟ في كلا المعنيين وفي كلا الاتجاهين وفي صالح كلا الطرفين؟ لا موضع لأمن قومي مصري دون الأمن العربي ولا يجوز الحديث عن أمن قومي عربي دون أن تكون نقطة البداية هي استقرار الأمن المصري وذلك حتى لو قبلنا استبعاد مفهوم التضامن العربي والوحدة العربية وكل ما يتصل بذلك من احاديث يصفها البعض بأنها عاطفية صالحة فقط لملء البيانات الرسمية والقاء الخطب المثيرة والحماسية.

45_ علاقة المساندة في نطاق التعامل الدولي والتفاعلات الأمنية :

الناحية الثانية من عناصر الارتباط بين مفهوم الأمن المصري وحقيقة الأمن العربي تتعلق بعلاقة المساندة الدولية. وهي ليست أقل أهمية بل وعلينا أن نتذكر أنها

بدورها لصالح كلا الطرفين رغم أنها قد تبدو لأول وهلة وهي فقط لصالح الحركة السياسية المنطلقة من القاهرة.

مصر كدولة صغيرة لا تستطيع أن تناطح القوى الدولية العظطمى في مواجهة صريحة وقد سبق وأكدنا أن المسالك التي تسمح لمصر أن تحقق من خلالها اهدافها القومية محدودة ولكنها رغم ذلك تملك فاعلية معينة. أحد هذه المسالك ما سميناه سياسة المساندة الإقليمية والجماعية كذلك رأينا أن فرنسا منذ عهد ديجول تسير على هذا النهج وبثبات. ونستطيع أن نضيف اليابان في جنوب شرق آسيا. كلاهما اتبعت سياسة تنطلق من نفس المفهوم مع خلاف في إطار الحركة الدولية. ولماذا نذهب بعيدا؟ ألم تفعل ذلك إسرائيل من خلال قلب المفهوم ولو مؤقتا بالتحكم في التوازن الاقليمي تمهيدا لتحقيق سياسة المساندة الواقعية التي هي المحور الحقيقي لأي سياسة طويلة الأمد ترمي إلى الاستقرار من خلال خلق المواقف المكتسبة؟ مدى الفشل الحقيقي للدبلوماسية المصرية عندما نتذكر كيف أن جميع المتغيرات تؤهل مصر لأن تسلك هذه السياسة : الموقع الجغرافي كقلب للعالم العربي، الخصائص الديموجرافية كمًا وكيفا، الهيبة الدولية. جميعها عناصر أهلت مصر تاريخيا لأداء هذا الدور فلماذا الممارسة التي اندفع فيها الرئيس السادات؟

سوف يسوق البعض بأن هذا التطور في السياسة الخارجية المصرية كان ضرورة لاستعادة سيناء. وهو قد يحمل لأول وهلة تبريرا لشرعية التحرك المصري في ذلك البعد. أليس من حق أي حاكم بل ومن واجبه أن يحافظ على اقليمه القومي بجميع الوسائل؟ ولكن الواقع أن ما نعيبه على السادات هو الخلط بين سياسات متعددة باسم استعادة الأرض القومية : سياسة الصلح و أخيرًا سياسة سياسة الثقة في الطرف الآخر بلا حدود ولا ضمانات. إن كلا من هذه السياسات تملك اطارها المتميز للتعامل. والرئيس السادات باندفاع لا مثيل له سار في سياسة جمعت بين جميع هذه النماذج السلوكية في آن واحد دون أن يرقى معاونوه وخبراؤه لفهم حقيقة المخاطر التي لا بد أن تتعرض لها مصر بما يعنيه من ضرورة بناء إطار للحركة يسمح بتطويع تلك المخاطر بتخطيها أو التخفيف من حدة نتائجها. مراجعة الآثار المختلفة التي ترتبت على تلك السياسة تسمح بتأكيد هذه الملاحظة. ولنتذكر في عجالة أهم هذه السلبيات بالنسبة فقط للواقع المصري :

(أولاً) إضعاف مصر اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. لقد أضحت مصر دولة تابعة للولايات المتحدة. وقد تدهورت القدرة العسكرية إلى مستوى لم تعرفه مصر منذ بداية حرب الاستنزاف وذلك دون الحديث عن اختفاء دور مصر القيادي والاقليمي في المنطقة.

(ثانيا) تقوية العدو الصهوني على مستوى النظام السياسي من جانب وكتلة ليكود من جانب آخر والسياسة الخارجية لإسرائيل من جانب ثالث.

(ثالثا) تفجير التضامن العربي بل وجامعة الدول العربية ونقلها من القاهرة.
(رابعا) المد في حياة الصهونية كمذهب وكعقيدة سياسية سواء من حيث قوتها الفكرية بإثبات صلاحيتها للتعامل مع المنطقة ولو من حيث الهيبة التي حصلت عليها في النطاق الدولي.

سياسة المساندة الإقليمية والجماعية ضرورية سواء لمصر لحظة التعامل مع الولايات المتحدة و إسرائيل سواء للعالم العربي ومصر تفتح باب هذا الحوار. لقد كان يجب أن ينظر إلى السياسة المصرية على أنها قتال من نوع جديد وبأسلحة جديدة ولكن في نفس الميدان وبصدد نفس المشكلة. التواجد العربي كان ضرورة لكلا الطرفين : بالنسبة لمصر لانها تقوي من مصر إزاء الطرف الآخر : أي الولايات المتحدة وخلفها إسرائيل. وبالنسبة للعالم العربي لانها تمنع مصر من الاندفاع. إن مصر لم تكن سوى حمل في مواجهة الذئاب. وكما أنه لصالح الحمل ألا يتعامل مع ذئب واحد فكذلك لصالحه لو قدر له التعامل مع ذئب واحد أن يكون إلى جواره أكثر من حمل واحد. أنه تقوية له وتخفيف من مخاطر التفرد بالخصم الضعيف. ولذلك فإن التواجد كان أيضًا لصالح الطرف العربي ليس فقط لانه يقوي مصر و لانه يمنع مصر من التهور والتسرع الذي حدث فعلا حتى أن تطور المفاوضات أضحى من الجانب المصري كما لو كان عملية انتقام شخصية للرئيس السادات. ترى هل لو وقفت الأمة العربية إلى جانب مصر وحتى وهي تسير في سياسة خاطئة أكانت الدبلوماسية المصرية قد جرؤت على توقيع اتفاقيات السلام؟ بل ويغلب على الظن أن نفس اتفاقيات كامب ديفيد ما كانت قد أخذت تلك الصورة التي تدعو أي محلل محايد إلى الهزء والسخرية بالمفاوض المصري لسذاجته وعدم قدرته على التعامل.

46_ قناة السويس وشبه جزيرة سيناء وعملية المساومة الدولية :

سبق أن لاحظنا التطور التدريجي الذي اصاب التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ورأينا من جانب تقلص أهمية قناة السويس كمعبر للمواصلات الدولية ومن جانب آخر ارتفاع أهمية المنطقة كنتيجة للتوظيف الجديد لها من الجانب الامريكي. هذا التطور يخلق ترابطا حقيقيا بين أمن مصر و الأمن العربي.

فإننا نلاحظ أولاً التطور الضخم الذي اصاب وظيفة قناة السويس. أهميتها كشريان حيوي للملاحة قد تقلصت ولو نسبيا. فالطيران ألغى تقريبا الملاحة البحرية كأداة اساسية لنقل الركاب. والناقلات العملاقة قيدت الأهمية التي كانت تمثلها قناة السويس. رغم ذلك فإن أهمية القناة قد ارتفعت من جانب آخر في أبعادها العسكرية. والسبب في ذلك يعود إلى التوظيف الجديد لمنطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية وما ترتب عليه من ردود فعل سوفيتية. في إطار الاستراتيجية الأمريكية وكما سبق وأوضحنا دون تفصيل فإن منطقة الشرق الأوسط أي المثلث الذي يضم

ويحتوي المنطقة الممتدة من افغانستان شرقا إلى تركيا شمالا ثم ينتهي بالحبشة جنوبا تمثل محور وعصب الاستراتيجية الأمريكية.

(أولاً) هذه المنطقة ورغم أنها لم تنظم بعد بأي معنى من المعاني سواء لصالح الولايات المتحدة أو لصالح الاتحاد السوفيتي إلا أنها المعدة لتكون الحائط الخلفي للحركات القلاقل قد تثيرها السياسة الأمريكية في جنوب خصمها اللدود وهي أيضًا المعدة ليثب عبرها الاتحاد السوفيتي بحيث يفرض على الاستراتيجية الأمريكية التراجع. هذه المنطقة لم تدخل بعد في الحزام المحيط والمحاصر للاتحاد السوفيتي رغم جميع المحاولات الأمريكية في مصر وقبل ذلك في ايران دون الحديث عن إسرائيل. كذلك فهي المعدة لأن يثب غيرها الاتحاد السوفيتي ليحطم الطوق الذي في طريقه لأن يحتوي حدوده الجنوبية وبصفة خاصة المنطقة الممتدة من الهند حتى بحر قزوين بل وحتى البحر الاسود. تحركاته في الحبشة واليمن الجنوبي وأفغانستان ليست بعيدة عن هذه الحقيقة.

(ثانيا) هذه المنطقة توجد في أدق وأضعف مواقع الحدود السوفيتية. فهي تمثل من الناحية العسكرية المنطقة الرخوة في الجسد السوفيتي ويقال عادة أن الاتحاد السوفيتي لمي هزم ويخضع لغزو في تاريخه الطول إلا من هذه المنطقة. كذلك فإن هذه المنطقة المتاخمة لإيران معدة لاستقبال الثورة الاسلامية بكل نتائجها. ولا يجوز لنا أن ننسى الأهمية الاقتصادية للمنطقة حيث تتمركز حاليا أهم الصناعات المتقدمة التي تم تطويرها وإنشاؤها خلال الأعوام العشرة الاخيرة بفضل استيراد الغاز الرخيص من ايران خلال فترة حكم الشاه.

(ثالثا) هذه المنطقة هي المعبر الذي يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط. وهنا تبرز أهمية قناة السويس. فالولايات المتحدة وحتى خمسة اعوام قادمة على الاقل غير قادرة على بناء اسطول بحري يتولى حماية المحيط الهندي. ومن ثم فهي تعتمد بالأساس على الاسطول السادس المتمركز في البحر الابيض المتوسط. وهي لذلك دفعت لتوسيع قناة السيوس بل ورغم رأي الخبراء المعارض فرضت على مصر مرور البواخر الذرية بما يعنيه ذلك من مخاطر لا حصر لها على منقطة القتال وشرق الدلتا.

(رابعا) هذه المنطقة هي القادرة على حماية أضعف مواقع لحلف الاطلنطي وأقصد الجنوب الشرقي الممتد من ايطاليا حتى تركيا. أيضًا قناة السويس تلعب بهذا الخصوص دورا خطيرا وخصوصا إزاء احتمالات تسرب الاسطول السوفيتي إلى البحر المتوسط الذي يجعل الاتصال البحري مستندا أساسًا إلى البحر الاحمر ومنه إلى عبر قناة السويس إلى منطقة القتال في الحوض الشرقي للبحر المتوسط. كذلك فالجزء الغربي للبحر المتوسط سوف يصير طريقا محفوفا بكثير من المخاطر بسبب التواجد السوفيتي وبصفة خاصة في الشواطئ الليبية.

(خامسًا) ثم توجد في وسط هذه المنطقة شبه جزيرة سيناء التي تمثل القلب بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط والتي تسمح بخلق مثلث للإنذار المتقدم مقدمته في تركيا في الشمال ومؤخرته في الجنوب حول عمان. ليس هذا موضع التحليل في أهمية سيناء الاستراتيجية في المخطط الامريكي إلا أنه مما لا شك فيه أن تحويل سيناء إلى قاعدة عسكرية يجب أن نضعه في الاعتبار. كذلك فمما لا شك فيه أن ذلك لن يتم دفعة واحدة. والواقع أن سيناء تمثل نموذجا مثاليا للجزيرة غير المأهولة بالسكان الصالحة لبناء قاعدة ضخمة تذكرنا بالقاعدة الجاري العمل في إكمالها في جزيرة دييجو جارسيا والتي يتوقع لها أن تصير قاعدة بالمعنى الكامل في نهاية العام القادم. الخصائص التي تميز سيناء سبق أن لمستها القيادة البريطانية عندما قررت الانسحاب من مصر والتمركز شرق قناة السويس والواقع أن شبه جزيرة سيناء تمتاز بخصائص معينة تجعل منها قاعدة مثالية. فالوصول إليها سهل من الشمال عن طريق البحر المتوسط بحيث تستطيع قوات الاسطول السادس أن تخلق لها موانئها المستقلة بها على شواطئها الشمالية ومن الجنوب عن طريق البحر الاحمر حيث يعتبر هذا البحر بمثابة بحيرة مغلقة لصالح الاسطول الامريكي. شبه جزيرة سيناء تتميز أيضًا بأنها خالية من السكان تحميها من حيث التموين اكبر اجزاء المنطقة غنى وثروة وهي دلتا النيل. بل وتساندها من الناحية التكنولوجية والدفاعية في حدودها الشرقية إسرائيل. شبه جزيرة سيناء نموذج مثالي للقلعة البرية حيث المياه تحيطها من ثلاث جهات. أضف إلى ذلك أنها بفضل الطيران السريع تسمح للقوات الجوية بأن تصل إلى قلب الاتحاد السوفيتي. أن المسافة بين سيناء وموسكو أقل منها من باريس أو لندن إلى العاصمة الروسية. ولعل النص في اتفاقيات كامب ديفيد على انشاء مطارين امريكيين في صحراء النقب إلى جوار المطارين اللذين سوف تتخلى عنهما إسرائيل من حيث الواقع للسلاح الامريكي في شرق سيناء دليل على صحة هذا التصور.

والخلاصة أن قناة السويس سوف تدعى لأن تؤدي وظيفة خطيرة في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة كما أن شبه جزيرة سيناء سوف تتحول تدريجيا إلى قاعدة تمثل القاعدة الاخرى التي تم بناؤها في جزيرة دييجو جارسيا.

السؤال هو : ما هي علاقة هذا التطور بحقيقة الترابط بين أمن مصر و الأمن العربي؟

نقطة البداية للإجابة على هذا السؤال هي قدرة الجانب العربي وعلى وجه التحديد الطرف المصري على استغلال أهمية قناة السويس ومنطقة سيناء لنجاح الاستراتيجية الأمريكية وكيف أن هذا البعد قادرة على أن يكون محورا لعملية مساومة واسعة النطاق ليس فقط مع الجانب الامريكي بل وكذلك في التعامل مع الاتحاد السوفيتي. إن أهمية قناة السويس للاسطول الروسي وبصفة خاصة ليستطيع أن يصل إلى قواعده بالمحيط الهندي في جنوب البحر الاحمر ليست في حاجة إلى مناقشة.

ومن ثم فإن السؤال الذي كان يجب أن تطرحه القيادة المصرية هو : بغض النظر عن حصافة السياسة التي وضع اصولها الرئيس الراحل وتتمسك بها القيادة المصرية الحالية وتعمل على تنفيذها بوفاء وطاعة ومع ترك جانبا ما اذا كانت هذه خير سياسة من عدمه، ما هي الاهداف التي كان يجب على القيادة المصرية الجديدة وفي منتصف عام 1983 أن يتبلور حولها التعامل مع الموقف الذي تعيشه المنطقة في هذه اللحظة؟

نحن نعتقد أن اربعة مبادئ يجب أن تسيطر على سياسة مصر الحالية :

(أولاً) تدعيم مبدأ التقوية الذاتية إلى اقصى فاعلية.

(ثانيا) تدعيم الحاجة الأمريكية إلى الدور المصري في المنطقة.

(ثالثا) خلق التكتل الاقليمي حول الإرادة المصرية.

(رابعا) نشر مبدأ التعامل مع القوى الداخلية المناوئة للسلطة الحاكمة في إسرائيل.

يعنينا من هذه المبادئ بصفة خاصة الأول والثاني. الأول ويدور حول استخدام الموقف الحالي للتقوية الذاتية إلى أقصى فاعلية. وهو المبدأ الذي صاغته السياسة اليابانية عقب تحالفها مع الولايات المتحدة في بداية الخمسينيات. ونحن نعتقد أن هناك نواحي ثلاث قادرة على التعميق : التدريب الفني أولاً ثم الصناعات المدنية ذات الكفاءة الحربية والعسكرية ثانيا وكذلك حل المشاكل الداخلية ثالثا. وهذا يعني أنه في مستقبل قريب فإن مصر قادرة على أن تؤدي الوظيفة التي تقوم بها اليابان حاليا في دول الحضارة الصفراء : نقل التكنولوجيا وخلق الصناعات الثقيلة وتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى بؤرة تجذب رأس المال الصناعي بدلا من أن تكون منطقة لهجرة رأس المال البترولي.

المبدأ الثاني يرتبط بتنظيم الدفاع عن المنطقة. من المعلوم أنه لم يعد من الممكن الدفاع عن أي منطقة دون أن يسبقها تنظيم جدي للتعاون في ادارة المرافق الإقليمية لا تزال متخلفة ووضع خطة للدفاع على مستوى التصور الأمريكي في حاجة إلى ذلك التنظيم. وهو أيضًا لصالح المنطقة أي التنظيم الكامل لمرافق التعامل الاقليمي. فهل مصر قادرة على أن تنطلق من هذا المبدأ لتحقيق خطوة هي في الأمد البعيد لصالح من جانب الانتشار المصري ومن جانب آخر التكامل العربي؟ وليس امامنا لخلق القناعة بإمكانية تحقيق ذلك الهدف سوى الانطلاق من خبرة أوروبا الغربية فهي تتضمن أكثر من دلالة واحدة. التنظيم الاقليمي العسكري باسم حلف الاطلنطي قاد إلى نوع من الوحدة الاقتصادية وهو في طريقه إلى خلق وحدة سياسية. هو اقرب النماذج المعاصرة إلى الموقف في المنطقة وعلى وجه التحديد في منطقة الشرق الأوسط. المحور الحقيقي لهذا التصور هو كيف تستغل موقفا معينا مهما تضمن من العناصر

السلبية وتطويعه للمصالح القومية بأسلوب مقنع وغير مباشر يفرض في النهاية نفسه على الخصم الحقيقي الذي يصير في خاتمة المطاف هو الهدف الحقيقي من التعامل.

47_ أمن مصر القومي و أمن الخليج :

مما لا شك فيه أن مفهوم أمن الخليج يثير الكثير من الحساسيات وعلامات الاستفهام بل ويمكن القول بصفة عامة أنه يطرح بطريقة غير علمية. فلنتذكر منذ البداية أن كلمة أمن الخليج ليست تعبيرا عن مفهوم الأمن القومي وهي في حقيقة الأمر ترتبط بفكرة الأمن الجماعي أو الاقليمي. ولذلك فإن أمن الخليج أثير في لحظة معينة مرتبطا بالتعاون الايراني بل تصور النظام الايراني فترة حكم الشاه امكانية خلق نوع من التنظيمات يعيد للذاكرة نموذج حلف الاطلنطي في منطقة الخليج. الذي يعنينا في تحليل موقع منطقة الخليج من مفهوم الأمن القومي العربي يدور حول التطورات المعاصرة التي تعيشها تلكا لمنطقة والارتباط بين تلك التطورات وخصائص وجوهر الأمن القومي العربي. سوف نفرد فيما بعد قسما مستقلا لعلاقة منطقة الخليج ومفهوم الأمن القومي ولكن يعنينا في هذا الموضع أن نتعرض للعلاقة المباشرة بين أمن مصر القومي و أمن الخليج.

الواقع أن العلاقة بين المواصلات في قناة السويس وبصفة عامة في البحر الاحمر والاستقرار في منطقة الخليج علاقة قديمة. لقد سبق أن رأينا كيف أن هذه العلاقة أخذت صورة تنافس في بعض المراحل التاريخية وصورة ترابط في مراحل أخرى. فالخليج في لحظة معينة كان بديلا للاتصال بين الشرق الاقصى والقارة الأوروبية عبر البحر الاحمر ولكن فتح قناة السيوس وضع حدا لذلك التنافس. كذلك فالاستعمار البريطاني رأى في غزو مصر مع حملة نابليون تهديدا لوجوده في منطقة الخليج وهذا يعبر عن العلاقة الوثيقة بين المنطقتين. ولكنها ظلت علاقة محدودة من حيث الزمان والمكان حتى حرب اكتوبر 1973. والواقع أن تلك الحرب ارتبطت بثلاثة متغيرات كانت لكل منها دلالتها الواضحة : الاولى وهي التقدم الرهيب في وسائل المواصلات والذي جعل أي حرب محتملة تتسع من حيث ميدان عملياتها لتشمل جميع اجزاء منطقة الشرق الأوسط ابتداء من ايران حتى ليبيا دون أن تترك جانبا جميع اجزاء البحر الاحمر من جانب والتخوم الشمالية الممتدة حتى تركيا وقبرص من جانب آخر، الثانية وتنبع من ذلك التطور الخفي من جانب شاه ايران نحو نوع من التحالف أو التنسيق مع الجانب العربي وبصفة خاصة مع الإرادة المصرية الذي انتهى بخلق محور القاهرة – الرياض – طهران. شاه ايران فهم جيدا أن علاقاته مع إسرائيل لا يمكن أن تظل قائمة إلا بحساب وأنه وهو يسعى لأن يحقق لبلاده نوعا من الاشعاع الاقليمي فلا بد أن يخلق نوعا من التنظيم الحقيقي التعاوني مع دول الاقليم وبصفة خاصة المتحكمة في النظام الاقليمي للشرق الأوسط. ايران تظل دائما دولة هامشية في تلك المنطقة وهي في حاجة دائمة إلى تعاون حقيقي مع الدولة القائد القلب أي دولة

وادي النيل. التطور الثالث يرتبط بالاستراتيجية الأمريكية والذي كان قد بدأ قبل ذلك بعدة اعوام والذي اساسه نقل محور الصدام في مواجهة المعسكر الشيوعي إلى منطقة الشرق الأوسط أو بعبارة أدق جعل من ذلك الميدان الممتد من وسط أوروبا إلى قلب المحيط الهندي مسرحا واحدا لعمليات عسكرية متناسقة تتبع فتح وتوسيع قناة السويس لتستطيع أن تخلق الترابط الاتصالي بين البحر المتوسط والمحيط الهندي بحيث تسمح للبواخر العسكرية النووية بعبور تلك المنطقة ذهابا وإيابا دون الاضطرار إلى الالتفاف حول افريقيا في سبيل الوصول إلى قواعدها الأصلية في وسط المحيط الهندي.

هذه التطورات تعكس الحقيقة القائمة وهي أن منطقة الخليج أضحت مترابطة عضويا ووظيفيا مع منطقة البحر الاحمر وهذا يعني العلاقة الثابتة بين أمن مصر القومي و أمن الخليج. فلنقتصر على تلك الأبعاد المرتبطة مباشرة بالأمن المصري وبغض النظر عما يعنيه ذلك من نظرة ضيقة.

(أ) منطقة الخليج في هذه اللحظة ولعدة اعوام قادمة سوف تظل تمثل بؤرة ثورية. وليس مرد ذلك فقط ثورة الخميني فقبل ذلك وجدت حركات ظفار تحيط بها جميع انواع التوترات الممكنة والقابلة للتفجر : افغانستان وما تعنيه من احتمالات، ثورة الخميني، الحركات المختلفة في دول الخليج العربية التي بحكم طبيعتها المحافظة وتغلغل عناصر الفساد في نظمها الحاكمة هي بدورها عامرة بجميع الاحتمالات دون الحديث عن أن العراق اهل لتصدير المفاهيم الراديكالية. لا يعرف العالم نظما أكثر رجعية و أكثر اقترابا من نظم العصور الوسطى كتلك القائمة في بعض اجزاء شبه الجزيرة العربية. ثورة الخميني منذ بدايتها وانطلاقا من تقاليد ايران التاريخية والتي تتفاعل في عناصرها القومية الفارسية من جانب والتعلق الشيعي من جانب آخر تطرح العديد من عناصر التساؤل. ولا يجوز لنا أن ننسى كيف أن التطورات الداخلية عامرة بعلامات الاستفهام سواء بمعنى تأكيد نظام الطبقة المتوسطة الصناعية والتجارية وما يعنيه ذلك من رغبة في الفتح والتوسع سواء بمعنى تكامل خلق الطبقة العسكرية الذي لا بد ان يقترن بتدعيم تقاليد الفتح والغزو وهي جميعا عناصر تدعو لطرح التساؤلات عن مستقبل العلاقات الايرانية العربية. خصوصا لو تذكرنا أن منطقة عبرستان هي جزء من الوطن العربي لا فقط من حيث الاصل العنصري بل وكذلك من حيث اللغة السائدة و الآمال والأماني بل لم تنفصم عن هذا الوطن إلا نتيجة خديعة بريطانية في اعقاب الحرب العالمية الثانية. ولا يجوز بهذا الخصوص أن يخدعنا موقف اهعالي تلك المنطقة من الحرب العراقية الايرانية. إنه موقف من النظام العراقي وليس من القومية العربية. فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذه المنطقة هي وحدها منطقة الخيرات وهي التي تسمح لإيران بأن يكون لها تواجد في الخليج العربي لفهمنا كيف أن العلاقات عامرة بجميع الاحتمالات.

(ب) كذلك فإن الحركات الثورية بطبيعتها وبقدر قوتها الأيديولوجية وضعفها النظامي تتجه دائما إلى التصدير في الخارج هو أمر أعلنه بصراحة زعماء ثورة ايران بما فيهم نفس قائدها الروحي. التربة معدة لذلك وبصفة خاصة حيث رقعة شيعية تمتد من حدود ايران حتى البحر المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان. على أن أ×طر ما يجب أن نتذكره هو أن العلاقات المعنوية والفكرية بين ايران ومصر قديمة وتقليدية فحركة الخميني هي امتداد لحركة الاخوان المسلمين ومن المعروف أن دستور الخميني هو مؤلفات سيد قطب المنظر الفكري للإخوان المسلمين. كذلك فإن عبد الناصر هو امتداد لحركات مصدق وتأميم قناة السويس ما هو إلا رد فعل طبيعي لتأميم البترول الايراني. بل إن ثورة الخميني ذاتها حملت بذور نجاح مصر في حرب اكتوبر 1973 حتى أن هناك أكثر من مؤلف واحد يعترف بأن عبور قناة السويس يمثل الشعلة الحقيقية التي أيقظت الوعي القومي في ايران. وهل نستطيع أن ننسى أن مصر الفاطمية كانت بدورها أيضًا أرضا شيعية؟

(جـ) بعد ثالث يرتبط بالنواحي الاقتصادية يملك أبعاده الخطيرة بل ويتحكم إلى حد كبير في التطورات المتوقعة. لقد سبق وذكرنا بعض النواحي المرتبطة بالتطور الاقتصادي للدولة الايرانية وطرحنا احتمالات التطورات الداخلية كنتيجة لظهور طبقة متوسطة صناعية وتجارية قوية وكذلك أثرنا مشكلة عربستان وكيف أنها تمثل مستودع الثروة البترولية. الدولة الايرانية في مجموعها دولة فقيرة وهي تتكون من مجموعة من الشعوب المتناحرة. امكانيات التوسع الاقتصادي لا وجود لها بالنسبة للمنطقة الشرقية وكذلك بالنسبة للمنطقة الشمالية. الاولى فقيرة والثانية تصطدم بدولة عظمى لا تستطيع ايران أن تنازلها أو تناورها وهي الاتحاد السوفيتي. أضف إلى ذلك أن ايران تعيش حالة تضخم حقيقي من حيث عدد السكان وهي قد عرفت التطلع الاقتصادي والمشروعات الضخمة التي بدأها الشاه ومما لا شك فيه أن ثورة الخميني تعبر عن ديناميكية نشطة للمجتمع السياسي.

فإلى أين تتجه؟ في الجنوب المحيط الهندي وفي الشمال دولة عظمى لا قبل للقيادة الايرانية بمنازلتها وفي الشرق منطقة فقيرة مدقعة في نضوبها. لم يبق امام الدولة الايرانية سوى الاتجاه نحو الغرب حيث دول البترول العربية التي تتميز بالفقر الديموجرافي والغنى المادي الذي لا حدود له والواقع أن هذا الإدراك ليس بجديد في القيادات الايرانية فالتسلل في تلك المنطقة قائم على قدم وساق منذ قرابة عشرين عاما حتى أن بعض الخبراء يؤكد أن هناك بعض المناطق لو أجريت فيها انتخابات حرة لأعلنت تلك المناطق انضمامها إلى ايران. و إذا كان هذا صعب التصديق اليوم فلنتصور الغد مع ضخامة الانجاب الايراني وندرة الذرية من الجانب العربي في تلك المناطق. ولنلاحظ بهذا الخصوص أن القيادات العربية المسئولة في منطقة الخليج لم تنتبه إلى هذا الخطر إلا منذ اعوام قليلة عقب الثورة الاسلامية ولا تزال حتى اليوم

عاجزة أو غير راغبة في أن تواجه هذا الموقف بأسلوب حاسم. إن حل هذه المشكلة لن يتأتى إلا بمنح الجنسية للعرب المقيمين في تلك المنطقة كالمصريين والفلسطينيين على سبيل المثال الأمر الذي سوف يسمح بتحقيق نوع من التوازن في المستقبل عندما يشب ابناء الايرانيين المتواجدين بدورهم في المنطقة والذين قد يحملون جنسية المنطقة بحكم الميلاد.

(د) يكمل هذا الإطار القناعة الايرانية بأن منطقة الخليج العربي هي جزء من الأراضي الايرانية. جميع الدساتير الايرانية منذ الشاه وحتى اليوم تنص على أن البحرين تمثل المقاطعة الرابعة عشرة من الدولة الايرانية وقطب زاده يعلن في حديث له امام راديو مونت كارلو بتاريخ 30 ابريل سنة 1980 بأن جميع بلاد الخليج تكون تاريخيا جزءا من ايران. ومصر المدعوة لأن تدافع كدولة قائد عن الأمن القومي للمنطقة العربية يتعين عليها أن تقف في وجه مثل تلك الادعاءات ولو بالقوة المسلحة. يزيد من أهمية موقف مصر أن دول المنطقة العربية تقف من ايران أيضًا وهي في قتال مع العراق يستهدف الكيان القومي لدولة عربية موقفًا متخاذلا يتصف بالميوعة وعدم الوضوح. لا نستطيع أن نفهم كيف أن هناك حربا دائرة بين العراق وإيران وأن ايران تقف في هذه الحرب موقف التعنت بغض النظر عن المسئولية الحقيقية لمن بدأ القتال، ثم نجد علاقات دبلوماسية ودية بين دول الخليج و ايران بل نجد تدعيما مباشرا لإيران من جانب بعض الدول العربية الخليجية وعلى وجه التحديد دبي وتدعيما غير مباشر تتداوله جميع الألسنة وعلى وجه التحديد من المملكة السعودية. الأمر الذي لا شك فيه أنه لو وجد نوع من التعاون الحقيقي بين الدول العربية الخليجية في مواجهة إيران لما ظلت هذه الحرب مستمرة حتى اليوم وهو أمر يعني مصر بالدرجة الاولى ويؤثر على أمنها في أكثر من بُعد واحد.

السؤال الأخير الذي يجب أن نطرحه والذي يجب أن ندخله أيضًا في الاحتمال هو لو حدث تدخل ايراني في دول الخليج العربي بعيدا عن الحرب العراقية الايرانية أو بعبارة أكثر دقة لو حدثت محاولات جدية لتغيير النظم القائمة في منطقة الخليج فأين أمن مصر القومي من مثل تلك التطورات؟ مما لا شك فيه أنه في ظل الاوضاع الحاضرة وعقب بروز قوة العراق على الصمود في مواجهة إيران فإن الحديث بهذا الخصوص قد يكون سابقا لأوانه ولكن علينا أيضًا أن ندخل في الاعتبار متغيرات جانبية قادرة على أن تقلب موازين القوى في المنطقة : فانهيار العراق من الداخل أو تدخل اسرائيلي لصالح إيران ولو بطيران مكثف يصيب العراق وهو أمر قد ثبتت امكانياته في ضرب المفاعل الذري أو مساعدة واضحة من الجانب السوفيتي لإيران، جميعا متغيرات قادرة على أن تعيد تشكيل علاقة التوازن العسكرية الحالية بين بغداد وطهران. وعندئذ ما الذي يمنع إيران من التدخل في منطقة الخليج؟ كذلك يرتبط بهذا المنطق الغزو العسكري ولكنه قد يجمع بين كليهما. الذي يعنينا أن نطرحه هو لو حدث

ذلك فأين من مثل ذلك التطور أمن مصر القومي الذي يعني أنه لو أن في مثل هذا التطور تهديد لأمن مصر القومي فإن على مصر أن تلقي بثقلها العسكري في مواجهة التدخل الايراني دون أية مناقشة.

أولاً : التدخل الايراني في منطقة الخليج لا بد أن يقود إلى انهيار جميع النظم القائمة بجميع اجزاء المنطقة الممتدة من وادي النيل حتى العراق أي المشرق العربي : أيضًا السعودية والأردن بل وسوريا رغم تحالفها مع إيران سوف تلقي نفس المصير. وهذا يعني خلق قلاقل واضطرابات ليست في مصلحة التعاون الاقتصادي بين مصر ومنطقة المشرق العربي وهو أحد عناصر أمن مصر القومي كما سبق وذكرنا. أن هذا يعني لا فقط تقليصًا لمبدأ الانتشار الاقتصادي بل وتحطيما لوظيفة مصر الإقليمية. أضف إلى ذلك أن احتمالات سقوط النظام المصري وثورة اسلامية شبيهة بثورة الخميني في مصر لا بد أن ندخلها في الاعتبار.

ثانيا : كذلك فإن الدفاع عن مصر أضحى عملية معقدة. فالتطور الرهيب في أدوات الاتصال والقتل والتدمير جعل جميع اجزاء البحر الاحمر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأمن المصري. وقد أثبتت ذلك حرب اكتوبر ومشكلة باب المندب. لقد سبق وذكرنا كيف أن العلاقة بين منطقة الخليج ومنطقة البحر الاحمر هي علاقة عضوية لم يعد من الممكن فصمها أو تصور استقلالها مناورة النجم الساطع تعبير واضح عن هذه الحقيقة ليست في حاجة إلى تفصيل. والواقع أن أي حرب على قسط معين من الأهمية في المنطقة لا بد أن تمتد وتشمل جميع اجزاء المنطقة. الذي نعلمه أن خطة الاتحاد السوفيتي لو حدثت حرب تقليدية هي أن تصل إلى البحر الاحمر عبر العراق ومنطقة الخليج خلال ثلاثة ايام. الفيضان الايراني لو سقط الخليج وتمزقت العراق يعني تكتيل المشرق العربي ضد مصر بعبارة أخرى يعني احاطة مصر بحصار عناصره ثلاثة : إسرائيل في الشمال والحبشة في الجنوب وبينهما إيران وتوابعها في الوسط. وهذا يعني قضاء على مصر كدولة مستقلة في الأمد البعيد.

ثالثا : وإذا كان الافتراض الثاني أي القضاء على مصر قد يبدو بعيد الاحتمال فإن الحد الأدنى كنتيجة لمثل هذا التطور هو اقتسام الوظيفة الإقليمية بين إسرائيل و إيران، فلنترك جانبا حديث العداوة للصهيونية من جانب القيادات الشيعية. إن ذلك لا يعني استئصال إسرائيل وطالما هي قائمة فهي تسير في سياسة اساسها الوظيفة الإقليمية. والتعاون الحالي بين تل أبيب وطهران نموذج قابل لا فقط للتكرار بل ولأن يزداد عمقا. الغزو الايراني يتفق مع اهداف إسرائيل المرحلية لانه يعني تمكين إسرائيل من تحقيق سياستها بصدد بناء سوق مشتركة تقتصر على الجزء المطل على البحر المتوسط من العالم العربي. وهذا يعني القوقعة الكاملة لمصر لتصير وقد انصهرت في إطار الوظيفة الإقليمية للدولة العبرية. وهكذا تنتقل مصر من الدولة القائد

للمنطقة إلى الدولة التابعة. إن مبدأ تقسيم مناطق النفوذ ليس بالجديد في تاريخ التعامل الدولي.

انهيار في التوازن الحالي لصالح طهران؟

ولكن متى فهمت مصر وظيفتها كحارس إقليمي على الأمن القومي العربي؟ منذ وقعت اتفاقيات كامب ديفيد فقد خرجت مصر عن جميع تقاليدها الحضارية ومسئولياتها الوظيفية أيضًا نحو شعبها كما سجلها التاريخ وفرضها الموقع الجغرافي. وقد آن للقيادات المصرية أن تفهم ذلك و أن تعمل بوعي حقيقي على أن تعود إلى وضع مصر الحقيقي في إطار من الشرعية والالتزام.

ولكن هذا يقودنا إلى تحليل الواقع القائم من منطلق آخر : إرادة إسرائيل في التلاعب بمفاهيم الأمن القومي وتأسيس سياسة إقليمية محورها الحقيقي القضاء على الكيان العربي وتحويله إلى جسد هش يصلح للابتلاع.

الجزء الثاني

الأمن القومي الإسرائيلي وديناميات التعامل الإقليمي

مقدمة : خصائص المنطق الأمني السائد في منطقة الشرق الأوسط
الفصل الأول : السياسة الإسرائيلية الخارجية وتقاليد الفاعلية
الفصل الثاني : بلقنة المنطقة العربية والاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة
الفصل الثالث : التحلل في مفهوم الأمن القومي العربي
خاتمة : نحو بناء استراتيجية قومية لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي

48 _ خصائص المنطق الأمني السائد في منطقة الشرق الأوسط :

يتحدث الجميع عن حقبة اسرائيلية وعن اننا نعيش مرحلة جديدة من مراحل التطور في منطقة الشرق الأوسط حيث تسيطر الإرادة الصهيونية على جميع القدرات العربية وحيث تتحكم الاستراتيجية الاسرائيلية في تطور الاحداث بل وفي جميع القرارات المرتبطة بمصير المنطقة. ويصل البعض إلى القول بأنه ابتداء من ضرب المفاعل الذري في بغداد أضحت إسرائيل هي القوة الوحيدة المهيمنة على النظام الاقليمي في الشرق الأوسط. وقد استطاعت إسرائيل لتصل إلى هذا الهدف أن تخطو مجموعة من الخطوات المتتابعة التي انتهت منها لتفتيت كل ما يمكن أن يوصف بأنه تعبير عن الإرادة العربية : فهي أخرجت مصر من التحالف العربي أولاً ثم استطاعت بأدوات غير مباشرة أن تفرض على العراق اهتمامات بعيدة عن الصراع العربي الاسرائيلي ثم وجهت السياسة الأمريكية لتحويل الطاقة العربية إلى صراعات عربية تارة بين اقطار عربية وتارة أخرى في داخل نفس الاقطار العربية واكتمل ذلك بأحداث ذلك الاختراق في داخل منظمة التحرير الفلسطينية. وهي اليوم تنتقل إلى مرحلة جديدة تدور حول التفتيت المستمر للدول العربية : خلق وتدعيم مفهوم الدولة الطائفية هو المنطلق الحقيقي لتحقيق هذا الهدف. ويأتي ويكمل ذلك التطوير الداخلي في إسرائيل لتصير قوة اقتصادية ذات فاعلية إقليمية قادرة على التحكم في خيرات المنطقة.

لا نريد التوغل في تحليل عناصر هذا التصور. فمما لا شك فيه أن بعض جزئياته حقيقي وصحيح وسوف نطرح ذلك بالتفصيل خلال عرضنا لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي. ولكن الذي يعنينا أن نؤكد عليه منذ البداية أن الجانب العربي والفقه العربي على وجه الخصوص وبصفة أكثر دقة و أكثر صراحة اولئك الذين ينتمون إلى مراكز البحوث الذين تنفق عليهم الإدارة الأمريكية والذين بعثت بهم اجهزة المخابرات الأمريكية إلى المنطقة العربية بصفة خاصة في مصر ولبنان وجعلت مهمتهم أساسا اما تثبيط الهمة من خلال تضخيم الوجود الاسرائيلي وإما تدعيم النعرة الطائفية بتوجيه الاهتمام إلى تلك الناحية في عالم لم يعرفها إلا على أنها نوع من التسامح يحملون عبء مسئولية ضخمة بذلك الخصوص أن قوة إسرائيل هي ضعف خصومها من جانب واستمدادها للطاقة من الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر.. ويوم يتحقق هذان الهدفان : أن تستعيد المنطقة قوتها الحقيقية أولاً و أن تعود إسرائيل إلى وزنها الحقيقي من حيث علاقتها بالولايات المتحدة ثانيا فإن إسرائيل سوف يكون مصيرها الفناء.

ونحن نود بهذا الخصوص أن نؤكد على بعض ملاحظات :

اولى هذه الملاحظات مرتبطة بالتوسع الاسرائيلي العسكري. الجميع يشعر من هذا التوسع بالرهبة والخوف ويتصور أن الأرض التي تحتلها إسرائيل لن تعود مرة ثانية إلى الإرادة العربية. خطأ فاحش يجب أن نحدد دلالته. التوسع يصير خطورة يوم

أن يكون جزئيا محدودا ببطء وتؤدة تسمح بالابتلاع والهضم. ولكن التوسع الذي يعني الضم المستمر وعلينا أن نتذكر أن هذه حقيقة نسبية يحددها ضعف الكم الاسرائيلي لا بد أن يقود إسرائيل إلى مشاكل لا قبل لها بمواجهتها. هناك حدود معينة للتوسع الاسرائيلي.. ولنتذكر أن مدرسة كاملة في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي تعتبر أن حرب سنة 1967 كانت خطأ قاتلا من جانب القيادة الصهيونية. إن على العالم العربي أن يعرف كيف يقاتل بأسلوب الأرض المحروقة وعليه أن يتذكر أن أحد اساليب القضاء على الخصم خلق الاختلال في توازنه نتيجة التوسع المبالغ فيه. هكذا قضى على نابليون ومن بعده على هتلر. و إسرائيل بقرابة مليونين من اليهود محدود القدرة كمًا وكيفًا على أي توسع سواء في المشرق في اتجاه سوريا أو منطقة الخليج أو في الغرب في اتجاه مصر ومنطقة وادي النيل. إن القناعة بهذه الحقيقة التي يجب أن تسيطر على قيادتنا العسرية والسياسية قادرة على أن تعيد تشكيل جميع مفاهيم التعامل مع العدو الاسرائيلي. فقط في حاجة إلى القيادة المغامرة المستعدة لأن تنزل إلى الميدان وتحيل صراعها مع إسرائيل على حرب شعواء.

كذلك فإن الملاحظة الثانية تدور حول اساليب التعامل مع إسرائيل من منطلق الوضع القائم. فإذا كان تجميد الموقف انتظارا لاستكمال القدرة الذاتية هو أحد هذه البدائل فعلينا أن نتذكر أن البديل الحقيقي هو الجمع بين الصراع المسلح من جانب والاستيعاب أو الاحتواء من جانب آخر. فتجميد الموقف لا يمكن أن يكون بديلا إلا في الأمد القصير. إنه نوع من الديناميكية العاجزة. إنه محاولة اكتساب التوازن من خلال التوقف. ولكن الصراع المسلح هو وحده الأداة القادرة على أن تعيد إسرائيل إلى حجمها الحقيقي. والصراع المسلح لا يعني بالضرورة قتالا و انما يكفي بخصوصه التهديد بالقتال كحد أدنى ولكن هذا الحد الأدنى يشترط القدرة والكفاءة.. اما عن الاستيعاب والاحتواء فإن دلالته واضحة. إن الإطار الدولي قد تغير والحديث عن استئصال المجتمع الاسرائيلي أضحى لغوًا لا قيمة له ولكن المجتمع الاسرائيلي الذي لن يتجاوز عقب نصف قرن من الزمان أكثر من خمسة ملايين لا يمثل مشكلة حقيقية لو نظر إليها بمعيار الواقعية المطلقة. فهو أولاً سوف يكون شرقًا أوسطيًا بحكم الميلاد والانتماء المكاني. بل البعض منه سوف يكون وليد ثلاثة اجيال قد سبقته في ذلك الانتماء. وهو مجتمع يغلب عليه الطابع الشرقي بحكم أصله وتكوينه العنصري. والمجتمع العربي بطبيعته التاريخية يقوم على مبدأ التسامح حتى أنه يوصف بأنه مجتمع أقليات. فلماذا لا يندمج هذا المجتمع ويستوعب في الدولة العربية الكبرى؟ العقبات التي قد تقف ضد هذا التطور لا تعدو متغيرين : من جانب الطبيعة الصهيونية ومن جانب آخر الوظيفة الاستعمارية. هنا يبرز الدور العربي بمعنى وضع حد للوظيفة الاستعمارية بقطع أو تمزيق العلاقات بين ذلك الكيان و الإرادة الامريكية ثم تصفية الطبيعة الصهيونية بتصفية المجتمع الاسرائيلي من داخله. ولا بد أن يكتمل بتشتيت

المجتمع الدخيل في مختلف اجزاء الجسد العربي بحيث يمتنع عليه أن يكون طبقة قيادية تتصف بالطابع الاقليمي قادرة على أن تمثل خطورة حقيقية على مستقبل الكيان العربي.

ولكن كل ذلك في حاجة إلى تخطيط. كذلك لا يجوز لنا أن ننسى أن الاستيعاب والاحتواء يفترض الصراع المسلح والهزيمة الحقيقية ولو على درجات. وهنا يجدر بنا أن نتذكر حجتين يدفع بهما اولئك الذين يمثلون الاروقة الخفية للإرادة الصهيونية الاولى اعادة احتلال سيناء بل احتلال مصر والثانية استخدام القنبلة الذرية. أما عن الحجة الأولى فالإجابة عليها لا بد وأن استشفها القارئ مما سبق وقدمناه و اكبر خطأ ممكن أن ترتكبه إسرائيل احتلال مصر. ولو عادت إلى احتلال سيناء فعلى القيادة المصرية أن تردم قناة السويس وأن تفرض على الجيش الاسرائيلي المواجهة المباشرة. أما عن القنبلة الذرية فهو حديث عابث. لأن أول من سوف يدفع ثمن ذلك هو إسرائيل نفسها. وعلى كل حال فعلى الدول العربية أن تملك بدورها قنبلتها الذرية، وماذا تنتظر لذلك؟

الحقيقة التي يجب أن نعترف بها هي أن هناك اسطورة عن الجندي الاسرائيلي والجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر خلقتها ابواق الدعاية الاسرائيلية وساهمت في تدعيمها الهزائم العربية من جانب وخوف القيادات العربية من تحمل مسئولياتها من جانب آخر. على العكس من ذلك فإن اليهودي عرف في تاريخه الطويل بالجبن الذي لا حدود له. ومنذ قدر له أن يطرد من أرضه الموعودة لم يحمل السلاح. والصحفيون الذين رافقوا القوات الإسرائيلية عام 1967 وصفوا حقيقة السلوك العسكري بأنه كان مدعاة للتقزز والنفور. وقد أثبتت حرب عام 1973 أن الاسرائيلي لا يختلف عن غيره وجاءت حرب لبنان لتثبت أيضًا أن قدرته الحقيقية لا تنبع إلا من متغيرين : كثافة النيران في سلاحه من جانب وقدرته على التنظيم الجماعي من جانب آخر. ولذلك فقد فشل في حرب المدن. إن الذي يجب أن يتحدث عن اسطورة قتالية هو العربي وليس اليهودي.

ولعل هذه الملاحظات تبرز مرة أخرى كيف أن أحد مظاهر النقص الخطير في الجانب العربي بصدد المواجهة الاسرائيلية تنبع من القصور في الإدراك الاستراتيجي. لقد رأينا كيف أن هذا النقص لا يقتصر على الكيانات العربية التي لم تقدر لها خبرة القتال والتعاون الدولي وتتعداها أيضًا إلى دول ذات تقاليد واضحة وثابتة بصدد الصراع الدولي. سبق أن رأينا كيف أن مصر ذات التقاليد الواضحة منذ ستة آلاف عام بصدد الصراع الدولي والتي فقط منذ أقل من قرنين من الزمان غزت جميع اجزاء منطقة الشرق الأوسط وتصدت لتحالف الدول العظمى عندما وصلت قواتها إلى اليونان شمالا و إلى وسط افريقيا جنوبا لم تعد تملك أي إدراك استراتيجي. التصور الاستراتيجي المصري ليس له وجود لا بالمعنى الهجومي والاستفزازي بل وكذلك في

دلالته الدفاعية المجردة ورغم أن دولة إسرائيل على حدوده الشرقية لم توجد في تاريخه الطويل حتى اليوم. أحد أسباب إجهاض نجاح الجيش المصري في حرب اكتوبر ورغم بطولة القيادات الميدانية هو عدم قدرة الفكر الاستراتيجي المصري على بناء عقيدة قتالية. وذلك في مواجهة قيادة اسرائيلية أصبحت عقب خبرات قتالية متتالية تملك تصورا استراتيجيا محدد المقاطاع مقنن المتغيرات. فلنتذكر بعض عناصره : الهجوم خير وسيلة للدفاع، الاعتماد على حرية الحركة، اعطاء القائد الميداني حقا مطلقا في اتخاذ القرار تحميل القيادة مهمة الاختراق الأولى في أي معركة ميدانية. جميعها عناصر جديدة في تاريخ التقاليد العسكرية الاسرائيلية لأن اليهودي ليست له تقاليد قتالية فكيف يمكن أن نستسيغ مثل هذا الوضع من الجانب العربي الذي يملك تقاليده الثابتة منذ أكثر من خمسة عشر قرنا؟

سوف نطرح في موضع آخر لاحق التعريف بمفهوم كلمة العقيدة القتالية وسوف نرى كيف أنه يجب التمييز بين كلمة العقيدة القتالية والعقيدة العسكرية رغم ذلك ليستطيع القارئ أن يتابع هذا القسم الثاني من الدراسة والذي نحاول من خلاله أن نصور الوضع القائم للإدراك الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط فعلينا أن نحدد ولو بإيجاز معنى كلمة العقيدة القتالية. أنها كلمة واسعة فضفاضة من الممكن أن تتسع لتشمل العديد من العناصر فإذا بها تحتضن كل ما يرتبط بالوظيفة القومية للأداة العسكرية وأساليب التعامل مع العدو من حيث طبيعة الحرب ونوعية المعركة وذلك دون الحديث عن الجزاءات المختلفة المترتبة على الإخلال بتلك التقاليد. ولكننا نستطيع أن نحدد العناصر الاساسية التي يجب أن تتمركز حولها تلك الكلمة في المتغيرات التالية :

أولاً : التصور الواضح لمفهوم الأمن القومي.
ثانيا : تنظيم العلاقة بين الجيش المهني و الأمة التي ينتمي إليها الجيش.
ثالثا : خصائص السلاح الذي يجب أن يستخدم في المعركة.
رابعا : اسلوب التعامل مع العدو المحتمل.
خامسا : الأبعاد الوظيفية لوضع المجتمع القومي في الإطار الاقليمي.

يعنينا على وجه الخصوص أن نقف إزاء المتغير الخامس و الأخير.. ورغم اننا سوف نعود لتحليل هذه الناحية فيما يتعلق بالواقع المصري إلا أن البعد الآخر المرتبط بالأبعاد الوظيفية للمجتمع الاسرائيلي جدير بكل اهتمام. إحدى النواحي التي خفيت على السياسة المصرية اثناء حكم الرئيس السادات وعندما وقع اتفاقيات كامب ديفيد هي التطور الداخلي في الإدراك الاسرائيلي للوظيفة الإقليمية. إن إسرائيل كأي مجتمع ناشئ ومتدفق يسعى للسيطرة لا بد أن ينطلق في خطوات متلاحقة وكل خطوة تعد لتلك التي تتلوها وقياداته تعلم جيدا أنها لا تستطيع أن تقفز إلا من خطوة لأخرى. حرب سنة 1967 مكنت إسرائيل من التكامل القومي وأثبتت قدرتها على التوسع. حرب سنة

1982 تعلن البداية التنفيذية للدور الاقليمي الذي تريد وتسعى إسرائيل لأن تؤديه كمقدمة وبداية لدور دولي لم يحن أوانه بعد. اتفاقيات كامب ديفيد هي اعلان من مصر عن افلاس سياستها القومية وعن تخليها عن الدور الاقليمي وعن انسحابها من وظيفة الدولة القائد للمنطقة العربية. والواقع أنه قبل ذلك كان قد أثير في داخل المجتمع الاسرائيلي نقاش حاد حول الوظيفة المقبلة للدولة العبرية. وهو نقاش لا صلة له بالتقاليد الصهيونية الأولى فإسرائيل في ذهن اباء الصهيونية كانت تمثل حقيقة مزدوجة : حل للمشكلة القومية من جانب ومن خلال الاسلوب الاستعماري من جانب آخر. حل للمشكلة القومية بمعنى تجميع اليهود على أرض واحدة وتحت نظام سياسي واحد ليملك ارادة دولية واحدة. الاسلوب هو المنطق الاستعماري : استئصال الشعب الذي يعيش في تلك الأرض والاستيلاء على ثرواتها بالرضا أو الإكراه والتعامل مع القوى الامبريالية كأداة لتدعيم نفوذها حتى تتمكن تلك الدولة أولاً من الوجود وثانيا من البقاء. الصهيونية الأولى لم تكن تتصور حقائق العالم المعاصر : لم تكن أولاً تتصور أن موازين القوى الدولية سوف تنتقل إلى جحافل المغول ورعاة البقر انما كان إدراكها يرتبط بعالم الحضارة الأوروبية التقليدية بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا. ولم تكن تتصور ثانيا أن العالم العربي سوف تقدر له الثروة الكامنة في باطن الأرض التي سوف تجعل من ارادته أحد العناصر القادرة على التحم في مصير الانسانية. ولم تكن تدرك ثانيا أن مثل تلك الدولة سوف تخلق ذلك الحائط من الكراهية الذي سوف يكتل العالم العربي صفا واحدا في مواجهة الصهيونية. ولم تكن أيضًا تقتنع ولو من بيعد بإمكانية أن تصير إسرائيل في ذاتها دولة استعمارية تسعى لأن تهيمن على منطقة الشرق الأوسط و لأن تخلق امبراطورية جديدة باسم التلمود.. إسرائيل خضعت لتطورات عنيفة لا يزال الإدراك العربي غير واع بحقيقتها وبالمعاني الخفية المستترة خلفها. هذه التطورات الخفية بدأت منذ عام 1956 عندما قبلت إسرائيل أن تتحالف مع بريطانيا وفرنسا لقلب النظام السياسي الثوري في مصر. إن معنى ذلك أنها أضحت أداة لحماية النظم الرجعية والوضع القائم بكل ما فيه من تعفنات. وقد كان هذا إيذانًا بخروجها عما سمته في لحظة معينة بسياسة عدم الانحياز بل وكان أيضًا إيذانا بتخليها عن كل ما له صلة بتطلعاتها الاشتراكية واليسارية. اكتمل التطور داخليًا في عام 1967 وقد أضحت إسرائيل أحد معاقل الرأسمالية العالمية وكان هذا هو المحور الحقيقي الذي استتر خلف التحالف الخفي بين إسرائيل والسياسة الأمريكية. الحديث في حينه عن استثمار سيناء وتحويلها إلى بنسلفانيا الجديدة برأس المال العربي والخبرة اليهودية واليد العاملة المصرية لم يكن إلا امتدادا لهذا التطور الذي أوقفته اعتبارات عسكرية عندما قررت الاستراتيجية الأمريكية تحويل سيناء إلى قاعدة لقواتها بمثابة حائط امامي لقاعدتها المعروفة في دييجو جارسيا. هذا التطور لم يمنع من أن موضوع وظيفة إسرائيل الإقليمية يطرح على الفكر الصهيوني المعاصر ويخلق من الصراعات

والتصورات ما جعل البعض يتساءل عن ازمة الفكر الاسرائيلي. لا نريد أن نتعرض لمشاكل جانبية ولكن لنتذكر اجمالا أنه في الاجابة على هذا السؤال فإن الممارسة التي تعيشها إسرائيل منذ مجيئ مناحم بيجين إلى الحكم تؤكد أن التطور الذي تعيشه الدولة العبرية يتجه بثبات ودون تردد نحو خلق الدولة الشرق أوسطية المتحكمة في المنطقة. وهذا يرتبط بمجموعة من الحقائق :

أولاً : أن إسرائيل لابد أن تنتزع الوظيفة الإقليمية لأي دولة أخرى في المنطقة. وهذا هو الذي يدور امام أعيننا : انتزعت الوظيفة السياسية لمصر ثم انتزعت الوظيفة الثقافية للبنان ولا يوجد ما يمنع من أن تحاول في مستقبل غير بعيد انتزاع الوظيفة الروحية للسعودية.

ثانيا : كذلك يرتبط بهذا الحديث الدائم عن تفتيت دول المنطقة أن هذا التفتيت يعني أن تصير إسرائيل الدولة الكبرى في عالم لا يعرف سوى دول اقليات محدودة من حيث الكثافة السكانية والقدرة الاقتصادية.

ثالثا : وهي لذلك يعنيها ألا تكتمل القوة والمناعة لأي دولة في المنطقة مهما بعدت عن إسرائيل مكانيا طالما تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط وهذا يفسر ضرب المفاعل النووي في بغداد.

رابعا : وهذا أيضًا يرتبط بطبيعة التطور الداخلي في إسرائيل أن الذي أتى بمناحم بيجين إلى السلطة هو العنصر اليهودي الشرقي الذي لا يزال يحن إلى الأرض العربية والذي لا يزال يعاني من عقد النقص إزاء سكان الأرض العربية والذي لن يتردد في أن يسعى لتحقيق طموحات تدور حول الغزو لتلك الأرض العربية. علينا أن نعترف بأن الإطار الدولي والاطار الاقليمي و الإطار القومي يتعاون كل منها بأسلوبه في تدعيم تطور إسرائيل لتصير دولة شرق اوسطية. الإطار الدولي مرده السياسة الأمريكية وما يرتبط بذلك من تحديد دور معين لاسرائيل في المنطقة يتفق مع تلك السياسة في تصورها الاستراتيجي الجديد. الإطار الاقليمي ينبع من الاهداف الاسرائيلية وقد ارتبطت تلك الاهداف بقوى اقتصادية أكثر بعدا من أن تتحدد بإسرائيل. الإطار القومي يدور وينبع من التحول الداخلي في خصائص البنية الاجتماعية للمجتمع اليهودي.

يعنينا مؤقتًا الإطار الاقليمي لأنه في حقيقة الأمر هو محور الإدراك الاستراتيجي الاسرائيلي. هذا الإطار الاقليمي كعنصر من عناصر الإدراك الاستراتيجي يصير في العقيدة الإسرائيلية المحور الحقيقي الثابت لتعاملها مع المنطقة العربية. وهنا يبرز مبدأ شد الاطراف كأحد المداخل الاساسية التي راحت تتبلور بصفة خاصة خلال الاعوام الاخيرة وبصفة خاصة عقب اتفاقية فك الاشتباك الثاني المصرية ليسيطر على الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي والتي وحدها تفسر الاحداث التي تعيشها المنطقة.

والواقع أن الإطار الاقليمي هو الذي يفسر العديد من المبادئ التي سيطرة ولا تزال تسيطر على الإدراك الاستراتيجي الاسرائيلي :

أولاً : سيطرة مقتضيات سياسة الأمن الاقليمي على كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدولة العبرية.

ثانيا : السعي الدائم نحو تحطيم إطار العزلة الاقليمي حول إسرائيل والذي جعل من تلك الدولة نوعا من (الجيتو الدولي) بسبب الرفض العربي.

ثالثا : جعل مبدأ عدم الصدام بأي معنى من معانيه مع أي قوة إقليمية غير عربية أحد القواعد الثابتة المقتنة بصراحة ووضوح في تقدم السياسة الاسرائيلية.

ويأتي مبدأ شد الاطراف ليكمل هذه العناصر الثلاثة ليربط سياسة إسرائيل الخارجية بمفهومها للأمن القومي في وحدة حركية متكاملة سوف تدعي بصفة خاصة خلال الاعوام القادمة لتسيطر على دينامية التعامل الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط خلال الثمانينات.

مما لا شك فيه أن أحد الواجبات الاساسية التي يتعين على الفكر العربي أن يواجهها هو التصدي للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. على أن العقبة الحقيقية التي لا بد أن تقف إزاء تلك المهمة تدور حول المعلومات، ليس لدينا مراك علمية للدراسات الاستراتيجية تعني بالنواحي القومية وتتعدى مجرد الاهتمامات الصحفية. فمن المعلوم أن مراكز الدراسات الاستراتيجية في العالم المعاصر انواع ثلاثة : قومية و أكاديمية وإعلامية. الأولى وظيفتها بناء الخطة القومية تعمل في صمت وسرية وتكاد تلحق بأجهزة المخابرات حيث في داخلها يتم التعاون بين الفكر العسكرية وتقاليد السياسة القومية الثانية تطرح المشاكل من منطلق التنظير السياسي المجرد الذي لا يتقيد لا بواقع ولا تطبيق. النموذج الثالث و الأخير يلحق باجهزة الاعلام حيث تصير وظيفته خدمة عملية الاتصال الجماهيري. العالم العربي حتى اليوم لم يعرف سوى النوع الثالث ؛ لأنه يضفي على اصحابه بريقا هم في اغلب الاحيان في حاجة إليه. ولعل هذا يفسر أيضًا أن الفكر الاستراتيجي في العالم العربي لا وجود له، وأننا نعيش على نقل فقاعات اجنبية بل و أن مراكز الدراسات الاستراتيجية لدينا انتهت لأن تصير أبواقًا لنشر الفكر الصهيوني دون وعي ودون تدبر وأن المشتغلين في هذه المراكز يتذبذبون بين أن يكونوا غلمانًا مبتدئين أو جهلة متصنعين.

في مثل هذا الإطار ماذا يستطيع المحلل بجهوده الفردية أن يفعل؟ ليس امامه سوى أن يطرح التساؤل التالي : ما هي المخاطر التي يتعين على إسرائيل أن تواجهها خلال الاعوام القادمة وحتى نهاية القرن الذي نعيشه والتي يجب أن تشكل محور التحرك السياسي للدولة العبرية في النطاق الاقليمي؟ اننا بعبارة أخرى نضع أنفسنا موضع المفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ونفترض في ذلك المفكر حدا أدنى من المنطقية نتدرج من بديهيات إلى مجموعة من التصورات إلى إدراك متكامل. وفي خلال تلك

العملية، وفي خلال ذلك الانتقال المتتابع من الجزء إلى الكل تأتي الوقائع اليومية لتدعم أو تقوي أو تضعف وتشكك في مجموعة هذه الجزئيات التي ننتهي من خلالها إلى بناء للمفهوم الاسرائيلي للأمن القومي في أبعاده المستقبلية.

سوف نعود فيما بعد لتحليل العناصر المختلفة التي يكون منها الإدراك الاسرائيلي لمستقبل تطورها في المنطقة إلا اننا نسرع منذ البداية بطرح المخاطر المختلفة التي يتعين على إسرائيل أن تواجهها وكيف أن موقف إسرائيل الحقيقي يتضمن الكثير من المواقع القاتلة.

(أ) حتمية المصير العربية لمنطقة الضفة وغزة.
(ب) التطور الاندماجي حول إسرائيل.
(جـ) الانفجار الديموجرافي في بعض اجزاء المنطقة العربية.
(د) التكامل القومي في لبنان.
(هـ) إرادة الثأر في الوطن العربي.
(و) المحافظة على مستوى المعيشة الذي تعودته دولة إسرائيل حتى الان.
(.) العبء الدولي بالنسبة للولايات المتحدة لحماية إسرائيل.

هذه هي المخاطر التي تمثل عصب السياسة الاسرائيلية خلال الاعوام العشرين القادمة والتي يتعين على القيادة الاسرائيلية أن تخطط بدقة وعناية لتعمل على تجنب ما تنطوي عليه من عناصر الضعف وهي من ثم، أي القيادة الاسرائيلية في حاجة إلى عقيدة قتالية جديدة تسمح بتخطي واحتواء هذه العناصر القاتلة وهذه المخاطر التي يمكن أن تضع وجود إسرائيل ذاته في كفة الميزان.

أول هذه العناصر أو المخاطر هو المتعلق بالمصير العربي لمنطقة الضفة والقطاع. دون التعرض لتفاصيل فإن التطور التلقائي والمتوقع سوف يقود إلى اختلال نسبة العرب المقيمين في تلك المنطقة في المجتمع الكلي. إن أقل التقديرات تفاؤلا تجعل نسبة 60% من العرب حتمية لا يمكن تخطيها، فكيف يمكن تصور دولة أكثر من نصفها يطالب بوضع حد لوجودها ويناصب سلطتها العداء؟ كذلك ظاهرة أخرى غير واضحة ولكنها قائمة على قدم وساق في المناطق المحيطة بإسرائيل وهي التقارب والتفاعل نحو تحقيق درجة معينة من الاندماج والتعاون. مصر والسودان من جانب ثم دول الشرق الثلاث التي تعودنا على تسميتها بدول الهلال الخصيب من جانب آخر. التطور في منطقة الخليج حيث مجلس التعاون ولو في صورة هشة حقيقة قائمة يعلن ويؤكد مدى عمق تلك الظاهرة. الاعوام القادمة سوف تدعم وتفرض هذا الاتجاه ومهما وجدت من عداوات بين الحكام والحكومات فهي مؤقتة وسوف تختفي في لحظة معينة، متغيرات عديدة تفرض ذلك : العمالة المصرية من جانب وديمقراطية التعليم من جانب آخر ثم الازمات الاقتصادية التي فرضت نوعا من الانحسار حتى في الدول البترولية من جانب ثالث فضلا عن تطور الوعي العربي الجماهيري من جانب رابع و أخيرًا

فليكن قولنا واضحا : لا يعني هذا توحيدا للمنطقة ولكن التقارب الاندماجي والترابط الحركي كنتيجة لذلك هو الظاهرة التي تعنينا مؤقتا كحد أدنى لذلك التطور في الاعوام القادمة بل إن هناك قوى امريكية تعمل جاهدة في تدعيم هذا التطور ونقصد بها الشركات الكبرى المتعددة الجنسية. إن هذه الشركات تدرك جيدا أنه لتحقيق عملية غزو اقتصادية للمنطقة بأي معنى من معانيه لا بد من خلق السوق المتسعة ولو نسبيا.

التطور الديمغرافي في بعض اجزاء المنطقة العربية يمثل أحد المخاطر الحقيقية التي يجب على القيادة الاسرائيلية أن تدخلها في اعتبارها. بل أنها تعرف أن هذا المتغير هو مشكلة حياة أو موت بالنسبة للدولة العبرية، التطور الديموجرافي يعني القدرة على تحمل الضربات القوية المخيفة وعلى استمرارية المواجهة والتحدي، كذلك فعلينا أن نتذكر أن الهوة التي كانت تفصل العالم العربي عن المجتمع الاسرائيلي بسبب الكيف قد اختفت أو هي في طريقها إلى الاختفاء أو على الاقل هي في طريقها لأن تحتل وزنها الحقيقي. وقد اثبتت احداث اكتوبر 1973 هذه الحقيقة، الكثافة السكانية أيضًا هي السند الحقيقي لخلق الأمة المحاربة. مفهوم الأمة المحاربة يعني الموجات البشرية المتلاحقة وهي تمتد ساحقة محطمة مبتلعة لكل عنصر من عناصر المقاومة في وجهها. فلو استطاع الكم الديموجرافي أن يملك قيادته و إذا استطاعت تلك القيادة أن تعبر عن ايمانها وقناعتها بمفهوم الأمة المحاربة فقد تم توقيع الحكم بالإعدام على إسرائيل. عندما طرح الفكر الاستراتيجي المصري عقب هزيمة حرب الايام الستة وقبل حرب الاستنزاف ردم قناة السويس وفرض القتال وجهًا)وجه انما كان يعكس بطريق لا شعوري تلك القناعة. وإذا كانت القيادة المصرية سواء في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر أو عقب مجيء السادات لم تقبل ذلك التصور فلأنها لم تكن قد ارتفعت إلى مستوى الفهم الواعي لحقيقة المعادلة التي تحدد علاقة مصر بإسرائيل. هذا الفهم يستطيع أن يتلمسه كل من يقرأ كتاب (بن جوريون) الذي تركه قبل موته والذي هو وصيته للأجيال اللاحقة. إن كلماته الوحيدة التي اتجهت إلى انصاره تدور حول تذكر أن مصير إسرائيل يتوقف على مصر ذات الثمانين مليونا في نهاية القرن. هذا الخطر الحقيقي فهمه أيضًا (مناحيم بيجن) عندما انسحب من سيناء. لقد أراد أن يؤخر هذا التطور القتالي في داخل المجتمع المصري حتى يحقق أهدافه من حيث تأمين حدوده الشرقية ومصر لا تزال لا تمثل أي مخاطر حقيقية وساعده على ذلك أن قيادة مصر في تلك اللحظة لم تكن على مستوى الإدراك الحقيقي للمسئولية التاريخية والوظيفة القيادية.

أحد المخاطر التي يجب أن يدخلها الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يرتبط بنتائج حرب لبنان في صيف 1982، هذه الحرب التي وصفت بأنها أطول حرب عرفتها الدولة العبرية فرضت الكثير من الظواهر الجديدة بل وغير المتوقعة إحدى هذه المفاجآت قدرة اللبناني على القتال في نموذج جديد من الصدام العسكري وهو حرب المدن، نوع

آخر لم تعرفه الخبرة اليهودية منذ انشاء إسرائيل ورغم الجولات المتلاحقة. كذلك فإن التكامل القومي في لبنان وارتفاع بعض القيادات اللبنانية على مستوى الطائفية المعتادة عنصر آخر لا بد أن يقلق المسئولين في إسرائيل. والواقع أن مقتل بشير الجميل الذي ينسب إلى المخابرات الاسرائيلية ليس إلا عنصرا من متغيرات هذا الإطار الجديد، وعلينا أن نتذكر أن الإطار الذي حاصر إسرائيل عسكريا لم يعرف في أي مرحلة من مراحله دولة لبنان، كذلك علينا أن نضيف أن ما يميز لبنان عن غيرها من دول المواجهة أن مجتمع يعكس نفس المستوى الاجتماعي والخصائص الحضارية التي يمثلها المجتمع الاسرائيلي.

لا يجوز لنا أن ننسى أحد أهم المخاطر التي لا بد أن تمنع القيادات الإسرائيلية من النوم بهدوء : ارادة الثأر في الوطن العربي سياسة الاستئصال التي تناولت جميع اجزاء الأرض الفلسطينية واللبنانية، ثم سياسة الإذلال التي لم تترك قيادة عربية واحدة بما في ذلك القيادة المصرية، و أخيرًا سياسة الاحتقار والاستخفاف التي لم تتردد الزعامات اليهودية في اعلانها بمناسبة وبدون مناسبة لا يمكن أن تتبخر في الهواء دون أن ترسب نتائجها وآثارها في الوعي الجماعي. بل إن القيادات الإسرائيلية ذاتها التي عرفت وعاشت احداث الخبرة النازية تفهم جيدا أن ارادة الثأر قد تنتقل إلى اللا شعور إزاء الضعف المؤقت ولكنها على استعداد لأن تصعد إلى السطح لتشكل السلوك الفردي والقومي عندما تحين الفرصة.

على أن أخطر ما يقلق القيادات الإسرائيلية المفكرة في الوقت الحاضر هو ما تمثله إسرائيل من عبء دولي بالنسبة للولايات المتحدة. حرب اكتوبر فرضت على الفكر الاستراتيجي أن يعيد تشكيل عقيدته القتالية، ليس فقط بالمعنى العسكري ولكن أيضًا بالمعنى الاقتصادي إن مجموع ما أنفقته الولايات المتحدة اثناء تلك الحرب هو طبقا لأقل التقديرات أكثر من ثلاثة بلايين دولار والخبراء يسلمون بأن التفوق العسكرية بين إسرائيل والدول المحيطة بها – مع اخراج مصر ولكن عقب ادخال السعودية سوف يختفي مع عام 1985، وعندئذ فإن ما تحتاجه إسرائيل سوف يتضاعف. البعض يتحدث عن عشرة بلايين دولار في عام 1986 فقط للإنفاق العسكري، فهل الولايات المتحدة وهي تعيش فترة انكماش اقتصادي على استعداد لأن تتحمل ذلك العبء؟

هذه الناحية تبدو في صورة أكثر وضوحا لو وسعنا الاستفهام، إسرائيل في الوقت الحاضر تعيش مستوى للحياة يقترب من دول العالم المتقدمة وبصفة خاصة دول البحر المتوسط، ومشكلة زيادة عدد السكان في إسرائيل ليست مجرد هدف مثالي بل إنه متغير استراتيجي، الامال المتداولة تتحدث عن ثمانية ملايين في نهاية القرن فماذا افترضنا أن إسرائيل سوف تحافظ على وضعها الحالي الذي يعني في نهاية عشرين عاما نوعا من التخلف إزاء دول العالم الأوروبي، ودونان ندخل أي اعتبار

آخر في تقدير ما سوف تكلفه إسرائيل للاقتصاد الامريكي سواء بالنسبة لعبء الدفاع عن الكيان الصهيوني أو فيما يتعلق بمقتضيات الحياة اليومية، فإن هذا يعني أن إسرائيل سوف تكون في نهاية القرن في حاجة إلى اثنين وثلاثين بليون دولار سنويا لتستطيع أن تحافظ على وضعها الاقتصادي الحالي وكذلك لتستطيع أن تحمي نفسها من أي اعتداء عربي على نطاق واسع.

فهل هذا ممكن؟ أي هل الاقتصاد الامريكي وهو يعاني اليوم حالة تقلص وهو مقبل على ازمات عنيفة في الاعوام القادمة قادر على أن يتحمل هذه المساندة؟ لقد بدأت الاصوات ترتفع منددة ومنذرة بالإسراف الامريكي خارج القارة الام فهل سوف يقتصر هذا التنديد على جميع دول العالم عدا إسرائيل؟ وهل تقبل القيادة الاسرائيلية أن تجعل امتها معلقة مصيرها على خيط واه من الممكن أن يقطع في أي لحظة؟

سؤال ليس في حاجة إلى اجابة وهو سؤال تطرحه القيادات الاستراتيجية الاسرائيلية ومنذ تقييم نتائج حرب اكتوبر والذي وحده يفسر حقيقة السياسة الإسرائيلية وبصفة خاصة في تعاملها مع الوظيفة الإقليمية. إن تطوير الوظيفة الإقليمية لإسرائيل بالمعنى السابق ذكره يأتي فيجيب على جميع علامات الاستفهام ويضع حدا لجميع أسباب القلق. والواقع أن جميع القوى في إسرائيل تقف خلف ذلك التصور : المؤسسة العسكرية التي تريد المغامرة، القوى الدينية التي تأبى أن تحقق الاسطورة، الرأسمالية البرجوازية الناشئة التي في حاجة إلى اسواق جديدة ثم يأتي الاجماع القومي حيث مثل هذه الوظيفة تسمح لإسرائيل بالبقاء و الاستمرار.

فهل تقف الإرادة العربية إزاء ذلك صامتة مستكينة؟

ما هي أبعاد تلك الوظيفة الإقليمية من ذلك المنطلق أي كأداة لتمكين إسرائيل من ألا تعيش عالة على الاقتصاد الامريكي؟

اربعة منطلقات اساسية كل منها يملك بوادره من حيث ملامح السلوك الاسرائيلي وكل منها يعبر عن بعد واضح من ابعاد ذلك الإدراك المتكامل للوظيفة الإقليمية.

(أولاً) تحويل مصر إلى قاعدة زراعية. الوصية التي توج بها (بن جوريون) آخر مؤلفاته قبل وفاته وهو أن ذكر القيادة الاسرائيلية بأن الخطر الحقيقي على الدولة العبرية هو مصدره مصر القادرة على أن تصل إلى ثمانين مليونا في نهاية القرن، يقول القائدة الصهيوني : يجب تحويل مصر إلى مزرعة لتغذية المنطقة، لنستطيع أن نفهم حديث (بن جوريون) علينا أن نتذكر مرة أخرى أن إسرائيل ورثت المفاهيم الاستراتيجية البريطانية و أن بريطانيا لم تفعل سوى أن تتابع عباقرة الاستراتيجية في العالم القديم : قياصرة روما. عقب مقتل كليو باترا وتحويل مصر إلى مستعمرة رومانية خرج رجال الامبراطورية الرومانية لحكم مصر ولديهم اوامر صريحة واضحة : تحطيم معاقل العلم في مصر والقضاء على أي قدرة ابداعية في وادي النيل. وهكذا

دمر معبد الكرنك الذي كان بمثابة اكبر جامعة في العالم القديم. وتحولت مصر إلى مزرعة للقمح والشعير ولا تزال ابراج تخزين الحبوب على طول الساحل الممتد من الاسكندرية حتى السلوم قائمة تؤكد هذه السياسة. إسرائيل تريد أن تعيد نفس التقليد. إن ذلك سوف يسمح لها بتحقيق اهداف ثلاثة في آن واحد. من جانب سوف يمكن إسرائيل من أن تتحول إلى قلعة صناعية لأنها سوف تعتمد في غذائها وفي صناعتها على الانتاج الزراعي المصري ومن جانب آخر سوف تفرض على مصر التبعية لإسرائيل لأن دولة زراعية غير قادرة على الاستقلال وهي في نفس الوقت سوف تحد من قدرة مصر على تطوير مستوى المعيشة والارتفاع إلى مستوى القدرة التكنولوجية وما يعنيه ذلك من قدرة عسكرية. وهكذا تصير إسرائيل يابان الشرق الأوسط ويتكرس التخلف الاقتصادي للمجتمع المصري.

(ثانيا) خلق سوق مشتركة يتحكم فيها الاقتصاد الاسرائيلي تتسع لتشمل جميع الدول العربية المحيطة بالبحر الابيض المتوسط أي لبنان وسوريا ومصر إلى جانب الاردن والسعودية وقبرص. هذه السوق التي سوف تغذي الاقتصاد الاسرائيلي بالمادة الأولية سوف تصير أيضًا مصدرا للعمالة الرخيصة فضلا عن أنها سوف تكون السوق الاستهلاكية التي سوف يسمح للاقتصاد الاسرائيلي بالاكتفاء الذاتي. مثل هذه السوق سوف تصل من حيث تعداد الكثافة السكانية في نهاية القرن إلى ما لا يقل عن مائة مليون نسمة بل وقد ترتفع إلى مائة وخمسين مليونا وبصفة خاصة لو ضمت إليها أرض السودان. وبطبيعة الحال جميع خيرات هذه السوق سوف تصب في الجسد الاسرائيلي.

(ثالثا) الاهتمام بالبترول العربي والصناعات البتروكيماوية السوق المشتركة السابق ذكرها لا بد ان تضم السعودية وهذا يعني اقتناص اكبر كنوز البترول المعروفة في العالم المعاصر على أن إسرائيل لن تقف عند ذلك الحد لأن امتداد النفوذ في السعودية لا بد أن يفرض التسرب إلى بترول منطقة الخليج ولو من الباب الخلفي ودون أن يعني ذلك الاصطدام الصريح بالمصالح الأمريكية.

(رابعا) جعل إسرائيل عاصمة سياحية ومصرفية عالمية. وذلك من خلال ربط إسرائيل بالعالم الآسيوي من جانب والعالم الافريقي من جانب آخر وربط كل ذلك بالعالم الأوروبي. في الستينيات صدر تقرير كان يتداول في الخفاء وكانت تصفه بعض القيادات العربية بأنه تعبير عن خيال مريض يدور حول تصور القيادة الإسرائيلية بانشاء مجموعة من الطرق تربط جنوب آسيا وبصفة خاصة ابتداء من طهران بتل أبيب ووسط افريقيا وعبر جيبوتي والساحل الشرقي للبحر الاحمر من جانب وعبر وادي النيل والقاهرة من جانب آخر حتى تل أبيب ثم طريق ثالث يبدأ من الرباط وينتهي عبر الاسكندرية بدوره إلى تل أبيب. هذه الطرق البرية والتي تحف بها أيضًا طرق حديدية تتقابل في تل أبيب لتمتد حتى القسطنطينية ومن ثم تعبر آسيا إلى أوروبا وهكذا

تربط القارتين الافريقية والآسيوية بالقارة العجوز. الفكرة الاساسية التي ينبع منها هذا التصور هو أن العالم في القرن الحادي والعشرين في حاجة إلى سياحة رخيصة تستجيب مع متطلبات ذلك القرن : دول العالم الثالث الفقيرة من جانب والمجتمع الغربي الجماهيري من جانب آخر وكلاهما في حاجة إلى سياحة رخيصة تستجيب مع متطلبات ذلك القرن : دول العالم الثالث الفقيرة من جانب والمجتمع الغربي الجماهيري من جانب آخر وكلاهما في حاجة إلى سياحة غير مكلفة. ارتفاع اسعار الطيران وبطء ادوات الاتصال البحري فضلا عن القيود التي يفرضها على التنقل يجعل من السياحة البرية وبصفة خاصة عن طريق السكة الحديد أكثر انواع السياحة تقبلا من الطبقات الجديدة التي ينتظر أن تقبل على هذا النوع من انواع النشاط الاجتماعي. وهكذا تستغل إسرائيل وضعها الاستراتيجي في تأمين تنظيم سياحة على مستوى القارات الثلاث بحيث تصير إسرائيل ملتقى ومعبرًا ومن ثم تتمركز فيها العمليات المصرفية. هذا التطور بدأت بعض ملامحه تبرز في البناء المعاصر للكيبوتزات الإسرائيلية أنها لم تعد مزارع جماعية و إنما أضحت اماكن سياحية يغلب عليها طابع التخطيط للاستقبال المؤقت للسياحة الجماعية بل ولنوع معين من السياحة فضلا عن الإعداد لأنواع معينة من النشاط المتعلق بتقديم الخدمات التي لا يمكن تصورها في الكيوبتزات التقليدية.

مما لا شك فيه أن جميع هذه المنطلقات يمكن أن تنفذ في آن واحد والبعض منها أكثر تقبلا من الآخر. وإذا كان اكثرها احتمالا في ظل الوضع الحاضر بسبب الاستسلام المصري هو العنصر الأول فإن هذا لا يمنع أن هذا الذي نصفه اليوم بأنه خيال استراتيجي صالح للتطبيق بشكل أو بآخر في المستقبل البعيد ولو نسبيا.

والواقع أن مرد جميع هذه التطورات أو التخطيطات هو محاولة استغلال الموقع الاستراتيجي للأرض الفلسطينية. ولعل مراجعة تاريخية لهذه الناحية تفصح عن حقيقة الأهمية الاستراتيجية للأرض التي تحتلها إسرائيل وكيف أن القيادة الاسرائيلية تسعى إلى استغلال تلك الأهمية بطرق بعضها تقليدي وبعضها جديد يعكس براعة في تطويع الاوضاع.

يطلق المؤرخون على فلسطين قولهم بأنها مفترق العالم. لقد شكلت تقليديا حلقة الوصل والمعبر الرئيسي بين قلب آسيا والقارة الافريقية أو بعبارة أخرى بين حضارات المشرق وحضارات المغرب. أي انتقال من أرض الشرق إلى الأرض الافريقية لا بد أن يتم عبر تلك المنطقة. ولذلك فإن أية امبراطورية وجدت شرق البحر المتوسط وسعت إلى التمدد وجذبتها الخيرات المتوفرة في شمال افريقيا كان لا بد أن تعبر أرض فلسطين وقد ترتب على ذلك مبدأ سيطر على تلك المنطقة في جميع مراحل التاريخ وهو تحكم الاطراف في الوسط بمعنى أن القوى الجانبية حول فلسطين هي التي تحكمت دائما في فلسطين. لم توجد في تلك الأرض في أي مرحلة من مراحل التاريخ دولة استطاعت أن تسيطر على ما حولها. ظلت دائما فلسطين تؤدي وظيفة من اثنتين

: إما كونها معبرا للتجار والغزاة و إما كونها منطقة حاجز لحماية مصر. في حالة ضعف مصر تختفي الوظيفة الثانية وتبرز الوظيفة الأولى. في حالة قوة مصر تنقلب الامور. قيام إسرائيل وتطور وظيفتها الإقليمية كما سبق وذكرنا سوف يؤدي إلى قلب هذه العلاقة الاستراتيجية بحيث يصبح الوسط هو المتحكم في الاطراف ولأول مرة في تاريخ المنطقة. حتى في عصر الامبراطورية الرومانية لم تتغير وظيفة فلسطين ولكنها اليوم مع إطار جديد للاستراتيجية الكونية وقد ارتبط ذلك الإطار بوظيفة إقليمية للصهيونية الاسرائيلية فقد انقلبت جميع الموازين.

متابعة موجزة لتاريخ الوظيفة الاستراتيجية للأرض الفلسطينية يسمح بإبراز بعض ملامح المستقبل لو قدر للإرادة المصرية وعيًا حقيقيا بقدرتها على التلاعب بالموقف.

من العودة إلى التاريخ الفرعوني نجد أن مصر سيطرت على فلسطين ابتداء من عام 2800 ق. م. حيث اعتبرت أرض كنعان جزءا من امبراطوريتها وقد عمد الفراعنة في كل مراحل قوتهم كما سبق ورأينا ذلك تفصيلا إلى جعل فلسطين تمثل خط الدفاع الأول عن مصر ولذلك فجميع القادة العظام الذين فكروا في غزو مناطق آسيا الغربية بدأوا بمصر ومنها إلى فلسطين استعدادا للرحلة الكبرى، الاسكندر المقدوني، وعقبه يوليوس قيصر، ثم نابليون، ثم الجنرال اللنبي البريطاني، و أخيرًا روميل في الحرب العالمية الثانية. قد يبدو لأول وهلة أن أهمية فلسطين قد خفت خلال فترة السيطرة العثمانية ولكن الواقع أن الذي حدث هو أن هذه الأهمية تحولت واتسع نطاقها : تحولت إلى قناة السويس واتسع نطاقها بمعنى أنها أضحت فقط خنجرا مصوبا إلى وادي النيل. عدم بروز أهمية فلسطين من خلال الاحداث مرده هو التزام تركيا بسياسة الحياد من جانب واكتمال التنسيق بين القوى بالاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا من جانب آخر. ولكن عندما بدأ شبح الحرب العالمية الأولى يقترب وخرجت الدولة العثمانية عن حيادها التقليدي عادت فلسطين لتحتل أهميتها التاريخية وعاد التنافس بين بريطانيا وفرنسا حول موانئ فلسطين وما يعنيه من امكانية فرنسا لتحويل البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية لو استطاعت أن تضع أقدامها في تلك المنطقة. الوجود العثماني وتحالفه مع ألمانيا مكن خطرا آخر من التسلل إلى فلسطين. جميعها عوامل جعلت السياسة البريطانية تفكر جديا في تحويل تلك المنطقة إلى ما سمته (بالدولة الحاجزة) والذي برز في تطبيقين واضحين : فلسطين وأفغانستان. وهكذا كانت اللبنة الأولى في التشجيع على احياء المفهوم الصهيوني ودفعه إلى التعامل في النطاق الدولي وتحويل الأمل ليصير وثيقة دولية باسم وعد بلفور. وقد برزت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة عقب التطور المعروف قبل الحرب العالمية الثانية سواء بصدد استخدام السلاح الجوي أو بتطوير أنابيب البترول. لقد أضحت فلسطين أرض جسر

القوة الجوية البريطانية وكذلك محطة اخيرة لأنابيب النفط وثم مد أنابيب النفط من العراق إلى حيفا حيث تم توسيع الميناء ومن ثم تحولت إلى قاعدة بحرية.

الاستراتيجية الإسرائيلية المعاصرة ورغم أنها تعيش في ظل الامبراطورية الأمريكية إلا أنها تسعى بجميع الأدوات والوسائل الممكنة أن تستغل موقعها الاستراتيجي التقليدي لحماية اهدافها الاقتصادية ولتمكينها من التغلغل في جميع اجزاء مطقة الشرق الأوسط وبهذا المعنى لا تفعل سوى أن تعيد التاريخ وقد وظف في أبعاد جديدة ومن منطلقات مختلفة تتفق مع مصالح الدولة الجديدة. الإطار الدولي قد تطور ولكن الموقع الاستراتيجي لم يتغير فهل الإرادة العربية قادرة على فهم هذه الحقائق؟

نتابع هذه المفاهيم المختلفة بشيء من التفصيل.

إن محور التحليل في هذا الجزء من الدراسة هو صياغة واقع المنطق الاقليمي المتعلق بالظاهرة الأمنية. رأينا في الجزء الأول كيف أن المنطق العربي للأمن القومي الذي كان يجب أن يتبلور حول هذا الجزء من العالم كان يجب أن يتصف من حيث خصائصه بعناصر ثلاثة :

(أولاً) الشمولية : ففي عالم أضحى يسوده المنطق الشمولي، بمعنى الاستراتيجية الكلية الشاملية، و إزاء منطقة بطبيعتها تمتد من وسط آسيا حتى الميحط الاطلسي، كان يجب أن تمتلك منطقا متكاملا للتعامل أساسه الشمولية وعدم التجزئة.

(ثانيا) أن الأمن القومي العربي كان يجب أن يكون هو السائد في تلك المنطقة بحيث يفرض على أي مفهوم آخر للأمن القومي غير العربي أن يتقلص في حده الأدنى إلى جوار ذلك المفهوم العربي. الأمن القومي التركي، الايراني، الحبشي على سبيل المثال، بل و الأمن القومي لدول أوروبا شمال البحر المتوسط وهي لا تزال متفرقة غير قادرة على أن تخلق ارادة واحدة كان يجب عليها أن تتراجع في مواجهة الأمن القومي العربي المتكامل. وذلك دون الحديث عن أمن إسرائيل، الدولة الدخيلة التي لا تنتمي إلى الجسد والتي لا تملك شرعية التواجد الاقليمي.

(ثالثا) القيادة الحركية لتحقيق مفهوم الأمن القومي العربي كانت تفترض التدرج : مستويات ثلاثة من حيث التنفيذ، الدول العربية في مجموعها ثم دول منطقة القلب حيث يحدث التماسك ثم مصر حيث تؤدي وظيفة القيادة الإقليمية والقومية.

هذه المثالية لا موضع لها حيث الواقع يقودنا إلى وضع لا علاقة له بما يجب أن يكون. عناصر أخرى مختلفة تأتي فتغلف الوضع القائم لتقدم أكثر تطبيقات منطق الأمن القومي تفسخا وتناقضا مع التقاليد السياسية. ما هي عناصر الوضع القائم؟

(أ) سيادة مفهوم الأمن القومي الاسرائيلي حيث يصير منطلقا لسياسة استعمارية توسعية تسعى لتفتيت المنطقة بجميع الادوات والوسائل بما في ذلك الاستناد إلى تدخل القوى العظمى.

(ب) العزلة والتقوقع المصري : الدولة القائد تصير دولة تابعة للقوى الدخيلة على المنطقة.

(جـ) أمن قطري من جانب دول القلب حيث مبدأ التماسك يختفي و إذا بكل دولة من الدول الاربع أي العراق وسوريا والسعودية إلى جانب مصر لا تسعى إلا إلى حماية ذاتها كما لو كانت تعيش في عالم لا صلة له بالواقع العربي.

نتابع هذه النواحي الثلاث كلا منها على حدة عقب أن نطرح متغيرات النجاح والفاعلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الإسرائيلية وتقاليد الفاعلية

خلاصة :

_ السياسة الخارجية الإسرائيلية وخصائصها الحركية

_ إسرائيل وحدود قدراتها في التحرك الخارجي الدولي الإقليمي

_ تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية منذ إنشائها وحتى حرب لبنان

_ التعريف بمبدأ شد الأطراف وخصائص التعامل السياسي

_ منطقة الشرق الأوسط عقب غزو لبنان ومتغيرات التعامل الإقليمي : أمن إسرائيل ومقوماته

_ عناصر مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي قبل حرب أكتوبر

_ حرب أكتوبر وتطور الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي

49_ السياسة الخارجية الإسرائيلية وخصائصها الحركية :

ليس هدفنا في هذه الدراسة متابعة السياسة الخارجية الإسرائيلية منذ وجود الدولة العبرية في ذاتها فقد تعرضنا لذلك في مواضع أخرى، ولكن لكي نستطيع التنبؤ بالمستقبل، علينا أن نبدأ برصد واكتشاف ملامح وخصائص الواقع الذي انطلقت منه الممارسة، أليس المقتبل هو استمرار للماضي القريب بلغة جديدة؟

متابعة تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الثلاثين عاما التي أعقبت انشاء إسرائيل يفرض علينا الاعتراف بأنها كانت في مجموعها سياسة ناجحة، ولنتذكر بعض مظاهر ذلك :

(أولاً) فهي قد استطاعت تطويع جميع القوى الكبرى للدفاع عنها وعن وجودها، أولاً الاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة وذلك دون الحديث عن السياسة الأنجلوسكسونية والدبلوماسية الفرنسية بصفة خاصة خلال فترة الستينيات والتي وقفت إلى جوارها في حرب 1956.

(ثانيا) وهي كانت قادرة على خلق رأي عام دولي يساند شرعيتها ويقف من الدفاع عن بقائها موقف التأييد والمساندة، ولم يقتصر ذلك الراي العام الدولي على الدول الغربية ذات التعاطف التقليدي بل وصل إلى حد غزو دول عرفت بترابطها مع القضية العربية ولنتذكر على سبيل المثال تركيا و إيران والهند.

(ثالثا) وهي لا تزال تحظى بتأييد طبقات ضخمة رغم سلوكها الاستفزازي وتحديها لجميع قرارات الأمم المتحدة بل ورفض الانصياع إلى نصح نفس اصدقاء إسرائيل في كثير من الاحيان، ولنتذكر على سبيل المثال القوى الاشتراكية في فرنسا وكذلك ما تمثله القوى الدينية في الفاتيكان.

(رابعا) وهي قد استطاعت أن تحطم الحصار الذي أقيم حولها و أن تنتزع الشرعية الإقليمية عقب أن منحتها المنظمات الدولية الشرعية الدولية وذلك بفضل فك الاشتباك الأول الذي تضمن اعترافا صريحا بالشرعية الإقليمية من أهم دولة عربية وهي مصر.

(خامسا) وهي قد أثبتت قدراتها على أن تخاطب الدولتين العظميين وهي الدولة الصغيرة من مركز القوة بل والمسيطرة أن لم تكن على الاقل على قدم المساواة دون الحديث عن التحدي والغطرسة في كثير من الاحيان، فلنتذكر بتهديد إسرائيل للاتحاد السوفيتي عقب حرب الايام الستة كما جاء على لسان ديان ولنعد إلى الذاكرة تعامل القيادة الإسرائيلية وبصفة خاصة بيجين مع كارتر في لحظات الخلاف العنيف اثناء مفاوضات السلام مع مصر.

(سادسًا) وهي قد استطاعت بحنكة واضحة أن تنتهي بأن تمزق التضامن العربي بل وأن تحيله إلى تطاحن عربي بعد أن فجرت جامعة الدول العربية وأحالتها إلى هيكل لا يعبر عن أي حقيقة حركية.

(سابعا) بل أن قمة نجاحها أنها استطاعت أن تخلق لها أنصارا ومؤمنين أو على الاقل متفهمين لقضيتها ومتعاونين مع بعض قياداتها في داخل الوطن العربي بل ومن بين الفلسطينيين أنفسهم.

كيف حدث ذلك؟ كيف نجحت السياسة الإسرائيلية في تحقيق جميع هذه الاهداف كاملة وغير منقوصة؟ لكي نستطيع أن نجيب على هذا التساؤل علينا أن نحلل السياسة الإسرائيلية في جزئياتها ومتغيراتها الدقيقة وخصائص تحركها لنستطيع أن نكتشف عناصر القوة التي مكنتها من ذلك النجاح.

تعود كيسنجر أن يصف السياسة الإسرائيلية بأنها لا تملك سياسة خارجية، هذا التعليق يعبر عن قسط من الحقيقة، فسياسة إسرائيل الخارجية بل وكذلك سياستها الدولية أو بعبارة أكثر دقة مجمل تعامل الطبقة الحاكمة مع المواقف السياسية يخضع فقط لمنطق الأمن الاقليمي وبعبارة أخرى في سلم القيم القومية فإن القيمة العليا التي تتحكم في جميع مستويات التعامل، داخلي وخارجي، اقتصادي وغير اقتصادي هو فقط البعد الاقليمي، ولنستطيع أن نفهم ذلك علينا أن نبدأ فنحدد حقيقة الصعوبات التي كان على القيادة الإسرائيلية أن تواجهها في صياغتها للسياسة الخارجية وكيف استطاعت أن تشل تلك الصعوبات بل وأن تحيل العنف قوة، وذلك قبل أن نحاول بناء الإطار الفكري للتعامل الاقليمي في منطق القيادات الإسرائيلية.

50 _ إسرائيل وحدود قدراتها في التحرك الخارجي الدولي و الاقليمي :

جميع المتغيرات التي أحاطت بالوجود الإسرائيلي عند انشاء الدولة عقب الحرب العالمية الثانية كانت تمنعها من أن تكون أداة ذات فاعلية على النطاق الدولي و الإقليمي، فهي تتصف بصفات أربع :

(أولاً) هي دولة صغيرة لا تمثل أي قدرة حقيقية ديموجرافية.

(ثانيا) وهي كذلك دولة فقيرة لا تمتلك أي ثروات طبيعية تمثل أهمية معينة.

(ثالثا) وهي دولة جديدة لم تعرف بعد تقاليد العمل الدبلوماسي ولم تحصل من خلال تاريخها السابق على خبرة معينة في نطاق التعامل بين الشعوب.

(رابعا) وهي دولة محاطة بسياج من العداوة الإقليمية في نموذج من الرفض لم يعرف له التاريخ مثيلا.

فكيف استطاعت القيادة الإسرائيلية أن تحيل هذه النقائص القاتلة فإذا بالبعض منها يصير سلاحا فتاكا؟

أول ما نلاحظه على إسرائيل أنها دولة صغيرة، هي دولة لا تمثل أي كم ديموجرافي أو أي اتساع مكاني، بدأت بأقل من مليون وبمساحة لا تتجاوز إحدى محافظات أي من جاراتها، وذلك في عالم لم يعد يعرف سوى الكم حيث اصبحت الدول القارات فقط هي القادرة على أن تكون لها فاعليتها في السياسة الدولية. لم تعد الدولة القومية بالمعنى التقليدي سوى (كومبارس) في نطاق التعامل بين الشعوب. تبويب

الدول في ترتيب تصاعدي يجعل من عنصر الكم متغيرا اساسيا في عملية التنويع لاشخاص الاسرة الدولية. و إسرائيل بهذا المعنى لا تملك أية عناصر ايجابية، بل حتى في التحديد بالبعد الاستراتيجي الذي يستتر خلف انشاء إسرائيل أضحى يمثل في عصر الصواريخ العابرة القارات والسفن العملاقة القادرة على الاستغناء عن قناة السويس أهمية محدودة.

القيادة الإسرائيلية في مواجهة هذا الضعف لجأت إلى الأدوات الثلاث التالية لتحد من خطورة هذا الخلل العضوي :

(أولاً) مبدأ خدمة الجميع : فإسرائيل منذ بداية وجودها تعلن على أنها على استعداد لأن تقدم خدماتها لجميع النظم السياسية المعاصرة، وهي بهذا المعنى لا تقتصر على أن تجعل من ذلك منطلقا دعائيا بل أنها تحيل ذلك إلى مبدأ حركي، فهي تخاطب الدول الاشتراكية جاعلة من مفهوم العدالة الاجتماعية ونظمها التقليدية في إطار الفكر الصهيوني باسم الكيبوتزات أداة اتصال عقائدية. وهي تقدم نفسها للدول الرأسمالية على أنها الوحيدة الصالحة لأن تؤدي دور الوسيط مع المنطقة العربية، وهي تجعل من خبرتها نموذجا للتنمية وتعرض تلك الخبرة بإغراء واضح على دول العالم الثالث المتخلفة. وهي تخص من هذه الدول بالذات تلك التي لا تزال تخضع للاستعمار حيث أن قصة إسرائيل ليست إلا قصة ارادة الاستقلال عندما تتكتل في شعب مقهور فتصل به إلى مستوى التكامل القومي بما يعنيه ذلك من تحد لجميع القوى المحافظة.

(ثانيا) التحالف مع جميع القوى العظمى : الفكرة الاساسية التي تستتر خلف هذا المفهوم هي التعاون الوثيق الذي يصل إلى حد التحالف الفعلي، ولنتذكر بهذا الخصوص كيف أن بن جوريون عبر عن هذا الإدراك بقوله : (نحن نتصور أن إسرائيل تريد أن تصعد الجبل ولكن بأقل قسط من الجهد، ومن ثم فإنني أجلس على دراجة وأنتظر حافلة في طريقها إلى القمة وأتعلق بها وهكذا يصير كل ما يجب على أن أفعله هو أن أحافظ على توازني وأنا جالس على دراجتي وقد تعلقت بالسيارة). هذا المفهوم كانت له نتائجه الحاسمة : فروسيا هي من أول القوى الكبرى التي اعترفت بإسرائيل بل أن السلاح الذي استخدم اثناء الجولة الأولى كانت مصادره المعسكر الشيوعي، و أوروبا الغربية هي التي مكنت القيادة الإسرائيلية من توجيه أول صفعاتها الحقيقية إلى مصر في معركة سيناء الأولى عام 1956 والولايات المتحدة اصبحت منذ قرابة عشرين عاما هي السند الحقيقي وهي الممول الاقتصادي للوجود الصهيوني والقيادة الإسرائيلية لا تطبق هذا المبدأ فقط في تعاملها مع الدول الكبرى بل أنها تطبقه مع كل قوة قادرة على أن تكون ذات تأثير دولي. فهي تتعامل بمسالك خفية وغير واضحة مع الفاتيكان، وثيقة تبرئة اليهود من دم المسيح ليست مجرد حدث عابر بل أنها تعبير عن حوار حقيقي حتى على مستوى الجهاز الاداري المسئول عن قيام تلك

المنظمات، ولا موضع للحديث عن الشركات المتعددة الجنسية فالعلاقة بين الصهيونية والرأسمالية الدولية ليست في حاجة إلى تحليل.

(ثالثا) التحكم في التوازن الإقليمي : المتغير الاساسي في هذا المبدأ هو أن أي توازن إقليمي مهما كان محدودا من حيث أهمية الاقليم فإنه قادر على أن يؤثر في التوازن الدولي الكلي وبصفة خاصة في حالة الاختلال الفجائي غير المتوقع والعنيف ومن ثم فإن دولة مغيرة لو استطاعت من خلال استغلال قدراتها الاقتصادية إلى الحد الاقصى والتدخل بطريقة معينة أن تقلب التوازن الإقليمي لصالحها أن تفرض على الدولتين العظميين وضعها لتلك الدولة في مقاييسها المتعلقة بقيادة المعسكر الذي تمثله، وبعبارة أخرى فإن هذا يسمح لدولة صغيرة أن تصير دولة مسيطرة في نطاق التوازنات الإقليمية التي إليها تنتمي.

2_ كذلك فإن إسرائيل هي من حيث حقيقتها دولة فقيرة وهي في اطارها الذي تبلور خلال الجولة الأولى في عام 1948 تمثل ضعفا استراتيجيا خطيرا وهي امور جميعها تزيد من تضخيم المخاطر الناتجة عن ذلك الذي سميناه بعجز الدولة اليهودية. فالسياسة الخارجية هي تعبير عن الجسد السياسي بقدراته الحقيقية وإمكانياته الواقعية، والجسد السياسي هو شعب وقيادة يربطهما ايمان من جانب وفاعلية من جانب آخر، ولكن كل ذلك مقيد بالاقليم القومي بما يعنيه من ثروات من جانب وموقع بما يميزه من خصائص استراتيجية من جانب آخر. أن دولة ضعيفة لا تستطيع أن تحقق سياسة ناجحة إلا في حدود ضعفها ودولة قوية وغنية قد تحقق سياسة غير فاشلة في إطار قدراتها.

إسرائيل بهذا المعنى لا تملك أي مقومات تحقق لها مثل ذلك النجاح الذي شاهدناه، ويكفي أن نستعيد وضعها الاستراتيجي قبل حرب الايام الستة عام 1967 :

(أولاً) فهي تملك ستمائة ميل من الحدود للدفاع عن نفسها ومعنى ذلك فهي تمثل واحدة من اعلى النسب في العلاقة بين طول الحدود وعدد السكان الصالحين لحمل السلاح.

(ثانيا) وفي داخل الحدود القومية للدولة الجديدة لم يكن هناك موقع هام في تلك الدولة يبعد أكثر من ثلاثين ميلا عن الحدود العربية المعادية أي مرمى المدافع البعيدة المدى بالصواريخ المعادية دون الحديث عن الطائرات.

(ثالثا) كذلك فإن الامتداد الإقليمي للمنطقة الصناعية والآهلة بالسكان لم تكن تتسع لأكثر من تسعة اميال وهي في أقصى امتداداتها لا تصل لاكثر من خمسة عشر ميلا ومعنى ذلك سهولة الاصابة في مقتل من جانب أي قوة طيران معادية.

(رابعا) كذلك فإن قوة عربية محدودة ولكن تملك التصميم اللازم هي قادرة على تمزيق الدولة من وسطها وشطرها إلى نصفين بحيث تفصل حيفا والجليل من جانب عن تل أبيب وصحراء النقب من جانب آخر.

(خامسا) ولا يجوز أن ننسى معنى الوصول إلى إيلات وغلقه وهو أمر تستطيعه القوات المصرية بسهولة، أن معنى ذلك شل أي عملية اتصالية بين إسرائيل وكل من افريقيا وآسيا بحيث يصير البحر الاحمر منطقة محظورة على أي تواجد إسرائيلي.

(سادسا) وذلك دون الحديث عن أن منطقة الجليل الشرقية كانت تحت رحمة المدفعية السورية المتمركزة في الجولان.

ضعف إسرائيل ليس استراتيجيا فقط إنه أيضًا ديموجرافي فهي تملك شعبا محدودا من حيث الكثافة السكانية، وغير متجانس من حيث خصائص البنيان العنصري، وهو بهذا المعنى يملك من الخلافات الداخلية ما يجعله قابلا للتمزق بسهولة وبحيث لا يصلح لخلق الجيش المتجانس المتماسك. الضعف الديموجرافي يجعل من جيشها المهني كما محدودا لم يتجاوز في حرب الايام الستة ستين ألفا ومن ثم فهي لا بد أن تعتمد على الجيش الاحتياطي، وهذا يثير مشاكل عديدة سواء بالنسبة للحياة المدنية اثناء الحرب أو بالنسبة للمواجهة السريعة في حالة التعبئة أو بالنسبة لاستيعاب الاحتياطي غير المهني خلال القتال، كيف واجهت هذه النقائص؟ وكيف نجحت في تخطيها؟ سؤال يخرج بنا عن موضوع الدراسة ؛ لأنه يرتبط بالسياسة العسكرية وليس فقط بالسياسة الخارجية ولكن لنتذكر أهم عناصر ذلك الإطار الفكري المتعلق بالتعامل مع هذه الاوضاع القاتلة :

أولاً : جعل أساس الاستراتيجية العسكرية هو مبدأ الحرب الهجومية والخاطفة في أن واحد.

ثانيا : تدعيم علاقة الترابط النفسي حول الاداة القيادية ومن منطلق القناعة بالمثالية الصهونية كأيديولوجية ونموذج للحركة.

ثالثا : تضخيم العلاقة المعروفة : جيش مهني + مجتمع مدني صالح للمساندة القتالية = القدرة العسكرية .

رابعا : جعل أساس التعامل القومي هو بناء الأمة المحاربة بكل ما يعنيه هذا المفهوم من معان ومتغيرات.

3 _ إسرائيل من جانب ثالث دولة جديدة ومعنى ذلك بلغة التعامل الدولي أنها دولة ليست لها تقاليد العمل الدبلوماسي ولم يقدر لها بعد أن تكتنز الخبرة سواء على المستوى القومي أو الفردي. بالمعنى الأول فإن هذا يعني أن مفهوم الأمن لم تتضح بعد ابعاده الحقيقية. أن مفهوم الأمن القومي لا يكتمل إلا من خلال الممارسة الطويلة والمتعددة الابعاد والنماذج والمتباينة المواقف، كذلك فإن كفاءة وفاعلية العمل الدبلوماسي مرتبط بالتقاليد التي ترسبها فقط الخبرة العلمية والواقعية ولا يجوز أن يخدعنا في هذا الخصوص ما يسمى بالدبلوماسية الصهيونية التي تعود إلى أكثر من نصف قرن سابق على انشاء إسرائيل. أن هذه نوعية أخرى من العمل السياسي حيث

يصير نشاطها فرديا غير حكومي وغير قومي يدور بين الكواليس وينبع فقط من القدرة الشخصية والمهارة في التسلل وفي اتقان فن العلاقات العامة.

فكيف واجهت القيادة الإسرائيلية هذه الصعوبة؟

من خلال اربعة مبادئ استطاعت أن تحيل هذا الضعف إلى قوة :

أولاً مبدأ التخصص : أي مقارنة سطحية وكمية بين وزارة الخارجية الإسرائيلية وإدارتها الدبلوماسية ونفس المرافق في دولة كمصر لها تقاليدها الطويلة والتي تبدأ على الاقل منذ عهد محمد علي أي منذ قرابة قرنين كاملين تسمح باكتشاف مدى تغلغل هذا المبدأ في التقاليد المعاصرة للدولة اليهودية.

ويكفي أن نتذكر أن العالم الامريكي صاحب أوفى دراسة عن سياسة إسرائيل الخارجية يخبرنا ومنذ أكثر من خمسة عشر عاما بأن حوالي 60% من مسئولي الإدارة والعمل الدبلوماسي يحملون درجة الدكتوراه، وهذا في ذاته علامة واضحة على مستويات التخصص.

ثانيا : علمية التخطيط السياسي : والواقع أن وزارة الخارجية وجميع الاجهزة المساندة لها ابتداء من ادارة الاعلام الخارجي وانتهاء بأجهزة المخابرات وجمع المعلومات هي في حقيقة الأمر مراكز للبحوث، وبينما نجد أن جميع دول العالم العربي لا تملك جهازا واحدا لدراسة الاستراتيجية القومية بمعنى جهاز لإعداد القرار القومي نجد أن الدولة الجديدة لها ما يزيد على عشرة مراكز بهذا المعنى وبينما نجد أن ادارة البحوث والتخطيط في وزارة الخارجية المصرية لا تعدو أن تكون جهازا هزيلا يديره في اغلب الاحيان دبلوماسي لا خبرة له بالتخطيط السياسي نجد أن وزارة الخارجية الإسرائيلية تملك في كل ادارة جهازا للتحليل والتخطيط والتنبؤ. وبينما نجد أن أحد انواع العمل الدبلوماسي الإسرائيلي هو من يسمى بالدبلوماسي الباحث فإن هذا النموذج لا موضع له في جميع البلاد العربية.

ثالثا : فرض صفة عدم الانتماء السياسي الحزبي على الدبلوماسي، يوصف الدبلوماسي بأنه موظف مدني وأنه لا يمثل أي اتجاهات حزبية فهو من جانب civic وهو من جانب آخر akolitic ولكنه يؤدي وظيفة قومية national function. هذه الطبيعة هي وحدها التي تفسر الانتقال من حزب العمل عقب سيطرته على الإدارة الحاكمة قرابة ربع قرن إلى حزب حيروت وكتلة ليكود دون أي اهتزاز أو اضطراب في الإدارة الدبلوماسية.

رابعا : مبدأ الكفاحية في المهنة الدبلوماسية، وهنا تبرز الطبيعة الحقيقية المتميزة للدبلوماسية الإسرائيلية، فالدبلوماسي ليس موظف الصالونات التقليدي وانما تزرع في قناعته أنه مقاتل مدني في مجتمع الاغراب، ومجتمع الاغراب ليس إلا مجتمعا معاديا حيث يتعين على الدبلوماسي)، يحارب وحيدا في وسطه وضد ارادته. أن الايمان والصراع في سبيل تأكيد الوظيفة القومية الصهيونية يصير موضع قسم

ومحور ممارسة دائمة وثابتة. ولذلك فالدبلوماسي هو محارب، وهو يحارب في اتجاهين الأول مع اليهود الذين ينتمون إلى المجتمع الذي يمارس في داخله وظيفته حيث يصير الدبلوماسي الإسرائيلي زعيما للأقلية اليهودية وظيفته الحقيقية هي خلق القناعة بضرورة العودة إلى أرض إسرائيل، وهو يحارب أيضًا ضد غير اليهود في ذلك المجتمع ليخلق الانصار ويوسع من دائرة التعاطف. أن وظيفة الدبلوماسي الإسرائيلي هي وظيفة قتالية ولكن بأساليب أخرى غير السلاح التقليدي.

4_ على أن أخطر نواحي الضعف في الوجود الإسرائيلي منذ الاعتراف بالدولة اليهودية هو موقف الرفض من جانب الارادات الإقليمية، لقد انتهت إسرائيل بأن صارت دولة محاصرة : أنها مجتمع الجيتو في عالم القوى الدولية، بل لقد قاد هذا الوضع مع التطور العام في المجتمع المعاصر لأن يكون اليهودي مهددا حقيقة فقط في دولته الجديدة التي أراد بها أن يعيش حياة طبيعية كأي مجتمع قومي آخر، الحصار الإقليمي العربي الذي فرضته الإرادة العربية حتى عام 1967 منع إسرائيل من أن تملك سياسة إقليمية ذات فاعلية ومعنى ذلك أن أي سياسة تقوم على مبدأ حسن الجوار أو التعاون الإقليمي أو الضمان الجماعي لا موضع لها، بل أن العودة إلى تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية يلحظ كيف أن الإدارة الحاكمة لم تكن تملك أي حرية للحركة. فخلال العامين الاولين من وجودها لم يكن هناك سوى حديث عن سياسة إسرائيل بعدم الانحياز فبن جوريون يعلن في مارس 1949 أن المبدأ الاساسي الذي سوف يسيطر على السياسة الإسرائيلية هو (المحافظة على اصدقائنا في الشرق وكذلك في الغرب). ويضيف شاريت وزير خارجية إسرائيل بلغة أكثر صراحة : (مبدأ عدم الانحياز لأي من المعسكرية ضد المعسكر الآخر هو الطريق الذي اختارته إسرائيل لخدمة السلام العالمي..)، على أن الواقع أن إسرائيل سرعان ما وجدت جميع الطرق مقفلة امامها : فهي لا تملك أي تحالفات وهي تخلق الاضطراب لجميع الدول المتعاملة معها، وهي لا تملك في مواجهة العالم العربي أي شيء تقدمه كبديل للبترول ولرؤوس الاموال بكل ما تمثل من قوة جاذبة، ورغم ذلك فإن إسرائيل وخلال أقل من عشرة اعوام من وجودها استطاعت أن تحطم هذا الحصار تدريجيا :

أولاً : من خلال تدعيم قنوات الاتصال مع يهود المهجر، وهي بهذا الشكل استطاعت أن تخلق لنفسها اقلية ذات فاعلية معينة في داخل جميع الدول التي يعنيها أن تقف منها موقف التعاطف، ليس فقط في الولايات المتحدة بل وحتى في داخل الاتحاد السوفيتي وأغلب دول الكتلة الشيوعية وذلك دون الحديث عن دول أوروبا الغربية.

ثانيا : وفي مرحلة تالية أكدت على مبدأ المطالبة بعودة اليهود العرب، وقد وقعت الكثير من الدول العربية في هذا الفخ دون أن تعي المعنى الحقيقي لذلك المطلب وهو خلق قنوات الاتصال داخل المجتمع العربي فضلا عن خلق طابور خامس محلي

يخدم الاهداف الصهيونية، بل في لحظة معينة فإن منظمة التحرير الفلسطينية تبنت هذا المطلب بدعوى أنه تعبير عن فلسفتها في بناء الدولة العلمانية التي سوف تتكون من اليهود والعرب على الأرض الفلسطينية.

ثالثا : وقد أكمل هذا، عقب 1967 سياسة فتح الجسور. أنها خطورة أخرى أكثر تقدما في كسر الحصار الذي أحاطت به الإرادة العربية الكيان الصهيوني. سياسة فتح الجسور تعني التعامل المباشر مع المنطقة العربية ولو على مستوى الفرد ولو بالنسبة لمنطقة عربية محدودة.

رابعا : وجاء يكمل ذلك المبدأ الذي أعلنته الدبلوماسية الإسرائيلية عقب حرب الايام الستة وهو مبدأ التعامل المباشرة الثنائي. لا يعني هذا المبدأ فقط خلق الفرقة العربية وضرب كل طرف بالآخر بل يعني أيضًا أن تصير تل أبيب هي القاسم المشترك الأعظم في العلاقات الدولية الإقليمية.

خامسا : ثم تكمل ذلك معاهدة التسوية مع مصر التي تحطم نهائيا الحصار الذي أقامته الإرادة العربية حول الكيان الصهيوني، وعلينا أن نتذكر أن التسوية مع مصر تبدأ مع اتفاقيات كامب ديفيد بل يجب أن نعود بها إلى افتقاية فك الاشتباك الثاني في عام 1975.

51_ تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية منذ انشائها وحتى حرب لبنان :

متابعة تطور السياسة الإسرائيلية خلال الفترة الممتدة منذ انشائها حتى عام 1982 أي حتى احداث لبنان يلحظ كيف استطاعت تلك السياسة أن تخلق لها تقاليد واضحة ومقتنعة للعمل الدبلوماسي. هذه التقاليد تقوم على العديد من المبادئ يعنينا منها على وجه الخصوص اربعة عناصر اساسية هي وحدها التي تسمح لنا بفهم التطورات المتوقعة والمقبلة.

هذه المبادئ الاربعة نستطيع أن نوجزها فيما يلي :

أولاً : سيادة اعتبارات الأمن القومي الإقليمي في كل ما له صلة بصنع السياسة الخارجية.

ثانيا : اخراج القرار السياسي الخارجي من نطاق المناقشات الحزبية أو تدخل السلطة العسكرية.

ثالثا : جعل محور تنفيذ السياسة الخارجية مبدأ تعدد الأدوات من جانب والاخراج المسرحي من جانب آخر.

رابعا : أما فيما يتعلق بإدارة الصراع الدولي فهو ينبع من مفهوم واحد ثابت : الأخذ بمبدأ المبادرة والهجوم المستمر كأساس مطلق للتعامل مع الموقف.

متابعة هذه المبادئ الاربعة يسمح بالفهم الواعي لحقيقة التقاليد التي استقرت عليها الدبلوماسية الإسرائيلية.

(أ) أول هذه التقاليد يرتبط بصياغة السياسة الخارجية، أن سياسة إسرائيل بهذا الخصوص تخرج على جميع التقاليد المعاصرة، فالأصل أن السياسة الدولية يصفها بأنها إحدى أدوات تنفيذ السياسة الداخلية. إسرائيل ترفض هذه التقاليد أنها تجعل سياستها الداخلية بل وسياستها الدولية، تنبع فقط من اعتبارات أمنها القومي، والأمن الإقليمي في الإدراك الإسرائيلي هو مشكلة حياة أو موت، لقد تم تقنينه بصورة لا تسمح بأي خلاف بحيث يمكن القول أن هناك اجماعا قوميا حول مجموعة معينة من العناصر : أحد بل وأهم هذه العناصر هو مفهوم الأمن الإقليمي، سوف نعود إلى تحليل عناصر هذا المفهوم فيما بعد بشكل أكثر تفصيلا، ولكن علينا من الآن أن نلاحظ كيف أن هذا المفهوم ينبع من مجموعة من المتغيرات :

أولاً : التفوق العسكري للقدرة الإسرائيلية بحيث تستطيع أن تواجه جميع القوات العربية في أن واحد و أن تظل رغم ذلك ذات تفوق واضح كمي وكيفي من جانب وأن تكون لديها ضمانات تسمح بالتعويض عن السلاح الذي يمكن أن تخسره في ميدان القتال وقبل أن تنازل خصومها من جانب آخر.

ثانيا : القدرة على التحكم في المنطقة وهي لذلك ترفض أي اجراء يقلل من تلك القدرة. فهي لا تقبل أي تواجد عسكري حقيقي في سيناء، وتعتبر غلق مضيق تيران بمثابة اعلان حرب فعليا عليها ومن حيث الواقع de facto بل وقد درجت في لحظة معينة على التنديد بأي تعاون عسكري جدي بين دولتين من دول المواجهة أي الدول المحيطة بإسرائيل.

ثالثا : وهي تعتبر مبدأ حماية الوضع القائم أساس لحماية كيانها الذاتي، وقد وصل الحد بالقيادة الإسرائيلية إلى أن أعلنت في لحظة معينة أن محاولات الوحدة بين مصر واليمن تعني تغييرا للوضع القائم ومن ثم فهي تهديد لأمنها الإقليمي. وهي تستخدم هذا المبدأ فقط عندما يكون لصالحها ولكن لو أنها هي التي قامت بتغيير الوضع القائم كما حدث في حرب الايام الستة أو عقب ذلك في اثناء احداث لبنان فلا موضع للحديث عن هذا المبدأ.

الذي يعنينا أن نتذكره والذي مرده الأخذ بأساليب وتقاليد السياسة الخارجية في الدول المتقدمة ذات التقاليد الثابتة هو ضرورة الفصل المطلق بين صنع السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي : الأول تصور وإدراك وتخطيط مجرد. أي نوع من تدبر الواعي حيث المتغيرات الاستراتيجية على المستوى القومي الكلي الشامل تصير وحدها المحور الحقيقي لبناء إطار الحركة، أما صنع القرار فهو نقل تلك السياسة المصنعة إلى التعامل الفعلي مع الواقع أي مع المشكلة وقد تحددت زمانا ومكانا وتعينت تصفيتها.

(ب) المستوى الثاني للعمل السياسي الخارجي وهو صنع القرار ينبع من متغيرات أخرى وتتحكم في صياغته مداخل مختلفة عن صنع السياسة، إنه التعامل

التكتيكي إزاء الإدراك الاستراتيجي، وهنا نلحظ قاعدة مطلقة لم تخرج عنها التقاليد الإسرائيلية خلال خمسة وثلاثين عاما : اخراج القرار السياسي الخارجي من نطاق المناقشات الحزبية أو تدخل السلطة العسكرية مع تكتيل الجسد السياسي بطريقة شعورية أو لا شعورية حول السياسة المخططة بحيث يتحقق دائما نوع من الوفاق القومي حول القرار السياسي ولو في حد أدنى مهما بلغت الخلافات أو تباينت وجهات النظر حول موضوع ذلك القرار.

أولاً : أن القرار السياسي الخارجي لا يخضع في إعداده لأية مناقشات تخضع للعلانية التي تعودها المجتمع اليهودي في كل ما يتصل بالقرارات السياسية الاخرى. القرار الخارجي يتم بسرية مطلقة وكل ما يتصل به لا بد أن يعكس تلك السرية. حتى الصحف المعارضة التي لا تخضع للحكومة تحترم هذه القاعدة بنوع من الالتزام الذاتي ولم تخرج عليه في أي تطبيق كان وحتى بالنسبة للقرارات الخارجية التي يمكن أن توصف بأنها من نوع العمل اليومي الروتيني، توجهات رئيس الحكومة أو وزير الخارجية بهذا الخصوص لها قدسية مطلقة، المناقشات الخاصة باتخاذ القرار تتم بأسلوب لا يسمح أيضًا بأي علانية سابقة على اتخاذ القرار بحيث أنه يكون مفاجأة لكثير من السفراء الاجانب في داخل الدولة الإسرائيلية ذاتها.

وقد ساعد على ذلك مجموعة من الاجراءات :

1_ المناقشة في القرار السياسي الخارجي لا تتم في مجلس الوزراء بتكوينه المعتاد وانما في داخل ما يسمى (المجلس الضيق) inner cabinet الذي كان يتجمع في منزل جولدا مائير ويسمى (بمجلس المطبخ) حيث كان يتم اللقاء وبعد أن تتم صياغة القرار تكون وظيفة مجلس الوزراء هي اجراء التصويت فقط بل وفي كثير من الاحيان التصويت فقط بالموافقة حيث أن وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء قبل الاجتماع الضيق يقوم بعملية جس نبض الزملاء ومعرفة الاتجاهات الحقيقية إزاء القرار.

2_ كذلك فإنه في داخل الكنيست يخضع القرار لإجراء مماثل ومرد ذلك أن لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية وهي المحك الحقيقي للموافقة أو الرفض يتم اختيارها بحيث لا يحدث في داخلها تمثيل للأحزاب الضعيفة أو احزاب الاقليات، ويتم ذلك من خلال القاعدة التالية : لا يشترك في تلك اللجنة إلا الاحزاب التي حصلت على عدد معين من المقاعد، هذا العدد قد يختلف تبعا لكل كنيست إلا أنه دائما يتحد بحيث لا يستطيع أن يشترك في اللجنة أي من غير الاحزاب الكبرى. من حيث الواقع صانع السياسة الخارجية من الجانب الشعبي هو الكتل الثلاث : العمالية واليمينية والدينية وما عدا هؤلاء يمثلون جمهور المصفقين فقط لا أكثر.

ثانيا : كذلك فإن السلطة العسكرية لا تملك أن تتدخل في القرار السياسي بأي معنى من معانيه، وعلى وجه التحديد فإن توقيت القرار من حيث اتخاذه وتنفيذه هو

حق السلطة السياسية المدنية، بطبيعة الحال هناك أداة انتقال وحلقة وصل بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية وفي اغلب الاحيان عن طريق وزير الدفاع، ولكن فيما عدا ذلك فليس من حق المؤسسة العسكرية أن تتدخل في القرار السياسي الخارجي. حدث ذلك في حرب 1967 ورغم ضعف (اشكول) فإن القرار بالحرب وتوقيتها لم تتخذه سوى السلطة السياسية وعلى ضوء المتغيرات الدولية، بل وقد ترتب على ذلك تأخر حرب الايام الستة قرابة عشرة ايام ورغم الثورة العنيفة التي لم يعرف رئيس الوزراء كيف يواجهها حتى أن أكثر من قائد عسكري واحد وفي اثناء اجتماعه بهم لم يتردد في أن ينزع شارته من على صدره ويدوسها بأقدامه. كذلك حدث في 1973 ورغم أن ذلك ترتبت عليه نتائج خطيرة حيث إنه لو كانت قد حدثت ضربة مجهضة في صباح 6 اكتوبر عندما تأكدت القيادة العسكرية من أن القوات المصرية والسورية في طريقها للتحرك وخلال مدة ساعات فقد كان من الممكن منع الجيش المصري من عبور قناة السويس، وعندما تعرضت لجنة التحقيق عقب حرب اكتوبر لحقيقة المسئولية لم تضع هذه القاعدة موضع الشك بل ولم يكن موضع مناقشة أي بعد من أبعاد حقوق السلطة السياسية في تقدير الموقف وتوقيت القرار وتحديد متغيرات التحرك تبعا لخصائص الإطار الدولي في لحظة تنفيذ القرار، وهو أمر أثير بطريق عكسي في اعقاب حرب لبنان وبخصوص حدود سلطة شارون من حيث استناده إلى تلك العناصر العسكرية وتجاهله للسلطة السياسية في كل ما له صلة بتحديد القرار الخارجي مضمونا وتوقيتا ومواصفات.

ثالثا : ولذلك فإن إحدى خصائص الممارسة الإسرائيلية هي خلق نوع من التماسك الذاتي بين المجتمع المحكوم بمختلف فئاته حول القرار السياسي مما لا شك فيه أن هذه مهمة صعبة. فالقرار سري ويجب أن تمنع عنه أي علانية، فكيف يمكن خلق المساندة إزاء قرار غير معلن؟ هنا تبرز الثقة في القيادة الحاكمة أيا كان لونها في كل ما له صلة بقسط معين من الحركة السياسية الإقليمية والتي تعود إلى ما تعوت إسرائيل على تسميتها بعناصر (الاجماع القومي). الرأي العام في حاجة إلى شحن مستمر من جانب وتدعيم لقيمة الاجماع القومي من جانب آخر، ثم التضخيم في مظاهر النجاح المستمر مع التأكيد الثابت على المخاطر التي تحيط بالمجتمع الإسرائيلي.. والواقع أن القيادة الإسرائيلية أثبتت بهذا الخصوص نجاحا حقيقيا لا مثيل له، وسوف نرى مظاهر ذلك فيما بعد عندما نتعرض بالتفصيل لعملية ادارة الصراع كما صاغتها التقاليد الإسرائيلية ولكن علينا أن نلاحظ بهذا الخصوص أن جميع الاطراف المتصارعة تعودت على نسيان الخلافات في لحظات معينة وعلى التكتل كقوة واحدة تسير في اتجاه واحد بحيث لا تعرف سوى هدف واحد ولا تملك سوى إدراك واحد هو المتغير الحقيقي الذي يستتر خلف هذا النجاح ساعد على ذلك :

1_ وضوح الاهداف القومية بفضل تكامل العقيدة الصهيونية والتكتل الفكري حول عناصر الادارك الصهيوني، حتى الحزب الشيوعي الإسرائيلي هو الحزب الوحيد الذي يرفض مفهوم الصراع الطبقي وحتى تتحقق الاهداف القومية كما صاغتها فلسفة الآباء الاوائل أي تجميع جميع اليهود في أرض الميعاد أي أرض إسرائيل.

2_ وضوح ابعاد التحرك السياسي الخارجي والاقليمي وذلك بفضل مراكز الدراسات الاستراتيجية القومية التي تعرف جيدا كيف أن قدرة الإدارة المقاتلة على النجاح في معاركها هي أيضًا إدراك لأسلوب التعامل وأن هناك مستوى معين من الفكر الاستراتيجي يجب أن يحاط بسرية مطلقة وهو ما يسمى بالعقيدة القتالية القومية.

3_ المعرفة الدقيقة المسبقة بجميع عناصر الموقف ومتغيراته بفضل اجهزة المعلومات التي بلغت حدا من النجاح والفاعلية يجعل كثيرا من الاجهزة التابعة للقوى الدولية العظمى تتعاون معها بل وتسعى إلى أن تعهد إلى الاجهزة الإسرائيلية بالكثير من المهام. ليس فقط الاجهزة الأمريكية بل وكذلك اجهزة حلف الاطلنطي وبعض الوثائق تتحدث عن تعاون كثيف ومهم مع اجهزة الاتحاد السوفيتي.

(جـ) تنفيذ السياسة الخارجية أو بعبارة أكثر دقة القرار السياسي الخارجي ينبع من مبدأ مطلق يعكس بدوره قدرة حقيقية على استغلال الإطار الدولي لصالح التحرك الإسرائيلي. بهذا الخصوص اثبتت إسرائيل براعة لا مثيل لها حيث جعلت من فكرة تعدد دورات تنفيذ السياسة الخارجية ليس مجرد مبدأ بل فلسفة متكاملة حيث مجموعة من المدركات تتفاعل في إطار تصور واحد.

أولاً : تنفيذ السياسة الخارجية يجب أن ينبع من مبدأ استخدام جميع القدرات والامكانات : القومية، الإقليمية والدولية وحيث أن المجتمع المعاصر أضحى يعرف في عملية تنفيذ السياسة الخارجية ست أدوات كل منها لها موضعها ولها اطارها فعلى قائد السياسة الخارجية أن يستخدم اكبر عدد ممكن من تلك الادوات. السياسة الخارجية تملك ست ادوات بل وليس من المبالغة في شيء تحديدها بأنها سبع أدوات : التعامل الدبلوماسي، الضغط الاقتصادي، الإكراه النفسي، تشجيع التفتت الداخلي، المنظمات الدولية، ثم الصراع الجسدي ونستطيع أن نضيف ظاهرة الحوار التي بدأت تستقل في الاعوام الاخيرة كأداة متميزة، كل من هذه الأدوات تملك منطقها، وكل منها تملك اطارها الحركي وخصائصها من حيث الدور الذي تستطيع أداءه.

ثانيا : كذلك فإن التحرك الخارجي في حقيقته يعكس عملية اتصالية. أن التعامل الدولي هو تطويع للإرادات ومن ثم فإن المرونة تفرض الاتجاه أيضًا إلى تلك الأدوات غير التقليدية طالما كانت تملك قدرة اكبر من غيرها على الارسال والاستقبال، وهكذا نجد حزب المابام يصير أداة دبلوماسية في علاقة إسرائيل بالمعسكر الشيوعي ومنظمة الهستدروت تلعب دورا خطيرا في التعامل الدبلوماسي مع دول افريقيا السوداء وبصفة خاصة عقب حرب 1973.

ثالثا : أن التحرك الدولي أن هو إلا تحريك من منطلق مفهوم المجموعة أو الجوقة، والمجموعة تعني من جانب تنسيقا ومن جانب آخر قيادة ثم من جانب ثالث توزيعا للأدوار، إنه ايقاع جوهره الحقيقي أن كل أداة تملك نغما معينا ومن ثم يجب أن يأتي في اللحظة المناسبة وبالقسط المناسب بحيث يكون هناك تجانس كامل.

رابعا : تعدد الأدوات وتوزيع الأدوار يقود إلى فكرة الاخراج المسرحي ويقصد بذلك افتعال الموقف أو اختلاق نزاع ولو مع تقديم كبش للفداء ثم احاطة تلك العملية بنوع من التحرك الصوري الذي لا بد أن يؤدي إلى تسهيل أو منع الوصول إلى هدف معين من منطلق تخطيط واضح محدد الابعاد.

هذا الإطار الفكري للتعامل يسمح بفهم حقيقة الأدوات التي استخدمتها ولا تزال تستخدمها الدبلوماسية الإسرائيلية في تنفيذ سياستها الخارجية أو بعبارة أدق في تنفيذ قرارها الخرجي implementation.

1_ مبدأ تعدد أدوات تنفيذ القرار الخارجي. والواقع أنه يندر أن تتحرك السياسة الإسرائيلية دون أن تسند تحركها إلى ثلاث أدوات على الاقل : فعندما تقاتل فإن قتالها يجعل من السياسة الاعلامية مقدمة ومن التعامل الدبلوماسي اطارا ومن استخدام المنظمات الدولية منبرا إلى جانب الصدمة العضوية والقتال العسكري، وهي حتى لو وجدت أن تجنيد أداتها القتالية أمر كثير الكلفة فهي لا تتردد في تشجيع القلاقل وخلق التفتت الداخلي يشجعها على ذلك رخاوة الجسد العربي، ولكنها لم تسمح لنفسها في أي تحرك أن تندفع مستندة إلى أداة واحدة، أنها ترى في تنفيذ السياسة الخارجية نوعا من (التنفيذ الموسيقي للتوافق الحركي) بحيث تجعل كل أداة وقد اصبحت ذات صوت معين وبحيث أن النغمة التي تنبع من تلك الاداة لو خضعت لتنسيق معين في إطار متكامل لاستطاعت أن تقدم ما يسمى بالتناسق الأدائي.

2_ مرونة الحركة السياسية : التعامل الدولي لم يعد يعرف الجمود ولا المبالغة، وبصفة خاصة هو يفترض قدرة رجل الحركة على تطويع الإطار الذي يتعامل معه وعلى تطويع نفسه لذلك الإطار وهذه صفة واضحة في الدبلوماسية الإسرائيلية، إنها تطبق بثبات مبدأ التراجع خطوة لإمكانية القفز خطوتين، وفقط من هذا المنطلق نستطيع أن نفهم سياسة كامب ديفيد وقبول مناحيم بيجين مبدأ الانسحاب من سيناء.

3_ مبدأ توزيع الأدوار الذي يمثل إحدى الخصائص الواضحة والمعبرة عن التطور المعاصر للسياسة الخارجية ميز الحركة الصهيونية منذ بدايتها، بل إنه مبدأ يكاد يكون لصيقا بالوجود اليهودي بحيث يمكن القول أن الصهيونية لم تفعل سوى أن طورت هذا التقليد الثابت و لأن تجعل منه أساسا لحركتها السياسية ثم جاءت عقب ذلك السياسة الإسرائيلية فتلقفت المبدأ وطبقته على نطاق واسع. مبدأ شد الاطراف ليس بدوره سوى أحد تطبيقات مبدأ توزيع الأدوار ولكن هذه العلاقة سوف نعود لها فيما

بعد. فلنقتصر في هذا الموضع على تحليل التطبيق الإسرائيلي لمبدأ توزيع الأدوار كما نستطيع أن نتلمسه من خلال خبرة الثلاثين عاما الماضية.

(د) المتتبع لتاريخ الدبلوماسية الإسرائيلية يلحظ نجاحا حقيقيا في تطبيق مبدأ توزيع الأدوار بحيث يمكن القول بأنه جوهر ولب تنفيذ السياسة الخارجية للدولة اليهودية. ولذلك فإن أول تساؤل يفرضه مثل هذا النجاح : لماذا برع اليهود في تطبيق مبدأ توزيع الأدوار؟

مبدأ توزيع الأدوار ينبع في الواقع من التاريخ اليهودي والظروف المميزة للخبرة اليهودية وقبل انشاء إسرائيل أي تلك المرتبطة بالجماعة العبرية في المجتمعات الأوروبية التي خلقت الإطار المثالي الذي سمح لليهود بأن يبرع في فن توزيع الأدوار، ومرد ذلك في الواقع إلى عدة متغيرات :

أولاً : قدرته على الازدواج في الشخصية أولاً ، فاليهودي يمثل الشخصية المتعددة النماذج، القادرة على أن تطوع نفسها تبعا لكل موقف وأن تطوع خصائصها لتتلاءم مع كل موقف.

ثانيا : التاريخ اليهودي الطويل الذي رغم ذلك لم يمكن المجتمع اليهودي من خلق إرادته الذاتية علم اليهودي كيف ينحني في لحظات معينة وكيف يصير عنيفا في لحظات أخرى.

ثالثا : ظاهرة الشتات التي مكنت المجتمع اليهودي من أن يتسلل في المجتمعات الاخرى كأقلية بحيث يصعب العثور على مجتمع قومي لم يعرف ولو في حدود ضيقة الاقلية اليهودية وصنعت الخلفية العامة الاجتماعية لمبدأ توزيع الأدوار في النطاق الدولي. أنها خلقت تلك الأدوات المحلية القادرة على أن تترابط مع القيادة القومية اليهودية عندما يقدر لها التكامل كأداة محلية لتدعيم التكامل من داخل المجتمع السياسي موضع التطويع لأداء الدور المحدد له.

جاءت الحركة الصهيونية وانطلقت من هذه التقاليد اليهودية في خلق وتأسيس حركة سياسية تستمد فلسفتها من مبدأ توزيع الأدوار، ولنذكر بهذا الخصوص أحد النماذج ذات الدلالة، وهو الاتجاه اليهودي المناوئ للصهيونية : خلق الاتجاه في الولايات المتحدة خلال الاعوام الاخيرة من الحرب العالمية الثانية بإيحاء من مخططي الحركة الصهيونية، ثم دفع بذلك الاتجاه إلى الفشل المصطنع وجعل من ذلك الفشل أساس لتعميق الرواسب الصهيونية ليس فقط في المجتمع اليهودي الامريكي بل و أيضًا في المجتمع الامريكي غير اليهودي.

الدولة العبرية تلقنت المبدأ وعمقت المفهوم وأطلقته في جميع أبعاده، وقد طبقته بهذا المعنى على مستويات ثلاثة : المؤسسات ثم الحركة إلى جانب مستوى الشخصيات الكبرى. لقد سبق أن رأينا كيف عهد إلى الهستدروت بأداء وظيفة دبلوماسية خطيرة وهامة، على أن توزيع الأدوار بهذا المعنى لم يقتصر على مجرد

الاداة القومية بل إنها لجأت إلى تطبيق المبدأ على مستوى الحركة كعملية تفاعل بالتطويع في علاقة قوة تدفع بالمساندة ولو بطريق لا شعوري. بهذا المعنى لم تتردد الدبلوماسية الإسرائيلية في أن تستخدم المنظمات الدولية غير الحكومية الشركات الكبرى الرأسمالية، الاقليات في الوطن العربي، القوى العربية في الأرض المحتلة ولو من خلال تلوينها بالحركات اليسارية. المستوى الثالث أي مستوى الافراد والشخصيات الكبرى يبدو بشكل واضح في التعامل الدولي. المحور الاساسي هو أن كل إسرائيلي يعلم أنه مدعو لأن يساهم في بناء الدولة الصهيونية وأن تلك المساهمة يجب أن تنبع من قدراته الذاتية ولعل خير نموذج يعبر عن ذلك عقب هزيمة حزب العمل ووصول ليكود إلى الحكم، فالأشخاص الاربعة الذين يمثلون الحكومة العمالية أي جولدا مائير وبنحاس سابير وموشى ديان وأبا ايبان أعدت لهم أدوار جديدة معينة هم أكثر صلاحية لأدائها رغم انتقالهم إلى صفوف المعارضة، فمشلكة الهجرة كلفت بها جولدا مائير الروسية الاصل والتي تتحدث مع القادة السوفييت بطلاقة المواطن الروسي. و إسرائيل التي هي في حاجة إلى المعونات الاقتصادية عهدت إلى سابير بتولي الوكالة اليهودية أما أباايبان وموشى ديان فقد كانت وظيفتهما هي تنمية الصورة المشوهة لبيجين والتي ترسبت في الرأي العام الأوروبية و الامريكي نتيجة ماضيه الارهابي.

(هـ) لو انتقلنا إلى عملية ادارة الصراع لهالنا مدى ما وصلت إليه من تقدم ونجاح في تقاليد الدبلوماسية الإسرائيلية. ادارة الصراع الدولي في حقيقة الأمر مفهوم من حيث التنظير السياسي جديد وهو لم يرتفع ليمثل أحد مظاهر التخطيط الحركي إلا فقط خلال الاعوام العشرة الاخيرة. فقط الفقه الامريكي صاحب الفضل في هذا يطبق مفاهيم الصراع الاقتصادي والصدام بين مصالح الشركات في عملية الاستحواذ على اكبر قدر ممكن من العملاء. ولكن هذا التصور غير متكامل بمعنى أن الصراع الاقتصادي وهو الصراع السياسي، الأول يسوده مفهوم الرجل الاقتصادي وهو مفهوم تقليدي خلقته تقاليد الاقتصادي الكلاسيكي : يبحث عن أقصى ربح باقل جهد وقد أضحى قانون العرض والطلب هو محور التبادل. الصراع السياسي على العكس من ذلك تغلبه عناصر عاطفية حيث المفهوم الأيديولوجي يخلق من الشحنات ما لا يسمح بذلك التطبيق المطلق لمفهوم الرجل الاقتصادي، كذلك فإن السلوك السياسي هو سلوك مركب وليس بسيطا كما هو الحال بصدد السلوك الاقتصادي، هذه المنطلقات أدركها الفقه الإسرائيلي واستطاع من خلال ارتباطه بالواقع أن يضع بخصوصها تقاليد جديرة بالاعتبار.

أول ما نلاحظه بهذا الصدد أن أدوات الصراع متعددة في تلك التقاليد ومبادئ التعامل معها معقدة إلى درجة مذهلة.

أولاً : فالتحرك أولاً من منطلق ثلاثية الأدوات : دبلوماسية، ثم دعاية، ثم جيش وأداة عسكرية، التعامل النفسي يمهد، أنه يحرث ارضية المعركة ثم تأتي الدبلوماسية

لتتقدم في ستار الزوبعة الفكرية وفي لحظة معينة تأتي الضربة الفجائية بمطرقة القوة العنيفة، تصفية الموقف بدوره يخضع لنفس القواعد بطريقة عسكرية بحيث يظل التعامل الفكري خط الهجوم الأول وخط الدفاع الأخير. ومطرقة القوة العنيفة لا تقتصر على الجيش بل قد تكون بتشجيع القلاقل المحلية أو بعملية استئصال فردية مستترة خلف ما يسمى بمقاومة الارهاب.

ثانيا : كذلك فإن الصراع الإقليمي لا يجوز أن ينسينا – كذا تفكر القيادة الإسرائيلية – الإطار الدولي. لم يعد من الممكن لأي قوة إقليمية أن تعيش وتزاول فاعليتها بمعزل عن الاسرة الانسانية، ومن ثم فإن إعداد الإطار الدولي هو خطوة ضرورية وسابقة على تحرك إسرائيلي، وإعداد الإطار الدولي أدواته معروفة : الاعلام، الدعاية، غسيل المخ، الضبط النفسي و أن لم تصلح جميع هذه الأدوات فهناك أخرى أكثر فاعلية : الترغيب والاغراء بجميع الوسائل بل وكذلك التهديد وخلق الفضائح أن لزم الأمر.

ثالثا : وكل هذا يبرز مدى الاهتمام بالرأي العام الدولي. ورغم أن الفقه السياسي درج على عدم الاهتمام بالرأي العام الدولي بل واعتباره قوة غير فاعلة إلا أن الدبلوماسية الإسرائيلية تخرج على هذه القاعدة، وهي تهتم على وجه الخصوص بمواقع التأثير الحقيقي ولذلك فهي تهتم أولاً بالمنظمات الدولية غير الحكومية وثانيا بفئة العلماء والمتخصصين وثالثا بموظفي الإدارة في الهيئات الدولية.

رابعا : ويزيد من فاعلية هذه الأدوات والقوى استخدام مبدأ توزيع الأدوار على نطاق واسع.

خامسا : كذلك فإن عملية الاخراج المسرحي لا بد أن تدعم هذه الأدوات بحيث تأتي النتائج مضاعفة وخصوصا في إطار دولي ليس فيه طرف آخر قادرة على صد الهجوم أو متيقظ لإيقاعه.

سادسا : والقاعدة الثابتة في ادارة الصراع من الجانب الإسرائيلي هي استخدام التعامل النفسي كخط هجوم أول وخط دفاع اخير، وعلينا بهذا الخصوص أن نتذكر أن أدوات التعامل النفسي عديدة، فإلى جانب الدعاية والحرب النفسية وغسيل المخ هناك مجموعة أخرى من الأدوات ذات الأهمية الساحقة : سياسة المعونات وحركات الشباب والغزو الثقافي ليست سوى بعض هذه الأدوات.

سابعا : والالتجاء أيضًا إلى أدوات التحرك الداخلي للتعامل الخارجي يصير مكملا لجميع القواعد و الأدوات السابقة، المحور هو إضعاف الخصم، ومن ثم فهي تلجأ إلى جميع عناصر قوتها تستخدمها ولا تتردد في أن تشجع جميع عناصر، الضعف الداخلي في الجسد موضع التعامل. قضية لافون معروفة، احداث الفتنة الطائفية في مصر كانت دائما تتوافق مع لحظات الايقاع التفاوضي بين مصر وإسرائيل.

ثامنا : وهي لذلك وبصفة خاصة في لحظات التحرك الدبلوماسي كإحدى أدوات ادارة الصراع تلجأ أساسًا إلى الدعاية الهجومية ويبرز هذا في صورة واضحة عندما يتعلق الأمر بالخصوم الذين لا امل في تطويقهم أو احتمال ذلك ضعيف أو الوقت لا يسمح به لسبب من الأسباب، وهي لا تقتصر على استخدام هذا الاسلوب في المجتمعات العربية بل وكذلك في المجتمعات الأوروبية وهي لم تتردد في بعض الأحيان في استخدامه ضد أصدقائها في الولايات المتحدة كأسلوب من اساليب التذكير بأن الصداقة أيضًا لها حدودها، ولعل نموذج كارتر خير تطبيق لهذه المنهاجية وهي منهاجية أثبتت فاعليتها.

تاسعا : تشجيع الاقليات كما سبق ورأينا يصير أداة اساسية في تنظيم ادارة الصراع، وهي لذلك تنظم علاقات اتصال ثابتة مع تلك الاقليات ومع قياداتها ولا تتردد بهذا الخصوص في أن تقدم المعونة المادية والخبرة بل وتتولى تدريب رجالها على حركات العنف المسلح.

عاشرا : كل هذا يأتي فيكمله مبدأ شد الاطراف.

والواقع أن المحور الحقيقي لعملية ادارة الصراع في التقاليد الإسرائيلية هو عملية الهجوم المستمرة. أن العقلية الإسرائيلية القيادية تؤمن بأن الهجوم خير وسيلة للدفاع أيضًا في التعامل الدولي، الهجوم يسمح لها بتحقيق اهداف ثلاثة في أن واحد : فمن جانب تخلق حالة توتر دائمة ومن جانب آخر فإن حالة الشحن الداخلي تصير مستمرة بل وتنقل فإذا بها القاعدة المعتادة، ومن جانب ثالث فإنها بهذا الشكل تستطيع دائما أن تكون صاحبة المبادرة سواء فيما يتعلق بلحظة النزال الحقيقي أو بأسلوب الصدام أو بموقع الاختراق.

في هذا الإطار يصير مبدأ شد الاطراف عنصرا اساسيا من عناصر التحرك. فما المقصود بمبدأ شد الأطراف؟

52_ التعريف بمبدأ شد الأطراف وخصائص التعامل السياسي :

مبدأ شد الأطراف هو مفهوم قديم وجديد في أن واحد. يبرز تاريخيا في موقفين : الدولة المترامية الأطراف أولاً ثم المجتمع الإقليمي الذي لا يملك نظاما مقننا ثابتا. بالمعنى الأول نراه في نموذج الدولة العميلة client state على حدود الامبراطورية الرومانية وفي مواجهة الامبراطورية الفارسية. هذا النموذج استطاعت التلاعب به الملكة زنوبيا لتأسيس دولتها التي انتهت القيادة الرومانية بسحقها كليا ؛ لأنها لم تعرف كيف تقود اللعبة السياسية، بالمعنى الثاني نراه متداولا خلال الحروب الدينية في وسط أوروبا. على أن المفهوم لم يرتفع ليصير مبدأ واضحا محدد المقاطع واضح الاهداف إلا مع السياسة البريطانية. فهي لتضعف جسدا معينا على المقاومة تلجأ إلى خلق الجيوب حول امتداداته الإقليمية وتشجيع تلك الكيانات الضعيفة في حقيقتها لتتطاول على ذلك الجسد ومن ثم لتحقيق هدفين في أن : تضعف قدرة الجسد على

المقاومة من جانب وتنال من هيبة تلك الدولة في مواجهة الكيانات الضعيفة المحيطة بها من جانب آخر.

هذا المبدأ وجد لنفسه حقلا خصبا في الواقع العربي، ويعود ذلك إلى عدة متغيرات :

أولاً : الامتداد الإقليمي المتسع للوطن العربي وهو الأمر الذي يجعل من هذا الامتداد نقطة ضعف في لحظات عدم فاعلية القوى المركزية وبدوره يعود إلى العديد من الأسباب :

(أ) السبب الأول هو أن هذا الامتداد ارتبط به عدم تجانس من حيث المصالح الاقتصادية الأمر الذي فرض تناقضا في تلك المصالح، والمصالح الاقتصادية متغير أساسي في التعامل وقد برز ذلك اثناء اغلاق قناة السويس فبينما دولة كليبيا كان من صالحها أن تظل القناة مقفلة فإن الأمر كان على عكس ذلك بالنسبة لدولة كدولة الإمارات على سبيل المثال.

(ب) كذلك فإن الامتداد الإقليمي لا ترتبط به كثافة ديموجرافية بمعنى أن الكتلة السكانية الحقيقية توجد في وسط الاقليم حول الخط الممتد من جبال طورسوس شمالا إلى بحيرة فكتوريا جنوبا وذلك في مواجهة أطراف تكاد تكون غير مسكونة.

(جـ) أضف إلى ذلك أن أحد تقاليد المنطقة مبدأ التسامح الذي قاد إلى فرض مفهوم الاقليات الدينية، هذا المفهوم من الممكن أن يقود بدوره إلى مفهوم الاقليات الإقليمية وهو يبرز بصورة واضحة من حيث مخاطره لو تمركزت هذه الاقليات في الأطراف وحول الحدود القومية.

ثانيا : والواقع أن مبدأ التسامح التقليدي الذي هو أحد عناصر التقاليد الاسلامية والذي هو عنصر قوة في لحظات القوة ينقلب ليصير متغيرا للضعف في لحظات اختفاء الإرادة المركزية القادرة على تكتيل الإرادة القومية. وتزداد مخاطر ذلك عندما نلحظ كيف أن الحضارة العربية ومن بعدها الإرادة العثمانية. لم تستطع ولم تحاول أن تخلق أي تجانس أو وحدة نظامية في مختلف اجزاء الدولة الاسلامية. أن الوحدة كانت فقط حضارية ثم دينية. كل منطقة حققت نظامها الاداري المتميز بل وارتبط بذلك سيادة مذهب معين من المذاهب الاربعة أو غيرها، كل هذا خلق وضعا متفجرا يمكن استغلاله في لحظات الضعف وعدم التماسك.

ثالثا : ويزيد من هذه المخاطر وجود كتل ديموجرافية على قسط معين من الأهمية على حدود الوطن العربي، وفي مواجهة المتغيرين الأول والثاني تصير هذه القوى الإقليمية وبصفة خاصة في حالة ضعف الجسد قوى جاذبة للأطراف وبحكم طبيعتها المكانية من جانب وكثافتها الديموجرافية من جانب آخر للمناطق العربية التي تمثل مواقع ضعف حقيقي. وعلى كل فهي صالحة للصيد في الماء العكر.

رابعا : تأبى الاقدار إلا أن تملك الأطراف العربية ثروات متباينة الأمر الذي لا بد أن يغري الكتل المجاورة لها حيث كثافة سكانية معينة، ومرة أخرى نذكر بأن هذا يصير أكثر خطورة في لحظات ضعف الإرادة القومية، وجميع أطراف الوطن العربي بهذا المعنى تمثل اغراء معينا : البترول في منطقة الخليج، المياه في شمال سوريا، الثروة الزراعية في جنوب السودان ثم المعادن في منطقة موريتانيا.

مبدأ شد الأطراف بهذا المعنى يمكن أن يحقق واحدا من الاهداف الثلاثة التالية، وقد يسعى لتحقيقها جميعا في أن واحد :

(أ) فهو وسيلة لاشغال القوى الذاتية في ميدان آخر ثانوي ومن ثم تفتيت القوى القومية وإبعاد اهتماماتها عن ميدان معين.

(ب) وهو أداة لتعميق العداوات وتحويل الخلافات والصدامات من معاناة وعدم توافق بين الحكام إلى عداوة وكراهية بين الشعوب.

(جـ) ثم هو أداة حاسمة في منع الأطراف من القدرة على حماية القلب تمهيدا للنيل منه بإصابة مباشرة.

ويمكن القول بصفة عامة أنه لا توجد منطقة في العالم تماثل المنطقة العربية أكثر صلاحية للنيل منها بتطبيق هذا المبدأ، وقد فهم تلك الحقيقة كل من تعامل مع هذه المنطقة منذ تم توحيدها بفضل الدعوة الاسلامية، ولعل خير تعبير عن ذلك هو ما حدث اثناء الحروب الصليبية عندما حاول زعماء الكاثوليكية أن يخلقوا نوعا من التوافق مع حركة المغول الاتية من الشرق بل ولم يضع حدا لاحتمالات أن تنطبق الكماشة على قلب العالم العربي سوى يقظة حكام مصر عندما خرجوا من وادي النيل وفرضوا معركة عين جالوت على القوات الغازية الآتية من وسط آسيا قبل أن يتفرغوا حقيقة لتصفية السرطان الصليبي والذي تم حقيقة عقب إذلال ملك فرنسا في شمال الدلتا.

هذا المبدأ هو المحور الحقيقي للسياسة الإسرائيلية في الوقت الحاضر وهو سوف يدعى في الأعوام القادمة ليصير جوهر التعامل الإقليمي مع منطقة الشرق الأوسط. مبدأ شد الأطراف بهذا المعنى يكاد يعكس ولو من منطلق مختلف ولكن بدلالة واحدة فكرة الكماشة من جانب ونظرية التحييد السياسي من جانب آخر. تطبيقات متعددة ولكن الهدف الاساسي هو إضعاف قوة متماسكة من خلال تجزئتها أو فرض اهتمامات مصطنعة الأمر الذي يفقد الجسد الترابط ولو مؤقتا.

53_ منطقة الشرق الأوسط عقب غزو لبنان ومتغيرات التعامل الإقليمي

أمن إسرائيل ومقوماته :

لنستطيع أن نفهم حقيقة التطورات التي تحيط بمنطقة الشرق الأوسط يجب أن نجعل نقطة البداية تدور حول تطور مفهوم الأمن الإقليمي فهي مدركات القيادة الإسرائيلية فالصراع العربي الإسرائيلي هو المحور الذي تنبع منه جميع الصدامات حول المنطقة، وهذا الصراع ينبع من مجموعة من المدخلات التي كان لابد أن تشكل

خصائص الاوضاع القائمة، ولو اقتصرنا على الوضع الذي تعيشه المنطقة في اعقاب احداث بيروت عام 1982 لاستطعنا أن نحدد المتغيرات التي تحكمت ولا تزال تتحكم في الموقف السياسي في المنطقة وكيف أنها تتمركز حول خمسة عناصر اساسية :

أولاً : المتغير الدولي الذي يشكل جميع عناصر القوى العالمية المتعاملة مع المنطقة ينبع من مفهوم اساسي يمثل ثورة حقيقية في عالم الصراع بين القوتين العظميين. فحتى الستينيات كان وسط أوروبا هو قلب الاستراتيجية العالمية والمحور الذي كان مقدورا له أن تدور حوله الصراعات العسكرية لو قدر لحرب عالمية ثالثة أن تشب بين الدولتين العملاقتين. ولكن منذ ذلك التاريخ بدأ ذلك القلب يتدحرج نحو الشرق ويتسع فإذا به الرقعة الممتدة من وسط المحيط الهندي حتى شرق البحر المتوسط، وكان معنى ذلك تغيرا جذريا في وظيفة منطقة الشرق الأوسط في ذلك الإطار الجديد للتعامل الاستراتيجي.

ثانيا : المتغير الإقليمي المتحكم في بلورة طبيعة علاقات التوازن حول المنطقة ينبع من حقيقة واحدة : إسرائيل هي القوة المسيطرة اقليميا ودون منازع، ورغم أن هذا وضع مصطنع وغير طبيعي حيث أن مصادر التموين بالطاقة للدولة المسيطرة غير ذاتية إلا أن جميع المتغيرات تجعل من ارادتها عنصرا أساسيا أن لم يكن العنصر الوحيد الإقليمي المتحكم في صنع القرار الدولي الإقليمي، فإيران كقوة إقليمية قد اختفت، ومصر أضحت بسبب اتفاقيات كامب ديفيد ارادة تابعة وقد زادتها المشاكل الاقتصادية تقلصا من حيث إشعاعها الإقليمي.

ثالثا : الاهتمامات الغربية بالمنطقة تبعد عن أن تكون مجرد علاقة اتصال تربط أوروبا بالشرق الاقصى كما كانت تقليديا وحتى الحرب العالمية الأولى. لقد اكتشفت أوروبا فجأة أنها تابعة للمنطقة استراتيجيا بسبب علاقة الترابط بين شمال البحر المتوسط وجنوبه واقتصاديا بسبب الحاجة إلى البترول العربي.

رابعا : ويزيد من قسوة وزن المتغيرين الأول والثاني فشل الإرادة العربية في أن تحقق أي درجة من درجات التناسق والتنسيق في الأداء الحركي لم يقدر للمنطقة أن تعيش في تاريخها الحديث مرحلة أكثر تمزقا من هذه الفترة التي نعيشها بل ويمكن القول بلا مبالغة أن نفس جامعة الدول العربية قد تفجرت كنظام إقليمي و أضحت هيكلا لا يعبر عن أي حقيقة قادرة على الموقف السياسي بأي معنى من معانيه.

خامسا : وذلك في نفس الوقت الذي نلاحظ فيه أن الاهتمام السوفيتي بالمنطقة أضحى من قبيل فقط الدفاع عن النفس، فهو لابد أن يشعر بالقلق من جراء امتداد ساحة المواجهة المباشرة حتى المحيط الهندي بسبب ضعف الاجزاء الجنوبية في الاتحاد السوفيتي ولكنه رغم ذلك لا يزال يسير في سياسة اساسها الاكتفاء برد الفعل بل إنه عدل عن محاولة التغلغل في المنطقة العربية مكتفيا بعملية احاطة وحصر للجسد العربي : فهو يتواجد في ليبيا واليمن وسوريا والحبشة أي مناطق الأطراف بحيث

يستطيع أن يحيط ويحتضن الجسد لو فرض عليه ذلك ولكنه لا يحاول بل ويكاد يرفض أن يتورط في المستنقع المحيط بإسرائيل. احداث بيروت صريحة بهذا الخصوص.

الدلالة الحقيقية التي التي يجب أن نستخلصها من هذه المتغيرات هي أن الإرادة الإسرائيلية هي التي تمرح وحدها في المنطقة. جميع الاهتمامات غير الإقليمية تقف موقف السلبية أو التبعية حتى المتغير المرتبط بالولايات المتحدة هو لصالح الإرادة الإسرائيلية لأنه يزيد من تبعية المصالح الأمريكية والاستراتيجية للإدراك الإسرائيلي، وهنا يتعين علينا أن نلحظ أنه لم يحدث في التاريخ أن قدر لدولة عظمى أن تصير تابعة لدولة عميلة، كما نشاهد اليوم في منطقة الشرق الأوسط.

النتائج المترتبة على هذا الوضع والتي نستطيع أن نرصدها من متابعة الاحداث مفجعة، وهي دائما لصالح السياسة الإسرائيلية ولعل اهمها نتيجتان كلتاهما مكملة للأخرى :

الأولى وهي توظيف المنطقة لعملية الدفاع عن الأمن القومي الامريكي حيث يصير الأمن الإسرائيلي أحد عناصر ذلك الأمن الامريكي، والثانية، وتدور حول نجاح إسرائيل في اختراق الحصار الإقليمي الذي اقامته حولها السياسة العربية خلال قرابة ثلاثين عاما. لقد انهارت المقاطعة العربية والرفض العربي وأصبحت جميع ابوبا التغلغل والتسلسل والتعامل المباشر بين إسرائيل والمنطقة العربية مفتوحة على مصراعيها، وإذا كانت حتى الآن لم تخترق سوى مصر والأردن ولبنان فإن التطور لو ظل على ما هو عليه فالبقية آتية، والمشروعات التي يتحدث عنها الجميع بخصوص السوق المشتركة التي تضم أيضًا السعودية في دائرة تتوسطها إسرائيل لم تعد حلما بعيد المنال، وتصور إسرائيل في عام 2000 عاصمة مالية واقتصادية وصناعية فضلا عن الخدمات السياحية لمنطقة تمتد من إيران شرقا حتى المغرب غربا ومن تركيا شمالا حتى الحبشة جنوبا لم يعد من قبيل الخيال.

ولكن لا يزال السؤال الذي طرحناه في بداية هذه الملاحظات عن أمن إسرائيل الذي أضحى جزءا من الأمن القومي الامريكي دون اجابة، فما الذي يقصده القادة الإسرائيليون من كلمة : الأمن القومي الإقليمي؟

تحليل أمن إسرائيل القومي يفرض التمييز بين عناصر هذا المفهوم كما صاغتها تقاليد الممارسة الإسرائيلية قبل عام 1973 وتلك التقاليد كما اعادت صياغتها وبلورتها عقب حرب اكتوبر، والواقع أن قتال اكتوبر وبصفة خاصة على الجبهة المصرية فرض على القيادات الإسرائيلية اعادة بناء التصور الاستراتيجي للتعامل مع المنطقة العربية أن ما يوصف بأنه زلزال اكتوبر لا يبرز في بعده الحقيقي إلا عندما نتابع التطورات الخطيرة التي عاشها مفهوم الأمن الإسرائيلي في الأعوام اللاحقة والتي سوف يتعين على المنطقة العربية أن تدفع ثمنها خلال الفترة القادمة. ولعله من قبيل الاضافة أن تحدد بهذا الصدد كيف أن هذا التطور ارتبط بمتغيرين اخرين لن

نستطيع أن نتعرض لهما سوى اجمالا : الأول تطور الإطار الدولي وبصفة خاصة السياسة الامركيية في منطقة الشرق الأوسط بما يتفق مع هذا الادارك الجديد للمفهوم الأمني والثاني تقاعس الإرادة العربية وبصفة خاصة السياسة المصرية عن بناء نظرتها الاستراتيجية وعقيدتها القتالية بهذا الخصوص وفي مواجهة هذا الإدراك الجديد. ولعله أيضًا من قبيل الاستطراد أن الجانب العربي في مواجهة للجانب الإسرائيلي يعيبه أساسًا نقصان خطيران : اختفاء للمعلومات من جانب وعدم توفر فكر استراتيجي من جانب آخر، بل ونحدد فنقول : اجهزة المعلومات لا وجود لها. أن كل قائد عربي حتى ولو لم تكن قيادته أكثر من الجلوس في المقاهي يعتقد أنه جعبة للمعلومات وهي في غالبيتها مصطنعة كاذبة لا قيمة لها، و أما عن الفكر الاستراتيجي فقد أضحى من حق كل من يعرف القراءة والكتابة أن يدلي بدلوه في ذلك الميدان.

عودة إلى نظرية الأمن القومي الإقليمي الإسرائيلي فمن الضروري المتابعة التاريخية لتطورها لنستطيع أن نفهم ابعادها المستقبلية، والواقع أن مفهوم الأمن الإسرائيلي بقدر جموده بقدر مرونته، فهو في صياغته تعبير واضح عن الحقائق القائمة بحيث يصير رداءً متناسقا لإطار الحركة التي يتعين على القيادة الإسرائيلية أن تواجهها، ولكن بمجرد صياغته فإنه يصير كالسيف القاطاع لا يقبل المناقشة ولا يعرف المسئول في تطبيقه أي تردد. أن الحركة من منطلقه تصير اوتوماتيكية لا تقبل أي تراجع ولو جزئي – ففي خلال الفترة الأولى من تطور المفهوم أي قبل حرب اكتوبر نجد هذا المفهوم يحدد بشكل قاطع جميع تصريحات المسئولين ورغم أنه لم يكن قد قدر للمفهوم أي صياغة نظامية لجزاء مخالفته بحيث إنه يصعب خلال تلك الفترة الحديث عن نظرية قتالية، رغم ذلك فإن المفهوم تطور في استجابة دائمة مع دلالة كل قتال دخلته الجيوش الإسرائيلية، فعقب حرب سيناء الأولى عام 1956 بدأ الحديث الواضح الذي تحول إلى ممارسة عملية عن مفهوم (الردع العسكرية). كذلك فإن الحديث عن مبدأ الحدود الآمنة أو بعبارة أخرى الحدود (الصالحة للدفاع) لم يتبلور إلا عقب حرب الايام الستة عام 1967، ولعل هذا التطور يعكس بطريقة لا شعورية أحد أسباب هزيمة 1973، المفهوم الأول أي مفهوم الردع يعني استراتيجية نشطة هجومية استفزازية وهكذا صاغت تلك النظرة فكرة (حالة الحرب) أو casus belli الذي يعني الانتقال من حالة السلم إلى حالة الحرب دون اعلان للحرب ولكن كنتيجة مباشرة لمجرد اتخاذ أي اجراء من العدو يصير هو بمثابة اعلان للحرب، وقد فهم بذلك واحد من اجراءات ثلاثة : اقفال مضيق تيران، وجود قوات بقسط معين من الأهمية في سيناء، تنظيم تحالف أو تنسيق عسكري بين أي دولتين من الدول المحيطة بإسرائيل، في مايو عام 1967 تحققت المواصفات الثلاثة ومن هنا كان الخلاف بين القيادة السياسية والعسكرية. الأولى تنتظر الضوء الاخضر من واشنطن والثانية تطالب بالقيام بالضربة المجهضة فورا ودون انتظار، ومعنى ذلك الاستقلال الكامل للأمن الإسرائيلي

عن الأمن الامريكي. فكرة الحدود الآمنة تعكس في حقيقة الأمر انتقالا إلى استراتيجية دفاعية – سلبية تنتظر الضربة الأولى لتحتويها ثم تمارس الهجوم المضاد عقب ذلك، وهذا ما حدث في حرب 1973 وهو في واقع الأمر عودة إلى المناهج التي كانت سائدة في اوائل الخمسينيات والتي لم تتغير بصورة واضحة إلا عقب ثورة جمال عبد الناصر وعلى وجه التحديد ابتداء من عام 1954 والتي أدت إلى الاعتداء المعروف على غزة والذي كان السبب الحقيقي في صفقة السلاح مع المعسكر الشيوعي من الجانب المصري، وهنا نلحظ صراعا بين مفهومين لم يبرزا على السطح بصورة واضحة إلا عقب حرب الأيام الستة وبناء خط بارليف، فأولئك الذين عارضوا تلك العملية استندوا إلى نظرية الاستراتيجية الهجومية هذا التناقص بين مفهومين كلاهما يملك إطارا فكريا مختلفا للحركة برز واضحا في حرب رمضان. والواقع أن حرب الاستنزاف من حيث جوهرها لم تكن إلا نوعا من الاستغلال لذلك التناقض. فلو عدنا إلى جميع الحروب السابقة لوجدناها جميعا حركة تسعى لمنع تغيير في الوضع القائم الذي ليس في صالحها، الثورة العربية في 1936 ثم حرب 1948 كانت من الجانب العربي محاولة لمنع تغيير في طريقه إلى الواقع وهو ليس في صالحها، كذلك في عام 1956 وعام 1967 نفس الظاهرة ولكن من الجانب الإسرائيلي، ولكن في حرب الاستنزاف نجد محاولة لتغير الوضع القائم، الحرب نفسها ليست أداة لمنع تغيير و إنما هي أداة لذلك التغيير. هذه الحقيقة لم تفهمها القيادة الإسرائيلية عندما قبلت مبادرة روجرز لأنها كانت تعتبر قبولها المبادرة خطوة طبيعية في عملية التغيير بدفعه خطوة إلى الامام، وهو نفس المفهوم الذي سيطر على القيادة السياسية في حرب اكتوبر.

54_ عناصر مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي قبل حرب أكتوبر :

تستطيع أن تحدد في ستة عناصر اساسية مضمون مفهوم الأمن القومي كما صاغته تقاليد الممارسة وكما بلوره الفكر العسكري والسياسي الصهيوني قبل زلزال أكتوبر. ملحوظة يجب أن تدفعها منذ البداية : هذا المفهوم يستمد مصادره أيضًا من تقاليد الحركة الصهيونية السابقة على انشاء إسرائيل وبصفة خاصة خلال الأعوام اللاحقة لانتقال قيادة تلك الحركة إلى نيويورك، وهنا يجب أن نضيف وهو ما قد يدعو للدهشة ولو مؤقتا المصادر الصهيونية الحقيقية للمفهوم الأمني الإسرائيلي يجب أن نبحث عنها في ذلك الاتجاه الذي نسميه في تنظيرنا للحركة الصهيونية بإصلاح (الصهيونية القومية) حيث نضع اربعة اسماء تتوالى كل منها يقدم للآخر في علاقة ثابتة ومتصلة : هرتزل، جابوتنسكي، مناحيم بيجن ثم شارون.

هذه العناصر الستة هي بترتيب الأهمية من حيث التدرج التصاعدي التالية :

أولاً : مفهوم الاعتماد على الذات : self Reliance

مفهوم قديم في الممارسات اليهودية في عالم الجيتو وعلى وجه التحديد في شرق أوروبا، حمامات الدم المتجددة فرضت على الاقلية اليهودية ألا تعتمد إلا على

نفسها. وهو مفهوم انتقل مع اليهود المهاجرين وقد دعمت من الفهوم تقلبات السياسة البريطانية بين مشجع لليهود على الاستقرار في أرض فلسطين، ومعارض لذلك، ارتفع ليصير جوهر الأمن الإسرائيلي عقب انشاء إسرائيل فالدولة الجديدة تجد نفسها معزولة محاصرة في جو من العداوة يذكر القيادات بما كانت الجماعات اليهودية تعانيه أيضًا في جميع اجزاء أوروبا، لقد اصبحت إسرائيل مجتمع الجيتو في الاسرة الدولية، زاد من هذه الحقيقة عزلة إسرائيل الدولية في أكثر من موقف واحد، ولعل اكثرها وضوحا القرار الدولي باعتبار الصهيونية نوعا من انواع التعصب العنصري عام 1975، وقد ترتب على هذا المفهوم مجموعة من النتائج الخطيرة :

1_ النظرة إلى الصراع العربي الإسرائيلي على أنه حقيقة قائمة لا يمكن الغاؤها أو التهرب منها، أنها أبدية مثل أبدية المهجر اليهودي لأنه حقيقة معطاة given وهو مفروض على الإرادة الإسرائيلية وكل ما تستطيعه أن تخطط تعاملها مع ذلك الصراع، الحديث عن سلم حقيقي عربي إسرائيلي هو نوع من الحديث الدعائي البعيد الصلة عن الواقع السياسي.

2_ يجب على القيادة الإسرائيلية أن تدخل في اعتبارها ذلك الشريط الضيق من الأمان كنتيجة لعدم وجود عمق جغرافي من جانب ولاختلال ديموجرافي خطير في صالح الجانب العربي من جانب آخر.

3_ وهي ترى هذا الواقع شبيها بالواقع السوفيتي الذي عبر عنه في لحظة معينة بنظرية الاحاطة والتطويق الرأسمالي :

Copitalist encirclmeent كذلك فإن التطويق العربي arab encirclement يجب أن يواجه بسياسة شبيهة بالسياسة السوفيتية والتي أساسها البناء الداخلي وعدم الاعتماد على الاصدقاء.

4_ ويزيد من خطورة ذلك الوقع أن النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط هو بطبيعته نظام مفتوح Open بمعنى أنه من خلال الإطار الدولي فهي قادرة على أن تؤثر في جميع متغيرات الوضع الإقليمي، هذه الحقيقة تتيح للجانب الإسرائيلي العديد من الامكانيات التي يجب أن تستغلها من منطلق مصالحها المستقلة التي لا يجوز أن تختلط من حيث الجوهر بأي قوة عظمى مهما كانت حليفة ومتوافقة مع الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية.

5_ ومن هذا المبدأ الذي وضعه بن جوريون و أن كان سوف يقدر له أن يختفي عقب حرب الأيام الستة وهو أن إسرائيل عليها ألا تحارب أي دولة عظمى بل ولا تحارب أي دولة غير عربية في منطقة الشرق الأوسط.

6_ على أن ما هو اخطر من هذا المبدأ الذي كان سوف نرى فيما بعد اصابه نوع من التطور فإن بن جوريون بدوره صاغ مبدأ آخر له دلالة : لا يجوز لإسرائيل أن

تدخل حربا أيا كانت إلا وقد وثقت قبل بدء القتال من أن هناك قوة دولية قد تعهدت بتموينها بكل قطعة سوف يقدر لها أن تفقدها في ميدان القتال.

ثانيا : مبدأ الحرب القائمة : dormant war

هو نتيجة منطقية لحقيقة العلاقات بين الجانب الإسرائيلي والعالم العربي حتى اتفاقيات كامب ديفيد حيث يسودها لا حرب ولا سلام، على أن هذا الإدراك لا ينبع فقط من الجانب العربي الذي ظل دائما في جميع قياداته يؤمن بأن عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم لن تتم إلا بالقوة بل إنه تعبير عن المفهوم السابق والذي سبق ورأيناه في تقاليد اليهود والذي أساسه أن (مجتمع الاغيار) لا ينظر إلى اليهود إلا نظرة العداوة والرغبة في الاستئصال هذه القناعة أحدثت في السلوك الإسرائيلي عقدتين احداهما العدوانية وثانيهما ما أسميناه في موضع آخر (عقدة الاغتصاب)، النتيجة هي القناعة بأنه لا توجد حالة سلم بين إسرائيل وجيرانها وحتى عندما لا تسمع قعقعة السلاح فهناك حالة حرب قائمة تستطيع أن تشتمل في كل لحظة وبلا أية مقدمات.

هذا المفهوم أدى إلى نتيجتين :

1_ من جانب فإن حالة الحرب قائمة ومستمرة وهي من الممكن أن تتبلور بمجرد اجراء من هذه الثلاثة يعني الاعلان عن حالة الحرب casus belli : اغلاق مضيق تيران، دخول قوات هجومية مصرية في سيناء، حدوث تحالف بين أي دولتين من الدول المحيطة بإسرائيل وعلى وجه التحديد مصر و الاردن وسوريا.

2_ ومن جانب آخر أن أساس العقيدة القتالية الإسرائيلية هو مفهوم الأمة المحاربة : nation in arms، ومعنى ذلك أنه ليست هناك تفرقة بين الجندي المهني والمواطن الجندي. أن كل امرأة هي مقاتلة، ولك رجل على استعداد للبطولة وكان منزل قلعة، أن جميع المدنيين هم مقاتلون وجنود يكونون جزءا لا يتجزأ من أداة الدفاع عن الوطن في لحظة الخطر.

ثالثا : الحرب الوقائية والحرب المجهضة : preventive war

الحرب القائمة من جانب ثم الإطار الضيق لأمن إسرائيل بسبب اوضاعها الديموجرافية والجغرافية كان لا بد أن يقود في لحظة معينة إلى تسرب مفهوم الحرب الوقائية، المتغير الاساسي هو ما يسمى بالزمن العسكري بمعنى القدرة على الاستعداد لمواجهة احتمالات صدام مع العدو فالزمن العسكرية دائما كان في صالح الجانب العربي وبصفة خاصة قبل 1967، ومن ثم كان من الطبيعي وقد سبق ورأينا جوهر الفكر الإسرائيلي العسكري : عدم الاعتماد إلا على النفس، أن تصوغ هذا المبدأ الذي في جوهره يعني الخروج على جميع مفاهيم التعامل الدولي في تقاليده المعاصرة.

والمتبع لهذا المفهوم يجد أنه مر بعدة مراحل : ففي الخمسينيات كان يعبر عنه بالدفاع النشط والذي يعني تتبع أي محاولة لاختراق الحدود الإسرائيلية بالحساب المضاعف للدولة التي جاءت منها العمليات موضع الحساب، وفي مرحلة ثانية بدأ

الحديث عن الضربة المجهضة والتي لا تعدو عملية محدودة في أبعادها ليس لها من محور سوى القضاء على سلاح معين يمثل خطورة معينة وهي النظرية التي طبقت في تدمير المفاعل النووي بالقرب من بغداد. ولكن في لحظة معينة ارتفع المفهوم فإذا به يعبر عنه بكلمة الحرب الوقائية التي تعني شن حرب كاملة لمجرد التحرز والاحتياط إزاء خطر متوقع، وهو ما حدث عام 1967.

هذا المفهوم يعني مجموعة من النتائج :

1 _ أن حماية الوضع القائم يصير هدفا ثابتا للسياسة الإسرائيلية، أن أي تغيير في الوضع القائم في منطقة الشرق الأوسط هو تهديد لأمن إسرائيل، في لحظة معينة اعتبرت كما سبق وذكرنا محاولات الوحدة بين مصر و اليمن تغييرا للوضع القائم.

2 _ بل وصل الأمر بالقيادات الإسرائيلية في لحظة معينة إلى وصف عدم تجديد اتفاقية الفصل بين القوات على الحدود السورية على أنها مما يهدد الأمن القومي الإسرائيلي.

3_ وهو أمر تردد أيضًا عقب مقتل الرئيس السادات بل وقبل ذلك عندما أثيرت احتمالات اختفائه لم يتردد أكثر من مسئول إسرائيلي في التصريح بأن اختفاء نظام السادات يهدد الأمن القومي الإسرائيلي.

4_ ويدخل في هذا النطاق مفهومان جديدان برزا بصفة خاصة عقب حرب 1967، الأول وهو مبدأ التصعيد escalation والثاني وهو مبدأ الردع deterrence كلا المفهومين ينقلهما الفقه العسكري الإسرائيلي من التقاليد الأمريكية ومن نظرية الحرب كما صاغتها المدرسة الاستراتيجية التي تكونت اثناء فترة حكم كنيدي، ورغم ذلك فهناك فارق واضح بين المدرسة الأمريكية والاخرى الإسرائيلية، الأولى اساسها أن الردع وسيلة لمنع الحرب و أن وقعت فهو أداة لضبطها وعدم تصعيدها أو انتشارها، أما الفكر الإسرائيلي فرغم أنه ينطلق من نفس المبدأ وهو منع الحرب من خلال الردع إلا أنه يؤمن بأن الوجه الآخر للمفهوم هو أنه في حالة حدوث القتال فإن الأمر ليس مجرد دفاع عن النفس إنه يتضمن أيضًا مفهوم العقوبة من خرج على مفهوم الردع يجب سحقه والقضاء عليه، وهكذا يصير منع الحرب وعقاب المعتدي وجهين لحقيقة واحدة.

رابعا : الفقه الامريكي أثر بدوره في التقاليد الاستراتيجية الإسرائيلية كذلك في بعد آخر ورغم أنه لا يعلن، هو الآخر عن ذلك بصراحة فالفقه الامريكي في لحظة معينة جعل أساس تصوره الدفاعي هو ضرورة استعداد الاداة القتالية لأن تحارب على الاقل في جبهتين في أن واحد وهذا ما سمى في حينه بنظرية الحربين والنصف. صاغ هذه النظرة فريق مكنمارا الذي تولى وزارة الدفاع اثناء فترة حكم كنيدي وبصفة خاصة عقب ازمة كوبا. المحور الاساسي هو أن القدرة العسكرية الأمريكية يجب أن تملك الاستعداد الدائم لشن حربين ونصف في أن واحد : احدهما في وسط أوروبا حيث

احتمالات الغزو الروسي قائمة و الاخرى في المحيط الهادي وفيه تواجه الولايات المتحدة الكتلة الشيوعية و إلى جانب ذلك احتمالات ما يمثل نصف الحرب قائم في كثير من البقاع الاخرى حيث الصدام لن يرتفع إلى مستوى المسرحين السابق ذكرهما. هذا المفهوم تسرب إلى الفقه الإسرائيلي بصفة خاصة عقب حرب الأيام الستة ليقلب إلى حد معين التقاليد التي كان قد وضعها بن جوريون وهي تجنب أي مواجهة ليس فقط مع أي قوة غير عربية في المنطقة بل وكذلك ومهما كانت الظروف مع أي قوة كبرى.
لقد بدأ الفكر الاستراتيجي يدخل في الاعتبار احتمالات الصدام مع الاتحاد السوفيتي ولو في نطاق ضيق، وقد برز ذلك بشكل واضح اثناء حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية عندما أسقطت طائرة سوفيتية تحمل طيارين سوفييت. ومن ثم كونت نظرة اساسها أن التدخل في المنطقة من جانب الاتحاد السوفيتي بقصد تغيير الوضع القائم يجب اني واجه بصدام ايجابي من جانب القوات الإسرائيلية، ومعنى ذلك أن الجيش يجب أن يكون مستعدا لحربين في أن واحد، ومعنى ذلك أن التدخل السوفيتي لن يكون رد فعله مجرد مواجهة جزئية في ميدان القتال الإقليمي بل قد يخرج عن تلك الحدود بما يعنيه من اصابات قاتلة في الأرض السوفيتية، هذا المفهوم برز واضحا على لسان موشى دايان وكان يوصف وقتها وعقب حرب الأيام الستة بأنه نوع من الدعاية الرخيصة ولكنه مهد إلى التطور الذي سوف نراه في اعقاب حرب اكتوبر بالنسبة للاستراتيجية الإسرائيلية، على أن ما يعنينا مؤقتا هو أن هذا التطور ادخل في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي مفهوما جديدا يتناقض مع جميع التقاليد السابقة وهو ما يسمى (تحليل أسوأ الحالات worst casw analyeis، أن منطق هذا المفهوم والذي يعتبر خير ما يميز مفهوم السياسة السوفيتية أو ما يعبر عنه علماء الاستراتيجية الالمانية التقليدية بكلمة Realporlitik والذي يوجه جميع مخططي الحرب هو أن التوقع يجب أن يكون اساسه أسوأ صورة يمكن أن يصل إليها تصعيد القتال من جانب والممارسة الفعلية من جانب آخر.
خامسا : ويأتي فيكمل هذه العناصر الاربعة مفهوم خامس ينبع من فكرة توازن القوى balance of power. والواقع أن افتراض أن القدرة على الردع يجب أن يتضمن القدرة على العقاب يعني البحث عن توازن عسكري في صالح إسرائيل. و إسرائيل ليست فقط في حاجة إلى أداة دفاعية بل أيضًا يجب أن تملك أداتها جميع عناصر القدرة الهجومية ومن ثم في الوضع الاستراتيجي الذي تتواجد فيه إسرائيل فإن توازن القوى يجب أن يكون وظيفيا ومن ثم يترجم بأنه يعني التفوق العسكري الذي يسمح للقدرة الإسرائيلية بالتحكم في جميع اجزاء المنطقة قتاليا أي أن التفوق يفترض أسوأ الحالات وهي تجمع جميع القوى العسكرية العربية في ارادة واحدة وتحت قيادة واحدة.

هذا المفهوم لم يتبلور دفعة واحدة، ففي أعقاب حرب 1948 ساد الفكر الإسرائيلي صراع عنيف بين مدرستين : احداهما تفضل فكرة الهجوم المضاد والذي يعني تقبل الضربة الأولى واحتواءها ثم التحرك بقوة لتحطيم العدو. هذه المدرسة تدخل في الاعتبار البعد السياسي للتحرك العسكري والبعد السياسي في تصورها كان يستند إلى عصنرين : احدهما الإطار الدولي وضرورة عدم التصدي له بسياسة استفزازية والثاني تجنب عبء اتخاذ القرار بالحرب الوقائية من جانب القيادة السياسية في إسرائيل. المدرسة الاخرى والتي سادت من حيث الواقع وهي المدرسة الهجومية والتي اساسها جعل البناء الفكري للاستراتيجية الإسرائيلية ينبع من فكرة الحرب الوقائية ومن ثم الضربة المجهضة، وقد رجح هذه الكفة أسباب عديدة منها الضعف الاستراتيجي ولكن أيضًا النجاح المتتالي والتأييد الخفي من جانب القيادات الغربية دون استثناء باريس ولندن.

توازن القوى بهذا المعنى وقد ارتبط به مفهوم الردع هو الذي قاد إلى طرح فكرة الخيار النووي، والواقع أن مفهوم الردع النووي لا يعود إلى الامس القريب بل إنه ينتمي أولاً إلى فكر بن جوريون ومنذ بداية الخمسينيات ثم حمل لواء ذلك المفهوم ايجال الون الذي كان منظر الاستراتيجية الإسرائيلية في فترة حكم اشكول وهو الذي ارتبط بحرب 1967. حرب سيناء الأولى عام 1956 طرحت بصورة واضحة عنصر الزمن العسكري. الرأي السائد في القيادات العسكرية ظل أيضًا بعد المعركة هو أن الزمن العسكري دائما في صالح خصوم إسرائيل بل أن ادخال أدوات القتال التقليدية أي غير النووية بكثرة لن يؤدي إلا إلى زيادة هذا المتغير بسبب الدور الذي لا بد أن يلعبه متغير الكثافة البشرية في القتال وهكذا ابتداء من الستينيات أضحى أحد الاسس الثابتة في العسكرية الإسرائيلية سواء بفضل رابين رئيس الاركان في تلك الفترة أو شيمون بيريز الذي كان له موضع مهم في الصياغة الفكرية لتطوير القدرة النووية الإسرائيلية. وساعد على سيادة هذه القناعة المحاولات التي كان يجريها ناصر ورغم أنه ثبت عقب ذلك أنها لم تكن جادة.

وقد ترتب على هذه المجموعة من المفاهيم المرتبطة بالتوازن استقرار مبدأ ثابت لا يزال يتحكم في الإدراك الإسرائيلي بخصوص مفهوم الأمن القومي وهو ضرورة التمييز بين مستويين من مستويات الأمن : ما يسمى بالأمن المعتاد current security أي الاوضاع التي تبرر اجراءات العقاب بسبب الاحداث اليومية والمحدودة من حيث نتائجها التي تترتب على التسلسل وعمليات العنف الفردي ثم ذلك الذي يسمى بالأمن الاساسي basic security حيث يرتفع الأمر إلى ضرورة الحرب الوقائية. لفهم التفرقة بين هذيه المفهومين يتعين علينا أن نعود إلى ظروف صياغة هذين المفهومين وذلك عندما قدر لموشى ديان أن يكون رئيسا للأركان وبصفة خاصة خلال عامي 1955 – 1956. الفكرة الاساسية هي أن تصعيد عمليات العقاب المحدودة

يسمح بأن يصل بالقيادة العسكرية إلى حالة الحرب الوقائية دون وعي من جانب القيادة السياسية. بمعنى آخر فإن البدء بعمليات عسكرية محدودة ومصرح بها من القيادة السياسية قد يسمح للقيادة العسكرية دون الإذن الصريح من القيادة السياسية بتصعيد هذه العمليات ليقودها إلى الحرب الكاملة وهذا هو ما حدث فعلا في احداث لبنان عام 1982 من جانب وزير الدفاع الإسرائيلي وبالاتفاق مع اركان حربه وبصفة خاصة رئيس الاركان وبتشجيع من جانب رئيس مجلس الوزراء.

سادسا : وهذا يقودنا إلى العنصر الأخير في هذا الإدراك الاستراتيجي والذي يعرفه الفقه الإسرائيلي باصطلاح الممارسة المضبوطة للعنف controlled exercies of violence الاستخدام المقيد للعنف هو محور الحروب المحدودة والصهيونية منذ بدايتها بل عقب انشاء إسرائيل حتى حرب 1956 اذ تعلمت أن تجعل حروبها دائما مقيدة بأهداف محددة سياسيا وعسكريا. أن هذا يسمح لها بتكتيل كل قواها ثم باسترداد أداة العنف قبل أن تتطور العمليات العسكرية إلى ما لا يحمد عقباه، والواقع أن هذا التصور كان أيضًا خلف التمييز السابق ذكره بين الأمن اليومي و (الأمن الاساسي). الأول يواجه بعمليات محددة ومتعددة أما الثاني فهو الذي يعني آخر وهو عدم قدرة القيادة الإسرائيلية على منع التسرب والعمليات الفدائية ومن ثم برز مفهوم (الثمن الغالي للدم اليهودي) رغم ذلك فقد كان من الطبيعي في مثل هذا الإطار الفكري تطور مفاهيم أخرى لا صلة لها بهذا الواقع : مفهوم (التصعيد العسكري) ثم مفهوم (مسلسل العنف) و أخيرًا و أهم من كل هذه المفاهيم مبدأ (رد الفعل المتدرج : graduated response على أنه من حسن حظ القيادة الإسرائيلية أنها لم تجد في مواجهتها أي تصور استراتيجي من الجانب العربي.

55_ حرب أكتوبر وتطور الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي :

حرب أكتوبر جاءت فأحدثت زلزالا حقيقيا في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، أن جميع المفاهيم التي سادت الإدراك القيادي خلال الفترة الممتدة من حرب 1967 حتى حرب أكتوبر أثبتت أنها لم تعد تتفق مع بناء خصائص الموقف. وكان على الفكر الصهيوني أن يعيد بناء فكره وصياغته للمبادئ التي قامت عليها نظرية الحرب في تقاليد الدولة اليهودية، مما لا شك فيه أن الفقه لم ينطلق من فراغ، كذلك فإن من الادعاء القول بأننا نعرف جميع عناصر هذا الفكر الاستراتيجي لأنه من المعروف أن هناك جزءا من الإدراك العسكري يظل محاطا بسرية مطلقة وهو ما يسمى بالاستراتيجية القومية، ورغم ذلك فإن مجموعة من المبادئ واضحة تسمح بتصور حقيقة التطور الذي كان لابد أن يقود إلى أحداث لبنان عام 1982.

مما لا شك فيه أن مؤرخ الغد سوف يقفد مذهولا ازاء مجموعة الاخطاء التي ارتكبتها سواء القيادة الإسرائيلية أو العسكرية المصرية في تلك الجولة فلنترك جانبا اخطاء الاستراتيجية المصرية التي لخصناها بقولنا أن القيادة المصرية لم تكن تملك

نظرية قتالية أو بعبارة أكثر دقة أنه كانت هناك هوة سحيقة بين القيادة الاستراتيجية والقيادة الميدانية، الأولى تفوقت حول المكاتب أتخمتها مفاهيم الغوغائية التي وضعت تقاليدها ثورة يولية 1952 ومن ثم لم تستطع أن ترتفع إلى مستوى المعركة، الثانية هي التي طحنتها هزيمة 1967 وجاءت بقوة الشباب وقوة المغامرة وإرادة الثأر تلقي بنفسها إزاء عدو خلق حول نفسه اسطورة لا أساس لها من حيث الحقيقة والواقع مظاهر هذا النص الاستراتيجي عديدة : فهناك أولاً عدم الاستعداد لتطوير نتائج المعركة في حالة النصر وهو الأمر الذي يفسر عدم التقدم لاحتلال الممرات ثم هناك ثانيا عدم اعداد تصور لاحتواء نتائج الهزيمة لو قدر للمحاولة المصرية في العبور بالفشل، وهذا بدوره يفسر الاضطراب الذي حدث إزاء الثغرة، أضف إلى ذلك أن الفكر الاستراتيجي المصري كان يعيش على مفاهيم حرب الجبهة frontal attack وهو مفهوم استقبله من الفكر والتقاليد السوفيتية متناسيا أن طبيعة حرب الصحراء تفرض مفهوما مختلفا وهو الذي برعت فيه القيادة الإسرائيلية والذي وضع تقاليده روميل أي حرب الحركة، وقد اثبتت القيادات الميدانية صحة ذلك وفي إحدى المعارك استطاعت المشاه أن تدمر جيشا من المدرعات الإسرائيلية فقط من هذا المنطلق أضف إلى ذلك أن الاستراتيجية المصرية لم تفكر في نقل المعركة وبسرعة إلى أرض العدو سواء من خلال الانزال خلف خطوطه أو بالعمليات الفدائية التقليدية في أرض إسرائيل في حدودها السابقة على 1967، وهنا وبصدد هذا العنصر الأخير لا نستطيع بعد أن نحدد المسئولية : قيادة عسكرية غير مغامرة أم خوف السادات من اتخاذ تلك الخطوة وانصياعه لنصائح مستشاريه مصريين أو غير مصريين؟

فلنترك جانبا الاستراتيجية المصرية فليس هذا موضعها ولنقف إزاء الدور الذي تعلمته القيادة الإسرائيلية من حرب أكتوبر.

نستطيع أن نحدد في عشرة دروس اساسية دلالة هذه الخبرة بالنسبة للاستراتيجية الإسرائيلية والتي تحدد حقيقة التطورات التي نعيشها والتي سوف تبرز على السطح خلال الأعوام القادمة.

أولاً : لقد أبرزت حرب أكتوبر أول ما أبرزته كيف أن المتغيرات السياسية لا بد أن تلعب دورا اساسيا في تشكيل المفاهيم الاستراتيجية، ويكفي بهذا الخصوص أن نتذكر من جانب كيف أن القيادة الإسرائيلية لم تستطع أي ضربة مجهضة بسبب متغيرات سياسية، كذلك فإن هذه المتغيرات هي التي منعت إسرائيل من استغلال الثغرة لتحقيق نصر كامل طبقا لرؤية القيادة الصهيونية وهي التي منعت الجيش المصري من استئصال القوة الإسرائيلية على ضفة السويس الغربية تبعا لرواية الرئيس انور السادات.

ثانيا : وهذا يقود إلى بروز أن المفهوم الاساسي الذي عاشت عليه القيادة الإسرائيلية وهو الاعتماد على الذات لم يعد يصلح لمواجهة الموقف الحالي في منطقة

الشرق الأوسط، ومرد ذلك أسباب متعددة : من جانب ضخامة القوى العسكرية المتصارعة، ومن جانب آخر اتساع جبهة المواجهة بالنسبة للطرف العربي، ومن جانب ثالث تحجيم أهمية المتغير الكيفي إزاء المتغير الكمي ثم من جانب اخير تدخل متغيرات أخرى غير عسكرية في تحديد خصائص الموقف، أو بعبارة أخرى فإن مفهوم الاعتماد على الذات كان يفترض أن النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط هو نظام مقفل حيث تستطيع إسرائيل أن تواجه منفردة الدول العربية ولكن احداث أكتوبر أثبتت أن هذه النظرة قاصرة حيث أن النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط مرتبط ومترابط مع النظام الدولي الذي تتحكم في متغيراته العلاقة بين موسكو وواشنطن.

ثالثا : وتبدو هذه الحقيقة واضحة بخصوص امكانيات تدخل الاتحاد السوفيتي في الصراع بين إسرائيل والمنطقة العربية. لقد كان المفهوم السائد في الإدراك الإسرائيلي هو أن الولايات المتحدة قادرة على أن تتولى تجميد الاتحاد السوفيتي لمنع احتمالات صدام مسلح بين القوتين العظميين وقد أثبتت احداث أكتوبر أن ذلك الافتراض ليس كافيا، بل أن الاتحاد السوفيتي الذي درج على السياسة السلبية وعدم الأخذ بزمام المبادرة انتقل وبصفة خاصة عقب اختفاء بريجينيف إلى موقف الهجوم بل والسياسة الاستفزازية.

رابعا : مفهوم الردع أثبت فشله، لقد شن الجانب العربي الحرب رغم كل ما قيل عن قدرة الجانب الإسرائيلي على تأديب كل من تسول له نفسه الخروج على الوضع القائم بل وأثبتت الاحداث أن إسرائيل يتعين عليها أن تعود إلى سياسة الهجوم وليس استراتيجية تقبل الصدمة الأولى، ولو أن إسرائيل في عام 1973 كانت في حدودها السابقة على 1967 لكانت إسرائيل اليوم قد اختفت من الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

خامسا : ويرتبط بذلك أهمية وضرورة وجود دائرة للتحذير المكاني، ففي حرب 1967 كانت تملك إسرائيل تحذيرا مكانيا يسمح لها بأن تتخذ الاجراءات الكافية لعملية المواجهة، فالقوات المصرية كان عليها أن تنتقل من غرب قناة السويس إلى المناطق الشرقية والمتاخمة لإسرائيل، ولكن عندما اضاع الجيش المصري سيناء فإنه أضحى بإمكانية المصريين الانتقال من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم دون صعوبة ودون قدرة حقيقية على احتمالات مواجهة ذلك الموقف، اذ أنه على إسرائيل في تلك اللحظة أما أن تأمر بتعبئة قد تكون غير ضرورية ومكلفة أو مواجهة احتمال هجوم فجائي تجد نفسها ازاءه غير مستعدة وهو ما حدث فعلا عام 1973.

سادسا : ويرتبط بهذا درس آخر سوف تكون له اخطر النتائج في الصراع العربي الإسرائيلي في الاعام القادمة. أن مفهوم الحرب السريعة الخاطفة لم يعد له موضع.

فالاستراتيجية الإسرائيلية كانت تبني جميع تخطيطاتها على مفهوم الحرب القصيرة التي تستند إلى الضربة القاضية والتي من ثم تضع حدا لإمكانيات الخصم بسرعة وبصفة خاصة على أساس نقل الحرب بسرعة إلى أرض العدو وإصابته اصابات قاتلة تسمح للقوى الإسرائيلية بفرض ارادتها على الطرف الآخر، حرب أكتوبر وضعت حدا نهائيا لمثل هذا التصور، حرب لبنان بدورها أكدت الحقيقة الجديدة، والواقع أن المحور الحقيقي لهذه الخبرة ينبع من عدة متغيرات :

1_ أن الحرب من الجانب العربي سوف تعرف قوى ضخمة من حيث الكم بحيث أن الكيف مهما بلغ من وزن لن يستطيع أن يلغي عنصر الكم وخصوصا في الجانب المصري. أن مص في نهاية العقد الحالي سوف تكون قادرة على تجريد جيش وصل إلى خمسة ملايين مقاتل فكيف تستطيع أن تواجه ذلك القوات الإسرائيلية بحرب خاطفة؟ وخصوصا لو قدر لها أن تنتصر وتتوغل في وحل الدلتا؟

2_ حرب المدن حقيقة جديدة لم تعرفها بعد القوات الإسرائيلية وقد أن لها عقب خبرة بيروت أن تدرك كيف أنها تخضع لقواعد مختلفة.

3_ كذلك فإن القيادات العسكرية العربية وبصفة خاصة المصرية قد تعلمت أن حرب الصحراء لا بد أن تستند إلى مفهوم الحركة وهذا يعني أنها سوف تملك سلاح الكم والكيف في أن واحد، لقد اثبتت حرب أكتوبر قدرة المحارب المصري على استيعاب التكنولوجيا، والحركة هي نوع من التكنولوجيا.

سابعا : ومعنى ذلك أيضًا أن استراتيجية الضربة القاضية لم تعد صالحة لأن توفر للجانب الإسرائيلي النصر الساحق الذي تعوده في حروبه السابقة. مفهوم موشى ديان كان يستند أساسًا إلى هذا التصور وهو الضربة القاضية التي يوجهها إلى الخصم مستندا في هذا إلى عنصرين : الفجائية التي تفقد الخصم التوازن، ووضع جميع الامكانيات والقدرات في تلك الضربة التي تسحق العدو، وقد أثبتت حرب أكتوبر صحة وجهة النظر المخالفة والتي تزعمها في لحظة معينة اثنان من المفكرين العسكريين : هاييم لاسكوف haim laskov ومايير زرويا Meir Zorea. واساس فلسفة هؤلاء أن العدو لا يسقط حقيقة إلا إذا ضرب بقوة اكبر بما ذلك قوة النيران والواقع أن خبرة حرب أكتوبر أثبتت أيضًا أن الروح القتالية والكفاءة في التعامل مع السلاح في ذاتها لا تعوض المزايا الكمية للطرف الآخر المقاتل. أن الذي يحتاجه الجيش الإسرائيلي هو الزيادة في قدرته المتعلقة بوزن النيران : نيران المدفعية نيران الصواريخ بل ونيران الاسلحة الخفيفة، هذا هو المحور الحقيقي للتوازن العسكري وهو أمر يزيد من اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة كممول للسلاح للجيش الإسرائيلي كذلك فهو يؤكد قدرة الجانب العربي على تخطي الاختلال الذي ظل مسيطرا على العلاقة بين القوى العسكرية العربية من جانب في مواجهة القوى الإسرائيلية من جانب آخر.

ثامنا : وهذا يعني أيضًا عدم امكانية الاعتماد على نظام الاحتياطي، ففكرة نظام الاحتياطي في المجتمع الإسرائيلي تصلح أساسًا للحرب السريعة الخاطفة التي لا توقف دولاب الحياة الاقتصادية إلا لعدة أيام، ولكن كيف يكون الحال في حرب طويلة المدى قد تستغرق عدة شهور؟ أن على القيادة الإسرائيلية أن تعيد التفكير في استراتيجية التعامل مع الموقف كما تحددت خصائصه في عام 1973.

تاسعا : وتأتي وحدة الصف العربي وبصفة أكثر دقة امكانية تحقيق درجة معينة من التضامن بين الدول المحافظة التقليدية والدول الراديكالية الثورية لتثبت أن الإرادة العربية واحدة و أن استخدام سلاح النفط وارد في الاستراتيجية التي سوف يقدر لها أن تطبق في يوم أو آخر في مواجهة الخطر الصهيوني.

عاشرا : وهذا أيضًا يثبت أن ادارة الصراع من الجانب العربي أضحت تعرف أدوات جديدة غير السلام التقليدي وهو الصدام في ساحة المعركة العسكرية. سلاح البترول هو مقدمة لاستخدام السلاح الاقتصادي. السادات بغض النظر عن نجاحه أو فشله استخدم بدوره السلاح الدبلوماسي. وفي هذا النطاق مما لا شك فيه أن الجانب العربي يملك قدرات تجعله مؤهلا لأن ينهي أو على الاقل يحد من النجاح الصهيوني.

هذه هي دروس حرب أكتوبر، فكيف تبلورت في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي؟

(جـ) تحليل تطور الاستراتيجية الإسرائيلية موضوع اكبر من أن نستطيع تناوله في عدة صفحات، كذلك فإن السرية التي تحيط به تمنعنا من تناوله بالتفصيل اللازم. رغم ذلك فبعض ملامح ذلك التطور واضحة. نتناولها فقط لنصل من خلال تحليل جزئياتها لتحديد موضع مبدأ شد الأطراف في هذه الاستراتيجية الجديدة :

أولاً : أضحت الحقيقة الجديدة واضحة وهي عدم قدرة الجيش الإسرائيلي على التفوق على جميع القوات العربية في أن واحد لم يعد من الممكن تصور حرب بين إسرائيل وجميع الدول العربية المحيطة بها وهي واثقة من امكانية النصر دون مناقشة، وهي من ثم دخلت في مفاوضات مع مصر انتهت فيها بإخراج مصر وتقييد حريتها في الحركة وفي التعامل مع أي موقف قتالي بين إسرائيل و الدول العربية، وهنا يبرز مبدأ شد الأطراف في دلالته الحقيقية : أنه وسيلة أخرى لشل القوى العربية من امكانية التدخل ضد إسرائيل، ولعل خير نموذج يعبر عن هذا الواقع في هذه اللحظة هو موقف العراق عقب حربه مع إيران.

ثانيا : ولكن من جانب آخر فإن الاستراتيجية العسكرية ترى ضرورة التوسع في مفهوم الضربة المجهضة. أن إسرائيل لم تعد تستطيع أن تسمح لنفسها بمخاطر من ذلك النوع الذي أصابها في حرب 1973، وهي من ثم تؤمن بأنه في كل موقف توجد فيه قوة قادرة على أن تهدد التوازن الحالي حتى ولو من قوة غير عربية بمعنى أنها قد تصير فاعلة ضد القدرة العسكرية فلا بد من تحطيمها قبل أن تصير قادرة على التدخل أو بعبارة أخرى قبل أن تصير operatinnal وهنا نلحظ امرين :

1_ اصبحت الاستراتيجية الإسرائيلية هجومية استفزازية لا تقبل الانتظار أو استقبال الضربة واحتوائها.

2_ لم تعد إسرائيل ترى في نشوب حرب بينها وبين دولة غير عربية في المنطقة أمرا يخرج عن التصور أو الضرورة.

ثانيا : المفهوم السابق يعني الاعمال العسكرية في فترة السلم وهو ليس بالامر الجديد في تقاليد الاستراتيجية الإسرائيلية ولكنه يقود أيضًا إلى مفهوم أمني جديد : الاعتماد على فكرة المناطق المنزوعة السلاح وهو الأمر الذي يسمح لإسرائيل أن تملك مساحات واسعة قابلة لأن تمكنها من الانذار المبكر وهي بذلك لن تضطر لأن تحارب وظهرها لا تسنده سوى صحارى شاسعة بحيث تضطر أن تنقل لمداداتها عبر خطوط غير مأمونة، وتنطبق هذه النظرة خاصة على سيناء التي سوف تصير في هذه النظرة بمثابة منطقة عازلة.

رابعا : وهكذا فإن نظرية الحرب في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي قد اصابها تطور خطير بل يجب القول بأننا نعيش في هذه اللحظة ثورة في الفكر و الإدراك الاستراتيجي الصهيوني :

1_ أن مفهوم الضربة القاضية لم يعد له موضع و إنما أصبحت القدرة العسكرية الإسرائيلية التي يجب أن تستند كما هو معروف في جميع المفاهيم العسكرية التقليدية على عنصرين اساسيين : قوة النيران والقدرة على الحركة.

2_ الحرب الفجائية السريعة ليست أساس القصور الاستراتيجي الجديد ولكن تحل محله الحرب المستمرة الطويلة الأمد.

3_ محور الحركة العسكرية لن يصير مجرد ابعاد الاعداء عن ارضها وعن حدودها ومن ثم فهو يأخذ صورة الضرب والعودة بل أضحى يقوم على أساس التوغل في جسد العدو ومعنى ذلك ضرب ثم تقدم ثم اختراق ثم استقرار.

جميع هذه الخصائص تزيد بدورها من أهمية مبدأ شد الأطراف حيث يسمح بتقليص القوة القادرة على التصدي وخصوصا إذا كانت العمليات حول منطقة القلب.

خامسا : العمل على تجزئة المنطقة وتحويلها إلى دويلات وكيانات صغيرة أو بعبارة أخرى بلقنة منطقة الشرق الأوسط وهو الأمر الذي سوف يمكن كلا من الاقتصاد الإسرائيلي والعسكرية الأمريكية من التحكم في المنطقة.

(سادسا) على أن هذا لا يمنع من أن القيادة العسكرية الإسرائيلية تؤمن بضرورة تحقيق درجة عالية من عدم الاعتماد على الرأسمالية الأمريكية سواء بمعنى مساعدة إسرائيل على مواجهة نفقاتها المتزايدة أو بمعنى تمكين الدولة من الجيش المهني المتقدم بما يفرضه ذلك من نفقات. المفهوم الاساسي الذي يسيطر على الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي حيث يتقابل الفكر السياسي والعقيدة العسكرية هو تحويل النظام الإقليمي إلى نظام مرفقي أولاً ومقفل ثانيا حيث تذوب فيه جميع المفاهم

القومية من جانب وحيث لا تتحكم في داخله سوى الإرادة الإسرائيلية ومن خلالها المصالح الأمريكية والنفوذ الامريكي.

جميع هذه المفاهيم تثير أهمية مبدأ شد الأطراف في القصور الاستراتيجي الجديد لإسرائيل وبصفة خاصة في إدراك القيادة لأمن إسرائيل ووظيفتها الإقليمية في الثمانينيات.

الفصل الثاني
بلقة المنطقة العربية والاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة

خلاصة :

_ تطور المنطقة والترابط بين السياسة الاستعمارية والسياسة الإسرائيلية
_ الأهداف القومية وتطور الاستراتيجية الإسرائيلية في الثمانينيات
_ تجزئة المنطقة العربية و الأمن القومي الإسرائيلي
_ تمكين الدولة اليهودية النقية من التكامل والسياسة الاستيطانية
_ خلاصة التطورات المتوقعة وعملية المواجهة

56_ تطور المنطقة والترابط بين السياسة الاستعمارية التقليدية والسياسة الإسرائيلية :

سياسة التجزئة لمنطقة الشرق الأوسط أصبحت في الفكرة الاستراتيجي الإسرائيلي المحور الثابت للتعامل مع المنطقة العربية ورغم أن المفهوم قديم ورغم أن ربطه بمبدأ شد الأطراف يبدو منطقيا إلا أن التصور والإدراك الصهيوني لمفهوم التجزئة وكيفية استخدامه لتحقيق نوع من البلقنة لمنطقة الشرق الأوسط ومدى الترابط بذلك الخصوص بين السياستين الأمريكية والسوفيتية يضفي على هذه السياسة مذاقا جديدا وواقعا متميزا.

المنطقة بطبيعتها وبسبب أوضاعها التاريخية معدة للتجزئة، والسبب في ذلك يعود إلى مجموعة من المتغيرات.

أولاً : عمق التناقضات بين مختلف اجزاء وفئات الوطن العربي.

ثانيا : الخلافات العشائرية التي تضع الحكام كل منهم وجهًا لوجه مع الاخرين.

ثالثا : انتشار مفهوم الأقليات.

رابعا : فشل الخبرة العربية في تحقيق الاندماج النظامي في مختلف اجزاء الوطن العربي.

هذه المتغيرات خلقت خلفية وتربة صالحة للاستغلال وقد كانت أول قوة حاولت أن تضخم هذه المتغيرات لتجعل منها مطية تقودها إلى التحكم في المنطقة هي السياسة الانجليزية ولكن نجاحها بذلك الخصوص كان نسبيا. واليوم ترث هذه الخبرة السياسة الاسرائيلية وتحاول جاهدة أن تقنع المنطق الامريكي بأن هذه هي المنهاجية الوحيدة للتفاهم مع المنطقة، وهي لا تقتصر على ذلك بل تعتقد أنها قادرة على خلق نفس القناعة في الإدراك السوفيتي. و يأتي الإطار الدولي فيخلق من عناصر المساندة الكثير من أدوات التأييد. والمنطق العربي غير واع بذلك الذي يدور من حوله.

فلنتابع هذه الحقائق بشيء من التفصيل :

المنطقة أولاً ونقصد بذلك على وجه التحديد منطقة الشرق الأوسط صالحة للتجزئة. فالحضارة العربية ومن بعدها الامعسار العثماني لم يحاول تحقيق أي وحدة نظامية، إن منطق الدولة العثمانية أي الدولة الواحدة ذات القانون الواحد في الداخل والإدراك الواحد لأمنها القومي في الخارج لم تعرفه هذه المنطقة في اريخها الطويل. الحضارة العربية حققت وحدة حضارية ولكنها لم تحقق وحدة نظامية. بل إن المفهوم الاسلامي يقوم على أساس التعدد النظامي. إنه يرى في الاوضاع القانونية نوعا من الامتداد للقناعة الدينية ولتفسير تلك القناعة ومن ثم هذا المفهوم لم ير مانعا في أن تعرف بغداد في لحظة معينة اربعة قضاة كل منهم يحكم بمذهب معين. كذلك فإن المنطقة عامرة بالتناقضات، وهي ليست مجرد خلافات في المصالح فليس هناك مجتمع لا يعرف التناقضات ولكن التناقضات في المنطقة العربية وصلت إلى حد الرفض

للمصالح الاخرى : لقد سبق ورأينا التناقضات الاقتصادية وكذلك الاجتماعية : هذه التناقضات بدلا من تخطيها نجد القيادات القائمة تعمق من دلالتها فإذا الكراهية لا تصير متغيرا في علاقة الحكام بعضهم ببعض بل في العلاقات الداخلية بين اجزاء الشعب العربي. وبدأنا نسمع أخيرًا عن مصالح وأنانيات شعوبية لا يمكن تفسيرها أو تبريرها إلا من منطلق واحد وهو تدعيم وتكريس التجزئة. الحكام في المنطقة العربية يمثلون أحد عناصر الضعف الحقيقي بحيث لا يستطيع المرء إلا أن يتساءل : هل وظيفة القيادات هي أساسًا القيام بعمليات تخريب مقنعة؟

على أن أخطر ما يجعل الجسد العربي منالا سهلا لمفهوم التجزئة هو مشكلة الاقليات. والواقع اننا لنفهم هذه الحقيقة علينا أن نعود إلى جوهر طبيعة الحضارة الاسلامية. إنها تقوم على مبدأ التسامح وحرية العقيدة، لا إكراه في الدين. ومن ثم فمن حق غير المسلم أن يحافظ على دينه وأن يمارس شعائر ذلك الدين بحرية مطلقة طالما أنه يقوم بالتزاماته المتعلقة بدفع الجزية وطالما أنه يحترم النظام العام الاسلامي. من هنا فإن مفهوم الاقلية ليس مفهوما عنصريا ولكنه مفهوم ديني. الولاء الطائفي أو الديني غير الاسلامي لم يمنع من الانتماء القومي أو بعبارة أخرى فإن الاقلية الدينية ليست اقلية تنتمي إلى عنصر آخر من حيث الاصل العنصري. الاقليات الدينية ليست اقليات قومية وهنا يكمن الفارق الحقيقي بين مفهوم الاقلية في المجتمع العربي ومفهوم الاقلية في المجتمعات الأوروبية. اقباط مصر على سبيل المثال هم جزء من الأمة العربية وقسم لا يتجزأ عن الشعب المصري، بينما الاقلية المعروفة باسم أهل الإلزاس واللورين على سبيل المثال في فرنسا هي اقلية قومية بمعنى أنها ليست فرنسية : إنها جزء من الشعب الالماني ولكن لظروف معينة اخضعت للسلطة الفرنسية ومن ثم لا تنتمي من حيث الاصل إلى الشعب الفرنسي الذي اصبحت جزءا منه، الاقليات في المنطقة العربية لا تعدو أن تكون اجزاء من الشعب القومي ولكنها كنتيجة لمبدأ التسامح تعتنق دينا آخر وتمارس في طقوسها اليومية المرتبطة بعلاقتها بالرب تلك المتعلقة بذلك الدين. ومن ثم فهي تظل عربية وتنتمي إلى الحضارة العربية ولا تعيش إلا في الولاء العربي، هذا هو الاصل ولكن التطورات التي عرفتها المنطقة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين شوهت من المفهوم وأحالته إلى خنجر مصوب إلى وحدة الأمة العربية.

متابعة وقائع هذا التطور تفصح عن حقيقة الحركة الصهيونية : إنها مرحلة جديدة في الاستعمار وتغلغل النفوذ الاجنبي في المنطقة.

لو عدنا إلى بداية القرن التاسع عشر وحاولنا أن نحدد خصائص المنطقة لوجدنا أن العناصر المميزة لمنطقة الشرق الأوسط تدور حول عناصر اربعة حددت طبيعة اهتمامات القوى الدولية بالمنطقة. فهي أولاً تتحكم في البحر المتوسط حيث جميع شواطئ البحر المتوسط الشرقية والجنوبية بل وجزء من الشواطئ الشمالية تعيش في

فلك الإرادة العثمانية ورغم أن الحكم العثماني كان في جوهره نوعا من الاستعمار إلا أنه بسبب طبيعته الاسلامية وسياسته الحصيفة استطاع أن يخلق نوعا ما من التماسك بين اجزاء تلك المنطقة. والواقع أن التماسك الحقيقي ينبع من الاستمرارية التاريخية التي عبرت عنها السلطة العثمانية : فهي سلطة مسلمة وهي استمرار للسلطة العباسية وهي تعبير عن مفهوم الخلافة التقليدي، هذه الاستمرارية لم تكن مجرد مزاعم للطبقة الحاكمة بل إنها كانت تعبر أيضًا عن قناعة شعبية، في خلال تلك الفترة وبصفة خاصة منذ نهاية القرن الاثمن عشر وبداية القرن التاسع عشر حيث برزت أهمية المنطقة كمعبر بين القارة الأوروبية من جانب والقارة الآسيوية من جانب آخر. وسوف تصير هذه الأهمية حاسمة ومطلقة عقب فتح قناة السويس ولنتذكر أن نابليون نفسه فكر في تحقيق ذلك لولا بعض الاخطاء العلمية التي جعلت خبراءه يترددون حتى جاء دي ليسبس فأزال الغموض وحقق الحلم.

في هذا الإطار العام يتعين علينا أن نتساءل : **ما هي متغيرات الموقف السياسي في المنطقة وبصفة عامة خلال القرن التاسع عشر؟**

نستطيع أن نحدد حول متغيرات ثلاثة معالم الموقف ومداخله :

أولاً : الانبعاث القومي والسعي نحو الوحدة القومية.

ثانيا : التدخل الاجنبي والصراع حول المنطقة.

ثالثا : التفاعل بين النهضة والاستعمار.

(أ) المتغير الأول بدأت إرهاصاته مع علي بك الكبير ولكن محمد علي جاء فعبر عن هذه الحقيقة بأسلوب أكثر وضوحا. ورغم أنه في هذه الدفعة الواردة من مصر تختلط **حركات الاصلاح الداخلي والتجديد لدم الدولة الامبراطورية من جانب وعملية الانبعاث القومي من جانب آخر والشعور بأن الأمة العربية في حاجة إلى اطارها المتميز من جانب ثالث**، إلا أن التطورات العنيفة التي عرفتها مصر وعرفها الشرق العربي خلال نصف قرن من الزمان وعلى وجه التحديد منذ هزيمة الانجليز في شمال مصر وحتى تقلص احلام محمد علي واضطراره إلى التقوقع في وادي النيل فرضت طابعها على التطورات اللاحقة، ولنذكر فقط الحقائق :

1_ طبيعة الدولة العثمانية، وكما سبق وذكرنا تقيد من القدرة على التحرك العربي وخصوصا أن الفكر القومي العربي لم يرتفع إلى مستوى طموحات الإرادة المصرية.

2_ حركات التحرر الوطني كان يسيطر عليها مفهوم الحكم الذاتي أكثر من الاستقلال القومي ولنتذكر حركات علي بك الكبير.

3_ بدأت تبز واضحة تحت تأثير التدخل الاجنبي حركات الرفض من جانب الاقليات التي لبست ثوب الاستقلال من حيث الولاء.

4_ وساعد على ذلك مفهوم الامتيازات الاجنبية بل ورأينا للمرة الأولى في تاريخ المنطقة دولا اجنبية تزعم بأنها صاحبة الحق في حماية الاقليات الدينية.
5_ رغم ذلك فمهوم القومية العربية بدأ يبرز بحذر وفي بعض الأحيان بدفعة من قوى اجنبية حيث إنه وسيلة لإضعاف وتفتيت الإدارة العثمانية والتماسك السياسي حول الباب العالي.
6_ تجسيد العملي لاستقلالية القومية العربية عن مفهوم الدولة الاسلامية العثمانية تبلور في سياسة محمد علي التي انتهت بالفشل.
(ب) المتغير الثاني وهو التدخل الاجنبي والصراع حول المنطقة، الدولة العثمانية مريضة وتركتها تغري بالاتهام والمنطقة ذات وضع حيوي بالنسبة للاستعمار الأوروبي القومي. والأذهان لا تزال عامرة بذكرى الحروب الصليبية. كذلك فإن أوروبا لا تسمح بالنيل من الخصوم رغم الصراع المميت حول الزعامة العالمية بين فرنسا وبريطانيا وهو الأمر الذي سوف يسمح للباب العالي باستمرار بقائه وهو الرجل المريض. منطقة الشرق الأوسط تتجه إليها من ثم جميع الابصار وتعتبر محور التعامل الحقيقي بين القوى المتصارعة. وهكذا تتالت الاحداث :
1_ تكامل الدولة القومية الأوروبية كان لا بد أن يفرض عليها خروجًا الى العالم الخارجي لتحقيق غزو وسيطرة وبحث أيضًا عن مصادرة للثروة والنفوذ.
2_ الصراع بين فرنسا وبريطانيا كان لا بد أن تحدث آثاره وتظهر نتائجه في منطقة الشرق الأوسط، بدأ أولاً عندما دخل نابليون وادي النيل ليصطدم به الاسطول البريطاني ويكرهه في لحظة معينة على الانسحاب، هذا الصدام لعب دورا آخر في مصير محمد علي الذي وثق بفرنسا والتي رغم ذلك تخلت عنه لحظة الحاجة إليها.
في هذه الفترة تبلورت اساليب الاستعمار الأوروبي :
أولاً : الامتيازات والتمسك بحقوق الامتيار التي هي نوع من الكرم والسخاء العثماني والعربي ليعتبر منطلقا للتدخل بمناسبة ودون مناسبة.
ثانيا : ضرب التيارات القومية في المنطقة. كلما ظهرت قيادة قادرة على تكتيل القوى واستعادة الذات تدخلت السياسة الأوروبية بأساليب مختلفة بعضها مباشر وبعضها غير مباشر لتحطيم تلك القيادات حدث ذلك في مصر بصورة واضحة مع الخديوي اسماعيل ومع الحركة العرابية.
ثالثا : و يأتي فيكمل ذلك عقب إضعاف الجسد واستنزاف قواه الاحتلال السافر بحيث لم يأتي القرن العشرين إلا وجميع اجزاء المنطقة تخضع للتبعية الأوروبية.
رابعا : وعندما تصطدم المصالح فإن القيادات الأوروبية لا ترى مانعا من تقسيم مناطق النفوذ. الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا نموذج واضح لهذه السياسة.
(جـ) المتغير الثالث وهو التفاعل الواضح بين النهضة والاستعمار. رغم وضوح حركة الغزو الأجنبي والتي سوف تتعاون مع الاقليات وتدفع بمفهوم خلق الجيوب

الخلفية ومن بينها مفهوم الدولة اليهودية، فقد حدث في خلال تلك الفترة نوع من التفاعل بين النهضة والاستعمار، وهو يمثل ظاهرة لم تحدث في منطقة أخرى سوى إلى حد معين في شبه القارة الهندية. فالاستعمار الغربي لم يدخل في وعيه أو قناعته أي مفهوم للاستئصال الحضاري أو الديموجرافي بل إنه انتهى بنوع من الاحترام والتعاون مع حركة النهضة العربية، بل إن القومة العربية سوف تستمد بعض مصادرها من الفكر الغربي ومن حركات التبشير الأمريكية. رغم ذلك فإن هذا التفاعل كان يتمركز حول اربعة عناصر رئيسية :

1_ تشويه التراث القومي العربي تارة باسم الاستشراق وتارة باسم العلمية ولكن الهدف الحقيقي هو إضعاف الثقة في الذات القومية. المفهوم القومي ومن ثم هو قناعة يجب تدعيمها ولكن إلى حد معين لا يجوز أن تتعداه.

2_ تطويع القيادات : اسلوب جديد فبدلا من القضاء على القيادات وتحطيمها كما حدث مع الخديوي اسماعيل ومع احمد عرابي تلجأ إلى اعادة تشكيل القيادات فإذا بها أدوات غير واعية لتنفيذ الإرادة الأجنبية. اسماعيل صدقي في مصر نموذج واضح لذلك ومثله في العراق نوري السعيد.

3_ ترسيب مناهج التبعية وهو نفس المفهوم السابق ولكنه يتجه إلى القيادات الفكرية، لقد أضحت اللغات الأجنبية الفرنسية و الانجليزية هي أدوات التعبير والتعامل لدى الطبقات الحاكمة. وابناء تلك الطبقات لا يحجون إلا إلى باريس أو لندن للدراسة حيث تتم عملية تشكيل المفاهيم الذاتية.

4_ ومن ثم فقد تغيرت انماط التدخل وبصفة خاصة اتجهت السياسة الاستعمارية إلى الاقليات تجعل منها ادواتها في المنطقة فهي عيونها وهي اذنابها وهي المدافعة عن مصالحها. في هذا النطاق بدأ التفكير في انشاء إسرائيل الذي يعود إلى بالمرستون اثناء حكم محمد علي. فالبمرستون تصور أن انشاء دولة على حدود مصر الشرقية تمنع من بروز نموذج آخر مماثل لمحمد علي. هذا التفكير اختفى مؤقتا عندما احتلت لندن مصر ولكنه عاد مرة ثانية إلى الظهور عندما شعرت بريطانيا بأنها في طريقها لترك المنطقة.

هذا الإطار من المتغيرات ـ المدخلات ليكتمل لا بد وأن نتتبع الوجه الآخر أي نتائج هذه المتغيرات من حيث تأثيرها على التفاعلات الداخلية بحيث أفرزت مجموعة من الظواهر كردود فعل أو بعبارة أخرى أدق متغيرات ـ مخرجات عبرت عن وجودها بصفة خاصة خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، ونستطيع بإيجاز شديد أن نبلور هذه المخرجات حول ثلاثة عناصر اساسية :

(أولاً) البحث عن إرادة ذاتية.

(ثانيا) الصراع العربي الصهيوني.

(ثالثا) محاولة بناء نظام إقليمي قومي.

أول هذه العناصر برز واضحا في اثناء الحرب العالمية الأولى. الثورة العربية الكبرى التي قادها القادة العرب ضد الدولة العثمانية وبتعاون تام مع الدبلوماسية البريطانية كانت إيذانا بميلاد جديد للحركة العربية وقد تميزت بعنصرين اساسيين : من جانب الابتعاد عن الدولة القائد وهي مصر التي استطاعت السياسة الانجليزية أن تقودها إلى خندق العزلة والتقوقع الداخلي، ومن جانب آخر التعاون التام والكامل مع الاستعمار البريطاني وقد وضعت القيادات ثقتها في تلك القيادة، وماذا كانت النتيجة؟ تجزئة المنطقة وإجهاض الحركة العربية بل ووضع اسس الاستعمار الفرنسي البريطاني باسم التحالف مع الحضارة البيضاء. على أن الحرب العالمية الثانية التي أذلت هذا التحالف الفرنسي البريطاني هيأت للوجود العربي رفع راية التحدي.

1_ فتكونت جامعة الدول العربية تعبيرا عن إرادة ولو جزئية في السعي نحو الاتصال بين القيادات الحاكمة.

2_ وظهرت القيادات الراديكالية مختلطة بالحركات اليسارية ورغم أن ذلك خلق فوضى في الفكر القومي لا نزال نعيش نتائجها إلا أنه أبرز نوعا جديدا من القيادات التي لا تؤمن بالتعاون مع الحضارة الغربية.

3_ ثم جاءت القيادات الاسلامية ومن منطلق حركة التجديد الاسلامي لتزيد الاضطراب الفكري حول مفهوم الإرادة الذاتية للمنطقة العربية.

4_ و أخيرًا فإن الثروة البترولية كان لابد بدورها أن تفرض نوعا آخر من القيادات التي أنتجتها الثروة المادية فراحت تارة بسذاجة وتارة بسوء تقدير تبحث فقط عن اولئك القادرين على حماية بقاء الثروة في أيديهم.

النتيجة الثانية وهي رد فعل المتغير الأول : أن البحث عن ارادة ذاتية يجب أن يوقف وأن يجهض، ووسائل الاجهاض عديدة. احدها إحياء المشروع القديم الذي وضع عناصره الأولى بالمرستون وهو دولة إسرائيل. وهكذا برز الصراع العربي الصهيوني و أضحى هو المحور الحقيقي الذي يشكل جميع ابعاد التطور في المنطقة و إليه تصب جميع القوى مدركاتها و إليه تنتهي جميع عناصر ومتغيرات الحركة في المنطقة وحول المنطقة. إن إسرائيل تعني مرحلة من مراحل التدخل في المنطقة. على أن التطور الأخير جعل إسرائيل تنظر إلى أبعد ما خلقت من اجله. لقد غرست لمنع المنطقة من التكامل ومن ثم تظل الارادات الأجنبية تمرح في جنبات المنطقة، ولكن إسرائيل اليوم تريد أن تستغل لنفسها خيرات المنطقة وهي من ثم تتساءل كيف تستطيع أن تسيطر هي ولحسابها على المنطقة؟

في هذا الإطار العام كان من الطبيعي ألا يكتمل أي نظام قومي يربط مختلف اجزاء المنطقة بحد أدنى من التوافق والتوفيق الحركي. و إذا كانت الوحدة لها مستوياتها فكذلك النظام القومي يملك مستوياته، المنطقة لم تحقق أي نوع من انواع النظام القومي. بل إنْ اتفاقيات كامب ديفيد جاءت لتفجر ذلك الحد الأدنى الذي حققته

جامعة الدول العربية وخلقت في المنطقة مجموعة من المحاور المتصارعة. مثل هذا الموقف هو الامثل لأي قوة اجنبية. ومن ثم يصير السؤال : كيف يتم الحفاظ على هذا الوضع وكيف يتم تعميقه؟ هنا يبرز مرة أخرى مبدأ شد الأطراف ليصير أحد المتغيرات الاساسية في التعامل مع المنطقة.

57_ الأهداف القومية وتطور الاستراتيجية الإسرائيلية في الثمانينات :

لنستطيع أن نجيب على التساؤلات المختلفة لا بد أن نطرح السؤال التالي : ما هي الاحداث الاستراتيجية التي تحرك القيادة الإسرائيلية كمحور لسياستها المستقبلية خلال العشرين عاما المقبلة؟

أمن إسرائيل في الثمانينات لا يمكن أن ينفصل عن منطقها في التعامل مع المشاكل واملخاطر التي تتعرض لها حاليا. إن استراتيجية إسرائيل تواجهها والتي سبق وذكرناها تفصيلا. والثاني العمل على تحقيق اهدافها الصهيونية لا بالمعنى الذي وضعه آباء الصهيونية الأوائل هرتزل وزملاؤه ولكن بالمعنى الذي يفرضه الواقع المعاصر.

من هذا المنطلق علينا أن نفصل ونميز في الأهداف القومية لإسرائيل بين ستة مداخل رئيسية :

(أولاً) تجزئة الدول العربية وبلقنة الوطن العربي.

(ثانيا) تمكين الدولة اليهودية النقية من التكامل.

(ثالثا) تحويل إسرائيل إلى قلعة صناعية ودولة خدمات سياحية.

(رابعا) ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي من منطلق السيطرة ومبدأ التبعية.

(خامسا) تجزئة دول المنطقة غير العربية.

(سادسا) تحويل القدس إلى عاصمة عالمية : مصرفية وصناعية.

يعنينا من هذه الأهداف المتعددة والمتتابعة فقط في نطاق موضوع هذه الدراسة الهدفين الأول والثاني، على اننا قبل أن ننطلق في تحليل هذه العناصر المختلفة في السياسة القومية الإسرائيلية و إلى تقدم المنطق الاستراتيجي الجديد علينا أن ندفع بثلاث ملاحظات لها اهميتها في فهم الواقع الإسرائيلي المعاصر من حيث علاقته بالجانب العربي.

(أ) أول هذه الملاحظات أن من العبث البحث عن مصادر ثابتة للصهيونية المعاصر في كتابات آباء الصهيونية الأوائل، الصهيونية المعاصرة هي صهيونية براجماتية لا تأخذ من المناهج التقليدية سوى جزء محدود. والواقع أن الصهيونية التقليدية قد انتهت وصفيت اهدافها. أن ما كان يريده الاباء الأوائل هو وطن قومي لليهود حيث إن هؤلاء ليسوا أقل من غ يرهم. وهذا قد تحقق، بل إنْ الأمر الاكثر أهمية أن هؤلاء الآباء الأوائل ما كانوا يتصورون حقائق ثلاث :

(أولاً) أن المنطقة سوف تواجه إسرائيل بكل تلك الحروب. لقد فهم هرتزل منذ البداية أن مشروعه لا بد أن يواجه عناصر عديدة للرفض، ولكنه ما كان يتصور أن تتحول إسرائيل إلى أداة عسكرية من الدرجة الأولى بحيث تفرض على المنطقة حروبا دورية تكاد أن تتكرر كل عشرة اعوام. إنها تذكرنا بتحتمس ورمسيس الذي كان يخرج كل عام ليطهر الشام خوفا على حدوده الشرقية. مفهوم التنظيف الدائم PERMANENT PURGE أخذته عن التقاليد الستالينية في صورة أكثر عنفا.

(ثانيا) كذلك فإن أي مفكر صهيوني وحتى منتصف القرن الذي نعيشه ما كان يمكن أن يدور في ذهنه انتقال محور القوى الكبرى من أوروبا الغربية ومن شواطئ البحر الابيض المتوسط إلى مجتمعات لا تقاليد لها كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. بل إنْ العودة إلى بعض كتابات المفكرين اليهود يشعر بكثير من الاحتقار لهذه الدول التي تمثل اليوم السيادة العالمية. إنْ تعلقهم الحقيقي كان بفرنسا بوصفها امة الحريات وبألمانيا حيث أعظم العقول المفكرة وبريطانيا الدولة الكبرى والمسيطرة حقيقة على عالم القرن التاسع عشر. ولكن دولة المغول و امة رعاة البقر لا موضع لها في الفكر الصهيوني التقليدي من حيث الإعجاب أو التقديس.

(ثالثا) و أخيرًا فإن العنصر الصهيوني ما كان يمكن أن يمر في مخيلته تحول إسرائيل إلى دولة امبريالية. هناك فارق واضح بين الاستناد إلى الامبريالية العالمية وتحويل إسرائيل ذاتها إلى دولة قادرة على أن تخلق امبرياليتها الذاتية. ورغم أن هرتزل ترك كتابا لم يقدر له التداول إلا منذ قرابة عشرين عاما باسم الأرض القديمة الجديدة، تضمن بعض ارهاصات بهذا المعنى إلا أنه يظل محدود الدلالة. وحتى عندما يتحدثون عن إسرائيل الممتدة من النيل إلى الفرات فلا يعني ذلك تصور انشاء دولة كبرى مسيطرة تتحكم في جزء متسع من العالم القديم.

الإدراك الصهيوني المعاصر يختلف اختلافا جذريا عن التصور والفلسفة التقليدية للفكر الصهيوني.

(ب) أهم هذه الفروق وهو المتعلق بوظيفة إسرائيل في السياسة المعاصرة في أن الفكر التقليدي ينظر إلى إسرائيل على أنها هي دولة اليهود حيث يستطيع اليهودي أن يعيش كالآخرين وأن يحقق ذاته، ومعنى ذلك الدولة النقية، هذا المفهوم لا يزال يسيطر على الإدراك الاسرائيلي الحاكم ولكنه يضيف إلى ذلك أن تلك الدولة اليهودية هي دولة شرق أوسطية. أنها تنتمي إلى هذه المنطقة ومن حقها أن تتحكم وتوجه وتقود كل من ينتمي إلى منطقة الشرق الأوسط بأوسع معانيه. وهنا نلاحظ تطورا خطيرا في الفكر الصهيوني حيث لا بد أن تكون له نتائجه الخطيرة في الأعوام القادمة.

و إسرائيل في بداية وجودها كانت تؤمن بأنها دولة غير منحازة. وهي تجعل من مفهوم الدولة الاشتراكية أحد اسس بنائها الفكري، وهي ترفض أن ينظر إليها على أنها دولة شرق اوسطية. التطورات المختلفة التي عاشتها إسرائيل خلال الخمسة عشر

عاما الاخيرة قادت إلى عكس جميع هذه المفاهيم. فهي ليست فقط منحازة بل أنها أداة متقدمة لإحدى الدولتين العظميين ترتبط بها برباط استراتيجي هو في حكم التحالف، وفكرة العدالة الاشتراكية اختفت وأصبحت إسرائيل تعبيرا عن رأسمالية متقدمة بل إنْ الكيبوتزات التي هي مظهر لتلك المفاهيم الاشتراكية تطورت لتأخذ معنى جديدا ولتعكس فلسفة جديدة. أما عن طبيعتها كدولة ليست شرق اوسطية فلم يعدله موضع في أي تحليل أو تصريح حول الاوضاع السياسية المرتبطة بالتحرك الإسرائيلي الدولي و الإقليمي.

لو عدنا إلى الاحداث التي أعقبت انشاء إسرائيل بل وحتى حرب الأيام الستة لهالنا مدى ما اصاب الإدراك الإسرائيلي من تطجور. ما جنس الذي شغل منصب رئيس الجامعة العبرية عندما دعا في أوائل عام 1948 لدمج إسرائيل في الشرق الأوسط اجتمع المجلس الاعلى للجامعة المذكورة و أعلن في 28 ابريل 1948 تنصل الجامعة منه بل وأضاف أن أي شيء يحمل اسم يهودا ماجنس لا يمثل وجهة نظر المجلس أو هيئة التدريس بالجامعة، وهكذا أكره الزعيم الصهيوني على الاختفاء من الحياة العامة، ويقول بن جوريون بصراحة : (إن إسرائيل تقع جغرافيا في منطقة الشرق الأوسط ولكنها ليست منه). ويضيف بنفس المعنى بنحاس سابير في عام 1966 وهو يحاول أن يدخل إسرائيل في السوق المشتركة : (إن إسرائيل تنتمي إلى أوروبا ثقافيا وسياسيا واقتصاديا على الرغم من موقعها في الشرق الأوسط).

أين هذا من تصريحات مناحم بيجين اثناء زيارته القاهرة عندما وصف بناة الاهرام بانهم (أجدادنا)؟

الواقع أن تطورا خطيرا قد احدث نتائجه في الإدراك الإسرائيلي قاد إلى تثبيت هذه الصفة وهي أن إسرائيل دولة شرق اوسطية، أسباب ذلك تقود في الواقع إلى حقيقة الانقلاب الذي حدث في داخل إسرائيل وقاد تكتل ليكود إلى الحكم، فخلف هذا التكتل هناك قوى ثلاث تتحكم في علاقة السلطة السائدة في داخل المجتمع الإسرائيلي. فهناك أولاً اليمين المتطرف وهو لا يزال يؤمن بمفاهيم الامبريالية التقليدية التي يسودها قانون العرض والطلب ومبدأ بقاء الاصلح. ثم يأتي الاتجاه الديني الذي يعتقد في الوعد الالهي بكل ما يعنيه من عناصر ومتغيرات، و أخيرًا يكمل ذلك المؤسسة العسكرية التي تسودها مفاهيم الفتح والتوسع والمغامرات العسكرية، هذه القوى الثلاث لابد أن تتبع سياسة توسعية، و أي سياسة توسعية لا يمكن أن تنطلق إلا من مفهوم الانتماء إلى المنطقة، ولا يجوز لنا أن ننسى أن الوقت يسير في هذا الاتجاه لأنه مع الأعوام القادمة سيصل إلى السلطة جيل الصابرا أي ذلك الجيل الذي ولد على أرض إسرائيل بعد أن أنشئت إسرائيل وهو من ثم وبغض النظر عن شعوره بالتفوق وعن اختفاء عناصر العقد الكامنة في الجيل السابق إلا أنه قد ولد على أرض فلسطين

وتنشق عبير هذه المنطقة فلا بد من أن يشعر بأنه ينتمي إلى تلك المنطقة وبغض النظر عن خصائصه السلوكية.

(جـ) ملاحظة اخيرة جديرة بأن تختم بها هذه التأملات، البعض قد يتصور أن هذا الذي نسجله فيه نوع من المبالغة وهو يستند إلى خيال مريض، ولا بد أن يضيف هؤلاء : و أين البحر العربي؟ ونود أن نجيب على هؤلاء من واقع التاريخ أولاً . فإسبانيا احتلها العرب عدة قرون، فهل يعرف هؤلاء كم كان عدد العرب الذين حكموا اسبانيا وكم كان اهالي اسبانيا الذين فرض عليهم العرب حتى ديانتهم؟ لم يزد عدد العرب طبقا لأدق التقديرات على خمسة عشر ألفا في مواجهة ما لا يقل عن عشرة ملايين. فلو طبقنا نفس العلاقة العددية لكان معنى ذلك أن إسرائيل في حاجة إلى تجمع ما لا يتجاوز ربع مليون نسمة، ولماذا نذهب بعيدا؟ كم كان عدد سكان بريطانيا خلال العصر الفيكتوري عندما كانت السياسة الانجليزية تسود أكثر من ربع العالم بما في ذلك شبه القارة الهندية وجميع اجزاء القارة الاسترالية وقبل ذلك امريكا الشمالية دون الحديث عن جنوب افريقيا ومنطقة الشرق الأوسط؟ ولنتذكر من قبيل الاضافة اننا نعيش اليوم في عصر حيث الكم أضحى محدودا ولو بدرجة معينة إزاء أهمية الكيف.

58_ تجزئة المنطقة العربية والأمن القومي الإسرائيلي :

أول أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في الأعوام القادمة هو بلقنة المنطقة العربية أي العمل على تجزئة جميع الدول العربية وتحويلها إلى كيانات صغيرة هشة تكرر ما هو حادث اليوم في منطقة الخليج العربي وما حدث طيلة القرن التاسع عشر في شبه جزيرة البلقان.

لماذا تريد إسرائيل وتسعى لتفجير جميع دول المنطقة العربية؟ هناك أهداف استراتيجية ترتبط بالأمن الإسرائيلي تتستر خلف هذه السياسة، ولكن يجب ألا ننسى أيضًا كيف أن منطقة التجزئة قد يجد أذنا صاغية من جانب القوى الكبرى، وليس فقط بمعنى الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية بل وكذلك الاتحاد السوفيتي. ولكن يظل السؤال مزدوجا : كيف تستطيع إسرائيل أن تجمع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على مائدة واحدة؟ وكيف ستحقق هذه التجزئة؟

القناعة الإسرائيلية هي أنها لن يحميها في الأيام القادمة وبصفة خاصة في نهاية الثمانينيات إلا تجزئة الدول العربية. أي ضمان أمني أو اتفاقية مع الدول العظمى لن تكون لها قيمة فهي تعلم أنه في الأمد البعيد لو ظل الوضع على ما هو عليه فإن الولايات المتحدة سوف تنتهي بأن تجد مصالحها في الجانب العربي. وهي كدولة عظمى لا تستطيع أن تضحي بمصالحها كليا لحساب دولة أيا كانت اهميتها العاطفية، كذلك فإن الجانب العربي في طريقه لأن يضع حدا للتخلف الذي يفصله عن إسرائيل وقد أثبتت مصر قدرتها على ذلك. ومصر في الأمد البعيد سوف تعود إلى الصف العربي لأنها تعلم أن هذا هو انتماؤها. ومن ثم ولضمان أمنها ليس امامها سوى تفجير العالم

العربي وتحويله إلى العديد من الكيانات ذات الطابع الطائفي أو الديني، مثل هذا التفجير سوف يسمح لإسرائيل بتحقيق هدفين في آنٍ واحد : من جانب سوف تجد تبريرا لها في عالم يسوده مفهوم الدولة الطائفية، إسرائيل نفسها ليست دولة علمانية وهي من ثم سوف تخلق التجانس بين منطق وجودها والمنطق السياسي الذي سوف يسود المنطقة في تلك اللحظة، وهي من جانب آخر سوف تلهي القيادات لمدة خمسين سنة في خلافات محلية حول الحدود والأطماع المتعلقة بالممرات المائية والثروات البترولية وما عداها. وفي خلال ذلك تستطيع أن تؤمن لنفسها التطور الذي سوف يسمح لها بأن تحقق اهدافها البعيدة المدى والمتعلقة بالسيطرة الكاملة والتحكم في المنطقة الممتدة من المحيط الهندي حتى المحيط الأطلسي.

الهدف الإسرائيلي بهذا المعنى لا يترك أي دولة من دول المنطقة العربية فتجزئة لبنان وتحويلها إلى خمس دويلات ليس سوى نموذج لما سوف يحدث في جميع دول المنطقة بما في ذلك مصر. تحويل العراق وسوريا إلى عدة دويلات هو هدف اساسي للسياسة الإسرائيلية. في سوريا سوف نجد الدولة العلوية ثم منطقة حلب يمكن أن تكون بدورها دولة أخرى سنية تواجهها دولة سنية معادية في دمشق و إلى جوارها دولة درزية تمتد لتشمل أيضًا منطقة الجولان كذلك فإن العراق سوف تعرف ثلاث دول على الاقل والواقع أن تقسيم هذه المنطقة ليس جديدا، فالصراع الدموي أولاً بين الاقليات عرفته الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا في لحظة معينة قامت بتسليح تلك الاقليات التي ارتكبت مجازر شنيعة فيما بينها والتي وصلت إلى ذروتها خلال الفترة الممتدة من عام 1917 حتى عام 1920، بل إنْ الجيوش المتحالفة التي تعين عليها أن تنسحب من المنطقة لتواجه احداث مصر وفلسطين تركت الاقليات الارمنية واليونانية تتولى حصدها القوات التركية والكردية لتعود بعد ذلك القوات التركية فتتولى تأديبا ولعدة اعوام في أن تجزئ سوريا وتحيلها إلى عدة دول مستقلة من بينها الدولة العلوية وكذلك جبل الدروز فضلا عن منطقة الاسكندرونة، الاستعمار البريطاني بدوره أدخل في اعتباره انشاء دولة مستقلة في الموصل يغلب عليها الطابع الطائفي.

أيضًا مصر لا تستثني من هذا التصور، ورغم أن مصر هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ظلت خلال ستة آلاف عام تمثل تماسكا قوميا ثابتا، فإن هذا لا يمنع القيادة الصهيونية من أن تفكر في تنفيذ نفس السياسة بصدد وادي النيل أيضًا، واسرائيل تعلم أن المخاطر التي يتعرض لها الكيان الصهيوني لو ظلت مصر في تماسكها أولاً وفي تضخمها الديموجرافي ثانيا وفي تقدمها التكنولوجي ثالثا هي قاتلة ومصر تستطيع وحدها لو قدرت لها القيادة الصالحة على تعبئة القدرات والاستخدام الأمثل للإمكانيات أن تقضي على إسرائيل. وهي لذلك أكثر إلحاحا بتطبيق مفهومها للتجزئة على مصر.

الخيال الاستراتيجي الإسرائيلي يتصور هذه التجزئة وهي تسير في اربعة محاور اساسية : الأول وهو محور الدولة القبطية الممتدة من جنوب بني سويف حتى جنوب اسيوط وقد التقت غربا لتضم الفيوم التي بدورها تمتد في شكل طريق صحراوي يربط الفيوم بالاسكندرية دون المرور بالدلتا وهكذا تصير الاسكندرية عاصمة الدولة القبطية ويصير الدولة القبطية تواجد على البحر الابيض المتوسط، الجزء الجنوبي أي الممتد من جنوب اسيوط حتى السودان والذي تعودنا أن نطلق عليه بلاد النوبة سوف يرتبط بالصحراء الكبرى وتصير اسوان عاصمة له ليحمل اسم دولة البربر. والحديث عن دولة البربر قديم اثارته بعض الاتجاهات الاستعمارية الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية وعندما بدأت تتكشف أهمية البترول المنتشر في الصحراء الجزائرية وحولها. ولكن التفكير اصطدم بعدم وجود مدينة في جميع اجزاء هذه المنطقة لتجعل منها فرنسا عاصمة للدولة الجديدة وبينما راحت الاقلام تلح على التفكير الجدي في انشاء تلك العاصمة نشبت الحرب وتوقفت جميع هذه المشروعات. واليوم تعود إلى السطح هذه التصورات ولكن من منطلق آخر. وبطبيعة الحال فإن الجزء المتبقي من مصر سوف يسمى بمصر الاسلامية بعد أن تقتطع منه أيضًا سيناء وكذلك الجزء الشرقي من الدلتا بحيث تصير الحدود بين مصر و إسرائيل هي فرع دمياط من جانب وترعة الاسماعيلية من جانب آخر.

مثل هذا التصور يملك مزايا أخرى :

أولاً : سوف يتحقق الحلم التاريخي من النيل إلى الفرات.

ثانيا : وسوف تدخل في النفوذ الاسرائيلي جميع الخيرات المتوفرة في شبه جزيرة سيناء بما فيها قناة السويس اذ تستطيع أن تديرها وتحصل على عوائدها كاملة الدولة اليهودية.

ثالثا : وسوف يسمح لها فيما بعد بالفصل الحقيقي بين منطقة شمال الصحراء أي الاسلام الابيض عن منطقة جنوب الصحراء أي الاسلام الاسود وهو مقدمة للانتشار في وسط افريقيا حيث توجد ثروات المستقبل ابتداء من اليورانيوم والمعادن الاستراتيجية وانتهاء بالموارد الزراعية والثروة النباتية. مفهوم تفجير المنطقة بهذا المعنى لن يترك أي جزء من اجزاء الوطن العربي دون أن يخضع لآثاره، فالسعودية تتحول إلى ثلاث دول : نجد والحجاز ثم دولة الاحساء، والأردن صالحة لأن تقسم بدورها إلى دولتين، وفي تلك اللحظة فإن جميع الدول العربية ابتداء من السودان وحتى المغرب سوف تخضع لهذا المبدأ وبلا استثناء.

الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بهذا الخصوص واضح ولا يعرف أي غموض. ولكنه في الفترة الاخيرة بدأ يطرح التساؤل عن ترتيب تعامله مع المنطقة من هذا المنطلق. أو بعبارة أخرى حتى موت السادات كانت الفكرة السائدة هي تأخير مصر إلى نهاية المطاف والبدء بلبنان ثم سوريا أو الأردن فالعراق وبعد إكمال تجزئة وبلقنة

المشرق العربي يتم التعامل مع مصر. والسبب في هذا التصور هو أن مصر بما تمثله من ثقل ووزن يجب أن تترك إلى مهلة لاحقة.

وقد كان هذا الفهم والتفسير لأوضاع المنطقة خلف اتفاقيات كامب ديفيد والانسحاب من سيناء. ولكن في الفترة الاخيرة وخلال العامين الماضيين بدأت تظهر نغمة جديدة اساسها ضرورة الاسراع بتنفيذ هذا المخطط بالنسبة لمصر حتى أن البعض طالب بإعادة احتلال سيناء. والسبب في ذلك يعود إلى عدة متغيرات :

1_ من جانب فإن حالة الضعف الاقتصادي الذي تعيشه حاليا مصر يغري بتحقيق هذا الهدف ويساعد على ذلك القوة الواضحة خلال الفترة الاخيرة للأقلية القبطية.

2_ ومن جانب آخر ضرورة الاسراع بتنفيذ هذا المخطط قبل احتمالات عودة مصر إلى الصف العربي وإلغاء اتفاقيات كامب ديفيد واتباع سياسة تعيد إلى الزمن سياسة عبد الناصر.

3_ و أخيرًا لنتذكر أن مثل هذا المخطط سوف يؤدي إلى سهولة تنفيذ مخططات مماثلة في جميع اجزاء الوطن العربي ابتداء من ليبيا وحتى المغرب وموريتانيا.

4_ كذلك لا يجوز أن ننسى المزايا الاقتصادية الكامنة وراء تجزئة مصر كخطوة أولى. فالتسرب الاقتصادي إلى مصر بما تملك من كثافة سكانية يسمح للاقتصاد الإسرائيلي بسوق معينة من حيث الأهمية، والحصول على الثروات الكامنة في سيناء سوف يخلق بدوره بنسلفانيا جديدة في منطقة الشرق الأوسط.

5_ ولا يجوز لنا أن ننسى كيف أن فتح قناة السويس بإدارة إسرائيلية سوف يصير ورقة ضاغطة على القوى الدولية بما في ذلك الاتحاد السوفيتي وهي ورقة علينا بأن نعترف كيف أن الدبلوماسية المصرية لم تعرف كيف تستفيد منها حتى اليوم.

المنطق الإسرائيلي الذي يحاول أن يطوع لهذا التصور الإدراك الامريكي ليجعل السياسة الأمريكية إنْ لم تقف موقف المساندة لمثل هذه الاستراتيجية فعلى الاقل أن تتجنب الرفض وتصير بصدد المخطط الإسرائيلي وقد اتخذت موقف الحياد ينبع من مجموعة من الحجج والاعتبارات :

(أ) أن فلسفة الدولة القومية لا تصلح للتعامل مع المنطقة، ففلسفة الدولة القومية مفهوم عربي عرفته دول أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. إنه مفهوم يتناقض مع الطبيعة العربية. وهو حتى اليوم فشل فنحاول تطبيق هذا المفهوم الآخر، مفهوم الدولة الطائفية الذي حظه من النجاح أكثر و الذي قد ينتهي بالمنطقة إلى الاستقرار.

(ب) ولماذا نذهب بعيدا؟ أليست هذه هي حصيلة الخبرة البريطانية والفرنسية في التعامل مع المنطقة؟ لقد بقته كلتا الدولتين في مواقف عديدة وانتهت هذه التطبيقات بأن تعيد تشكيل ارادة المنطقة، بل إن بريطانيا طبقت المفهوم أيضًا في مصر

عندما استندت في تدعيم نفوذها إلى الاقلية القبطية، وإذا كانت السياسة الانجليزية لم تصل إلى حد التجزئة العضوية فمرد ذلك هو أنها طبقت المفهوم لما كانت أكرهت على أن تغادر المنطقة.

(جـ) والواقع أن هذا المفهوم قد طوره القادة النازيون في أوروبا خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية. فألمانيا وهي تسعى لبناء نظام أوروبا الجديد ما كانت تستطيع فقط أن تستند إلى ارادتها القومية. فالشعب الألماني يجد حوله مجموعة من الشعوب لا تقل عنه من حيث المستوى الحضاري وتقترب منه من حيث الكثافة السكانية، ومن ثم ففي مواجهة ذلك الواقع تفتق الذهن النازي عن مفهوم تجزئة الكيانات القومية. هذا المفهوم طبق اثناء الحرب العالمية الثانية حتى في فرنسا ولم يوقفه إلا الهزيمة التي وضعت حدا لجميع النظريات النازية.

(د) وتأتي حجة أخرى لا بد أن تجد أذنا صاغية في المنطق الامريكي السياسة الأمريكية الحالية تقوم على أساس تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى قاعدة للمواجهة إزاء الفيضان الروسي، إنها تعتقد أن هذه المنطقة يجب أن تمثل الامتداد الطبيعي لحلف الاطلنطي بحيث تخلق الترابط مع قاعدتها العملاقة في دييجوجارسيا وهي لتفعل ذلك لا بد أن تحقق مواصفات ثلاث : التوافق الارادي للقيادات المحلية من جانب ثم الاستقرار الحقيقي في المنطقة ثانيا و أخيرًا مرافق إقليمية تتميز بالانسياب والاستمرارية. المنطقة في واقعها نقطة الارتكاز وهي الدولة اليهودية وفي نفس الوقت تحقيق نقاء داخلي في تلك الدولة بحيث تنتهي لأن تصير في الأمد البعيد ولو نسبيا دولة يهودية تضم فقط الشعب المختار. السياسة الاستيطانية ليست إلا إحدى أدوات تحقيق هذه السياسة في بعدها الثاني بل و إلى حد معين في البعد الأول.

ويعني ذلك :

أولاً : معالجة الظاهرة الاستيطانية من منطلق تقاليد الحركة الاستعمارية يتضمن فهما خاطئا أو بعبارة أكثر دقة غير كامل للظاهرة. مما لا شك فيه أن هناك اوجها للشبه ولكن المفهوم الاستيطاني الصهيوني والواقع المرتبط بذلك المفهوم بصفة خاصة ابتداء من نصر يونيه 1967 وبشكل أكثر وضوحا منذ مجيء مناحيم بيجين إلى السلطة له معناه وله مذاقه الخاص. الظاهرة الاستيطانية في فلسطين اجتازت العديد من المراحل كل منها تملك مذاقها الخاص وخصائصها المتميزة والمرحلة التي نعيشها والتي تعد للأعوام القادمة وبصفة خاصة كما تبدو عقب غزو لبنان لا يجوز أن تختلط مع المراحل السابقة سواء تلك السابقة على انشاء إسرائيل أو المرحلة الاخرى الممتدة من انشاء إسرائيل حتى حرب لبنان.

ثانيا : كذلك ونحن نتحدث عن سياسة إسرائيل الاستيطانية ألا نخلط بين هذه السياسة التي تتضافر مع السياسة الاستيطانية للصهيونية العالمية وسياسة إسرائيل ككيان قومي متميز. مما لا شك فيه أن هناك تنسيقا بين إسرائيل والوكالة اليهودية بل

ومختلف المنظمات الصهيونية التابعة والمستقلة ولكن هناك أيضًا بعدا قوميا للسياسة الاسرائيلية ينبع من أن سياسة إسرائيل تتمركز حول مفهوم الأمن القومي الإقليمي. وهذا لا بد أن يؤثر ويشكل سياسة إسرائيل الاستيطانية، إنْ فهم الظاهرة الاستيطانية في اوضاعها المعاصرة لا يمكن أن يكون كاملا إنْ لم ينطلق من تحليل سياسة إسرائيل فإسرائيل كأي دولة معاصرة تملك مستويات ثلاثة للتعامل السياسي : داخلي، إقليمي ثم دولي، وقد سبق ورأينا كيف أنها تغلب البعد الإقليمي بحيث تجعله يتحكم في السياسة الداخلية والسياسة الدولية. كذلك وككل دولة عصرية فهي تبني ايا من هذه السياسات على تخطيط واضح من حيث الأهداف و الأدوات. الاستيطان الاسرائيلي هو أداة اساسية من أدوات السياسة الإقليمية للكيان الصهيوني. هذا المنطلق هو وحده الذي سوف يسمح لنا بفهم كيف أن هذه السياسة هي ستار يخفي أيضًا مفهوم النقاء اليهودي للدولة الجديدة.

(أ) سبق أن رأينا حقيقة دلالة حرب رمضان، سياسة إسرائيل عقب زلزال أكتوبر ليست في جوهرها إلا عودة إلى سياستها قبل حرب الأيام الستة من حيث مفهوم التعامل الاستراتيجي مع المنطقة. السياسة تظل واحدة و الأهداف ثابتة و إنْ تغيرت بعض ادواتها. نظرية الأمن القومي الإسرائيلي أضحت في السبعينيات أكثر عمقا مما كانت عليه في الستينيات. الطبقة الحاكمة تعلم أنه لو حدث في عام 1967 ما اصاب الجيش الاسرائيلي في عام 1973 فإن احتمالات اختفاء إسرائيل أو تقليص وجودها العضوي يجب أن ينظر إليها بجدية.

رغم ذلك فعلينا لنفهم حقيقة تطور السياسة الاستيطانية أن نعود إلى مختلف التطورات التي ارتبطت بالأحداث المتلاحقة منذ حرب الأيام الستة. فحرب يونيو 1967 أدت إلى نتائج ثلاث :

أولاً : اختلال التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل حيث أصبحت الاداة الإسرائيلية هي المتحكمة في المنطقة.

ثانيا : طغيان المفهوم التوسعي في القيادة الإسرائيلية، النجاح يفتح الشهية ويزيد من الثقة في النفس، وقد ارتبط بذلك تدعيم الاتجاه نحو اليمين الرأسمالي الذي انتهى إلى ذلك الانقلاب الصامت في عام 1977 كنتيجة لنوع من التحالف الخفي بين كتلة ليكود والمؤسسة العسكرية والقوى الدينية. إن وصول مناحيم بيجين إلى السلطة هو النتيجة النهائية لهزيمة القوى العربية قبل ذلك بعشرة اعوام.

ثالثا : عودة المنطقة لأن تخضع لمظلة واحدة من حيث التبعية الدولية وهي المظلة الأمريكية.

مما لا شك فيه أن هذه المتغيرات الثلاثة الاصلية تتبعها مجموعة أخرى من المتغيرات الجانبية العديدة التي تساهم بشكل أو بآخر في تشكيل الموقف في منطقة الشرق الأوسط. نذكر البعض منها على سبيل المثال : اختفاء القيادات التاريخية من

المنطقة، جمال عبد الناصر والملك فيصل، الانسحاب السوفيتي الكامل والشامل من المنطقة، التهلهل في الاقتصاد المصري، حرب أكتوبر وما ارتبط بها من نتائج، التحول الجذري في الاستراتيجية العالمية واتجهاها للتمركز حول المحيط الهندي، ازدياد الازمة البترولية، التدهور الاقتصادي العالمي، الاستقلالية الأوروبية واليابانية في مواجهة الهيمنة الأمريكية، احداث إيران وما أعقبها من اضطرابات قد تتسع لتشمل جميع اجزاء منطقة الخليج.

رغم ذلك فإن المتغيرات الثلاثة الأولى هي التي ظلت مسيطرة على المنطقة حتى اتفاقيات كامب ديفيد ورغم احداث أكتوبر. حرب أكتوبر في الواقع لم تفعل في دلالتها العامة سوى أن تؤكد التطور العام : إذا استثنينا عدة اسابيع أو عدة اشهر بدا فيها أن هذه الحقائق موضع مناقشة فإن التطور العام يظل واحدا و إنْ اختلفت بعض منحنياته.

(ب) اتفاقيات كامب ديفيد التي جاءت تسجل الفشل الدبلوماسي العربي والذي بدأ في الواقع منذ اتفاقية فك الاشتباك الثاني وعلى مسيرة خمسة اعوام من نصر أكتوبر العسكري جاءت تثبت عدة حقائق :

أولاً : أن خير استراتيجية يجب أن تتبعها القيادة الإسرائيلية هي التعامل الهجومي الاستفزازي حيث الضربة المجهضة تضع حدا لأي قدرة وحيث إنْ كل خطورة للأمام تعني اختراقا للجسد العربي الذي لا يملك أي قدرة حقيقية على المقاومة أو رفع راية التحدي.

ثانيا : أن هزيمة الطرف العربي ليست فقط في ميدان القتال حقيقة قائمة وممكنة ولا مفر منها – في الإدراك الإسرائيلي – بل هي أكثر وضوحا في الميدان الدبلوماسي. والاختراق الدبلوماسي أكثر خطورة و أكثر سهولة وقد أثبتت وقائع كامب ديفيد كيف استطاع مناحيم بيجين أن يتلاعب سواء بالجانب العربي أو كذلك بالجانب الامريكي.

ثالثا : كذلك ترسبت القناعة بأن الفرصة التي أتيحت للعالم العربي عام 1973 يجب ألا تتكرر مرة أخرى. يجب أن تجهض وتشل جميع الاسلحة التي تستطيع الإرادة العربية أن تستخدمها في أي مواجهة مع الدولة الإسرائيلية بطريق مباشرة أو غير مباشر. التبرول العربي، الاداة المقاتلة المصرية، التضامن العربي.

ومن هذا المنطلق لا بد أن نطرح التساؤل : ما هي أهداف السياسة الإسرائيلية المباشرة والمؤقتة والمتصلة بعلاقتها مع الدول المحيطة بها كما تبلورت عقب اتفاقيات كامب ديفيد؟ ما هي تلك الأهداف التي تمثل توافقا قوميا بحيث تمثل الإطار المباشر للتعامل في المدى القريب وبحيث تتفق حولها جميع القوى القومية سواء من جانب حزب العمل أو كتلة ليكود، سواء من جانب تلاميذ بن جوريون أو مناحيم بيجين ودون خلاف في الجوهر أو ما يمكن أن نسميه بالسياسة الإسرائيلي الإقليمية القصيرة المدى.

هذه الأهداف هي :

1_ تفجير النظام القومي العربي ومن ثم فقد جامعة الدول العربية طبيعتها القومية.
2_ تحقيق عملية التعامل المباشر الصهيوني العربي ومن ثم التواجد المستمر الإسرائيلي والثابت في ادارة المرافق الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.
3_ تحقيق عملية زحف ثابت في المنطقة بقصد تكريس استيعاب المناطق المحتلة في الدولة اليهودية.

سبق وتناولنا العنصرين الأول والثاني وكلاهما لا يعنينا أساسا في هذا المقام، فلنقف إزاء العنصر الثالث والذي يمثل الإطار الفكري لتنفيه الدولة اليهودية. مما لا شك فيه أن السياسة الإسرائيلية تسير بوعي حقيقي أساسه ألا تتسرع في خطواتها و ألا تلهث وراء تحقيق اهدافها و أن تنتظر اللحظة المناسبة عندما يصير الموقف ناضجا لتدفع بجعله التطور، وهي تعلم أن المنطقة لا تزال غير ناضجة لتحقيق اهدافها دفعة واحدة وبعبارة أدق أن اقتطاف ثمرة سياستها في حاجة بدوره إلى حنكة معينة.

والواقع أن المتتبع للدبلوماسية الصهيونية – وليس السياسة الإسرائيلية – يلحظ أنها أعدت لدبلوماسية الدولة اليهودية بهذا الخصوص بكثير من بعد النظر عندما عملت على تحويل النظام القومي العربي إلى نظم داخلية متعددة ولو في النطاق الاقتصادي. فالمنطقة العربية كانت حتى الستينيات تخضع لنظام دولي إقليمي قومي يتمركز في جامعة الدول العربية. لا يوجد في العالم نموذج يشابه هذا النظام سوى نظام السوق المشتركة في غرب أوروبا. هذا النظام رغم كل ما يعبر عنه من عيوب وما يعكس ما نقائص فهو يمثل خطورة حقيقة على الأهداف الإسرائيلية في المدى البعيد. إسرائيل تعلم أن كل خطوة نحو الوحدة العربية هي مسمار يدق في نعشها ومن ثم فمن صالحها أن تحيل هذا النظام القومي إلى نظام إقليمي مرفقي أساسه تفجير ذلك النظام من داخله. التناقضات بين الحكم أولاً ، مرفقي أساسه تفجير ذلك النظام من داخله. التناقضات بين الحكم أولاً ، الصراعات المحلية من جانب آخر، ثم دفع الاقليات للتمرد، ثالثا كلها عناصر ذات فاعلية، ولكن وحدة المدركات القيادية والمصالح المرتبطة بالدفاع عن بقاء تلك القيادات منعت من تحقيق الهدف الصهيوني، ومن ثم فقد تحركت الدبلوماسية بطريق غير ملموس وغير واضح : من جانب بؤرة جاذبة في الخليج العربي، ومن جانب آخر دفع المصالح الأوروبية نحو التعامل على أساس التفضيل مع دول افريقيا الشمالية ذات تقاليد التعاطف الفرنسي تخلق من حيث الواقع نظمًا فرعية ثلاثة في داخل هذا النظام القومي العربي البؤرة الجاذبة في الخليج العربي كانت شاه إيران الذي استطاع أن يجذب بعض الدول البترولية وبصفة خاصة المحافظة. لقد كان شيوخ وحكام تلك المنطقة يحجون إلى طهران وعواصم المجون في إيران بنفس السعادة والشعور بالارتياح الذي سوف نراه من جانب انور السادات وهو يذهب إلى واشنطن يتلقى التعاليم والتوجيهات، وهكذا دفع الخليج العربي للانشطار عن

ارتباطاته العربية باسم أمن الخليج وهو الأمر الذي سمح لإسرائيل بنوع من تقسيم مناطق النفوذ بين سياسة الشاه وسياسة تل أبيب، تفجير مماثل حدث في شمال افريقيا سمح بتحقيق الأهداف الأوروبية من جعل تلك المنطقة بمثابة امتداد لاحتمالات التوسع الاقتصادي لدول السوق المشتركة. ومن ثم في هذا التصور تغيير إزاء نظم إقليمية ثلاثة كل منها يملك استقلاله الوظيفي احدها الذي يعنينا هو نظام منطقة الشرق الأوسط العربية بحيث تعزل تلك المنطقة ويصطبغ نظامها لا بالصفة القومية ولكن بالصفة المرفقية. (شمعون بيريز) طرح في لحظة معينة وفي اعقاب حرب الأيام الستة ذلك المفهوم حتى أنه تصور أنه يندرج في هذا النظام الجديد كل من قبرص وتركيا إلى جانب إسرائيل، بطبيعة الحال عنئذذ يسهل على إسرائيل تفتيت الكيانات العربية المحيطة واستيعابها اقتصاديا فإذا بها الدولة المسيطرة اقتصاديا والمتمكنة بل والقائد في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم في النظام الإقليمي لتلك المنطقة.

هذا الهدف أوقفه الحوار العربي الأوروبي وحرب أكتوبر. ولكنه أوقفه ليحيل هذا الهدف إلى سياسة أكثر بعد و أكثر شمولا مع مجيء مناحيم بيجين إلى السلطة.

الذي يعنينا من هذا التطور هو كيف أن هذا الهدف يكمله منذ البداية ويسانده تحقيق عملية زحف في المنطقة بقصد تكريس استيعاب المناطق التي احتلتها إسرائيل عقب حرب عام 1967، والاستيعاب هنا يعني ثلاث حقائق : ضم الأرض أولاً وتفريغ تلك الأرض من سكانها العرب ثانيا وزرع المستوطنات المعدة لاستقبال المهاجرين اليهود ثالثا، هذا الهدف تطور وتكامل ولكنه يظل الأساس الحقيقي لعلاقة الاستمرارية الثابتة بين سياسة حزب العمل وفلسفة حزب حيروت أو كتلة ليكود، والواقع اننا إذا استثنينا شبه جزيرة سيناء فإن جميع القيادات الإسرائيلية المسئولة حاكمة كانت أو غير حاكمة تنظر لجميع الاجزاء الاخرى على أنها جزء لا يتجزأ من الدولة الإسرائيلية.

لا نريد أن ندخل بهذا الخصوص في مناقشات جانبية حول حقيقة الأهداف والتصورات الصهيونية لاسرائيل الكبرى وكل ما يرتبط بذلك من مناقشات ايديولوجية قد تصير في بعض الأحيان مناقشات عابثة، إن الجوهر هو اننا نعيش عصرا يمهد للسلام العبري، حيث سوف يحل موضع السلام الامريكي ذلك المفهوم الإسرائيلي وسوف ترفرف على المنطقة ارادة الطبقة الحاكمة في تل أبيب. لو ظل التطور يسير في مساراته التي بدأت مع اتفاقات كامب ديفيد فإن هذه المرحلة قادمة لا ريب فيها. ولكن هل سوف تقف الإرادة العربية موقف الصمت والاستكانة أم الانتفاضة العملاقة قادمة؟

ولنقف إزاء بعض الحقائق :

أولاً أن الهردف الأول للحركة الصهيونية في تصور جميع الاحزاب الإسرائيلية بما في ذلك الحزب الشيوعي هو تجميع كل يهود العالم في أرض الميعاد. قد تختلف

تقديرات المجتمع اليهودي في الدياسبورا وقد تتباين ابتداء من قرابة ثلاثين مليونا كحد أقصى إلى عشرة ملايين كحد أدنى ولكن الذي لا شك فيه أن إسرائيل بوضعها الحالي لا تمثل أكثر من ثلث يهود العالم.

في هذه الرقعة المحدودة أين يمكن استقبال ضعف عدد اليهود المقيمين حاليا في إسرائيل؟ إن الأرض الفلسطينية تتميز بالفقر الشديد في الثروات و بالأزمة الطاحنة التي تعاني منها بخصوص المياه فإن ظلت إسرائيل وحولها محيط من العداوة فكيف تستطيع أن تستقبل مهاجرين جدد بهذا العدد وتلك الضخامة؟

ثانيا إسرائيل من جانب آخر لم تقبل مع أي حكومة ومنذ نشأتها حتى اليوم أن نضع لها حدودا قومية، الدولة الوحيدة في العالم التي ترفض صراحة أن ترسم خريطة حدودها الدولية هي فقط إسرائيل. ولم يقتصر الأمر على الموقف الدولي لإسرائيل قبل حرب الأيام الستة بل وحتى هذه اللحظة، يرد على لسان زعماء حزب حيروت بأن حدود إسرائيل هي حيث يوجد اليهودي وبطبيعة الحال هذا يعني مفاهيم معينة ليست في صالح الشرعية الإقليمية الدولية في مفاهيمنا المعاصرة، قوانين الجنسية الإسرائيلية اعلان صريح عن المغالطات التي ترتكبها إسرائيل بهذا الخصوص باسم الطبيعة اليهودية للدولة الإسرائيلية. كذلك مما لا شك فيه كما سبق ورأينا أن وضع إسرائيل قبل حرب الأيام الستة كان يمثل مخاطر حقيقية بل وقاتلة، إسرائيل عقب حرب الأيام الستة أضحت في موقف متميز : فهي تجلس في هضبة الجولان وقد جعلت من نهر الاردن في الشرق وقناة السيوس في الغرب حدودا طبيعية، وهي قد أبعدت الجيوش المصرية عن مناطقها السكانية والصناعية مئات الكيلو مترات وهي أضحت قادرة على أن تنقل القتال إلى أرض العدو بسهولة ويسر. وهي قد اختصرت طول حدودها بنسبة الثلث.

جميعها اعتبارات أدت إلى ثبات المفهوم المتعلق بتكريس استيعاب تلك المناطق المحتلة.

الهدف الثاني يختلط في ذهن القيادات العربية بمفهوم السلام، الواقع أن الذي تريده إسرائيل ليس تنظيم عمليات حدود ولا توقيع معاهدات سلم حقيقية ولا الجلوس على مائدة المفاوضات لوضع حد للخلاف والوصول إلى نوع من التوفيق بين المصالح المتعارضة، إن من يتصور ذلك إنما يعبر عن سذاجة حقيقية، إن مفهوم إسرائيل للسلم هو أنه وسيلة لأن تستوعب في النظام الإقليمي بحيث يصير التواجد الصهيوني بجانب التواجد العربي في كل ما له صلة بإدارة المرافق الإقليمية حقيقة قائمة وثابتة ودائمة وبحيث يتعود العالم العربي على التعامل المباشرة مع العنصر الإسرائيلي. إن هذا هو المقدمة الأولى لإمكانية التغلغل في الاقتصاد الإقليمي وتوجيه خيرات المنطقة نحو المصالح الصهيونية ولعل هذه الناحية هي التي تفسر كيف تسير السياسة الإسرائيلية بهذا الخصوص بتدرج متتابع من مبدأ خطوتين إلى الامام وخطوة إلى الخلف. والواقع

أن إسرائيل تعلم بأن مستقبلها من حيث التقدم الاقتصادي يتوقف على فتح ابواب التعامل المباشر مع المنطقة العربية وبهذا المعنى هي لا تتجه فقط إلى السوق أو العمالة المصرية وأن ما يعنيها أساسًا هو الخيرات الحقيقية في منطقة المشرق العربي وبصفة خاصة رؤوس الاموال البترولية وهي لذلك تسعى لخلق سوق مشتركة إقليمية تقوم على مبدأ التعاون المباشر بين التكنولوجيا الإسرائيلية والعمالة المصرية ورأس المال العربي. أيضًا بهذا الخصوص لا نريد الحديث عن المشروعات العديدة في سيناء وفي الضفة الغربية فضلا عن المشروعات السياحية التي أعلن عنها من جانب إسرائيل منذ قرابة عشرة اعوام والتي تقوم على أساس ربط جنوب آسيا ووسط افريقيا بأوربا الشرقية عن طريق مجموعة من خطوط المواصلات تتمركز حول تل أبيب حيث تصير هذه المدينة العاصمة الأولى للخدمات المصرفية والسياحية للمنطقة الممتدة من المحيط الهندي شرقا حتى المحيط الاطلسي غربا ومن تركيا شمالا حتى الحبشة جنوبا.

هذه السياسة تسمح بتحقيق ثلاثة أهداف في آنٍ واحد :

1_ هي مقدمة لاستيعاب النظام الإقليمي العربي ومن ثم فبدلا من أن يبتلع الجسد العربي الكيان الصهيوني تستوعب إسرائيل الجسد العربي من خلال التحكم في شراايينه الحيوية.

2_ كذلك فإن هذه السياسة منطلق اساسي للسيطرة. فعقب السيطرة الوظيفية من خلال التحكم في الشرايين والمفاصل تأتي السيطرة الاقتصادية بفضل الاستجابة إلى متطلبات الحياة اليومية من حيث الاستهلاك وتقديم الخدمات، وجميع هذه المداخل لا بد أن تفرض التبعية السياسية.

3_ هذه السياسة لن تحدث نتائجها في التعامل مع الجسد العربي فقط بل وكذلك مع كل من يريد التعامل مع ذلك الجسد، ومن ثم تصير هذه السياسة، وقد أضحت قوة ضاغطة لا في مواجهة أوروبا الغربية فقط بل وكذلك في مواجهة الولايات المتحدة. إنه سوف يخلق وضعا يفرض على أي قوة كبرى تريد أن تتعامل مع المنطقة أن تتعامل أولاً و أساسًا من خلال الإرادة الإسرائيلية.

(جـ) الاستيطان ومنذ عام 1967 هو أحد أدوات السياسة الإقليمية الإسرائيلية، فقط من هذا المنطلق نستطيع أن نفهم حقيقة تطور الظاهرة الاستيطانية، والواقع اننا ودون دخول في تفاصيل وجزئيات نستطيع أن نكتشف ملامح السياسة الاستيطانية وخلال خمسة عشر عاما دون خلاف في التفاصيل بحيث نلحظ أن خطة التعامل مع الأرض المحتلة لم تختلف خلال فترة حكم حزب العمل عما حدث وقد وصل ليكود إلى الحكم، وهي لم تختلف قبل فتح باب الحل السلمي بزيارة الرئيس السادات للقدس عنها عقب ذلك بل وعقب توقيع اتفاقيات عديدة البعض منها يحتوي نصوصا تتعلق بما

يسمى بالحكم الذاتي، إن ملامح السياسة الاستيطانية واحدة ومتغيراتها واحدة وهو يفرض علينا أن نطرح أكثر من تساؤل واحد ليس هذا موضعه.

ما هي خصائص تلك السياسة؟

نستطيع أن نحدد خصائص السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في عنصرين اساسيين : الأول أنها سياسة حكومية بما يعنيه ذلك من أنها تنبع من تخطيط واضح كلي وشامل مقتن الأهداف والمراحل و الأدوات : فقد سبق أن ذكرنا أن هذا المخطط يندرج في مفهوم السياسة الإقليمية البعيدة المدى، هي سياسة حكومية ولنتذكر أن الوثائق المعلنة عن هذه السياسة صدرت أساسًا من رجال في السلطة أي من قادة يمارسون المسئولية وقد ارتبطوا بالادارة الحاكمة. وثيقة جاليلي، مشروع الون، تقرير كينج ليست، إلا بعض هذه المصادر. جميع الخلافات التي ثارت في داخل إسرائيل لم يكن مصدرها سوى أن حركة الاستيطان في بعض الأحيان اخذت صورة الحركات والمحاولات الفردية. وهنا تبرز الأهمية الحقيقية للقرار الذي صدر منذ عدة اعوام بالتصريح للأفراد بشراء الأراضي العربية. عندما أثير هذا القرار من قبل واجهة بعض المسئولين الاسرائيليين بكثير من الاستخفاف. تحضرنا اجابة موشى ديان عندما لم يكن في الوزارة وقبل مجلىء حكومة مناحيم بيجن بقوله : كيف نتصور أن اليهودي يستطيع أن يشتري الأراضي من جميع انحاء العالم دون أن يستطيع أن يفعل ذلك في اراضي آبائه وأجداده؟ والواقع أنه من حيث الحقائق غير المعلنة فإن حركة شراء الأراضي من الافراد قائمة على قدم وساق ويحدثنا مراسل الموند الدبلوماسي أنه وصلت هذه الحركة في بعض المناطق إلى أكثر من 60% وأن ذلك يتم من خلال الوسيط وأن كثيرا من العرب يعيشون على أرض لا يعلمون أنها لم تعد ملكا لهم وانها قد انتقلت قانوا إلى ملكية اليهود، الدلالة الحقيقية لذلك القرار هي أن حركة الاستيطان لم تعد حكومية وانما اصبحت أيضًا شعبية ولذلك فإن هذا القرار كانت له نتائج خطيرة سوف نعاصرها خلال الأعوام القادمة. الناحية الثانية التي تميز السياسة الاستيطانية هي أن هذه المستوطنات جميعها تنبع من حركات يمينية متطرفة. علينا أن نتذكر على سبيل المثال حركة (امونيم) ونستطيع أن نضيف حركة (أرض إسرائيل الكبرى). الأولى برزت في اعقاب حرب أكتوبر لتعيد الثقة بالذات في التقاليد الصهيونية، ولا يجوز أن تخدعنا الخلافات الشكلية التي تثور من آنٍ لاخر. إنها ليست إلا نوعا من انواع الاخراج المسرحي الذي يدور حول عملية تمويه ضخمة على الرأي العام العالمي. يصف هذه الحركة المحلل الفرنسي كابي لوك، بأنها L,ANNEXIAN EN DOUCE أي الضم بالارتياح، أو بعبارة أخرى بلغة أكثر وضوحا عملية استيعاب الأراضي وضم المناطق دون أن يشعر اصحابها بذلك. حركة إسرائيل الكبرى أكثر وضوحا في هذا لتعبير عن التطور الصهيوني، إنها تطالب باستئصا اهالي المنطقة

وتمكينهم من مغادرة الأرض الإسرائيلية وتعلن ذلك كأحد الأهداف الرئيسية في برنامجها الحركي.

(د) ما هي الأهداف المباشرة التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الإسرائيلية م منطلق الاداة الاستيطانية؟

الوثائق المعلنة تفصح بوضوح عن تلك الأهداف وكل محلل محايد للسياسة الإسرائيلية يعترف بأنه لا بد أن هناك مخططا غير معلن حول تلك الأهداف، ولو أردنا أن نبلور هذه الأهداف حول عناصر واضحة فعلينا أن نميز بين النواحي الثلاث التالية :

(أولاً) الحكومة الإسرائيلية تجعل من الاداة الاستيطانية أداة ثابتة للعقاب والزجر، ففي كل مرة يعد قرار دولي يعني توبيخا أو نقدا للسياسة الإسرائيلية، وفي كل مرة يحدث فيها تسلل خطير من الجانب الفلسطيني نلحظ الرد الثابت من الحكومة الإسرائيلية بانشاء مستوطنات جديدة، عندما صدر قرار بدعوة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجلس الأمن اصدرت الحكومة الإسرائيلية في 3 ديسمبر عام 1974 قرارها بانشاء اربع مستوطنات في منطقة الجولان، ولم يتردد رئيس الوزراء في ذلك الوقت بأن يعلن أن ذلك هو رد إسرائيل على قرار المنظمة الدولية.

(ثانيا) خلق نقط الارتكاز لعملية التدفق الزاحف. إسرائيل تؤمن بسياسة التوسع وهي لذلك في حاجة لخلق نقاط امامية تسمح لها بعملية الانتشار الديموجرافي الذي يمكن المجتمع الصهيوني من التدفق نحو الحدود العربية بل والتوغل ولو الجزئي في تلك الاجزاء المتاخمة للاراضي الإسرائيلية. هذا الهدف يستر أيضًا اعتبارات أمنية بمعنى أنه في مواجهة احتمالات التسلل العربي ليس هناك أكثر أمنا من التعمير الديموجرافي الذي يسمح بخلق الحائط البشري، كذلك يستتر خلف نفس المفهوم فكرة التوازن الديموجرافي بمعنى أنه في كل منطقة توجد بها كثافة سكانية عربية معينة تواجهها إسرائيل باستيطان يهودي إنْ لم يكن بمثل نفس الكثافة فهو في الاقل قادر في الأمد القريب على أن يتوازن معها، وبطبيعة الحال فإن هذا مقدمة لعملية طرد ومن ثم تصفية تدريجية، خلق نقط الارتكاز بعملية التدفق الزاحف هو نوع من انواع التوفيق بين الاعتبارات الامنية واعتبارات التوسع الديموجرافي من جانب آخر، وهكذا فإن خلق أمر واقع جديد لا يمكن الغاؤه في المستقبل مع خلق دفاعات متقدمة تصلح للزحف المستمر. تتوافق مع الأماني والآمال الأيديولوجية الدينية المتعقة بخلق إسرائيل الكبرى.

(ثالثا) وهكذا تصير المستوطنات الإسرائيلية أداة اساسية لاستئصال المجتمع العربي في تلك المنطقة. والمستوطنات منطلق أولاً للاستيلاء على الأراضي العربية : تارة بالشراء وتارة بالقبض على اصحابها وتارة أخرى بمنعهم من الدخول إلى الأراضي المحتةل ثم تارة رابعة عندما لا تصلح جميع هذه الوسائل فإن السلطات

العسكرية تعلن أن تلك الأراضي مقفلة لاسباب تتعلق بالأمن وعندها يتم تفريغها من سكانها وعقب ذلك تلحق بالمستوطنات، والواقع أن من يتابع سياسة المستوطنات الإسرائيلية وبصفة خاصة في الفترة الاخيرة يلاحظ أنها تأخذ مراحل ثلاثا :

1_ أول مرحلة هي انشاء ما يسمى بالنقط الاستيطانية حيث تتجمع بعض المرافق الاساسية والتي تتحدد على ضوء طبيعة التوظيف المتوقع للمستوطن.

2_ خلق المستوطنة حيث يتم استقبال المهاجرين الجدد حتى ولو كان العدد محدودا قد لا يتجاوز في بعض الأحيان عدة عشرات بل وهناك من يتحدث عن مستوطنات عدد سكانها لم يتجاوز اصابع اليد الواحدة. في هذه المرحلة يتكامل الموقع ويأخذ صورته النهائية : كيبوتز أو مستوطنة تعاونية أو منطقة عسكرية أو صناعية أو سياحية.

3_ المرحلة الثالثة، اساسها توسيع تلك المستوطنات تدريجيا وهنا تبرز وظيفة المستوطنين في استئصال العنصر العربي، واستئصال العنصر العربي لا يعني فقط نزع الملكية والتفريغ السكاني بل يتضمن أيضًا دمج بعض العناصر العربية في المجتمع اليهودي من خلال اتاحة فرصة العمل وقد يرتبط بذلك أيضًا الزواج المختلط، وهنا تبرز حصافة السياسة الإسرائيلية ولنتذكر بعض مظاهر ذلك :

(أولاً) من جانب تفرغ المنطقة من سكانها العرب ومن جانب آخر تخلق التعايش مع بعض العناصر العربية وقد بلغ هذا قمته في منطقة الجولان حيث وصل الأمر إلى حد الشكوى من جنب زعيم الطائفة الدرزية بأن الامور لو ظلت على ما هي عليه فما يتعلق بالزواج المختلط فسوف تختفي كلية الاقلية الدرزية.

(ثانيا) كذلك فإن الاستئصال اساليبه عديدة : الدفع بالشباب إلى الهجرة ثم الاستئصال الجسدي إنْ لزم ذلك. والاحداث الاخيرة التي تداولتها الصحف المتعلقة بالتسمم في مدارس الفتيات الفلسطينية ليست بعيدة عن هذه السياسة.

(ثالثا) ويرتبط بذلك أيضًا حركة نزوح مقنعة لم يعطها التحليل السياسي دلالتها الحقيقية وهي تشجيع بل ودفع اليهود الشرقيين إلى نوع من الهجرة الاستيطانية من إسرائيل إلى دول افريقيا السوداء، أي إلى الاستقرار في تلك المناطق بشكل شبه دائم، وهكذا تضرب السياسة الإسرائيلية عصفورين بحجر واحد : تقل نسبة اليهود الشرقيين في الدولة اليهودية وهو طريق آخر للاحتفاظ بالنقاء من جانب ومن جانب آخر هي تخلق لنفسها انكشارية جديدة في منطقة هي في حاجة إلى أن تدعم بداخلها نفوذا دائما وثابتا.

60_ خلاصة التطورات المتوقعة وعملية المواجهة :

والخلاصة التي نستطيع أن نصوغها من خلال هذه المتابعة لمجموعة من المفاهيم ترتبط وتدور حول مستقبل إسرائيل في المنطقة نحددها حول نقاط ثلاث :

(أولاً) إسرائيل تواجه مجموعة من المخاطر التي لا يجوز الاستهانة بها وهي لن تقف صامتة إزاء تلك المخاطر، وإذا تركنا جانبا الأمد البعيد فنستطيع القول بأنها بصدد هذه المخاطر تجعل تحركها ثلاثي المسالك : من جانب سياسة استيطانية قد أعيدت صياغتها لتتفق مع الواقع الجديد ومن جانب آخر سياسة لتجزئة الدول العربية بحيث تحيل المنطقة إلى نفس النموذج الذي نراه امام أعيننا في منطقة إلى نفس النموذج الذي نراه أمام أعيننا في منطقة الخليج العربي، وكل ذلك سوف يمهد لسياسة أخرى أكثر اتساعا وهي المتعلقة بالسيطرة الاقتصادية على المنطقة، على أن هذا البعد الأخير ينقلنا إلى متسع زمني يجعلنا نقع في نهاية هذا القرن.

(ثانيا) أن إحدى الأدوات الحاسمة في تمكين إسرائيل من تحقيق هذه الأهداف المترابطة والمتتابعة هي تطبيق ما أسميناه بمبدأ شد الأطراف. وإذا كانت قد طبقته حتى الآن بصدد إيران وخلق حالة شلل في الجبهة الشرقية حيث تستطيع أن تطلق قواها تسرح وتمرح دون أي خوف أو تردد، فإن تطبيقه في مناطق أخرى أمر قائم ومتحمل، في شمال الوطن العربي هناك تركيا وموقفها معروف من إسرائيل وعلاقتها بتل أبيب قابلة للتطوير، ولنتذكر أن القيادة التركية تدخل في اعتبارها أولاً أنها دولة تنتمي إلى حلف الاطلنطي وأن ما عدا ذلك يأتي في المرتبة الثانية، كذلك فإن الحبشة مدعوة لأن تلعب دورا آخر لم تتحدد بعد ابعاده بهذا الخصوص، والحبشة قادرة على أن تؤدي دورا مزدوجا في عملية شد الأطراف : فهي عن طريق اليمن قادرة على أن تخلق القلاقل في شبه الجزيرة العربية وعن طريق السودان فهي مؤهلة لأن تؤدي نفس الدور الذي تؤديه إيران حاليا وبصفة خاصة بالنسبة لمصر التي لا تستطيع أن تتجاهل أي قلاقل تحدث في حزامها الأمني بالسودان.

(ثالثا) والواقع أن هذا الإطار للتعامل مع خلاف في التفاصيل يعيد للذاكرة نفس الإطار الذي عاشته المنطقة فترة هجوم المغول على الوطن العربي كذلك في تلك الفترة كان ضرب المنطقة من المشرق والمغرب : فإلى جانب تيمورلنك القادم من وسط آسيا والذي أوقف فقط في جنوب الشام بعد أن اجتاز العراق وما بين النهرين كان هناك الصليبيون القادمون من شمال البحر المتوسط. ولنتذكر أن أن تيمور لنك بدوره كان مسلما.

على أن الملاحظة التي يجدر بنا أن نقف ازاءها بشيء من التأمل والتدبر هي أن الهجمة الايرانية على الوطن العربي ليس مصدرها فقط الحركات في إيران طبيعة بورجوازية ذات مصالح اقتصادية من نوع معين وتعبر عن مناهج قومية ذات بعد معين تفرض على الجانب العربي أن يخطط لمواجهتها على الأمد البعيد، أن التطور القومي للمجتمعات التي تحيط بالوطن العربي يجب أن يكون موضع دراسة واهتمام حيث إن طبيعة مثل هذا التطور في لحظة معينة هي السعي نحو التوسع من جانب وتدعيم الذات من جانب آخر، وعندئذ قد تتفق المصالح مع التحرك الصهيوني

المتمركز في منطقة القلب ومن ثم تتوافق التحركات ولو مؤقتا بل ومن منطلق مبدأ تقسيم مناطق النفوذ، ويتعين عندئذ على الجسد العربي أن يدفع الثمن وخصوصا لو تعددت مصادر التمزيق وشد الأطراف في آنٍ واحد. مما لا شك فيه أن إسرائيل تدخل في اعتبارها أنه عقب أن يتحقق تمزيق المنطقة العربية وتحويلها إلى كيانات هشة لا قيمة لها سوف تتحول بدورها لتطبيق نفس السياسة على الدول غير العربية وهي أيضًا تخضع لنفس الواقع وسوف تجد نفس المصير. تفجير إيران لن يستغرق الكثير من الجهد إذا تحققت بلقنة المنطقة العربية، ودور تركيا بدورها آت عندئذ لا ريب فيه، والتشققات الطائفية قائمة في كليهما بنفس المستوى وقادرة على أن تفجر بنفس المنطق والاسلوب الذي تخضع له حاليا المنطقة العربية. والتوسع الإسرائيلي الاقتصادي والسياسي عندئذ لن يقف عند حدود المنطقة التي تتحدث اللغة العربية، بل إن مخططاتها المعلنة تتحدث بصراحة عن تحويل القدس إلى عاصمة عالمية.

لقد سبق وذكرنا مشروع الطرق السياحية التي سوف تربط تل أبيب بالقارات الثلاث. هذه المخططات التي تبدو اقرب إلى الخيال قابلة للتحقيق، فهل سوف تقف في مواجهتها الإرادة العربية بهذا التهلهل المخيف الذي نعاصره؟ أم أنه آن لها أن تكون فكرا استراتيجيا قادرا على التصور والفاعلية من منطلق مبدأ الإدراك الواعي بحقيقة المخاطر وامكانية التعامل معها بالتخطيط الواعي وليس بمجرد الخطب الصماء والصوت العالي؟

الفصل الثالث

التحلُّل في مفهوم الأمن القومي العربي

خلاصة :

_ الفشل العربي ومتغيراته
_ التحليل السياسي وأبعاده العلمية
_ مسئولية العلماء والقيادات
_ عدم وضوح الإدراك القومي ومتغيراته
_ السياسة الإقليمية وتطبيقاتها المعاصرة
_ السياسة الإقليمية وتطور مفهوم الأمن القومي
_ التحليل السياسي لمفهوم الإقليم
_ عنصر الإقليم والتطور المعاصر : نماذج وتطبيقات
سياسة مصر الخارجية وتطور منطق التعامل الإقليمي
_ إعادة تشكيل منطق التعامل الإقليمي و إنشاء إسرائيل الكبرى
_ مفهوم الأمن النظري وتطور المنطقة العربية

61_ الفشل العربي ومتغيراته :

العرض السابق سمح لنا بأن نحدد مجموعة من النتائج تدور حول متغيرين أساسيين : نجاح اسرائيلي في مواجهة فشل عربي. نجاح لمجتمع لم يكن يملك أية مقومات للنجاح بل ولم يكن أحد يتوقع له الاستمرارية لاكثر من عدة اعوام وكان الجميع ينظر إليه باستخفاف وعدم تصديق بما في ذلك خصومه المحللون. من يتابع مناقشات مجلس الوزراء المصري الذي اتخذ القرار بالمشاركة في الجولة العربية الأولى يذهل من مدى الاستخفاف الذي سيطر على المسئولين. فاليهود نظر اليهم دائما على انهم قوم لا يصلحون للقتال، على انهم عاشوا لآلاف السنين مشردين وهم دائما يتحدثون عن عودة إلى الأرض الموعودة دون أي محاولة جادة لتحقيق ذلك، وهم يتميزون بالفردية المطلقة حتى أن البعض قال : إن كل يهودي حزب مستقل. فشل عربي من الجانب الآخر رغم جميع الامكانيات والقدرات التي جعلت العالم يرتعد في لحظة معينة خوفا من بروز قوة جديدة في تلك المطقة تعيد إلى الذاكرة فترة الازدهار الاسلامي الذي تكرر مرة أخرى مع الفيضان العثماني وما ارتبط بذلك من احداث معروفة : الأول ليستأصل حكما كاملا في شبه الجزيرة الاسبانية والثاني ليدق معاول الهدم في الحضارة الأوروبية وليصل بموجاته حتى فيينا العاصمة المرفهة للتألق الحضاري الغربي. في اعقاب حرب 1956 وبصفة خاصة عقب الوحدة مع سوريا أضحى جمال عبد الناصر اسطورة حقيقية. وجاءت موجة من المد العربي فإذا بالثورات والقلاقل في كل مكان وقد ارتبط بذلك هبوط الثروة البترولية فجأة ودون مقدمات. رغم ذلك فقد كان الفشل لا يزال صارخا مخيفا. لم يقتصر على عدم تحقيق الوحدة العربية الامل الذي سيطر على الإدراك العربي منذ أكثر من قرن، ولم يقتصر على عد القدرة على خلق المضايقات للدولة الدخيلة المغتصبة التي هي استمرار للاسلوب الاستعماري في عالم لم يعد يعرف أو يقبل المنهاجية الاستعمارية، ولم يقتصر على عدم القدرة على تحقيق برنامج للتنمية يسمح للإدارة العربية بالاستخدام الامثل)لقدرات والطاقات الكامنة في الجسد العربي، بل تعدى ذلك إلى تحويل الشعوب العربية إلى فئات متنازعة ومتخاصمة كل منها لا يتردد في أن يعلن كراهيته للشعب الآخر. أن اخطر ما تعيشه المنطقة العربية هو أن الصراعات بين الحكام انتقلت ولم يعد الصراع عربيا اسرائيليا بل أضحى في هذه اللحظة التي نسيطر فيها هذه الاسطر حربا باردة مسلحة بين مختلف اجزاء العالم العربي : بين الشعوب العربية. بين الطبقات في داخل الشعب الواحد، بل بين الفئات والطوائف في داخل الطبقة الواحدة. الحديث عن مستقبل المجتمع العربي ليس هدفنا من هذه الدراسة. ولكن ونحن بصدد تحليل منطق التعامل القومي كصياغة امنية في الصراع بين الطرفين المتعاملين لا بد أن نقف وقفة تأمل للتعامل مع الفشل العربي ولو في ابعاده العامة وفي خطوطه الرئيسية.

ما هي الأسباب التي قادت الواقع العربي إلى هذا التهلهل رغم امكانياته وقدراته الحقيقية؟

مما لا شك فيه أن هناك اسبابا عديدة لا تنبع من الإرادة العربية ولقد سبق أن رأينا كيف أن مصر ضربت من الخارج ثلاث مرات : محمد علي، ومن خلال التطويع للقدرات الذاتية وتوجيهها في المسارات التي تخدم الاعداء ولا تخدم الأهداف القومية إنْ لم تحطمها مرتين : الأولى مع الخديو اسماعيل والثانية مع السادات. ولكن علينا أيضًا أن نعترف بأنه لو كانت تلك القدرات القيادية المصرية على قسط كاف من الحنكة لما كان قد اصابها ذلك المصير المخيف ولما كانت قد انتهت بالفشل الذريع. أيضًا أحد **عناصر القوة في العمل السياسي هو معرفة كيفية تحقيق الحماية الذاتية وعدم الإلقاء بالذات إلا في اللحظة المناسبة وبالقدر المناسب.** أن السياسة العملية لا تعرف إلا النجاح أو الفشل. وهي بصدد النجاح لا تصفة ألا بأنه نبوغ وإزاء الفشل لا تعرفه ألا بأنه عدم قدرة وعدم صلاحية.

هناك من ثم عناصر دفينة تنبع من الذات العربية وهي وحدها المسئولة بالدرجة الأولى عن هذا الفشل. أيضًا مسئوليتها أنها تركت القوى الأجنبية تسيطر عليها وتتحكم فيها أو تقودها في الخط الذي كان يجب أن تتجنبه.

السؤال الذي نطرحه والذي يتعين أن نجيب عليه بالدقة اللازمة : ما **هي الأسباب التي قادت إلى ذلك الفشل الذريع الذي نعاصره في هذه اللحظة؟**

نستطيع أن **نتلمس ستة عناصر اساسية يتمركز حولها مختلف التطورات** التي كان لا بد أن تقود إلى ذلك **الاضطراب في التعامل مع مشكلة الشرق الأوسط** والذي قاد إلى **حالة التخاذل والتفسخ التي نعيشها:**

(أولاً) عدم وجود القيادة الواعية.

(ثانيا) عدم وجود ثقة في القيادة.

(ثالثا) اختفاء الترابط العقيدي بين عناصر المجتمع السياسي.

(رابعا) عدم قدرة التقاليد المحلية على بناء صمود محدد للأمن القومي العربي كحد أدنى لضمان الحماية الذاتية.

(خامسا) عدم الفهم الواعي لحقيقة المخاطر التي تواجهها الأمة العربية.

(سادسا) اختفاء العلاقة الوظيفية بين الفكر العلمي والحركة السياسية.

كل من هذه العناصر يقود إلى الآخر وكل منها يتداخل مع الآخر بحيث إن كلا منها هو سبب ونتيجة في آنٍ واحد : هو أحد مدخلات الموقف وأحد مخرجاته. فعدم وجود القيادة الواعية يمثل نقطة الانطلاق في هذا التحليل. **والقيادة ليست مجرد زعيم فلم يعد شخص واحد قادر على أن يقود مجتمعا أيا كانت خصائصه. القيادة الواعية يمثل نقطة الانطلاق في هذا التحليل. والقيادة ليست مجرد زعيم فلم يعد شخص واحد قادرا على أن يقود مجتمعًا أيًا كانت خصائصه. القيادة هي زعامة من جانب وطبقة مختارة من جانب آخر وأعوان من جانب ثالث. والقيادة الواعية لا يشترط فيها بالضرورة الزعامة التاريخية كما لا يشترط فيها عدم الانانية بل والاخلاص. القيادة الواعية مراتب ولكن اقلها المعرفة الكاملة بمصالحها الحقيقية. هل مصالح أي قيادة قومية أن تمالئ العدو الأجنبي وأن تكون**

أداته في تنفيذ تعليماته وأن ترقص على نغمات رغباته؟ لم يعرف التاريخ قيادة أكثر غباء من القيادات التي انعم بها على المنطقة العربية خلال الاعوام العشرة الاخيرة. ولنتذكر على سبيل المثال القيادات التي تسيطر اليوم على جامعة الدول العربية عقب نقلها إلى تونس. اختفاء القيادة الواعية لا بد أن يقود إلى عدم الثقة في تلك القيادة. **كيف يستطيع مجتمع لا تربط مختلف عناصره علاقة اساسها الثقة الكاملة أن ينازل خصما مهما كان وزنه؟** عدم وجود الثقة في القيادة يعني تهلهلا في الداخل وضعفا للإرادة في التعامل الخارجي وفقدا للهيبة في النطاق الدولي. أحد مظاهر عدم الثقة و أحد مصادرها أيضًا عدم وجود الترابط العقيدي بين عناصر المجتمع السياسي. القومية العربية التي كانت شعارا يلهب الحماس حتى الخمسينيات لم تعد اليوم تثير إلا نوعا من السخرية الصامتة. القومية العربية كما صاغها آباؤها الأوائل وبصفة خاصة حزب البعث وجمال عبد الناصر قد أدت وظيفتها التاريخية. إنها في حاجة إلى صياغة جديدة، إنها في حاجة إلى إعادة تركيب و إلى بناء مختلف يتفق مع الواقع الذي نعيشه. كل فكر سياسي له عصره وله واقعه. كذلك **الفكر القومي بصفة عامة والمفهوم العربي للقومية العربية بصفة خاصة أضحى يمثل تعبيرات متخلفة لواقع الحركة السياسية ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.** لقد رأينا **كيف أن الصهيونية تقوم بعملية تجديد مستمرة لبنيانها الفكري، فلماذا لا نتعلم من خصومنا؟** بل ويزيد من ذلك أن **القومية العربية قد فشلت من حيث الواقع والممارسة بينما الصهيونية قد نجحت من حيث الأهداف والحركة.** يأتي **المتغير الرابع والذي تدور حوله هذه الدراسة وهو مفهوم الأمن القومي العربي.**

إن نظرية الأمن القومي ليست مجرد بناء تجريدي. إنها أيضًا تخطيط للمواجهة الحركية في لحظة معينة قد يصير بصددها الفكر عاجزا عن التألق، إنها تصور من جانب واطار ونموذج للتعامل الواقعي من جانب آخر، وهي أيضًا بهذا المعنى ليست مجرد نصائح يطرحها المفكر ولكنها أيضًا تحديد للمسئولية القومية للحاكم امام شعبه. من هنا ضرورة هذا التصور وخطورة اختفائه وبصفة خاصة لمجتمع يواجه احتمالات استئصاله وتقف منه قوى عديدة لا فقط موقف الرفض بل وكذلك بإرادة واضحة للعمل على تجزئته وتفتيته.

وهنا تبرز خطورة عدم الفهم الواعي لحقيقة المخاطر التي تواجه الأمة العربية فالقيادة العربية حديثة العهد بالتعامل مع القوى الكبرى. وهي مدعوة لأن تقف منها موقف الند للند، والمصالح موضع المناقشة تمثل خطورة معينة بالنسبة للقوى الغربية التي تعودت ألا تستسلم بسهولة. هذا المتغير هو وحده الذي يفسر جميع ابعاد الفشل القيادي في مصر منذ على بك الكبير حتى اليوم. ويكمل هذا الإطار الموجز المتغير الأخير والمتعلق بالعلاقة بين الفكر العلمي والحركة السياسية. إن تعقيد الحياة المعاصرة وطبيعة مشاكلها فرض مفهوم الخبرة السياسية. **إن تعقيد الحياة المعاصرة وطبيعة مشاكلها فرض مفهوم الخبرة السياسية. وخبير السلطة يصير أكثر ضرورة في المجتمعات المتخلفة حيث الإدارة**

والقيادة تتميز بعدم الوعي وضيق الافق. فإذا أضفنا إلى ذلك ما سبق وذكرناه بسبب ضخامة المخاطر التي تحيط بالارادة العربية لفهمنا **أهمية التعاون بل وضرورته بين الفكر العلمي والحركة السياسية.**

هذا المتغير الأخير هو الذي يعنينا على وجه الخصوص وتزداد أهمية هذا المتغير عندما ندخل في دائرته **الوظيفية الفكرية في بناء مفهوم الأمن القومي كأحد متغيرات الجهد العلمي في دائرة التأمل السياسي.**

كذلك فإن **هذا المتغير الفكري متعدد العناصر ومتنوع المداخل**. ولو اقتصرنا على أهم أبعاده وبصفة خاصة تلك المرتبطة مباشرة بموضوع هذه الدراسة أي بمنطق التعامل الإقليمي لهالنا ما ينطوي عليه ذلك النقص من عناصر ومتغيرات.

فلنتذكر بعض الابعاد التي تنبع من اختفاء العلاقة بين الفكر العلمي والحركة السياسية.

(أولاً) عدم فهم منهاجية التعامل الفكري مع مشكلة الشرق الأوسط كواقع سياسي يجب تغييره.

(ثانيا) عدم وجود إدراك علمي لمفهوم الأمن القومي العربي. والادراك العلمي بهذا الخصوص يعني القدرة على ابراز الابعاد المختلفة للتعامل الاستراتيجي مع الإقليم القومي بصدد النيل من الجسد القومي في لحظات الضعف وعدم التماسك.

(ثالثا) عدم بناء إطار واضح لأدوات التعامل مع الموقف بما يعنيه ذلك من التخطيط لادارة الصراع وتقديم البدائل المختلفة لكل نموذج من نماذج التعامل مع الموقف.

(رابعا) أحد أهم عناصر النقص الفكري العلمي والذي سبق ورددناه في أكثر من مناسبة يدور حول عدم الفهم الواعي لدلالة سياسة المساندة الإقليمية. لقد سبق ورأينا كيف أن إسرائيل تعد نفسها لأن تصير قوة إقليمية عظمى. وهذا يفترض المواجهة الفكرية والتحصين المنطقي للقيادات المسئولة. إنها وظيفة الفكر العلمي ولا يستطيع أي جهد آخر أن يؤدي تلك الوظيفة.

(خامسا) بل إن المأساة تصل إلى ذروتها عندما نجد أن القوى الأجنبية المتربصة بالمنطقة قد استطاعت أن تطوع الفكر العلمي العربي وأن تحيله إلى أدوات ذاتية للتخريب الداخلي : تشويه المفاهيم، تحطيم الثقة في الذات، تضخيم القدرة الإسرائيلية، ليست سوى بعض نماذج. لقد أضحى الفكر العلمي أداة للقضاء على قدرة الجسد العربي على التماسك. فهل هناك مأساة أخرى اشد وقعا على النفس؟

فلنترك جانبا الناحية الاخيرة التي تثير **المسئولية القومية لطبقة العلماء والمثقفين** والتي تتعدى فقط مفهوم الأمن القومي العربي. إنها مأساة حقيقية يخضع لها الجسد العربي في ادراكه ومفاهيمه، في معنوياته وآماله، وهي لا يمكن أن تصفي في عدة صفحات. ولعل اخطر ما يعنينا بهذا الخصوص **أن نتذكر كيف أن الطبقة العلمية في مصر خضعت لهذه**

العملية، وكيف أن علماء السياسة بما في ذلك جامعة القاهرة قد تم تطويعهم في غالبيتهم العظمى وأضحوا مجموعة من الأدوات غير الواعية لتحقيق أهداف الاختراق الإسرائيلي للفكر المصري. لقد آنٍ الاوان لمراجعة قاسية بهذا الخصوص وقد طرحنا ذلك الموضوع بصراحة ووضوح في مناسبات متقدمة.

فالنقف إزاء النواحي الاخرى بشيء من التفصيل.

62_ التحليل السياسي وأبعاده العلمية : مسئولية العلماء والقيادات وعملية إدارة الصراع العربي الإسرائيلي :

الارادات والقيادات العربية لم تفهم ولا تريد أن تفهم حقيقة الصراع العربي الصهيوني. **ما هي المتغيرات التي قادت إلى هذه النتيجة الخطيرة؟** سؤال طرحناه وأجبنا عليه في أكثر من موضع واحد. وليس هذا موضع التفصيل بهذا الخصوص. الذي يعنينا أساسًا هو البعد المتعلق بالأمن القومي العربي في متغيراته وفي ادواته وقبل كل شيء آخر في ضرورته وفاعليته. **المسئولية تقع بهذا الخصوص على الطبقات القيادية العلمية وبصفة عامة على المفكرين وعلماء السياسة في الوطن العربي. المسئولية بهذا الصدد في الواقع مزدوجة ومتبادلة : الطبقات المثقة والمتخصصة في دائرة التحليل السياسي ترفض أو لا تصلح لأن تؤدي وظيفتها الحقيقية.** مجموعة من الصفاقة لم يعرفوا حتى اليوم معنى **الوظيفة الكفاحية لعالم السياسة. إن علم السياسة لم يعد مجرد أبواق تعيش في متاهات الخيال أو أداة لتزيين زفة الحاكم، إنه صوت الناقد لتصحيح مسارات السلطة ووظيفة خلاقة لبناء الإدراك القومي ومجابهة مستمرة للفساد السياسي. العالم العربي منذ الثورات العسكرية قضى على كل احتمالات لبناء علم للسياسة العربية وأضحت القيادات السياسية تسعد في أن ترى من حولها أذنابا وظيفتها التصفيق والتهليل لشخص الحاكم. عبد الناصر بكل أصالته لم يستطع أن يخلق عالما واحدا للسياسة. والسادات هدد بوضع كل من يتصف بصفات الوظيفة الحقيقية لعلم السياسة في السجون. وفرض علينا التشرد في مختلف انحاء العالم ؛ لأنه رفض أن تستطيع كلمة الحق أن تعبر عن نفسها في بلادها. ونبتت** على عكس ذلك **أبواق عديدة باعت الذات والكرامة باسم العلم والبحوث الميدانية. وكانت الضحية الحقيقية هي تلك النظم التي لم تعرف كيف تبني ادراكها لتحقيق حمايتها الذاتية.**

وما حدث في مصر يحدث في جميع البلاد العربية وفي صورة أكثر خطورة و أشد تفحلا من حيث نتائجها المحكمة والمتوقعة.

لقد آن الأوان لنا أن نطرح المشاكل بصراحة ووضوح. وعلينا أن نفهم طبيعة وحقيقة التعامل مع مشكلة الشرق الأوسط لنستطيع أن نصل إلى **بناء واضح لكيفية فهم وتحليل الأمن القومي العربي** كرداء فكري يحتضن التعامل مع تلك المشكلة. لنستطيع أن نفهم كيف يجب أن تخضع هذه المشكلة للتحليل وكيف يجب أن نتناولها بالعلمية والوضعية

اللازمة التي مكنتنا منها التطورات المعاصرة والتقدم الرهيب الذي حققته **تكنولوجيا السياسة، علينا أن نبدأ فنتذكر مجموعة من الحقائق :**

(أولاً) أي مشكلة سياسية وكذلك مشكلة الشرق الأوسط هي بمثابة حالة مرضية والتخلص من أي حالة مرضية يفترض التمييز بين مستويات ثلاثة أو مراحل فكرية ثلاث للتعامل مع تلك الحالة المرضية :

(أ) اكتشاف الداء بمعنى التوصل إلى تحديد حقيقة ومصدر الحالة المرضية.

(ب) تحديد اسلوب التعامل مع الحالة المرضية.

(جـ) تطبيق أداة التخلص من الداء أي من مصدر الحالة المرضية.

الناحية الأولى أي اكتشاف الداء يعني تحليل الموقف واعادته إلى متغيراته ومقوماته. درج العلماء على التمييز بهذا الخصوص بين ما يسمى **المدخلات والمخرجات**. هذا التقليد الامريكي يقرر حقيقة واضحة : **كل موقف له اسبابه وكل مشكلة لها مصادرها**. ومن ثم **فلا بد أن نبدأ فنتساءل : ما هي العناصر والمتغيرات والاسباب التي فرضت مشكلة الشرق الأوسط؟** هذا هو **المستوى الأول** من مستويات التحليل.

و يأتي **المستوى الثاني** والذي ينقلنا من الواقع إلى التجرد ومن التعامل المباشر إلى التسور : **ما هي اساليب حل أو التعامل مع مشكلة الشرق الأوسط بتصفيتها أو التضييق من خطورتها؟** مما لا شك فيه أن هذا التساؤل يحتوي أكثر من تساؤل واحد ويفترض طرح أكثر من استفهام واحد أو بعبارة أكثر دقة تقديم العديد من بدائل التعامل. **هل تصفية المشكلة تأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة؟ هل يتم دفعة واحدة أو على خطوات؟ اساليب التعامل هل هي القتال والاستئصال بمعنى وضع حد لوجود أحد الطرفين المتصارعين أم الاحاطة والعزل الأمر الذي يعني تجميد الموقف ومنع أي من الطرفين من تحقيق مكتسبات جديدة أم الاستيعاب والهضم أي أن الطرف الاقوى كما وكيفا يستطيع أن يحتوي الطرف الآخر ويبتلعه؟** هذا المستوى الثاني وهو في حقيقته يغلب عليه التنظير الواقعي لا بد ان يعقبه عودة إلى الممارسة والذي ينقلنا إلى المستوى الثالث أي عملية إدارة الصراع بمعنى استخدام أدوات الحركة المتاحة في التعامل مع المشكلة.

قبل أن ننتقل إلى المقدمة التالية علينا أن نلاحظ أن **العلاقة بين هذه المستويات الثلاثة رغم طبيعتها المختلفة علاقة مطردة وثابتة ومتتابعة**. معنى ذلك أنه لا يجوز تحديد اسلوب التعامل قبل اكتشاف متغيرات الداء فالمتغير الاصيل في مشكلة الشرق الأوسط هو الطبيعة الصهيونية للوجود الإسرائيلي ومثل هذه الطبيعة لا تمسح إلا باسلوب معين للتعامل. كذلك فإن **أداة التخلص من الداء يفترض تحديدا مسبقا لاسلوب التعامل. فالطبيعة الصهيونية لا تسمح إلا باسلوب الاستئصال. والاستئصال يعني أن قريبا أو بعيدا المواجهة العنيفة بشكل أو بآخر.**

المرحلة الثانية من ثم **تعني مجموعة من المقدمات الفكرية**. تعني **تحديد اساليب التعامل مع الحالة المرضية، ثم دراسة مزايا وعيوب كل من اساليب التعامل بما في ذلك**

الامكانيات والقدرة على تطبيق اسلوب معين من جانب الطرف المتعامل. وهذا **يعني بالتبعية التفضيل لاحد تلك الاساليب سواء كنتيجة للقدرات الذاتية أو لنفقات الاسلوب أو للاطار الدولي المتعلق بلحظة استخدام ذلك الاسلوب.**

كل هذا يسبق **ما اسميناه بعملية ادارة الصراع**. وهنا يجب أن نسلم بأن **الفقه السياسي العربي يقف من هذا الموضوع موقف التقاعس المخيف.** البعض قد تناول أو تعرض لما أسميناه **تشخيص الحالة المرضية**. ولكن **أين الدراسة المتكاملة لأساليب التعامل مع الداء؟** ولعل هذا يفسر صعوبة التصدي لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي من الجانب المصري بعلم ودراية. مرة أخرى نعيد للذاكرة ما طرحناه في أكثر من مناسبة واحدة وهو **ضرورة وضع تقاليد التفكير الاستراتيجي بجميع مستوياته: أكاديمي وقومي وإعلامي.**

(ثانيا) كذلك فإن **تحليل أي مشكلة سياسية يفترض التمييز بين أبعاد ثلاثة : الموقف الذي نبعت منه وارتبطت به المشكلة ؛ ثم الطرف المتعامل مع المشكلة ؛ وأخيرًا القرار المطلوب اتخاذه.** التفرقة بين هذه الابعاد الثلاثة اساسية في التحليل السياسي ولا يجوز أن يختلط أي منها بالآخر رغم أن كلا منها يعد للآخر ويؤثر ولو على مستوى معين في بناء الإدراك المتعلق به.

تحليل الموقف السياسي هو دراسة اكاديمية مجردة من حيث يصير هدف الباحث هو اكتشاف متغيرات الموقف وخصائصه دون أي اعتبار آخر سوى الفضول العلمي. ولكن هذا التحليل يختلف من حيث هدفه عندما **يصير موضوع التحليل هو تقديم النصح والارشاد لاحد الأطراف المتعاملة مع الموقف. هذه وظيفة خبير السلطة.** والواقع أن **أي مشكلة أو موقف لا بد أن يخضع لاحتمالات التعامل من جانب أكثر من طرف واحد.** فالتعامل مع مشكلة الشرق الأوسط من الجانب العربي غير التعامل معها من الجانب الاسرائيلي. وكذلك يختلف الأمر لو كان التحليل من الجانب الامريكي أو الجانب السوفيتي. بل في الجانب الأول التعامل من الجانب المصري يختلف عنه من الجانب اللبناني أو الجزائري. **تحليل الموقف على مستوى الطرف المتعامل هو نوع من التوجيه بالنصح و الارشاد من منطلق الوضعية المطلقة حيث يرتفع مفهوم المصالح القومية والأمن القومي ليصير اطارا للتقييم وللبناء.** تحليل الموقف من مستوى الطرف المتعامل قد يكون الهدف منه التوصل إلى القرار الواجب اتخاذه. التحليل عندئذ يصير أكثر دقة لأنه يتحدد به **التعامل من حيث الزمان والمكان والموضوع وحيث تصير القدرة الحقيقية لصانع القرار والفاعلية لإدارة الصراع هي وحدها محور التحليل.**

فلنطبق هذه المفاهيم بخصوص الطرف العربي في مشكلة الشرق الأوسط. أول ما **نلاحظه أن المتغيرات الاساسية لتلك المشكلة تنبع من ثلاثة عناصر: عدم إدراك حقيقي لأبعاد المشكلة وهي مسئولية الفكر والعلم، عدم القدرة على تكتيل الإرادة القومية وهي النتيجة الطبيعية لخصائص القيادة** كما سبق وحددناها **ثم تدخل قوى اجنبية أدت إلى**

تضخيم وتقوية العدو الصهيوني، المحصلة النهائية لجميع تلك المتغيرات. على العكس لو أردنا تجزئة المشكلة فاننا قادرون على أن نميز في منحنياتها بين العديد من المشاكل التي كل منها يستقل عن الاخرى ولو مرحليا. **هذه التجزئة للمشكلة تبرز خطورتها عندما نتبع اسلوب الخطوة الخطوة في حل الازمة.** وهو مظهر آخر من مظاهر عدم الإدراك الحقيقي لأبعاد العمل الدبلوماسي من الجانب المصري. **إن اسلوب الخطوة الخطوة في صالح القوى وليس في صالح الضعيف. على العكس على الطرف الضعيف في التعامل أن يلجأ إلى ما يسمى اسلوب الصفقة الكاملة. التمييز بين هذين الاسلوبين هو مهمة العلم بإدراكه الحقيقي لأبعاد الحركة.**

مشكلة الشرق الأوسط تتكون من مجموعة أزمات :

1_ مشكلة الحدود التي تدور حول تنظيم العلاقة بين إسرائيل وجيرانها.

2_ مشكلة الوضع القانوني للعرب في داخل إسرائيل وحقوقهم السياسية وحمايتهم الفعلية.

3_ وضع الفلسطينيين المقيمين خارج الأرض الإسرائيلية وحقهم في العودة ومدى دلالة ذلك الحق.

4_ مشكلة اساليب فض المنازعات المقبلة أو المحتملة بين إسرائيل والدول المحيطة بها وبصفة خاصة تلك التي قبلت التعامل المباشر معها كمصر ولبنان.

5_ القدس تمثل بدورها مشكلة مستقلة تدور حول حماية الاماكن المقدسة والمرتبطة بالأديان السماوية الثلاثة.

6_ الانفصام المكاني بين الجسد العربي شرق سيناء وباقي اجزاء الأمة العربية غرب سيناء، وهو واقع لم يحدث منذ الفتح العربي لمصر حتى اليوم.

7_ مشكلة تعويض اللاجئين وغيرهم ممن لحقتهم اضرار الاستيطان الإسرائيلي وتقابلها مشكلة تعويض اليهود العرب.

الصراع العربي إسرائيل يتكون من جزئيات عديدة ولكن الذي يعنينا أن نؤكد عليه هو أن جميع هذه الجزئيات جانبية وانها لا تعني تجزئة مشكلة الصراع. إن جوهر الصراع هو شرعية الوجود الإسرائيلي، هو حقيقة انتماء الأرض التي توجد عليها الدولة الإسرائيلية. هل هي عربية أم غير عربية؟ ما عدا ذلك ليس إلا جزئيات في الصراع لا يفرضها إلا واحد من اثنين : معالجة الصراع مرحليا أي تكتيكيا من الجانب العربي أو اضعاف القضية العربية بتطبيق فكرة الخطوة الخطوة في حل ازمة الصراع كما فعل كسينجر وأوقع في ذلك الدبلوماسية المصرية.

(ثالثا) وهذا يقودنا إلى مفهوم ادارة الصراع. المفهوم يعني عملية التعامل مع الازمة بقصد تصفيتها. وهو يتلخص في كلمتين : الاستخدام الأمثل للقدرات الذاتية وقد تحدد الموقف زمانا ومكانا وموضوعًا بقصد التقدم ولو خطوات محدودة نحو حل الازمة بما يتفق

مع الأهداف القومية. ادارة الصراع تعني التعامل مع المتغيرات من منطلق الأدوات التي تسمح بالتأثير في تلك المتغيرات بما يتفق مع تطويعها لصالح الأمن القومي العربي.

أدوات إدارة الصراع الاساسية ثلاث : الأداة الدبلوماسية، الأداة العسكرية و الأداة الاعلامية. أيضًا بهذا الخصوص نلاحظ كيف أن الجانب العربي لم يتعلم من الجانب الإسرائيلي شيئا ولم يتساءل عن أسباب نجاح القيادة اليهودية في ادارة الصراع وتطويع الموقف لصالح الصهيونية ولأهدافها. والواقع أن ادارة الصراع بأي معنى من معانيه تفترض الوعي الكامل بمجموعة من الحقائق : اولها أن أدوات السياسة الخارجية ليست بالحتمية هي أدوات ادارة الصراع. هناك من أدوات السياسة الخارجية ما لا يصلح إلا لمساندة أدوات ادارة الصراع. ولنتذكر على سبيل المثال الالتجاء إلى المنظمات الدلوية. لقد ترسبت في لحظة معينة ولا تزال القناعة لدى القيادات المسئولة من أن الحصول على قرار من الامم المتحدة بالإدانة لاسرائيل هو تحقيق لعملية ادارة الصراع. تصور خاطئ لأن المنظمات الدولية ليست سوى أداة مكملة رغم أنها أداة اساسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية. كذلك ظاهرة الحوار ليست أداة من أدوات الصراع بل إن تشجيع القلاقل المحلية لا يمكن ادخاله في أدوات ادارة الصراع إلا بكثير من التحرز. أضف إلى ذلك قاعدة أخرى لم تفهمها الدبلوماسية العربية وهي المتعلقة بالالتجاء إلى الأدوات الثلاث في آنٍ واحد سواء بطريق التتابع والإحلال أو بطريق المساندة والتوافق. والواقع أن ادارة الصراع لجميع انواع الحركة السياسية تملك بعدين : الناحية العلمية والتي تدور حول الاعداد الفكري وخلق التصور، والناحية العلمية المرتبطة بالتطبيق الواقعي والممارسة. فشل التعامل مع مشكلة الشرق الأوسط كلي وكامل على مستوى الفكر والممارسة. فلنوضح بعض ابعاد ذلك الفشل ولنقتصر على الدبلوماسية العربية التي أضحت اليوم اداتنا الاساسية ومنذ أن ترسبت القناعة في عدم قدرة الجانب العربي على شن الحرب على إسرائيل.

الدبلوماسية العربية في حقيقتها دبلوماسية غير مرنة أعلنت بوضوح عن عدم قدرتها على العمل الجماعي تعيش في مفاهيم العصور الوطسى وتأبى أن تفهم حقيقة العالم المعاصر بخصائصه ومتغيراته. إنها دبلوماسية الصالونات في عالم لم يعد يقبل ذلك ولتواجه عدوا يأبى إلا أن يجعل من أداته الدبلوماسية أداة صراع عقائدي وكفاحي على مستوى المجتمع الانساني. هذه هي خلاصة تقييمنا للدبلوماسية العربية فلنفصل هذه الجزئيات.

إن عملية ادارة الصراع في النطاق الدولي والاقليمي تفترض قدرة معينة وصلاحيات محددة. هذه القدرة لا تنبع فقط من المقدرة المادية والطبيعية للدولة صاحبة الشأن. لا يكفي أن تكون الدولة غنية تملك مصادر طبيعية لا حدود لها أو تقدما صناعيا واضحا لتنجح في سياستها الخارجية. السياسة الخارجية في حاجة إلى ايقاع من نوع معين. إنها تتحدد أيضًا في ذلك الايقاع بخصائص الاداة البشرية التي تولي تنفيذه تلك السياسة. مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية في عالمنا المعاصر لم تعد تنفصل عن السياسة الداخلية،

وهذا يقودنا إلى تلك العلاقة العضوية التي تتمركز حول شخص القائد أو الزعيم وقدراته وصلاحياته. وهي من ثم تعبر عن مفهوم التخطيط بأوسع معانيه وهذا يفرض المرونة في التعامل مع الموقف بقصد تطويعه. كذلك فإن العالم المعاصر يعرف انواعا للسياسات الخارجية حيث كل منها يملك مستوياته وخصائصه بل ومنطقه الذاتي.

الدبلوماسية العربية تجهل جميع هذه الحقائق. ولو حاولنا أن نحدد خصائصها الأساسية بوضوح لوجدناها تتمركز حول ثلاثة متغيرات : التبعية من جانب، والجمود من جانب آخر، وعدم القدرة على العمل الجماعي من جانب ثالث.

مما لا شك فيه أن علينا أن نتذكر منذ البداية أن **الدبلوماسية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية** والحديث عنها لا يعني اننا قد نسينا الأدوات الاخرى على العكس فإن **تنفيذ السياسة الخارجية بحصافة يفترض تعدد الأدوات والتحرك الثابت استنادا إلى أكثر من أداة واحدة في آنٍ واحد** وهذه ليست بالقاعدة الجديدة لقد سبق أن طبقها **الرسول صلى الله عليه وسلم اثناء حكمه المدينة بنجاح واضح. سياسته الخارجية استندت دائما إلى التفاوض والقتال واسلوب المصاهرة.** كذلك فإن إسرائيل وقد سبق وذكرنا ذلك تفصيلا تعاملت بثبات من منطلق ثلاثية الأدوات : اعلام ودبلوماسية وعمل عسكري.

والخلاصة أن العمل الدبلوماسي يفرض لنجاحه الاداة ذات الكفاءة من جانب والقيادة القادرة على استخدام تلك الاداة من جانب آخر والعلم الذي يخطط ويقدم التصور المتكامل من جانب ثالث. الدبلوماسية هي العمل المكمل للعمل القيادي وليست بديلا عنه. **والفكر هو الذي يخلق الإدراك المخطط للعمل الدبلوماسي ولا يغني عنه.** والعمل الدبلوماسي مهما بلغ من فاعلية لا يمكن أن يحيل سياسة خارجية فاشلة إلى سياسة ناجحة و إنْ كان العكس صحيحا. **التفاعل بين العلم أي الإدراك والقيادة أي التوجيه والدبلوماسية أي التنفيذ ضرورة لازمة لنجاح السياسة الخارجية**. وهذا يطرح من اوسع ابوابه مفهوم ادارة الصراع الدولي. تطبيق آخر من تطبيق نظرية ادارة الصراع لم يقدر بعد العلم السياسة العربي أن يتناوله بالتفصيل الكافي وبالدراسة المتأنية والمرتبطة بأبعاد ادارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط عندما تنتقل تلك العملية إلى النطاق الدولي ولا تتوقف على الدائرة المحلية الاقليمية. وهو كذلك في اغلب الأحيان **ألم نقل بأن المأساة الحقيقية في ذلك الصراع تعود إلى التدخل الأجنبي لتضخيم القوة والفاعلية لاسرائيل ومنحها وزنًا لا يعبر عن حقيقتها؟**

63_ عدم وضوح الإدراك القومي ومتغيراته :

أخطر ما تعاني منه الدبلوماسية العربية هو أنها دبلوماسية تابعة.. هذه الحقيقة تبرز واضحة في الدبلوماسية المصرية وبصفة خاصة منذ قدر لها أن تتعامل في مواجهة مباشرة مع الاداة الاسرائيلية. والواقع أن المتتبع للسياسة المصرية يلحظ أنها ومنذ قدر لها أن تدعى لتؤدي دورا يخرج عن حدود وظيفتها القطرية ويرتفع إلى مستوى الوظيفة

القومية حيث تمثل وتتحدث باسم المنطقة العربية ظلت تتابع في ممارستها نفس التقاليد التي عرفتها الدبلوماسية المصرية خلال فترة الاحتلال البريطاني المصرية خلال فترة الاحتلال البريطاني أو ما يمكن أن نسميه بفترة الاستقلال الصوري نستطيع أن نحيل تلك التقاليد إلى ثلاثة مبادئ اساسية :

أولاً : الإلقاء بالثقل على الجانب واحد في عملية التحرك الدولي.

ثانيا : جعل التحرك فقط من المنطلق الرسمي دون الاهتمام بأبعاد التعامل غير الرسمي بما يرتبط بذلك أيضًا من عدم السعي نحو التأثير في القوى الداخلية المساهمة في عملية صنع القرار الخارجي.

ثالثا : التعامل مع القوى الكبرى من موقف الضعف واتباع سياسة المساندة دون قيود بل والاستقطاب دون بديل.

هذه التقاليد لم تقتصر على أن تسيطر على التعامل الدبلوماسي المصري بل أثرت في تقاليد الممارسة في جميع البلاد العربية. وهي تقاليد كانت مفهومة خلال فترات التبعية السياسية ولكن كيف نفسرها في اوضاعنا المعاصرة حيث ارادة القارة العربية مدعوة لأن تؤثر بل و لأن تصير أحد متغيرات الحركة الدولية؟ وكيف تستطيع دبلوماسية التبعية أن تواجه قضية مصيرية أحد اطرافها العالم الخارجي في قوته الحقيقية وفي قياداته الكبرى؟ بل وتبرز هذه التبعية واضحة عندما نعود إلى فترة حكم عبد الناصر حيث نلحظ كيف أن القيادة الناصرية كانت تؤمن بالاستقلالية والتحدي رغم ذلك فإن دبلوماسيتها لم تعبر بوضوح عن تلك الاستقلالية.

لقد درجت السياسة العربية ولا تزال على أن ترى في التعامل الدولي الإلقاء بالثقل على جانب واحد. عندما تعاملت مصر مع روسيا اعتقدت أن هذا يفرض عليها قطع العلاقات مع الولايات المتحدة، وعندما غيرت ذلك الموقف تصورت أن طرد الخبراء الروس وتشويه العلاقات العربية مع المعسكر الشيوعي ضرورة لازمة لإعادة العلاقات الودية مع الولايات المتحدة الأمريكية السعودية لترى أن الرهان على أوروبا هو رهان خاطئ وتعتقد أن تقاربها مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا يجب أن يمر عبر واشنطن دون غيرها من مراكز الثقل في صنع القرار السياسي الدولي. سقوط سوريا في احضان عملية الجذب الروسية لم يكن في حقيقة الأمر سوى نتيجة لتلك العزلة التي فرضتها القيادة السورية على نفسها في فترة معينة. بغداد لم تتعلم كيف تتجنب ذلك الخطأ إلا عقب دروس قاسية. مما لا شك فيه أن هناك لحظات حيث يفرض الموقف ولو من قبيل التظاهر الارتباط العضوي بالدولة العظمى وذلك فقط في لحظة التورط المطلوب من تلك الدولة العظمى وقبل أن يتم التورط. في غير تلك اللحظة فإن التحرك الدولي بالنسبة للقوى غير الكبرى يجب أن يكون اساسه خلق البدائل والتلاعب بكل منها مع الآخر. إن سياسة اعطاء الذات بلا تحفظ لا يمكن أن تكون في النطاق الدولي سوى خاسرة. لقد أضحى العالم المعاصر يفترض في قائد السياسة الخارجية ومخططها القدرة على المناورة والتقدم مع ترك الابواب

مفتوحة لتليين المواقف والقدرة على لم الشمل إزاء الفشل. ادارة الصراع الدولي لم تعد عملية هواية وانما أضحت تفترض النبوغ والاستعداد الشخصي من جانب والدراسة العلمية المتأنية من جانب آخر ثم الخبرة التي لا تصقلها إلا الممارسة من جانب ثالث.

على أن الفشل الواضح في السياسة العربية كنتيجة لتلك الطبيعة المميزة وهي صفة التبعية يبرز فيما يتعلق بالناحية الاخرى والتي وصفناها بالتأكيد على المنطلق الرسمي في التعامل. السياسة العربية لا تزال تعيش مفاهيم العصور الوسطى والتي اساسها النظر إلى التعامل الدولي على أنه فقط علاقات بين حكومات : الإدراك القيادي في التعامل الخارجي يعكس حقيقة التعامل الداخلي. لقد تعودت القيادات العربية على أن مسالك التعامل في الداخل واحدة لا تتعدد وحيدة لا تتجزأ. وهي من ثم في تعاملها الخارجي لا تعرف سوى السلطات أو ما يمثل السلطان. القوى القومية على العكس من ذلك وبصفة خاصة في المجتمعات المتقدمة تمثل قوى سياسية باطنة ومتحركة حيث التعبيرات النظامية عديدة لا حصر لها ابتداء من الاحزاب والنقابات والجمعيات وحيث القوى غير الرسمية لها دورها الاساسي وهي الطبقات المثقفة والقيادات الشعبية وقيادات الرأي العام دون الحديث عن أدوات الاتصال الجماهيري. الاتصال الدولي خلق امكانيات لا حدود لها بخصوص التعامل مع القوى المحلية القومية. وهكذا أضحى من الممكن بل ومن اللازم للتأثير في الإرادة السياسية جعل منطلق التعامل لا فقط الاتصال الدبلوماسي بل لا بد من التفاعل الداخلي لتغذية القوى الصديقة وشل القوى المعادية. النموذج الصهيوني طرحناه في أكثر من مناسبة وهو ليس الوحيدة في داخل المجتمع الامريكي. نستطيع أن نضيف النموذج اليوناني بالنسبة لقضية قبرص وكيف استطاع أن يحمل السياسة الأمريكية على أن تأخذ مواقفها المعروفة إزاء تركيا ورغم أهمية هذه الاخيرة للسياسة الأمريكية.

كذلك فإن الدبلوماسية العربية دبلوماسية جامدة. لا تعرف كيف تأخذ بزمام الامور بل هي تلهث وراء الاحداث ولا تعرف كيف تتقن فن التلاعب بالامكانيات والقدرات. الجمود هو الوجه الآخر للسلبية وهو يبرز بصورة أكثر وضوحا في الدبلوماسية المصرية : رغم تقاليدها الطويلة من التعامل الدبلوماسي ورغم النجاح النسبي الذي سجلته خلال العامين اللاحقين لحرب رمضان، إلا أنها في مجموعها اثبتت الفشل الذريع. ويبدو ذلك الفشل عندما نتذكر كيف أن الدبلوماسية المصرية والتي تتزعم العالم العربي ورغم تاريخها الطويل وخبرتها المتعددة الابعاد في التعامل مع القوى الدولية فإنها لم تستطع في أي مرحلة من مراحل التطور المعاصر ومنذ ثورة يولية 1952 أن تستغل الامكانيات التي أتاحتها لها الظروف المختلفة والمرتبطة بالتطور العام في المنطقة.

ولنتذكر بعض هذه الملامح :

أولاً : قبل عام 1967 كانت الدبلوماسية المصرية قد أوصدت اغلب قنوات الاتصال مع العالم الخارجي بل ويمكن القول بصفة عامة أنه لم توجد قوة دولية ذات أهمية معينة لم تعرف مرحلة قطعت بخصوصها جميع قنوات التعامل الدبلوماسي : بريطانيا العظمى ثم

فرنسا ثم المانيا الغربية دون الحديث عن الولايات المتحدة. وكان واجب الدبلوماسية المصرية عقب أن اكتشفت خطأ ذلك الاسلوب في التعامل أن تعيد خلق قنوات الاتصال التي كنا قد أوصدناها.

ثانيا : عقب عام 1973 برزت عزلة إسرائيل الدولية وأضحت امرا واضحا لا موضع بخصوصه للمناقشة حتى في أوروبا الغربية. رغم ذلك فلم تعرف الدبلوماسية المصرية كيف تستغل تلك العزلة وكيف تعمق منها بصفة خاصة في دول امريكا اللاتينية وفي دول أوروبا الغربية. ويبرز ذلك واضحا في مشكلة القدس التي في حلظة معينة كانت جميع القوى الدولية بما في ذلك الفاتيكان تقف بخصوصها موقف المعارضة من إسرائيل. أين من ذلك موقف تلك القوى وبصفة خاصة عقب حرب أكتوبر حيث كان من الممكن أن يدعم الغزو الدبلوماسي المصري النجاح العسكري على أرض المعركة.

ثالثا : عقب اتفاقيات كامب ديفيد أيضًا أتيحت للدبلوماسية المصرية فرصة لا مثيل لها للتعامل مع إسرائيل من الداخل، والواقع أن هذا المفهوم هو أحد العناصر الاساسية التي انطلق منها تصور الرئيس السادات في عملية تطبيع العلاقات، رغم ذلك فإن الدبلوماسية المصرية ظلت عاجزة عن أن تخلق أي تسرب حقيقي في داخل القوى السياسية في المجتمع الإسرائيلي. والتسرب لا يعني كما يتصور البعض الحوار والجلوس حول المائدة المستديرة. إنه خلق الاعوان وبذر الفتن وتشجيع القلاقل وقيادة عناصر التحلل في المجتمع المعادي بحنكة ودراية تسمح بإضعاف الإرادة القومية ولو في المدى البعيد.

رابعا : أضف إلى ذلك موقف التخاذل والضعف في علاقة الدبلوماسية المصرية من العالم العربي. الوعي في العالم العربي بأن مصر هي الدولة القائد في المنطقة قد ازداد ترسيبا ورسوخا رغم جميع النتائج السلبية التي ترتبت على سياسة الرئيس السادات. قصور العمل العربي عن أن يقدم أية نتيجة ايجابية منذ خرجت مصر من التحرك الجماعي ابرز بوضوح كيف أن مصر هي محور العمل العسكري كما أنها أيضًا هي المتحكمة في العمل الدبلوماسي المرتبط بمشكلة الشرق الأوسط. السؤال الذي يجب أن نطرحه هو لماذا وكيف لم تستطع الدبلوماسية المصرية أن تكتل خلفها الإرادة العربية عقب مقتل الرئيس السادات وبصفة خاصة في الظروف المعروفة التي كان من الممكن أن تهيئ لذلك سواء بسبب الحرب العراقية الايرانية أو بسبب الاجتياح الاسرائيلي للبنان؟ بل كانت قادرة على أن تخلق التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية ولكنها مرة أخرى لم تعرف كيف تستغل الفرص المتاحة لها.

الناحية الثالثة التي يبدو فيها واضحا قصور الدبلوماسية العربية هي عدم قدرتها على التعامل الجماعي. ولعل خير نموذج يعبر عن هذه الحقيقة موضوع الحوار العربي الأوروبي. باسم الحوار تقدمت دول السوق المشتركة من منافذ التعاون الاقتصادي تسعى إلى اقناع الجانب العربي بأنها قادرة على تقديم لغة التطوير التكنولوجي ومن ثم فرضت على المحاور العربي تصورات لا ترتبط بمصالحه وانما تعبر عن حقيقة المشاكل التي

تعاني منها دول السوق المشتركة. المحاور الأوروبي لم يتقدم إلا بلغة الاقتصاد وهكذا نقل ميدان التعامل السياسي إلى الميدان الاقتصادي ونقل موضوع الأخذ والعطاء المباشر إلى مساومة اساسها الاخذ المباشر من الجانب العربي والاعطاء المحتمل عقب عشرين عاما من الجانب الأوروبي ولو حاولنا محاسبة للدبلوماسية العربية بهذا الخصوص لوجدنا أن دول أوروبا الغربية لم تكن في تاريخها أكثر تدعيما لإسرائيل ومن 1956 حتى اليوم كما هي عقب بدء الحوار العربي الأوروبي.

والخلاصة أن الاداة الدبلوماسية العربية فشلت بصورة واضحة في كل ما يتعلق بإدارة الصراع العربي الإسرائيلي وأن ذلك أيضًا أحد اسبابه عدم وضوح الإدراك القومي أي الاستراتيجية القومية للتعامل مع المشكلة.

64_ نقص آخر في الإدراك العربي يدور حول عدم فهم الإطار الدولي الذي تمرح في جنباته بلا وعي القيادات العربية. هذه الناحية قد تبدو لأول وهلة محدودة الأهمية ولكنها من حيث الواقع خطيرة النتائج وبصفة خاصة كنتيجة لذلك الواقع العربي المنغلق والمتحجر. القيادة العربية تعتقد أن نجاحها في الداخل يعني أن ساليب تعاملها في الخارج صالحة لأن تؤدي نفس النائج. سبق أن **رأينا كيف أن اغلب القيادات العربية لم تعرف التعامل الدولي الحقيقي وقد دعيت للممارسات السياسية دون اعداد مسبق. قائد من طارز عبد الناصر لم تقدر له أي معايشة حقيقية في العالم الخارجي. وهو ليس سوى نموذج. وحتى القيادات البترولية التي درجت على أن تقضي فترات طويلة في المجتمعات الغربية لا تعايش سوى أحقر عناصر تلك المجتمعات.** فإذا أضفنا إلى ذلك أن **هذه القيادات ترفض الخبرة السياسية**، وإذا تذكرنا أن **الخبرة التي تعرفها تلك القيادات هي أقرب إلى مديري لحظات الأنس والطرب لفهمنا حقيقة المأساة التي تعيشها المنطقة العربية.** إن **المنطلق الذي يجب أن يسيطر على تلك القيادات هو أن الترابط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لا يمنع من أن هناك تفرقة وتميزا، ومرد ذلك الحقيقي في فلسفة التعامل. السياسة القومية لها وجهان : سياسة داخلية يغلب عليها مفهوم الاتصال السياسي، هدفها رفع مستوى المعيشة ومحورها خلق التماسك السياسي بتعميق علاقة الثقة في شخص الحاكم ونشر الاعجاب بالذات القومية وصفتها الاساسية الصدق في التعامل. ثم سياسة خارجية متعددة المستويات والتطبيقات ولكنها عندما تتعرض للناحية الإقليمية يصير هدفها الاساسي والأوحد حماية الكيان الذاتي وهذا هو جوهر مفهوم الأمن القومي.** من ثم فإن **فلسفة السياسة الداخلية هي مبدأ الصدق والصراحة بين الحاكم والمحكوم حيث نظام للقيم الثابتة التاريخية يربط الماضي بالحاضر بالمستقبل وهو وحده الذي يفسر ويبرر الشرعية السياسية.**

فلسفة للسياسة الإقليمية تختلف وتنبع من مبدأ آخر : الضرورة تفرض المحظورة وحماية الذات تبرر الخروج على جميع التقاليد والاخلاقيات حيث يتعين على رئيس الدولة والطبقة القيادية الحاكمة أن يجعل محور حركة السياسة فقط حماية الأمن بجميع الأدوات

والوسائل مهما كانت الظروف والاحداث. السياسة الإقليمية كتطبيق من تطبيقات السياسة الخارجية تفترض لنجاحها مجموعة من المقدمات :

أولاً : وضوح أهداف تلك السياسة

ثانيا : ثبات واستقرار الوضع الداخلي

ثالثا : قدرة القيادة على تطويع الموقف والتطويع للموقف

رابعا : وجود جهاز معلومات علمي وصالح لمقتضيات العصر

خامسا : حداثة وفاعلية الاداة الدبلوماسية

سادسا : استخدام مبدأ توزيع الأدوار

أول هذه العناصر لا يعدو أن يكون ترجمة لمفهوم الأمن القومي.. سياسة خارجية إقليمية دون وضوح وتقنين عناصر الأمن القومي لا يمكن أن يقدر لها النجاح. استقرار الوضع الداخلي يصير أكثر خطورة في السياسة الإقليمية حيث إن هذه السياسة قد ترتبط أيضًا بالاقليات أو العناصر المنتشرة في أطراف الإقليم القومي. والواقع العربي نموذج واضح لذلك. قدرة القيادة على تطويع الموقف والتطويع للموقف تصير مسألة حياة أو موت وبصفة خاصة عندما نتذكر أن كل أمن قومي يقابله ويشترك معه أمن قومي آخر مجاور قد يتضمن تقليصا لمفهوم الأمن القومي الذاتي. جهاز المعلومات لا يقتصر على مجرد جمع وتخزين البيانات عن العدو بل وكذلك الصديق أن القاعدة المطلقة في السياسة الدولية وهي أكثر خطورة في العلاقات الإقليمية أن كل عدو يحمل عناصر الصداقة وكل صديق قابل لأن يتحول إلى عدو. ولنتذكر العلاقات بين العراق وسوريا على سبيل المثال أو بين ليبيا وتونس دون ذكر نماذج أخرى لا حصر لها في الواقع العربي.

أهم ما يعنينا بهذا الخصوص هو **كيف برزت في الأعوام الاخيرة وأضحت تسيطر على جميع معالم التحرك السياسي الدولي مفهوم السياسة الإقليمية؟**

السياسة الاقليمية جاءت بهذا المعنى لتتوسط بين مفهوم السياسة الداخلية ومفهوم السياسة الدولية ولتتميز من جانب آخر عن مفهوم السياسات الثنائية والسياسة الجماعية. المفهوم لا يزال غير واضح وبعض عناصره تحتمل الكثير من الشك. على أن تحليل الإدراك بهذا المفهوم يجب أن يكون أحد اهدافنا وقد سبق أن رأينا كيف أن أحد العناصر الاساسية للسياسة الإسرائيلية الحالية والمتوقعة في الأمد القريب هو أن تسيطر عليها **مفاهيم التحرك الإقليمي. يمكن أن نعرّف السياسة الإقليمية في معناها العام بأنها كل تفاعل بين مجموعات من الدول تنتمي إلى اقليم واحد وبقصد تنظيم التفاعلات المحلية المرتبطة بمرافق ذلك الإقليم.**

وهكذا فإن **كلمة السياسة الإقليمية تتضمن في ذاتها مجموعة من العناصر :**

أولاً : اقليم واحد

ثانيا : مجموعة دول تنتمي إلى ذلك الإقليم أو تتعامل مع ذلك الإقليم

ثالثا : مصالح اقتصادية مشتركة ترتبط وتتعلق بذلك الإقليم

رابعا : نظام للتعامل بين تلك الدول

هذه العناصر رغم أنها تثير بعض المناقشات إلا أنها **تنبع من مفهومين أساسيين : التعاون الاقتصادي من جانب و الأمن الإقليمي من جانب آخر**. المناقشات عديدة فالبعض لا يفترض تعدد الوحدات والبعض يستبعد أي دولة لا تنتمي إلى الإقليم حتى رغم اهتمامها بالاقليم كالولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن يظل **جوهر السياسة الإقليمية** – ونحدد بأننا نتحدث عن **السياسة الإقليمية** وليس **النظام الإقليمي** لأن هذا الأخير أحد عناصر الأول وليس العكس – تستند أساسًا إلى **فكرة التعاون الاقتصادي** : ظاهرة قديمة ولكنها تأخذ أبعادا مختلفة في عالمنا المعاصر حيث بدأت تسيطر على **نظرية التطور السياسي** ما نستطيع أن نعرفه بأنه **مفهوم الدولة – الإقليم**.

وقد سبق أن رأينا أن **مفهوم الأمن الإقليمي ليس مرادفا لكلمة الأمن القومي.**

إن الأمن الإقليمي يعني تنظيما بين مجموعة دول لعملية الدفاع عن الإقليم وحماية الوحدات الدولية المختلفة المنتمية إلى ذلك الإقليم من الاعتداء الخارجي. سوف نرى ذلك المفهوم واضحا في منطقة الخليج العربي.

إن مفهوم الأمن الإقليمي يأتي فيقيد مفهوم الأمن القومي : هو يقيد مفهوم الأمن القومي لو كان ذلك أي الأمن الإقليمي أداة لتنظيم العلاقات الامنية في داخل الإقليم وبالنسبة للقوميات المختلفة التي تنتمي إلى الإقليم. وهذا هو الحادث في **أوروبا الغربية حيث الأمن الإقليمي الاوروبي** قيد من **دلالة الأمن القومي لدول أوروبا الغربية** كلا على حدة.

إن الأمن الإقليمي في تلك اللحظة يخلق الطمأنينة التي تفقد مفهوم الأمن القومي التقليدي جزءا من وظيفته. ولكن الأمن الإقليمي قادر أيضًا على أن يقيد دلالة الأمن القومي عندما يقتطع جزءا من المجتمع القومي ويقدم له بديل الانتماء القومي من خلال الانكفاء على الذات والقوقعة نحو المصالح القطرية. وهذا ما يحدث في **منطقة الخليج العربي.**

الأمن الإقليمي بهذا المعنى **يعني أن مجموعة من الدول تنتمي إلى اقليم معين تسعى لحماية ذلك الإقليم من التدخلات الخارجية بأن تقيم حوله جدارا يسمح بألا تنتقل صراعات القوى العظمى إلى داخل ذلك الإقليم.**

وهكذا فإن **الأمن الإقليمي يصير في لحظة معينة منطلقا لإثارة فكرة التحييد السياسي والتي في حقيقة الأمر ليست إلا تعبيرا آخر غير موفق عن نفس المفهوم. والواقع إنا لنستطيع أن نفهم أهمية السياسة الإقليمية في العالم المعاصر علينا أن نتذكر** مرة أخرى ذلك الذي طرحناه في أكثر من مناسبة والذي سوف نعود إليه تفصيلا في مواقع متعددة حول **أهمية السياسة الإقليمية بالنسبة لأي دولة غير الدولتين الأعظم، وبصفة**

خاصة لتلك الدول التي تسعى لأن تؤدي وظيفة إقليمية أو التي هي في حاجة إلى تلك الوظيفة الاقليمية ؛ لأن مستقبل إيناعها يتوقف على ذلك.

النموذج الأول تقدمه لنا إسرائيل : تطور السياسة الصهيونية في المنطقة خلال الفترة الممتدة من عام 1967 حتى اليوم يؤكد أنها تسير بهذا الخصوص في خطوات ثابتة متلاحقة. ضربت مصر في حرب الأيام الستة فأفقدتها الهيبة والقدرة على اداء الوظيفة الإقليمية، ثم حزمت مصر باتفاقية تمنعها لفترة غير قصيرة من أن تعود إلى وضعها الطبيعي وخلال ذلك راحت تتسلل في داخلها لتفتت من ارادتها القومية من جانب والذاتية من جانب آخر أي سواء كإرادة انتماء عربي أو كإرادة هيبة مصرية. وهي عقب ذلك ومنذ وقعت اتفاقية السلام تسرع بخطوات متلاحقة لأنها تعلم أن الوقت ليس في صالحها بل ويخيل الينا أن القيادات الصهيونية لا تزال غير مصدقة ما حدث، في **تدعيم تلك الوظيفة الإقليمية**. إنها تضرب لبنان وتسرق منها القيادة الثقافية حتى ولو كانت مصطنعة وتخلق الإطار الذي يسمح بانزلاق العراق في مشاكل تلهيه عن الميدان الحقيقي لمعركة المصير وتدفع بسوريا بطريق غير مباشر بأن تتوحل في مستنقع البقاع، وهي في خلال ذلك تعمل على **خلق الإطار الدولي الإقليمي** لتحقيق اهدافها من تلك الوظيفة الجديدة.

النموذج الثاني وهو المتعلق بالدول التي هي في حاجة إلى الوظيفة الاقليمية لأن هذا هو محور وجودها وطبيعة تكوينها بحيث إن نزع تلك الوظيفة يعني القضاء على كيانها، يقودنا إلى مصر كتطبيق صارخ في المنطقة العربية.

السياسة الإقليمية بالنسبة للدولة القائد تعني قدرتها على منع المنطقة من أن تقع فريسة في الصراع الدولي بين القوتين الاعظم. إنها من خلال عملية تدعيم ثابتة للتماسك الداخلي والمحلي قادرة لا فقط على أن تخلق التعاون بين عناصر الإقليم بل وعلى أن تمنع القوى الكبرى من التدخل في الإقليم.

قبل أن نطرح النواحي الأساسية التي تعنينا بصدد **مفهوم السياسة الاقليمية** وكيف أن هذا هو أحد المحاور الاساسية التي كان يجب أن تستند إليها السياسة العربية بصفة عامة والسياسة المصرية بصفة خاصة علينا أن **نتذكر أن أدوات السياسة الإقليمية لا تعدو أن تكون واحدة أو أكثر من ثلاث :**

(أ) تنسيق التبادل بمعاهدات ثنائية أو جماعية ولكن ذات طبيعة إقليمية ورغم أن المعاهدات الثنائية واردة إلا أنها يجب أن تأخذ طابع الاستثناء لأن المعاهدات الثنائية تقود إلى خلق المحاور وهو ليس من صالح السياسة الاقليمية. مما لا شك فيه أن هناك موضوعات تفرض بطبيعتها المعاهدة الثنائية ولكن علينا أيضًا أن ندخل في الاعتبار أن المعاهدة الثنائية قد تكون مقدمة لتكتل جماعي وهو المحور الحقيقي للسياسة الإقليمية.

(ب) خلق منظمات إقليمية لها صفة الشخصية الدولية تقوم على ادارة المرافق الإقليمية. أيضًا يجب أن ندخل في الاعتبار أن ادارة المرافق الإقليمية ليست هي الهدف الاساسي من السياسة الاقليمية ؛ أن السياسة الإقليمية أكثر بعدا و أكثر عمقا، أنها تسعى

لخلق الإرادة المتجانسة أو على الاقل الكتلة الواحدة ذات القيادة المنسقة في النطاق الدولي حيث المواقف تصير تكتلا والتكل يصير ايجابيا ليس له سوى معنى واحد وهو ايقاف أي نفوذ خارجي عند حدود الإقليم.

(جـ) تدعيم مفهوم حسن الجوار الذي يعني بالأساس ليس فقط فتح الحدود بأكبر قسط ممكن من الحرية وإلغاء الحواجز بل وبصفة اساسية وضوح تلك الحدود بصراحة قاطعة في العلاقة بين الاقطار المختلفة المنتمية للاقليم.

السياسة الإقليمية التي **هي المنطلق الحقيقي** كما سبق وذكرنا **لغير الدولتين الاعظم لا تزال تثير الكثير من المناقشات ولا تزال تحتمل العديد من الاجتهادات لأنها لم يقدر لها التنظير الحقيقي المتكامل.** رغم ذلك **فنستطيع أن نؤصل المبادئ الاساسية التي ينطلق منها مفهوم السياسة الإقليمية حول مجموعة من التصورات** نعتقد أن عرضها ولو بتلخيص يصير شرطا ضروريا لفهم لا فقط الفشل العربي بل كذلك فشل مصر في أن تؤدي وظيفتها القيادية في المنطقة العربية لقد رأينا كيف أن **هذه السياسة هي وحدها التي تمثل جوهر النجاح الذي حققته إسرائيل في المنطقة بل ونستطيع أن نضيف أن سياسة الولايات المتحدة أيضًا انطلقت من نفس المفهوم خلافا للاتحاد السوفيتي الذي اتبع سياسة متناقضة بهذا الخصوص.** فلنترك جانبا القوى الكبرى لأن **السياسة الإقليمية بخصوصها ليست سوى أداة مكملة على عكس الأمر بالنسبة لدول المنطقة حيث تصير مثل تلك السياسة اداتها الوحيدة لتحقيق اهدافها القومية.**

جوهر السياسة الإقليمية هو في حقيقة الأمر **ينبع من مبدأين اساسيين : النظام الاقليمي يجب أن يكون محور التعامل والدولة القائد يجب أن تحمل تبعات تحقيق التناسق وخلق التماسك.**

النظام الإقليمي يعني أنه في العلاقة بين مجموعة معينة من الدول التي تنتمي إلى اقليم واحد وحيث تسودها مصالح اقتصادية مشتركة فإن مجموعة من التفاعلات السلوكية تؤدي إلى استقرار نموذج معين من نماذج التعاملات في العلاقات بين تلك الدول.

النظام الإقليمي ليس مجرد أداة أو مؤسسة توصف بأنها تعبير عن الواقع السياسي لذلك الإقليم كجامعة الدول العربية على سبيل المثال. إنه منطق و إدراك يستند إلى نظام متكامل للقيم التي تحدد خصائص الممارسات بين الدول والشعوب المنتمية إلى ذلك الإقليم.

النظام الاقليمي إنْ لم يستند إلى منطق متكامل لقيم التعامل فلا بد أن ينتهي بالتفجر. وهذا ما حدث في المنطقة العربية.

ونظام القيم بهذا المعنى **ليس إلا تعبيرا وامتدادا لمفهوم الأمن القومي. ومن هنا تبدو أهمية ارتباط النظام الإقليمي بدرجة معينة من درجات الانتماء أو الولاء.**

كذلك فإن **مفهوم الدولة القائد يظل المحور الحقيقي للنظام الإقليمي. الدولة القائد** ال**تي تحمل عبء الحديث باسم الإقليم بما يغنيه ذلك من حقوق والتزامات هي التي تتولى عملية تكتيل الإرادة وتوزيع الأدوار.** وهي **لتستطيع أن تؤدي هذا الدور يجب أن تملك لا فقط قيادة واعية، بل إن هذه القيادات يجب أن تتميز من جانب بعدم الأنانية ومن جانب آخر بقدرتها على التجرد من مصالحها القطرية والارتباط بمصالح أكثر اتساعا حيث تنصهر في بوتقتها مصالح الإقليم بأجمعه كحقيقة واحدة.** لم تستطع المانيا أن تحقق تقدمها الحقيقي إلا عندما تقدمت بروسيا لتقود مفهوم الدولة القائد في وسط أوروبا وتفرض على النمسا أن تتبعها في مسيرتها وأن تنحني إزاء قيادتها. **النظام الإقليمي يفترض معركة بل هو في ذاته معركة حقيقية. وكل معركة يجب ألا يكون لها أكثر من قائد بل ويجب أن يكون ذلك القائد قادرا على أن يربط جميع اجزاء وعناصر القوة التي تسانده بعلاقة تضامن حقيقية لا تسمح لأي عنصر من عناصر التخلخل بأن يتسرب في داخلها. لو تحقق هذان العنصران فإن النظام الإقليمي قادر على أن يتحول إلى دولة واحدة متكاملة. إنه يصير مرحلة من مراحل التطور نحو الوحدة والاندماج. لا يعنينا هذا التطور المحتمل بقدر ما يعنينا أن النظام الإقليمي بهذا المعنى قد يكون مؤسسيا حيث ترتبط به إحدى شخصيات القانون الدولي لتعبر عن ذلك النظام وقد لا يرتفع إلى ذلك المستوى. كذلك لا يجوز أن يفهم النظام الدولي الاقليمي يفترض بالضرورة فقط العلاقات السلمية بل إنه من الممكن تصور النظام حيث الالتجاء إلى القتال يصير هو الاسلوب المعتاد للتعامل الدولي. تطبيقات متعددة لمفهوم واحد.**

ولعل هذا يفسر أن **النظام الاقليمي يملك أكثر من نموذج واحد. فقد يكون نطاقا اقليميا مرفقيا وقد يأخذ صورة النظام الإقليمي القومي وقد يجمع بين الصفتين. النظام الإقليمي المرفقي هو حيث الرابطة التي تفرض التعامل الاقليمي لا تتعدى المصالح المشتركة. مجموعة دول أو مجتمعات تنتمي إلى اقليم واحد ومن ثم تترابط حول مصالح واحدة ولكن كلا من هذه المجتمعات تملك مفهومها القومي المتميز وخصائصها الحضارية المختلفة، بعبارة أخرى فكرة الانتماء إلى أصل حضاري واحد، بحيث يمكن القول بأن الرابطة الإقليمية تغلف أيضًا أصلا قوميا مشتركا لا وجود لها.**

خير التطبيقات المعبرة عن هذا النموذج نظام جنوب شرق آسيا. إنه يتكون من دول متباينة من حيث الأصل الحضاري والعنصري بل وتاريخها حتى وقت قريب لم يكن سوى التطاحن والقتالات المختلفة والعداوات المتأصلة. ولكنها اليوم تندرج في إطار نظام إقليمي للتعاون. النظام الإقليمي في هذه اللحظة **يغلب عليه أن يصير أداة لتنظيم المرافق الإقليمية : اتصال بحري، صيد الاسماك، البريد والاتصالات البرقية، وما في حكمها على سبيل المثال.**

النموذج الثاني و الاكثر خطورة هو ذلك الذي أسميناه بالنظام الإقليمي القومي: علاقة إقليمية تغلفها رابطة ولاء قومي واحدة ويضمها جميعا مصالح اقتصادية مشتركة

إنْ لم تكن متكاملة، دول امريكا الوسطى المطلة والمحيطة ببحر الكاريبي نموذج واضح في هذه الدلالة. كذلك فإن الدول العربية ظلت حتى وقت قريب تقدم تطبيقا لا مثيل له في العالم المعاصر بهذا المعنى حيث يأتي عنصر اللغة وسيادة مفاهيم الانتماء الحضاري الاسلامي لتكمل تلك العناصر الاخرى التي وحدها كافية لخلق التماسك حول الإرادة الواحدة في النطاق الدولي. ولكننا قد نجد النموذج يجمع بين كلا العنصرين وهو ما يحدث اليوم في دول أوروبا السوق المشتركة بل وكذلك في دول حلف وارسو.

أيضًا النظام الإقليمي القومي في المنطقة العربية كان يجب أن يقدم تطبيقا صارخا لعمق الدلالة المرتبطة بهذا المفهوم. على العكس من ذلك تفجرت جامعة الدول العربية و أضحى موقف المنطقة العربية في النطاق الدولي لا يدعو إلا إلى التمزق. ليس فقط لخروج مصر وانطوائها على ذاتها وتخليها عن وظيفتها القيادية بل نفس الدول العربية الاخرى توزعت في مجموعة من المحاور كل منها يناصب الاخرى العداء السافر الصريح القادر على أن يتحول إلى صراع مسلح. **كيف حدث ذلك؟**

فلنقف ولنحاول فقط أن **نراجع حقيقة السياسة الإقليمية العربية** بغض النظر عن تطوراتها المفجعة.

65_ السياسة الإقليمية وتطور مفهوم الأمن القومي :

العرض السابق سمح لنا بأن نفهم كيف أن **أحد أسباب الفشل الدولي في المنطقة العربية** ومن جانب الوطن العربي هو **عدم الفهم الحقيقي الواعي لظاهرة السياسة الإقليمية. هذا الفشل لم يقتصر على القيادات والزعماء بل تعدى ذلك أيضًا إلى علماء السياسة.** و إذا كان من الممكن فهم اخفاق القيادات العربية في عدم قدرتها على تأسيس حركة واعية تنبع من منطق العصر وتتفاعل مع مقتضيات الفهم الحقيقي لخصائص الاسرة الدولية **فكيف نبرر ذلك الوضع المهلهل لعلماء السياسة؟ لقد انقسموا إلى فريقين : الغالبية العظمى بدورها لم تفهم خطورة السياسة الاقليمية ولم تتعرض لذلك الموضوع من قريب أو بعيد. بينما علماء السياسة في إسرائيل ينقبون ويحللون ثم يؤصلون بإدراك متكامل لمشاكل الدولة الجديدة من منطلق واقع ذلك المجتمع فإن علماءنا تفرقوا بين ذهب الخليج وذهب السلطة وكلاهما مفسد لا يمكن أن يقود إلا إلى نوع من الانغلاق الفكري.** القلة النادرة التي تناولت **موضوع النظام العربي** تحولت إلى ابواق دعائية تعمل على ترسيب مفاهيم خاطئة تنقلها عن الفقه الأجنبي بلا قدرة على فهم ما يستتر خلفها من إدراك وتنتهي بأن تشوه واقعنا السياسي بطريقة أو باخرى. ولو كان مصدر ذلك الجهل وعدم المعرفة فإن إحدى نتائجه لا يمكن أن تكون إلا ترسيب التمزق وتعميم الفشل الذي تعيشه المنطقة. ولنترك افتراض العمالة وسوء النية جانبا ولكنه بدوره يجب أن يكون واردا.

كيف يمكن الحديث في واقعنا المعاصر عن نظام إقليمي عربي؟

النظام العربي هو نظام قومي قبل أن يكون اقليميا وهو لا يمكن أن يكون إلا قوميا وصفته الإقليمية إنما تنبع من امتداداته القومية. الإقليم هو وعاء للإرادة والإرادة هي تعبير عن المجتمع القومي والمجتمع القومي هو لغة واحدة وانتماء واحد وتقاليد تاريخية واحدة وسيادة لحضارة واحدة.

مفهوم السياسة الاقليمية هو امتداد لمفهوم السياسة الخارجية في معناها التقليدي، رفعته ظروف الحرب العالمية الثانية ودعمت منه مجموعة تطورات عاشتها ولا تزال تعيشها الاسرة الدولية. **فإذا به يصير اليوم منطلقا لتحقيق السياسة القومية في معناها التقليدي**. كل ما لا يتفق مع هذا التطور إنما يعني اساءة لاستخدام معنى السياسة الإقليمية. فلنحاول أن نفهم هذه الحقيقة من منطلقاتها الاساسية.

ما هي الأهداف الاساسية لأي سياسة خارجية؟

السياسة الخارجية في صورتها المعتادة ولدولة لا تسعى لتحقيق مكتسبات إقليمية أو سيطرة سياسية أو سيادة عالمية لا تعدو ثلاثة أهداف :

(أولاً) تنظيم العلاقات التي ترتبط بتلك الدولة في النطاق الخارجي بما في ذلك العلاقات الثقافية والاقتصادية بما يحقق رفع مستوى المعيشة وتحقيق الايناع والازدهار الفكري والحضاري للمجتمع موضوع المناقشة.

(ثانيا) تحقيق المكتسبات بما في ذلك امكانيات الغزو الاقتصادي والفكري.

(ثالثا) ادارة الازمات الدولية بحيث لا يضار المجتمع السياسي وتظل هيبته التقليدية موضع الاحترام وعدم الهزء أو السخرية.

المفهوم التقليدي للدولة في تعاملها الخارجي أنها تميل إلى نوع من الانغلاق اليومي وانها لا تفتح حدودها إلا على سبيل الاستثناء. فتح الحدود يعني تنظيم علاقات، وحيث هذه العلاقات يتدخل فيها العنصر الأجنبي فلا موضع للجهود الفردية في ذلك التنظيم. الدولة هي وحدها التي تتولى تنظيم تلك العلاقات. تبرز هذه الطبيعة المتميزة للعلاقات الخارجية بشكل صريح بصدد الحرية الاعلامية والدعاية الخارجية أيضًا في الدول ذات التقاليد الثابتة نحو النظم الليبرالية فإذا كان من حق كل مواطن أن يعبر عن رأيه بالاسلوب الذي يريده وأن يحصل على مصادر المعلومات بالطريق الذي يفضله، فعندما تصير عملية الاتصال بهذا المعنى عبر الحدود فلا موضع إلا للتنظيم الحكومي بحيث إن **الدولة هي التي تضع جميع قواعد الاتصال بين الافراد عبر الحدود القومية**. ووظيفة الدولة التنظيمية هدفها الحقيقي ولبنتها الخفية هي تحقيق مكتسبات. **المفهوم التقليدي هو أن العلاقات الدولية هي مصالح. والمصالح ليس لها سوى لغة واحدة وهي المكتسبات.** هذا النشاط قد يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ازمة دولية أي إلى توتر في العلاقات الخارجية وقد يرتفع هذا التوتر إلى التهديد بصراع عضوي فيصير على الدولة واجب تصفية تلك الازمة بشكل أو بآخر.

هذا هو المفهوم العام التقليدي للسياسة الخارجية.

ولكن النصف الأول من القرن العشرين وبصفة خاصة خلال الفترة اللاحقة مباشرة للحرب العالمية الثانية قاد إلى تطورات عنيفة كان لا بد أن تعيد تشكيل مفهوم السياسة الخارجية. **ما هي أهم تلك المتغيرات؟**

أول عناصر الإطار الجديد للتعامل الخارجي هو ما سبق وذكرناه بخصوص **انقسام المجتمع الدولي إلى دولتين اعظم من جانب ودول أخرى في جانب آخر. الدولتان الاعظم هما فقط القادرتان على تشكيل الإطار الدولي ومن ثم تحديد خصائص التعامل الدولي.** لو أن الأمر ظل كذلك لكان التطور أقل وضوحا وعنفا ولكن الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية وقبل فترة الحرب الباردة أن ظهر بصراحة كيف أن أي دولة أخرى غير الدولتين الاعظم عليها أن تقبل وبخنوع تدخل الدولتين أو احداهما في شئونها الداخلية.

وفي خلال ذلك ورغم اختفاء أو تقلص الاستعمار التقليدي بدأت تظهر ملامح نوع جديد من الاستعمار الدولي. الاستعمار في جوهره يعني التبعية من جانب أي تحطيم الإرادة القومية ثم استغلال الموارد لصالح مجتمع أجنبي من جانب آخر كنتيجة طبيعية لتحطيم الإرادة القومية وخلق حالة التبعية. اسلوب الاستعمار التقليدي هو الغزو والاحتلال ومن ثم السيطرة المادية والاغتصاب.

العالم المعاصر قدم اساليب جديدة أكثر خطورة و أكثر فاعلية. **الاستعمار الثقافي والغزو المعنوي مهد لخلق التبعية. التدخل الأجنبي لم يعد سافرا ومباشرا وانما أضحى من خلال الوسيط وبخلق الأدوات الداخلية المنتفعة.** وهكذا تتحقق الهداف دون أن نلجأ إلى دفع الثمن الذي تعودت عليه الدول الرأسمالية في الاسلوب التقليدي في مواجهة الاستعمار الجديد، دول العالم الثالث وبصفة عامة غير القوتين الاعظم تجد نفسها في حالة ضعف واستكانة. حتى دول غرب أوروبا أضحت مسرحا لتلك الحملة ولتغلغل ذلك النفوذ. وهكذا أضحى عاتقا على السياسة الخارجية من جانب آخر حماية المجتمع القومي من اساليب التدخل والغزو المعنوي وغير المباشر. في مرحلة معينة بدأت عملية التوازن بين الدولتين الاعظم تعبر عن صراع خفي حيث كل من المعسكرين يسعى لاحتواء المعسكر الآخر. **لقد ظلت الولايات المتحدة حتى الستينيات تمثل الدولة العظمى بلا منازع تقف منها دولة الاتحاد السوفيتي موقف الند للند ولكن مع الشعور بأنها تناطح عملاقا يملك من القوة والمقدرة ما لا يسمح لها بمنازلته بسهولة. خلال الاعوام اللاحقة بدأت تتقلص الفوارق بين العملاقين بحيث اننا لا نصل إلى منتصف السبعينيات إلا ونجد العالم المعاصر يعيش تحت وطأة عملاقين كلاهما يملك من عناصر القوة ما يتوازى في مجموعه مع ما يملكه الطرف الآخر.** لم يرتبط بذلك **تقسيم لمناطق النفوذ. على العكس فإن الصراع الأيديولوجي بين الطرفين أضحى محورا لقيادة حرب نفسية جديدة حيث كل من موسكو وواشنطن تسعى لاحتواء الطرف الآخر.** وهذا ما نعبر عنه بأن التوازن الدولي أضحى قلقا وغير مستقر. النتيجة الطبيعية لذلك الوضع الدولي هي أن **الصراع بين الطرفين انتقل إلى أرض دول العالم الثالث أو بعبارة أكثر دقة إلى الأرض المحايدة حيث لا يوجد نفوذ كامل ولا**

توجد سيادة مطلقة لأي من العملاقين. هذه **الحرب الباردة** التي ليست في صالح دول العالم الثالث كان لابد أن تقلق مضاجع القيادات المسئولة، وهكذا **أضحى أحد أهداف السياسة الخارجية للدول غير الدولتين الاعظم منع الفرقة القومية كنتيجة للحرب الباردة والصراع الأيديولوجي بين الدولتين الاعظم.**

المتغير الرابع الذي يزيد من تفاقم هذا التطور ويفرض عليه ابعادا واضحة هو **يقظة الشعوب الملونة والسعي الحثيث في أغلب تلك الشعوب نحو تحقيق الذات القومية.** سوف نرى في موضع آخر كيف أن **القوى العظمى تعودت أن تستخدم الصراعات المحلية وسيلة للتدخل و أداة من خلالها تستطيع تلك القوى أن ترسب من نفوذها الداخلي.** كذلك سوف نرى كيف أنها **لم تنجح إلا في المجتمعات الضعيفة التي لا تملك تقاليد واضحة من حيث التماسك القومي.** هناك من الشعوب الملونة ما يملك تقاليد تاريخية راسخة وحضارة تلقي بأصولها منذ قرون عديدة. تلك الجماعات التي خضعت في لحظة معينة للاستعمار والتي كنتيجة للتدخل الأجنبي قدر لها أن تعاني تمزقات عديدة حولتها إلى كيانات مصطنعة كان لا بد ان تستيقظ. وارتبطت يقظتها وتبلورت حول السعي نحو تحقيق وحدتها الحضارية وتكاملها القومي وإيناعها السياسي. وكان من الطبيعي أن تصير في تلك اللحظة سياستها الخارجية وقد أضحى هدفها الاساسي هو وضع حد لذلك التمزق الداخلي من خلال تنقية الكيان الذتتي من تلك الشوائب التي رسبها التدخل الأجنبي.

هذه المتغيرات العديدة قادت لأن تجعل السياسة الخارجية وقد أضحى محور تعاملها وبصفة خاصة بالنسبة لغير الدولتين الاعظم وفي ذلك الإطار الذي حددناه أي دول العالم الثالث ذات التقاليد القومية، ليس تنظيم العلاقات وانما حماية الوضع الداخلي من التدخل الخارجي. هذا المنطلق هو المتغير الحقيقي الذي قاد إلى بناء إطار ما أسميناه بالسياسة الإقليمية. علينا **لنكمل هذه الملاحظة العامة أن نتذكر امرين. الأول أن الوضع الداخلي لا يتحدد في سياق هذا التحليل بالحدود السياسية للدولة وانما بالحدود الإقليمية للجماعة القومية. الأمر الثاني أن هذا التطور قاد إلى نوع جديد من الدبلوماسية الجديدة [يقوم على] مبدأ الحوار الذاتي حيث يرتفع التعامل عن مستوى التناقضات في المصالح ويسعى أساسًا لوضع أسس الولاء الجديد الذي يأتي ليضم ويحتضن الولاءات المحلية والطائفية والشعوبية.** **الحوار الذاتي** ي**نطلق من مبدأ المساواة ولكنه يسعى إلى التوفيق بين المصالح المتناقضة ولو على حساب الطرف القوي.** هذه الدبلوماسية التي لا تزال تثير الكثير من المناقشات حول تقاليدها تتفق إزاء امرين : الأول أن الدبلوماسي الذي ينتمي إلى إحدى دول التجمع تعطيه حقوقا معينة. وهو لذلك من حقه أن يتعامل مع جميع القوى وليس التي تخضع لها العلاقات الدولية الاخرى. يبرز ذلك واضحا بخصوص الدول العربية بعضها بالبعض الآخر على سبيل المثال ليست من نفس النوعية ولا بنفس العمق والارتباط الذي تمثله علاقات أي دولة عربية بدول أخرى غير عربية وهذا لابد أن يعكس نفسه في

العمل الدبلوماسي. **هل الدبلوماسي العراقي في مصر يجوز أن يعامل كالدبلوماسي الهندي أو الفرنسي في القاهرة؟**

متغيرات عديدة قادت إلى ذلك التطور. وكان **لا بد أن يترتب على ذلك أن أضحى محور السياسة الدولية المعاصرة لغير الدولتين الأعظم هو ما أسميناه بالسياسة الإقليمية. ما هو موقف الدولتين الأعظم من تلك الظاهرة؟ أين السياسة الإقليمية من السياسة الداخلية من جانب والسياسة الدولية بمعناها التقليدي من جانب آخر؟ و أين السياسة العربية من الفهم الواعي لهذه التطورات؟**

الاسئلة عديدة تتزاحم والمكان لا يسمح إلا بالتعرض لذلك الجزء اللصيق بموضوعنا وهو تحليل التفسخ العربي كتعبير عن عدم تكامل إدراكنا بحقيقة الأمن القومي العربي.

66_ التحليل السياسي لمفهوم الإقليم :

من العناصر الأساسية التي يجدر بنا أن نحدد دلالتها الوظيفية ونحن بصدد المفهوم المتكامل للسياسة الإقليمية، **مفهوم الإقليم**. عدم وضوح هذا المفهوم وبصفة خاصة في دلالته السياسية يقود في كثير من الأحيان إلى خلط لا مبرر له بين المفاهيم المختلفة المرتبطة بالظاهرة الإقليمية.

الإقليم هو الوعاء الذي به تتحدد الإرادة الدولية والذي حوله تنبع جميع عناصر الفاعلية الحكومية والذي منه تنطلق فكرة الشرعية القانونية. هذا العنصر الاساسي هو الذي يميز الفكر التقليدي الكلاسيكي أي في الحضارات الكبرى القديمة في مواجهة الفكر الحديث أي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. **فالدولة اليونانية** على سبيل المثال كانت مفهوما مجردا ينبع ويدور حول ظاهرة الشعب اليوناني وبحيث أن النظام القانوني للحياة الخاصة كان مستقلا استقلالا كاملا عن ارادة المدينة الدولة. **العلاقة بين الإقليم والدولة لم تكن تتعدى العلاقة بين الإقليم والنظام السياسي.** نظم القانون الخاص أو **التنظيم القانوني للممارسات الفردية يظل مستقلا استقلالا تاما عن هيكل الدولة وعن فاعلية النظام السياسي وعن حدوده الإقليمية. الدولة الرومانية** كانت بدورها تعبيرا عن مفهوم الرقي والسمو في تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. **لم ترتبط بحدود إقليمية ولم تتحدد بحواجز مكانية إلا فقط خلال المرحلة الامبراطورية. الحدود كانت تعني نهاية هيبة الاداة الحاكمة ولكنها لا تفرض ولا تعني سيادة القانون الروماني.**

الإقليم بعبارة أخرى هو وعاء للنظام السياسي وليس حدودا للتنظيم القانوني. هذه الظاهرة أكثر وضوحا في الدولة الاسلامية. الدولة الاسلامية لم تكن سوى الأمة الاسلامية. وحيث يوجد مسلم فإنه عضو في تلك الجماعة وقانون تلك الجماعة يسري عليه ولا اعتبار للوعاء الإقليمي.

والخلاصة أن **الإقليم في الدولة القديمة لم يكن عنصرا يحدد مظاهر الوحدة القانونية. إنه حدود حيث تنتهي فاعلية الدولة كسلطة ونظام سياسي وهيبة حكومية.**

العالم المعاصر يعرف فقط حدودا ويقيم حواجز، فإذا بكل بقعة من بقاع الأرض تنتمي إلى دولة لا بد أن تعلن عن حدودها القومية ولا يخرج عن هذه القاعدة سوى الاستثناء الوحيد وهو دولة إسرائيل.

العلاقة بين الإقليم والدولة ليست مجرد علاقة تدور حول فاعلية النظام السياسي ولكنها ارتباط ينبع من وحدة نظم التعامل. إقليم واحد، إرادة حكومية واحدة، نظام واحد للتعامل القانوني بين الأفراد. أواني مستطرقة ثلاثة كل منها يقود إلى الآخر : نظام قانوني واحد، أي مفهوم حضاري واحد لا بد أن يفرض الإرادة الواحدة، ومن ثم الإقليم الواحد. هذا التطور في حقيقة الأمر هو نتيجة مفهوم الدولة القومية. ولكن الدولة القومية في تقاليدها الأولى هي كيان منعزل منغلق لا وظيفة له في نطاق الدعوة الفكرية أو العقائدية. التطور اللاحق لتدعيم هذا المفهوم كان لا بد أن يوسع أيضًا من مبدأ الوحدة القانونية ليضفي عليها طبيعة فكرية وعقائدية.

الإقليم بهذا المعنى منطلق لمفاهيم اربعة تتضارب في كثير من الأحيان فإذا بها تشوه حقيقة الوظيفة السياسية لمفهوم الإقليم :

(أولاً) المتغيرات الإقليمية في صنع السياسة القومية.

(ثانيا) السياسة الاقليمية

(ثالثا) النظام الدولي الإقليمي

(رابعا) الأمن القومي

[السياسة الإقليمية:]

المعنى الأول يقصد به أن أية سياسة قومية وقد سبق وحددنا معنى ذلك لا بد أن تدخل في اعتبارها مجموعة المتغيرات الإقليمية المرتبطة بوضعها الذاتي. هذه المتغيرات ليست بالضرورة متعلقة بالأمن ولكن البعض منها أيضًا يرتبط بالنواحي الأمنية. إن أي دولة لا تستطيع أن تضع لها سياسة إنْ لم تدخل في اعتبارها الخصائص الذاتية لأرض الوطن. فبريطانيا العظمى دولة فقيرة لا تملك أي مصادر اولية ولذلك لا بد أن تضع سياسة أساسها تأمين تلك المصادر. النموذج أكثر وضوحا في اليابان التي يقال إنها في نهاية هذا القرن سوف تضطر إلى استيراد المياه العذبة. دولة كسويسرا محصورة بين دول أخرى لا تستطيع أن تجد منفذا لها على السواحل لأنها لا تملك شواطئ لا يمكن إلا أن تجعل سياستها اساسها تجنب الصدامات والخلافات بل التعاون الحقيقي مع جميع الدول المحيطة بها. دولة كإيطاليا محصورة في وسط البحر الابيض المتوسط لا تستطيع أن تصل إلى العالم الخارجي إلا عن طريق أحد مداخل ذلك البحر يعنيها أن يظل البحر المتوسط بحيرة هادئة لا تعرف الاضطرابات أو القلاقل. إن صنع السياسة القومية **هو حصيلة ثلاث مجموعات من المتغيرات : محلية، إقليمية ثم دولية. وعنصر الإقليم هو الذي يعطي للعنصر المحلي ديناميكية معينة من حيث ربطه بالمتغيرات الإقليمية أولاً ثم المتغيرات الدولية ثانيا**. وأي مخطط للسياسة القومية لا

يحقق توازنا باستمرارية دائمة بين هذه المجموعات من المتغيرات لا بد أن ينتهي بالفشل.

السياسة الإقليمية هي تلك السياسة التي تتبلور حول اقليم معين تنبع من ذلك الإقليم وتتجه إلى ذلك الإقليم. السياسة الإقليمية بهذا المعنى هي مجموعة قواعد ترتبط بالتعاون مع اقليم معين بل وتنظم ذلك التعامل. لا يعنينا بهذا الخصوص أن يكون مصدر تلك القواعد دولة معينة أو مجموعة من الدول بل وقد لا يعنينا أن تنتمي تلك الدول أو لا تنتمي إلى ذلك الإقليم. اليابان تتحدث اليوم في دوائرها المسولة وبثبات عن سياسة إقليمية عربية بمعنى سياسة يابانية واحدة متجانسة وتخضع لمبادئ لا تناقض بينها مع جميع اجزاء الوطن العربي ودون التمييز بين دولة عربية معينة أو أخرى وبغض النظر عما يحدث بين الدول العربية من فرقة أو خلافات. كذلك في كثير من الأحيان توصف **السياسة الأمريكية** بأنها سياسة يغلب عليها أنها تملك الطابع الإقليمي بمعنى أنها تنظر إلى كل اقليم معين بحكم خصائصه الاستراتيجية دون أن يعنيها ما يتضمنه ذلك الإقليم من عناصر الفرقة أو عدم التجانس. وهي في هذا منطقية مع نفسها : **فاستراتيجية كونية لا بد أن تقود إلى عملية توظيف متتابعة اساسها أولاً الإقليم وثانيا الدولة التي تنتمي إلى ذلك الإقليم.** ومن ثم نجد **الحديث الامريكي عن سياسة شرق اوسطية تشمل جميع الدول العربية الممتدة من مصر حتى إيران بما في ذلك نفس إيران وكذلك إسرائيل وتركيا بينما تخصص لشمال افريقيا ابتداء من ليبيا حتى موريتانيا موقعا مستقلا لسياسة مختلفة تنبع من متغيرات أخرى بل وتتبع ادارة مستقلة.** والخلاصة ان **كلمة سياسة إقليمية تنبع من افتراض اساسه أن كل اقليم بخصائصه الجغرافية يفرض سياسة واحدة متجانسة بغض النظر عن مقوماته السياسية.**

النظام الإقليمي يعني أنه بصدد اقليم معين حيث توجد أكثر من دولتين وحيث بحكم علاقات الجوار توجد ممارسات معينة فإن التراكمات السلوكية لا بد أن تؤدي إلى خلق نماذج وقواعد للتعامل حول ذلك الإقليم وفي داخل ذلك الإقليم تتميز بحكم الممارسة والسوابق فإذا بها تتكامل في شكل منطق أو نظام للتعامل ولحل المشاكل المرتبطة بذلك الإقليم.

النظام الاقليمي يجمع بين كونه أحد تطبيقات السياسة الاقليمية وكذلك تعبير عن دور المتغيرات الإقليمية في صنع السياسة عبر القومية. ولكنه رغم ذلك يملك استقلاله الفكري بحيث لا يجوز أن يختلط ليصير مرادفا لا لمفهوم المتغيرات الإقليمية في صنع السياسة ولا لمفهوم السياسة الإقليمية كتطبيق من تطبيقات النشاط السياسي للدولة.

النظام الإقليمي يفترض على الاقل ثلاثة متغيرات : تعدد في الوحدات الإقليمية بحيث إن وجود وحدتين فقط إنما يعبر عن علاقات ثنائية كذلك فإن التعامل من منطلق وفي داخل الوحدة السياسية الواحدة يجعلنا في نطاق النظام القومي. ثم تعاملات

مستمرة بين تلك الوحدات قادت إلى خلق نماذج للممارسة استقرت وترسبت بشكل أو بآخر. سبق أن ذكرنا أن ذلك لا يعني أن تكون الممارسات بالضرورة ودية. ثم العنصر الثالث وهو الانتماء إلى اقليم واحد والترابط حول ذلك الإقليم. **النظام الإقليمي يفترض نوعا من القيم لا يشترط فيه أن يكون قومية. لأننا عندئذ نجد أنفسنا في الدائرة الرابعة من هذه المفاهيم.**

الأمن القومي مفهوم آخر يرتبط بالاقليم ولكنه يجعل من الإقليم متغيرا ثانويا أو تابعا.

الاصل في مفهوم الأمن القومي أنه أداة الحماية للذات القومية والذات القومية تعني الجسد السياسي. معنى الحماية في هذا الصدد هو ألا يؤخذ المجتمع على غرة. وقد سبق ورأينا معنى ذلك تفصيلا فحددنا أن **خصائص الإقليم هي التي تعرض الجسد السياسي لتلك المخاطر. وجود جبل مرتفع يخضع لسلطة مجتمع معاد وفي أسفله توجد أرض زراعية أو منطقة صناعية تجعل من ذلك الجبل مصدرا لتهديد مستمر وتضع المنطقة الصناعية تحت رحمة سكان ذلك الجبل تفرض على المجتمع القومي الذي ينتمي إليه سكان الأرض الزراعية والمنطقة الصناعية اتخاذ مجموعة من الاجراءات الوقائية في مواجهة الموقع الذي تمثله قمة هذا الجبل. هذا النموذج نجده في مرتفعات الجولان.**

الإقليم بهذا المعنى **هو التكئة التي منها يتهدد الأمن القومي وهو لذلك المدخل الذي يفسر شرعية مفهوم الأمن القومي.**

رغم ذلك فإن مفهوم الأمن القومي أكثر اتساعا وهو من حيث جوهره يترابط بحماية الذات القومية وليس بحماية الإقليم بل إنه في جوهره الحقيقي إنما يتجه للحماية ضد اقليم معين ومن المخاطر التي تخلقها خصائص استراتيجية معينة لاقليم له وضع معين من حيث تلك الخصائص. يزيد من تعقيد العلاقة بين الإقليم والامن القومي أن مفهوم الأمن القومي برز تقليديا مع الدولة القومية حيث عنصر الإقليم يصير أحد الاركان الاساسية للدولة كوعاء للإدارة القومية.

في العالم المعاصر برز المفهوم وهو مرتبط بالمجتمع القومي وليس فقط بالدولة في تطبيقات عديدة حيث المجتمع القومي لم يستطع بعد أن يكتمل تطوره ليعبر عن نموذج الدولة الواحدة ذات النظام السياسي الواحد في الداخل والادارة الواحدة في الخارج. رغم ذلك فإن **مفهوم الأمن القومي يظل متميزا أيضًا في ذلك التطبيق عن النظام الاقليمي: إن النظام في العلاقات الداخلية بين الدول والوحدات التي تنتمي إلى ذلك المجتمع القومي هو نظام قومي بمعنى أن يستتر خلفه نظام متكامل للقيم كأي نظام آخر للقيم التي تحكم أي نظام سياسي واحد في معناه التقليدي.**

67_ عنصر الإقليم والتطور السياسي المعاصر، نماذج وتطبيقات :

مفهوم الإقليم في حاجة إلى تنظير. التعبيرات السياسية لا تعود إلى القريب المرتبط بأحداث الحرب العالمية الثانية وقد سبق أن رأينا كيف أن **هذا المفهوم برز مع سيادة ظاهرة الدولة القومية.**

الدولة القومية تجعل من الإقليم أحد عناصرها ولكنها تنظر إلى عنصر الإقليم من منطلق التحليل القانوني حيث تسود المفاهيم النظامية وحيث يخضع المفهوم لنظرة شكلية. التحليل السياسي والتعبيرات السياسية لمفهوم الإقليم لا تكتمل في حقيقة الأمر إلا مع الحرب العالمية الثانية. **التطبيقات بهذا الصدد عديدة و المشاكل التنظيرية لا حصر لها بحيث يكاد يستحيل أن نقدم لنظرية الإقليم ذلك التماسك الفكري الذي يسمح باحتضان جميع التطبيقات المرتبطة بالمتغير.**

رغم ذلك فإن استقراء الفترة التي نعيشها ومتابعة **هذه التطبيقات المختلفة** تسمح لنا بأن **نحدد بعض الأبعاد الوظيفية لظاهرة الإقليم :**

(أ) **التطبيق الأول** الذي يمكن أن نعيد مصادره الحقيقية إلى بداية القرن الثامن عشر هو حيث نجد انفسنا إزاء ظاهرة وحدوية لم تتحقق. **مجموعة من المجتمعات تسعى لأن تنصهر في إطار دولة واحدة، ولكن ظروفا معينة تمنع من ذلك فيتحول هذا التطور الوحدوي إلى سياسة إقليمية. السياسة الإقليمية في تلك اللحظة هي تعبير عن فشل ولكنها أيضًا محاولة لتجنب أن يصير الفشل مطلقا وكاملا. لا يمكن فهم سياسة بسمارك أو سياسة كافور إلا من هذا المنطلق.** سبق ورأينا اسلوب التعامل القتالي بين الزعيم الالماني والدولة النمساوية ومقارنة ذلك بتعامله مع نابليون الثالث يفصح عن مفهوم ثابت لفكرة السياسة الإقليمية.

(ب) **التطبيق الأول السابق** ذكره قد يتصف بالغموض. **هل سياسة بسمارك هي سياسة قومية أم إقليمية أم أنها اقيمية لانها ذات بواعث قومية؟**

التطبيق الثاني نستطيع أن نعبر عنه بالصيغة التالية : **ذاتية سياسية في حاجة إلى قواعد متميزة. المراد بهذا أن مجموعة من الدول تشعر بأنها تختلف من حيث اوضاعها عن الإطار الدولي للتعامل فتتجه لأن تعبر في علاقاتها الذاتية أي فيما بينها عن قواعد متميزة سواء وفقت في أن تفرض احترام تلك القواعد أو لم توفق. السياسة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر ومبدأ مونرو وقاعدة امريكا للامريكيين ليست إلا تعبيرا واضحا عن هذا النموذج.**

(جـ) **التطبيق الثالث يأخذ صورة نوع من انواع التنسيق في العلاقات بين الدول المتجاورة لمنع دولة دخيلة من استغلال الفرقة في اقليم معين. برز هذا النموذج دون نجاح حقيقي حول مشكلة الرجل المريض أو الدولة العثمانية على أن تطبيقه الكامل لن يرتفع إلى القمة إلا عقب الحرب العالمية الثانية بل وعلى وجه التحديد في الربع الأخير من القرن العشرين وفي مواجهة العملاقين من جانب الدول التي تسعى إلى أن تحافظ على منزلها الداخلي من تدخل القوى الكبرى.**

(د) التطبيق الرابع والذي أيضًا **ينقلنا إلى النصف الثاني من القرن الذي نعيشه يأخذ بعدا اقتصاديا واضحا. حيث المصالح الاقتصادية تفرض التنسيق والتعاون فإن هذا يقود إلى وضع سياسة إقليمية. قد يرتبط هذا النموذج الرابع بالنموذج الثالث السابق ذكره ولكنه أيضًا قد يستقل عنه. الواقع أن أهم النماذج الواضحة لهذا التطبيق الرابع تنبع من خصائص الاحتكار الرأسمالي. ولعل أكثر الامثلة صراحة بهذا الخصوص ما يسمى بالسياسة الإقليمية للشركات الكبرى البترولية في منطقة غرب افريقيا الوسطى حيث يتم تنسيق معين اساسه توزيع الاختصاصات لمنع غير الشركات الكبرى من أن تتسلل إلى تلك المنطقة.**

(هـ) التطبيق الخامس والذي **يقودنا إلى جوهر التطورات القومية المعاصرة حيث عملية ضم الصفوف للكيانات المختلفة التي تنتمي إلى اقليم واحد من جانب ولكن تسيطر عليها من جانب آخر عملية انتماء قومي واحد تسعى بسياسة إقليمية معينة لوضع حد للتدخل الأجنبي الذي يمنع تلك الكيانات من أن تنصهر في طار دولة واحدة.** هذا النموذج يكاد في حقيقة الأمر يعكس جميع خصائص النماذج الآخرى السابق ذكرها فهو **يعبر عن مجتمعات تسعى لأن تنصهر في إطار دولة واحدة دون أن تنجح في ذلك. وهو يعكس الذاتية السياسية. وهو يريد أن يمنع دولة دخيلة من استغلال الفرقة في اقليم معين.** وهو **يعبر عن مضمون اقتصادي يفترض التنسيق والتعاون.** رغم ذلك فإن **اللبنة الحقيقية في جوهر هذا النموذج هي المفهوم القومي والذي منه تنبع جميع المفاهيم الاخرى : التعاون، التنسيق، التكتل، الدولة القائدة، حدود التدخل والتسلل من الدولتين الاعظم.** السياسة وبصفة خاصة لدول أوروبا الغربية لا يمكن أن تفهم إلا إذا أدرجناها في نطاق هذا التطبيق الأخير. **هل الدول العربية قادرة على أن تفهم هذه الحقيقة؟**

يرتبط بكل ذلك الذي قدمنا به والذي يدور حول **تحليل عناصر السياسة الإقليمية ومتغيراتها** ملاحظتان اخيرتان. الأولى والتي يعبر عنها **بظاهرة الدولة الإقليم والثانية والتي يصفها الفقه السياسي بمنهاجية التحليل من منطلق الدراسات المكانية.**

نظرية الدولة الإقليم أي الدولة التي **تتكون من مجموعة من الشعوب ولا تربطها سوى الوحدة الاقليمية أضافت بعدا جديدا للتطور السياسي المعاصر.** بل إن **الدولتين الاعظم** لا تمثلان في واقع الأمر سوى هذا النموذج للوجود السياسي وهو **عودة لمفهوم الدولة الامبراطورية بمعنى جديد.. يستحيل أن توصف دولة كالاتحاد السوفيتي بأنها دولة قومية. ألا تتكون من مجموعة شعوب بعضها ابيض والبعض الآخر منها ملون؟ بل إن النظام السياسية يعترف بما يسمى مجلس القوميات؟ والواقع أن هذه الظاهرة ترتبط بدورها بالتطور العام الذي تعيشه الاسرة الدولية من سيطرة مفاهيم السياسة الاقليمية. إنه تطور أكثر بعدا من النواحي السياسية.**

تطور أدوات الاتصال الذي ألغى عنصر المسافة نسبيا فوحد الاقاليم وألغى الحواجز في مساحات شاسعة. **ثم خبرة الحرب العالمية الثانية التي أبرزت استحالة القتال في نطاق محدود وكيف أن مسرح العمليات لا بد أن يتسع ليشمل الإقليم المتكامل**. رأينا **ضعف الدول غير الكبرى الذي انتهى بأن يجعل السياسة الخارجية المعاصرة تقوم على فكرة المساندة الإقليمية**. مجموعة من التطورات كان لا بد أن تفرض على العالم المعاصر منطقا مختلفا ومتميزا. **فالانسانية المعاصرة خضعت لتطور عنيف من حيث أدوات الاتصال المكاني يذكرنا بالتطور الذي خضعت له المجتمعات السياسية خلال القرن السابع عشر. بينما التطور الأول الذي أحدثته اختراع القطار واستخدام البخار وضع حدا للنظام الاقطاعي، التطور الثاني الذي يبدأ بالطائرة وينتهي بالأقمار الصناعية عبر التليفزيون لا يزال قاصرا عن أن يحقق نتائجه الحقيقية. ولكنه فيما يتعلق بالسياسة الإقليمية احدث الفاعلية الكاملة. محور هذه الفاعلية هو أن أي دولة بمعناها التقليدي لم تعد قادرة على أن تقفل حدودها وأن تعزل نفسها عن الدول المحيطة بها**. دعم من ذلك خبرة الحرب العالمية الثانية اذ وجدت القيادة المتحالفة استحالة أن تجعل صراعها ينبع ويتمركز حول قاعدة واحدة. وكانت القيادة البريطانية سباقة في هذا الخصوص عندما أنشأت الوزير المقيم في القاهرة لمنطقة الشرق الأوسط و الآخر المقيم في سنغافورة لمنطقة الشرق الاقصى.

والخلاصة أن **مجموعة من المتغيرات تفرض على العالم المعاصر ألا يعرف سوى الكيانات الكبرى. الدول العملاقة فقط هي التي لها موضع في عالم القرن الحادي والعشرين فمواجهة الدولتين الاعظم لا تسمح لها إلا التكتلات الإقليمية ذات الوزن الكمي والكيفي الواضح. والمصالح الاقتصادية تفرض على الدول ذات العداوات التقليدية أن تضع حدا لذلك وأن تخلق نوعا من التعاون الإقليمي. فإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون الحال إزاء مجتمعات قومية فرضت عليها احداث الاستعمار التجزئة والفرقة؟**

هذا التطور ما كان يمكن أن يظل بعيدا عن النواحي المنهاجية. **مفهوم الدراسات المكانية الذي يسيطر على الفقه الامريكي المعاصر ينطلق من هذا الواقع الجديد**. إن **دراسة الاوضاع السياسية** لم يعد من الممكن اجراؤها بذلك القسط المتكامل من الفاعلية إنْ لم يؤخذ في الاعتبار امران : من جانب **ألا تتقيد فقط بالواقع القومي في معناه الضيق بحيث تدور حول الإقليم المتسع بغض النظر عن عدد المجتمعات القومية التي تنتمي إلى ذلك الإقليم من جانب، ودون أن تتوقف إزاء فقط البعد السياسي من جانب آخر بحيث تكون الدراسة وقد جعلت من البعد السياسي نتيجة لتحليل متعدد الابعاد تنصهر في بوتقته جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتاريخية وكل ما يتصل بذلك الوجود من حيث دينامياته المختلفة على مستوى الجزء وعلى مستوى الكل.**

أين الواقع العربي من هذه الحقائق؟

لا نستطيع أن نتناول بالتفصيل الكافي الاجابة على هذا التساؤل. كذلك فإن هذه الاجابة تخرج عن حدود هذه الدراسة. ولكننا نقف إزاء ظاهرتين كلتاهما تعبير واضح عن الفشل العربي في الإدراك الحقيقي للتطورات المختلفة المرتبطة بمفهوم الأمن القومي من حيث علاقته بالمصير العربي. ونقصد بذلك سياسة مصر الخارجية منذ زيارة الرئيس السادات للقدس والتطور العام للسياسات القطرية في الدائرة المحيطة بالدولة العبرية نتابع كلا من هاتين الناحيتين بشيء من الايجاز.

68_ سياسة مصر الخارجية وتطور منطق التعامل الإقليمي:

ليس هدفنا من هذه الدراسة التقييم الموضوعي والجزئي لسياسة مصر الخارجية. لقد أتيحت لمصر أن تكون قوة عظمى في الخمسينيات. وكل من تابع تطور الإطار الدولي وحقيقة الصدامات بين القوى العالمية يدرك أنه خلال تلك الفترة التي قدر فيها للرئيس عبد الناصر أن يصل إلى السلطة، فقد كانت مصر قادرة على أن تكتل من حولها القوى الإقليمية وأن تملأ الفراغ السياسي الذي حدث باختفاء بريطانيا وفرنسا في تلك البقعة الممتدة من المحيط الاطلسي حتى المحيط الهندي. ليس فقط بمعنى المنطقة العربية بل و أيضًا الدول الاخرى التي تحيط بالمنطقة العربية والتي كان يجب أن تدور في فلك القوة الجاذبة العربية وحتى حدود الباكستان شرقا ودون استثناء وسط افريقيا جنوبا اندفعت مصر في سياسة خرقاء لا يعنينا بصددها سوى أن نحدد فقط أحد أسباب الفشل الذي ارتبط بتلك السياسة : عدم الوعي بحقيقة وظيفة مصر الإقليمية منذ الثلاثينيات وقبل الحرب العالمية الثانية وعدم قدرة الاحزاء المصرية بما في ذلك حزب الوفد على توقع الاحداث القادمة وعلى العمل على اعداد الطبقة المختارة القادرة على قيادة المنطقة من خلال الايقاع المصري. وكانت النتيجة أن عبد الناصر الذي كان واعيا بهذه الوظيفة من منطلق احاسيسه ومشاعره لم يجد حوله الأدوات الصالحة لمساندة قيادته. وهولم يكن واعيا بأن مثل تلك الوظيفة في حاجة إلى الطبقة المختارة القادرة على أن تقود الجماعة في مسالك متعرجة بما تفرضه من مخاطر عديدة كنتيجة للتعامل مع القوى العظمى. قيادة غير واعية وأدوات غير صالحة جاء يكملها ويقودها إلى الهاوية ارادة معادية خططت بإحكام لتمنع مصر من اداء وظيفتها: إسرائيل بقيادة بن جوريون. إن إسرائيل التي كانت تعلم أن مصر القوية لا بد أن تقضي على الوجود العبري في المنطقة فهمت كيف تدفع الرئيس عبد الناصر لأن ينازلها في اللحظة التي تريدها وقبل أن يستكمل استعداده الحقيقي. عبد الناصر كأي قائد حصيف كان يعلم أنه لا بد أن يبني مصر القومية قبل أن يغامر بالصدام مع إسرائيل ولذلك منذ بداية حكمه سعى لتنفيذ مجموعة من الاصلاحات الداخلية التي تعيد للذهن نموذج محمد علي : مشروع السد العالي ثم مصانع الحديد والصلب في حلوان ليست إلا تكرارا بلغة القرن العشرين لإصلاحات

محمد علي. تصفية الاخوان المسلمين والقضاء على الاحزاب هما نموذجان اخران لسياسة محمد علي ولكن في واقع جديد حيث القوى المناوئة لم تعد المماليك.

الخطأ الذي وقعت فيه السياسة المصرية عندما استفزتها العسكرية الإسرائيلية بالاعتداء على غزة والذي قاد إلى صفقة السلاح المشهورة هو أنها تركت تلك الواقعة المقيدة من حيث الدلالة تخلق شبحا مخيفا على ارادة البقاء في الحكم والسيادة على السلطة. ثم تتالت الاخطاء كنتيجة لعدم وضوح الأهداف وبعبارة أكثر دقة لعدم ترتيب الأهداف من حيث اولوياتها. تكتيل القوى في الداخل حول النظام السياسي، تكتيل الإرادة العربية حول القيادة الناصرية، تكتيل الرأي العام الدولي حول عدالة المطالب الفلسطينية هذه الدوائر الثلاث التي كان يجب أن تكون المحور الحقيقي للسياسة المصرية والتي كانت تفترض إرجاء كل ما عداها ولو مؤقتا لم يقدر لها سوى الفشل.

أيضًا هذا أحد أسباب الهزيمة التي قادت إلى تحطيم الدور المصري في المنطقة و إلى انكفائها على الداخل وقوقعتها في مشاكلها الذاتية. سياسة عبد الناصر عقب حرب يونيه 1967 كان محورها الحقيقي هو فقط الاعتماد على الذات والاهتمام بالواقع المصري الذي ترتب على الضربة الساحقة التي اصابت الكيان القومي في حرب الأيام الستة. هذا التطور هو في حقيقة الأمر المقدمة التي فرضت وقادت إلى السياسة المصرية الخارجية التي عشناها اثناء فترة حكم السادات.

فترة حكم الرئيس الراحل تتجزأ إلى مراحل ثلاث : حتى حرب أكتوبر ثم عقب زيارة القدس. الأعوام الثلاثة الأولى هي استمرارية واكتمال لما بدأه عبد الناصر. المفهوم واضح وليس في حاجة لتفصيل: ما أخذ بالقوة يجب أن يسترد بالقوة وعلى مصر أن تستعيد كرامتها الجريحة من خلال عمل عسكري يقود إلى اهتزاز الكيان الإسرائيلي. حرب أكتوبر هي الموقعة الوحيدة التي انتصر فيها عبد الناصر وهي خاتمة لحرب الاستنزاف. السادات خلال الأعوام الثلاثة التي قضاها في السلطة حتى حرب أكتوبر لم يكن إلا استمرارا لسياسة عبد الناصر ولكن من قنوات شخصيته المختلفة. نصر أكتوبر لم يكتمل لاسباب متعددة. ولكنه لا يمكن الشك في أنه تعبير عن صحوة احدثت زلزالا حقيقيا في المنطقة وحول المنطقة : انهيار لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، يقظة فجائية للإرادات الكبرى المتعاملة مع المنطقة. مفهوم الأمن الإسرائيلي التقليدي أثبت أنه في حاجة إلى إعادة تشكيل وليس بالمعنى الذي تعود الرئيس السادات أن يردده من إسرائيل ليست في حاجة إلى اجراءات امنية لحماية وجودها ولكن بمعنى أن مفهوم الأمن التقليدي يجب أن يكون أكثر صرامة و أكثر قسوة من حيث قواعد تطبيقه. فصلنا هذه الناحية في موضع آخر ولكن الذي يعنينا هو النتيجة الثانية والمرتبطة بخلق الوعي لدى القيادات الكبرى الذي يعنينا هو النتيجة الثانية والمرتبطة بخلق الوعي لدى القيادات الكبرى بمدى ما تمثله مصر من مخاطر حقيقية. اكتشفت الولايات المتحدة خطورة التماسك المصري والقدرات المصرية لو قدرت لها

الفاعلية. وتبينت القيادات السوفيتية الخطأ الذي وقعت فيه عندما تركت مواقع نفوذها في مصر تفلت من يدها. وبدأ من تلك اللحظة صراع محموم وبصفة خاصة من الجانب الامريكي لاحتواء القيادة المصرية. وهكذا وقعت تلك القيادة في الفخ الذي نصبته لها القوى المعادية. المرحلة الممتدة من عام 1973 حتى عام 1977 لم تكن إلا مرحلة تطويع للإدراك المصري القيادي انتهت بتحقيق الهدف والذي تمثل في تطبيق مبدأ اساسي وهو إعادة توظيف العداوة المصرية الإسرائيلية لصالح النفوذ الامريكي. زيارة الرئيس السادات للقدس ذاتها لم تكن من جانبه إلا محاولة اخيرة للهرب من الفخ الامريكي ولكن الرئيس السادات لم ينتفع بالدلالة التي كان يجب أن يصل إليها من الخطبة التي قوبل بها من جانب مناحيم بيجين في الكنيست والتي كان يجب أن توقظ في ذهن القائد المصري الكثير من التساؤلات وبدلا من ذلك دفعته إلى الاستسلام الكلي والشامل. الأعوام اللاحقة ليست إلا تعبيرا عن الهزيمة الدبلوماسية والقيادية ليس فقط للإرادة المصرية ولكن أيضًا وبصفة اساسية للقيادة العربية.

الواقع أن الرئيس السادات انطلق في تعامله مع القيادة الإسرائيلية من منطلقات معينة وهي جميعها تعكس نسيجا متكاملا لإدراك محدد للموقف الإقليمية خلال المرحلة اللاحقة لنصر أكتوبر حددت معالم ثابتة لتصوره في التعامل مع القوى المحيطة بالمنطقة. تحديد هذه العناصر يسمح لنا بالفهم الواضح لحقيقة السياسة الخارجية المصرية وكيف أنها في واقع الأمر ليست إلا تطبيقا لمفهوم أكثر اتساعا يشمل اليوم جميع الدول المحيطة بإسرائيل ودون استثناء. بل إنه بهذا الخصوص ورغم الفشل الذي اصاب السياسة المصرية في بعض عناصره أكثر تقدما و أكثر تماسكا من حيث التنظير لحقيقة التطور الذي تعيشه المنطقة العربية. مأساته الحقيقية هو أنه لم ينقل ذلك الإدراك إلى واقع صالح للتطبيق.

ما هو الإدراك المصري للسياسة الخارجية المرتبطة بالتعامل الإقليمي وبصفة خاصة في صراعها مع الجانب الإسرائيلي؟

نستطيع أن نحدد ذلك الإدراك حول ستة عناصر اساسية :

أولاً : ديمومة الصراع العربي الصهيوني ووصفه بهذا المعنى على أنه **صراع أجيال**. هو صراع ممتد سبق حرب أكتوبر ولن ينتهي مع حرب أكتوبر إنه صراع استغرق حتى تلك اللحظة قرابة ربع قرن وهو في حاجة على الاقل إلى ربع قرن آخر لتصفيته بأي صورة كانت. الجيل الذي قاد حرب أكتوبر قد أدى واجبه وأضحى من حقه أن يسترد انفاسه وعلينا أن ننتظر جيلا آخر لاستكمال المسيرة. وفي خلال تلك الفترة فعلى مصر أن تعيد بناء ذاتها من جانب وأن تنقل المعركة إلى ميدان آخر وبأدوات أخرى. فلنجعل الصراع خلال مرحلة معينة صراعا فقط دبلوماسيا.

ثانيا : عدم الثقة في القدرة العربية على التحدي ولو في الأمد القصير. القيادات المسئولة في العالم العربي في غالبيتها العظمى ليس قيادات جادة وهي على كل ليست

على استداد للمغامرة كما أنها تتميز بالأنانية. وبدلا من أن تقف هذه القيادات متماسكة خلف القيادة المصرية فإنها لا تفعل سوى أن تضعف الاداء المصري بجميع الوسائل. إنها تعيش عقدا دفينة من الماضي وهي لذلك في حاجة إلى صفعة لتعيد إليها الوعي ولتشعر بأنها دون مصر غير قادرة على أن يكون لها كيان دولي. فكرة الصدمات الكهربائية التي ترددت على لسان الرئيس السادات في أكثر من مناسبة لم تكن موجهة فقط إلى الاعداء بل كانت تتعامل أيضًا مع الاصدقاء. والواقع أن المتتبع لأحداث أكتوبر لا بد أن يلحظ بكثير من الدهشة اختفاء المساندة الحقيقية العربية عقب الاداء المصري الذي جاء مفاجأة لجميع المحللين وخبراء التنبؤ العسكري والسياسي. ولم تقتصر هذه المفاجأة على القيادات العربية أو الإسرائيلية بل تعدت ذلك إلى جميع مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة و أوروبا الغربية. كيسنجر الذي كان إلى جواره أكبر جهاز متخصص لجمع وتحليل المعلومات بقصد تحديد التوقعات يعترف بأنه لم يكن يتصور ما حدث حتى اليوم السابق على بدء القتال. حملات التشكيك وصلت إلى حد الحديث عن معركة مفتعلة وعن اتفاق مسبق بين السادات وكيسنجر بل وصل الأمر إلى حد القول بأن هذه تمثيلية اشتركت فيها القيادة الإسرائيلية. وهي جميعها حقائق تثبت أن الطرف العربي لا يزال يملك قيادات غير صالحة لأن ترتفع إلى مستوى المسئولية.

ثالثا : أضف إلى ذلك بأن المفهوم التقليدي من أن الصراع هو عربي إسرائيلي لا يعبر عن حقيقة الواقع، إسرائيل في ذاتها لا قيمة لها ولا كيان لها : كم ديموجرافي محدود، شعب لا يملك أي تماسك، قدرات اقتصادية لا وزن لها، موقع استراتيجي يمثل نقطة جاذبة للاضطرابات وليست مصدرة للمشاكل. تاريخ المنطقة منذ ستة الاف عام يؤكد هذه الحقائق. إن القوة الحقيقية التي تستند إليها إسرائيل تضرب بجذورها خارج الأرض الفلسطينية: أولاً الصهيونية العالمية وثانيا الرأسمالية الامبريالية وثالثا السياسة الأمريكية. وعلى القيادات العربية أن تفهم ذلك وآن لها أن توجه العدو لإمكانية التعامل مع إسرائيل. **أحد العناصر الممونة لإسرائيل بالطاقة هي الصهيونية الأمريكية** وهذه أيضًا يجب أن يتم التعامل معها. قد تختلف اساليب التعامل ولكن المبدأ يجب أن نسلم بصحته وفاعليته.

رابعا : وهذا يقودنا إلى حقيقة موقف القوى الداخلية في المجتمع الامريكي من القضية العربية. لقد تعودت التقاليد العربية، وقد سبق ورأينا ذلك بصراحة ووضوح، أن تخلط بين القوى الرسمية والقوى الحقيقية وهذه الحقيقة التي يمكن تقبلها في المجتمعات الديكتاتورية والشمولية حيث يسحق الفرد وتختفي ظاهرة القوى الضاغطة ولو نسبيا، تصير خطأ حقيقيا عندما يتم التعامل مع المجتمعات الديمقراطية ذات التقاليد التعددية في القوى السياسية كالمجتمع الامريكي. المجتمع الامريكي يعرف العديد من القوى التي تساهم في صنع القرار ومن بين هذه القوى العديد أيضًا من تلك التي هي بحكم طبيعتها وتكوينها أكثر اقترابا لتفهم القضية العربية بسبب مصالحها من أن تترابط

مع الإدراك الصهيوني. نذكر على سبيل المثال قوى اربع عرفت عنها هذه الحقيقة: دوائر البحرية الأمريكية في الاداة العسكرية، ادارة وزارة الخارجية الأمريكية، الدوائر المسئولة عن تجارة القطن ثم وبصفة خاصة الدوائر البترولية. هذه الدوائر الاربع التي نلحظ في الفترة الاخيرة موقفها السلبي يجب أن تكون موضع استغلال وأن نتعامل معها بقصد تشجيعها على الخروج من حذرها الحالي لتأييد القضية العربية. بل إن التطور المعاصر يثبت أن هناك قوى أخرى قابلة لأن تخضع لنفس التعامل كعناصر جاذبة وذات فاعلية لصالح الدفاع عن القضية العربية : العقول المهاجرة العربية التي بدأت تكون كيفا ذا وزن معين في المجتمع الامريكي. الاقلية السوداء التي تصطدم مصالحها بالاقلية اليهودية، اقليات الشعوب الملونة التي تميل بحكم واقعها الاجتماعي لأن تتعامل بتوافق ومسايرة للأقلية السوداء، الحركات الاسلامية وبصفة خاصة القيادات السوداء الاسلامية التي بدورها احتلت مركزا مهما في حركات الرفض في المجتمع الامريكي. جميع هذه القوى يجب أن تكون موضع تعامل مباشر وذلك لن يتأتى إلا من خلال دبلوماسية نشطة من نوع آخر. وقد يكون جديرا بالتنويه أن نتذكر بهذا الخصوص موقف وجهود المندوب الدائم الامريكي يونج الذي أكره في النهاية كرد فعل لوطأة اللوبي الصهيوني على أن يقدم استقالته وكيف أنه اتخذ مواقف صريحة في الدفاع عن المشكلة الفلسطينية.

خامسا : هذا المفهوم الرابع يرتبط أيضًا بالواقع الإسرائيلي بمعنى أنه ينبع من فكرة أن إضعاف الطرف المتعامل لا يكفي بخصوصه التعامل الدولي بالقوة أو بالتفاوض وانما يجب أيضًا إضعافه من الداخل. اسلوب تقليدي لم يبرز ليحتل الأهمية التي نعيشها إلا خلال القرن العشرين عقب وصول رجل الشارع لأن يصير أحد العناصر المتحكمة ولو بطريق غير مباشر في الحركة السياسية. من ثم فلا يكفي لإضعاف السياسة الإسرائيلية التعامل الدولي بالقوة أو الحوار وانما يجب أيضًا أن يتم تحطيمه من داخله. المجتمع الإسرائيلي بهذا المعنى خصم سهل المنال : فهو أولاً مجتمع غير متجانس. وهو في بداية تكوينه كدولة أو كأداة حكومية، وهو يعيش في هذه اللحظة ازمة صراع أجيال تملك معنى متميزا ما بين جيل الآباء الأوائل الذين لا ينتمون إلى الأرض الإسرائيلية وجيل الصابرا الذي ولد على أرض فلسطين. وذلك دون الحديث عن الصراع العنيف بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين لماذا لا نشجع عناصر التآكل الذاتي من خلال التعامل الداخلي؟ وهنا علينا أن نتذكر تلك المجموعة من الدراسات التي ظهرت في أوائل الستينيات والتي جميعها تتحدث عن مخاطر السلم على إسرائيل بمعنى أن حالة الحرب تخلق نوعا من التكتل كنتيجة للخوف من الخطر الذي يستمد وجوده من مجرد التهديد بخطر القتال. السلم يؤدي للاسترخاء ومن ثم تبرز نواحي النقص وعوامل الضعف والتحلل**. فلماذا لا نستغل هذه الاوضاع؟**

سادسا : و يأتي فيكمل هذا العنصر الخامس عنصر آخر متعلق بوظيفة إسرائيل في علاقتها بالإرادة الأمريكية، فالدبلوماسية الأمريكية لم تتعاطف مع إسرائيل حتى عام 1967 إلا من منطلق الدفاع عن اخلاقيات ومثاليات التعامل الدولي. مجتمع قدرت له عمليات استئصال متتابعة آن له أن يجد مكانا بحيث يستطيع من خلال تواجده على ارضه أن يحقق ايناعه الذاتي. ويكمل ويدعم هذا التصور الاسطورة التي استطاعت الدعاية الصهيونية أن تخلقها حول فلسطين : أرض بلا شعب وشعب بلا أرض. حرب عام 1967 تمثل مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. إنها تمثل تلاحما من حيث أدوات التعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط. هذه المرحلة ترتبط بالمفاهيم الجديدة التي كان قد وضعها مكنمارا وفريقه اثناء حكم كنيدي بخصوص استراتيجية امريكا الدولية. محورها الاستناد في عملية الحصار للامتداد السوفيتي ليس إلى اتفاقيات إقليمية كما سبق وتصور ذلك فوستر دالاس، وانما من خلال خلق قوى إقليمية تصير بمثابة حاملة طائرات ثابتة لتدعيم النفوذ الامريكي وتهذيب وتأديب القوى المحلية المناهضة للهيبة وللنفوذ الامريكي. إيران في منطقة الخليج و إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال. إنه مفهوم الدولة الحارس وهو مفهوم التقى مع المفاهيم الإسرائيلية القيادية التي سادت خلال الفترة السابقة على الحرب مباشرة والتي عبر عنها العالم الإسرائيلي فيتال باسم الاستراتيجية النشطة.

وخلاصة تلك المفاهيم أن **دولة صغيرة قادرة من خلال استغلال قدراتها الذاتية إلى الحد الاقصى والقيام بحرب فجائية سريعة تؤدي إلى الاختلال الكلي الشامل للتوازن الإقليمي إنْ تخاطب القوتين الأعظم مخاطبة الند للند.** هذا المفهوم الذي طرحناه تفصيلا في مواقع أخرى تقابل مع المفهوم الامريكي لتتبلور حرب 1967 بالنجاح الساحق الإسرائيلي ومن ثم بخلق القناعة لدى القيادات الأمريكية بقدرة إسرائيل على أن تحقق هذه الوظيفة. التلاحم بين السياسة الإسرائيلية والسياسة الأمريكية الذي يمكن أن يوصف بأنه تحالف فعلي بدأ فقط عقب تلك الجولة. المساعدات الأمريكية العسكرية الحقيقية لم تبدأ إلا عقب حرب الأيام الستة. كل ما قدم لإسرائيل منذ انشائها حتى تلك الجولة أقل مما قدم لاسرائيل فقط خلال حرب 1968. التورط الامريكي مع إسرائيل ظهر واضحا اثناء حرب الاستنزاف ورغم مواقف روجرز المعتدلة ثم اثناء حرب أكتوبر وعقب المرحلة الأولى من مراحل القتال عندما كان الوجود الإسرائيلي ذاته موضع التهديد. ومما لا شك فيه أن الرئيس السادات أدخل في اعتباره أيضًا بذلك الخصوص وهو يتساءل عن امكانية مصر في أن تؤدي الدور الإسرائيلي ومن ثم قطع العلاقات الوظيفية بين تل أبيب وواشنطن، النموذج الايراني. ولعل تقاربه مع الشاه لم يكن إلا من هذا المنطلق وهو يطرح علامات الاستفهام بينه وبين نفسه. قناعة الرئيس السادات هي أن مصر قادرة على أن تؤدي وظيفة الدولة الشرطي ومن ثم فهي قادرة

على أن تنتزع هذه الوظيفة لمصالح السياسة الأمريكية ومن ثم أيضًا تعزل إسرائيل أو تمهد لعزل إسرائيل في مواجهة لاحقة.

إن الفهم الحقيقي والواعي لسياسة السادات يجب أن ينطلق من ثلاثة مبادئ : شخصية السادات، حقيقة التركة التي كان على السادات أن يواجهها، الإطار الداخلي للنظام السياسي فترة حكم السادات. السادات هو ثعلب سياسي ولكنه يملك من العقد عددا لا بأس به. فهو يعتقد أنه قادر على أن يتلاعب بالجميع، وهو يفضل الخبث والدهاء. وهو يرفض المغامرة ولا يريد أن يبذل أي جهد حقيقي في سبيل التهام الضحية التي تقع في براثنه. إنه لم يكن نموذج جمال عبد الناصر : ذئب سياسي، يتصف بالشجاعة والايمان بالوظيفة التاريخية والقدرة على المغامرة دون أن تعنيه نتائج المخاطرة. **الأول يلتهم خصمه من خلفه عقب أن يتظاهر بالموت والثاني يقبل عليه وجها لوجه لا تعنيه الخدوش ولا الكدمات.** أيضًا **التراث الذي وجده السادات يتميز بالديماجوجية والكذب وتقاليد عدم الخبرة باسم أهل الثقة.** أضف إلى ذلك أن **السادات وهو رجل يميل إلى الحياة البرجوازية ويفضل حياة الصالونات على اسلوب التقشف والصراع الثوري** كان لا بد أن يفرض على نوعية معينة من العقليات ونماذج التعامل في أن تحيط بشخصه. **كل هذه العوامل أدت إلى اختلاط في المفاهيم و إلى سوء في الإدراك وبصفة خاصة إلى فشل في تطبيق التصور الساداتي بالتعامل الخارجي.**

يبرز ذلك في نواح اساسية كان لابد أن تقود إلى المأساة التي تعيشها المنطقة العربية :

(أ) إن أي سياسة قومية يجب أن تضع كهدف اساسي لها وكحد أدنى لتحركها ألا يترتب على تلك السياسة اضعاف للجسد القومي. السياسة الخارجية تستند إلى الوضع الداخلي وما لم يكن هذا الوضع الداخلي قويا فإن مصيرها الفشل. وأي سياسة خارجية لا يمكن أن توصف بأنها ناجحة لو ترتب عليها مهما حققت من منجزات أن تؤدي إلى إضعاف الداخل. الذي حدث من جانب الرئيس السادات أنه وهو يملك مجتمعا متماسكا قويا في اعقاب النجاح الذي حققه الجيش المصري 1973 ترك بلاده في عام 1981 وهي تركع على أقدامها بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان : اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا دون الحديث عن النواحي السياسية اقليميا ودوليا.. ويكفي هذا للحكم على سياسة بأنها فاشلة.

(ب) أي سياسة خارجية في حاجة إلى أدوات. إن السياسة الخارجية هي عملية اختراق للخصم وتطويعه أو استحواذ على الصديق واحتوائه. وفي كلا الحالين لا بد من أداة يمتطيها قائد السياسة الخارجية ليحقق اهدافه هذه الأدوات تختلف تبعا لكل موقف ولكل مجتمع بل ولكل قائد. **قدرات المجتمع من جانب، خصائص شخصية القائد من جانب آخر، ثم الإطار الدولي والاقليمي الذي يتحرك من خلاله ذلك القائد من الجانب الآخر.**. الرئيس السادات اراد أن يقلب تقاليد التعامل مع إسرائيل بسياسة جديدة تكاد

تكون معدومة الصلة بأي سياسة أخرى سابقة عليها. **وكان يجب عليه قبل أن يبدأ تلك السياسة أن يعد ادواته : أداة دبلوماسية جديدة، ومختلفة تنطلق من قناعات تتباين مع القناعات السابقة، أداة إعلامية قد أعيد تطويعها للموقف الجديد وللدبلوماسية الجديدة، ثم أجهزة معلومات من نوعية وإدراك بدورها لا صلة لها بالوضع السبق. اضف إلى ذلك جهاز مخابرات له ملامح وجوهر بل وطاقم يختلف اختلافا جذريا عن ذلك الذي وجد قبل تلك السياسة الجديدة**. الرئيس السادات لم يعد نفسه لذلك الموقف فكان لابد أن تفشل تلك السياسة في تحقيق اهدافها وبغض النظر عن تأييدها من عدمه.

(جـ) كذلك فإن سياسة الثعلب لها قواعد وهي تنطلق من أن الاستسلام والظهور بالضعف له حدوده ولا يجوز أن يبالغ في ذلك لأن المبالغة تشجع الطرف الآخر على التهام كل عناصر الموقف دون أن يترك أي عنصر من عناصر القوة في جانب من يتظاهر بالضعف أو الاستسلام. وبعبارة أخرى فإن **الاستسلام فن له قواعده : التظاهر بالقوة يصير في بعض الأحيان ضرورة، والتمنع يصير بدوره في بعض المواقف أمرا لازما وبصفة خاصة يجب أن يتم قبض الثمن مقدما. الثقة في الطرف الآخر دون حدود ليس كرما أو قوة في التعامل ولكنه تعبير عن سذاجة باطنة**. لم يتقدم السادات على مائدة المفاوضات من مركز القوة وانما كان يتقدم دائما من مركز الضعف. ولو وثقنا في مذكرات كيسنجر لكان علينا أن نتساءل : **كيف قدر للسادات أن يكون مسئولا عن قيادة مصر؟ وبصفة خاصة كيف قبل من تعاون معه أن يتحمل تلك المسئولية؟**

(د) يرتبط بهذا من ناحية أخرى **مفهوم سياسة التوريط**. سياسة معروفة يطبقها الزعيم السياسي في تعامله الدولي **عندما يكون في حالة ضعف حقيقية في مواجهة القوى الكبرى**. إنه **بسياسة التوريط يخلق توازنا معينا**. وهو في الواقع بهذا المعنى يتفق مع تاريخ مصر في تعاملها مع القوى الكبرى. فمن متابعة هذا التاريخ كما سبق ورأينا لاحظنا أن التعامل مع القوة الثانية كان دائما وسيلة مصر لخلق التوازن إزاء القوى الأولى العالمية. فمحمد علي لجأ إلى فرنسا ليواجه بريطانيا، وجمال عبد الناصر لجأ إلى الاتحاد السوفيتي ليحد من النفوذ الامريكي. **مرد هذا المبدأ الاستراتيجي أن القوة العظمى الأولى وهي تسعى للتحكم في المنطقة لا بد أن تبدأ بضرب مصر**. وبحكم القدرة المصرية فإن مصر لا تستطيع أن تواجه تلك القوة الأولى ومن ثم تورط القوة الثانية العالمية. إن هذا يسمح لها بتحقيق هدفين في آنٍ واحد : التوازن في مواجهة القوى العالمية الأولى من جانب ومن جانب آخر عدم فقد قدرتها الذاتية على الحركة لأنها تستطيع دائما أن تلجأ إلى القوة العالمية الأولى لوضع حد لوجود القوة العالمية الثانية. بهذا المعنى توريط القوة العالمية الثانية رغم أنه يقيد من قدرة مصر على الحركة إلا أنه محدود المخاطر ولو في الأمد البعيد نسبيا. ولذلك فتوريط الاتحاد السوفيتي في مصر لم يمنع الرئيس السادات من أن يضع حدا للوجود الروسي في لحظة معينة وأن يتم تنفيذ ذلك في عدة أيام. ولكن الأمر يختلف عندما يحدث التوريط للقوة العالمية الأولى من

يضع حدا لوجود تلك القوة العالمية عقب أن تضع اقدامها في وادي النيل؟ هل يمكن أن يتم بتلك السهولة وفي عدة أيام كما يحدث مع توريط القوة العالمية الثانية؟ وتزداد الامور خطورة عندما يأتي التوريط ويأخذ الصورة العكسية بمعنى ليس توريطا للقوة العالمية لصالح مصر وانما توريط لمصر لصالح القوة العالمية. عندما ورط الرئيس عبد الناصر الاتحاد السوفيتي إنما فعل ذلك لصالح مصر ولتستطيع مصر أن تعتمد على الاداة الروسية لوضع حد لغارات إسرائيل في العمق المصري على عكس ما حدث من جانب الرئيس السادات اذ ورط مصر لتصير أداة للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

يجب أن نضيف إلى ذلك ولعل هذا هو **المحور الحقيقي لفشل الرئيس السادات في سياسته الخارجية** بل وكذلك يفسر الكثير من نقائص سياسة مصر الخارجية منذ ثورة يوليو حتى اليوم : **الخلط بين النواحي الشخصية والاعتبارات القومية. الرئيس عبد الناصر وقع في ذلك الخطر** ولكن قيد من نتائجه أنه كان قادرا في لحظات الخطر على الارتفاع إلى مستوى من التجرد يسمح له بتخطي ميوله الشخصية وعواطفه الذاتية في علاقاته الخارجية. **الرئيس السادات على العكس من ذلك كانت مواقفه جميعها تنبع من نظرته الذاتية الضيقة المحدودة بل إنه أحال علاقات مصر العربية لنوع من المهاترات التي لا يتحكم فيها سوى مزاجه الشخصي.** وهنا نلمس الخطورة الحقيقية لمثل ذلك الوضع من حيث اختيار الاعوان، تفضيل السياسة المتبعة، فتح ابواب التعامل أو غلقها، ثم الاحاديث والتصريحات المختلفة التي انتهت بأن تجعل السياسة المصرية في لحظة معينة نوعا من العداء الشخصي بين السادات وبعض القيادات العربية. والواقع أن هذه الصفة التي تميز القيادات العربية انتقلت الينا لتشوه تقاليدنا الدبلوماسية ذات الماضي الذي يزيد على قرنين من الزمان على الاقل في العالم المعاصر. **وبدلا من ان تكون السياسة المصرية وسيلة لرفع القيادات العربية لمستوانا انتهت بخفض قيادتنا المصرية إلى مستوى القيادات العربية.**

(و) ولعل اخطر ما يمكن أن يوجه إلى السياسة الخارجية المصرية خلال فترة الستة اعوام الماضية أنها **حولت تكتيكا إلى استراتيجية**. فمما لا شك فيه أن التعامل الدبلوماسي كأسلوب وحيد في لحظات معينة يمكن تقبله على أنه عملية تمويه مؤقتة. بهذا المعنى هو تكتيك مقبول. ولكن أن يتحول التكتيك إلى استراتيجية وبصفة خاصة في موضوع يرتبط بالأمن القومي، فهذا ما لا تقبله أي تقاليد سياسية. وهو ما حدث من جانب السياسة الخارجية المصرية : تقبل الدبلوماسية كأسلوب وحيد، العدول الصريح القاطع في وثيقة دولية عن الالتجاء إلى غير العمل الدبلوماسي، وذلك دون أن تتضمن تلك الوثيقة الدبلوماسية عملية التنظيم الفعلية لكيفية تخطي الموقف الذي قد ينشأ نتيجة عدم النجاح في اسلوب التعامل الدبلوماسي. إن محور السياسة الخارجية هو أن ادواتها المتعددة تكون بدائل : **فشل الدبلوماسية يقود إلى القتال، والقتال يقود إلى التفاوض،**

وكلاهما يمكن تدعيمه بالنسبة للطرف المتعامل وإضعافه بالنسبة للطرف الآخر من خلال الأدوات الاخرى المكملة. وعندما تعدل دولة عن أي وسيلة سوى العمل الدبلوماسي فيجب أن تضمن المنهاجية التي تتبعها بفاعلية ووضعية وتنيظم لو فشل العمل الدبلوماسي. لأنه إذا فشلت الدبلوماسية في فض المنازعات فإن ذلك لصالح الطرف الاقوى وهذا هو ما يحدث اليوم على سبيل المثال بالنسبة لمشكلة طابا أو الحكم الذاتي. وهو نفس المنطلق الذي رأينا من خلاله في موضع آخر كيف أن دبلوماسية الخطوة الخطوة ليست لصالح الطرف الضعيف.

تبرز الخطورة الحقيقية لهذه النقائص المختلفة عندما نرصد نتائج سياسة الرئيس السادات. هذه السياسة كأي سياسة أخرى تملك من حيث بنائها ومتغيراتها الادراكية عناصر القوة وعناصر الضعف ويخطئ من يتصور أن الرئيس السادات لم يكن يملك فلسفته في التعامل مع الموقف. بل إن الرئيس السادات في لحظة معينة من تاريخه وبصفة خاصة خلال الأعوام الثلاث الاولى التي سبقت حرب أكتوبر أثبت أنه رجل دولة بالمعنى الحقيقي و أثبت أنه بهذا المعنى يملك من الصفات والقدرات ما لم يملكها نفس الرئيس عبد الناصر. ولنتذكر على وجه التحديد حقائق ثلاث: القدرة على تكتيل الجانب العربي وتعميق التضامن العربي كحائط لمساندة السياسة المصرية، ثم القدرة على خديعة العالم بما في ذلك الرأي العام المصري ذاته دون الحديث عن القيادة الإسرائيلية قبل حرب أكتوبر ثم القرار بالتصدي والتحدي للعدو الصهيوني في ميدان المعركة وهنا تبدو مسئولية الرئيس السادات أكثر خطورة وتبدو التساؤلات التي يجب أن يطرحها المحلل السياسي أكثر تعقيدا. **كيف تحولت هذه القيادة من تلك الخصائص المعبرة عن الصلاحية إلى قيادة أخرى من نوع آخر؟ وهل هناك من الخفايا ما لا نستطيع بعد بصددها أن نحدد حقيقة التطور الذي كان الرئيس السادات بصدد أن يواجهه عقب الانسحاب الإسرائيلي الذي كان متوقعا له بداية عام 1982 وما يرتبط بذلك من احتمالات وجود قوى خارجية مرتبطة بمقتله؟ جميعها اسئلة لم يحن الوقت بعد لأن يكشف الستار عن خلفياتها. ولكن الحقيقة التي يجب أن نقف ازاءها بالكثير من التفصيل هي كيف أدت هذه السياسة إلى تطور خطير بل إلى انقلاب حقيقي في منطق التعامل الإقليمي؟**

69_ إعادة تشكيل منطق التعامل الإقليمي و إنشاء إسرائيل الكبرى :

أخطر ما ترتب على السياسة المصرية هو **إعادة تشكيل منطق التعامل الإقليمي**. لنستطيع أن نفهم كيف أدت اتفاقيات كامب ديفيد على وجه الخصوص لفرض منطق جديد في التعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ودون أن نتطرق إلى كل ما له صلة بآثار هذه الاتفاقية على الاوضاع الداخلية في مصر سواء من النواحي الاقتصادية أو

النفسية أو السياسية **فلنتذكر مجمل النتائج الحقيقية لاتفاقيات كامب ديفيد المرتبطة بالوضع الإقليمي :**

أولاً : خروج مصر من الصف العربي.

ثانيا : تفجير النظام القومي العربي.

رابعا : تمكين القوى الاجنبية غير العربية من التسلل في المنطقة العربية

خامسا : اعاقة جميع التطورات الوحدوية.

سادسا : إحلال اسلوب التعامل الثنائي موضع مفهوم الممارسة الجماعية.

سابعا : خلق المناخ الصالح لشن الحرب الباردة في المنطقة العربية.

ثامنا : وضع الإطار الحركي لتحقيق إسرائيل الكبرى.

أولى هذه النتائج تتعلق بخروج مصر من الصف العربي. وخروج مصر من الصف العربي لا بد أن يحدث نتائجه ليس فقط المتعلقة بتدهور الاوضاع في داخل مصر بل وكذلك ببروز عملية التنافس في العلاقات العربية حول الحلول موضع مصر من قيادة المنطقة. يرتبط بذلك تفجير النظام القومي العربي. إن انتقال جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس واختفاء التواجد المصري في داخل جامعة الدول العربية يعني في الأمد البعيد تحويل النظام القومي العربي إلى نظام مرفقي يتعدد بأجزاء المنطقة العربية. الحديث عن نظام عربي في شمال افريقيا باسم المغرب الكبير وعن نظام آخر باسم مجلس التعاون العربي ليس إلا نتيجة مباشرة لهذا التطور الذي ارتبط باختفاء الدولة القائد من النظام القومي. وهو تعبير إقليمي عن خلق المحاور في العمل العربي، ولن يكون التعبير الوحيد: **الخلاف في الإدراك المتعلق بالأمن القومي بين القيادات العربية لا بد أن يقود إلى خلق محاور أخرى. يبرز ذلك واضحا في مواقف ثلاثة: مواجهة مصر كنتيجة لاتفاقيات كامب ديفيد، الحرب العراقية الايرانية، الخلاف في داخل المنظمات الفلسطينية.** و الأمر الذي لا شك فيه أن هذه الظاهرة سوف تتكرر في كل مناسبة تفرضها إحدى المشاكل المرتبطة بالأمن القومي. **خلق المحاور يفتح الباب واسعا لتمكين القوى الأجنبية غير العربية من التسلل في داخل الصف العربي. لم يقتصر الأمر على الدول العظمى والاستقطاب بين موسكو وواشنطن أو على الدول الاستعمارية ذات التقاليد في التعامل مع المنطقة بل تعدى ذلك لدول لم تكن لها أي فاعلية أو قدرة على التحكم أو التوجيه والتأثير فإذا بها قادرة على أن تمارس ذلك الدور : إيران والحبشة وتركيا.** كل هذه المتغيرات لا بد أن تقود إلى خلق مناخ سياسي صالح لشن الحرب الباردة في المنطقة العربية: وهي ليست فقط حربا بين الحكومات بل إنها أيضًا بين الشعوب.

ماذا يمكن أن يؤدي إليه ذلك التطور سوى إعاقة جميع الاتجاهات الوحدوية؟

إن الولاء نحو مفهوم الوحدة والمصير المشترك بدأ يختفي تدريجيا ليحل موضعه الثقة والولاء في الانتماء القطري أو الطائفي.

وهكذا نعاصر منطقا جديدا للتعامل على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة. علاقة الفرد أساسا أضحى يغلفها الانتماء الطائفي وعلاقة الجماعة يغلفها مفهوم التعامل الثنائي.

وهذا ما كانت تسعى إليه إسرائيل ولم تنجح في تحقيقه عام 1967 من خلال حرب صاعقة ونجحت على العكس في تحقيقه عام 1978 من خلال التوقيع على وثيقة دبلوماسية.. وكل هذا لا بد أن يقود إلى وضع الإطار الحركي لبناء إسرائيل الكبرى.

تعرضنا أيضًا لهذه الناحية الاخيرة المتعلقة بتحقيق الأمل الصهيوني وانشاء الدولة التي تمتد من النيل إلى الفرات في مواقع متفرقة وقد آن الأوان لأن نحدد مراحل ذلك التطور على ضوء خبرة الأعوام الخمسة الماضية. ففي مرحلة اولى إسرائيل تسير في خطين متوازيين: بناء اقتصادي داخلي وتوسع في الدولة الإسرائيلية في امتداد المشرق العربي. التوسع حتى الآن أخذ صورة فتح الابواب بل و احتلال مقنع لجنوب لبنان. ولكن سبق ذلك عملية تعميق الاستيطان الإسرائيلي في الضفة والقطاع. ولا بد أن إسرائيل تفكر جديا خلال المرحلة القادمة في أن توسع حدودها أيضًا في اتجاهين اخرين : احدهما في اتجاه الاردن وثانيهما في اتجاه سوريا. ولا يجوز أن نتصور أن توسيع الحدود يعني الاحتلال. أن إسرائيل تسعى دائما إلى خلق الحلول المبتكرة التي تفق مع الواقع الاقليمي ولذلك فإن مفهوم التفتيت وخلق الدول العميلة المماثلة لتجربة سعد حداد قادرة على أن تحقق الهدف ولو مرحليا الذي تسعى إليه القيادة الإسرائيلية. على أن إسرائيل لن تكتمل كدولة كبرى إلا عندما يقدر لها أن تعود فتصيب مصر بضربة حقيقية تقلص من نفوذها وتعيدها لدولة افريقية وقد فقدت على الاقل منطقة سيناء. مما لا شك فيه أن جميع هذه التطورات في حاجة إلى فترة زمنية معينة وهي كذلك ترتبط بالتوافق بين السياسة الإسرائيلية والسياسة الأمريكية الأمر الذي لا بد أن يثير طبيعة وخصائص التوازن الدولي وهو على وجه التحديد موقع الاتحاد السوفيتي من هذه التطورات.

متغيرات عديدة و أبعاد معقدة لا نستطيع أن نتعامل معها بالعمق اللازم في هذا الموضع. كذلك فهي تخرج عن موضوع تحليلنا المباشر. إلا أن هذا لا يمنع أن بعض الملاحظات تطرح نفسها بذلك الخصوص. الأولى تتعلق **بالتوافق الإسرائيلي الايراني** وهو يثير الكثير من علامات الاستفهام لا فقط من حيث علاقة طهران بتل أبيب ولكن من حيث اسلوب التعامل وامكانية الالتجاء إليه سواء بالنسبة لتركيا أو الحبشة أو زائير. **والملاحظة الثانية تتعلق بلبنان ويعنينا بخصوصها على وجه التحديد احتمالات تحول الصراع من إقليمي إلى دولي نتيجة الانغماش الامريكي وردود فعله المحتملة السوفيتية** على أن نقطة الغموض الحقيقية والتي تثير الملحوظة الثالثة والتي يجب أن ندخلها في الاعتبار ونحن بصدد مستقبل المنطقة في الأمد القريب تدور حول موقف المؤسسة العسكرية الصهيونية من تخزين السلاح وتقوية القدرات في بعض البلاد العربية المحيطة بإسرائيل.

وهذا يفرض توجيه الاستفهام نحو كل **من العراق والسعودية وسوريا.** فلنترك جانبا صفات القيادة الحالية في جميع هذه الدول ولنترك أيضًا العراق وهو يعيش صراعه الذي لا ينتظر له نهاية قريبة مع إيران. ولكن لو اقتصرنا على سوريا والسعودية، فإن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تعلم جيدا أن هذه القيادات قد تختفي في أي لحظة لتحل محلها أكثر القيادات تعصبا ومبالغة في العداوة ضد إسرائيل كذلك فلنترك جانبا القيادات السياسية والحزبية في إسرائيل ذاتها ومفاهيمها الأيديولوجية بصدد تطور منطقة الشرق الأوسط ووظيفة إسرائيل الحضارية سواء كانت هذه القيادات تنتمي إلى كتلة ليكود أو حزب الماباى فإنه من الممكن تطويعهما وفي لحظة الخطر فإن شلها بأساليب خفية ومتسترة لتسيطر على التعامل تقاليد العسكرية الصهيونية مسألة ليست في حاجة إلى جهد خارق. والقول بأن إسرائيل تعيش انقلابا خفيا انتهى بسيادة المؤسسة العسكرية من خلال مفاهيم اليهود الشرقيين من جانب والحركة الدينية من جانب آخر و الرأسمالية الناشئة من جانب ثالث لم يعد موضع مناقشة. **ضرب المفاعل الذري قرب بغداد** ليس إلا نموذجا قابلا لأن يتكرر على الاقل في الأمد القريب انتظارا للدفعة العظمى التي لا بد أن القيادة العسكرية الإسرائيلية تجعل منها أحد عناصر استراتيجية تعاملها مع المنطقة في الأمد العبيد ولو نسبيا.

70_ مفهوم الأمن القطري وتطور المنطقة العربية :

اخطر نتائج السياسة المصرية هي تدعيم مفهوم الأمن القومي القطري. وبصفة خاصة في كل ما يرتبط بالدول المحيطة بإسرائيل. هذه السياسة بهذا المعنى مكنت إسرائيل من أن تحقق هدفها الثابت ومنذ بداية وجودها والذي يعكس حصافة دبلوماسية من أن التعامل الإسرائيلي العربي يجب أن يأخذ صورة العلاقات الثنائية. مبدأ العلاقات الثنائية بهذا المعنى ليس جديدا وقد طبقته بريطانيا العظمى اثناء الثورة العربية الكبرى خلال الحرب العالمية الأولى وتطبقه اليوم فرنسا رغم الحديث المستمر عن ظاهرة الحوار العربي – الأوروبي. الخطورة الحقيقية هي أن هذا المبدأ لا بد أن يقود إلى تفجير مفهوم الأمن القومي العربي وهو ما نعاصره هذه اللحظة. **خلق التحلل في مقومات الأمن القومي العربي يخضع في هذه اللحظة لأربع مطارق كل منها يناله بأسلوب مختلف: المطرقة الإسرائيلية في جوهرها حيث تفرغ المفهوم من مضمونه، المطرقة المصرية في قيادتها بحيث تمنع القوة العربية من التماسك، المطرقة الأمريكية في وظيفتها بحيث تطوع المفهوم لخدمة مصالحها في السيادة العالمية، المطرقة السوفيتية في اهدافها كنتيجة طبيعية لرفض مبدأ القومية كمحور للتطور السياسي.** جميع هذه العناصر تعرضنا لها تفصيلا ولكن الذي يعنينا أن نؤكد عليه هو أن **المطرقة**

المصرية في تعاملها مع مفهوم الأمن القومي العربي وبهذه السذاجة وقصر النظر لم تنطق من فراغ.

المسئولة الحقيقية لتفريغ مفهوم الأمن القومي العربي من جوهره القيادي يعود إلى فترة الستينيات. ولعله من تناقضات التاريخ أن نلحظ كيف أن السياسة الناصرية وهي اقوى تطبيقات مفهوم الأمن القومي العربي قادت بلا وعي إلى وضع اسس المفهوم القطري للأمن القومي. رأينا في مواقع أخرى أن عبد الناصر اتبع سياسة متناقضة : انغلاق ثقافي واقتصادي وانفتاح سياسي وعقائدي، وبينما راح يؤكد زعامته للمنطقة بجميع الوسائل، وجعل من صوت العرب أداة حاسمة في نشر الإدراك الناصري، اغلق الايناع الفكري المصري وحطم قنوات الاتصال المعنوية بين القاهرة و العالم العربي. السياسة لا تنطلق من فراغ إنما يجب أن تساندها جميع أدوات الحركة من ثقافية واقتصادية وغيرهما. دعم من هذه القطيعة أن الهجرة المصرية كانت في غالبيتها العظمى تتكون من اعداء للنظام الناصري. وتصل المأساة إلى قمتها عندما نكتشف أن جهاز المخابرات المصرية لم يجد خيرا من هؤلاء ليمثلوا ادواته وليكونوا عيونه وآذانه في المنطقة العربية، وهكذا رأينا زعماء للاخوان المسلمين يعملون لحساب المخابرات المصرية، مجموعة من الاخطاء المتراكمة قادت إلى ترسيب نظرة معينة في اغلب النظم العربية اساسها الخوف من النظام المصري. حرب اليمن والانفصال المصري – السوري وقبل ذلك كثير من التدخلات الفاشلة ما كان يمكن إلا أن تدعم من هذه القناعة. مصر ذات التقاليد الدبلوماسية لم تعرف كيف تتعامل مع العالم العربي. وكانت النتيجة المباشرة هي نوع من القطيعة أو العزلة بين الواقع المصري والواقع العربي. طور تلك القطيعة عناصر أخرى جانبية : نظم سياسية تخشى التجربة المصرية، قيادات محلية قد امتلأت بالعقد النفسية، شعور بالرهبة إزاء تقاليد مصرية لا تزال تمثل نوعا من الهيبة في الإدراك العربي. هذا الإطار النفسي والذي قاد إلى الحرب الباردة العربية قبل حرب يونيه 1967 هو وحده الذي يفسر موقف الرأي العام العربي الرسمي بالشماتة وعدم التضامن الحقيقي مع مصر في اعقاب الهزيمة. وهو أيضًا يفسر وضع مقدمات الانطواء على الذات في بناء النظرة القطرية لمفاهيم الأمن القومي. حتى في منطقة الخليج العربي التي لا تمثل أي تكامل اجتماعي أو سياسي اطلقت الحديث عن مفاهيم هي تعبير عن هذه المسايرة. بدأتها الكويت باسم كوتنة الوظائف العامة ثم أعقبتها السعودية وسرعان ما سارت في نفس الطريق جميع الكيانات المنتمية إلى تلك المنطقة.

ما معنى المفهوم القطري للأمن القومي؟

نظرة ضيقة اساسها جعل الإرادة الحاكمة تنظر إلى امنها الذاتي على أنه المحور الاساسي في بنائها لسياستها الإقليمية وعلى أن مفهوم الأمن القومي يصير نوعا من

الأماني والآمال التي لا موضع لها حيث تتعارض مع مصالح النظام والتي يتحدد الالتجاء إليها بأنه لغة للدعاية وللتلويح بالأماني الخطابية بمناسبة وبلا مناسبة. وهذا يعني بعبارة أخرى اختفاء مفهوم الأمن القومي العربي من نظام القيم السياسية بلغة أكثر دقة وصراحة. مما لا شك فيه أن متغيرات عديدة ساعدت على ذلك وأن أحد هذه المتغيرات هو عدم وجود نظام للدفاع الجماعي له فاعليته وممارساته يستند إلى جامعة الدول العربية. لسنا بصدد الحديث عن أسباب تفجر نظام الأمن القومي العربي فقد طرحنا ذلك في أكثر من موضع واحد. ولكن الذي نريد أن نعالجه على وجه التحديد هو نتائج هذا التفجر من جانب واحتمالاته المستقبلية من جانب آخر.

أولى النتائج هي سيادة الأمن القطري. وهذا يعني قدرة إسرائيل على التفرد بكل دولة على حدة بما في ذلك امكانياتها في تحقيق التجزئة أيضًا القطرية. إن حلول الولاء الطائفي موضع الولاء القومي هو أداة مباشرة لتحقيق تلك السياسة. عدم الإدراك الامريكي لهذه الحقائق فضلا عن أن تعارض وتناقض مثل هذا التطور مع مصالحها الاستراتيجية يأتي فيكمل ذلك الإطار العام من النتائج والمخرجات. **فلنتناول بشيء من التفصيل الجزئي مفهوم الأمن القطري في الدول الثلاث المحيطة بإسرائيل والتي كان يجب أن تمثل القوة الخالقة للاضطراب للوجود الصهيوني في المنطقة : سوريا والعراق والسعودية.**

مما لا شك فيه أن **سوريا تحمل عبئا خطيرا في عملية الصراع العربي الإسرائيلي.**

والواقع أن **المشكلة الأمنية لسوريا معقدة:** فهي تعاني من **فقر حقيقي سواء من حيث عدد السكان أو من حيث القدرة المادية على الانفاق.** كذلك فإن **موقعها الاستراتيجية يجعلها في موضع لا تحسد عليه:** فهي تخضع لكماشة هائلة ما بين إسرائيل في الجنوب وتركيا في الشمال. ورغم أن تركيا لم تتحرك منذ أن ابتعلت من سوريا منطقة الاسكندرونة إلا أنها قادرة على خلق القلاقل ودورها قادم. إسرائيل تحيط بها من الجنوب وعقب أن كانت إسرائيل في موقف يجعلها تحت رحمة الجيش السوري أضحت اليوم سوريا عقب تسليم الجولان هي التي تقع تحت رحمة التدخل الإسرائيلي. هذا الواقع هو الذي فرض على سوريا الدخول في لبنان دون أن تدرك القيادة السورية لحظة اتخاذها ذلك القرار بأنها تورط نفسها في مستنقع صعب الخروج منه. ولعل أكثر نواحي الضعف في الموقف السوري هو ما ترتب على الحرب اللبنانية: هجرة أولاً وتهجير من الأرض اللبنانية إلى الواقع السوري ثم من جانب آخر انفتاح سوري على حالة الحرية والديمقراطية الفوضوية السائدة في لبنان. خضوع السياسة السورية للمتغيرات اللبنانية كان لابد أن يضاعف من نتائجه علاقة الالتحام الوثيق بين المجتمع السوري والمجتمع الفلسطيني. يأتي فيكمل هذا الإطار من المتغيرات السلبية العزلة الكاملة التي يعيشها النظام السوري : الحديث عن أن حكم اقلية لا يكفي، ولكن الذي يجب

أن نتذكره هو أن الحكم السوري لم يستطع أن يكتل حوله القوى الشعبية وبصفة خاصة القوى ذات الاتجاه الاسلامي من جانب ولم يستطع من جانب آخر خلق مسالك الاتصال الدائمة والثابتة مع مختلف النظم العربية. ولعل اخطر ما يعبر عنه الواقع السوري هو أنه ورغم الزعم بطبيعته البعثية والتقدمية الجماهيرية فشل فشلا ذريعا في أن يخلق له مساندين وانصارا في أي بقعة من أجزاء الوطن العربي رغم ذلك وفي هذا الإطار العام من التهلهل فإن **النظام السوري سار في سياسة تدور حول ثلاثة محاور رئيسية: الأول القطيعة مع العراق، والثاني محاولة الهيمنة على الحركة الفلسطينية والثالث هو التطلع إلى اداء الوظيفة القيادية في المنطقة العربية.** ليس هذا موضع تقييم السياسة السورية ولكن من حيث علاقة هذا الإدراك بالأمن القومي فمما لا شك فيه أن **هذه العناصر السابق ذكرها إنما تعبر عن سذاجة حقيقية في فهم الموقف الدولي و الإقليمي المرتبط بالتطور العام الذي تثيره مشكلة الشرق الأوسط. فالقيادة السورية كان عليها أن تسير في خطوط عكسية كلية لهذه الأهداف التي وضعتها كمحور لسياستها الإقليمية.** فالتعاون مع القيادة الفلسطينية كان يجب أن يكون كليا وشاملا لأن هذا التعاون كان قادرا على أن يحقق اهدافا ثلاثة في آنٍ واحد : احداث تغيرات جذرية في السياسة الاردنية أولاً ثم خلق نظم سياسية مواليةً في المستنقع اللبناني فضلا عن جعل هذا التعاون أساسًا ثابتا لتدعيم عملية الاتصال مع جميع الشعوب العربية. المتغير الثاني الذي كان يجب أن يسيطر على السياسة السورية هو التقارب إنْ لم يكن التوحيد الحركي مع العراق : العمق الاستراتيجي لسوريا لن يتأتى إلا إذا قدر للعراق أن يقف خلف القيادة السورية. وحدة العراق مع سوريا تعني إعادة تشكيل جميع معطيات الصراع العربي الإسرائيلي وبناء توازن استراتيجي جديد رغم خروج مصر من المعركة. العراق قادر بقدرته المالية وبصلاحياته العسكرية وبانضباطه التقليدي على أن يقدم لسوريا ما يعوض اختفاء الجبهة الغربية وانهيار الذراع اليمني للكماشة العربية حول إسرائيل. **كيف نتصور أن دولة كسوريا وهي تواجه معركة مصيرية تخصص مئات الملايين للدعاية ضد الحزب الحاكم في العراق الذي هو جناح آخر لنفس الحزب الحاكم في سوريا؟** أيضًا تخلي سوريا عن التعامل مع القوى المعارضة في مصر ومساندتها مساندة حقيقية إنما يعبر عن عدم فهم لحقيقة القضية التي تتصدى لها القيادة السورية. **جميع هذه التطورات ليست في واقع الأمن إلا نتيجة لسيطرة مفهوم الأمن القطري حيث أضحى المحور الحقيقي للدفاع هو بقاء النظام الحاكم في كرسي السلطة.**

الأمر لا يختلف بالنسبة للسعودية بل إن أوضاع السعودية تفرض علينا التساؤل وبصراحة:

ماذا تريد وماذا تفعل القيادة السعودية بصدد مفهوم الأمن القومي العربي؟

لقد أضحت السعودية وبصفة خاصة في فترة الخمسة أعوام الاخيرة إحدى العقبات الحقيقية ضد تكامل مفهوم الأمن القومي العربي.

إن القيادة السعودية من منطلق مفهوم قطري محدود الإدراك انتهت بدورها لأن تحدث في ذلك المفهوم من التفجرات ما لا يقل عن التفجرات التي احدثتها السياسة الخارجية المصرية. **مما لا شك فيه أن السعودية تعاني من مواقع قاتلة في وضعها الاستراتيجي النقص الديموجرافي يمنعها من تجنيد جيش قوي قادر على اداء مهمته الحقيقية. يضاعف من ذلك متغيران خطيران أولهما ويدور حول عدم قدرة السعودي على القتال بالسلاح الحديث والمتقدم. ليس فقط لضعفه الصحي ولكن أيضًا لتخلفه وعدم صلاحيته للتعامل مع التكنولوجيا المتطورة. طول السواحل والحدود السعودية يضاعف من هذه الخطورة لأنه يجعل الدولة في حاجة إلى جيش على قسط معين من الأهمية. وذلك دون الحديث عن أن حالة الرفاهية واليسر المصطنع والفجائي أدى إلى رخاوة المواطن السعودي. الالتجاء إلى المرتزقة وبصفة خاصة الجيش الباكستاني لا يمكن أن يغني بصدد الدفاع عن الأمن القومي. يضاعف من هذه المخاطر عدم وجود تجاوب شعبي حقيقي في المجتمع السياسي. كل من عاش في السعودية يعلم أن الطبقة الحاكمة تعيش في واحد والطبقات المحكومة تعيش في واحد آخر. بل إن الطبقة الحاكمة ذاتها بسبب تضخمها في الوقت الحاضر حول الأسرة المالكة أضحت تعيش في صراعات حقيقية لم تبرز على السطح ولكنها في طريقها إلى ذلك. قاتل الملك فيصل لم يأت من الطبقات المحكومة وعندما حدثت الثورة المسلحة في المسجد الحرام لم تستطع كل امكانيات السعودية أن تضع لها حدا إلا من خلال الالتجاء إلى قوات الصاعقة الفرنسية.**

في هذا الإطار العام السعودية تضع سياسة أساسها مفاهيم ثلاثة : الانغلاق الكلي على المجتمع العربي من جانب ثم الانفتاح الدعائي على المفاهيم الاسلامية من جانب آخر مع الترابط والتبعية لخدمة النفوذ الامريكي من جانب ثالث. السعودية وكل ما يعنيها هو بقاء نظام سياسي معين بيسر ورفاهية معينة تعلم وتتصور أن كل ذلك معلق بإرادة واشنطن. وهي لذلك تنفذ تعاليم وأوامر القيادة الحاكمة الأمريكية بحذر وخنوع لا حدود له. فلندع الشكل جانبا ولنبحث عن حقيقة الجوهر: **لم تتخذ السعودية حتى اليوم موقفا واحدا يعبر عن استقلالية حقيقية في مواجهة الولايات المتحدة.** مما لا شك فيه أنها تلجأ لكثير من التمويه والتعمية، وهي قد تطلق بالونات اختبار، وهي قد تقدم تصريحات، وهي قد تؤخر لقاء المسئولين بمندوبي واشنطن في المنطقة. ولكن في خاتمة المطاف النتيجة واحدة بل إن كل هذه النواحي إنما تتم بإخراج مسرحي معين تقوده الدبلوماسية الأمريكية. الناحية الثانية وهي الانغلاق على المجتمع العربي. **إن عاصمة العروبة الاسلامية لم تعد تقبل القومية العربية : هذه حقيقة يجب أن نعترف بها. أضحى المفهوم القومي في ذهن القيادة السعودية يترتبط بنموذجين كلاهما يحدث في تلك القيادة الهلع والخوف: جمال عبد الناصر أولاً وحزب البعث ثانيا.** والقيادة السعودية التي تعلم أنها غير قادرة على تقديم البديل تقتصر على اغلاق

باب الاتصال. ولكن إلى متى؟ وهي لذلك تقف من مصر موقف المعاندة مستغلة خطأ الرئيس السادات لتمنع عودتها إلى الصف العربي متناسية **أن مصر وحدها هي القادرة على أن تدافع عن السعودية في مواجهة موجات الاسلام الثوري القادمة من إيران.** وهي تعتقد أنه من خلال تدعيم الاسلام في المحافل الدولية وتقديم المعونات بسخاء للقوى الاسلامية المحافظة، إنها قادرة على تحقيق نوع من الاغراء **والاحتواء للرأي العام الذي لا يزال يخلط بين اسلام وعروبة.** بل لقد **أضحت السعودية بلا وعى أحد مسالك السياسة الأمريكية في اذابة القومية العربية في المفهوم الاسلامي للوجود الاجتماعي.**

جميعها بدورها مفاهيم ترتبت كنتيجة مباشرة لسيادة مفهوم الأمن القطري والذي محوره الدفاع فقط عن حماية النظام القائم.

الظاهرة تتكرر في صورة لا تقل وضوحا في منطق التعامل السياسي في العراق.

رغم أن العراق بهذا الخصوص قد فرضت عليه الاحداث تطورات معينة قادته إلى التخفيف من حدة المفاهيم القطرية إلا أنه في الواقع لا يزال في جوهر ادراكه يخضع لنفس التأثير. العراق يعيش ازمة حقيقية. أمنه القطري أكثر اجزاء العالم العربي حساسية وضعفا. فالعراق يقع بين قوتين جاذبتين كلتاهما لها اطماعها في ارضه : تركيا في الشمال و إيران في الشرق، وقد أثبتت الاحداث الاخيرة أن إسرائيل تقف منه أيضًا موقف التنبه واليقظة، إنها **لم تتردد في ضرب المفاعل الذري** وهي تعلن بصراحة أنها لن تتردد في أن تضربه مرة ثانية لو أعيد بناؤه.. **العراق من جانب آخر يعاني امرين كليهما لا بد أن يقيد من فاعليته : حدود طويلة وهي جميعها تكاد تكون حدودا مفتوحة لأنها حدود برية صعب التحكم في رقابتها وهو من جانب آخر لا يملك أي موقع مباشر على البحار الخارجية.** يوم أن قررت سوريا قفل انابيب النفط المتجهة إلى البحر المتوسط عن طريقها، احدثت ذعرا حقيقيا في القيادات العراقية. اضف إلى ذلك أن **المجتمع العراقي مجتمع غير متجانس وهو حديث التكوين لم يستطع بعد أن يحقق الاندماج الكلي والشامل في إطار من القومية الواحدة المتراصة ويكفي بهذا الخصوص أن نتذكر مخاطر الاقليمة الكردية. الشيعة يمثلون 55% من المجتمع العراقي وهم ممزقون بين اقرانهم في إيران و الآخرين في مناطق أخرى من العالم العربي ولكن روابطهم الحقيقية وأمانيهم الثابتة متجهة نحو المنطقة العربية في الأراض الايرانية.**

في هذا الإطار العام نجد أن أهداف العراق قد تحددت بالشكل التالي :

(أولاً) حماية النظام القائم في السلطة بما يعنيه ذلك من تبعية الجماعات المختلفة لإدارة الحكومة المركزية.

(ثانيا) حماية أمن حدود الدولة العراقية في علاقتها بجيرانها.

(ثالثا) العمل على توسيع النفوذ العراقي في دول الخليج.

(رابعا) التصدي للوجود الإسرائيلي بما في ذلك من مساندة جميع دول المواجهة للتوسع الصهيوني.
(خامسا) تدعيم الحركات السياسية المتفقة مع فلسفة حزب البعث الاشتراكي.
من الطبيعي أن يكون هدف أي حكومة قائمة حماية النظام والوضع السائد. كذلك فمن المنطقي أن يجعل حزب البعث الحاكم في العراق هدفه الاساسي حماية استمرارية تواجد ذلك الحزب في السلطة. رغم ذلك فإن ما يمكن أن يؤخذ على **السياسة العراقية ينطوي تحت ثلاثة اخطاء وقعت فيها القيادة السياسية :**
الخطأ الأول وهو خلق القلق في القيادات الحاكمة البترولية. في منطقة الخليج.
مما لا شك فيه أنه لا بد في الأمد البعيد من حدوث الصدام الحقيقي بين بغداد وجميع القيادات البترولية المحافظة والرجعية ولكن على القيادة الثورية أن تتعلم امرين اساسيين : أن الصدام له لحظاته وأنه إنْ لم تكن القيادة الثورية قادرة على احتواء نظام معين فعليها أن تصادقه ولو مؤقتا. والامر الثاني أن الاحتواء الثوري لا يمكن أن يتم إلا من خلال التعاطف الداخلي : خلق عناصر المساندة من واقع المجتمع موضع الهجوم بقصد الاحتواء هو نقطة البداية ولا يجوز أن يتم الشروع في عملية الاحتواء إلا عندما يكتمل نضج الثمرة ويحين قطافها.
الخطأ الثاني ويرتبط بالعداوة مع سوريا. خ**طأ مشترك كما سبق وذكرنا بالنسبة للقيادة الحاكمة في سوريا وهو أكثر خطورة بصدد بغداد وقد دخلت حربا صريحة قاسية مع الجانب الايراني. على أن أكثر أخطاء القيادة السياسية العراقية هي في تقييمها للثورة الايرانية وتعاملها مع نظام الخميني.** لقد تصورت أن الواقع في إيران يسمح لها بالتصدي للمد الاسلامي القادم من تلك المنطقة بقوة السلاح. وكان هذا هو خطأها الأول الذي وقعت فيه **تحت تأثير اغراء سعودي امريكي وكنتيجة لنوع من الغرور الذي تملك القيادة العراقية.** كذلك فإن قيادة العمليات العسكرية اخذت منحنى لا يتفق مع الواقع العراقي: الحرب العراقية الايرانية كانيجب أن تأخذ من جانب بغداد صورة الحرب الخاطفة لسريعة حيث التقدم يكون ساحقا وقد ارتبط ذلك بتغيير داخلي بقصد خلق أدوات جديدة للتعامل المباشر. تحويل هذا القتال إلى حرب استنزاف طويلة الأمد في خاتمة المطاف في صالح إيران.
جميع هذه النتائج أيضًا مترتبة على **تفجير مفهوم الأمن القومي العربي.**
ترى **هل نفهم من كل هذه الملاحظات كيف أن مسئولية مصر بهذا الخصوص خطيرة وساحقة؟**
بقي تساؤل أخير : **إذا كان تفجير الأمن القومي العربي يمثل إحدى المآسي التي تخضع لها منطقة الشرق الأوسط في هذه اللحظة، وإذا كان هذا التفجير لصالح التوسع الصهيوني والسياسة الإسرائيلية، فهل هذا لصالح السياسة الأمريكية؟ هل لصالح السياسة الأمريكية مسايرة الإدراك الإسرائيلي بهذا الخصوص؟**

سؤال خطير جدير بالبحث والتحليل وليس هذا موضع الغوص في تفاصيله رغم ذلك فإن بعض العناصر الاساسية المرتبطة بهذا الموضوع جديرة بأن تثير الانتباه. والواقع أن أحد التساؤلات التي طرحناها في موضع آخر ينبع من تقييمنا للسياسة الغربية بصفة عامة بصدد مفهوم الأمن القومي العربي. إن المتتبع للإدراك الأوروبي يلحظ تناقضا غريبا يعكس عدم قدرة على فهم حقيقة المصالح الأوروبية. وهو أيضًا قد أثر بطريق غير مباشر في عدم إدراك الولايات المتحدة لحقيقة مصالحها المرتبطة بتطور المنطقة العربية. وتبرز هذه الملاحظة أكثر وضوحا عندما نقارن السياسة الأوروبية والسياسة الأمريكية من جانب بالسياسة الأنجلو سكسونية التقليدية عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة من جانب آخر وكذلك بالسياسة الديجولية. لقد ظلت السياسة البريطانية تقف عائقا ضد الوحدة العربية وتسعى إلى تفتيت الإرادة العربية وتعمل على زرع إسرائيل في المنطقة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكن في اعقاب الحرب العالمية الثانية إذا بها تتغير تغيرا جذريا بل وتركب موجة الوحدة العربية إنشاء جامعة الدول العربية إنما تم بإيحاء وتوجيه وإصرار من السياسة البريطانية. في اعقاب ذلك اتبعت السياسة الأوروبية منهجا اساسه عدم الآنغماس في مشاكل المنطقة. منطلق تلك السياسة كان محوره الاساسي ينبع من فكرة أن أوروبا وهي تسعى لبناء نفسهالم يعد يعنيها كل ما يحدث في العالم الثالث وقد ارتبط ذلك كما هو معروف بتصفية الاستعمار الأوروبي. لم تكتشف القيادة الأوروبية وكذلك القيادة الانجلوسكسونية خطأ تلك السياسة المتعلقة بعدم الانغماش في مشاكل الشرق الأوسط إلا في مرحلة لاحقة وعلى وجه التحديد اثناء حرب أكتوبر عام 1973. المشكلة البترولية أولاً ثم مشكلة الترابط بين أمن أوروبا الغربية و أمن المنطقة العربية حول حوض البحر المتوسط ثانيا دون الحديث عن تلك النواحي الاخرى التي فرضتها ظاهرة الحوار العربية الأوروبي. تساءلنا عندما طرحنا ذلك **الموضوع كيف حدث ذلك التطور في الإدراك الأوروبي وكذلك في الإدراك الانجلو سكسوني من عدم اهتمام بمشاكل المنطقة العربية ومن تخل عن ذلك التقليد الانجليزي الذي عاصرته نهاية الحرب العالمية الثانية والمتعلق بتدعيم الحركة الوحدوية العربية؟ تساءلنا أيضًا : هل مرد ذلك المصالح الصهيونية التي استطاعت أن تشوه في الإدراك الأوروبي؟** أيًا كانت الاجابة فمما لا شك فيه أن عدم وجود قيادة عربية واعية وقادرة على تطبيق فن المساومة واستغلال الفرص المتاحة كان أحد العناصر الحاسمة في ذلك التطور والذي جاء ديجول بسياسته المعروفة فعدل من بعض جزئياته.

السؤال الذي يجب أن يكون موضع الاهتمام: هل من صالح الولايات المتحدة وهي وريثة السياسة البريطانية أن تحتضن الحركة القومية العربية أم أن تقف منها موقف الرفض بل والسعي نحو تفجيرها كما سبق ورأينا؟

الفكر الامريكي في لحظة معينة طرح الموضوع وقيل إن هناك اتجاها لدى بعض المسئولين بضرورة أن تسير الولايات المتحدة في سياسة اساسها تدعيم الحركات

الوحدوية المحلية والجزئية. وقد أثير ذلك الحديث عندما تردد في لحظة معينة موضوع التقارب بين سوريا والعراق في اعقاب اتفاقيات كامب ديفيد. الإطار الفكري لذلك التصور ينبع من متغيرات اقتصادية. فالامر الذي لا شك فيه أن الش**ركات الكبرى المتعددة الجنسية والتي تريد أن تغزو المنطقة، لا يمكن أن تتصور التعامل مع كيانات هشة صغيرة وانما تفضل أن يكون محور تعاملها مع مساحات واسعة نسبيا. ولكن سرعان ما اختفت هذه النغمة وحل محلها سياسة واضحة في تدعيم التجزئة أو على الاقل في عدم مسايرة فكرة التوحيد الجزئي**. رغم ذلك فإن مجلس التعاون الخليجي دليل واضح على أن المفهوم الأول لا يزال يجد آذانا صاغية في السياسة الأمريكية. فهل هذا النموذج قابل للتكرار في مواقع أخرى؟ **وهل سوف تقبل السياسة الأمريكية أن تشجع التطور الاندماجي ولو على مستوى بعض المواقع في الوطن العربي دون أن يرتفع ذلك الاندماج إلى حد تشجيع خلق الدولة العربية الواحدة؟** الأمر الذي لا يحتمل المناقشة هو أن **مثل ذلك التطور ليس في صالح إسرائيل. إن كل تطور وحدوي في المنطقة هو مسمار يدق في نعش الدولة العبرية**. ولكن السياسة الأمريكية تنطلق من متغيرات أخرى. **الواقع أن السياسة الأمريكية تطبق في تعاملها مع المنطقة اربع سياسات متناقشة ومتعارضة :**

(أ) سياسة الأمن القومي.
(ب) سياسة المساندة الإقليمية.
(جـ) سياسة تحزيم مصر وتصفية الوطن العربي من قيادته التاريخية.
(د) سياسة الاستعمار الجديد.

هذه السياسات المختلفة كل منها تنطلق من مقدمات مختلفة. يعنينا على وجه التحديد السياسة المتعلقة بالمساندة الإقليمية والتي اساسها تحويل المنطقة الممتدة من الخليج العربي حتى ليبيا دون استثناء وجميع شواطء البحر الاحمر والممتدة من تركيا حتى الحبشة إلى كتلة واحدة كإحدى مناطق المواجهة المحتملة مع الاتحاد السوفيتي. **مثل هذا التصور يعني تحويل المنطقة إلى قاعدة متماسكة تتميز بخصائص ثلاث :**

(أولاً) القناعة القيادية بالتعاون مع الإدارة الأمريكية.
(ثانيا) القدرة والفاعلية على التحكم في المنطقة إزاء أي محاولات لخلق القلاقل أو الاضطرابات المحلية.
(ثالثا) خلق المرافق المشتركة المتماسكة والمتفاعلة التي تسمح بتطوير التعامل في إطار موحد إقليمي من حيث السيولة في التنقل والاستمرارية في التدفق.

هذه السياسة التي تفترض التعاون الإقليمي المتكامل وخلق المرافق الواحدة لا يمكن أن تتجانس إلا مع سياسة اساسها تدعيم التطور الاندماجي في المنطقة. تصور إسرائيل كدولة مسيطرة، تفريغ المنطقة من قيادتها التاريخية، لا يمكن في الأمد البعيد إلا أن يخلق العقبة الكأداء ضد سياسة المساندة الإقليمية. **مثل هذه السياسة تفترض نوعا**

من التعاون كما حدث في دول أوروبا الغربية وخلق نوع من التنظيم الإقليمي الذي تشترك فيه الإدارة الأمريكية ولكن الذي يقوم على مفهوم الترابط الحقيقي بين المصالح الأمريكية والمصالح العربية.

وبعبارة أخرى **سياسة المساندة الإقليمية لن تنجح إلا إذا انطلقت من مبدأ توظيف مفهوم الأمن القومي العربي لصالح السياسية الأمريكية.** وهو بهذا المعنى يتعارض ويتناقض مع أي سياسة أخرى اسرائيلية لأن هذه لا يمكن أن ترمي إلا إلى **تفجير نظام الأمن القومي العربي.**

أيضًا لو أن الدبلوماسية المصرية على قسط من البراعة لكانت قد استطاعت من هذا المنطلق أن ترسب قناعة أخرى غير تلك التي نعاصرها في السياسة و الإدراك الامريكي.

خاتمة

نحو بناء استراتيجية قومية لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي

خلاصة :

_ حقيقة الأمن القومي العربي ومنطلق التعامل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

_ منطق الصراع الدولي و الإدراك الامريكي بفلسفة التوازن الإقليمي.

71_ حقيقة الأمن القومي العربي ومنطق التعامل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

العرض السابق سمح لنا بأن نصل إلى مجموعة من النتائج.

اولى هذه النتائج أن **مفهوم الأمن القومي العربي حقيقة قائمة** ويجب أن تكون موضع اعتبار من العبث العودة إلى التقاليد الأوروبية التي تربط بين الدولة ومفهوم الأمن القومي. **الأمن القومي يعني علاقة ثابتة بين مجتمع متكامل والحماية الوظيفية لذلك المجتمع. والمجتمع العربي حقيقة قائمة وهو يملك تكامله وتميزه. ومن ثم فالأمن القومي العربي ليس موضع شك ولا تساؤل.**

النتيجة الثانية تدور حول أن سياسة كامب ديفيد إنْ هي إلا تكريس لمرحلة جديدة في تطور المنطقة. أن اتفقيات كامب ديفيد تعلن لا فقط عن بدء نموذج مختلف للصراع العربي الإسرائيلي بل إنها تؤكد تفجر المنطق القومي العربي وسيادة مفاهيم جديدة في منطق التعامل الإقليمي. هذه المرحلة التي نعيشها تتميز بمجموعة من الخصائص : من جانب التلاحم بين المصالح الإسرائيلية والسياسة الأمريكية ومن جانب آخر ضعف الإرادة العربية وتهلهلها في مواجهة الخطر الصهيوني.

المحور الحقيقي الذي ينبع منه تصورنا للمرحلة القادمة هو أن السياسة الإسرائيلية سوف تسير في خط ثابت يدور حول متغيرين اساسيين : من جانب خلق الإطار الدولي وتدعيم المتغيرات المتعلقة بصراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط بحيث يصير إنشاء الإسرائيلي الكبرى وقد ترسب كأحد عناصر الأمن القومي الامريكي. ومن جانب آخر خلق الأدوات المحلية الصالحة لتمكين إسرائيل من الغزو السلمي الاقتصادي والثقافي في المنطقة بحيث لا تقتصر على أن تخلق التحلل بل وتتحكم في الجسد من مقوماته الذاتية.

كلتا هاتين الناحيتين في حقيقة الأمر لا تمثل أي منهما جديدا في تاريخ الحركة الصهيونية من حيث منطق التعامل و إنْ اختلفت من حيث تطويع أداة التعامل مع المتغيرات الجديدة التي تسيطر على علاقات القوى الدولية الكبرى. فإسرائيل منذ بداية نشأتها جعلت خطابها مع القوى الأمريكية اساسه أن وجودها في المنطقة هو أحد عناصر الأمن الامريكي. وإذ تشعر اليوم بأن الإطار الدولي وبصفة خاصة السياسة الأمريكية تسير في اتجاه اساسه نقل مركز الثقل إلى المحيط الهندي فإن القيادة الصهيونية ببراعة لم تكتشفها بعد القوى العربية المسئولة تريد أن تستغل هذه الحقائق الجديدة لجعل إنشاء إسرائيل الكبرى يصير بدوره أحد عناصر السياسة القومية الأمريكية.

وهنا لا بد أن نتساءل : **ما هي عناصر المنطق المصلحي الذي تستطيع من خلاله القيادة العسكرية الإسرائيلية أن تدق على اذهان الطبقات الحاكمة الأمريكية لتجعل من**

إنشاء إسرائيل الكبرى أحد عناصر السياسة الخارجية الأمريكية؟ فلنتذكر بعض عناصر هذه المتغيرات :

(أولاً) القضاء على امكانيات إنشاء دولة عربية موحدة قادرة على أن تصير عدوا للإرادة الأمريكية أو على الاقل قوة محايدة في مواجهة تغلغل النفوذ الامريكي.

(ثانيا) تدعيم وجود قوى محلية لحماية المصالح الأمريكية ليست فقط قابضة على قلب المنطقة بل وقادرة على حماية مناطق البترول ومنع أي حركات تحررية في الخليج العربي أو السعودية أو إيران. إن الطائرات الحديثة التي تعلم أن الولايات المتحدة تزود بها إسرائيل قادرة على أن تمارس نفس الحماية إزاء ابار البترول في ليبيا.

(ثالثا) إسرائيل الكبرى سوف تمثل البديل و أداة التهذيب في آنٍ واحد أو المساندة لإيران وتركيا. لو خرجت إيران أو تركيا عن الانصياع فهي بديل ثابت ولو ظلت فهي أداة مكملة لها اهميتها ولها قدرتها على خلق الترابط بين المثلث الذي يتحكم في تلك المنطقة الممتدة من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط.

(رابعا) إسرائيل الكبرى وقد امتدت من النيل إلى الفرات سوف تخلق القاعدة الحقيقية القادرة على أن تهدد الاتحاد السوفيتي وأن تصيبه في مقتل لا فقط بمعنى الاقتراب المكاني التقليدي ولكن أيضًا بمعنى الاتساع الممتد الذي يخلق عمقا استراتيجيا بحيث يؤهل تلك المنطقة لتصير القاعدة المتقدمة الصالحة لغزو وتهديد الاتحاد السوفيتي من حدوده الجنوبية. وهي عندئذ سوف تمثل كماشة ضخمة في ترابط حقيقي من الذراع الشمالية لحلف الاطلنطي.

(خامسا) على أن اخطر ما تمثله إسرائيل الكبرى هو إنشاء جسر ممتد برا وبحرا يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط وبحيث يخلق أدوات الاتصال البديلة للبحر الاحمر لو خضع هذا لاحتمالات الهجوم بسبب الغواصات الذرية السوفيتية. إن سيناء في هذا الجسر لن تصير سوى جزء في دائرة أكثر اتساعا.

أيضًا خلق الأدوات المحلية لتدعيم النفوذ الإسرائيلي ليس بالظاهرة الجديدة في تاريخ التعامل مع المنطقة. متابعة تاريخ الحركة الصهيونية تبين كيف أنه من بين الخطوات الأولى التي سعت إلى تحقيقها القيادات الصهيونية قبل إنشاء دولة إسرائيل و اثناء الحرب العالمية الثانية ما أسمته منظمة الاقليات غير العربية في منطقة الشرق الأوسط. أيضًا بهذا الخصوص التطويع على قدم وساق. ولنتذكر معنى اتفاقيات كامب ديفيد وما ارتبط بها من تطورات ودلالاتها بهذا الخصوص :

(أ) منطق الاقليات والولاء الطائفي الذي يسيطر على لبنان ليس إلا مقدمة سوف تتبعها نماذج مماثلة في جميع دول الشرق الأوسط بلا استثناء.

(ب) الترابط المصلحي وهو أمر قد يبرز بوضوح في منطقة الضفة الغربية وغزة بسبب التعامل مع العمال العرب وهو سوف يصير أكثر وضوحا و أكثر كمالا من

خلال التعامل المتوقع مع السوق المصرية التي سوف تكون بابا للتغلال في جميع الدول العربية بلا استثناء ورغم كل ما يمكن أن يقال عن مقاطعة سوف تشنها دول الرفض.

(جـ) و يأتي التغلغل الثقافي وتدعيم النعرة العلمانية وتغليف ذلك باسم التحديث والتمدين ليضع حدا لجميع عناصر الترابط التاريخي بين ملامح وخصائص الشخصية العربية بمتغيراتها الحضارية الاسلامية وبقصد ثابت اساسه تكرار التجربة التي فشلت كليا في ألمانيا الغربية وجزئيا في اليابان وتركيا التي تدور حول إعادة تطويع الطابع القومي.

(د) ثم يكمل هذا مفهوم التعامل الحركي من خلال تلك الزوبعة التي تثيرها السذاجة العربية باسم مقاومة التغلغل الشيوعي. وفي اللحظة التي أضحى فيها مثل هذا الحديث يدعو إلى السخرية في غرب أوروبا فإن هناك قيادات عربية تتصور أنه من المنطقي إنشاء جبهة تواجه الغزو السوفيتي من إيران والسعودية ومصر و إسرائيل.

أليس هناك فرق بين ما يسمى مواجهة الغزو الشيوعي وحماية الامبريالية الأمريكية؟

بقى أن نتساءل : **كيف يمكن التعامل مع هذه الحقائق الجديدة؟ ليس هدفنا من هذه الدراسة بناء استراتيجية قومية لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي** ولكن يعنينا أن نصل إلى القناعة بحقيقتين كلتاهما لا بد أن يدخلها في الاعتبار كل من يريد أن يتصور أو يتنبأ بالاحداث القادمة : إسرائيل سوف تتسع وتتسع وهي تعد نفسها لذلك بل وقد أكملت عملية التخطيط لذلك التطور. اتفاقيات كامب ديفيد والسياسة الخارجية المصرية بصفة عامة فضلا عن المفهوم القطري للأمن القومي دون الحديث عن السياسة الأمريكية قد مهدت لهذا التطور. **في مواجهة تكامل مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي من منطلق التوسع والاحتواء لا نجد سوى تهلهل حقيقي لمفهوم الأمن القومي العربي.**

ينبع من هذه الملاحظات مجموعة متباينة ومتعددة من النتائج. اولها أن جميع الارادات والقيادات العربية مصرية كانت أو غير مصرية، ممارسة للسلطة كانت أم قيادات فكرية لم تفهم في الماضي ولا تريد أن تفهم في الحاضر حقيقة التطور السياسي للمنطقة العربية. المسئولية التي تقع على عاتق القيادات العلمية اساسية وحاسمة. إن الطبقات المثقفة ترفض ولا تصلح لأن تؤدي وظيفتها الحقيقية والقيادات السياسية تسعد في أن ترى حولها أذنابا وظيفتها التهليل والتصفيق.

كذلك فإن أحد العناصر الاساسية المتعلقة بالأمن القومي هو وظيفة مصر القيادية. أي محاولات لعزل مصر عن الجسد العربي لن تنتهي إلا بموت الجسد العربي و أولئك الذين يتصورون أن هذا فقط ضد مصالح مصر يخطئون : كلا الجانبين سوف يدفع الثمن **غاليا. السياسة التي تعيشها المنطقة ومنطق التعامل الذي يسود عالم الشرق الأوسط يعني حقائق ثلاثا :**

(أ) استخدام اسلوب معين من اساليب ادارة الصراع وهو اسلوب التعامل السلمي لحل مشكلة الشرق الأوسط. ولا يجوز أن يخدعنا بهذا الخصوص أن هناك قلاقل توجد في بعض اجزاء المنطقة كما في لبنان. إنها مقدمات لاستئصال كل مقاومة لأسلوب الحل السلمي كما تتصوره القيادتان الامريكية و الإسرائيلية.

(ب) جعل محور التعامل هو العمل و الأداة الدبلوماسية بما يعنيه ذلك من اتخاذ عملية التفاوض المحور الوحيد للعمل الخارجي. والتفاوض في نطاق الواقع الحالي يعني فقط تفضيل الدبلوماسية الفردية والعدول عن مفهوم العمل الجماعي كأحد عناصر وخصائص الدبلوماسية العربية.

(جـ) يكمل هذا انفراد الإرادة الأمريكية بالتحكم في المنطقة. إنها المظلة التي ترفرف على جميع اجزاء الوطن العربي. ومن خلف هذه المظلة لا توجد سوى مجموعة من المفاهيم والمدركات قد رسبتها القيادة الإسرائيلية والنفوذ الصهيوني في صانع القرار الامريكي. بل ودون أن يدرك صانع القرار الامريكي مدى ما تتضمنه تلك المفاهيم والمدركات من تناقضات حقيقية مع المصالح الأمريكية.

ولا بد من ثم أن يتساءل القارئ : ما هو العمل وكيف المواجهة؟

ليس هذا هو هدفنا من هذه الدراسة التي هي في حاجة إلى تحليل آخر مستقل وبمنهاجية مختلفة. مما لا شك فيه أن طرح المشاكل دون تقديم الخطوط العامة للتعامل معها لا يمكن إلا أن يكون تعبيرا عن نقص حقيقي في المواجهة الفكرية. رغم ذلك فلكل موقع مقال ولكل دراسة حدودها. على أن هذا لا يمنع من أن نذكر القارئ بأننا وقد وصلنا إلى فهم الأسباب الحقيقية التي ساهمت في إضعاف الجانب العربي لا بد أن يقودنا في مرحلة لاحقة إلى طرح هذا الموضوع الآخر أي كيفية التعامل مع مشكلة الوجود الإسرائيلي في المنطقة. **الأسباب الحقيقية التي قادت إلى إضعاف الجانب العربي تنبع من ثلاثة متغيرات: عدم الإدراك الحقيقي للمشكلة، عدم القدرة على تكتيل الإرادة القومية، تدخل قوى أجنبية في تضخيم وتقوية العدو الصهيوني. جميعها عناصر مرتبطة بمفهوم الأمن القومي العربي.** وهو ما خصصنا له هذه الدراسة وقد أدرجناه في إطار أكثر اتساعا من مجرد ربطه بالواقع العربي.

الأمن القومي العربي بمعنى تحقيق الوحدة العربية لا بد أن يثير تعاملات دولية مختلفة : المستوى القطري، المستوى القيادي، المستوى الجماعي ثم المستوى الإقليمي و أخيرًا المستوى الدولي. على المستوى القطري عالجنا الابعاد المختلفة ولو بإيجاز المرتبطة بسوريا والعراق والسعودية. المستوى القيادي طرح موقع مصر من الأمة العربية. ورغم اننا تركنا جانبا تقنين القواعد التي يجب أن تحكم العلاقات المتبادلة بين التزامات مصر بالقيادة وحقوقها على الأمة العربية بالطاعة والمساندة، إلا اننا أبرزنا بوضوح كيف أن هذه القيادة تعطى حقوقا للشعوب العربية وتفرض التزامات على الإرادة المصرية وهنا رأينا بالتفصيل الكافي كيف أن سياسة مصر الخارجية كانت

المحور الحقيقي لتفجير منطق التعامل القومي. المنطق الإقليمي لم يعد منطقا قوميا وانما أضحى مسرحا لمنطق الدولة الدخيلة وفلسفتها في الأمن القومي. وهكذا ولأول مرة في تاريخ المنطقة رأينا أرض فلسطين تسعى للسيطرة على المنطقة عقب أن كانت دائما وفقط منطقة جاذبة تتحكم فيها القوى الاخرى المنتمية للمنطقة. هذا المنطق الإقليمي يترابط مع المنطق الدولي حيث اختفت من جانب الفاعلية السوفيتية وطوعت من جانب آخر الإرادة الأمريكية لصالح الإدراك الإسرائيلي.

والخلاصة :

يقول فلاسفة التعامل الدولي إن فترات الاستقرار هي فترات التوازن الإقليمي وهذه أحد تقاليد الفكر السياسي الامريكي. فلماذا أصاب الإدراك الامريكي بذلك الخصوص؟ أم أنه يتصور أن تقوية إسرائيل وتدعيمها يؤدي إلى خلق التوازن الإقليمي؟

جميع العناصر التي قدر لنا تحليلها في الموقف الدولي المرتبط بمنطقة الشرق الأوسط تقود إلى تأكيد نتيجة واحدة : التعامل الامريكي انتهى بخلق اختلال في التوازن أو بعبارة أخرى أكثر دقة بخلق ما يمكن أن يوصف بأنه توازن مصطنع لا يعبر عن حقيقة الاوضاع التي يعيشها عالم الشرق الأوسط. والدبلوماسية الأمريكية تنطلق من مقدمتين : الأولى عدم قدرة الجانب العربي على أن يغامر بشن قتال أي بالدخول في حرب طويلة الأمد مع إسرائيل. والمقدمة الثانية أن إسرائيل خير أداة للدفاع عن المصالح الأمريكية. المقدمة الأولى واضحة : **فلماذا أن العراق تعيش حربها مع إيران. ومصر قد أغرقت في مشاكلها الداخلية، وسوريا وقد تم جرها إلى المستنقع اللبناني، فكيف يمكن تصور معركة عربية قادمة؟** ولكن المقدمة الثانية تدعو للتساؤل وتطرح علامات الاستفهام. **إن الولايات المتحدة التي فشلت في سياستها في جميع اجزاء المعمورة قد نجحت في سياستها في منطقة الشرق الأوسط. فهل ذلك مرده التواجد الإسرائيلي في هذه المنطقة؟ وهل هذا النجاح دائم؟ وهل تعتقد السياسة الأمريكية حقيقة أن الأداة الإسرائيلية سوف تظل قادرة على أن تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة؟**

إن المحور الحقيقي لجميع التطورات التي يمكن أن تقع في منطقة الشرق الأوسط لتعيد تشكيل منطق التعامل في تلك المنطقة ولتسمح بأن يصير المنطق القومي العربي هو وحده المسيطر على جميع التفاعلات في تلك المنطقة لا تعدو واحدا من ثلاثة :

(أولاً) التقارب السوري العراقي بمعنى انهاء الخلاف وخلق الوحدة الحركية ولو على مستوى التعامل مع اعداء الأمة العربية.

(ثانيا) عودة مصر إلى الصف العربي الأمر الذي يجب أن يرتبط بتصفية لاتفاقيات كامب ديفيد وتنظيم العلاقات المصرية العربية على اسس جديدة.

(ثالثا) تحويل المستنقع اللبناني إلى فيتنام جديدة الأمر الذي لا بد أن يقود إلى توريط القوتين الاعظم من جانب واعطاء الصراع العربي الإسرائيلي دلالته الدولية مع تفجير لجميع القوى التقدمية ودفع القوى المحافظة لأن تغير من مواقفها أو تختفي من الساحة الإقليمية. مما لا شك فيه أن ذلك سوف يساعد على خلق جذب اسلامي وقد يقود إلى المساندة الايرانية للقوى المواجهة للتغلال الإسرائيلي.

لم نتناول في دراستنا موضوع ادارة الصراع العربي الإسرائيلي. رغم أن الفقه السياسي لم يتعرض لذلك الموضوع بالدراسة الجادة إلا اننا ما كنا نستطيع أن نطرح **فلسفة الأمن القومي العربي** دون أن نقف إزاء بعض الجزئيات الخاصة بذلك الموضوع. تناولنا **انواع ادارة الصراع** ورأينا أن هناك **اسلوب الاستئصال** يقابله **اسلوب العزل ويتوسطهما اسلوب الاستيعاب**. كل منها له ادواته وينطلق من فلسفة متميزة. ولكن النواحي التي تعني الأمن القومي العربي فرضت علينا وقفة تأمل بصدد موضوعين كلاهما جديد بالاعتبار. **الأول يدور حول مفهوم السياسة الاقليمية : ظاهرة جديدة لا يزال الفقه غير قادر على أن يؤصلها ولا يزال علم التنظير السياسي يقف منها موقف التردد**. رغم ذلك فهي جديرة بأن تكون موضع مناقشة وبصفة خاصة في كل ما يتصل **بمفهوم سياسة المساندة الإقليمية**. دراسة هذا المفهوم فرض علينا أن ننطلق في **متاهات السياسة المقارنة** من جانب وفي جوهر السياسة الإسرائيلية من جانب آخر. وهنا نلحظ استمرارية خفية في سياسة الدولة العبرية تبدأ مع فشل معركة سيناء الأولى عام 1956. بن جوريون فرض عليه أن يسحب قواته من سيناء والدموع تترقرق في عينيه، ومنذ تلك اللحظة تعلمت القيادة الإسرائيلية أن عليها أن تخلق منطقها وفلسفتها في التعامل مع الوجود العربي. وقد تحقق ذلك من منطلق تطويع نظرية السياسة الإقليمية : تطويع التوازن الإقليمي لصالح الاستراتيجية النشطة عام 1967 ثم تطويع العداوة الإقليمية بين مصر و إسرائيل لصالح السياسة الأمريكية عام 1973 ثم تطويع الوظيفة الاقليمية القيادية في المنطقة لصالح الوجود الإسرائيلي عام 1982. لا نزال في بداية التطور الذي سوف يقود إلى إنشاء إسرائيل الكبرى كدولة مسيطرة على المنطقة. وهذا يعني أن أولئك الذين يتحدثون عن حقبة اسرائيلية هم ابواق تعد للمرحلة القادمة. إسرائيل لا تزال دولة تابعة في المنطقة ولا تزال اسيرة الدبلوماسية الأمريكية ورغم أنها تطوع تلك الدبلوماسية لتحقيق اهدافها. مما لا شك فيه أنه لو ظل الأمر على ما هو عليه فنحن مقبلون على تلك الحقبة ولكن التطور الذي يحدث امام أعيننا في لبنان لا بد ان يدعو إلى تساؤلات من نوع آخر.

الناحية الثانية والتي لا بد أن تثير الكثير من علامات الاستهفام. حقيقة المخاطر التي يثيرها التوسع الإسرائيلي في الإدراك العربي. المنطقة العربية في حاجة إلى أن تتعلم سياسة الأرض المحروقة. والتوسع الإسرائيلي لا يجوز أن يخلق في الإدراك العربي ذلك الخوف الذي يسيطر على مفاهيمنا وتصوراتنا. التوسع الإسرائيلي سوف

يقود إلى نتيجتين : تغيير للنظم الحاكمة، وإغراق للقيادات الإسرائيلية في مشاكل لا قبل لتلك الدولة بمواجهتها. علينا أن نفكر جديا في تطبيق مبدأ استراتيجية التعامل مع الفيل. يجب أن يأتي فيكمل مبدأ توزيع الأدوار. وكما قضى على هتلر وكما قضى على نابليون علينا أن نفكر كيف يتم القضاء على إسرائيل بنفس المنهاجية. إسرائيل يجب أن تختفي ويجب أن تذوب في الكيان العربي لتعود اقلية يهودية في العالم المتحد باسم الدولة العربية.

ولكن هذا ينقلنا مرة إلى أخرى إلى **صميم موضوع ادارة الصراع العربي الإسرائيلي ولكن من منطلق نظرية الأمن القومي.**

ملاحق الكتاب

دراسات تطبيقية في مشكلة الأمن القومي

1 _ الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي.

2 _ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة و أمن منطقة الخليج العربي.

3 _ نحو استراتيجية إقليمية مصر عقب إعادة فتح قناة السويس عام 1975.

4 _ نظرية الأمن القومي والسياسة الأمنية.

72_ طبيعة عملية البناء الفكري لنظرية الأمن القومي :

ذكرنا في خلال هذه الدراسة وفي أكثر من موضع واحد كيف أن موضوع الأمن القومي العربي يرتبط بحقيقتين يجب أن تكون كلتاهما موضع التأمل المستمر : من جانب أن **بناء نظرة متكاملة لمفهوم الأمن القومي العربي لا يمكن أن تأتي دفعة واحدة بل لا بد أن تكون حصيلة تراكمات متتابعة من حيث المعاناة الجماعية والقدرة الخلاقة الفردية على التجريد والتجرد**. **نظرية الأمن القومي هي لقاء بين ممارسة وإدراك. والإدراك ليس مجرد تصور عسكري بل هو أيضًا فلسفة سياسية**. في جميع الأحيان لا بد أن تكون هذه العملية، عملية البناء التي تنتهي بتقنين محدد لمبادئ واضحة لا تقبل المناقشة من القيادة المسئولة في مواجهة المخاطر و إلا عرضت نفسها للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى، هي ملك والتزام يقع على عاتق الفئة المختارة. عندما هاجم فشت المجتمع الألماني وهو ينحني ذليلا امام نابليون كان محور هجومه هو أن الطبقة المختارة الالمانية لم تعرف كيف تؤدي واجبها. ويخيل الينا أن هذه القصة تتكرر اليوم في العالم العربي وأن هذا العالم في حاجة إلى فشت آخر أكثر قسوة و أشد عنفا. لم يعرف التاريخ نموذجا لأمة امتلكت جميع وسائل القوة والمقدرة وراحت في قيادتها تهرول وتزحف على بطونها ساعية نحو كلمة رضاء من العدو الدخيل. المجتمع اليهودي الذي ظل طيلة تاريخه يضرب بالنعال استطاع في هذا الإطار أن يصير مجتمع الآلهة. فهل هناك مأساة أشد قسوة على النفس من تلك الملاحظة؟ كذلك فإن الناحية الثانية التي يجب أن ندخلها في الاعتبار أن **الأمن القومي لا وجود له ولا معنى له إنْ لم يرتبط بصياغة واضحة بالعقيدة القتالية القومية**. علينا أن **نتذكر أيضًا أن العقيدة القتالية كمفهوم الأمن القومي لا يمكن صياغة أي منهما إلا من منطلق الإدراك الذاتي، كلاهما ليس مادة للاستيراد أو البيع والشراء**. هذه الحقيقة لم يفهمها بعد قادة الدول البترولية العربية وعليهم أن يعوها جيدا. ولعل هذا يوضح مجموعة الدراسات التي سوف ندرجها في هذا الملحق والتي أردنا من ضمها لهذه الدراسة أن **نحقق هدفين** : **الأول إبراز بعض ملامح التطور الذي خضع له مفهومنا في بناء نظرية الأمن القومي. والثاني تقديم صفحات مختارة من الجهود الصامتة التي حاولنا من خلالها إعادة تشكيل الإدراك العربي بصفة خاصة في بقع ثلاث : ابو ظبي وبغداد والقاهرة.**

ومن ثم فقد اخترنا اربعة نماذج كل منها يعكس إدراكا معينا وتوجها محددا للتعامل مع مشكلة الأمن القومي العربي وما يرتبط بها من أبعاد وممارسات شعوبية :

أولاً : الملحق الأول يتناول خلاصة دقيقة لمجموعة المحاضرات التي ألقيت ما بين بغداد وأبو ظبي في عام 1978، 1979. **وبصفة خاصة في معهد** الدراسات الاشتراكية بالجامعة المستنصرية ودورة الدراسات الاستراتيجية بجامعة البكر، في هذه الدراسة حاولنا أن نحدد إطار واضحًا لحقيقة الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي، مما لا شك فيه أن الأحداث قد تجاوزت بعض ما ورد في هذه الدراسة وبصفة خاصة الحرب العراقية الإيرانية، ولكن الواقع أن كل من له دراية بخفاية السياسة الدولية يعلم بأن هذه الحرب كانت متوقعة منذ بداية السبعينات، وأن الشاه كان على استعداد لخوضها بل وكان مصمما على أن يشن ذلك الاعتداء في اللحظة المناسبة، الحرب العراقية الإيرانية أعمق من أن تكون خلافا بين نظامين أو قائدين.

ثانيًا- ويعقب ذلك دراسة أكثر حداثة كانت موضوعًا للندوة الدبلوماسية بأبو ظبي في شتاء عام 1982، تناولنا فيه ما يسمي بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة لتحليل أبعاد تلك الاستراتيجية بصدد منطقة الخليج، وقد حاولنا في هذه الدراسة أن نجعل منطلقنا الحقيقي هو الترابط الخفي تارة والواضح تارة أخرى في السياسية الأمريكية بين مواقفها في مشكلة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي ومصالحها في منطقة الخليج.

ثالثًا- الدراسة الثالثة هي من نوع الاستشارة السياسية حيث حاولنا من منطلق الوضع القائم في السياسية المصرية أن نبين كيف يمكن استغلال ليست وظيفة المحلل السياسية أن يعيش في متاهات ما يجب أن يكون إنما عليه أيضًا أن يبين ويخطط كيف يستغل أي موقف مهما تضمن من عناصر للنقص لتطويره وتطويعه لتحقيق مثاليات، وهكذا كان السؤال الذي طرحناه في ندوة تاريخ الجيش التي عقدت في وزارة الدفاع المصرية في مارس 1981: كيف على المؤسسة العسكرية أن تضع تقاليد استراتيجية إقليمية مصرية قادرة على أن تخدم مفهوم الأمن القومي العربي بمعناه الحقيقي ولو في الأمد البعيد.

وموضوعها طورناه في محاضراتنا مركز بحوث العمليات وقدمنا خلاصة دقيقة له في هذا الملحق الثالث.

رابعًا- الملحق الرابع قد بين الأول وهلة بعيدًا عن موضوع الأمن القومي العربي أن هذا غير صحيح، أنه يؤكد طبيعة أمن منطقة الخليج وكيف أن السياسية الأمنية في منطقة الخليج رغم أبعادها الداخلية إلا أنها ترتبط مباشرة بموضوع الأمن القومي وتثير من المخاوف ما يفرض علينا أن نقرع جرس الإنذار لكل من يعينه مستقبل العالم العربي أن ما حدث في فلسطين سوف يحدث في منطقة الخليج وفي القريب العاجل لو تركت الأمور تسير على ما هي عليه دون تدخل حاسم وسريع من جانب القيادات المسئولة،

هذه الدراسة هي خلاصة دقيقة لسلسلة لقاءات في أبو ظبي مع رجال الأمن في صيف عام 1980.

نتابع هذه الموضوعات الأربعة بالترتيب السابق.

ونضيف بأننا سوف نترك جانبًا المصادر والإحالات التي سوف نقدمها في مؤلفنا عن " نظرية الأمن" الذي سوف يكون أحد أجزاء المفصل في علم النظرية السياسية، والذي نرجو أن نقدمه للقارئ في القريب العاجل، وقد رأينا استبعاد المصادر في المؤلف الحالي حتى لا نثقل على القارئ بتفاصيل قد لا تعنيه.

الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي

خلاصة:

مفهوم الاستراتيجية الكبرى وخصائصه.

الإدارك الأمريكي للتعامل الدولي.

التخطيط العسكري ومنطقة المحيط الهندي.

السياسية السوفيتية وتطور الاستراتيجية الأمريكية.

تقييم الاستراتيجيات الكبرى حول منطقة المحيط الهندي.

الأبعاد المختلفة لأمن الخليج.

احتلال آبار النفط واحتمالاته الاستراتيجية.

مصادر التهديد لأمن الخليج.

73- التعريف بموضوع الدراسة:

موضوع هذه الدراسة هو تحليل العلاقة بين أمن الخليج العربي وصراع القوى الكبرى حول المحيط الهندي، التطورات التي تعيشها الأسرة الدولية منذ حرب الأيام الستة تتمركز حول حقيقة واحدة أساسية،: نقل محور الصراع الدولي بين القوتين الأعظم إلى منطقة المحيط الهندي، الخليج العربي هو حلقة الاتصال الأساسية بين منطقة المحيط الهندي ودائرة البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة والمنطقة العربية الشرقية بصفة خاصة، وهكذا يصير من الطبيعي أن يكون منطلقنا في فهم مشكلة أمن الخليج هو حقيقة ذلك التطور الذي كان لابد وأن يقود إلى اهتمام من نوع معين يشبه الجزيرة العربية، لقد عودن التاريخ أن اهتمامًا وضعفا لابد وأن يقود إلى احتلال أو نشر للنفوذ، منطقة الخليج وقد أضحت موضع اهتمام متعدد الأبعاد وهي أيضًا منطقة لا تملك الدفاع عن نفسها لابد وأن تعاني من التسلل للنفوذ الدولي ومن ثم من صراع حول استيعاب المنطقة وخيراتها في دائرة إحدى القوى العظمى، لقد تعلمت الولايات المتحدة درسا لن تنساه بل ويمكن القول أنه درس مزدوج المراحل: عندما تخلت عن عبد الناصر بصدد السد العالم ي وفقدت نفوذها في وادي النيل ارتكبت أول أخطائها القاتلة في منطقة الشرق الأوسط، وعندما دفعت إسرائيل إلى شن حرب الأيام الستة وما ترتب على ذلك من إغلاق قناة السويس، جاءت اللطمة الثانية التي لم تستوعب الولايات المتحدة معناها

الحقيقي إلا في بداية السبعينات، وهي جميعها حقائق مرتبطة بالتطور العام الذي تعيشه المنطقة العربية الممتدة من حدود إيران شرقا إلى حدود تركيا شمالا إلى الحبشة جنوبا لتستوعب لا فقط الخليج العربي والبحر الأحمر وكذلك حوض البحر المتوسط الشرقي.

قبل أن ننطلق في تحلل متغيرات ذلك التطور العام ودلالاته الحقيقية علينا أن نبدأ فنحدد مضمون بعض التعبيرات التي يتكون من نسيجها الإطار الفكري العام للتحليل، ما المقصود بالقوى الكبرى؟ وما الذي نريده من كلمة أمن الخليج؟ ولعله مما يدعو إلى ضرورة تحديد المفاهيم منذ البداية أن مجموعة من المدركات الخاطئة ترسبت في أذهان القيادات لا فقط العربية بل وكذلك الأوروبية والغربية ولم تكتشف تلك القيادات بذلك الخصوص خطأها إلا متأخرة، بل ونستطيع القول بلا مبالغة بأن أغلب القيادات العربية لا تزال تعيش في الظلام المدقع بذلك الخصوص.

المفاهيم الخاطئة التي ترسبت في أذهان القيادات والتي ظلت سائدة بهذا المعنى ومتحكمة في الإدراك الاستراتيجي تدور حول عناصر ثلاثة:

أولا- عدم أهمية المحيط الهندي من الناحية الاستراتيجية.

ثانيًا- أهمية منطقة الخليج العربي تنبع وتتحدد فقط بالنواحي البترولية.

ثالثًا- المنطقة العربية تنتمي إلى العالم الثالث:

المحيط الهندي نظرت إليه القيادات الكبرى حتى بداية السبعينات على أنه مجرد معبر أي قناة اتصال لا تمثل أي أهمية حاسمة في الصراع حول السيادة العالمية، لم تنظر إليه القيادة السوفيتية أكثر من أنه طريقها الطبيعي في لحظات التجمد في سواحلها القومية، القيادة الأمريكية لم توله أي اهتمام بل وجعلت منه منطقة هامشية ليست جديرة بأن تخصص لها أسطولا من أساطيلها المتعددة والمنتشرة في جميع أنحاء العالم، التعامل مع المحيط الهندي ما كان يتم إلا من خلال نقل بعض وحدات الأسطول السادس من البحر المتوسط أو الأسطول السابع من المحيط الهادي، ولعل هذا يفسر السياسية البريطانية عندما اتخذت قرارها المعروف بالانسحاب من قناة السويس أيضًا نظر إلى الخليج العربي على أنه في ذاته لا أهمية له سوى أنه مخزن هائل للبترول والنفط الرخيص الثمن، الأهمية البترولية متعددة الأبعاد فهي تدور حول تدفق الطاقة باستمرار ودون انقطاع من جانب ومن جانب آ×ر تتحدد بها سياسية معينة بقصد استيعاب رأس المال السائل الذي هو مقابل تلك الثروة النفطية ولكن فيما عدا ذلك فإن المنطقة تصير لا أهمية لها، وأحد مظاهر هذا الإدراك الذي ظل سائدًا حتى حرب الأيام الستة هو الفصل المطلق بين مشكلة أمن الخليج ومشكلة الشرق الأوسط، كذلك فقط نظرت السياسية الأوروبية إلى المنطقة العربية على أنها جزء من العالم الثالث وحيث أن القيادات الأوروبية ومنذ الحرب العالمية الثانية جعلت محور سياستها هو بناء الاقتصاد الأوروبي وتحقيق الوحدة القومية في القارة العجوز ومن ثم عدم الانغماس في مشاكل العالم الثالث والابتعاد عن كل ما له صلة بالسياسة الاستعمارية بشكل أو بآخر، فإنه يصبح من

الطبيعي أن تقف القيادات لأوروبي من المنطقة العربية موقف عدم الاهتمام وهل هذا يفسر كيف أن القيادات الأوروبية سارت في سياسة أساسها المساندة لإسرائيل رغم أن مصالحه الحقيقية لا تفق مع تلك المساندة كنتيجة لتلك القناعة بأن ما يحدث في تلك المنطقة لا يعني تلك القيادات بقليل أو بكثير.

حرب الأيام الستة فجرت الأخطاء المتراكمة حول هذه المدركات الثلاثة:

قبل أن ننطلق في تفصيل هذا التطور علينا أن نحدد معنى القوى الكبرى، قد يبدو واضحًا أن كلمة القوى الكبرى إنما تعني أساسًا القوى المستترة خلف موسكو من جانب وواشنطن من جانب آخر، وهذا صحيح، إلا أن علينا عندما نحلل التفاعلات الدولية، أن نجعل دائرة التحليل تشمل كل ما يندرج تحت مفهوم القوى الدولية في أوسع معانيها، وإذا كان المجال لا يسمح بتحليل هذا المفهوم لكل ما ينطوي تحته من عناصر فلنتذكر ملاحظتين الأولى أن القوى الدولية ليست فقط حكومات بل هناك بجوار الحكومات ما يسمي بالقوى الدولية الضاغطة، القوى الدولية الضاغطة قد لا تتخذ القرار الدولي ولكنها تساهم في جميع الأحيان بطريقة حاسمة في تشكيل القرار الدولي ولكنها تساهم في جميع الأحيان بطريقة حاسمة في تشكيل القرار وهي تحدد في بعض الأحيان توقيت القرار وهي قادرة في أغلب الأحيان على منع القرار من أن ينتقل من الصياغة إلى التنفيذ.

أهم القوى الضاغطة الدولية نذكرها على سبيل الحصر: الفاتيكان، الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الدولية غير الحكومية، الصهيونية، جدير بالذكر أيضًا ما يسمي بالإرهاب الدولي.

الملاحظة الثانية تدور حول ما نطلق عليه مبدأ التنوع الطبقي للقوى الدولية، فرغم الحديث المستمر عن المساواة فإن هناك طبقات للحكومات والدول بحيث يمكن التمييز على الأقل بين أربعة مستويات من حيث الفعلية والتأثير ومدى القدرة على تشكيل إطار التعامل في داخل الأسرة الدولية، الطبقة الأولى حيث لا موضع سوى لموسكو وواشنطن، الطبقة الثانية، القوى الكبرى غير الدولتين الأعظم وهي تلك المتقدمة والقادرة على أن تخاطب الدولتين العملاقتين إن لم يكن على قدم ا لمساواة فمن منطلق الند للند، ولنذكر على سبيل المثال اليابان والصين وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا، ثم هناك المستوى الثالث الذي نعبر عنه باصطلاح الدول ذات الفاعلية الإقليمية أي الكيانات الدولية القادرة على أن تحكم وأن تصير ذات سيادة واضحة في النظام الإقليمي.

فلنتذكر على سبيل المثال إسرائيل في الشرق الأوسط، وإيران قبل اختفاء الشاه في منطقة الخليج، والبرازيل في دائرة أمريكا اللاتينية، ثم تأتي جميع الدول والكيانات الأخرى لتصير مجرد أرقام في ساحة الصراع الدولي.

بقي أن نعرف معنى كلمة الأمن: لا نستطيع في هذه العجلة السريعة أن تدل في تفاصيل المفهوم ولكن يمكن القول بصفة عامة أن هذا الاصطلاح إنما يعبر عن حالة معينة من الطمأنينة لتحقيقها يتعين على الدول صاحبة الشأن أن تضع تصورًا لسياستها

الخارجية الإقليمية بحيث لا تعرض كيانها لمخاطر معينة لا موضوع لها، **سبق أن رأينا في موضع آخر أن كلمة الأمن متعددة التطبيقات: فهناك الأمن القومي ثم الأمن الإقليمي وكذلك مفهوم الأمن الجماعي بل وكذلك الأمن الداخلي الذي يتحدث عنه البعض بإلحاح متزايد الأساسية التي يجب أن تحافظ عليها الدولة في سياساتها الإقليمية لتضمن عدم المفاجأة أو تعريض كيانها القومي للخطر، بهاذ المعنى مفهوم الأمن لا يرتبط بخصائص النظام السياسي أو شخص الحاكم أ, صورة الممارسة السياسية.**

المفهوم هو في جوهره استراتيجي إقليمي، استراتيجي بمعنى العمل على عدم تعريض المنطقة أ, الدولة لمفاجأة عسكرية قد لا تحمد عقباها وإقليمي بأنه يتجه فقط إلى الدول المجاورة الحيطة بالإقليم القومي، وهذا منطقي لأن المفاجأة لا يمكن أن تأتي إلا من هذه الناحية، علينا أن ندخل في الاعتبار ذلك التطور المعاصر الرهيب لأدوات الاتصال وما يرتبط بذلك من المقدرة على نقل أدوات التدمير إلى مسافات بعيدة عن الإقليم القومي، خبرة الأعوام الأخيرة قدمت لنا نماذج واضحة بهاذ المعني: إسرائيل في أوغندا ثم إسرائيل وضرب المفاعل النووي قرب بغداد، نماذج متعددة تثبت كيف تعدت الأداة المقاتلة الإسرائيلية حدودها المباشرة لتصل لدول غير مجاورة ولكن المفهوم يظل قائمًا وأن اتسعت أبعاده المكانية.

تحليل موضوع هذه الدراسة يفترض منا أن نبدأ فنحدد موضع المحيط الهندي من الاستراتيجية العالمية وإذ ننتهي من إبراز **حقيقة الثورة الاستراتيجية** التي يعيشها العالم نطرح التساؤل الذي هو جوهر هذه الصفحات: **أين أمن الخليج من هذا التطور الاستراتيجي؟**

المبحث الأول: المحيط الهندي في الاستراتيجية العالمية

74- مفهوم الاستراتيجية ا لكبرى وخصائصه:

كلمة الاستراتيجية الكبرى التي تسود الفقه الدولي المعاصر يقصد بها معنى معين: الخطة التي تضعها أي من الدولتين الأعظم لمواجهة احتمالات حرب نووية أو ما في حكمها، فلنترك جانبا القول باستحالة الحرب النووية: احتمالات تلك الحرب ولو بطريق الخطأ ولو بنسبة لا تتجاوز 2% بما تعنيه من مخاطر تكفي بأن تدخلها الدول العظمى في الاعتبار ولأن تخطط من ثم أسلوب المواجهة، ولسنا في حاجة لأن ندخل في هذا المجال النظرية الصينية التي تعلن أن الحرب النووية أسلوب يجب أن يكون أساسًا للتخطيط الدولي لأن الذرة لن تفني البشرية ولكن البشريةهي التي سوف تفني الذرة، احتمالات الحرب النووية تعني تخطيطًا متكاملا لا يقتصر على التعامل القتالي بل يتعدى ذلك إلى التحرك الدبلوماسي وخلق عناصر المساندة للحظة القتال، أيضًأ علينا أن نترك جانبا كل ما له صلة بنوع الحرب النووية: هل هي حرب لاستئصال الخصم أو

إنذار الخصم لوضع حد لتوسع معين أو لسياسة استفزازية معينة، بعبارة أخرى نترك جانبا سواء احتمالات الحرب النووية أو نماذجها ونقف فقط إزاء التطور العام في الاستراتيجية الكبرى كنتيجة لادخال مفهوم الحرب النووية كأحد متغيرات الصراع الدولي بين القوتين الأعظم.

فهم هذا التطور العام في الاستراتيجيات الكبرى لا يمكن أن ينطلق إلا من تحليل متعدد الأبعاد، علينا أن نلخص المبادئ العامة التي تحكم تلك الاستراتيجيات الكبرى قبل ان نعالج كلا منها على حدة وقبل تحديد موضع المحيط الهندي من تلك الاستراتيجيات، نتابع دراستنا في نقاط أربع بالترتيب التالي:

المبادئ التي تحكم الاستراتيجيات الكبرى.

الاستراتيجية الأمريكية والمحيط الهندي.

السلوك السوفيتي في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية.

تقييم الاستراتيجيات المتعاملة مع المحيط الهندي.

الواقع أن نقطة البداية في تحليل هذا التطور لا يمكن أن تكون إلا الاستراتيجية الأمريكية فهي كما سنرى التي أخذت زمام المبادرة نحو التمركز في المحيط الهندي عقب أن تعلمت من نتائج إغلاق قناة السويس التي جاء يكملها الانسحاب المعروف من فيتنام وما أحدثه من عقد نفسية لا تزال تسيطر على القيادة الأمريكية.

75- المبادئ التي تحكم الاستراتيجيات الكبرى:

العلم المعاصر تتحكم في أطره الدولي فقط إرادتان: موسكو واشنطن فقط هاتان القوتان كل منهما قادرة على أن تخطط في تعاملها الدولي على أساس ما يسمي بالاستراتيجية الكلية الكونية، ولا يجوز أن يخدعنا بهذا الخصوص أن الدولتين الأعظم في صراع مستمر بين ما يسمي باسترخاء دولي أو حرب باردة الدولتان الأعظم هما بمثابة عقربين حكم عليهما بالتواجد في أنبوبة واحدة ـ هكذا يصف العلاقة بين الدولتين الأعظم العالم الأمريكي هوفمان ـ ومعنى ذلك أن أيًا منهما لو قتل الآخر فإن هذا الثاني لا بد وأن يقتل الأول قبل أن تنتهي حياة هذا الأخير، كلا الطرفين قادر على إصابة الآخر بإصابات قاتلة وكلاهما أيضًا في أنبوبة واحدة ومعنى ذلك أنه رغم العداوة هناك مصالح مشتركة فرضتها طبيعة ووزن تلك القوى الدولية من جانب وخصائص الإطار الدولي من جانب آخر.

من هذا المنطلق نستطيع أن نستخلص تلك المبادئ التي تحكم الاستراتيجيات الكبرى في عالمنا المعاصر.

المبدأ الأول وهو واضح من ذلك الذي سبق أن ذكرناه من أن القوتين الأعظم هما اللتان تملكان استراتيجية عسكرية كبرى فقط موسكو وواشنطن قادرتان على أن تخلقا تصورًا للتعامل مع القوى الدولية على مستوى الكرة الأرضية وهو تعامل يدور حول مبدأ التوازن بين المواقع الدولية، هذا التوازن أساسه أنه بالنسبة لكل من الدولتين هناك

خط معين يمثل الحد الأدنى حيث لا موضع لإمكانية تقبل التهديد، وفيما عدا ذلك فإن جميع المناطق تتبادل عمليات الكر والفر بالتقدم والتراجع، الاتحاد السوفيتي ظل حتى بداية السبعينات يجعل دائرة أوروبا الشرقية أي المنطقة المتاخمة لحدوده الغربية هي الحد الفاصل بين ما هو قابل للمناقشة وما لا يسمح بصدده لأي تدخل أجنبي، كذلك فإن الولايات المتحدة ظلت ولا تزال تجعل منطقة أمريكا الوسطي هي الحد الأدنى المماثل لشرق أوروبا بصدد الاستراتيجية السوفيتية، هل حدث تطور في تلك المفاهيم؟ حتى ولو بتقليص موضع تلك المناطق التي توصف بأنها مناطق المساندة لمنطقة القلب في الاستراتيجية الكونية، أم لم يحدث أي تطور بذلك الشأن؟ موقف كنيدي من أزمة كوبا لا يزال يسيطر على الإدراك الأمريكي وموقف الاتحاد السوفيتي اليوم من بولندا يعكس نفس المدركات الروسية التي سادت في فترة حكم خرشوف ورغم ذلك لا يمكن التسليم بأن الإدراك العام جامد لا يتغير، ما هي أبعاد ذلك التغيير؟ أحد تلك الأبعاد هو خلق الترابط في الإدراك الأمريكي بين المحيط الهندي والبحر المتوسط والنظر إلى أمن الخليج العربي على أنه جزء لا يتجزأ من مفهوم مناطق المساندة لقلب الاستراتيجية الكونية الأمريكية.

المبدأ الثاني ويعيد للذهن ما سبق أن ذكرناه بخصوص احتمال الصدام في حرب نووية رغم وجود نوع من التعايش أو الوفاق الذي قد يختلف عمقه واستقراره من فترة إلى أخرى ورغم الحديث المستمر عن اتفاقيات "سالت" والتي تدور حول تحديد معين للأسلحة من كلا الجانبين ورغم أن كلتا الدولتين تعملان وتسعيان لتجنب الصدام النووي إلا أن خطورة احتماله كان لابد وأن تؤدي بطريقة مباشرة إلى أن دبلوماسية كلا المعسكرين الشيوعي الأوروبي من جانبو الغربي الرأسمالي من جانب آخر تخطط لتجعل من هذا الاحتمال للصدام النووي أساسًا للتحرك الدبلوماسي أيضًا في حالة السلم، أضف إلى ذلك أن احتمالات القتال بطريقة الوسيط قائمة على قدم وساق ولابد لمن يلجأ إلى ذلك الأسلوب من أساليب الصراع أن يدخل في توقعاته إمكانية تطور القتال الجزئي إلى مواجهة شاملة، من المعلوم أن أي قائد عسكري يدخل في صراع عضوي يعلم كيف يبدأ ولكنه لا يستطيع أن يحدد كيف ينتهي، من العبث تصور أن معنى صعوبة الحرب النووية بما يشبه الاستحالة في تصور بعض القيادات يعني أن الدولتين الأعظم لا تخططان لاحتمالات مواجهة مثل ذلك الموقف.

المبدأ الثالث ويدور حول حقيقة التوافق والترابط في المصالح بين القوتين الأعظم، التشبيه الذي ساقه هوفمان حول طبيعة العلاقة بين موسكو وواشنطن يبين أنه دون اتفاق صريح فإن هناك مجموعة من الحقائق لابد وأن تتوافق حولها كلتا الإرادتين المتصارعتين، نوع من التوافق الضمني غير المعلن يقود إلى سياسات متجانسة بين موسكو وواشنطن بصدد مجموعة معينة من الحقائق: أولها التوافق الضمني حول ضرورة ضبط الشعوب الملونة ومنعها بشكل أو بآخر من الفيضان في محيط التعامل

الدولي بما يهدد السيادة الكمية والكيفية لتلك الأجناس البيضاء، الحرب العراقية الإيرانية نموذج واضح ليس في حاجة إلى تعليق لو أرادت موسكو وواشنطن وضع حد لهذا القتال فهما قادرتان بل وفي خلال ساعات، عندما اتفقت الإدارة الأمريكية والروسية على إيقاف الحرب في سيناء عام 1956، ورغم أنها كانت تواجه قوتين في مستوى فرنسا وبريطانيا تم ذلك خلال عدة أيام، فهل هي ليست قادرة على مستوى فرنسا وبريطانيا تم ذلك خلال عدة أيام، فهل هي ليست قادرة على أن تكرر الخبرة مع دولتين إحداهما تعيش تمزقات داخلية والثانية مهما قيل عن قوتها فهي لا تزال دولة محدودة القوة؟ كذلك فإن التوافق الضمني بين الإرادتين يقيم العقبات إزاء بروز قوة عملاقة ثالثة في العالم المعاصر ولعل هذا يفسر موقف السياسة السوفيتية والأمريكية من الوحدة الأوروبية، كذلك فإن بروز الإسلام كقوة دولية لابد وأن يقلق كلتا الإرادتين المتصارعتين ولا يجوز أن يخدعنا بذلك الخصوص الحديث عن صراع خفي بين موسكو وواشنطن، فخلف هذا الصراع هناك تكتل بين كلتا القيادتين في مواجهة الفيضان البشري والحضاري الذي قد يهدد القوى الأوروبية الغربية المسيحية حيث تنصهر في دائرتها أيضًا روسيا بكل ما تعنيه هذه الكلمة من أبعاد إقليمية.

76- الإدراك الأمريكي للتعامل الدولي:

لنستطيع أن نفهم الاستراتيجية الأمريكية الكونية علينا أن نبدأ فنحدد خصائص التصور الأمريكي: الواقع أن التصور الاستراتيجي الأمريكي ينبع من أربعة متغيرات أساسية:

أولا- ضرورة جعل المعركة القادمة أيًا كانت صورتها بعيدة عن القارة الجديدة الولايات المتحدة لا تريد أن تجعل أرضها مسرحًا لحرب ولذلك فهي مصممة على نقل القتال خارج القارة الأمريكية، هكذا كان محور التصور القيادي الأمريكي في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهو إدراك ينبع من طبيعة الولايات المتحدة حيث أن شواطئها مفتوحة يمكن غزوها بسهولة وحيث أن العقبات الطبيعية تتمركز في قلب الإقليم القومي وهنا يبرز منذ البداية الفارق الجوهري بين الاستراتيجية الأمريكية التقليدية والاستراتيجية السوفيتية السائدة، الأمريكية وهي تعلم أن أرضها مفتوحة صعب الدفاع عنها تأخذ بزمام المبادرة وتنقل معركتها إلى أبعد نقطة ممكنة عن حدودها القومية السوفيتية لا تمانع في سحب العدو إلى أرضها المتجمدة وإقليمها الشاسع وجذبه إلى داخل الإقليم القومي: هكذا قضت على نابليون ومن بعده على هتلر، مما لا شك فيه أننا سوف نرى فيما بعد أن الأوضاع الاستراتيجية قد تغيرت كنتيجة التطور العام في أساليب القتال ولكن الإدراك التقليدي ولا يزال يحمل عناصره ويمارس فاعليته.

ثانيًا- الهلع من احتمالات الحرب في ميدانين منفصلين بما يعنيه ذلك من تجزئة القوات وتنويع القواعد وبالذات الدخول في حرب ضد الاتحاد السوفيتي والصين في وقت واحد ولذلك فإن الاستراتيجية الأمريكية تسعىبأن تخلق تلك القواعد التي تسمح لها

بأن تنال كلا الطرفين انطلاقا من قواعد واحدة، سوف نوي فيما بعدكيف أن المحيط الهندي هو المنطقة الوحيدة التي تمكن الاستراتيجية الأمريكية من تحقيق ذلك الهدف.

ثالثًا- طبيعة الحرب المقبلة بوصف كونها حربا نووية أو ما في حكمها ترفض على القيادة الأمريكية أن تعد نفسها بحيث تكون قادرة على توجيه الضربة الأولى بأكبر قسط من الفاعلية وعلى تلقي الضربة الأولى في الاحتمال العكسي بأقل قسط من الخسارة وهذا يعني ضرورة أن تجعل قاعدتها الأساسية بأكثر تقدم ممكن واقترابًا من أضعف أجزاء الجسد الروسي.

رابعًا- وهي عقب درس فيتنام تؤمن بأن استراتيجية ناجحة أمريكية تفترض القدرة البحرية والكفاءة والفاعلية الجوية وليس التدخل المباشر الذري بحيث اختفت من المفاهيم الأمريكية فكرة الغزو الإقليمي المباشر والاحتلال الكلي ولو من خلال المساندة المحلية.

هنا لابد وأن يتساءل القارئ: أين قوة الانتشار السريع؟ مشكلة أخرى تأتي فتكمل هذا الإطار ولكن لم يحن بعد موضع تحليلها وهي لم تبرز واضحة إلا في الأعوام الثلاثة الأخيرة، هذه المتغيرات السابق ذكرها هي التي سيطرت على القيادات الأمريكية عقب حرب الأيام الستة في بداية السبعينات وهي تفسر لماذا انتقل موضع الثقل الحقيقي للاستراتيجية الأمريكية من غرب ووسط أوروبا إلى المحيط الهندي ولكن علينا قبل الرد على هذا التساؤل وتحديد خصائص التصور الاستراتيجي الأمريكي للمحيط الهندي أن نسرع ونذكر بأ، هذا لا يعني عدم الاهتمام بالمناطق الأخرى فقط، هذه المناطق الأخرى تصير بمثابة الأطراف ولكن القلب يتمركز حول المحيط الهندي وقد اتسع وامتد فإذا بالمحيط الهندي يترابط مع البحر المتوسط الشرقي.

كذلك علينا أن نتذكر أن هذا التصور حديث نسبيًا لا يعود لأكثر من منتصف الأيام الستة عام 1967، ولكن الإدراك لم يتكامل ويدخل حيز التنفيذ إلا خلال الأعوام الثلاثة الممتدة من اتفاقية فك الاشتباك الثاني حتى اتفاقيات كامب ديفيد.

فلنتابع تطور هذا المنطق الاستراتيجي.

77- التعريف بأهداف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:

مجموعة المتغيرات السابق التحديد بها تفسر في واقع الأمر لماذا وكيف انتقل موقع الثقل الحقيقي للاستراتيجية الأمريكية من غرب أوروبا إلى وسط المحيط الهندي، على أن التحليل الكامل لهذا التطور الخطير لابد وأن ينطلق من بناء محدود المعالم لخصائص التصور الاستراتيجي الأمريكي للمحيط الهندي، أن استراتيجية كلية وشاملة لابد وأن توظف كل منطقة من مناطق الكرة الأرضية تبعا لمنطق وخصائص تلك الاستراتيجية، مرة أخرى نسرع فنذكر بأن هذا لا يعني عدم الاهتمام بالمناطق الأخرى، أن رقعة الشطرنج واحدة، ولكن كل منطقة تؤدي وظيفة تبعا لموضعها بالقلب، والقلب يظل دائمًا هو الإقليم القومي، السؤال يصير أين السور الحقيقي الذي يجب أن يتمركز

حوله الدفاع المبكر عن ذلك القلب، والتطور الذي نعيشه يجعل ذلك السور يمتد حول المحيط الهندي ليترابط مع حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي نم جانب ومع منطقة القنوات التي ترابط المحيط الهندي بالمحيط الهادي.

فلنتابع تطور هذا المنطق الاستراتيجي لنكشف كيف أن مجموعة معينة من الأحداث هي التي فرضت هذا الفكر الثوري بخصوص التعامل معا لقوتين الأعظم.

الاهتمام الأمريكي بالمحيط الهندي يعود فقط إلى أوائل الستينات، رغم ذلك فقد كان اهتمامًا ثانويًا، فالمنطقة مجرد ممر تقليدي والقيادات لأمريكية تعيش في تقاليد الاستراتيجية الأنجلو سكسونية التي كما سبق أن رأينا تختلف عن المنطقة ولم تعد توليها أي اهتمام حقيقي كنتيجة مباشرة لتصفية السياسية الاستعمارية ، الخطأ الذي وقعت فيه الاستراتيجية الأمريكية هي أنها قد أضحت تمثل أحد القطبين المتحكمين في الإطار الدولي، وهكذا تخلت عن عبد الناصر دون حنكة ودون بعد نظر، ثم دفعت إسرائيل لتأديب مصر ع ام 1967، وللعربدة في المطقة بما في ذلك إغلاق قناة السويس، عقب ذلك اكتشفت الولايات المتحدة فجأة أن وظيفتها فيا لمنطقة لا تنبع من نفس المتغيرات التي تتحكم في موضع بريطنيا الدولي ومن ثم بعلاقاتها بالمنطقة،إغلاققناة السويس الذي فرض التطور العنيف في ناقلات البترول وقاد إلى فرض طريق رأس الرجاء الصالح أبرز أهمية المحيط الهندي، هذه الأهمية لم تختف عقب إعادة فتح قناة السويس لأن الناقلات العملاقة لا تستطيع إلا أن تدور حول جنوب القارة الإفريقي، يقدر الخبراء اليوم أن مجموع ما يمر يوميًا من خلال ذلك الطريق يصل إلى مليوني طن تحمله فيا لمتوسط ما يقرب من 40 ناقلة عملاقة.

ومعنى ذلك أن متوسط الناقلات التي تجتاز المحيط الهندي عن طريق رأس الرجاء الصالح يكاد يكون بآخرتين كل ساعة وهذا يعني التزاما أمريكيًا بحماية خطوط المواصلات من المحيط الهندي إلى الأطلسي كذلك في خلال تلك الفترة كان قد بدأ يبرز واضحا الخلاف الجوهري بين الولايات ودول أوروبا الغربية بصدد تنظيم الدفاع عن وسط أوروبا.

قد يبدو لأول وهلة أن خروج فرنسا من حلف الأطلنطي ليس إلا نتيجة المباشرة للصدام بين أوروبا الديجولية التقليدية والولايات المتحدة القدرة والمقدرة الجديدة بكل ما يعنيه ذلك من صدامات فكرية، الواقع أن الفراغ أكثر عمقا وأكثر تعقيدًا، فأوروبا التي خرجت مهزومة من الحرب العالمية الثانية لا تسعى إلا لبناء ذاتها وتأبى إلا أن تنطوي على نفسها ولا تري في تعاملها ا لخارجي إلا نوعًا من أنواع الممارسات الاقتصادية وهي في هذا قد تختلف في بعض تفاصيلها ولكنه يظل واحدًا في جوهره وهو الانكفاء الذاتي إنما تعيد السياسة الألمانية التقليدية كما صاغها بسمارك بأسلوب ويزيد من تضخيم هذه الحقيقة أكثر من متغير واحد: فألمانيا الغربية تعلم أن وحدتها مع ألمانيا الشرقية لا تتوقف على الإرادة الأمريكية بل إنها لابد وأن تنبع من تحول جذري في

السياسة السوفيتية، فرنسا بدورها لا ترى مستقبلها في التعامل مع دول القارة الجديدة ولكن في التماسك والمساندة مع دول أوروبا الغربية.

إيطاليا من جانب آخر تعلم بأنها دولة بحر متوسطية مغلقة ولن يمكنها من حل مشاكلها إلا سياسية أوروبية أساسها التعاون المكثف، جميع دول أوروبا الغربية قد ترسبت لديها القناعة بأن الصراع بين موسكو وواشنطن هو محدود الصلة بمصالحها القومية، كذلك فإن الأحزاب الشيوعية تزداد قوة والفوضى والاضطراب الداخلي يزيد من تعميق التناقضات، أن أوروبا مريضة باليسر و الرخاء، فماذا يعنيها من صدام أيديولوجي بين موسكو وواشنطن؟ وهي قد سمحت للأحزاب الشيوعية لأن يكون لها كيانها بل وفي هذه اللحظة نسمع أصداء الرفض العنيف من جانب القيادات الأمريكية لمشاركة الحزب الشيوعي في حكومة ميتران جميعها متغيرات كان لابد وأن تقود إلى تدعيم أضخم ثورة استراتيجية ع رفتها الإنسانية وهي التخلي عن البحر المتوسط كمحور للتعامل المباشر نحو التوازن الاستراتيجي الدولي، منذ وجدت إمبراطورية كبرى وحتى أعقاب الحرب العالمية الثانية كان البحر الأبيض المتوسط هو القلب الذي حوله تتصارع القوى بحيث أن المتحكم في تلك البحيرة هو الذي يتحكم في السلام الدولي، مما لاشك فيه أن متغيرات بعيدة أحدثتها الحرب العالمية الثانية مهدت لذلك التطور: الدولتان الأعظم لا تنتميان لحوض البحر المتوسط ومحور الثقل في الكثافة السكانية انتقل إلى وسط آسيا وأوروبا التقليدية في طريقها لأن تفقد وضعها الدولي التقليدي كمركز للإشعاع الحضاري والتكنولوجي وللثروة النقدية.

هذا التطور من ثم الذي بلغ قمته في عام 1975 عقب فتح قناة السويس كان حتميا حتى أن البعض يصفه بأنه كان يجب أن يكون متوقعًا لماذا؟ لو طبقنا المفاهيم التقليدية المرتبطة بمحاور الصدام، يقول أنصار هذا التصور بعد تطعيم تلك المفاهيم بحقيقة التقدم الرهيب في أدوات الاتصال، لكان علينا أن نصل لتلك النتيجة، حوار قد يتضمن قسطًا من السفسطة ولكنه يحمل دلالات حقيقية.

النظرية التقليدية تقول بأن نقط الصراع الدولي هي محاور الصدام بين النفوذ أي نقط الالتقاء المتفجرة بين المصالح الدولية المختلفة، ونقط الالتقاء في المحيط الكوني المعاصر حيث صدام عنيف بين مصالح متعددة هي في واقع الأمر تتمركز حول محاور ستة:

أولا- وسط أوروبا حيث مصالح المتوسط التقليدية تلتقي في جنوب ووسط القارة القديمة، هذا المحور رغم ذلك قد جفت تناقضاته، حيث أن وحدة أ,روبا الاقتصادية سمحت بتهذيب الصدام بين المصالح.

ثانيًا- وسط آسيا حيث تلتقي كل من الهند والصين والاتحاد السوفيتي في دائرة واحدة وحيث التحالفات الظاهرية لا تمنع من وضوح مدى وعمق الخلافات والصدامات بين الدول العملاقة الثلاث، الحرب بين الهند والصين لم تجف آثارها بعد، الحرب بين

الصين والاتحاد السوفيتي قائمة على قدم وساق رغم أنها غير معلنة، الصدام بين الهند و الاتحاد السوفيتي احتمالاته قائمة ولا يقلل من تلك الاحتمالات التعامل الدائم والواضح الصريح، ولنتذكر كيف أن مجموعة الجمهوريات الإسلامية في الصين والاتحاد السوفيتي تملك امتدادًا معينا في شبه القارة الهندية، ألا يكفي كل ذلك لخلق دائرة التوتر أ, جعل احتمالاته قائمة؟

ثالثًا- البحر المتوسط والمحور التقليدي لصدام دوائر النفوذ لا يزال يحمل في طياته عناصر الصراع الدولي، الحرب العالمية الثانية أحدثت في البحر المتوسط تطورين من نوعين مختلفين جعلت منه بؤرة للخلافات والصدامات التي لا يمكن للمحلل ألا أن يدخلها في الاعتبار، لأول مرة في تاريخ الإنسانية تصاب أوروبا بانشطار حقيقي بين أوروبا غربية وأخرى شرقية وهو انشطار يبرز بصورة واضحة ألا في منطقة البحر المتوسط، إنشاء إسرائيل خلق إطارًا آخر للصدامات وفرض على المنطقة العربية أو تقف فيتحفز مستمر في مواجهة كل ما يمثل الحضارة الغربية.

رابعًا- وسط أفريقيا حيث تتقابل القوى السوداء في صراع مميت تغلفه مفاهيم عاطفية تارة باسم الدين وتارة أخرى باسم التقدمية ولكنها تنبع في حقيقة الأمر من تدخلات القوى العظمى وصراعها للتحكم في مناجم اليورانيوم وفي مراكز الثروة الطبيعية والمعادن الاستراتيجية، التحولات النظامية العنيفة التي عرفتها المنطقة فيما يتعلق بتعاملات أفريقيا السوداء مع القوى العظمى لا تجد لها من تفسير ألا هذه الحقائق الصومال والحبشة، ثم أوغندا ليست إلا بعض تطبيقات، بل أن هذه المنطقة تعرف منذ عدة أعوام أسلوب القتال الذي سوف يسيطر في الثمانينات على العلاقات الدولية بين القوتين الأعظم: الحرب المحدودة بتطويع الخلافات المحلية ومن خلال الوسيط، استخدمت هذا الأسلوب موسكو على نطاق واسع واليوم تعد نفسها واشنطن لأن تلجأ إلى نفس الأسلوب.

خامسًا- منطقة الشرق الأقصى تقدم نموذجًا آخر فريدًا من نوعه: الصين واليابان والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تتقابل حول البحر الأصفر وهي دول أربع تمثل الغالبية العظمى للنادي النووي.

سادسًا- وأخيرًا أمريكا الوسطى حيث تلتقي القوى البترولية والاقتصادية حول قناة بنما وحيث النقطة القاتلة للأمن القومي الأمريكي.

لو تصورنا أن كلا من هذه المواقع بؤرة مستقلة لوجدنا أنها جميعها عدا فقط البؤرة الأمريكية تلتقي حول المحيط الهندي، في شماله بؤر ثلاث: الشرقية فيبحر الصين والغربية البحر متوسطية وبينهما البؤرة الآسيوية.

البؤرة البحر متوسطية قد تقود بدورها إلى المحور الأوروبي وتتماسك عبر المنطقة العربية مع بؤرة وسط أفريقيا، بل أن الاستراتيجية السوفيتية ببعد نظر حقيقي لحقيقة هذا التطور العام تحاول من خلال ربط المحيط الهندي بأمريكا الوسطي عبر

أفريقيا السوداء ربط أيضًا بؤرة أمريكا الوسطي بمحور النزاع حول السيادة الكونية: المحيط الهندي.

قد تكون هذه جميعها اعتبارات نظرية ولكنها تطرح في واقع الأمر المزايا العملية التي تحققها الاستراتيجية الأمريكية من عملية التخلي من حيث الأهمية عن وسط أوروبا ونقل ومركزة قواها في المحيط الهندي بحيث تصير وسط أوروبا وقد وظفت لصالح التمركز الأمريكي في المحيط الهندي وليس العكس.

القدرة على الوصول إلى كل من الاتحاد السوفيتي والصين وفي المواقع القاتلة لكل منهما من قواعد واحدة، الطائرات العملاقة قادرة على أن تنطلق من دييجو جارسيا لتصيب في آن واحد جنوب الصين من جانب وجنوب الاتحاد السوفيتي من جانب آخر حيث أهم الصناعات الثقيلة في كلتا الدولتين.

خلق علاقات اتصال مباشرة: الأسطول السابع في المحيط الهندي والأسطول السادس في المتوسط قادر على أن ينتقل ويتعامل مع قلب المحي ط الهندي بسهولة ودون عقبات حقيقية مما لا شك فيه أن ممرات الاتصال عبر جنوب شرق آسيا والبحر الحمر في العلاقة بين المتوسط والمحيط الهندي تخلق بعض المشاكل الاستراتيجية ولكنها لا تمنع من تحقيق هذا الهدف، والأخطر من ذلك أن المحيط الهندي من أصقاعه الجنوبية قادر على الاتصال بالدولة الأم سواء عبر المحيط الأطلسي أو الهادي دون الحاجة للمرور بأية مضايق، استخدام الطاقة النووية يسمح للأسطول الأمريكي المتمركز في المحيط الهندي أن يصل إلى الموانئ القومية مباشرة ودون توقف.

المحيط الهندي يتميز أيضًا بأنه محاط بكثافة سكانية ملونة ومن ثم فإن أي قتال في المنطقة البدو أني فيد في التقليص الكمي للشعوب غير البيضاء الأوضاع الديموجرافية للمحيط الهندي تجعل منه خير مسرح ملائم للأهداف الأمريكية: ففي نفس الوقت الذي يتميز فيه ذلك المحيط بالكثافة السكانية العنيفة على شواطئه هو ير مسكون في داخله، تنتشر بالمحيط الهندي قرابة ثلاثة آلاف جزيرة تكاد تكون جميعها مفرغة من السكان الأمر الذي يسمح للقيادات الأمريكية بأن تبني في تلك الجزر لقواعد دائمة تمارس من خلالها نشاطها العسكري دون أي ضجة إعلامية ودون احتمالات التخلي عن تلك الجزر في المستقبل البعيد، علينا كذلك أن نسوق بهذا الخصوص ملاحظتين جانبتين: الأولى وهي الخاصة بالأعمال والنشاط الذي تمارسه القيادات الأمريكية في المحيط الهندي، أنها لا تقتصر على بناء قواعد عسكرية أو إجراء تحركات جوية، إنما تتعدى ذلك إلى القيام بالأبحاث العلمية والاستكشافات الجغرافية التي تدور على قدم وساق في أعماق المحيطات، أن الولايات المتحدة تعلم بأن مستقبل الإنسانية المتقدمة إنما يتوقف أساسًا على تلك الاستكشافات.

ويرتبط بالمحيط الهندي الخليج العربي حيث يمكن توظيفه استراتيجيا ليصير نقطة حاسمة في التوازن الدولي، هو بحيرة قادرة على حماية الغواصات النووية وهو

خنجر متقدم يسمح للقوى الجوية بأن تنال من مواقع واحدة جنوب وغرب الاتحاد السوفيتي، الغواصات الحاملة للصواريخ عابرة القارات والتي سوف تكون العنصر الأساسي في القتال المحتمل لا تستطيع أن تجد خيرًا من تلك القاعدة الطبيعية المقفلة لمزاولة نشاطها، بعض خبراء البنتاجون يعلنون أن أي غواصة نووية لم تدخل حتى اليوم تلك المنطقة وعلى أن أي غواصة نووية في حاجة إلى عمق يتجاوز المائة متر لإمكانية ممارسة نشاطها وهو أمر لا يتحقق في منطقة الخليج العربي، ولكن هل جميع هذه الاعتبارات تمنع من تلك الملاحظة؟ أنها قادرة على أن تطلق صواريخها من جنوب مضيق هرمز وعلى أن تحتمي عقب ذلك في داخل الخليج وعلى أن تجعل من شواطئ الكويت نقطة انطلاق للطائرات الأسرع من الصوت القادرة على أن تصل على قلب روسيا الأوروبية.

ولعل العودة إلى تقرير القائد البحري الفرنسي الأميرال لابروس الذي يلخص فيه أهداف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في ثمانية عناصر جدير بأن يساق بهذا الخصوص.

الاحتفاظ بالإشراف المباشر على عملية إنتاج وتصدير البترول العربي والفارسي.

الدفاع عن أفريقيا وبصفة خاصة أفريقيا الوسطي في مواجهة المخاطر القادمة من آسيا موضع الشيوعية والحركات الثورية.

منع الاتحاد السوفيتي من ملء الفراغ الذي أحدثه الانسحاب البريطاني من شرق قناة السويس.

مساعدة الدول المحيطة والقريبة من الخليج العربي غير العربية وبصفة خاصة كل من إيران وباكستان لمنع الاتحاد السوفيتي من الوصول للمحيط الهندي.

تقوية الهند ومساندتها لتمكينها من مقاومة النفوذ الصيني الذي قد يتحول بدوره لنوع من الغزو العسكري والمعنوي.

حماية الحائط الذي يفصل المحيط الهادي عن آسيا وذلك بفضل الاتفاقية الإقليمية الجماعية. (S.E.A.T.O)

المحافظة على إندونيسيا خارج الدائرة الشيوعية.

تأكيد التواجد العسكري في الجنوب الشرقي الآسيوي وبصفة خاصة لمساندة القوى المحافظة في كل من استراليا ونيوزيلاندا وذلك بالاشتراك مع القوى والنفوذ التقليدي البريطاني.

ونستطيع أن نضيف من جانبنا إلى جوار تلك الأهداف التي حصرها لابروس هدفا تاسعًا لا يق لأهمية وهو حماية الصين من أن تخضع لعملية التفاف ضخمة لابد وأن يقود إليها التغلغل السوفيتي في المحيط الهندي.

هذه الأهداف جميعها تبرز ساطعة أو تذكرنا مجموعة من الحقائق:

أول هذه الحقائق أن جميع هذه الأهداف ترتبط بحالة السلم أو على الأقل تستقل عن أي قتال نووي أو غير نووي بين موسكو وواشنطن: الحقيقة الثانية وهي أن السياسة الأمريكية بدأت مع كيسنجر تطبق بكثير من الحذر وقسط معين من الفاعلية مبدأ توظيف العداوات المحلية لصالح الاستراتيجية الأمريكية، طبقت ذلك في العلاقة بين بكين وطوكيو ورغم جميع الانتقادات التي وجهت إليها من القيادات الأوروبية وهي تطبقه اليوم على أوسع نطاق بين مصر وإسرائيل ولا يوجد ما يمنع من تصور تطبيقه في المستقبل القريب في العلاقات بين الهند والباكستان، كذلك هي لا تزال أمينة على تطبيق المبدأ مع المنطقة العربية ولو في فترة معينة ولو دون نجاح كامل من خلال الحبشة وإيران وتركيا، وهي لن تتردد في تطبيقه في الغد القريب لو وجدت الحاجة إلى ذلك ولعل التمزق العربي الذي تعيشه المنطقة يجعل الحاجة إلى تطبيق هذا المبدأ غير ملحة ولكن لو وجدت الظروف التي تبرره فلا شك في أن واشنطن تستطيع بل وبفاعلية حقيقية أن تجعل من نفس أسلوب التعامل محورها لتهذيب القيادات العربية، ولماذا نذهب بعيدًا؟ أليس ما يحدث اليوم في منطقة الخليج العربي الشمالية من استمرارية صراع عسكري لم يعد له معنى هو تطيق صريح لنفس المبدأ؟

78- التخطيط العسكري ومنطقة المحيط الهندي:

التصور الاستراتيجي الأمريكي بهذا المعني ومن منطلق عسكري بحت يستند إلى مجموعة من العناصر التي يكمل بعضها البعض الآخر، الخط الأساسي أي المحور الذي تتمركز حوله القوى الأمريكية يأخذ شكل مثلث رأسه جزيرة دييجو جارسيا وقواعده الخلفيةما بين الجنوب الغربي لاستراليا والجنوب الشرقي لإفريقيا الجنوبية، في دييجو جارسيا التي فرغت من السكان يجري على قدم وساق بناء أكبر قاعدة بحرية وجوية عرفها التاريخ منذ عام 1975 بعض المعلومات التي تسربت تفصح عن الضخامة بصدد هذه القاعدة والتي سوف تحتوى على موانئ صالحة لإيواء الأساطيل النووية وممرات تمكن جميع أ،واع الطائرات من الهبوط و الإقلاع، انفق فقط خلال عام 1976 على الطرق في تلك الجزيرة قرابة سبعة وثلاثين بليون دولار، هذه القاعدة المتقدمة تسند إلى قاعدتين جانبيتين تخلقان فيما بينهما خطأ متصلا بين سيدني وسيمونستاون في جنوب أفريقيا، يعلو هذا المثلث مثلث آخر كخط دفع أول وخط هجوم متقدم بصفة خاصة كدائرة ثابتة لعملية التصنت المبكرة: سيناء في المقدمة يسندها فيا لخلف من جانب منطقة عمان ومن جانب آخر باب المندب، هذا الإطار كانت تسوده في البداية مجموعة عناصر أخرى هامة لا تزال تتضمن مجموعة احتمالات معينة لا يمكن بعد التكهن بتطوراتها: إيران والبحرين في الحائط الشرقي يواجهها في الجانب الآخر كل من تركيا وقبرص، ولكن اختفاء جميع هذه العناصر وهو أمر لم يتحقق بعد في التقدير الأمريكي الحالي، لا يمنع أن يظل الإطجار قائمًا بجميع عناصر قوته، بل أن هذا الاختفاء وعلى وجه التحديد بالنسبة للقوة افيرانية يفرض تساؤلا آخر: هل سوف تدعي إسرائيل لأن تؤدي وظيفة

جديدة كنتيجة لسقوط هذا الحائط المتد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب أي أقصى أطراف منطقة حلف الأطلنطي وبصفة خاصة في ذلك الجزء الممتد حول وجوب اليونان؟ سؤال آخر لا تعنينا الإجابة عليه مؤقتًا، الموضوع الذي نطرحه يقتصر على التوظيف الاستراتيجي للمحيط الهندي.

79- السياسة السوفيتية وتطور الاستراتيجية الأمريكية:

لابد أن الباحث يتساءل: وهل سوف تترك القيادة السوفيتية الدبلوماسية الأمريكية تمرح في إدارة العالم المعاصرة بحيث يفلت زمام الأمر من يدها مما لا شك فيه أنه إزاء الأحداث التي تعيشها فمن العبث تصور أن الاتحاد السوفيتي لا يدرك مدى المخاطر التي سوف يتعرض لها لو نجحت هذه الاستراتيجية، ولعل هذا يفسر المغامرة التي أقدم عليها في أفغانستان معرضا الكثير من المكاسب الوفاق بما في ذلك اتفاقية سولت الثانية للضياع وضاربًا عرض الحائط بتقاليده منذ الحرب العالمية الثانية بعدم التدخل المباشر في خارج منطقة دول أوروبا الشرقية ومتناسيا أزمة كوبا وما أحدثته من فرقعة عنيفة للهيبة السوفيتية، معلوماتنا عن الاستراتيجية الروسية محدودة وليس علينا سوى أن نستنتج ونجمع القصاصات لنخلق منها إدراكًا متكاملا، رغم ذلك علينا أن نتذكر منذ البداية الخصائص العامة للسياسة السوفيتية لنستطيع من ذلك المنطلق أن نبلور متغيرات تلك الاستراتيجية.

أولا- هي لا تزال تؤمن بمبدأ سيادة الأمن الإقليمي كما صاغته كاترين الثانية، والذي يعني رفض وجود أي دولة قوية على حدودها وبصفة خاصة الجنوبية.

ثانيًا- هي استراتيجية زاحفة وليست منتشرة بمعنى أنها تبدأ من نقطة ثابتة ترتبط في أغلب الأحيان بحدودها القومية مباشرة، ثم تسعى من منطلق تلك النقط إلى توسيع رقعة الزحفة تدريجيًا.

ثالثًا- وهي تفضل أسلوب الالتفاف والإحاطة وليس أسلوب المواجهة.

رابعًا- وهي تؤمن بمبدأ التعاون المحلي والداخلي وليس الاعتماد المطلق على قدراتها الذاتية.

ومن ثم فإن الاستراتيجية السوفيتية في مواجهة التطور الأمريكي السابق ذكره تقوم على أساس خمسة عناصر كل منها يكمل الآخر:

1- العنصر الأول وهو تحويل منطقة قرن أفريقيا لتصير بمثابة الجناح الضابط لقاعدة دييجو جارسيا، أي القاعدة المراقبة والقادرة على أن تشل فاعلية القوى الأمريكية المتمركزة في وسط المحيط الهندي وهو ما نجحت فيه بإجماع الخبراء الأمريكيين وبصفة خاصة عقب تحويل الحبشة إلى دولة مساندة للاتحاد السوفيتي، مخابرات حلف الأطلنطي تثبت أن القيادة السوفيتية أجرت تجارب على نقل قوات برية محملة جوا من جنوب القوقاز إلى منطقة قرن أفريقيا بحيث استطاعت أن تعد فرقة مكونة من عشرة آلاف جندي بجميع عتادها الثقيل لتصير فاعلة خلال أربع وعشرين ساعة من صدور

الأمر من موسكو حتى تنفيذه تنفيذا كاملا، ولعله من نافلة القول أن ننبه من أهمية عدن ومنطقة اليمن الجنوبية بهذا الخصوص.

2- العنصر الثاني ويأتي فيكمل ذلك العنصر الأول وهو إقامة حزام يمتد من شرق أفريقيا حتى المنطقة الغربية المطلة على المحيط الأطلسي من جانب والشواطئ الشمالية للقارة السوداء من جانب آخر، هذا الحزام يسمح لها بتحقيق أكثر من هدف واحد: الالتفاف حول المنقطة العربية المناوئة للاتحاد السوفيتي أولا " الوصول إلى إفريقيا من الباب الخلفي ودون الحاجة للمرور بقناة السويس ثانيًا عن طريق ليبيا وشرق أوروبا ثانيًا وبصفة خاصة لو قدر للنفوذ الليبيا أن ينتشر ليصل إلى الترابط مع الحبشة عبر جنوب السودان عقب أنيثبت أقدامه في منطقة تشاد.

3- على أن التسلل لإفريقيا سمح للقيادة الروسية بأن تحقق هدفا آخر سبق أن ذكرناه وهو خلق حائط يمتد من المحيط الهندي حتى المحيط الأطلسي ليشطر أفريقيا وليخلق الترابط مع الوجود الكوبي بحيث يصير هذا الوجود الكوبي بمثابة رأس حربة موجهة ومزروعة في حزام الأمن الإقليمي الأمريكي ومستندة إلى جدار يمتد بعرض القارة الأفريقية.

4- وهي تشجع بطريق ا, بآخر جميع التقلصات العنيفة في المنطقة التي أن لم تكن مؤدية إلى خلق قوى مساندة ومتعاونة مع الاتحاد السوفيتي فهي على الأقل مناوئة أو معارضة للوجود الأمريكي: الهند والحبشة على سبيل المثال أن السياسة السوفيتية تجعل أحد منطلقاتها أن تسير في خط عكسي مع السياسة الأمريكية، فإذا كانت السياسة الأمريكية في صالحها الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لتمكين الاقتصاد الرأسمالي من الحصول على البترول يتدفق بانتظام وبسعر رخيص يصير أحد أهداف السياسية السوفيتية خلق الاضطراب الذي يمنع من تحقيق ذلك الهدف، من العبث تصور أن السياسة السوفيتية لن تتدخل في تطورات أحداث المنطقة بطريقة حاسمة وإن ظلت خفية مستغلة القوى المتحركة بإيعاز من موسكو هذه السياسة تصل بهذا الخصوص إلى القمة مع أحداث أفغانستان والباكستان معدة لأن تمثل الخطورة القادمة.

5- على أن الاتحاد السوفيتي يؤمن بأنه لا يزال أحد عناصر تحركه الثابتة هو تجنب المواجهة المباشرة مع القوى الأمريكية، ليس لصالح الاتحاد السوفيتي الدخول في حرب علنية ضد الرأسمالية الغربية، أن مفاهيم لينين والتي أساسها إمكانية تحقيق السيادة العالمية دون حرب كلية وشاملة لا تزال تسيطر ولو في حدود معينة على القيادات السوفيتية ويساعد على ذلك طبيعة تلك القيادات بأنها قد أصابتها الشيخوخة والترهل، وهي لذلك انسحبت من المنطقة العربية حيث إسرائيل فرضت أو كادت أن تفرض تلك المواجهة، وهي من ثم تقوم بعملية إحاطة وتفتيت للمنطقة العربية بحيث تفقدها الفاعلية دون أن تكرها نفسها على الانغماس فيث حرب مكلفة فضلا عن مخاطر الصدام المباشر مع الولايات المتحدة، بل أنها وهي تعلم أن أهداف إسرائيل لا تتفق دائما مع الأهداف

الأمريكية تشجع أو على الأقل تغض النظر عن السياسة الاستفزازية والعدوانية والصهيونية عندما تخلق القلاقل وتثير الاضطرابات في المنطقة.

80- تقييم الاستراتيجيات الكبرى حول منطقة المحيط الهندي:

أحد التساؤلات التي لابد وأن نطرحها ونحن لا نزال في مرحلة زمنية لم تكتمل فيها أي من هذه الاستراتيجيات، ما هو حظ القوتين المتصارعتين من النجاح والفشل؟

الإجابة على هذا السؤال تتضمن نوعا من المغامرة الفكرية، فهي تفترض أن قوى المنطقة تقف موقف السلبية وأنها لا تكون أحد متغيرات التعامل في المنطقة رغم أن التطور القومي حول المحيط الهندي أضحى ظاهرة ثابتة.

علينا أن نتذكر أن المحيط الهندي تحيط به قرابة أربعين دولة فضلا عن وزنه الكمي، ولا يجوز لنا أنننسى أن الثورة الإسلامية لن تأتي إلا من تلك المنطقة.

ثورة الخميني لا تزال تحمل الكثير من علامات الاستفهام، كذلك فإن معلوماتنا الكاملة عن القوى البحرية منقوصة وبصفة خاصة فإن الإسطول الفرنسي لم يثير اهتمامات حقيقية رغم أهميته وفاعليته ولا يجوز لنا أن ننسى وزن الأسطول البريطاني دون الحديث عن الكم الذي يمثله الأسطول الهندي، منطقة المحيط الهندي أضحت مسرحًا لقوى بحرية متعددة، وهل يمكن أن ننسى أسطول جنوب أفريقيا على سبيل المثال؟ نجاح العراق في تقليص هيبة الجيش الإيراني وسيطرته على منطقة الخليج يملك دلالاته في الأمد البعيد.

رغم ذلك فإن عدة ملاحظات جديرة بإثارة الانتباه.

أولا- أن هناك نقط ضعف حقيقة في الاستراتيجية السوفيتية وتدور حول متغيرين أساسيين: من جانب انقطاع الصلة المباشرة بين المحيط الهندي والقوى السوفيتية بحيث أ، هذه لا يمكن أن تصل إلى مواقع الصدام إلا وهي منهوكة متعبة، خبرة محاولة تخليص الرهائن من الجانب الأمريكي أثبتت صحة هذه الملاحظة، من جانب آخر فإن الاتحاد السوفيتي يعتمد في وسط أفريقيا على الوسيط الكوبي من جانب وبعض قوى ألمانيا الشرقية من جانب آخر، والخبرة حتى الآن تثبت أن الوسيط غير مأمون العواقب لأنه قادر على أن ينتقل من معسكر إلى معسكر ودون مقدمات والنماذج عديدة.

ثانيًا- رغم ذلك فحتى هذه اللحظة فإن الاستراتيجية السوفيتية تسجل النجاح تلو النجاح، فهل خلال الأعوام القادمة سوف تتحرك الاستراتيجية الأمريكية بقوة وصلابة بحيث تعيد التوازن الذي اختل لصالح الخصم الذي أريد إحاطته فإذا به يتحكم أو يكاد في منطقة المحيط الهندي؟ أن مستقبل جميع هذه الصراعات يتوقف على تفتيت إيران، لو تم ذلك فمن خلال بلوخستان سوف تصل القيادة السوفيتية إلى المحيط الهندي وسوف يعني ذلك لا فقط أن الصدام أضحى سافرًا بل وأن الاستراتيجية الأمريكية قد فقدت نصف فاعليتها.

ثالثًا- كذلك فإن موقع القوة الحقيقي في القدرة الأمريكية هو أن جميع القوى الأخرى في منطقة المحيط الهندي سوف تقف من العسكرية الأمريكية موقف المساندة، بل لو وصل الاتحاد السوفيتي إلى بلوخستان فلا يوجد ما يمنع من تصور انقلاب حقيقي في السياسية الهندية سواء بتكتيل إرادة شبه القارة الهندية بما في ذلك باكستان وبنجلاديش أو بالمواجهة الحاسمة ضد سياسة المعسكر الشيوعي برمته.

رابعًا- وكل ذلك لابد وأن يقودنا إلى طرح السؤال السابق الذكر مرة أخرى وهو أين إسرائيل من هذا التطور العام للاستراتيجية الأمريكية في منطقة المحيط الهندي؟ هل سوف تتغير الدبلوماسية الأمريكية بصدد التعامل مع إسرائيل بمعنى أنها عقب أن ظلت حتى عام 1975 تدافع عن إسرائيل في حدودها السابقة على حرب عام 67 وقد حددت وظيفتها بأنها شرطي المنطقة يؤدب الدول العربية المحيطة بها دون أن يتعدى الدور تلك الحدود أم أنها سوف تسير في سياسة أساسها أن إسرائيل سوف تصير أحد أركان الاستراتيجية الشاملة في المحيط الهندي بما يعني ذلك من مساندة لتوسع إقليمي معين ولو على الأقل بتأييد وحماية للأوضاع التي خلفتها حرب الأيام الستة بمعنى قبول احتواء إسرائيل للأراضي المحتلة وبصفة خاصة الضفة الغربية والجولان وغزة؟ بل إن أحداث لبنان تدعو للقناعة بأن السياسة الأمريكية قد حسمت هذا الافتراض لصالح إسرائيل، ولا يجوز أن تخدعنا غضبات الرئيس ريجان التليفزيونية فعملية الإخراج المسرحي هي إحدى خصائص تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية والرئيس الأمريكي الحالي بتاريخه المهني خير من يصلح لأداء هذا الدور الذي يتدرج في تقاليد سياسة واشنطن مع الدول العربية.

المبحث الثاني

أمن الخليج

81- الأبعاد المختلفة لأن الخليج، تمهيد وإيضاح:

دراسة أمن الخليج تف ترض تحليلا متعدد الأبعاد، رغم أننا في هذه الدراسة لا يعنينا سوى إبراز النواحي التي يجب أن تثير القلق وتخلق نوعا من الاهتمام من جانب القيادات المسئولة بصدد معالجة نواحي الضعف بأسلوب أساسه النظرة المستقلة البعيدة المدى إلا أننا لا نستطيع أن نترك جانبا مختلف الأبعاد التي تعطي لمنطقة الخليج أهمية معينة في نطاق الصراعات الدولية.

لقد برز حديث ثابت منذ أعوام عن مخاطر اتجاه الاتحاد السوفيتي لاحتلال آبار النفط في منطقة الخليج، وقد ترتب على ذلك الحديث نوع من التشويه لحقيقة أمن الخليج، فلنترك جانبا هذا البعد من الصراعات الدولية المحيطة بالمنطقة لنعود له في موضع لاحق ولنقتصر على طرح السؤال من أقصر الطرق: ما هي نواحي الضعف في منطقة الخليج التي يجب اكتشافها وتحديد أبعادها وتقييمها وعلى أنها تعبير عن حالة مرضية بقصد تقديم تشخيص لتلك الحالة المرضية وبقصد معالجة نواحي الضعف كل على حدة

بحيث نستطي في النهاية بناء إطار للحماية الذاتية يضع حدًا للتدخل الذي يترتب على الضعف أن لم يكن على الأقل خلق شلل في تلك النواحي بحيث لا تخلق أو تؤدي إلى تعريض الجسد لإصابة قاتلة؟ والخلاصة أن الدراسة النظرية لأمن الخليج تفترض معالجة نقاط أربع:

أولا- نواحي الضعف.

ثانيًا- تشخيص الحالة العامة للجسد الإقليمي.

ثالثًا- تقديم أسلوب للمعالجة لكل من تلك النواحي التي تمثل عناصر الضعف في الجسد سياسيًا.

رابعًا- إحالة كل ذلك إلى خطة كلية وشاملة.

في هذا العرض سوف نقتصر على الناحية الأولى التي وحدها سوف نتناولها بالتفصيل، ولكن علينا أن نتذكر أن الدراسة الواقعية لجميع هذه النواحي في حاجة إلى مجموعة باحثة حيث يتقابل العسكري والاقتصادي، ليدلي كل منهما بدلوه وحيث يستطيع المحلل السياسي أن يحيل ذلك إلى مبادئ تمثل النسيج الفكري لمفهوم الأمن القومي، العالم العربي لم يكتشف أهمية منطقة الخليج إلا عقب حرب أكتوبر وعندما أثيرت أهمية استخدام السلاح البترولي كإحدى أدوات الدفاع عن الذات من الجانب العربي في مواجهته للمشكلة الصهيونية ولا يزال العالم العربي حتى هذه اللحظة غير قادر على أن يفهم حقيقة أهمية هذه المنطقة فيما هو أبعد من ذلك، بل أن الحديث عن احتمال تطور متوقع لتلك المنطقة بما يعنيه ذلك من تصور لتكرار المأساة التي لا تزال تعيشها الأمة العربية بسبب اقتطع أرض فلسطين أيضًا في منطقة الخليج لا تقابل إلا بالاستخفاف أو على الأقل بعدم التصديق من الجانب العربي بما في ذلك بعض القيادات المحلية في تلك المنطقة، ضرب المفاعل النووي في بغداد جعل بعض المحللين يتساءل: أليس قصد إسرائيل من ذلك هو إقناع القيادات الأمريكية بإمكانية نقل محور الدفاع عن منطقة الخليج من المحيط الهندي إلى إسرائيل؟ تساؤل ينقلنا بعيدًا عن الموضوع ولكنه أحد العناصر المنطقية التي تمثل المحور الحقيقي إطارنا الفكري بهذا الخصوص.

82- الخصائص الجغرافية والجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج:

نقطة البداية في تحليل مفهوم الأمن لأي منطقة من المناطق هي أن نبدأ فنحدد حقيقة الخصائص الجغرافية والاستراتيجية لتلك المنطقة التي منها وبها تتعدد إمكانيات التعامل سواء بمعنى الدفاع أو من منطلق الهجوم، هذه الدراسة لمنطقة الخليج سوف تفصح أيضًا بوضوح عن أبعاد توظيف منطقة الخليج في نطاق الاستراتيجية الكلية الشاملة للدبلوماسية الأمريكية.

ليس هذا موضع دراسة الخريطة الجغرافية للمنطقة، ولكن الخصائص الجغرافية تفصح بوضوح عن حقيقة إمكانيات توظيف المنطقة في نطاق تلك الاستراتيجية الكلية والشاملة للعسكرية الأمريكية.

أولا- منطقة الخليج العربي منطقة غير مأهولة بالسكان ومكشوفة بحيث لا تعرف من جانب التجمعات البشرية الضخمة التي من الممكن أن تخلق صعوبات حقيقية في عمليات الكر والفر التي يفرضها القتال أو أن تصير بمثابة عقبات قادة على أن تساند في إيقاف الزحف الوارد من الخارج، الطبيعة الجغرافية بهذا المعني تجعل الدفاع عن تلك المنطقة أمرًا صعب التحقيق وعلى العكس من ذلك يصير الهجوم عليها عملية لا تتضمن الكثير من المخاطر وبصفة خاصة عندما نتذكر انها تنتمي إلى منطقة تسمح بالمعارك الحديثة بما هي في حاجة إليه من مساحات متسعة بحيث تتيح القدرة على التنقل السريع، الاتساع الصحراوي الذي كان في لحظة معينة عقبة ضد الغزو أضحى اليوم بفضل طبيعة التقدم التكنولوجي مبررًا لتسهيل عملية الاجتياح بسرعة وفي عدةأيام أيضًا بالسلاح التقليدي، أن هذه المنطقة تذكرنا بصحراء برقة وما ارتبط بها من تحركات رومل المشهورة خلال الحرب العالمية الثانية، تععدد النمطقة في شطرها العربي لا يتجاوز مليوني نسمة في أكثر التقديرات تفاؤلا وإذا تذكرنا أن مساحة هذه المنطقة تبلغ حوالي مائة ألف ميل مربع وأن طول الساحل العربي من مصب شط العرب حتى ساحل عمان يتجاوز ستمائة ميل أي قرابة المسافة الممتدة من بور سعيد حتى السلوم يتبين لنا مدى الضآلة التي تمثلها الكثافة السكانية في هذه المنطقة، مشكلة احتلال آبار البترول أبرزت السهولة الحقيقية التي يمكن أن تتم بها هذه العملية إزاء التقدم الرهيب الذي تعرفه حاليا أدوات الانتقال الجوي استنادًا إلى التقارير المتسربة عن سلاح المخابرات الأمريكية والتي نشرتها الصحف الفرنسية خلال الفترة الأخيرة وأن كانت تعود إلى ما يزيد على خمسة أعوام، نعلم بأنه بفضل الطائرات العملاقة التي تملكها أسلحة الجو الأمريكية وبصفة خاصة طائرات البوينج 747 ثم طائرات لوكهيد س 15 جلاكس وذلك دون الحديث عن الطائرات الأخرى المعتادة والمرابطة على حاملات الطائرات فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تجند جيشا قرابة خمسين ألفًا بأسلحته القيلة قادرًا على أن يقوم بعملية إنزال سريعة في مختلفة جزاء تلك المنطقة وبصفة خاصة انطلاقا من منطقة الزهران حيث القاعدة الأمريكية المعروفة، بعض التقارير والتي تعود إلى منتصف السبعينات تشير إلى أن خطة الإنزال الأمريكية تقوم على أساس التعامل المباشر ومن منطلق القواعد الأمريكية في كاليفورنيا ودون حاجة إلى أي تدخل آخر حيث أن هذه الطائرات العملاقة قادرة الواحدة منها على أن تحمل قوة مكونة من ألف جندي بسلاحها الخفيف، فإذا قدرنا أن وزن السلاح الثقيل هو بمثابة ثلاثة أمثال ما يمثله الجندي العادي بسلاحه الخفيف لكان معني ذلك أن جيشا تعداده عشرين ألفا ليس في حاجة إلى أكثر من ثمانين طائرة تنتقل من الأرض الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي مباشرة وقد تحتاج للتموين البترولي خلال الطريق وهي قادرة على أن تقوم بذلك أثناء طيرانها ودون النزول في أي قاعدة أخرى خلال الطريق.

هذه القوة تستطيع وحدها أن تعد الميدان لعمليات إنزال لاحقة جديرة بأن تفتح الباب لاحتلال كلي شامل للمنطقة سواء أعقبت ذلك عمليات إنزال بحرية أخرى أم تمت من جانب هذه القوة وحدها تحطيم أية مقاومة محلية، وسواء تم تموين تلك الطائرات في الجو من إسرائيل أو من القواعد الأمريكية في ألمانيا الغربية أو من طائرات أمريكية أخرى متنقلة من نفس القواعد في الدولة الأم ولا يجوز أن نقلل من خطورة هذا التصور واحتمالات نجاحه مأساة محاولات الإنزال الأمريكية في إيران بقصد إطلاق الرهائن، متغيران جانبيان تدخلا في العملية الأمريكية الإيرانية للعمل على إفشالها لا موضع لأي منهما في منطقة الخليج: من جانب الطبيعة الجغرافية للأرض الإيرانية التي تختلف اختلافا كليا وشاملا عن تلك الطبيعة التي سبق وحددنا خصائصها في منطقة الخليج ومن جانب آخر فإن قرب مواقع الإنزال في إيران من الحدود السوفيتية تطرح التساؤل عن احتمالات التدخل بإجراء عمليات تشويش كان لابد وأن تفقد القيادة الأمريكية التحكم في سير العمليات.

كذلك نحن نعلم منذ الخمسينات بوجود خطة سوفيتية تسمح باحتلال منطقة الخليج العربي ابتداء من شمال العراق وحتى اليمن الجنوبية وبالسلاح التقليدي في خلال ثلاثة أيام، مما لا شك فيه أن ثلاثين عامًا من التجديد العسكري والتطور التكنولوجي لابد وأني قلب أبعاد التعامل مع المنطقة.

ولكن النقطة الأساسية التي نريد أن نؤكد عليها هي ما تمثله المنطقة من رخاوة في عمليات الهجوم العسكري من الخارج كنتيجة حتمية لطبيعة الأوضاع الجغرافية خصائص الخليج وطبيعة الشاطئ العربي فيتلك المنطقة تزيد من سهولة إمكانيات عمليات الإنزال من الجانب الذي قد يسعى للسيطرة على المنطقة: صحراء مكشوفة، اختفاء للعوائق الطبيعية، ساحل منبسط لا يعرف الانعراجات أو الانحناءات العنيفة، ندرة سكانية جميعها عناصر تسهل على القيادة الأمريكية غزو المنطقة والتحكم فيها: القيادة الأمريكية لو قدر لها أن تغزو المنطقة فإنها سوف تنطلق من الجنوب وسوف تجعل نقط ارتكازها السواحل المطلة على الخليج أو على بحر العرب بينما الغزو السوفيتي سوف يأتي من الشمال حيث تمثل العراق عقبة حقيقية ولو في وزن معين لن تصادفها القوات الأمريكية.

ثانيًا- كذلك فإن الطبيعة جعلت من الخليج بحيرة صالحة لإيواء الأساطيل المحاربة، فالخليج يمتد في شكل خنجر باتساع عقب اجتياز مضيق هرمز حيث توجد مجموعة من الجزر تستطيع أن تتحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي إلى داخل الخليج، أعمق أجزاء الخليج العربي لا تتجاوز مائة متر بل أن به مناطق واسعة لا يتجاوز عمقها أربعين مترًا وتمتد هذه المناطق المحدودة العمق في كثير من أجزائه إلى ما يتجاوز المائة كيلو متر من الساحل، الأعماق الكبيرة في منطقة الخليج بصفة عامة تحيط بساحل هضبة إيران من جانب ومضيق هرمز من جانب آخر،

هذه الخصائص تمثل سلاحا ذا حدين: فهي من جانب تجعل من المستحيل على السفن ذات الحمولة الضخمة الاقتراب من الساحل العربي ولكنه من جانب آخر يجعل من الخليج في مجموعة بحيرة يستطيع من يتحكم في مداخلها أن يخلق منها منطقة صالحة لإيواء وحماية الأساطيل من أي هجوم أو صدام بحري وينطبق هذا بشكل خاص على الأساطيل التقليدية التي لا تزال تكون عنصرًا أساسيًا لأي قوة تجعل من المحيط الهندي مسرحًا لنشاطها.

ثالثًا- منطقة الخليج العربي تمثل كما سبق وأوضحنا خنجرًا ممتدًا إلى أقصى عمق متصور في منطقة جنوب غرب آسيا، النظرة إلى خريطة تلك المنطقة تسمح بفهم أبعاد هذا المتغير، منطقة غرب آسيا هي بمثابة هضبة في صورة مستطيل يحصرها ذراعان إحداهما في الشرق وهي الخليج العربي وثانيتهما في الغرب وهي البحر الأحمر، الخليج العربي يمتد خصائصه السابق ذكرها حتى نقطة يتقابل معها خط عرض ثلاثين بخط الطول خمسين وهذا يعني أن هذه المنطقة تصير أقرب بقعة من المحيط الهندي وتوابعه إلى وسط روسيا الأوروبية وإلى أهم مواقع التجمع السكاني والصناعات الثقيلة في روسيا الآسيوية، أن المسافة التي تفصل شط العرب عن جنوب بحر قزوين حيث الآبار البترولية الهامة في الاتحاد السوفيتي، لا تتجاوز خمسمائة ميل.

وهذا يسمح لمنطقة الخليج بذلك الوضع الجغرافي المتميز من أن تحقق أربعة أهداف قتالية في آن واحد.

1- فهي أولا من حيث الاتصال الجوي أقرب على قلب روسيا من أي موقع أخر تتحكم فيه القوى الأمريكية، أنها أقرب من برلين دون الحديث عن باريس ولندن، فإذا أضفنا إلى ذلك أن المنطقة الممتدة من الخليج حتى شمال العراق وإيران تمتاز بالجو الصحو بما يعنيه ذلك من وضوح الرؤية وسهولة الاتصال واختفاء العواصف ولو نسبيا فهمنا مدى أهمية تلك المنطقة في الهجوم على أهداف التدمير من الجانب الأمريكي في الأرض الروسية.

2- والواقع أن حاملة للطائرات تتمركز في مواجهة الكويت قادرة على ان تنال في وقت واحد جنوب الاتحاد السوفيتي وغرب روسيا الأوروبية وهي ليست في حاجة بهذا الخصوص لأكثر من طائرات تملك حرية الحركة في حدود ألفين ميل ذهابا وإيابًا، وذلك دون الحديث عن إمكانيات التموين من الجو التي رغم خطورتها في هذه المنطقة حيث أنها من المعروف أن تموين الطائرات في الجو لا يجوز أن يتم في أرض معادية بسبب توقف الطائرات عن الحركة أثناء التموين بحيث تصير هدفًا سهلا.

3- كذلك تصير هذه المنطقة بديلا ومكملا لطريق السويس كمقدمة لجسر جوي يربط آسيا ومنطقة الشرق الأقصى بأوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، إنشاء خطوط مواصلات برية من السواحل الجنوبية لشبه الجزيرة تسمح بربط المحيط الهندي ابتداء من بحر العرب بالبحر المتوسط الشرقي وعبر سوريا أو تركيا بسهولة وهذا يعني

إمكانية خلق البديل في الاتصال البحري بين القوى الأمريكية المتمركزة في المحيط الهندي وتلك المتحكمة في حلف الأطلنطي وهو بديل له أهميته في لحظات القتال.

4- ولا يجوز لنا أن ننسى أن هذه المنطقة لا تتجه فقط إلى قلب روسيا بل هي قادرة أيضًا على أن تتجه إلى قلب آسيا حيث تمثل القاعدة الخلفية لكماشة هائلة تستطيع منها القوات الجوية أن تصل إلى قلب الصين وإلى جميع أجزاء القارة الهندية بما في ذلك الباكستان وعلى وجه الخصوص أفغانستان.

رابعًا- منطقة الخليج العربي تمثل أهمية خاصة للأمن الأمريكي لا فقط في حالات القتال بل وكذلك في لحظات السلم، التحليل الذي نطرحه أساسه افتراض لم تعد صحته موضع مناقشة وهو أن منطقة الخليج انتقلت تدريجيًا لتصير أحد مراكز ا لقلب بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية والتي تعني أن السياسة الأمريكية على استعداد لأي نوع من أ،واع الحروب بما في ذل كالصراع النووي لمنع تلك المنطقة من السقوط في أيدي خصومها، لماذا حدث ذلك التحول؟ هل مرد ذلك يعود إلى اعتبارات عسكرية فقط أم أن هناك متغيرات أ/نية لا تقل أهمية بل وقد تصير أكثر إلحاحًا في حالات الاسترخاء الدولي؟ الواقع أن هذه المنطقة أضحت اليوم بمثابة المستودع حقيقي للبترول العالمي ولعمليات تمويل المجتمع المتقدم بالطاقة البترولية، الحديث بهذا الشأن معاد ولا يوجد ما يدعو إلى تكرار أن هذه المنطقة تحوي طبقا لأقل التوقعات تفاؤلا ستين في المائة من احتياطي العالم، رغم ذلك فإن النظرة إلى المنطقة على أنها فقط مستودع للبترول لا تكفي لإعطاء المنطقة وزنها الحقيقي.

الإحصاءات المتداولة يجب أن نعيد تقييمها من منطلقات أكثر علمية وعلينا أن نلاحظ بهذا الخصوص ورغم أن هذه الملاحظة قد تبدو بعيدة عن موضوع الدراسة إلى عملية التجهيل المتعمدة بخصوص إمكانيات المنطقة، كل من عاش في منطقة الخليج يعلم أن بآبار تكتشف ثم تموه عنها المعلومات وتغطي انتظارًا للحظة معينة، كذلك علينا أن نطرح تساؤلات التعجب بصدد عدم وجود مراكز عربية لجميع المعلومات عن المنطقة ولتنقيتها وتبويب وترجيح الموثوق منها واستبعاد ما لا يعكس درجة معينة من الثقة، ماذا فعل ذل كالجيش الضخم من المرتزقة الذي يعيش في منطقة الخليج ومن قرابة خمسة عشر عامًا والذي يملأ ما يسمي بمراكز التوثيق سوى أن يدور بشكل أو بآخر في فلك الشركات الكبرى ودون أن يسمي بأي طريق كان لخلق الجهاز الصالح للمعلومات عن المنطقة؟ حتى مركز الوثائق بأبو ظبي انتهي بأن يصير متحفا للماضي وبالماضي، وإذا كان الماضي هو جزء من الحاضر فمما لا شك فيه أن الذي يعنينا لصنع السياسة هو أيضًا وبالأساس الواقع الذي نعيشه وإذا صح لنا أن نطرح علامات التعجب فهل يجوز أن تملك الشركات الكبرى ذات النفوذ والفاعلية في هذه المنطقة مراكز معلوماتها وأجهزة مخابراتها المستقلة ولا تملك أي دولة عربية بكل ما لديها من رصيد نقدي وإمكانيات مادية وأجهزتها المسئولة؟ أضف إلى ذلك أن عمليات التجهيل

المتعمدة سواء فيما يتعلق بالاستخراج الفعلي للبترول أو بتقدير الاحتياطي المتوقع أصبحت من الوضوح بحيث هي على كل لسان ممن قدر له التعامل مع مشاكل تلك المنطقة، ولنتذكر على سبيل المثال أن البترول العربي في منطقة أبو ظبي تمول به السفن من البر ودون أن يصل إلى الشاطئ حيث تتحكم في عملية التمويل أجهزة في جزيرة" داس Das" ولا يستطيع أن يصل إليها أي عربي وهي مقصورة فقط على الموظفين التابعين للشركات التي تتولى استخراج بترول المنطقة.

كذلك علينا أن ندخل في الاعتبار كيف أن التقدم العلمي الرهيب الذي حدث في الأعوام الأخيرة والمتوقع حدوثه في الأعوام القادمة لابد وأن يؤدي إلى ازدياد إمكانيات الحفر والتنقيب وبالتالي ازدياد قدرة المنطقة على أن تقدم بترولا صالحا للتداول ليس فقط بخصوص احتمالات الكشف في الجسم القارئ، بل أن نفس الخليج يطرح الكثير من نواحي التفاؤل بخصوص احتوائه على كميات ضخمة من البترول جميع الدلائل تؤكد على أن الخليج ذاته يسبح فوق بحيرة بترولية، والارتفاع المتزايد في سعر البترول أدى إلى جعل أي نفقات للبحث والتنقيب داخل الخليج لن تمنع من أن تجعل البترول العربي يظل صاحب السيادة في المنافسة الدولية، أضف إلى ذلك أن خصائص الخليج كما سبق وذكرنا تسمح بإمكانيات الحفر والتنقيب في الشواطئ المائية وبصفة خاصة في ضفته الغربية.

ولا يجوز لنا أن ننسى الأهمية الحقيقية للبترول العربي في نطاقه الدولي، فهو رخيص نسبيًا وهو نوعية متميزة، ولكن ما هو أهم من ذلك أن المنطقة ليست في حاجة إلى استهلاكه، الاتحاد السوفيتي أكبر منتج في العالم ولكن لا يستطيع أن يستغني عن تلك الطاقة بسبب مشروعاته ونشاطه القومي، منطقة الخليج ليست في حاجة إلا إلى جزء محدود من إنتاجها البترولي، أن المتحكم في سوق البترول الدولي هو فقط وأساسًا الإنتاج العربي من منطقة الخليج.

كذلك فإن البترول لم يعد اليوم بالنسبة لهذه المنطقة مجرد مصدر للطاقة، أنه أيضًا مصدر لرؤوس الأموال السائلة الصالحة لعمليات الاستثمار الدولي، جميع العلماء الذين تناولوا مستقبل العالم المعاصر يتحدثون عن حرب مقبلة للاستثمارات وهم يقصدون بذلك أن كتلة المال السائلة التي كانت متوفرة حتى الحرب العالمية الثانية ما بين لندن وباريس ثم انشطرت عقب ذلك حول شاطئ المحيط الأطلنطي اختفت أ, كادت في نطاق التعامل الدولي.

جميع هذه النواحي يكملها بعد آخر لم يلق اهتمام المحللين السياسيين بعد وبصفة خاصة في عالمنا العربي: مشكلة الغذاء والصناعات السمكية، العالم المقبل سوف يعاني أزمة جوع حقيقية بل إن الإحصاءات تحدثنا حاليا عن موت عدة ملايين من السكان جوعًا وجميع التوقعات والتنبؤات بهذا الخصوص وإزاء انفجار السكاني واضحة وصريحة.، فالولايات المتحدة الأمريكية عقب أن كانت تمثل سلة الغذاء بالنسبة للعالم

الفقير تخلت عن هذه الوظيفة وأصبحت تتعامل مع الغذاء كسلاح حاسم في نطاق الصراع الدولي، مجموعة الدول القادرة على أن تؤثر في السوق الدولية للغذاء وبصفة خاصة الإنتاج الزراعي محدودة، الولايات المتحدة واستراليا وكندا وفرنسا أهمها، القارة العربية معدة لأن تؤدي هذا الدور وأن تصير بدورها أحد أطراف السوق العالمية للطعام، والغذاء بهذا المعني يجب أن يفهم على أنه يتضمن سواء الحبوب المنتجات الزراعية، أ, اللحوم والألبان إلى جوار صناعة الأسمدة والغذاء المعلب، وهنا تبرز أمية منطقة الخليج العربي بل أنها تصير أهمية متعددة الأبعاد، من جانب فإن العالم العربي لن يستطيع أن يستثمر إمكانياته في الإنتاج الغذائي إلا إذا أقبلت عليه رؤوس الأموال الخليجية، وهذا هو الواقع الذي تعيشه حاليا السودان، من جانب آخر فإن منطقة الخليج العربي معدة لأن تؤدي وظيفة خطيرة في كل ما له صلة بالصناعات السمكية، سبق وأن ذكرنا أن الخليج العربي بحيرة مقفلة وأنها محدودة العمق ومن ثم فهي تصلح بشكل واضح لتنمية الثروة السمكية، أضف إلى ذلك أن أهالي تلك المنطقة كانت لهم براعة تقليدية في التعامل مع صيد الأسماك.

يحدثنا بعض المؤرخين عن أبو ظبي كانت تملك في لحظة معينة ما يزيد على ألف سفينة صيد للأسماك واللؤلؤ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الأسماك الخليج العربي تمتاز بالتوحش والضخامة الأمر الذي يعني أن تلك الأسماك قابلة لأن تتحول إلى منتجات مختلفة الأنواع ابتداء من صناعة الجلود إلى صناعة الأدوية، والمستخلصات العلاجية دون الحديث عن اللحوم السمكية، لفهمنا مدى ما يستطيع أن تقدمه المنطقة من ثروة غذائية واستهلاكية، وبهذا المعنى تذكرنا بالصناعات السمكية في اليابان وفي بعض أجزاء الشاطئ الغربي الأمريكي.

86- احتلال آبار النفط واحتمالاته الاستراتيجية:

فهم الصراعات الإقليمية في منطقة الخليج لا يمكن أن يكون حقيقيًا معبرًا عن طبيعة الأوضاع التي تجتازها المنطقة إلا إذا عدنا إلى الماضي القريب، والواقع أن رصد الأحداث المحيطة بالمنطقة يفصح بوضوح عن خصائص التيارات التي تحيط وتشكل مستقبل الخليج العربي، مشكلة أمن الخليج لم تثر إلا عقب قرار بريطانيا الانسحاب من المنطقة ولكنها حتى بداية السبعينات لم تكن تمثل تلك الأهمية التي سوف نعاصرها عقب ذلك بعشرة أعوام، وسرعان ما ملأ ذل كالفراغ النفوذ الإيراني والهيبة الفارسية، تدعيم قوة الشاه ومساندته من جانب السياسة الأمريكية وتقوية قدراته العسكرية التي جعلت الجيش الإيراني يملك من السلاح المتقدم ما لم يكن قد وصل إليه بعد حلف الأطلنطي سمح بتأجيل مشكلة الأمن في منطقة الخليج، ولكن هذه المشكلة تفجرت مع حرب أكتوبر بشكل آخر، وكان مرد ذلك استخدام سلاح البترول في معركة الصراع العربي الإسرائيلي، منذ تلك اللحظة بدأ الحديث حول إمكانيات امتلاك آبار

النفط وما يرتبط بذلك من اتخاذ قرارات تأديبية للقيادات العربية إزاء استخدام سلاح البترول.

حديث كيسنجر المشهور عقب اندلاع الحرب حول قناة السويس بعدة أسابيع آثار إمكانيات استخدام أسلحة ثلاثة في مواجهة القيادات العربية، أولها تجميد الأرصدة العربية ثم ثانيهما منع الغذاء من الوصول لمنطقة الخليج وذلك إلى جانب إمكانيات احتلال آبار النفط، مما لا شك فيه أن السلاح الأول أكثر هذه الأدوات سهولة من حيث الاستخدام والنتائج، وقد أثبتت القيادة الأمريكية استعدادها لاستخدام ذلك السلاح كما برز واضحا في صراعها مع القيادة الجديدة في إيران، فالأرصدة العربية جميعها مودعة في بنوك أوروبية وأمريكية وهي تخضع من حيث الواقع لإرادة تلك الدول ولتحكمها المطلق، بل ويمكن القول بصفة عامة أن القدرات العربية بخصوص تلك الأرصدة تكاد تكون منعدمة وأن تلك القدرات تنحصر في الحصول على فوائد الأموال المودعة في البنوك بل وعلينا أن نعترف بأن القيادات العربية أضحت في موقف حيث يستحيل سحب الأرصدة العربية المتوفرة في تلك البنوك من حيث الواقع، لقد آن الأوان لأن تعيد النظر، تلك القيادات العربية، في سياستها بخصوص الأرصدة النقدية، مجيء ميتران إلى الحكم طرح تلك الحقيقية في صورة واضحة، كذلك فإن استخدام سلاح الغذاء موضع مناقشة وقد رأينا في دراسة لنا سابقة كيف أن هذا السلاح محدود الفاعلية لا قيمة له من حيث التنفيذ الفعلي في مواجهة الدول العربية البترولية الخليجية وقد سبق أن أشرنا في موضع آخر إلى تسرب تقرير من وكالة المخابرات الأمريكية يؤكد صحة هذا التصور، مرد ذلك يعود إلى عدة اعتبارات، أولها أن الكثافة السكانية في منطقة الخليج وهي لا تعدو مليوني نسمة لا تمثل أي وزن فعلي في الطلب على السوق العالمية للغذاء، كذلك فإن الدول الخليجية قادرة على شراء الغذاء بأي سعر متصور: القدرة على الإنفاق لا حدود لها، ومن ثم فيستطيع سلاح الغذاء أن يكون ذا فاعلية فهو يفترض متغيرات أساسية، حصار كامل لشواطئ العربية من جانب ثم يتضمن مطلق مع جميع الدول المصدر للغذاء والقادرة على تموين منطقة الخليج بالغذاء بما في ذلك الدول الشيوعية من جانب ثان فضلا عن افتراض أساسي هو أن تكون الطبقات الحاكمة قد انتقلت إلى موقف العداوة من السياسة الأمريكية ولعل هذا يفسر لماذا يصح خبراء وكالة المخابرات الأمريكية بعدم استخدام ذلك السلاح.

على أن السلاح الأكثر خطورة والذي أثبتت جميع التقارير إمكانياته يدور حول احتمالات احتلال آبار النفط، جميع التعليقات تحدثنا عن تجارب فعلية للإنزال في بعض المناطق الأمريكية التي تعيد للذاكرة خصائص المنطقة العربية وقد سبق أن رأينا كيف أن خصائص المنطقة تجعل من السهل احتلالها ومن الصعب الدفاع عنها، من منطلق القوة الإقليمية الذاتية، أيضًا التقارير التي تسربت حتى بداية الثورة الإيرانية تحدثنا عن تصورات ثلاثة من الجانب الأمريكي لتحقيق مثل تلك العمليات، قوة تحمل جوا من

مواقع التمركز في نفس الأرض الأمريكية أو قوة تنطلق من قاعدة الظهران الأمريكية بالسعودية أو قوة تقوم بهذه العملة للحساب الأمريكي من جانب الجيش الإسرائيلي.

قبل أن نستمر في هذا التحليل فلعله مما يلفت النظر ويدعونا لطرح التساؤلات كيف أن المعلومات التي لدينا عن كل ما له صلة بمنطقة الخليج متضاربة ومتعارضة وكيف أن مرد ذلك يعود أساسًا لا فقط إلى التقارير المختلفة التي تنتشر من آن لآخر أو تتسرب والتي لابد وأن الكثير منها مختلق من جانب نفس القيادات المسئولة الأمريكية فقد كان المفروض وجود مراكز معلومات عربية تتولى عملية تقييم تلك التقارير وتغليب تصديق البعض منها في مواجهة البعض الآخر ويبرز هذا بشكل واضح بخصوص احتمالات استخدام الجيش الإسرائيلي لحساب الأداة الأمريكية، رغم أن التقارير تميل إلى استبعاد إمكانية الاعتماد على القوات العسكرية الإسرائيلية في احتلال آبار النفط من الجانب الأمريكي إلا أن هذه الحقيقية في 1اتها أي استبعاد الالتجاء للأداة الإسرائيلية في مثل هذه العملية من جانب السياسية الخارجية الأمريكية في تخطيطاتها المتوقعة لابد وأن تدعو للتساؤل:

أولا- فالسياسة الأمريكية تسير منذ حرب فيتنام على قاعدة مطلقة وهي عدم الرغبة في التورط في الصراعات المحلية وجعل جميع الاشتباكات الجزئية تتم من خلالا لوسيط، فلماذا تخرج عن هذه القاعدة ونحن في نطاق التوقعات المفترضة بخصوص منطقة الخليج العربي؟

ثانيًا أن التصور الأمريكي الذي سوف يسود خلال العامين القادمين أن الدفاع الأمريكي عن منطقة الخليج يجب أن ينطلق من قواعد التمركز الأمريكي في المحيط الهندي، وهذا التصور رغم كل ما يعنيه من عناصر القوة إلا أنه أيضًا يتضمن عناصر للضعف لها أ÷ميتها، فطول خطوط المواصلات ثم احتمالات التدخل السوفيتي من أسطوله المنتشر في المحيط الهندي لابد وأن يفرض على القيادة الأمريكية نوعا من الحذر ومن الممكن في تلك اللحظة أن تكون المساندة الإسرائيلية خطوة أولى يعقبها الإنزال الأمريكي وهو أمر يمكن من تقليل الخسائر ومن ضمانه النجاح بحيث أن الفشل الإسرائيلي لو حدث يسمح للقيادة الأمريكية بالتراجع دون إراقة ماء الوجه.

ثالثًا- ولعل هذا يزداد وضوحًا عندما نتذكر قصة الإنزال الأمريكي بصدد الرهائن في إيران، اعتماد الولايات المتحدة على قدراتها الذاتية أوقعها في ذلك المأزق المعروف الذي كان أحد أسباب فقد الهيبة الأمريكية بما في ذلك اختفاء نفس الرئيس كارتر.

رابعًا- ولعل الأحداث الأخيرة تؤكد صحة هذا التصور ولنتذكر ضرب المفاعل النووي قرب بغداد الذي هو خطوة حقيقية للتدخل الإسرائيلي في منطقة الخليج العربي، ومن العبث تصور أن ذلك تم دون تخطيط وعلم مسبق من جانب قادة واشنطن.

على أننا عقب ذلك وخلال العامين الأخيرين بدأنا نستمع إلى لغة جديدة لم تردد فقط على ألسنة القيادة المصرية بل وانطلقت بصددها التصريحات المتعاقبة من القيادات

الأمريكية المسئولة، هذه اللغة الجديدة التي أضحت حديثا ثابتًا في السياسة الأمريكية منذ مجيء ريجان للحكم تدور أساسًا حول عنصرين كلاهما يكمل الآخر، الأول والذي مداره أن منطقة الخليج العربي تخضع لتهديد عنيف للاحتلال من الجانب السوفيتي، لم يعد الاحتلال للآبار النفطية يعلن عنه على أنه عقوبة توجه إلى المنطقة لأنها جرؤت على استخدام سلاح النفط في الصراع العربي الإسرائيلي، إنما أضحى الاحتلال يقدم على أنه نتيجة أطماع الاتحاد ا لسوفيتي وأن الولايات المتحدة إنما تحمي تلك الآبار لأهميته الخطيرة من تلك الأطماع، ألم تحتل روسيا أفغانستان وهي في طريقها لأن تفجر إيران؟ وهكذا تتجه الدعاية الأمريكية إلى ترسي مفهوم عين في المنطقة والعقل العربي أساسه أن التوجه الأمريكي في المنطقة ليس إلا لحماية المنطقة، مما لا شك فيه أن هذا يعني براعة معينة في المنطق الدعائي الأمريكي ولكنه يعني أيضًا سذاجة معينة من الجانب العربي لو قبل ذلك التصور، العنصر الثاني في السياسية الأمريكية يقوم على أساس إعادة تشكيل مشاكل المنطقة، الدعوة الأمريكية أن المشكلة الأولى والحاسمة والتي يجب أن توجه المنطقة اهتماماتها بصدد خطي ما تفرضه منه أوضاع هو التهديد ا لسوفيتي وهذا يعني أن عصب الصراع في المنطقة يجب أن ينتقل من المشكلة الفلسطينية إلى مشكلة أمن الخليج رهنا نلحظ مدى براعة السياسة الإسرائيلية في تشكيل المنطقة لأمريكي.

الذي يعنينا من هذه المتابعة التاريخية هو طرح السؤال: أين التوازنات الدولية من الصراع حول منطقة الخليج؟

نستطيع بصفة عامة ودون الدخول في تفاصيل جزئية أن نميز بين ثلاثة نماذج للعلاقات بين القوتين الأعظم، الوفاق في مواجهة وعلى طرف النقيض الصدام وبينما مفهوم الاسترخاء النشط.

الوفاق يعني تسيم مناطق النفوذ بشكل أو بآخر ولذلك فهو يعبر عن حالة من حالات الهدوء والاستقرار حيث العلاقات بين القوى الدولية التابعة ومراكز الاستقطاب الدولي تكون جريمة واضحة لا غموض لها، الصدام الصريح العلني وهو النموذج الثاني لا موضع له بسبب طبيعة العلاقات بين الدولتين الأعظم وخصائص العالم المعاصر في النموذج الثالث أي الاسترخاء النشط تبدأ تبرز بصورة واضحة موجات التدفق في محاولة الفيضان على المناطق الفرعية من جانب كلتا القوتين الأعظم في آن واحد، الحديث عن ضرورة تنظيم الحماية والدفاع عن المنطقة من الجانب الأمريكي ارتبط بانتقال الإطار الدولي من مرحلة الوفاق إلى مرحلة الاسترخاء النشط.

ولكي يكتمل مفهوم ذلك الاسترخاء النشط ولتبرز معالمه من حيث علاقة المنطقة بالصراعات الدولية علينا أن نتذكر حقيقتين، الأولى وهي أن الاتحاد السوفيتي لا تعنيه من المنطقة أي أهداف استراتيجية، أن هدف الاتحاد السوفيتي الأول وقد أبرزنا ذلك تفصيلا في مواضع أخرى هو إعادة تحجيم الصين ووضع حد للخطر الذي تمثله دولة

الألف مليون نسمة على الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة تعنيها منطقة الشرق الأوسط وبصفة خاصة منطقة الخليج أن تصير أداة لتكمل الحصار الذي يضم ويحتوى الاتحاد السوفيتي ليفرض عليه أن يكون موقفه دائما موقف الدفاع عن نفسه والذي يمتد من طوكيو حتى شمال الأطلنطي، وهكذا يجب أن الاتحاد السوفيتي إذا اهتم بالمنطقة فهو كرد فعل للاستراتيجية الاستفزازية الأمريكية، الناحية الأخرى وهي ما تحدثنا عنه الأخبار نم تنظيم مناورات سوفيتية سورية وبصفة خاصة حول ميناء الأذقية، قد يبدو هذا لأول وهلة وسيلة لحماية سورية فقط من غزو متوقع ولكن هذا لا يقدم إلا صورة جزئية لأوضاع المنطقة، أنه عملية التفاف لإعادة التوازن إزاء وضوح امتداد النفوذ العسكري الأمريكي من خلال الأداة الإسرائيلية إلى منطقة الخليج، وكان من الطبيعي أن ترد على ذلك القيادة الأمريكية بمناوراتها المعروفة بالقرب نم شواطئ ليبيا التي أسفرت عن حادث الإسقاط المعروف.

من الطبيعي أن يطرح المحلل لمشكلة أمن الخليج هذا السؤال: أين القوى الإقليمية من الصراع حول ثروات تلك المنطقة؟

قبل أن نطرح موضوع الصراعات الإقليمية في منطقة الخليج العربي وأن نعالج متغيرات تلك الصراعات علينا أن نسرع بأن نذكر القارئ بأن الفكرة السائدة لدى بعض المحللين من استحالة أو استبعاد تصور احتلال آبار النفط بدعوى أن هذا يعني تخريب الآبار وأنه من ثم فإن الاحتلال لا يؤدي إلى تحقيق الغرض الذي تسعى إليه القوى المهاجمة إنما يعب ر عن سذاجة منقطعة النظير، احتلال آبار النفط عملية سهلة وقد سبق أن رأينا كيف أنها ليست في حاجة لأي حركات غير معتادة، وإذا كان هذا ينطبق على القوات الأمريكية فهو بحكم الانتماء الإقليمي ينطبق أيضًا على إسرائيل، بل وعلى إيران، أما فيما يتعلق بالتخريب فعلينا أن نتذكر أن عملية احتلال آبار النفط تفترض أن تسبقها عملية التخريب سواء لتبرير الاحتلال إزاء الرأي العام العالمي أو للاحتفاظ بالبترول الذي في داخل تلك الآبار ومنعه من الوقوع في أيد معادية، الثابت اليوم أن البترول العربي لو قدر له أن يظل في مستودعاته الطبيعية، لكان أكثر قيمة عقب عدة أعوام منه في حالة الاستخراج، في نفس الوقت الذي ترتفع فيه أسعار البترول فإن مقابل البترول كعملة نقدية يتدهور بثبات، أن الذي نعلنه أن الولايات المتحدة منذ عام 1958 تقوم بعملية تخزين واسعة النطاق بما في ذلك إعادة ضخ البترول في الآبار الأمريكية استنادًا إلى تصور حقيقي وهو أن ثمن نقل البترول وتكاليف إعادة استخراجه من الأراضي الأمريكية هو أقل دائمًا من فرق ثمن البترول حاليا منه عندما سوف يعاد استخراج البترول العربي من باطن الآبار الأمريكية حيث تم حقن تلك الآبار بذلك البترول غير المتكرر، والخلاصة أن تخريب الآبار ليس بالعقبة الحقيقية ضد الاحتلال تلك الآبار وذلك دون الحديث عن أن الآبار البترولية العربية تمتاز بالقرب من الشواطئ

وبالقرب من سطح الأرض الأمر الذي يعني أن إعادة تشغيلها لا يمثل صعوبة ذات وزن يعتد به.

العرض السابق سمح لنا بأن نكتشف كيف أ، الصراع الدولي انتهى بأن جعل منطقة الخليج وقد رفرفت عليها المظلة الأمريكية وهي مظلة تتسع باستمرار وثبات لا فقط بالنسبة لمنطقة الخليج بل وبالنسبة لكل أجزاء تلك الهضبة التي يحصرها من جانب الخليج العربي ومن جانب آخر البحر الأحمر والممتد شمالا حتى حدود تركيا على أن هذا لا يعني أن المنطقة أي منطقة الخليج ليس بها من الصراعات والخلافات والصدامات الإقليمية ما يجعل تلك المنطقة بؤرة حقيقية لاحتمالات متعددة على الجانب العربي أ، يدخلها في حسابه وأن يعد لها عدته حيث أنها في حقيقة الأمر تعبر عن أطماع قوى إقليمية معينة وليس أدل على صحة تلك الحقيقة من أن نعود إلى الحوار الذي حدث في مؤتمر أمن الخليج الذي عقد في مسقط 1976 والذي انتهى بالفشل الذريع، أن هذه المنطقة تعيد للذهن ما حدث وما يجري أمام أعيننا في الأرض الفلسطينية وهي في حقيقة الأمر تتضمن الكثير من التيارات التي لم تتفجر حتى هذه اللحظة لأن القوى الإقليمية في المنطقة قد تم توظيفها جميعا لصالح السياسية الأمريكية، ما الذي حدث بين العراق وإيران؟ أليست هذه الحرب نوعا من توظيف الخلافات الإقليمية لصالح القوى الكبرى؟ هل لم تكن قادرة موسكو وواشنطن لو أرادت إحداهما أو كلاهما ذلك أن توقف القتال الذي مضى عليه قرابة ثلاثة أعوام لو كان ذلك في صالح أي منهما؟ لقد استطاعت موسكو واشنطن أن توقف القتال بين مصر من جان ب وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل من جانب آخر عام 1956 في عدة ساعات وأن تفرض على كل من بريطانيا وفرنسا أن تتوف جيوشها في منتصف الطريق بين بور سعيد والسويس حيث كان النصر قد أضحى في أيدي القوى الغربية ورغم ما تعنيه قوتان كفرنسا وبريطانيا فهل هي ليست قادرة على أن تفعل ذلك بصدد العراق وإيران؟ تروى إحدى الصحف بصدد الحرب العراقية الإيرانية الفكاهة التالية: التقي أحد خبراء السياسة الإنجليزية بمسئول فرنسي، فسأله هذا الأخير: إلى متى وكيف تظل هذه الحرب العراقية الإيرانية؟ فأجابه الخبير الإنجليزي: دعني أقص عليك قصة: التقت في يوم من الأيام مربيتان في حديقة عامة وكل منهما معها الطفل المسئولة عنه وما أن رأي الطفلان الواحد منهما الآخر حتى اندفع يقاتل زميله باللكمات والصفعات وعندئذ أسرعت إحدى المربيتين لفك الاشتباك بين الطفلين فصاحت في وجهها المربية الأخرى: لماذا؟ دعينا نستريح وننام الليل؟ في واقع الأمر هذه مأساة القيادات المحلية في منطقة الخليج العربي، إنها لا تعرف أن القوى الكبرى تستغلها وتستغل خلافاتها لتمنع تلك المنطقة من أي نوع من التقدم، عندما قدر للثورة لإيرانية أن تنفجر وتحدث آثارها في تفريخ منطقة الخليج العربي من قوة عسكرية متجانسة قادرة على أن تفرضا لأمن في المنطقة بدأت تبرز احتمالات أن يؤدي العراق هذه الوظيفة والعراق يمثل قوة اقتصادية حقيقية: فهو يملك المقدرة المادية والثروات

الطبيعية والقدرة الفيموجرافية وهو قد فتح أبوابه على مصراعيها لاستقبال اليد العاملة العربية المهاجرة، وهو قد استطاع أن يحقق خطة تنمية طموحة، والأعوام القادمة كانت تحمل الكثير من الآمال والأماني، البعض تحدث عن أن العراق في نهاية القرن سوف يحتل المرتبة العشرين في ترتيب القوى الصناعية الكبرى، ودون أن نصل إلى هذه المبالغات فإن سياسة عراقية واعية قادة على أن تحتضن جميع أجزاء الخليج العربي بما في ذل كنفس الدولة السعودية، وهنا تتفق مصالح القوتين الأعظم في منع ذلك التطور: الولايات المتحدة يعنيها أن تظل هي الدولة المسيطرة على المنطقة والاتحاد السوفيتي لن ينظر بعين الرضا إلى احتمالات تكوين دولة قوية على حدوده الجنوبية، بل أن هذا يخالف مبادئ أمنه القومي ومنذ صاغتها كاترين الثانية.

مما لاشك فيه في أن ا لإطار الدولي الإقليمي السابق على ثورة الخميني كان لابد وأن يفرض تساؤلات من نوع آخر، لو حدث وانقشعت المظلة الأمريكية ولو لعدة أيام، ولو حدث أ، تركت الإدارة الأمريكية عن تخطيط مسبق إحدى القوى الإقليمية أو المحلية تمرح في المنطقة، كإسرائيل أو إيران ولو حدث أن إحدى القوى الإقليمية حاولت أن تنفذ الاستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل عام 1967، والتي أساسها التعامل مع التوازن الإقليمي، بقصد خلق اختلال يفرض على القوى الكبرى أن تتقبل منطق القوة الإقليمية المسيطرة، فماذا يمكن أن يكون موقف الإدارة الأمريكية؟ أن هذا في الواقع يفرض طرح التساؤل التالي: إلى أي حد قد تدخل في اعتبارها السياسة الأمريكية ترك إسرائيل تتوسع في منطقة الشرق الأوسط بما يعنيها ذلك أن تصل إلى منطقة الخليج؟

84- مصادر التهديد لأمن الخليج: خلاصة:

والخلاصة وكخاتمة لهذه المجموعة من الملاحظات علينا أن نتساءل ودون تقديم إجابة واضحة ومحددة، ما هي حقيقة عناصر الضعف التي تسيطر على نظام أمن الخليج والتي يجب على القيادات العربية، أن تكون على وعي بها بحيث تؤمن بأن واجبها الأساسي هو أن تسعي لوضع خطوة واضحة ومحددة لمواجهة تلك النقائض سعيا لشلها أ, لتخطي نتائجها؟ وبإيجاز مطلق نستطيع القول بأن منافذ تهديد أمن المنطقة وبأوسع ما تعنيه هذه الكلمة ست على الأقل:

أولا- اهتمام القوى الكبرى بالمنطقة وسواء كان ذلك الاهتمام مرده الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من حيث قدرتها على هجوم له فاعلية معينة من جانب القوى الرأسمالية أ, كان نتيجة ما تحتويه المنطقة من ميزات بترولية، وسواء كانت التعاملات مع المنطقة أساسها وجود مخطط هجومي أمريكي استفزازي وما يعنيه ذلك أيضًا من احتمالات لرد الفعل السوفيتي أ, العكس بمعنى احتمالات الخطر الشيوعي نتيجة للتغلغل الثابت المستمر في المنطقة بما يفرضه ذلك من مخطط عكسي من الجانب الأمريكي فإن الافتراض يظل قائمًا.

ثانيًا- طبيعة الأوضاع الإقليمية والقدرات الديموجرافية الأمر الذي يخلق صعوبات معينة في الدفاع العسكري عن منطقة الخليج ويسهل الغزو لتلك المنطقة من الخارج أو من قوة إقليمية تنتمي إلى المنطقة ولكنها تعمل لحساب قوى خارجية وعلى وجه التحديد أي من القوتين الأعظم، المنطقة وبصفة خاصة الجانب العربي، لا تملك أية قوة ذاتية حقيقية وطبيعتها الجغرافية تأبى إلا أن تجعل من أراضها خصما سهل المنال بل وغزوه يصير دون تكلفة حقيقية.

ثالثًا- عدم التجانس الإقليمي في منطقة الخليج، ناحية أخرى يمكن أن توصف بأنها تمثلا مقتلا في الجسد العربي بصفة خاصة لمنطقة الخليج. فالخليج ينقسم إلى دول عربية في مواجهة دولة فارسية، بل إن الثورة الإيرانية رغم أنه قد يبدو لأول وهلة أنها قد خلقت التقارب بين شرق الخليج وغربه إلا أنها في واقع الأمر دعمت ظاهرة عدم التجانس، علينا ألا ننسى أن المنطقة تنقسم أيضًا إلى شيعة وسنة، وإذا كانت إيران هي زعيمة الشيعة فإن الجانب السني لا يملك أي زعامة حقيقية بل أن العناصر الشيعية تتسرب وتتسلل في جميع أجزاء المنطقة العربية، ولا يجوز أن ينسينا الكم السني، أن الجانب الشيعي أكثر ديناميكية وأكثر قدرة على التحرك الثوري، كذلك فإن دول المنطقة تنقسم إلى دول محافظة ودول تقدمية وذلك دون الحديث عن الأقليات المتعددة المختلفة والمبعثرة في جميع أجزاء الخليج، عدم التجانس الداخلي وقد ارتبط بذلك اختفاء الإدراك بحقيقة المخاطر الخارجية لابد وأن يخلق مسالك عديدة لإحلال الأمن أو التهديد بذلك، نظام الخميني وهو ينطوي على أهداف توسعية واضحة فقد فرض على منطقة الخليج، نوعا جديدًا من صور الاضطراب والاختلال في الأوضاع السياسية، الصراع الدائر حول السلطة في إيران الثورية لا يمكن أن تقف إزاءه أي من الولايات المتحدة أو الاتحاد ا لسوفيتي دون مخطط كانت لا تزال حتى هذه اللحظة لا نعلم بتفاصيلها ولكن لا يمكن إلا التكهن ببعض نتائجها: عدم التماسك حول قدرة منطقة الخليج على مواجهة القوى الخارجية من المنطقة.

رابعًا- مشاكل الحدود والأطماع التوسعية المحلية بدورها قابلة لأن تفجر أكثر من خلاف واحد يصعب تطويقه بل ومن الممكن استغلال تلك الخلافات وتجيرها لخدمة مصالح أجنبية لا حصر لها، أول هذه المشاكل بين إيران والبلاد العربية، منطقة شط العرب من جانب وادعاءات الساسة الإيرانية بخصوص البحرين أولا ثم الجزر الثلاث المعروفة ثانيًا أي طنب الكبرى وطنب الصغرى وبو موسى ليست هي الوحيدة بهذا الخصوص.. التخطيط الإيراني لغزو العراق لهذا السبب وللهيمنة على أغلب دول الخليج يعود إلى فترة حكم الشاه، مشاكل الحدود بالنسبة للعراق ليست فقط مع إيران بل وكذلك مع الكويت والسعودية ودولة الإمارات، بل إن السعودية التي تميزت بالاعتدال في ادعاءاتها الحدودية أثارت خلافات عديدة مع كل من دولة الإمارات واليمن بصدد تنظيم علاقاتها الإقليمية، تنظيم الأوضاع الحدودية سيطر بدوره على سياسة عمان التي كثيرًا

ما يتحدث قادتها عن عمان التاريخية التي كانت تبتلع نصف منطقة الخليج وتسيطر على بحر العرب، الأحلام القديمة لدى القيادات العمانية ليست من قبيل الهمس فقط بل أنها تبلورت في صراعات جسدية عنيفة تجمع بعض ولايات دولة الإمارات يعرفها الجميع رغم أنها لم ترد بها بيانات رسمية، جيش دولة الإمارات تحرك في لحظة معينة لفض الصراعات المسلحة بين بعض الإمارات كنتيجة لتشجيع دولة عمان على خلق وإثارة تلك الاضطرابات، يساعد على ذلك أن الحدود لا فقط بين دولة المنطقة بل وكذلك بين الحكومات دولة الإمارات، جميعها حدود مصطنعة تستند إلى اتفاقيات أبرمت أثناء فترة الاحتلال البريطاني بخبث ودهاء وتعكس كيف أن أغلب دول هذه المنطقة هي كيانات مصطنعة لا تعبر عن الواقع الجغرافي أو التقاليد التاريخية.

خامسًا- عدم تكامل القدرة الذاتية على الدفاع عن الإقليم، هذه الحقيقة تبرز في صورة واضحة بالنسبة للمنطقة العربية، لقد عودنا التاريخ أن القدرة الاقتصادية لابد وأن تقود إلى مقدرة عسكرية الأولى تعني الغني والثروة وهذا لابد وأن يفرض تقدما حضاريًا معينًا، ومقدرة تكنولوجية معينة، الصلاحيات العسكرية ما هي إلا خلاصة تتجمع فيها روافد ثلاثة: تقدم حضاري، قدرة علمية، قدرة اقتصادية، من ناحية أخرى فقد عودنا التاريخ أن أي منطقة تملك متغيرين أساسيين لابد وأن تجعل من تلك المنطقة قطبا جاذبا لو بدرجة معينة، المتغيران هما الضعف والأهمية.. منطقة ضعيفة وتعكس أهمية معينة لابد وأن تخلق الاهتمام وأن تغري بالاستيعاب من جانب أي قوة ذات مصالح هذا الاهتمام من القوة الجاذبة، لابد وأن ينتهي بالاستيلاء أو التبعية بشكل أو بآخر... منطقة الخليج في عالمنا المعاصر نموذج واضح لتطبيق هذا القانون، قدرة اقتصادية دون القدرة العسكرية، ومن ثم لابد وأن تتحول إلى منطقة جاذبة لتلك القوى ذات المصالح.

سادسًا- كذلك فإن خصائص المنطقة تجعل منها جسدًا هشا سهل المنال، ليست فقط مواقع الضعف في منطقة الخليج العربي مردها صعوبة الدفاع العسكري، ولكن علينا أن نضيف إلى ذلك الخطر الحقيقي الذي يجعل من المنطقة أمرًا سهل المنال أيضًا من قوى غبر الكبرى وهو النقص الديمقوجرافي محيط من الكثافة السكانية، منطقة الخليج التي تتسع لو ضمت إليها جميع أجزاء شبه الجزيرة العربية وهو طبيعي لتصير شبه قارة عربية تمتد من بحر العرب حتى نقطة الالتقاء بين العراق وسوريا، قرب الحدود التركية، هذه المنطقة التي تكاد تمثل شبه القارة الهندية من حيث المساحة ليست بها كثافة سكانية تعادل مدينة كبرى في دولة الهند، فإذا تذكرنا ما بها من خيرات بترولية وغير بترولية بل وأيضًا احتمالات الإنتاج الزراعي لفهمنا لماذا لابد وأن تتحول تلك المنطقة إلى عنصر جاذب للفيضان البشري، لقد عودنا التاريخ أن حركات الهجرة تتجه من الأرض المأهولة إلى المناطق الخاوية، ومنطقة الخليج في هذه اللحظة نموذج واضح لذلك وبصفة خاصة في عالم يتصف بالانفجار السكاني من جانب وإقفال باب الهجرة

المنظمة من جانب آخر، فإذا أضفنا إلى ذلك أن قيادات منطقة الخليج لم تتنبه إلى المخاطر المستترة خلف فتح بابا الهجرة للعمالة غير العربية لفهمنا كيف أن هذه الناحية بدورها تمثل نقطة قاتلة في أمن الخليج، منطقة الخليج تحتوى اليوم أكثر من 50% من سكانها في شكل عمالة أجنبية، هذه العمالة ليست فقط عربية، لو أنها كانت عربية فإن ما تفرضه من المشاكل محدودة من حيث المستقبل: إنها تصير عملية تطويع لذلك الفيضان العربي بقصد استيعابه في باقي أجزاء المنطقة ودون قلاقل، وأن وجدت قلاقل فإنها لا يمكن أن تثير مشكلة الانتماء العربي، سيطرة العناصر غير العربية لابد وأن تحدث نوعًا منن التشويه في خصائص المنطقة ولابد وأن تقود إلى خلق أقليات غير عربية لا تقبل ولا تدين بالولاء والانتماء العربي، هذه الظاهرة أكثر وضوحًا بالنسبة للأقليات الإيرانية في لحظة معينة أثير أن استفتاء محايدًا في منطقة البحرين أو الكويت قد يقود إلى سلخ المنطقة انضمامها إلى الدولة الإيرانية.

بغض النظر عن مدى صحة هذا الاحتمال فإن الأقليات الإيرانية تصير بهذا المعني خنجرًا مسددًا لقلب المنطقة لأنها تعني احتمالات خلق بؤر نفوذ صالحة لإعداد طابور خامس قادر على أن يمهد لغزو إيراني أو ادعاءات إيرانية وبصفة عامة قادر على إحداث عملية اقتطاع بعض أجزاء المنطقة من الجسد العربي أو على الأقل جعل التهديد بذلك أساسًا لمساومات ليست لصالح المنطق.

وخلاص، أن المنطقة العربية حول الخليج تهددها مصادر عديدة لخلق القلق وعدم الاستقرار، من جانب القوى الدولية الكبرى التي تتعامل مع المنطقة على أنها أحد مراكز الثقل في التوازن الاستراتيجي العالمي، لا تعنينا بهذا الخصوص التصورات الاستراتيجية أو الادعاءات المختلفة نم جانب كل من موسكو وواشنطن، ولكن الذي يجب أن يلفت الانتباه هو أنه ليس من صالح كلتا القوتين أن تتميز المنطقة بأي نوع من الاستقرار والاستقلالية، كذلك فإن القوى الدولية المحيطة بالمنطقة أو بعبارة أخرى القوى الدولية المطلة على المحيط الهندي لابد أن تتعامل مع منطقة الخليج بفلسفة معينة ليست لصالح الاستقرار وعدم إثارة القلاقل، ثم تأتي تلك القوى المختلفة والتي تنتمي إلى منطقة الخليج فإذا بالبعض منها قد يعنيه في لحظة معينة تدخل أجنبي لتوجيه التيارات السياسية لصالحه، وتزداد خطورة هذه الناحية بسبب التفاوت في مصادر الثروة بين بعض أجزاء تلك المنطقة، يرتبط بذلك أيضًا أن بعض القوى المحلية غير منضبطة سواء لقدرتها على خلق القلاقل أو لعدم فاعلية لأداة الحاكمة ومن ثم هي صالحة لخلق تفجيرات داخلية قادرة بدورها على أن تعد وتمهد لصراعات إقليمية أو دولية أ, بعبارة أكثر دقة لتدخل أجنبي ليس لصالح أمن منطقة الخليج.

تحليل هذه الأبعاد المختلفة في حاجة إلى دراسات أخرى أكثر تفصيلا.

الاستراتيجية الأمريكية وأمن منطقة الخليج العربي
خلاصة:
السياسة الأمريكية ومتغيرات الاستراتيجية الجديدة.
الموقف العسكري المعاصر وخصائص التوازن الدولي بين القوتين الأعظم.
حقائق الصراع الدولي وأبعاده العسكرية.
مبادئ التصور الأمريكي للتعامل الاستراتيجي مع العالم المعاصر.
خصائص ومتغيرات الموقف الاستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.
فلسفة التعامل مع دول العالم الثالث وتطور الاستراتيجية الأمريكية.
مواقع التوتر في العالم وحدود تدخل القوتين الأعظم.
منطقة الخليج العربي والتدخل الخارجي.
إرادة المواجهة: حول تقنين قواعد التعامل مع مصادر الخطر.
الاستراتيجية السوفيتية وتطوراتها المحتملة.
مبدأ تحييد المحيط الهندي ومتغيراته.

85- السياسة الأمريكية ومتغيرات الاستراتيجية الجديدة:

تعودت التقاليد الأمريكية أن تتحدث عقب مجيء كل رئيس جديد عما تسميه بالاستراتيجية الجديدة، سمعنا هذه الكلمة أثناء حكم كيندي، ثم عادت ترددها الأفواه مع وصول كيسنجر إلى المسئولية ولكنها لم تعد أكثر إلحاحًا، كما حدث منذ الصيف الماضي وبصفة خاصة عقب وصول ريجان إلى السلطة، مما لاشك فيه أن الولايات المتحدة لا تزال تبحث عن استراتيجيتها دون أن توفق حقيقة في بناء ذلك التصور المتكامل الذي يجب أن تعبر عنه سياسة دولة عظمى بالقوة التي تمثلها الدولة الأمريكية إلا أن هذا التكرار في الاصطلاح يعكس حقيقة كثيرًا ما تخفي على المحلل وهي علاقة الاستمرارية الباطنة المستتر خلف مجموعة هذه التطورات وهي علاقة تنبع من مجموعة من المتغيرات، أولها طبيعة النظام السياسي الأمريكي وما يضيفه ذلك من خصائص على عملية صنع القرار المرتبط بالسياسة الخارجية، كذلك خصائص المجتمع الأمريكي فهو بطبيعته مجتمع منفتح مرتبط اقتصاديًا بالعالم الخارجي يتميز بديناميكية لا حدود لها ويترابط مع جميع القوى السياسية بأدوات غير مباشرة الأمر الذي يضفي على ذلك المجتمع فاعلية معينة لا بد وأن تعكس وجوده بدورها على الاستراتيجية الأمريكية الدولية أضف إلى ذلك ما سبق وذكرناه في أكثر من مناسبة واحدة وهي أن الاستراتيجية الأمريكية تمثل حلقة فكرية مترابطة مع التقاليد الأنجلو سكوسسونية التي تنبع بدورها من مفاهيم القياصرة الرومان الذين أثبتوا أنهم أعظم من عرف في تاريخ الإنسانية من قادة للتعامل الاستراتيجي، لا يعني هذا بالضرورة أن العناصر السابق ذكرها تعبر عن نواح اللقوة، ولكنها تفسر ذلك الخيط الرفيع من الاستمرارية الثابتة.

رغم ذلك فمنذ مجيء ريجان إلى السلطة نلحظ تطورات واضحة لا تخفي على المحلل المدقق في تعامل الدبلوماسية الأمريكية مع المحيط الخارجي.. فلهجة الخطاب بين موسكو وواشنطن قد تغيرت: لغة الوفاق حلت موضعها لغة الحرب الباردة ومنطق المواجهة العنيفة في كثير من الأحيان، وبدأ العالم في حالة توتر تعيد للذهن فترة أزمة كوبا مع ذلك الفرق الواضح؛: أزمة كوبا نشبت على بعد عدة أميال من قلب الصناعة الأمريكية بينما أزمات اليوم تقع على بعد آلاف الأميال من الدولة الأمريكية، كذلك فإن الاستكانة وعدما لاهتمام بل وتحجيم الجانب الأوروبي يبرز واضحًا: على القيادة الأوروبية أن تعلم ، هكذا يكاد يقول زعماء أمريكا الجدد، أنها تعيش تحت مظلة الحماية الأمريكية وأن حالة اليسر والرخاء التي تنعم بها ليست إلا على حساب المواطن الأمريكي، وأن كل هذا له حدوده، لقد رأينا في لحظة معينة أثار ذلك الرأي العام الأوروبي ورغم ذلك فإن ردود فعل السياسة الأمريكية لم تكن إلا البرود المتحفظ، ظاهرة ثالثة للمحا الباحث بصراحة ووضوح وهي تغير منطقة التعامل مع دول العالم الثالث، اختفت كل مفاهيم العدالة والمثاليات الرومانسية وظهرت صريحة قاطعة لغة المصلحة ومنطقة السيادة الأمريكية والأمن القومي الأمريكي، يرتبط بكل ذلك نوع من

الاعتدال في الصداقة والعداء: تعودت السياسة الأمريكية أن تزن كل شيء بميزان واقعي وهي أيضًا ظاهرة جديدة في الممارسات الأمريكية، العالم العربي ضعيف وإسرائيل قوية إذن فلا يوجد ما يمنع من أن يسحق العالم العربي وتدلل إسرائيل، لم تعرف المنطقة العربية في تاريخها قدرة على التأثير في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الترابط بين المصالح الأمريكية والمصالح العربية كما عرفتها خلال فترة حكم ريجان: إنقاذ الدولار، التبعية البترولية، صفقات السلاح التي أنعشت الاقتصاد الأمريكي، ثم الخضوع المصري واستسلام الرئيس السادات بلا حدود، ومع ذلك لم تعرف المنطقة منذ قرنين من الزمان إذلالا كذلك الذي عرفته خلال هذين العامين الأخيرين: احتواء مصر، الاعتداء على لبنان، احتلال عاصمة عربية، استئصال علني لجزء من الشعب العربي، ممارسات ضج لها الرأي العام العدو قبل الصديق، إن الذي وقع الحكم بالإعدام على الرئيس السادات لم تكن المعارضة المصرية وإنما كان الرئيس ريجان عندما قابله صيف 1981 باستخفاف زائد ولم يقدم له أية مساندة إزاء تعنت مناحم بيجين فعاد الزعيم المصري وقد فقد اتزانه فكانت تصرفاته العشوائية المحمومة التي انتهت بالمأساة، كذلك هذه الواقعية المخيفة تبدو في علاقات الولايات المتحدة بالصين الشعبية بل وباليابان فعقب الغزل الذي عرفناه مع كارتر إزاء الأولى اليوم نجد التعامل من منطلق إعطاء باليمني والأخذ باليسار، أمام مع الثانية فعليها أن تفهم دائمًا أنها دولة تابعة وأنها تعيش تحت هيمنة العالم الأمريكي.

جميعها عناصر تدعو إلى القناعة بأن العالم المعاصر يعيش سياسة أمريكية جديدة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، مما لا شك فيه أن هناك حقائق أيضًا جديدة تفرضعلى القيادة الأمريكية أن تعيد ترتيب أوضاعها.

فالعالم الثالث لم يعد في موقف الاستكانة والترقب، يكفي أن نتذكر فيتنام وهي تملك خامس جيش في العالم والهند وقد أضحت ذات قوة عسكرية تجعلها تحتل المرتبة الرابعة أو في طريقها لأن تكون كذلك في عالم القرن الواحد والعشرين، فإذا أضفنا الصين كان معنى ذلك أن الجيوش الثلاثة التالية للقوتين الأعظم والقادرة على أن تناطح ولو نسبيًا أيًا من هاتين القوتين الأعظم هي جيوش ملونة، والخميني وهو يريق ماء وجه المارد الأمريكي من جانب بينما أفغانستان من جانب آخر تتحدى بصلابة مغول القرن العشرين، إنما يعني أننا نعيش بداية عصر جديد، التطور لا يقتصر بهذا المعنى على بعض دول العالم الثالث بل علينا أن نتذكر بهذا الخصوص ظاهرتين ترابطت بذلك العالم كل منهما تعبر عن تطور سوف يقود لأضخم النتائج، الأولى الانفجار الديموجرافي في الدول الملونة في مواجهة التقلص الديمقوجرافي في الدول البيضاء، لو ترك التطور الذي نعيشه دون تدخل حقيقي فإن الشعوب البيضاء في طريقها إلى التقلص وقد بدأ يبرز ذلك في حدود ضيقة فيبعض تكل الدول كألمانيا الغربية بينما الزيادة التي تعيشها جميع الشعوب الملونة تفرض القلق وندعو على الخوف والنظرة إلى المستقبل بكثير من

الحذر، الهند سوف تقترب من المليار في أوائل القرن القادم على سبيل المثال، وكل رجل أبيض سوف يواجهه ست أو سبع وحدات ملونة مع ملاحظة أن الفارق الكيفي الذي ساد العالم حتى اليوم في طريقه إلى الاختفاء، وبصفة خاصة في بعض دول العالم الثالث التي أثبتت قدرة على التحدي وبناء خطط طموحة للتنمية كالبرازيل والهند وكوريا على سبيل المثال، ولماذا التساؤل: أليست اليابان دولة من دول العالم الثالث من حيث اللون والأصل الحضاري؟ المتغير الثاني وهو انتشار الإسلام الذي بدأ يتسلل إلى جميع دول العالم الثالث ليكون نوعا من التكتل الذي في طريقه لأن يخلق إرادة مواجهة قد ترتفع لتؤدي الدور الذي أدته حركة عدما لانحياز في الستينات تطور دولي يرتبط به تطور آخر في الواقع الأمريكي، التمزق في داخل المجتمع الأمريكي وبروز التناقضات التي فرضتها حركة الحقوق المدنية والتي أبرزتها الشعوب الملونة في داخل ذلك المجتمع دفع ببعض المحللين إلى التساؤل: أين مستقل القيادة الدولية للدولة الأمريكية؟ هل سوف تظل بعبارة أخرى على ارتباطاتها العنيفة، والمكلفة في العالم الخارجي أم أنها سوف تنكفئ على الذات وتحاول أن تصلح منزلها الداخلي قبل أن تتفجر من الداخل وتصير أي محاولات للإصلاح عابثة لا نفع منها؟ وهذا يعني تطورًا آخر لابد وأن يفرض نوعا من السلبية في معالجة مشاكل الأسرة الدولية: التواجد الأمريكي في كل بقاع العالم سوف يعقبه انحسار بحيث يصير ذلك التواجد مقيدًا بخطورة المشاكل التي تثيرها الأوضاع الدولية، الاعتماد على الحلفاء الأنصار في النطاق الدولي سوف تتسع آفاقه وسوف يفرض التزامات جديدة وبصفة خاصة على أولئك الحلفاء الأمر الذي عين نوعا من المشاركة والمسئولية، جميعها تطورات لابد وأن تؤدي إلى تقلص في الهيبة الأمريكية، فكيف تواجه القيادة الأمريكية ذلك الواضع الجديد؟

استراتيجية أمريكية جديدة تفرض وتطرح العديد من علامات الاستفهام؟

أين منطقة الشرق الأوسط من هذه الاستراتيجية الجديدة؟ هل تملك الإدارة الأمريكية إدراكًا واضحًا بخصائص هذه المنطقة الممتدة من إيران شرقا حتى المحيط الأطلسي غربا والتي أضحت تكون قطعة واحدة تضم وتحتضن كلا من منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ثم شمال أفريقيا؟ وهل أعدت لنفسها منطقا للتعامل مع تلك المنطقة حيث يسيطر عليها الصراع العربي الإسرائيلي وككل استراتيجية فلا بد وأن نطرح تساؤلا آخر: ما هي احتمالات النجاح وما هي احتمالات الفشل، أي ما هي مواقع القوة وعناصر الضعف في هذا التصور الاستراتيجي؟

قبل أن ننطلق في مختلف الجزئيات التي منها تتكون تلك الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والتي سوف يتعين على العالم العربي أن يتعامل معها خلال العشرة أعوام القادمة على الأقل فإن مجموعة من الملاحظات يجب أن نقدم بها، سوف نعود فيما بعد لتحديد الافتراضات التي يجب أن ننطلق منها في تحديد مفهوم الاستراتيجية الجديدة، ولكن علينا أن نتذكر منذ البداية ملحوظتين أساسيتي، من جانب طبيعة اهتمام الولايات

المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط وتطور ذلك الاهتمام، ومن جانب آخر مستويات التحليل للسياسة الأمريكية ولصنع القرار الأمريكي المتعلق بالعمل الخارجي وخصائص كل من تلك المستويات.

اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط ظل قبل الحرب العالمية الثانية اهتمامًا محدودًا يدور في إطار مصالحها التجارية ونشاطها التبشيري، كانت المنطقة تعد في الإدراك الأمريكي منطقة نفوذ أوروبي، بدأ هذا الإدراك يتغير بصفة خاصة في إيران عقب أن حدث الصدام المعروف بين المصالح الأمريكية والمصالح البريطانية، ورغم أن السياسة الأمريكية ظلت حتى عام 1956 تبدو كما لو كانت تلعب دور الشريك للقوى التقليدية الاستعمارية إلا أنها في الواقع كانت تعد نفسها لأن تصير الوريث لكل من بريطانيا وفرنسا.

متغيرات عديدة فرضت على الولايات المتحدة ذلك الاهتمام: قرب المنطقة من الاتحاد السوفيتي أولا ثم أهمية منطقة الخليج بسبب الاكتشافات البترولية ثانيًا ثم الوجود الإسرائيلي ثالثًا، منذ عام 1967وعقب أن تعلمت الولايات المتحدة درسين قاسيين فإن السياسية الأمريكية أضحت تنظر إلى هذه المنطقة على أنها أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي العالمي، الدرس الأول لقنه ناصر عندما سحب دالاس عرض بناء السد العالم، والدرس الثاني كان النتيجة المباشرة لهزيمة ناصر بقفل قناة السويس، ومنذ ذلك التاريخ راحت أهمية المنطقة ترتفع في تزايد مستمر لتصير اليوم قلب التوازن الاستراتيجي ليست مجرد أحد عناصر التوازن الاستراتيجي.

كذلك ونحن بصدد تحليل السياسة الأمريكية فعلينا أن نتذكر أن هذا التحليل يجب أن يدخل في الاعتبار اختلاف مستويات تحليل السياسة الأمريكية وبصفة خاصة السياسة الأمريكية الخارجية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، فأولا هناك السياسة الأمريكية في مجموعها والتي أضحت وبصفة خاصة خلال الأعوام العشرة الأخيرة وبصفة عامة منذ مجيء كيندي إلى السلطة تمثل تقاليد ثابتة أو على الأقل تتجه لأن تصير كذلك تنبع من طبيعة التفاعلات المختلفة التي تفرضها المؤسسات الدائمة والمتعاملة مع السياسة الخارجية، السياسة الخارجية هي إدراك أولا ثم صياغة لمنطلقات ثانيًا وتحويل لتلك المنطلقات إلى أهداف قومية ثالثا ثم بناء لخطة متكاملة تدور حول تحقيق تلك الأهداف في المدى القريب والبعيد رابعًا، ثم عملية توظيف لتلك الخطة تبعا لكل منطقة ولكل دولة ولكل مشكلة، خامسًا، الإدراك لا ينبع من مجرد الانطباعات السائدة أو القيل والقال كما يحدث في المجتمعات المتخلفة وإنما هي من صنع مراكز البحوث والهيئات الأكاديمية، تحويل الإدراك في مراحل المتعاقبة إلى أهداف قومية تشترك فيه جميع القوى الاجتماعية بشكل أ, بآخر: مؤسسات دائمة وأخرى غير دائمة في السلطة، شخصيات كبرى وقوى مهنية لها وزنها ولها أهميتها، بناء الاستراتيجية بدوره عملية ورغم أنها قد تتم في الخفاء إلا أنها مجهود لقاء مستمر وتفاعل ثابت بين الأداة العسكرية والإدراك

السياسي، وتأتي عملية التوظيف حيث تساهم الدبلوماسية بمختلف فروعها بقسم حاسم في تحقيق الغايات الحقيقية التي تسعى إليها الإرادة القومية، ولذلك فإن مستويات التحليل للسياسة الأمريكية يجب أن تميز على الأقل بين ثلاث مراتب: مستوى المؤسسات الثابتة والدائمة ثم مستوى الأحزاب السياسية ثم أخيرًا مستوى الشخصيات القيادية الحاكمة، هذه المستويات تنتهي بأن تصب في لحظة معينة في صياغة مقننة ولكن يجب أن نفهم أنه عندما ننطلق في تحليل مصادر صنع السياسية الخارجية يجب ألا نقتصر على بعد واحد أو على مستوى واحد من مستويات صناعة تلك السياسية، ويبدو هذا واضحا فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط: فالأقلية اليهودية وموقعها من الحياة الحزبية أولا وتقاليدها في التعامل مع بعض المؤسسات ثانيًا وقدرة بعض رجالها أو أذنابها على الوصول إلى مراكز التأثير في صنع القرار لابد وأن ندخله في الاعتبار، ولنقارن بين كيسنجر اليهودي وهو وزير للخارجية وفانس الذي يعبر عن تقاليد الحياد والاستقلالية وهو أيضًا وزير للخارجية، بل تزداد المقارنة وضوحًا عندما ندخل في الاعتبار هيج الذي لم يكن يهوديًا ولكنه عميل وبغباء للقوى الضاغطة اليهودية، بل إن هناك فارقا خفيا بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في نظرته إلى القضية اليهودية: هل المتغيرات الأساسية في صنع السياسية تنبع من الاعتبارات القومية أو من اعتبارات المصلحة المرتبطة بإحدى الأقليات الهامة في المجتمع الأمريكي؟ مما لا شك فيه أن التطور الخفي الذي تعيشه الولايات المتحدة يسير بثبات نحو تقليص وزن القوى الضاغطة اليهودية.. ولكن من جانب آخر الضعف والتخاذل العربي ليس مما يفرض على الدبلوماسية الأمريكية أن تواجه موقفا يتضمن بعض المخاطر.

لنستطيع أن ندرك هذه الأبعاد المختلفة لابد وأن نبدأ فنتساءل ما هي تلك الاستراتيجية الأمريكية الجديدة؟ وإذ نصوغ الملامح العامة لهذه الاستراتيجية نستطيع أن ننتقل إلى تحديد موضع منطقة الشرق الأوسط في الإدراك الأمريكي من تلك الاستراتيجية، أن دلالة وجود استراتيجية جديدة أنها لابد أن توظف منطقةا لشرق اوسط في معنى معين يتفق مع تلك الاستراتيجية، وهذا يقودنا إلى جوهر هذه التساؤلات: أسلوب التعامل الأمريكي مع مواقع التوتر في الخليج العربي.

نتابع المشاكل الثلاث السابقة بالترتيب التالي:

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

منطقة الشرق الأوسط في الإدراك الأمريكي.

مواقع التوتر في الخليج العربي وأسلوب التعامل الأمريكي.

المبحث الأول

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

86- الموقف العسكري المعاصر وخصائص التوازن الدولي بين القوتين الأعظم:

السؤال الذي يطرحه أكثر من محلل ومسئول خلال الفترة الأخيرة: ما هي الاستراتيجية الأمريكية الجديدة؟ وطرح التساؤل بهذه الصيغة يعني مجموعة مسبقة من الافتراضات: يعني أولا أن هناك استراتيجية أمريكية، ويعني ثانيًا أن هذه الاستراتيجية مرت على الأقل بمرحلتين بحث نصف إحداهما بأنها جديدة ويعني ثالثًا أن هذه الاستراتيجية الجديدة تختلف اختلافا بينا عن أسلوب التعامل الذي تعودت على الإدارة الأمريكية في مواجهة مشاكل القيادة الدولية، وهو يعني رابعًا وأخيرًا أن هذا التطور ارتبط بمجيء القوى المحافظة والحزب الجمهوري إلى السلطة.

فلنسرع منذ البداية ونوضح مدى ما تتضمنه هذه الافتراضات من أخطاء وعدم دقة لابد وأن تقود إلى تشويه في الحقيقة.

أول ما يجب أن نلحظه أن الولايات المتحدة لم تمتلك بعد تصورًا متكاملا من حيث عناصره البعيدة المدى وأدواته الحركية بحيث يصدق عليه الوصف بأنه تعبير عن استراتيجية بمعناها الحقيقي، مما لا شك فيه أن قياداتها تملك مجموعة من المبادئ والأفكار المتعلقة بالتعامل مع الإطار الدولي لتحقيق الأمن الأمريكي، ولكن وصف هذا بأنه استراتيجية لدولة كبرى يتضمن قسطا من المبالغة، إنها قد بدأت في التحرك منذ الأعوام الأخيرة لكارتر وعقب الأزمات المتلاحقة: أزمة الرهائن في طهران ثم أزمة أفغانستان، وقبل ذلك بعدة أ عوام أزمة فيتنام،ولكنها لم تستطع بعد أن ترتفع إلى مستوى التكامل الحقيقي لبناء خطة متكاملة بعيدة المدى للتعامل مع الإطار الدولي من منطلق السيادة الكبرى والمسئولية لقيادة والتحكم في متغيرات ووحدات الأسرة الدولية، تبرز هذه الحقيقة واضحة في مشكلة الشرق الأوسط وهي تبرز مرة ثانية بصدد النزاع بين بريطانيا والأرجنتين.

الناحية الثانية الجديرة بفرض الانتباه هي القول بأن هناك استراتيجية جديدة، فحتى لو فهمت الاستراتيجية الأمريكية بأنها لم ترتفع إلى مستوى الخطة المتكاملة فمن الخطأ أيضًا تصور أننا نعيش تغيرًا كاملا في خطة وأسلوب التعامل الأمريكي، والواقع أن هذه الخطة وهي لا تعدو أن تكون مجموعة تراكمات في الممارسة فرضتها خبرة الواقع وألم الهزيمة قد تكونت على مراحل متتالية بحيث يمكن القول أنها نبعت من تطورات متلاحقة ومترابطة لتقود إلى الوضع الذي نعاصره في هذه اللحظة، البعض يمنح الولايات المتحدة ذلك الذي لا تملكه مما لا شك فيه أن المجتمع الأمريكي يملك الكثير من عناصر القوة، فهو يمثل أقصى مرتب التقدم الاقتصادي واليسر المادي، وهو يعكس ديناميكية ريبة لم تعرفها لكثير من المجتمعات، وهو يعيش حياة ديمقراطية لا مثيل لها في تاريخ الإنسانية، ولكن هل كل هذا يعني أن المجتمع الأمريكي قادر على أن يملك استراتيجية الدولة العظمى المسيطرة؟ سؤال آخر بل أن المتغيرات الأخرى تدعو إلى خلق القناعة بأن مستلزمات مثل تلك الدولة العظمى المسيطرة لم تملكها بعد الإرادة الأمريكية، ولماذا نذهب بعيدًا؟ هل قدر لأثينا رغم كل ما قدمته من مثاليات أن ترتفع إلى

مستوى الدولة المسيطرة؟ وكيف أن روما التي لم تعرف شيئا من مثاليات المجتمع اليوناني حققت تلك الوظيفة؟

عودة إلى الاستراتيجية الأمريكية نستطيع أن نلحظ أن تلك المفاهيم التي بدأت تسيطر على إدراك القيادة القومية في تعاملها مع الموقف الدولي المعاصر لم تتبلور فقط عقب مجيء ريجان إلى الحكم، أنها برزت متلصصة على الأقل منذ أكثر من خمسة عشر عامًا، بل ويمكن أن نعود إلى فترة حكم كيندي لنكتشف العناصر الأولى لهذا الإدراك الاستراتيجي في التعامل الدولي.

فلنتتبع هذه التطور في معالمه الرئيسية:

ليس هدفنا أن نقدم تحليلا تاريخيًا أو دراسة تفصيلية لذلك الذي يصفه الفقه المعاصر بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة ولكن علينا أن نقف أمام مجموعة حقائق يجب أن تترسب في فكرنا السياسي والعسكري بحيث لا تندفع قياداتنا في متاهات ليست لها مقدمات حقيقية من الواقع لتنتهي بالعالم العربي إلى مأساة أخرى أشد وقعا وأكثر خطورة من قصة حرب عام 1967، لقد برزت خلال الأعوام الأخيرة نغمة ثابتة سمعناها تتردد على كل لسان: أليس من صالح مصر أن تصير مستعمرة أمريكية من أن تكون مستعمرة روسية؟ وهو قول رددته في لحظة معينة القيادات البترولية في دول منطقة الخليج تحت تأثير الإدراك السعودي للتعامل الدولي.

السؤال الذي يجب أن نطرحه كمقدمة أساسية في هذا التحليل: ما هي خصائص الواقع العسكري في علاقة القوتين الأعظم في بداية الثمانينات أي في هذه اللحظة وسط عام 1982؟

نستطيع أن نلخص الموقف العسكري في ستة عناصر أساسية:

أولا- على جميع المستويات العسكرية، لو تركنا جانب الحرب النووية الكلية والشاملة، لا يوجد ومنذ فترة طويلة أي منذ قرابة عشرة أعوام على الأقل أي توازن عسكري بين القوتين الأعظم، هناك اختلال ساحق للتوازن وفقط لصالح الاتحاد السوفيتي.

ثانيًا- هذا الاختلال في التوازن والذي تعي به جيدًا القيادة السوفيتية يتم استغلاله في كل فرصة تسمح بذلك، فالقيادة الروسية تعلم أن الولايات المتحدة لن تغامر بحرب نووية لأي بقعة في مواقع الأطراف، وهي لا تملك القدرة العسكرية على منع الفيضان السوفيتي بالسلاح التقليدي، وهي تعلم أن القيادة الأمريكية بدورا تعلم بإدراك القيادة السوفيتية لهذه الحقيقية، ومن ثم فإن التحرك السوفيتي يستغل هذا الواقع الذي سوف يظل يسيطر على الواقع الدولي لعدة أعوام.

ثالثًا- هذا الموقف الذي لا تستطيع الإرادة الأمريكية على الأقل في الوقت الحاضر إصلاحه وإعادته لحالة التوازن هو الذي يدفع باحتمالات الصدام النووي عندما تشعر القيادة الأمريكية أن الموقف أضحى غير محتمل.

رابعًا- فيما يتعلق بالصراع والمواجهة النووية فإن الحديث عن توازن أو عدم توازن أمر غير مقبول، أن التقدما لرهيب في استخدامات السلاح النووي من الجانبين فضلا عن المتغيرات الأخرى التي ترتبط بالسلاح النووي ذاته حيث أنه لم يقدر له الاستخدام الفعلي وهو يقدم لنا نموذجا لصراع لم تعرفه الإنسانية من قبل يجعل أي ت نبؤ أو تقييم بأن التوازن لصالح أي من الطرفين أمر مستحيل، كل ما يمكن قوله أن كلاهما قد وضع نفسه مع الآخر في أنبوبة واحدة بحيث أن قتل أحد الطرفين للآخر لن يمنع الطرف الآخر قبل أن يلفظ أنفاسه من أن يقتل البادئ بالعدوان.

خامسًا- أن التطور الذي قد يقود إلى الحرب والتعامل القتالي ذاته يتجاوز قدرات الأجهزة الحاكمة، وكما سوف نرى فيما بعد فإن الاستراتيجية الكلية لشاملة لم تعد فقط عسكرية بل أن هذه الناحية هي إحدى النقائض الخطيرة التي تعاني منها النظرة التي تسود منذ عدة أعوام القيادة الأمريكية.

سادسًا- التصور الذي يكرره العلماء عن الآثار العنيفة التي سوف تترتب على الحرب النووية من تدمير وإفناء لا يكفي لإلغاء الاحتمالات الحقيقية لتلك الحرب، إذا كان الفرد العادي يثور عندما يسمع باحتمالات قتل خمسين مليون أمريكي أو سبعين مليون روسي دون الحديث عن التخريب والتلوث بنتائجه المتعددة على من يظل عقب حركة التدمير من إحياء فإن القائد العسكري وصانع القرار بالدخول في حرب نووية لا يدخل ذلك في اعتباره أنه ينطلق من مفاهيم أخرى وإدراك آخر، وهو أمر ليس بجديد، الحب بين روما وقرطاجة ليست إلا نموذجا آخر الحرب النووية القادمة.

هذه الحقائق المختلفة في حاجة إلى إيضاح يدور حول مصادر البناء الفكري للاستراتيجية الأمريكية من حيث خصائصها ومستلزماتها وربطها بالإطار الدولي المعاصر للتعامل وبصفة خاصة في عملية المواجهة مع ذلك الذي يمكن أن نسميه بأن استراتيجية حقيقية تسيطر على القيادات السوفيتية وتتحكم في تحركاتها الدولية البعيدة المدى.

87- حقائق الصراع الدولي وأبعاده العسكرية في العلاقة بين القوتين الأعظم:

أي محاولة لفهم وتقييم الإرادة الأمريكية في عالم الصراع بين لاقوى الكبرى لابد وأن ينبع من حقيقة ثابتة: أي سياسة مسيطرة لا يمكن أن يقدر لها النجاح إن لم تملك تلك السياسية مقومات معينة تنبع من واقع النظام السياسي أولا والمجتمع السياسي ثانيا الذي يمثل السياسية المسيطرة السياسية المسيطرة هي سياسة تسعى إلسيادة تتجاوز حدودها الإقليمية، ومعنى ذلك أنها تعبير عن قوة ذاتية دافقة، ليست أي جماعة صالحة لذلك وليست جماعة معينة في أي مرحلة من مراحل تاريخها قادرة على أن تمارس تلك السيطرة المسيطرة، ومن ثم فإن لم تكون القوة الذاتية المتدفقة مرتبطة بجسد على قسط معين من التماسك من جانب والاستعداد لأداء الوظيفة المسيطرة من جانب آخر فلا موضع للحديث عن مثل تلك الوظيفة.

لقد كان المجتمع المصري يمثل أكثر درجات التقدم الحضاري والتكنولوجي فضلا عن التماسك الذاتي رغم ذلك لم يحاول في أي مرحلة من مراحل التاريخ الفرعوني أن يخرج عن حدوده القومية وأن يسعى لبناء سياسة استعمارية تعكس مفهوم السيطرة الحضارية، لماذا؟ لأن القوة الذاتية المتدفقة كانت منطوية على ذاتها لا يعنيها العالم الخارجي ولا تهتم به، كذلك يكفي أن نلاحظ الفارق بين السياسة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى والسياسة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية أو السياسة الروسية وهي تنطلق من مبدأ القناعة الشيوعية وتلك السياسة وهي تخضع للمفاهيم القيصرية، هذه الملاحظة ليست إلا تعبيرا واضحًا وصارخًا عن المبدأ الذي يعترف به جميع علماء العلاقات الدولية ولو بطريق غير مباشر وهو العلاقة العضوية بين السياسة الخارجية وخصائص الأوضاع الداخلية.

مما لا شك فيه أن الواقع الأمريكي يملك من عناصر القوة بقدر ما يملك من عناصر الضعف ما يجعل أداءه لوظيفة مسيطرة تنتهي بأن تكون إرادته فهي تمثل بريقا لا يزال يملك جاذبيته، بريق الغني والفتوة، المجتمع الأمريكي اليوم هو الذي يمسك بناصيةا لتقدما لتكنولوجي بل أنه يتحكم في جميع عناصر الثورة التكنولوجية بما في ذلك تعبيراتها في المجتمعات الشيوعية، ولا يجوز لنا أن ننسى أن أسلوب الحياة الأمريكية يفرض إغراء معينا على فئات عديدة وطبقات لا حصر لها في المجتمعات الجديدة: فهو يفسح للنبوغ مكانًا، وهو لا يضع العراقيل إزاء الطبقات السفلي، وهو يحترم الكرامة الفردية وهو يؤمن بالحرية إلى أقصى حدودها بل هو يجع لمن مفهوم الحرية للمواطن أحد المقدسات الأساسية، رغم ذلك فالمجتمع الأميكي أيضًا يملك نقائصه ولعله لم يعد موضع مناقشة التسليم بأنه منذ اختفاء كيندي فإن الإمبراطورية الأمريكية تعيش في هزائم متتالية ومتتابعة، ليست فقط مظاهرها فيتنام وإيران وأفغانستان بل إنها أبعد من ذلك، ولعل من أهم مظاهر التعبير عن هذا الفشل هو ترسب عدم القناعة في حلفاء أمريكا وبصفة خاصة أوروبا الغربية واليابان بأن القيادة الأمريكية لن تصلح أو على الأقل لم تعد تصلح لأن تحقق هذه الوظيفة، على أن ما ينينا أن نذكر به كيف أن مظاهر الضعف الأمريكي بأنه تعبير عن الهمجية العصرية كلمة متداولة أيضًا من جانب أكثر الأوروبيين تعاطفًا وإيمانا بالتقاليد الغربية: فانتشار الجريمة إلى حد استحالة التواجد\ بأمان في نفس العواصم الكبرى عقب حلول الظلام بما ينطوي تحت ذلك من عنف واغتصاب وغيره من مختلف أ،واع التعبير عن الهمجية، ثم التحلل الأخلاقي الذي انتهى بفقد كل معيار في المعاملات الاجتماعية المعتادة وكذلك الفساد السياسي الذي أضحى قصة تتكرر كل يوم ولم تترك أكبر رؤوس البلاد من أن تنال البعض منهم ولنذكر على سبيل المثال نيكسون، دون الحديث عن التعصب العنيف الذي لا يزال سائدًا ليفرض قواعد للسلوك والتعامل جميعها عناصر تنخر في عصب الجسد السياسي.

على أن أخطر ما يعاني منه المجتمع الأمريكي في علاقاته الخارجية هو رئاساته الهشة، في وقت تعقدت فيه طبيعة العلاقات الدولية، لم تعد الجماعة الأمريكية تعرف سوى قيادات من نوع يدعو للهزء والسخرية، أين كيندي من كارتر وأين روزفلت من ريجان؟ وكيف نتصور أقوى دول العالم بما تفرضه من مشاكل ويكفي أن نتذكر بخصوصها إمكانيات الحرب النووية يقودها ممثل سينمائي من الدرجة الثانية تجاوز السبعين؟

جميعها عناصر تدعو للتساؤل رغم ذلك فإن أخطر ما يعاني منه الواقع الأمريكي فيما يتعلق بالتعامل الخارجي هو تلك النواحي من النقص التي استطاعت الإرادة السوفيتية أن تتخطاها، وهنا تبرز المقارنة في معناها الحقيقي، وبصفة خاصة عندما ندخل في تلك المعادلة: تطور الأوضاع القائمة في المدى البعيد' ما هي خصائص الموقف الأمريكي بهاذ المعنى؟

مظاهر النقص في السياسة الأمريكية كتعبير عن تفاعل دولي بقصد الهيمنة والسيطرة على المجتمع العالمي تتمركز حول ستة عناصر أساسية:

أولا- انعدام تقاليد استراتيجية التعامل الدولي.

ثانيًا- انعدام القيادات الكبرى الخلاقة.

ثالثًا- عدم وجود نظام سياسي يسمح بالتكامل القومي.

رابعًا- اتساع رقعة الاهتمامات الاقتصادية.

خامسًا- اضطرار النظام الأمريكي للدفاع عن النظام القائم بغض النظر عن مساوئه ومن ثم فإن السياسية الأمريكية تجد نفسها مضطرة لأن تقف ضد التطور في عالم لم يعد يقبل الديناميكية والتغير المستمر.

سادسًا- جمود المفاهيم المسيطرة على الإدراك الأمريكي وبصفة خاصة المتعلق بالسياسية الخارجية.

المتغير الأول وهو انعدام الاستراتيجية الأمريكية في التعامل الدولي وبصفة خاصة في مواجهة الاتحاد السوفيتي الذي يملك استراتيجية واضحة محددة المعالم، الواقع أن السياسة الأمريكية لم تعرف التخطيط بعيد المدى إلا منذ عهد قريب وهي حتى هذه اللحظة لا تزال غير قادرة على بناء تصور واضح لمفهوم الأمن القومي ولعل أ×طر ما تعاني منه هو الخلط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، القيادة الأمريكية بطبيعتها مؤقتة: أربعة أعوام أو على الأكثر ثمانية أعوام، والمجتمع الأمريكي لم يعرف الاهتمام بالمشكلات الدولية إلا منذ فترة قصيرة وتقاليد الدبلوماسية الأمريكية هي العزلة وعدم الانغماس، ورغم أنه منذ كيندي بدأت هذه العناصر تتقلص إلا أن الوقت لم يسمح بعد بتخطيها ووضع حد لنتائجها السلبية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالبعد الداخلي للسياسة الخارجية، انعدام الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي، لابد وأن يضعف إرادة التحرك حيث تختفي عناصر وضوح الرؤية المتكاملة، الاتحاد السوفيتي

بفضل صلابته الأيديولوجية وتماسكه الداخلي ولو من خلال القوة والإكراه يسير في خط واضح أساسه السعي نحو السيطرة العالمية، ماذا تريد الولايات المتحدة؟ لا أحد يعلم، ولا يكفي القول بأنها تتلاعب بخصومها، أن التلاعب الذي مرده ضعف الخصوم أو اكتشاف الخطاء الذاتية لا يعني توفر الاستراتيجية إنما تفرض التصور المتكامل من حيث أهدافه ومراحله وبناء الأهداف بوضوح يفرض أن تفني الأبعاد العسكرية في المتغيرات الاقتصادية والسياسية بل والاجتماعية استراتيجية الولايات المتحدة من حيث جوهرها هي الدفاع عن الوضع القائم أي منع الاتحاد السوفيتي، من أن يحقق انتصارات جديدة، إن هذه ليست استراتيجية قوة عظمى، القوة العظمي يجب أن تقدم البديل لوضع المتعفن، أن تخلق الآمال وتلهب الحماس لمثالية جديدة تعيد للفرد ثقته في نفسه وللجماعة ثقتها في المستقبل وللشعوب ثقاتها في قيادة تلك الدولة العظمى، من حيث الواقع فقط الاتحاد السوفيتي الذي يملك استراتيجية هجومية استفزازية تملك أبعادها النفسية والأيديولوجية ومن ثم القادرة على التجاوب مع العالم المعاصر حيث العالم الثالث أضحى يحتل موقعا في خريطة القوى الدولية، هل هناك اكثر مأساة من أن تصير دولة دكتاتورية فاشية تعلن عن إلغاء جميع القيم التقليدية والعزيزة على الإنسان ومع ذلك تجد أذنا صاغية على النطاق الدولي؟ وكيف يمكن تصور نجاح أمريكي والسياسة الأمريكية تدافع عن نظم متعفنة محافظة رجعية تمثل أقصى مراحل التحلل والتخلف الفكري والاجتماعي والسياسي؟

أو انتقلنا إلى الناحية الثانية لكان أول ما نلاحظه أن هذا النقص الذي عاني منه المجتمع الأمريكي، وقد سبق وذكرناه تفصيلا لا يقتصر على ذلك الواقع بل يتعداه إلى جميع المجتمعات المتقدمة، ويمكن القول بصفة عامة أنه إحدى خصائص العصر، خرجت الصحافة المتخصصة في لحظة معينة تتساءل: هل العالم المعاصر لم يعد يعرف كبار الرجال؟ والواقع أنه يخيل إلينا أن الإنسانية تسير بثبات نحو مراحل متعاقبة متنقلة من مرحلة عظماء الرجال إلى مرحلة لا تعرف العمالقة كذلك في منطقة الشرق الأوسط عقب عبد الناصر وفيصل وبومدين نعيش اليوم مرحلة ليست في حاجة إلى تعليق، رغم ذلك فإن النظام السوفيتي استطاع أن يتخطى هذا الواقع أن بعبارة أدق أن يقيد من مخاطره، فمنذ مجيء خروتشوف إلى الحكم عاش الاتحاد السوفيتي ولا يزال نفس هذه المأساة ولكن هذا النظام في خصائصه الداخلية يتميز بالازدواجية: مجتمع عسكري خولت له جميع المزايا ومجتمع مدني لا يملك سو الانصياع، الأول تقبل عليه جميع العقليات الخلاقة والثاني لا ينتمي غليه إلا من يرفضه وترفضه الأداة العسكرية، مثل هذا الوضع بما يرتبط به من نتائج وما يمثله من قيم يعني التضحية بالفرد وتكتيل جميع القدرات في سبيل المصالح القومية، وهكذا يستطيع النظام أن تكون له فاعلية وقدرة في نطاق التعامل الدولي ولو على حساب الحياة المدنية، النظام الأمريكي لا يسمح بهذه الموازنة أنه وهو يسعى إلى السيادة العالمية يعيش أسلوبا من الحياة والتعامل في الداخل

لم يمكن من الوصول على القيادة إلا لأسوأ العناصر، هي عناصر قد تجذب الجماهير وقد تصلح للتعامل السياسي اليومي وقد تجد أذنا صاغية في القوى الأمريكية ولكنها لم تعد للتحرك في إطار دولي معقد ولا تصلح للارتفاع عن مستوى الأنانية الفردية أو الطائية أو الطبقية وليست قادرة على أن تميز المصالح القومية وغيرها من المصالح ومن ثم لا تعرف الصلابة الحقيقية في الكفاح والتضحية وبصفة خاصة لأنها لا تملك الأيديولوجية ولا تعرف الوظيفة القومية وتعيش في غرور مستمر وذلك في عالم لم يعد فيه موضع أي العالم الدولي إلا للمحترف الحقيقي ولم يعد يتقبل أن يتولاه الهواة، وليس أدل على ذلك من مراجعة حياة بعض السفراء الذين تولوا تمثيل الدبلوماسية الأمريكية ومواقفهم بل وما أثاروا من فضائح كثير من دول العالم، مما لا شك فيه أن السياسة الأمريكية استطاعت خلال فترة حكم الثنائي نيكسون ـ كيسنجر أن تحقق دفعة قوية إلا أن هذه الدفعة لم تفعل في الواقع سوى التخلص من النتائج السيئة للقيادات التي سبقتها فضلا عن أنها لم تستطع أن تضع تقاليد حقيقية للقيادات التي خلفتها، أضف إلى ذلك أ، الخلافات بين عناصر صنع القرار السياسي الدولي المحيط بالرئيس الأمريكي أضحت عديدة لا تحصى وأضحت الصدامات بين وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي قصة معروفة ومتداولة، وهي تعكس على الأقل عدم تجانس الفريق الذي يتولى إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية، فكيف يمكن تصور نجاح تلك السياسة في ذلك الإطار من التناقضات؟ ولعل أحد أسباب نجاح السياسة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط أنها لم تقتصر على أن تجد في مواجهتها سياسة عربية مهلهلة وسياسة سوفيتية سلبية بل وأيضًا سياسة أمريكية متناقضة بل وغير متجانسة.

كذلك فإن النظام السياسي الأمريكي لا يزال غير قادر على أن يحقق تكتلا قوميًا حقيقيًا، وقد سبق وأكدنا كيف أن الوظيفة المسيطرة تفترض إرادة قوية تسير في خط ثابت نحو الرغبة في الفيضان والتحكم والاحتواء.. عناصر ثلاثة هي وحدها محور السياسة المسيطرة.. وهي لا تستطيع أن تملك القدرة والفاعلية على تحقيق تلك الأهداف إن لم تعبر عن جسد متجانس عنصريا وفكريا حيث يسوده مبدأ التكتل والتماسك، المجتمع الأمريكي لا يزال مجتمع أقليات، وهو لم يستطع بعد أن يرتفع إلى مستوى الانصهار الكامل في بوتقة الوظيفة القومية، بل أن بعض العلماء يتحدث عن تحلل داخلي في أجزاء المجتمع الأمريكي، الأسود يعيش في حالة رفض والملون وبصفة خاصة ذو الأصل المكسيكي والأسباني يتطلع بثبات نحو أمريكا الوسطي، الأبيض الذي لا يزال يعيش تقاليد المجتمع الذي إليه ينتمي من حيث الأصل وإليه يرتفع الحنين بالعودة من آن لآخر، وفي مثل ذلك المجتمع المتعدد الهوية فإن الإرادة القومية كانت في حاجة إلى الأيديولوجية الواضحة الكفاحية التي تستطيع أن تلهب مشاعر الجميع نحو آمال واسعة تتعدى الحدود القومية، ولكن عبثا تبحث عن مثل هذا الإطار المعنوي، كل ما استطاع أن يخلقه الفكر الأمريكي هو ما يسمي بالتنمية السياسية، وهي تدور حول مفاهيم جامدة لا

تصلح لأن تخلق أيديولوجية بالمعنى الحقيقي، عندما يتحدث علماء السياسة في القارة الجديدة عن الأيديولوجية الأمريكية، فلا نملك نحن الذي ننتمي إلى تقاليد أخرى إلا الابتسامة التي تخفي الكثير من السخرية.

جميع هذه المتغيرات كان لابد وأن تؤدي إلى سيطرة مفاهيم لا تمت بصلة إلى حقيقة الأمن الأمريكي على الإطار الفكري لصنع السياسة الخارجية، وصف كيسنجر صانعي السياسة في أمة بأنهم يتميزون بالمراهقة والواقع أن المأساة أكثر من هذا بعدًا، أنه عدم وضوح الرؤية من جانب مع التناقض الفكري بين واقع معين ووظيفة قيادية تتناقض مع ذلك الواقع من جانب آخر، وقد برز ذلك في أكثر من تطبيق واحد، فالدفاع عن إسرائيل وعن القيادات الحاكمة في المجتمع العبري حتى وهذه القيادات تندفع في سياسة حمقاء وضد المصالح الحقيقية للإمبراطورية الأمريكية لا يمكن ألا أن يعكس مراهقة حقيقية، والواقع أن الرئيس السادات عندما راهن على القيادة الأمريكية في مبادرته السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي لم يدخل في الاعتبار هذا المتغير، نموذج آخر بصدد شاه إيران: ليس بمعنى الدفاع عنه ولكن بمعنى الهجوم عليه وهو لا يزال في أوج قوته عندما وصف كارتر عقب وصوله مباشرة إلى الحكم في عام 1976، حاكم إيران بأنه لا يمثل أي أخلاقيات سياسية، وتصف هيلين وانكوس هذا التاريخ بأنه يمثل بالنسبة لقيادة الاتحاد السوفيتي نقطة التحول الحاسمة في تعاملها مع المنطقة لأنها فهمت كيف أن السياسة الأمريكية سوف تعجز وعي تعكس هذا التناقض عن مواجهة الموقف في تلك المنطقة وأن النظام الإيراني الإمبريالي مصيره في الأمد القريب إلى الاختفاء.

هذه المتغيرات جميعها ليست في صالح الوظيفة القيادية الدولية.. ثم تأتي متغيرات أخرى تضاعف من خطورة هذا الوضع الذي تعاني منه الدولة العظمى، ويتميز ذلك بصفة أساسية في حقيقتين: الأولى والتي تبرز واضحة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة وتنبع نم ضعف النام الاقتصادي الأمريكي، لقد ظلت القوى الساحقة لذلك النظام أحد عناصر التخفيف من حدة تلك المتغيرات، فقوة الجسد العضوية كثيرا ما تخفي النقص الفكري، ولكن خلال الفترة التي أعقبت حرب أكتوبر بدأت تبرز واضحة ملامح الضعف في الجسد، فانهيار الدولار أولا أحدث آثاره، ثم بروز الحاجة الأمريكية للثروة المعدنية وكيف أن الوضع الأمريكي لم يعد يسمح بالاكتفاء الذاتي، وهي حاجة لا تتجه فقط إلى البترول بل وإلى الكثير من المعادن الاستراتيجية، هذا الوضع لابد وأن يفرض على الولايات المتحدة اهتمامات جديدة بل وإلى حد معين تحولات جذرية في سياساتها.

وبرز هذا في منطقة الخليج العربي من جهة وفي دولة جنوب أفريقيا العنصرية من جانب آخر.

على أن أخطر ما يعيب السياسة الأمريكية هو اضطرارها للدفاع عن سياسة أساسها المحافظة على الوضع القائم، وسواء كان ذلك مرده الضعف الاستراتيجية

الأمريكي أو الترابط بين الإمبريالية العالمية والسياسة الخارجية الأمريكية، فإن النتيجة هي دائمًا واحدة: محور السياسة الأمريكية هو تجميد الأوضاع القائمة، وهنا يكمن الخطر ليس فقط في الداخل وليس فقط في التعامل مع القوى التقليدية المحافظة، بل وبصفة أساسية في عالم يتميز بالديناميكية والتطور، أن عالم اليوم ليس هو عالم الأمس، وعالم الغد لن يكون عالم اليوم، ويكفي أن نتذكر اختفاء الدول الاستعمارية وبروز دول العالم الثالث بفاعلية وقوة، فيتنام تملك اليوم رابع جيش في العالم، اليابان هي من حيث حقيقتها لا تنتمي إلى المعسكر الغربي لأنها دولة ملونة، فهل أعدت أمريكا نفسها فكريًا لمواجهة هذا العالم الجديد؟

الإجابة على هذا السؤال هي وحدها التي يتوقف عليها مستقبل القيادة الأمريكية للعالم الحر ولدول المعسكر الأوروبي.

على أن أخطر ما تعاني منه الدبلوماسية الأمريكية هو جمود المفاهيم المسيطرة على الإدراك الأمريكي في كل ما له صلة بالتعامل الخارجي.. لقد ورثت مجموعة مدركات تأبى أن تغيرها وتأبى أن تدخل في الاعتبار أن العالم قد أصابه تطور وأن هذا التطور يفرض عليها نوعًا من المرونة التي قد تسمح لها بفهم أكثر واقعية للطرف الآخر، ويكفي أن نتذكر بهذا الخصوص نموذجين: العداوة السوفيتية من جانب والصداقة الإسرائيلية من جانب آخر، من المعروف أن فوستر دالاس كان يجعل من التلازم المطلق بين سوفيتي وشيوعي ملحد وعداوة حقيقة مطلقة وأنه تبعا لذلك كان لا يري في كل ما يأتي من الجانب الشيوعي إلا تعبيرًا عن السياسة السوفيتية وفي كل ما يرتبط بالإدراك السوفيتي إلا مظهرًا من مظاهر الإلحاد، هذا الإدراك الذي حاول كيسنجر أن يغير من بعض عناصره لا يزال سائدًا ومترسبا في العقل الجماعي الأمريكي، نموذج بدلالة عكسية تثيره الصداقة الإسرائيلية كل إسرائيلي في الإدراك الأمريكي هو صديق للحضارة الغربية وهو مؤمن بالسيادة الأمريكية ومن ثم فلابد من مساعدته ولو على حساب أي اعتبار آخر، إدراك بدوره مبالغ فيه بل وفي بعض الأحيان مخالف للحقيقة: هل نسيت الولايات لمتحدة أن إسرائيل دفعت عن سياسة عدم الانحياز، وأنها تنطلق من مفاهيم اشتراكية وأن التحول الذي أصابها عقب عدة سنوات من إنشائها لم يكن إلا نتيجة متغيرات مستقلة عن طبيعة الوجود الإسرائيلي من جانب الاتجاه المصري نحو الاتحاد السوفيتي ومن جانب آخر الحاجة المؤقتة إلى المعونة الأمريكية، ولكن هل لو تغيرت هذه العناصر وبصفة خاصة هل لو حدث صدام بين المصالح الأمريكية ومصالح إسرائيل الكبرى في المنطقة سوف تتردد القيادة اليهودية في إسرائيل عن أن تضرب الولايات لمتحدة في المنطقة؟ وأليس حادث السفينة ليبرتي جديرًا بطرح علامات الاستفهام.

88- مبادئ التصور الأمريكي للتعامل الاستراتيجي مع العالم المعاصر:

التساؤل الذي بدأنا به لا يزال دون إجابة بل إن الملاحظة السابقة لابد وأن تزيد من علامات التعجب، لقد ذكرنا بأن الولايات المتحدة لم تملك بعد استراتيجية قادرة على ا، تستجيب إلى التطور العام الذي تعيشه الأسرة الدولية، هناك في الواقع فقط مجموعة من الأفكار والمبادئ يتكون من مجموعها تصور معين للتعامل مع باقي أجزاء الأسرة الدولية، فما هي هذه المبادئ وما هو الإطار الفكري الذي يستتر خلف هذه المبادئ ومن ثم يسيطر على القيادة الأمريكية الحالية؟

عناصر الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بهذا المعنى تدور حول المتغيرات التالية:

أولا- النظرة الشمولية للعالم.

ثانيًا- الاستعداد الدائم المستمر.

ثالثًا – اتساع مفهوم الأمن القومي الأمريكي.

رابعًا- العودة إلى سياسة الصدام الواضح الصريح.

خامسًا- العودة إلى نظرية الحربين والنصف.

سادسًا- الاهتمام بالسيادة البحرية.

سابعًا- الاهتمام بالسلاح النووي.

ثامنًا- التصميم على المواجهة الحازمة لأي حركة ثورية في العالم.

مبادئ كل منها يعكس موقفا معينا من مشكلة معينة ولكنها في مجموعها لا تمثل ذلك الذي يمكن أن يوصف بأنه استراتيجية قومية عليا حيث تقنن مبادئ وأهداف الوظيفة العالمية للدولة الكبرى وحيث تتحدد أدوات تحقيق تلك الأهداف تبعا لوضع كل منها في الإطار المعنوي للحركة السياسة الدولية.

نتابع هذه العناصر بشيء من التفصيل.

أول هذه العناصر هو ما نستطيع أن نسميه **النظرة الشمولية**: لقد أصبحت السياسة الأمريكية وبصورة واضحة تنظر إلى جميع أجزاء العالم على أنها من الممكن أن تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في مصالحها الحيوية، أن جميع مناطق العالم بلا استثناء هي جزء لا يتجزأ عن الأمن الأمريكي وهي تمثل مواقع حيوية لمستقبل تطور القارة الأمريكية، وقد ساعد على تلك النظرة الشمولية ما سبق وذكرناه في موضعين: أولهما ضرورة الاحتفاظ بالنظام الدولي القائم ومن ثم فإن أي تغيير في الأوضاع الأولية في أي منطقة كانت يجب أن يقاوم بالقوة، وثانيهما: الوصول إلى مواقع المواد الأولية والموارد المعدنية وهي بدورها تنتشر في جميع أرجاء المعمورة بما في ذلك قاع المحيطات، هذا التصور عبر عنه الجنرال دافيد جونز رئيس الأركان المشتركة في تصريح له أمام الكونجرس منذ عدة أعوام بقوله: نحن نعيش في فترة حيث أن أي انقلاب أو إضراب ضخم أو هجوم إرهابي أو حرب بعيدة بين دولتين متجاورتين من الممكن كما لم يحدث من قبل أن تفرض نتائج عالمية قادرة على أن تؤثر في رخائنا أو أمننا القومي.. نحن في حاجة إلى رؤية استراتيجية متسعة تسمح باستيعاب المشاكل الإقليمية في إطار أكثر

عمومية وشمولا.." ومن ثم فإن القيادة العسكرية الأميركية عليها وطبقا لتعليمات وزير الدفاع أن تعد خططها بحيث تستطيع في مواجهة الخطوات المعادية من الجانب السوفيتي أن تجيب بردود فعل لا تقل قوة في مناطق أخرى مستغلة في هذا مواقع ضعف الخصم في تلك المناطق.

مثل هذه الاستراتيجية تفترض حالة الاستعداد الدائم الذي هو في حكم الاستنفار المستمر، هذا الاستعداد هو وحده الذي يسمح بالتعبئة السريعة لمواجهة أي موقف يقتضي التدخل، ولو تصورنا أن مبدأ الشمولية يعني أن جميع أجزاء المعمورة تدخل وبمستوى واحد من الأهمية في التصور الاستراتيجي الأمريكي فإن هذا يعني درجة معينة من الاستعداد وعلى مستوى معين من حيث الكم بطريقة دائمة، ولعل هذا المتغير هو الذي كان خلف طلب "واينزجر" باعتماد مبلغ أحد عشر مليار دولار في ميزانية 1982/1981 لمواجهة احتياجات قوى الانتشار السريع من وقود ومواد غذائية ومؤمن سلاحية، على أن الواقع أن حالة الاستعداد الدائم ليست مجرد إمكانيات مادية ولكنها كما يقول " ميشيل كلار" حالة نفسية وتصور سياسي، أنها تعني جعل الجيش والقوى العسكرية أداة أساسية متقدمة ومنطقية في تنفيذ السياسة الخارجية بل وتصير لها الأولوية القصوى في أغلب المواقف، وهي بهذا المعنى تعلن عن انتهاء عصر ما بعد فيتنام واختفاء عقدة الهزيمة الأمريكية في مستنقعات الهند الصينية، وهي نفس التصريحات العديدة التي ترد على لسان المسئولين الأمريكيين أيضا عن السياسة الخارجية مثل هيج نفسه من أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدين إزاء التحديات والاستفزازات السوفيتية.

والواقع أن هذا التطور الفكري والمعنوي هو الذي يفسر وحدة الكثير من المواقف الأمريكية التي قد تبدو لأول وهلة متناقضة مع تقاليد تلك السياسة حتى حكم كارتر:

أولا- زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية في جميع أنحاء العامل للدول المتعاطفة والمؤيدة للنفوذ وللسياسة الأمريكية بما في ذلك دول العالم الثالث: فلنتذكر السعودية على سبيل المثال دون الحديث عن دول أمريكا الجنوبية.

ثانيًا – عدم الاهتمام بمفاوضات الحد من الأسلحة بما في ذلك اتفاقية سالت الثانية أ, الاتصالات بشأن إدخال أسلحة نووية جديدة في المسرح الأوروبي.

ثالثًا- زيادة التعاون العسكري مع الصين بما في ذلك بيع أسلحة متقدمة وتقدم تكنولوجيا عسكرية خاصة أيضًا بعملية التسليح.

رابعًا- الإسراع في إنتاج البلوتنيوم ومواد أخرى صالحة للاستخدام في الأسلحة النووية الجديدة.

خامسًا- الاهتمام بالسلاح البيولوجي والتوسع في إنتاج أدوات التدمير الكيمائي ورغم تلك الحملة العنيفة على الاتحاد السوفيتي بصدد استخدام نفس هذه الأسلحة في حروبها المتعددة.

سادسًا- التوسع في بناء إمبراطورية عسكرية صناعية للاقتصاد القومي وإعطائها نوعا من الاستقلال عن الحياة المدنية وهو ما يخالف تقاليد المجتمع الأمريكي.

سابعًا- الحديث المتكرر عن ضرورة فرض الالتزام الإجباري بالخدمة العسكرية وعدم ترك النظام الحالي القائم على الاختيار بالإرادة الفردية يسيطر على علاقة المواطن بالأداة القتالية.

ويرتبط ويستتر خلف هذا التطور اتساع واضح لمفهوم الأمن القومي الأمريكي، عندما ربطت الولايات المتحدة بين أمنها القومي ووجود إسرائيل، وصف ذلك في حينه بأنه توسع مبالغ فيه، فماذا نستطيع أن نقوله اليوم وقد أضحى أي تغير في العالم أو تطور في اتجاه معين يعني تهديدًا للأمن القومي الأمريكي؟ لقد أضحت حماية المواد الأولية في دولة كجنوب أفريقيا الدولة العنصرية التي تضرب عرض الحائط بجميع المفاهيم والمثاليات التي تقوم عليها السرة الدولية هي أحد عناصر الأمن القومي الأمريكي، والواقع أن مفهوم الأمن القومي الأميركي أضحى ستارًا يخفي مفهوم التوسع والاستغلال الرأسمالي، علينا أن نتذكر أن 45% من الاستثمارات في جنوب أفريقيا هي رأسمال أمريكي.

على أن مثل هذا التصور يفترض تغيرًا كاملا وجذريًا في قواعد التعامل الدولي، لم تعد تستطيع الولايات المتحدة سوى أن تعتمد على نفسها، ورغم الحديث المتتالي عن تقوية حلف الأطلسي فإن القناعة الأمريكية تنبع من فكرة واحدة: لم تعد المخاطر التي يتعين على القيادة الأمريكية أن تواجهها تسمح لها بالاعتماد على الآخرين، لا حلفاء ولا دول تابعة، الخبرة الماضية تدعم من هذه النظرة: ففي العالم الثالث أصيبت السياسة الأمريكية بصفعتين لن تستطيع نسيان أي منهما: إيران والحبشة، ودول حلف الأطلنطي لم تكن أقل أنانية وتلونا بذلك الخصوص: مواقف دول أوروبا الغربية بصدد كل من مشكلة الشرق الأوسط من جانب ومشكلة أفغانستان من جانب آخر ودون الحديث عن أزمة بولندة وأزمة الرهائن عامرة بالمعاني، حكومة ريجان لم تعد مستعدة للاعتماد على أية قوة أخرى سوى الأداة الأمريكية، هذا المنطق برز واضحًا في منطقة الخليج ولكنه لم يقتصر على هذه المنطقة بل يتعداها بصورة أو بأخرى إلى جميع أنحاء المعمورة.

ولعل أخطر ما يعنيه هذا الإدراك هو القناعة بضرورة العودة إلى الصدام الواضح والصريح وترك جانبًا نظرية الوفاق، الحرب الباردة اليوم هي التي تسيطر على علاقة الدولتين الأعظم، سياسة الاسترخاء لم تكن إلا شعارًا استخدمته الأداة السوفيتية في تحقيق تقدم بطريق النفط والولايات المتحدة أضحت واعية لا فقط بالهزيمة التي لحقتها في أكثر من موقع واحد بل بأنه لابد من إيقاف هذا المد السوفيتي بأي معنى من معانيه، والمواجهة لا تعني فقط الاتحاد السوفيتي بل هي تتجه إلى كل تابع يسير في فلك موسكو، برز ذلك واضحًا في تعامل الإدارة الأمريكية الجديدة مع ليبيا حيث لم تقتصر المواجهة الأمريكية على الأحاديث العنيفة بل تعدت ذلك إلى إجراءات قاسية لنا في حاجة إلى

التفصيل بخصوصها، يقول ريجان بصدد السلفادور " لن يكفينا بعد الآن مجرد المساندة السلبية ضد غزو هذه القارة من جانب قوى خارجية".

من أكثر النتائج المرتبة على هذا التصور الاستراتيجي تأثيرًا في الإدراك الأمريكي للتعامل مع الأسرة الدولية تلك المتعلقة بعودة ما يسمى "نظرية الحربين والنصف" إلى السيطرة على الفكر العسكري الأمريكي، هذا التصور كان يسود الفكر الأمريكي فترة حكم كيندي وبصفة خاصة عقب أزمة كوبا، وأساسها أن القدرة العسكرية الأمريكية يجب أن تملك الاستعداد دائمًا لشن حربين ونصف في آن واحد: إحداهما في وسط أوروبا حيث احتمالات الغزو الروسي قائمة والأخرى في المحيط الهادي وفي تواجه الولايات المتحدة الكتلة الشيوعية المكونة في ذلك الوقت من كل من الاتحاد السوفيتي والصين وتوابعهما، إلى جانب ذلك فإن احتمالات ما يمثل نصف الحرب قائم في كثير من البقاع الأخرى حيث الصدام لن يرتفع إلى مستوى المسرحين السابق ذكرهما، هذه النظرية عادت مرة ثانية إلى الوجود وقد أضحت منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي تمثل المسرح الثاني الذي احتل موضع منطقة الشرق الأقصى في التخطيط العسكري، وقد ترتب على ذلك أن رفعت مرتبة قوات الانتشار السريع إلى مستوى "القيادة الموحدة" بنفس مستوى قيادة الأطلنطي بما يعنيه ذلك من نتائج.

يرتبط بذلك العديد من الآثار الحاسمة فيما يتعلق بأسلوب التعامل العسكري، إحداها المرتبطة بالسيادة البحرية، خلال الحملة الانتخابية الرئاسية تعهد ريجان بأن يرفع القدرة الأمريكية من أربعمائة وخمسين قطعة إلى ستمائة وفعلا بدأ في تنفيذ ل كالمخطط بحيث يصل إلى هدفه خلال خمس سنوات، مما لا شك فيه أن التفوق البحري ضروري وأساسي لحماية أي تدخل أمريكي بالمعني السابق ذكره، خصوصًا وأن ميادين المواجهة تبعد آلاف الأميال عن التمركز الحقيقي للقوات البحرية الأمريكية في الوطن الأم، يقول "وينبرجر" في خطابه أمام الكونجرس " يجب أن نكون في حالة استعداد دائم لأي حرب تقليدية يمكن أن تحدث في أي بقعة من العالم ومن ثم فإن حاجتنا على السيادة والتفوق البحري تصير أساسية.." فإذا أضفنا إلى ذلك التقدم الذي حققه الاتحاد السوفيتي خلال الفترة الآتية لفهمنا الأسباب التي تحمل القيادة الأمريكية على جعل الأداة البحرية تصير بمثابة المحور الحقيقي الذي تستند إليه الاستراتيجية الأمريكية.

كذلك يترتب على ذلك الاهتمام بالسلاح النووي، من المعلوم أن السلاح النووي قد خضع لتطورات ضخمة بحيث أمكن تصور استخدامه دون أن يعني ذلك حربا نووية بالمعني الحقيقي أي حرب نووية شاملة، والملاحظ بهذا الخصوص أن إدارة كارتر كانت تقف من فكرة استخدام السلاح النووي بأي معنى من معانيه موقف الحذر والتهيب على العكس من ذلك فإن إدارة ريجان لا ترى في ذلك الاستخدام ما يثير أي نوع من القلق، فهو يصير طبيعيا ومنطقيا مع التطور العام للفكر الاستراتيجي كما سبق وحددناه، وهي ترى بهذا المعنى أن السلاح النووي قادر على أن يحقق واحدًا من هدفين: المواجهة

لوضع حد لأي احتمالات متصلة بتصعيد القتال من جانب الاتحاد السوفيتي حتى أن لم يصل ذلك إلى حد الحب النووية الشاملة من جانب، أو أداة نقل المعركة إلى ميدان آخر وهو ما نسميه، "التصعيد الأفقي" على عكس الأول الذي نعرفه بأنه " التصعيد الرأسي" وهذا هو السبب الحقيقي في دفع عجلة التطوير لأسلحة التعامل النووي التكتيكية والتي تتوفر بكثرة في أوروبا من جانب وعلى ظهر الكثير من القطع البحرية الأمريكية من جانب آخر.

الدلالة الحقيقية لمجموعة هذه العناصر من الإدراك العسكري الأمريكي تدور حول التصميم القاطع من جانب الإدارة الجديدة في ضرورة المواجهة الحازمة والسريعة لأي حركة ثورية في أي منطقة في العالم تتعارض مع المصالح الأمريكية، هذا المفهوم الذي ارتبط بنظرية "نصف الحرب" كما صاغتها تقاليد حرب فيتنام كان لابد وأن يؤدي إلى تطور ضخم في الإعداد العسكري على ضوء نتائج حرب فيتنام، القوى المتعددة التي تستطيع القيام بهذه العمليات وهي أساسًا ثلاث: مجموعات الكوماندز التابعة للأسطول، قوى العمليات الخاصة التابعة للطيران، ثم ما يسمي بالقوى الخاصة التابعة للجيش البحري، كان لابد وأن تخضع لعناية خاصة ولتطوير معين بحيث يمكن ضمها واستيعابها فيما يسمي " قوى التدخل السريع".

من الطبيعي عقب أن حددنا هذه العناصر المختلفة للإدراك الأمريكي الذي يسيطر على القيادات الجديدة أن نطرح التساؤل: أين منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه التحديد منطقة الخليج من هذا الإدراك؟ قبل أن نتطرق إلى التفاصيل لابد وأن ندخل في الاعتبار أن القيادة الأمريكية واعية بأن منطقة الخليج لم تعد منفصلة عن منطقة الشرق الأوسط من الناحية الاستراتيجية وأن أمن الخليج لم يعد مستقلا عن أمن البحر الأحمر، رغم ذلك فإن الدبولماسية الأمريكية تمارس تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط على أساس الفصل بين المشكلتين، وهنا نلحظ أول عناصر التناقض التي لم يعرف الجانب العربي استغلالها والتي تتظاهر الدبلوماسية الإسرائيلية مؤقتًا بعدم فهمها، وبينما مناورة النجم الساطع على سبيل المثال تربط الخليج العربي بالسودان بمصر في مسرح واحد للعمليات فإن أي بعد من أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي لا تتناوله الدبلوماسية الأمريكية إلا باستقلال كامل عن مشكلة الأمن في منطقة الخليج وما يرتبط بذلك من استمرار للتدفق البترولي زادت من حدته الحرب العراقية الإيرانية، بل إن الحرب العراقية الإيرانية لا يجوز أن ننظر إليها مستقلة عن الصراع العربي الإسرائيلي.

وإذا كان الحديث عن القوى المستترة خلف الثورة الإيرانية لا يزال سابقا لأوانه، وإذا كان التحديد بالقوى أيضًا المستترة خلف استمرارية حرب الخليج في حاجة إلى الكثير من الوثائق التي لم تتوفر بعد، فمما لا شك فيه أن إسرائيل تنتفع بنتائج هذا القتال، إلى الحد الأقصى، وعلينا أن نضع بهذا الخصوص الكثير من علامات الاستفهام هل هذه الثورة على حكم الشاه ترتبط بالتطور الذي كان قد بدأه حاكم إيران أثناء حرب سنة

1973 بالتقارب مع العالم العربي وبصفة خاصة مع مصر والسعودية والذي ازداد تأكيدًا بعلاقات ودية بل وعلاقات مساعدة مادية من شاه إيران لنظام السادات؟ وهل ضرب المفاعل الذري في بغداد لم يكن بعلم وتشجيع وتخطيط من جانب الدبلوماسية الأمريكية؟ وهل حركة الأكراد في شمال العراق وإيران ترتبط بعملية تشجيع الأقليات على حدود الاتحاد السوفيتي؟ وهل هناك توافق بين الصمت الأمريكي لموقف الاتحاد السوفيتي في أفغانستان والصمت السوفيتي لموقف الولايات المتحدة في لبنان؟ تساؤلات وبغض النظر عن الإجابة فإنها تدخل في الاعتبار أن كلمة أزمة الشرق الأوسط أضحت تتسع لتحتضن في مفهومها كل ما له صلة بمشاكل منطقة الخليج.

المبحث الثاني
منطقة الشرق الأوسط
و الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

89- خصائص ومتغيرات الموقف الاستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط:

أكثر المناطق تعبيرًا عن حقيقة التغيرات العنيفة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة نم حيث تطور ميزان القوى بين الدولتين الأعظم هي هذه المنطقة، ولنتذكر في البداية العناصر الأساسية للموقف الدولية كما يتبلور في الأوضاع المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط، لنترك جانبًا الوقائع فليس هذا موضع سردها ولكن لنحدد ملامح الموقف الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة.

فشل أمريكي في حل سلمي لمشكلة الصراع العربي.

خلق توتر وصراع إقليمي قابل للتصدير وللتصعيد ولخلق حالة المواجهة النووية بين القوتين الأعظم.

إحاطة المنطقة بكماشة سوفيتية هائلة.

خلق بؤرة نفوذ أمريكية في لبنان.

أول عناصر الموقف الاستراتيجي الحالي هو فشل السياسة الأمريكية المتعلقة بالتوصل إلى أي تصفية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي، فالسياسة الأمريكية التي بدأت باتفاقيات كامب ديفيد وصلت إلى أقصاها مع الانسحاب من سيناء بقتل السادات، من جانب وغموض السياسية المصرية عقب اختفاء الرئيس المصري من جانب ثان ثم ثبات السياسية التوسعية الإسرائيلية التي بدت واضحة في ضم الجولان من جانب ثالث لابد وأن يعلن فشل سياسة السلم الأمريكي بما يعنيه ذلك من نتائج، وليس أدل على ذلك من إعلان عودة التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة.

العنصر الثاني من عناصر التطور العنيف الذي تخضع له المنطقة هو الحرب العراقية الإيرانية، مما لا شك فيه أن هذه الحرب لصالح الدولتين الأعظم: فهي لصالح الولايات المتحدة لتأديب الخميني من جانب ولمنع العراق من أن تبرز قوة متحكمة من أمن الخليج من جانب آخر وهي لصالح الاتحاد السوفيتي حيث تزيد من اعتماد العراق على المساندة العسكرية من جانب وتمهد في إيران إلى عهد ما بعد الخميني حيث يبرز حزب تؤيده بما قد يؤديه ذل كمن نتائج أقلها وصول القوى اليسارية إلى السلطة مع احتمالات تكرار نموذج أفغانستان وذلك دون الحديث عن احتمالات تفجر الدولة الإيرانية وانفصال منطقة بلوحستان ومن ثم وصول الاتحاد السوفيتي إلى المحيط الهندي.. جميع هذه المتغيرات تجعل من هذه الحرب صراعًا تنطوي تحته جميع الاحتمالات بما في ذلك إمكانية التصعيد الذي قد يعني مجابهة مباشرة بين الاتحاد

السوفيتي والولايات المتحدة، مما لا شك فيه أن كلتا الدولتين الأعظم تسعيان إلى تجنب تلك المواجهة ولكنها عنصر من عناصر الموقف الاستراتيجي في المنطقة.

العنصر الثالث وهو إحاطة المنطقة بكماشة هائلة لصالح الاتحاد السوفيتي، أفغانستان على مسيرة خطوة من منطقة الخليج وهي لم تعد منطقة عازلة بين مسرح النفوذ الأمريكي والحدود الروسية الجنوبية، أفغانستان تمثل الذراع اليمنى لكماشة هائلة تحتضن المنطقة حيث الذراع اليسري تتمركز حول علاقة التحالف بين اليمن الجنوبي والحبشة وقد جاءت لتساند كلاهما ليبيا بمخزونها الهائل من السلاح.

العنصر الرابع يرتبط بلبنان، مما لا شك فيه أن الأحداث طازجة ولا زال نعيش منحنياتها وما يعلن بهذا الخصوص يختلف عن البواعث الحقيقية، كذلك مما لا شك فيه أن أهداف الدولة الإقليمية المرتبطة بأزمة لبنان تختلف عن الأهداف التي تسعى لتحقيقها الإدارة الأمريكية، فإذا كانت إسرائيل تريد أن تحتل جنوب لبنان عقب القضاء العسكري على المقاومة الفلسطينية، فإن هذا لا يعني إيجابا أ, سلبا السياسة الأمريكية إلا بقدر محدود، وإذا كانت سوريا تخشى على أمنها الداخلي من احتمالات التفاف إسرائيل من منطقة البقاع يقودها إلى هزيمة في عقر دارها فإن هذا بدوره يتفق مع المصالح الأمريكية التي يعنياها في الأمد البعيد أن تظل المنطقة تعيش في حالة توازن قلق لا يسمح لأي من الأطراف المتعاملة في أن يدخل في مغامرة غير محسوبة النتائج ولكن الأمر الذي يجب أن يلفت النظر ويدعو لإثارة الانتباه هو أن الرئيس ريجان وقف من الغزو الإسرائيلي موقف المؤيد والمشجع على تفاعلاته المختلفة، بل أنه بتصريحاته العديدة كان دائمًا يلقى النار على الوقود في اللحظة المناسبة، ولابد أن يكون ذلك بناء على تخطيط محسوب، تأتي واقعة أخرى تدعو إلى إثارة الانتباه: القرار بالاشتراك الأمريكي في القوات المتعددة الجنسية وبفاعلية معينة هل هذا قرار عشوائي أم أنه بناء على خطة مدروسة وأهداف محدودة؟

علينا أن نفترض الاحتمال الثاني ويأتي فيدعمه الصمت السوفيتي أثناء استئصال المقاومة، أن الولايات المتحدة التي تريد أن تفرض على الاتحاد السوفيتي أن ينسحب كلية من المنطقة لا تستطيع أن تستسيغ تواجده في سوريا.. ومن ثم يكون الحد الأدنى هو التوازن مع ذلك التواجد بحضور مماثل في لبنان، وجود قوى أمريكية في لبنان وخلق قواعد في الأمد البعيد، لصالح التدخل الأمريكي تسمح للدبلوماسية الأمريكية بتحقيق أهداف ثلاثة: مراقبة مباشرة على التحرك الإسرائيلي أولا ثم توازن دائم مع التواجد السوفيتي ثانيا ثم مساندة فعالة للقواعد المتقدمة في تركيا والمتأخرة في سيناء ثالثًا، مما لا شك فيه أن الموقف لا يزال في بدايته: هل سوف تنجح الولايات المتحدة في تحقيق ذلك الهدف أم أنه سوف يكون مقدمة لمأساة جديدة تعيد للذاكرة حرب فيتنام؟ الأحداث حبلى بجميع الاحتمالات، فرض الدروز الانصياع إلى قيادة الكتائب وإعلان جمبلاط

عن التحدي الصريح للسلطة الشرعية في بيروت لابد أن خلفه قوى تسانده، فهل الاتحاد السوفيتي يعد للولايات المتحدة مستنقعا جديدًا؟

وهل سوريا مستعدة للانزلاق إلى ذلك المستنقع؟ وهل إسرائيل سوف يحدد لها دور بذلك الخصوص من الجانب الأمريكي أم أنها بانسحابها إنما تعلن عن الرفض القاطع للتواحل في تلك اللعبة؟ وهل يرتبط ذلك باعتذار بيجين عن زيارة واشنطن أثناء وجود الجميل بالعاصمة الأمريكية؟ جميع الاحتمالات واردة.

في هذا الإطار كيف تتصور الاستراتيجية الأمريكية التعامل مع المنطقة؟

ما هي الاستراتيجية التي يغلب على المخطط الأمريكي أن يلعبها بصدد التعامل مع القوى في المنطقة حيث المصالح الأمريكية لا حدود لها؟ آن مستقبل السيادة الأمريكية خلال الأعوام القادمة سوف يتحدد في هذه المنطقة فكيف يتصور ريجان ومساعدوه أسلوب المواجهة في هذه البقعة للنجاح السوفيتي.

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تقوم على أساس متغير جوهري وهو الاعتماد على قوى التدخل السريع التي تتكون من حوالي مائتي ألف مقاتل يمكن أن تصل عند الحاجة إلى حوالي ستمائة ألف وعندما يكتمل الإطار العسكري الكامل لتلك القوى والذي يتوقع أن يتم خلال عامين، يحيط بهذه القوى مجموعة جيوش محلية وقواعد منتشرة في مجموعة تصل إلى قرابة مليون مقاتل، فإلى جانب إسرائيل ومصر والسعودية فلا يجوز أن نغفل إمكانيات أخرى قادرة على أن تنظم وقت الحاجة للمساندة، قاعدة دييجو جارسيا في وسط المحيط الهندي الباكستان، على الحدود الشرقية للكماشة السوفيتية ثم تركيا في الشمال قادرة على أن تخلق جبهة أخرى لتشتيت أي قوى مهاجمة أو متسللة، الذي يعنينا أن نؤكد عليه في هذا التصور الاستراتيجي هو القناعة بجعل المتغير العسكري هو المسيطر على التعامل مع هذه المنطقة بحيث أن هذا الإدراك يحيل إلى مجرد عنصر من عناصر البعد العسكري للتعامل مع المنطقة.

90- فلسفة التعامل مع دول العالم الثالث وتطور الاستراتيجية الأمريكية:

من الطبيعي أن يكون التساؤل الحقيقي الذي يسيطر على هذه الملاحظات في محاولة من جانبنا لفهم الإدراك الأمريكي للتعامل الدولي يدور حول الاستفهام التالي: ما هي استراتيجية التحرك الأمريكي في مواجهة حركات التجديد والثورة في دول العالم الثالث بصفة عامة المنطقة العربية بصفة خاصة؟ يجب أن نسرع فنذكر بأن هذا التساؤل ليس هو نفس الاستفهام الذي سبق وطرحناه بصدد التعامل مع منطقة الشرق الأوسط في نطاق استراتيجية الصدام العسكري بين موسكو وواشنطن، تساؤلان كلاهما قد يقود للآخر ولكن يجب أن نطرح كلا منهما على حدة، وليس أدل على ذلك من أ، الولايات المتحدة هي التي تخلت عن الشاه وهي التي تسعى ولو في حدود معنية بالغزل مع الثورة الإسلامية كخط مواجهة لإيقاف المد السوفيتي في الامتداد الجنوبي الذي يفصل روسيا عن المحيط الهندي، هذه الملاحظات تفرض الفصل بين الناحيتين رغم أن الواقع قد

يفرض ربط كلاهما بالآخر، تعامل مع الاتحاد السوفيتي من جانب وتعامل مع المنطقة من جانب آخر وذلك رغم أن التخطيط الاستراتيجي لا يميز بين النوعين من أنواع التعامل في المنطقة.

ما هي من ثم عناصر الإدراك الأمريكي لحركات الرفض والثورة في دول العالم الثالث؟

سؤال سوف نحاول الإجابة عليه لنستطيع أن نحدد موضع منطقة الشرق الأوسط من الاستراتيجية الأمريكية وخصائص الإدراك الأمريكي بالوظيفة التي يجب أن تؤديها تلك المنطقة من إطار ذلك التعامل القتالي الذي سوف تشنه إن آجلا أو عاجلا الإدارة الأمريكية مرة أخرى يتعين علينا أن نذكر القارئ بحقيقة مزدوجة: الأولى أن الإدراك الأمريكي لا يرتفع إلى مستوى الاستراتيجية المتكاملة، ورغم أن هذه الناحية أقل خطورة في نطاق التعامل مع دول العالم الثالث إلا أنها تظل تحمل دلالتها أيضًا في هذا النطاق.

كذلك فعلينا ألا ننسى أن المدركات السائدة في الإدارة الأمريكية الحالية التي يقودها ريجان ليست في جوهرها سوى عودة إلى المفاهيم التي طرحتها من قبل إدارة كيندي، على المحلل المحايد أن يعترف بأنه منذ اختفاء مجموعة العقول التي أحاطت بالرئيس الشاب لم يقدر حتى اليوم للقيادة الأمريكية فكر حقيقي جديد.

لو عدنا لنقطة البداية والمتعلقة بالإدراك الأمريكي للتعامل مع دول العالم الثالث لكان علينا أن نبدأ فنلاحظ مدى صعوبة الموقف الأمريكي، فالدولة الشيوعية تنطلق من مفاهيم تملك بريقا معينا للدولة المتخلفة، لينين يلعن أن مستقبل المعركة بين الاشتراكية والرأسمالية سوف يتحدد فيدول العالم الثالث .. وبغض النظر عن صحته من عدمه فهي لغة ترضي الكبرياء المفقود وتخلق الوهم بأهمية عالمية، والسياسية السوفيتية تتبنى مبدأ تغيير الوضع القائم لأنها تعلم أ، تغيير الوضع القائم أيًا كانت صورته هو لصالح السياسة السوفيتية، وهي تتحدى القوى الاستعمارية بجميع صورها لأن هذا يعني تحطيم أحد صخور المواجهة للتوسع الروسي، جميع عناصر الإطار الدولي تقف مؤيدة للتعاطف بين قيادة موسكو وقيادات العالم الثالث بينما جميع متغيرات الوجود الأمريكي تأبى إلا أن تخلق عقبة حقيقية في سبيل خلق التفاهم أ, لتعاطف بين القيادات الأمريكية وتطلعات دول العالم الثالث.

فالقيادة الأمريكية ترث كل ما قدمه العالم الاستعماري الأبيض الرأسمالي من أثام، الضمير الأمريكي يجب أن يتحمل وزر مجازر ثلاث: الهنود الحمر، اليهود الغربيون، ثم أبناء فلسطين.

والمجتمع الأمريكي هو قمة الرأسمالية وهو يربط بين سياسته الخارجية وسياسته الداخلية ومن ثم يجعل من سياسته الخارجية امتدادًا للاستعمار الجديد بكل عناصره ومتغيراته، ثم ما هو أكثر من ذلك فإن القيادة الأمريكية لم تستطع أن تخلق منطقا أو

فلسفة وتنظير للتعامل مع دول العالم الثالث قادرًا على خلق الجاذبية وإشعال الانتماء، وهنا نلحظ رغم نجاح كيندي في وضع استراتيجية متكاملة إلا أنه بصدد هذا البعد النفسي والمعنوي في علاقته بالمجتمع الجديد بالدول الملونة لا نستطيع إلا أن نسجل الهزيمة أيضًا في الإدراك السياسي لمجموعة كيندي من المخططين وعلماء الاستراتيجية.

نستطيع بصفة عامة أن نميز في تاريخ وتطور التعامل بين القيادة الأمريكية وشعوب العالم الثالث بين مراحل ثلاثة كل منهما تملك مذاقًا مختلفًا.

أولا- مرحلة التدخل وتمتد حتى منتصف الستينات وبصفة عامة حتى انتهاء حرب فيتنام.

ثانيًا- مرحلة التفاوض وعدم التدخل وهي التي سيطرت على السياسة الأمريكية خلال قرابة العشرة أعوام لسابقة على مجيء ريجان.

ثالثًا- ثم مرحلة الثورة المضادة وهي التي نصوغها كأساس لسياسة الإدارة الأمريكية الحالية.

الرحلة الأولى وتبدأ مع بداية الحرب الباردة وتبرز مظاهرها بشكل واضح أولا في كوريا ثم وبصفة خاصة في فيتنام، خلال تلك الفترة التفوق الساحق الأمريكي في المواجهة العسكرية مع الاتحاد السوفيتي، من جانب فضلا عن أي موقع تشعر بأن واجبها أن تضع بخصوصه حدا لأي نوع من أنواع الثورة أو الرفض العنيف للمصالح الإمبريالية الأمريكية، أن أي تحرر وطني في العالم الثالث يجب أن ينظر إليه على أنه تهديد للمصالح الأمريكية ومن ثم يصير من حق القيادة الأمريكية أن تتخذ جميع الاحتياطات العسكرية السياسية والاقتصادية والتي تراها مناسبة لوضع حد لهذه الحركات، ومن منطلق هذا التصور وضع البنتاجون خطة بناء العديد من الأجهزة الخاصة القادرة على تنفيذ تلك السياسة مثل القوى الخاصة للجيش البحري وكذلك قوة الكوماندز التابعة للبحرية ثم قوة العمليات الخاصة بالأسطول الجوي..هذه القوى أطلقت في أكثر من موقع واحد في حينه، بوليفيا جواتيمالا، هوندرواس، إندونيسيا، تايلاندا ثم الفليبين.

عقب حرب فيتنام وفي أواخر المعارك الفاشلة من الجانب الأمريكي في الهند الصينية بدأت تبرز نغمة جديدة، السياسة الخارجية الأمريكية التي طلقت ولو مؤقتا مفهوم التدخل تبنت سياسة عكسية بل وتكاد تكون النقيض، سياسة التفاوض وعدم التدخل هي العلم الذي تحمله الإدارة الأمريكية منذ منتصف السبعينات وهو يصل إلى قمته مع فترة حكم كارتر، عقدة فيتنام أحدثت نتائجها وتسترت خلف سياسة سلبية تعكس واقعا أمريكيًا معينا.

سياسة الوفاق لم تكن فقط تعبيرًا عن رغبة موسكو في استغلال طبيعة الإطار الدولي لتحقيق نوع من الاختراق غير الملموس في جدار المجتمع الرأسمالي، ولكن

هناك حقيقة أخرى وهي أن المجتمع الرأسمالي أضحى مجتمعًا بوراجوازيا استهلاكيا ليس على استعداد لأي مغامرة ولا لأي تضحية، أنه في قناعة يعتمد أنه قد وصل إلى قوة الكمال وليس في حاجة سوى أن يحافظ على ما وصل إليه، وهو يستر حقيقة الجبن والأنانية التي تسيطر عليه بلغة الأخلاق والمثاليات.

ولكن سرعان ما استيقظ وكانت يقظة عنيفة، أن اليقظة التي أحدثتها ثورة إيران والدروس بل واللكمات العنيفة التي توالت ما كان يمكن إلا أن تحدث رد فعل واضح وصريح، فأفغانستان ذكرت القيادات الأمريكية بأن السياسة السوفيتية أضحت استفزازية عنيفة مغامرة، والخميني أعلن أن دول العالم الثالث لها كلمتها ولها قوتها أيضًا في مواجهة القوى الكبرى، وفي حلال ذلك اكتشف الرأي العام الأمريكي حقيقة كانت قاصرة على كتابات المتخصصين وهي أن التوازن العسكري لم يعد في صالح أمريكا الشمالية وأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تحدي العملاق الروسي.

في هذا المناخ الدولي والقومي وصل ريجان بفلسفة جديدة.. هي في الواقع عودة للغة كيندي وإلى الإطار الفكري لخبراء الرئيس الشاب ولكن مع بعض الإضافات الجزئية والتعديلات الجانبية، ابتداء من تسمية السياسة الجديدة فهي لن تعرف بأنها سياسة التدخل ولكن سوف توصف بأنها سياسة الثورة المضادة، وهي لن تصف حركات العالم الثالث بأنها حركات تحرر قومي وإنما سوف تصف لكلمة " الإرهاب الدولي" ولكن لنترك خداع الألفاظ فالدعاية تغلغلت حتى في التحليل العلمي ولننظر من قرب هذه الفلسفة وهذا الإدراك الجديد.

تنطلق استراتيجية التعامل الأمريكي مع دول العالم الثالث من أربعة مبادئ كل منها يكمل الآخر:

أولا- أن أحد عناصر القلق التي يجب أن تسيطر على القيادة الأمريكية هو مواجهة أي حركة ترمي لتغيير الوضع القائم في أي بقعة من أجزاء العالم الثلث، أن أي حركة من هذا النوع هي نوع من الإرهاب الدولي، ويقول هيج بهذا الخصوص بصراحة تكاد تكون نوعًا من السذاجة: "أن مفهوم مقاومة الإرهاب الدولي ـ وهو الاصطلاح الذي استخدم للتعبير عن حركات التغيير في العالم الثالث ـ يجب أن يحل في اهتماماتنا موضع مفهوم الدفاع عن حقوق الإنسان".

ثانيًا- مواجهة هذا الإرهاب الدولي يجب أن تتم من خلال استخدام القوة العسكرية، لا يزال الوقت لم يسمح بتنفيذ هذه السياسة العنيفة ولكن جميع الدلائل تقطع بأنها سوف تكون أكثر قسوة وشراسة منها في أي فترة أخرى في تاريخ السياسة الأمريكية ولنتذكر بعض الظاهر.

الإدارة الجديدة أسرعت بتنظيم قيادة مشتركة مستقلة القوى الخاصة بحيث تستطيع أن تنظم أعمال هذه القوات باستقلال كامل عن الأسلحة التي تتبعها كل منها وبحيث تنسق العمليات بين القوات الخاصة التابعة للأسلحة العسكرية الثلاثة، جيش البر وجيش

البحر والسلاح الجوي القائد الأعلى لهذه القيادة المشتركة حاليا هو جنرال " ريتشارد شولتز" Richard Scholtes وموقع القيادة "فورت براج" Fort-Bragg

كذلك فإن الميزانية تضمنت العديد من الملايين لتخزين المؤن والسلاح والوقود الخاص بهذه القوات وقد سبق ورأينا ذلك، على أن الملحوظ أيضًا هو أن هذه الميزانية تضمنت بنود خاصة بأعداد والإنفاق على المستشارين العسكريين ولنتذكر ا، التورط في الفيتنام بدأ بإرسال المستشارين.

الاستجابة لأغلب طلبات النظم التابعة للسياسة الأمريكية بصدد توريد الأسلحة المتقدمة التي تجد نفسها في حالة صراع مع حركات رفض مسلحة محلية، عام 1982 سجل مساعدة عسكرية مع زيادة واضحة لكل من: تايلاند، إندونيسيا والفليبين.

كذلك فإن البنتاجون وضع برامج عديدة للتدريب ضد حرب العصابات في نماذج متعددة: حرب العصابات في منطقة الغابات، حروب الكر والفر في الصحاري المتسعة، ثم أيضًا حركات المقاومة للتدمير في المدن ومواقع التجمع السكاني.

ثالثا- كذلك فإن النظرة السائدة حاليا هي جعل منطلق التعامل مع الحركات الثورية في دول العالم الثالث هو فقط القوة والقدرة العسكرية، من العبث حديث عن الإصلاح أو التقدم أو فرض تجديد، أن الذي يعني القيادات الأمريكية الجديدة هو القدرة على الاستئصال الجسدي والعضوي للقوى الثورية والقيادات الرافضة، التعاون مع القوى المحلية يجب أن يكون محوره فقط هذه العقلية، وهنا نلمس بوضوح التطور الحقيقي في النظرة الأمريكية للتعامل مع شعوب العالم الثالث، فاستراتيجية كيندي كانت تقوم على جعل التحرك من منطلق أداتين كلا منهما تكمل الأخرى بل وتقدم لها.. فالجهد العسكري أولا يرمي إلى اكتشاف مواقع الرفض وعزلها عن المجتمع الأصلي ثم تدميرها وسحقها كليا، ولكن من جانب آخر فيجب أن يرافق الجهد العسكري حركة واعية سياسية اقتصادية ترمي إلى فرض إصلاحات الاستجابة لمطالب الشعب رفع المستوى المادي للمواطن العادي ومن ثم خلق نوع من المساندة للحكومة المحلية المتعاونة مع الإدارة الأمريكية، ولم تكن تغفل القيادة الأمريكية بهذا الخصوص عملية التعامل مع العنصر المعنوي والدعائي والتي كانت تسميها "غزو العقول والقلوب" تتولاها أجهزة خاصة رجالها يختارون عادة من الجامعات الأمريكية تكون وظيفتها نشر القناعة والإعجاب بالنظام والسياسة والنموذج الأمريكي، الفكرة الأساسية تدور حول ضرورة ترسيب مفهوم التحالف بعد استئصال مفهوم الاستعمار من الفكر القومي للمنطقة موضع التعامل.

النظرة الجديدة واقعية وعنيفة في واقعتها، أنها لا تؤمن بفكرة الإصلاح ولا بكل ما يتصل بغزو القلوب، هي تكتفي بهزيمة القوى الثورية واستئصالها بالأدوات العسكرية أما ما عدا ذلك لا يعنيها بل مضيعة للوقت والمال. وبدلا من أن تهتم بما يسمي " غزو العقول والقلوب؟ هي تهتم بالتقوية العسكرية لأنصارها بحيث يجد كل من يحاول الرفض أو الثورة نفسه إزاء حائط من القوة لا سبيل لاجتيازه.

رابعًا- على أن أهم ما يميز النظرة الجديدة هو الاهتمام الخاص بالحركات العسكرية في داخل التجمعات السكانية، القوى النظامية تواجه لأول مرة مثل هذا التعامل في دول العالم الثالث، والواقع أن التجمعات السكانية في دول العالم الثالث تتميز بخصائص معينة: العدد الضخم من السكان، ضيق المساحة الأمر الذي يقيد حرية التحرك بل في كثير من الأحيان أن لم يكن في أغلبها انعدام أو ضيق الطرق وذلك فضلا عن تعدد الأماكن الصالحة للاختفاء وللمفاجأة، الحركات العسكرية في داخل التجمعات السكانية تفرض أبعادًا جديدة وهي ذاتها متعددة التطبيقات: فهي قد تتجه ضد الثوار أو حركات التمرد والإرهابيين أي أفراد معدودين، ولكن قد توجه ضد الجماهير المتكتلة في تجمع واحد رهيب العدد في مدينة مزدحمة بالسكان.. وأخيرًا فقط يفرض على القوى الأمريكية تتحصن في موقع معين وتصير بمثابة قلعة مسلحة في بحر من الرفض المحدود القدرة على المواجهة، جميعها تطبيقات جديدة في حاجة إلى تدريب من نوع معين استغلت بخصوصه بصفة خاصة تجربة بيروت على أوسع نطاق وبصفة خاصة بالنسبة للناحية الأخيرة التي سميت في حينها بحرب الفنادق.

وككل استراتيجية فإن هذا التصور الأمريكي ليكتمل لبد وأن يقدم أدواته الحركية التي من خلالها يستطيع أن يحقق أهدافه، فما هي الأدوات التي سوف تستند إليها الإدارة الأمريكية في تحقيق استراتيجيتها من منطلق ذلك التصور الذي حددنا عناصره؟

قد تكون الإجابة على هذا السؤال سابقة لأوانها، كذلك فلابد وأن الإدارة الأمريكية تحيط تخطيطها بسياج من السرية يمنع من وضوحه أيضًا أنه لم تمض على وصول قيادة ريجان إلى الحكم إلا فترة قصيرة نسبيًا.. رغم ذلك فنستطيع أن نؤكد على الأدوات الأربع التالية والمستندة إلى نفس المصادر الأمريكية المتداولة.

مفهوم الطب الوقائي.

الثور المضادة الحضرية.

التدخل السريع.

التركيز على قوة النيران المكثفة.

أ\دوات أربع ولكنها تنبع من مفهومين أساسيين: الوقاية أولا خير من العلاج ومن ثم يجب ألا ننتظر حتى تنفجر الثورة أو حركات الرفض بل يجب اقتطاعها مسبقًا، والثاني عندما نتدخل فلندع جانبا مفهوم التدرج في التدخل وإنما يجب أن يكون هذا التدخل كثيفًا صاعقًا،وبعبارة أخرى أول ما يجب أن تهتم به الإدارة الأمريكية هو عملية حصر حقيقية للقوى والقيادات القادرة أو الصالحة لأن تكون بؤرة رفض على قسط معين من الفاعلية، وعندما تكتشف الإدارة الأمريكية ذلك عليها أن تلجأ لجميع الوسائل لاستئصال تلك القوى والقيادات: الترغيب والتطويع خطوة أولى وإن لم تفلح فالقبض والسجن خطوة ثانية وإلا فالقتل والاستئصال الجسدي.. هذا ما يكتبه بصراحة "ميشيل كلار" الخبير في معهد التحليل السياسي بجامعة واشنطن، وهو ما يسمح لنا بأن نفهم

الوظيفة التي تؤديها مراكز البحوث المنتشرة خلف مزاعم الأهداف والاعتبارات الأكاديمية، يقول الكاتب السابق ذكره بكلمات واضحة معبرا عن هذه الحقيقة " ولتستطيع هذه السياسة أن تكون مجدية فإن السياسة الأمريكية تفترض الملاحظة المستمر: لسلوك المواطنين من خلال البوليس وناقلي المعلومات للإدارة الحكومية وكذلك من خلال وضع نظام حديث للتصنت والمراقبة فضلا عن معالجة المعلومات.

وإذا فرض التدخل والاضطرار للتعامل العضوي مع مصادر الرفض، فليس هناك موضع للتعامل بطريق التدرج والتصعيد المتتالي تبعا لقوة الحركات الثورية بل يجب النزول بالثقل الكامل واستغلال التفوق التكنولوجي والقدرة على الإبادة العنيفة بأقصى معانيه، وهكذا بينما كان خبراء كيندي يتصورون التزايد المتصاعد والمنضبط في التواجد العسكري فإن الإدارة الأمريكية الجديدة تؤمن بضرورة التدخل السريع والمكثف للقوى العسكرية بحيث تتمكن الأداة الأمريكية من أن تسحق أي حركة رفض قبل أن يتحقق أي من هذين الهدفين: اكتساب مواقع في المجتمع المحلي من جانب، خلق أدوات الاتصال والمساعدة مع قوى أجنبية من خارج موقع الثورة من جانب آخر بل ويصل الأمر ببعض رجال البنتاجون إلى القول بأنه إن لم تستطع القوات التقليدية التطويق السريع والاستئصال العنيف لحركات الثورة فلا يوجد ما يمنع نم استخدام الأسلحة النووية الميدانية لتحقيق ذلك الهدف.

المبحث الثالث

مواقع التوتر حول الخليج العربي والاستراتيجية الأمريكية الجديدة

91- مواقع التوتر في العالم وحدود تدخل القوتين الأعظم:

من العرض السابق نلحظ أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لا تزال تعيش مفاهيم كيندي، وأن التدخل يأخذ صورة القوى الأمريكية المتمركزة في إحدى القواعد كقاعدة دييجو جارسيا أو غيرها وقد انطلقت باسم قوات التدخل السريع تحطم أي قوى ثورية أو قوى للتغير تسير في دائرة وفلك النفوذ السوفيتي، وهي لا تميز بهذا الخصوص بين منطقة وأخرى، فالعالم بأجمعه خريطة واحدة وهذا هو مفهوم الشمولية في تصور المخطط الأمريكي، والقدرة التكنولوجية المتقدمة تؤهل الإرادة الأمريكية في أن تسحق أي محاولة محلية أو حتى دولية لاجتياح إحدى مناطق التوتر.

ومن هنا حقيقة المأساة التي تنتظر القيادة الأمريكية:

تقييم الاستراتيجية في الواقع يفترض تساؤلا مسبقا: كيف سوف تتسرب القوى الأخرى الرافضة أمر الممانعة للمصالح الأمريكية، في منطقة معينة؟ ولو أردنا أن نحدد موضوعنا حول منطقة الخليج لكان علينا أن نطرح السؤال بالشكل التالي: ما هي خصائص منطقة الخليج كأحد مواقع التوتر القادرة والقابلة لخلق صراعات إقليمية أو محلية صالحة لأن تستغل لصالح إحدى الدولتين الأعظم؟

الإجابة على هذا السؤال لا يمكن أن تواجه بمعزل عن حقيقة الأزمات التي تعيش الأسرة الدولية، والواقع أن علينا في تبويب والتمييز بين مواقع التوتر أن نفصل بوضوح بين ثلاثة نماذج من مواقع التوتر.

المجموعة الأولى حيث القوى الكبرى تنقلب فتصير تابعة للإرادة القومية الإقليمية، إن إرادة الدولية الإقليمية هي التي تتحكم في الدولتين الأعظم بحيث أنه في نهاية الأمر تصير هذه التابعة وليست المسيطرة، يبرز هذا واضحا في العمالة الأربعة للقارة الآسيوية: اليابان والصين وفيتنام والهند.

في هذه الدولة لا تستطيع أي قوة عظمى أن تتلاعب بالإرادات المحلية.

وتستطيع أن تلحق بهذه التطبيقات الأربعة مصر خلال فترة حكم جمال عبد الناصر، أي محاولة من جانب الدولتين الأعظم لاستخدام التوتر المحلي لصالح أي منها لابد وأن تقابل بالفشل، على العكس فإن الإرادة المحلية تستغل الصراع بين الدولتين الأعظم لحل مشاكلها الإقليمية، والسبب في ذلك يعود لعدة متغيرات أساسية:

أولا- القومية في تلك المناطق تتميز بالدقة والوضوح، كذلك فإن شعور بالكبرياء القومية يغلب إحساسًا بالتفوق يسيطر على المواطن العادي.

ثانيًا- المتغير الأيديولوجي بمعني التناقض بين مفهوم شيوعي يساري وآخر رأسمالي غربي قد تجاوزته المفاهيم القومية المحلية، لقد تشكلت الصراعت الأيديولوجية بالمعني السابق بآمال قومية بحيث أن الصراع الأيديولوجي بهذا المعنى لم يعد أن يكون سوى عملية إجرائية تتعلق بالسوك القومي ولا تستطيع أن ترتفع لخلق الفرقة القومية.

ثالثًا- مشكلة التخلف أيضًا أضحت حقيقية نسبية، النموذج الياباني لم يعد قاصرًا على ذلك الشعب بل أنه امتد ليشمل جميع أجزاء جنوب شرق سيا، فيتنام تملك رابع جيش في العالم متقدمة بهذا المعنى على جيع الجيشو الأوروبية غربية كانت أم شرقية.

في هذه النماذج السابق ذكرها فإن الإرادة القومية مصممة على عدم التبعية سواء للإرادة الأمريكية أو للتدخل السوفيتي، الثقة والإيمان في الأصول الحضارية لتلك الشعوب يأتي فيدعم من الاستقلالية في الصراع بين المفهوم السوفيتي والنظرة الأمريكية للوجود السياسي وهكذا فإن التدخل الأجنبي لا يمكن أن يخدم أي قوة دولة بل أنه في الأمد البعيد لابد وأن يخبئ مفاجآت غير سارة للقوة العظمى التي تسعى للتدخل، الاتحاد السوفيتي في الصين، الولايات المتحدة في فيتنام والهند، بل وطوكيو قادرة على أن تعد لواشنطن مفاجآت غير متوقعة، ولكن لم يحن بعد أوانها.

ب- المجموعة الثانية توجد في الطرف العكسي كلية للمجموعة السابقة بدلا من أن نجد أنفسنا في واقع سياسي حيث إرادات قومية متكاملة قادرة على أ، تستغل الخلاف بين موسكو وواشنطن، إذا بنا إزاء إرادات مهلهلة تعمل بوحي وتوجيه من القوى الدولية الكبرى، أنها قيادات لم تستطع أن تكتمل الأمة حول أهداف واضحة بحيث تسعى لأن تؤدي وظيفة إقليمية محددة.. وهي في نهاية الأمر لا تعدو أن تكون كيانات ضعيفة هشة

لا تعبر عن كيانات سياسية قومية حقيقية، بل هي لا تعدو أن تمثل وجودًا مصطنعًا خلقته تلك الإرادات الدولية، ولنذكر على سبيل المثال جميع أجزاء القارة الأفريقية جنوب الصحراء لو استثنينا الحبشة والصومال، أنها النموذج الواضح لهذا التطبيق الثاني حيث تصير المسرح المثالي للتدخل الأجنبي، ولنتذكر خصائص أفريقيا السوداء بهذا الخصوص:

أولا- منطقة قد تحولت إلى البلقان الجديد حيث خمسون دولة تنتشر في تلك المنطقة دون أن تستطيع أي منها أن تعبر عن كيان قومي حقيقي.. نيجيريا عملاق أفريقيا السوداء يضم مائتين وخمسين كيانًا متميزًا كل منها يزعم خصائص عنصرية مختلفة.

ثانيًا- التخلف ليس مجرد مشكلة فقر أو مستوى الحياة بل أنه تعبير عن درجة معينة من درجات التطور الحضاري حيث المجتمع لا يزال يبحث عن هويته دون أن يجد لها أي تعبير حقيقي، ومن ثم فهناك فرقة حقيقية بين الحاكم والمحكوم، الأول يمثل استمرارية مصطنعة للحضارية الأوروبية، والثاني لا يزال يعيش في عالم الفطرة الأولى.

ثالثًا- التمزقات الداخلية عميقة ومتعددة: تمزقات بين مسلمين وغير مسلمين، بين تابعين للمستعمر التقليدي بريطاني أو فرنسا أو بلجيكي وتبعا لتلك التبعية المصطنعنة، تمزقات مردها خبرة ثورية محدودةحيث الأيديولوجية السوفيتية وجدت لها مستمعًا، أن أفريقيا ليست إلا مساحات واسعة للصدام وللتدخل.

رابعًا- كذلك فإن القوى الدولية التي تلعب دورًا حاسمًا في عملية التدخل عديدة: فهي ليست فقط الدولتين الأعظم بل وكذلك العديد من القوى ذات الوزن الدولي، أفريقيا الجنوبية وليبيا دون الحديث عن كل من بريطانيا وفرنسا بل وكذلك الصين ليست سوى بعض الأسماء، أضف إلى ذلك القوى الدولية الضاغطة كالفاتيكان والشركات الدولية المتعددة الجنسية.

هذا هو النموذج الثاني لمناطق التوتر حيث القوتين الأعظم تستطيع أي منهما أن تمرح وتتلاعب كما تشاء بالقوى الإقليمية وبالكيانات المحلية.

ج- المجموعة الثالثة من مواقع التوتر تقف في وسط الطريق بين المجموعتين الأولى والثانية، هي جماعات حيث المتغير القومي قد أخضع لعملية تشويه حقيقية بأيديولوجية أو أيديولوجيات غير واضحة، في هذه المناطق نجد أنفسنا في مواجهة قوميات لم تستطع بعد أن تتكامل ومل تستطع بعد أن ترتفع إلى مستوى الثقة في الذات والنضج القيادي القادرة على أن يتحدى وألا يسمح للقوى الكبرى أ، تتلاعب به، رغم ذلك فإن تقاليد تلك المناطق تسمح لها بدرجة معينة من القدرة على الحركة بحيث يصعب وضعها في نفس الدائرة التي سبق ورأيناها بصدد أغلب دول أفريقيا السوداء، مما لا شك فيه أن التطور الطبيعي لتلك المنطقة سوف يوقدها إلى مستوى الدائرة الأولى ولكن

انتظارًا ليتحقق ذلك فإن الدولتين الأعظم قادرتين على أن تتلاعب بإرادة تلك المناطق بنفس الأسلوب الذي رأيناه في أفريقيا السوداء ولكن بحذر شديد، وتستطيع أن تدخل في هذه الدائرة الثانية أغلب الدول العربية، جميع الدول الآسيوية غير العربية وغير العمالقة، الأربع السابق ذكرها وكذلك في أفريقيا السوداء كل من الحبشة والصومال.

92- منطقة الخليج العربي والتدخل الخارجي.

ليكتمل هذا الإطار علينا أ، نتوقف إزاء منطقة الخليج العربي، مما لا شك فيه أن منطقة الخليج إذا استثنينا كلا من السعودية والعراق في الجانب العربي وإيران في الجانب غير العربي هي أقرب إلى المنطقة الأفريقية منها إلى الدائرة الثالثة التي سبق وأدرجنا بها أغلب دول المنطقة العربية، وهي لذلك أرض رخوة للتدخل الأجنبي ليس فقط من جانب الدولتين الأعظم بل وكذلك من جانب قوى دولية أخرى إقليمية أو غير إقليمية.وإذا كان الموضع لا يسمح لنا بالإطالة في هذه الناحية فلنحدد بعض الملامح العامة التي يفرضها هذا الموضوع.

أول التساؤلات لابد وأن ينبع من محاولة التحديد بالنظرة السوفيتية للتدخل، وهنا نلحظ أن العقيدة السوفيتية بهذا الخصوص تمتاز بالدقة والوضوح، وهي تنبع من عدة عناصر.

أولا- وجود استراتيجية كلية وشاملة تتضمن جميع أجزاء العالم في نظرة واحدة، كل منطقة صالحة للتدخل بشروط.

ثانيًا- رغم ذلك فإن سياسية الاتحاد السوفيتي من حيث جوهرها هي سياسية واقعية عملية عندما يحدث التدخل، إنها تعمل على خلق لغة معينة ومنطق محدد وأسلوب مختلف لكل موقع من مواقع التدخل ولكل موقف مرتبط بذلك الموقع ينبع من النظرة الشاملة والتي أساسها خلق التغير وفرض الاضطراب.

ثالثًا- ولكنها تفضل الدول والجماعات الأكثر استقرارًا وتماسكًا من غيرها.

رابعًا- رغم ذلك فهي لا تتردد في أن تستغل كل موقف أو ظرف يسمح بخلق القلائل، أو بوضع قدم لها بأي معنى من المعاني، ولعل خير نموذج لذلك هو تعاملها مع دول جنوب أفريقيا العنصرية، ورغم مساندتها الواضحة لجميع قوى الرفض الإفريقية السوداء.

خامسًا- ولكنها تجعل من القاعدة المطلقة للتدخل أن يتم ذلك دون أن تترتب عليه المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي لذلك تلجأ إلى الوسيط وتتعمد أن تجعل تدخلها تدريجيًا غير ملموس ليصير عقب ذلك واضحًا صريحًا ساحقًا.

الجانب الأمريكي في هذه المواجهة لم يملك بعد استراتيجية حقيقية، وحتى خروج كارتر فلم تكن له أية استراتيجية للتدخل، وعقب مجيء ريجان سبق أن رأينا أنه قد أحيا استراتيجية كيندي، ولكن هل العالم لا يزال كما كان في عهد كيندي؟

فلنتذكر الحقائق الجديدة:

علاقة القوى العسكرية لم تعد في صالح الولايات المتحدة والتفوق السوفيتي يعترف به جميع الخبراء وهو أن لم يكن قد وصل إلى حد التفوق فقد اقترب ومن ثم فهو قادر على التحدي أو هو قريب من الوصول إلى ذلك المستوى في القريب العاجل.

الاتحاد السوفيتي يكاد يكون غازيًا لجميع أجزاء أفريقيا السوداء والولايات المتحدة لم تستيقظ بذلك الخصوص إلا فقط منذ عدة أعوام.

أهمية منطقة الخليج اختلفت وأضحت تمثل اليوم عصب الحياة بالنسبة لجميع اقتصاديات دول المعسكر الغربي.

الحرب العراقية الإيرانية عقب حركة الخميني تلبث أن هناك حدود لم تستطيع أن تتعداها أي من القوتين الأعظم.

الاستراتيجية السوفيتية التي كانت في فترة كيندي دفاعية أضحت اليوم هجومية استفزازية لا تتردد في الأخذ بزمام المبادرة.

في هذا الإطار الدولي للتعامل فإن المخطط الأمريكي يجب أن يتمكن من بناء استراتيجية جديدة أكثر صلاحية للتعامل مع الواقع الحالي وبحيث تفرض على موسكو التراجع وليس أن تترك التدخل السوفيتي يصل إلى أمريكا اللاتينية مع مواقع هامة للانطلاق حول المحيط الأطلسي، إن الاستراتيجية الأمريكية هي في جوهرها استراتيجية دفاعية وقد آن لها أن تصير هجومية إذا أرادت أن تحافظ على توازنها مع استراتيجية الإغراق السوفيتي.

ج- عودة إلى منطقة الخلي فيتعين علينا أن نطرح السؤال التالي قبل أن نحدد إجاباتنا بصدد احتمالات التدخل وموقف الاستراتيجية الأمريكية ما هو أسلوب التدخل المعتاد من جانب الدبلوماسية السوفيتية؟

على ضوء خبرة الأعوام العشرة الماضية نستطيع أن نحدد ملامح النموذج التقليدي للتدخل في المتغيرات والخطوات التالية:

أولا- موقف حيث مجوعة من الأوضاع تفرض نوعًا من التناقض في المصالح والأهداف فإذا بالمجتمع المحلي ينقسم إلى وحدات متناقضة ومتصارعة، علينا أن نلاحظ أنه لا توجد منطقة في دول العالم الثالث تخلو من هذه الصراعات سواء بين أجزاء من المجتمع الواحد أو بين مجتمعات متجاورة.

ثانيًا- توازن معين بين الطوائف أو القوى المتنازعة أو تقارب من حيث الوزن بحيث أن أيًا من تلك القوى لا تستطيع وحدها أن ترجز كلمتها النهائية على القوة أو القوى الأخرى ذات المصالح المتناقضة معها.

ثالثًا- إحدى القوتين الأعظم وفي هذا الافتراض هو الاتحاد السوفيتي يختار الطرف الأكثر صلاحية للتعامل سواء لتبعية أو لوحدة مصالحة مع النفوذ السوفيتي أو لتقاربه الفكري والأيديولوجي ليقدم له المساعدة: سواء بطريق مباشر من خلال صفقات

الأسلحة أو بطريق غير مباشر بتقديم خبراء ومستشارين وقوات تتبع دولة أخرى ولكنها تخضع لتوجيهات موسكو.

رابعًا- الهدف الأساسي منذ تلك اللحظة يصير مزدوجًا، تدعيم وتقوية التسلل الخارجي بطريقة مطردة، سواء من خلال تغيير النظم الداخلية أو عن طريق مساندة الأنصار المحللين للوصول إلى المراكز الحساسة في البناء السياسي القومي بحيث يتم التحكم في صنع القرار بأدوات قوية ولكنها تعمل لحساب موسكو، وفي أغلب الأحيان يصير التدخل في كلا البعدين بطريقة ثابتة وفي آن واحد.

هذا هو النموذج المعتاد ولكن كل واقع كما سبق وذكرنا يفرض خصائص متميزة، فإذا كان هذا الأسلوب هو الذي اتبع في أغلب الدول الإفريقية فإنه اختلف في أفغانستان حيث أعقب ذلك عملية غزو واسعة النطاق من خلال دعوة القيادات المحلية لمساندتها باسم الاعتبارات والمصالح القومية.

د- بقي السؤال: أين من هذا واقع الخليج العربي؟

حتى وقت قريب كان الخوف الذي يسيطر على القيادات العربية في هذه المنطقة ينبع من أطماع الشاع السابق، والوثائق المنشودة تثبت أنه كان يعد لاجتياح جميع أجزاء منطقة الخليج بما في ذلك العراق، كذلك فإن التصاعد المتزايد لقوة العراق كان يقلق القيادات الأمريكية كما أعلن ذلك بصراحة أكثر من مسئول واحد وتضمنته العديد من التقارير المتداولة، ولكن في هذه اللحظة ولعدة أعوام قليلة فإن الحديث عن خطر على دول منطقة الخليج من هذه الناحية وأيًا كانت نتيجة الحرب القائمة يتضمن قسطًا من المبالغة.

هل معني ذلك أنه لا توجد مخاطر؟ كلا، كذلك القول بأن الاتحاد السوفيتي لن يتردد في غزو المنطقة بعملية عسكرية مباشرة كما يرد على لسان بعض المسئولين يعبر عن سذاجة وعدم فهم للاستراتيجية السوفيتية من جانب آخر، أن سياسة التدخل السوفيتي قائمة على أساس تعميق التناقضات الإقليمية والتعامل من خلال الوسيط مع تطويق هذه المفاهيم تبعا لكل موقف.

فما هي نقاط الضعف والتوتر الصالحة للتطويع لهذه الاستراتيجية؟

هناك ثلاث نقاط أساسية:

أولا- الخلاف بين الدول العربية حول النظرة إلى الحرب العراقية الإيرانية: هذا الخلاف قائم أيضًا بين دول منطقة الخليج، وعلينا أن نتذكر موقف اليمن الجنوبي على وجه الخصوص.

ثانيًا- الترابط الواضح بين مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي من جانب وأمن الخليج من جانب آخر، وأمن البحر الأحمر من جانب ثالث، هذا الترابط أدى إلى ضعف في الجانب الأمريكي بسبب الفشل في الحل السلمي أولا ثم مقتل السادات ثانيًا، ثم التعنت الإسرائيلي ثالثًا، وجاءت عقب ذلك عملية غزو لبنان والأحداث المختلفة المرتبطة بذلك

ليزيد من هذه الحقيقة رابعًا، ولكنه أيضًا زاد من تقوية الاتحاد السوفيتي بفضل سيطرته على القرن الإفريقي عقب خلق ذلك التحالف الاستراتيجي بين اليمن والحبشة وليبيا.
ثالثًا- وجود فراغ سياسي في المنطقة، فالعراق وإيران لم تعد أي منهما معدة لملء الفراغ، والسعودية غير قادرة على ذلك، ومن ثم تجميع الاحتمالات واردة، يزيد من ذلك أن المنطقة بها من عناصر الفرقة الداخلية الكثير، وجدير بنا أن نتذكر أن ثورة ظفار لم تستأصل وأنه توجد اكثر من بقعة واحدة قادرة على أن تعيد للذاكرة نفس النموذج.
في ظل هذه المتغيرات لابد وأن نتساءل: ما هو السيناريو المتوقع من جانب الاتحاد السوفيتي للتدخل في منطقة الخليج؟ علينا أن نعيد ونكرر حقيقتين كلتاهما في حاجة إلى تأكيد: الأولى أن التدخل لن يكون بطريق مباشر وليس بطريق الغزو ولن يكون دفعة واحدة، كل هذا ينبع من طبيعة فلسفة التدخل السوفيتي، الثانية وهي أن هدف الاتحاد السوفيتي ليس في هذه المنطقة الاستيلاء ولكن فقط خلق القلاقل والاضطراب الذي يجعل تحقيق أهداف واشنطن في المنطقة صعبة إن لم يكن مستحيلة.
ولذلك فيجب أن نتوقع أن يأخذ هذا السيناريو الخطوات التالية:
أولا- إعداد اليمن الجنوبي لأداء دور معين.
ثانيًا- دفع عملية الوحدة بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي، مع تدعيم الأول بحيث يستطيع أن يسيطر على الثاني ولو نسبيًا.
ثالثًا: إحياء ثورة ظفار.
هذه الخطوات هي مقدمات لخلق حالة التوتر والاضطراب في المنطقة فهل تصليح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمواجهة ذلك الموقف؟ أم أنها سوف تترك مأساة أنجولا تتكرر في هذه المنطقة مرة أخرى؟ أم هل سوف تعتمد أساسًا على أنصارها في المنطقة لوضع حد لهذا التغلغل غير المباشر؟ ومن هم أولئك الأنصار الذين تعدهم لذلك؟ عمان بمساندة مصر أم السعودية بمساعدة الباكستان أم كلاهما؟ وهل سوف يحدد لإسرائيل دور في هذا الإدراك الجديد؟ وهل لإحياء التعاون العسكري بين واشنطن وتل أبيب دلالة بهذا الخصوص؟
أسئلة علينا أن نطرحها بصراحة ووضوح وأن نسعى لتقديم إجابة دقيقة بخصوصها، وعلينا أن نتذكر أن مشكلة، أمن الخليج أخذت اليوم أبعادًا جديدة، فمصادر الخطر على الاستقرار في المنطقة لم تعد فقط من الخارج ولكن من داخل المنطقة، والمنطقة أضحت اليوم نقطة في دائرة تمتد حولها استراتيجيات أربع تتلاعب بالمنقطة، استراتيجية أمريكية محورها الحفاظ على الوضع القائم، واستراتيجية سوفيتية جوهرها خلق القلاقل والاضطراب في جميع أجزاء المنطقة، ثم استراتيجية إيرانية هدفها الحقيقي هو الانتشار والتوغل في طبقات المجتمع الرافضة ومن ثم الاحتواء الفكري قبل نشر النفوذ السياسي، ثم استراتيجية إسرائيلية محورها الحقيقي تجزئة المنطقة إلى دويلات

وكيانات صغيرة لا وزن لها في النطاق الدولي، فلنحاول تحديد بعض هذه النقاط المختلفة.

93- منطقة الخليج وإرادة المواجهة: حل تقنين قواعد التعامل مع مصادر الخطر:

مما لا شك فيه أن طرح موضوع أمن الخليج في ظل هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة أمر محفوف بالمخاطر، كذلك مما لا شك في أيضًا أن القوة لها مستوياتها والضعف له مستوياته، والقوة قد تتحول إلى ضعف والضعف قد ينقلب إلى قوة، نموذج الأول التعامل بين الدولتين الأعظم والدول الأربع الآسيوية، النموذج الثاني، نراه في إسرائيل،ولكن المشكلة هي كيف يتم ذلك؟ وكيف يتم التخطيط لتلواصل إلى هذا الوضع حيث تستطيع دولة صغيرة أن تكره قوة عظمى على احترام إرادتها.

هذا هو جوهر وحقيقة موضوع أمن الخليج

لنستطيع أن نتعامل مع هذه المشكلة علينا أن نبدأ فنحدد مصادر الخطر على أمن الخليج، ومن ثم نتساءل كيف يمكن تحييد ذلك الموقف يجعل مصادر الخطر تفقد فاعليتها أو على الأقل تضعف قدرتها على اختراق المنطقة بما هي عليه من ضعف وتخاذل وعدم قدرة قيادية.

ولكن ما المقصود أولا بكلمة أمن الخليج؟

أمن الخليج هو عملية تحقيق للاستقرار والطمأنينة بعدم التعرض للاضطراب أو التغير العنيف الذي يهدد الأوضاع القائمة سواء من الداخل أو من الخارج، مما لا شك فيه أن الاستقرار لا يعني بالتبعية بقاء النظم أو القيادات أو الأوضاع الحالية، كذلك فإن التغير لا يمكن منعه أو تجميده، ولكن هناك فارقًا بين التطوير الهادئ غير العنيف وخلق القلاقل والدفعات الثورية غير المتزنة.

لماذا توجد مخاطر في منطقة الخليج لم تتعودها النماذج الأخرى للمجتمعات السياسة المعاصرة؟

أربعة أسباب كان لابد وأن تقد إلى جعل منطقة الخليج في حالة ضعف حقيقي إزاء أي مخاطر تأتي من الخارج أو الداخل.

أولا- الاختلال الساحق في حجم ووزن الكيانات السياسية التي تنتمي إلى المنطقة.

ثانيًا- أغلب دول المنطقة هي كيانات مصطنعة لم تستطع بعد أن ترتفع إلى مستوى التكامل والوحدة القوية.

ثالثًا- المنطقة تحتوى خبرات ضخمة ولا تملك الدفاع عن تلك الخبرات، وتاريخنا تقودنا حقيقة مزدوجة: الخيرات تستغل في موقع وجودها، وهي تتحول بهذا المعنى إلى قوة حقيقي، ومنطقة الخليج الخيرات تنقل آلاف الأميال لتستغل في مواقع لا صلة لها بمصادر تلك الخيرات وهي لم تتحول في أي معني من معانيه إلى قوى حقيقية، ومن جانب آخر فقد عودتنا الأحداث أنه حيث توجد خيرات لابد من أن يتحدد الاهتمام بتلك

المنطقة، والاهتمام مع الضعف لابد وأن يقود إلى السعي نحو الأضواء، مصر مع القطن نموذج آخر لمنطقة الخليج مع البترول.

رابعًا- المنطقة بموقعها الاستراتيجي تمثل مقتلا لإحدى القوتين الأعظم ومن ثم لابد وأن تسعى الدولة العظمى صاحبة المصلحة لتوظيف تلك البقعة لذلك الهدف ولابد وأن تسعى الأخرى ولو من قبيل الدفاع الشرعي عن النفس لمنع ذلك التوظيف.

وهكذا نستطيع أن نحدد مصادر الخطر على أمن الخليج:

أولا: الولايات المتحدة:

السياسية الأمريكية تسير في خط مزدوج، من جانب استغلال ثروات المنطقة بضمان ضخ النفط بسعر رخيص نسبيًا مع التأكد من قدرة النظام الاقتصادي الدولي والذي يتحكم فيه الاقتصاد الأمريكي على إعادة استيعاب المقابل النقدي لذلك الذهب الأسود، ومن جانب آخر تحويل المنطقة إلى قاعدة عسكرية تصلح كمنطلق لعملية وثب واسعة النطاق نحو الجنوب السوفيتي لإصابته في مواقع ضعفه القاتلة.

ثانيًا- الاتحاد السوفيتي:

وسياسته في جوهرها هي العمل على شل السياسة الأمريكية وذلك بمنع استغلال البترول من جانب ومنع التوظيف العسكري للمنطقة من جانب آخر.

ثالثًا- النظام الإيراني الجديد:

وهو بدوره لابد وأن يتبع سياسة أساسها الرغبة في احتواء المنطقة وإدخالها في دائرة نفوذه، وإذا كان استغلال الثروة البترولية يصير عنصرًا أساسيًا من عناصر السياسة الإيرانية فلا يجوز لنا أن ننسى متغيرات آخرين: من جانب إيران وهي دولة تنتمي إلى منطقة الخليج لابد وأن تسعى لتؤسس هيبتها الدولية، ومن جانب آخر فإن عددًا ضخمًا من أبناء إيران يقيم في المنطقة وهو في حاجة إلى الحماية وقابل للزيادة.

ومن هنا المخاطر الحقيقية لأن الاستراتيجيات الثلاث من الممكن أن تتقابل وتتفق حول عناصر معينة على حساب المنطقة العربية في الخليج.

ليكمل هذا الإطار لابد وأن نتساءل وما هي الأدوات التي تستطيع كل من هذه الاستراتيجيات أن تلجأ إليها؟

مما لا شك فيه أن الإجابة على هذا السؤال لا تمثل فقط فضولا فكريًا أو استكمالا لبعد من أبعاد التحليل العلمي، إنها تنبع أيضًا من الرغبة في وضع إطار محدد لحركة واعية من الجانب العربي المسئول.

أكثر الأدوات وضوحًا ودقة من حيث إمكانية التعامل هي أدوات الاستراتيجية الأمريكية، وهي في الواقع هذه الاستراتيجية التي لا تخفي أهدافها بل ولا تخفي أيضًا أدواتها، رغم ذلك علينا ألا نأخذ كل ما يعلن بالقناعة الثابتة بأنه ممكن التطبيق أو أنه ينبع من تصور أمريكي بإمكانية تطبيقه ـ نذكر على سبيل المثال ما طرحناه في أكثر من موضع وأحد بخصوص استخدام سلاح الغذاء، هنري كيسنجر في خطابتها المشهورة

هدد وأنذر بإمكانية الولايات المتحدة في أن تلجأ إلى قطع التموين الغذائي عن دول الخليج، رغم ذلك نعلم على وجه اليقين من أن مخططي الاستراتيجية الأمريكية كانوا على وعي بعدم جدوى مثل ذلك السلاح وكانوا قد قرروا عدم إمكانية الالتجاء غليه لعدم فاعليته.

ما هي إذن تلك الأدوات التي في متناول الدبلوماسية الأمريكية للضغط والتدخل في مشاكل الخليج؟

أولا- التستر خلف مزاعم الخطر السوفيتي، وهو حديث أضحى متكررًا دائمًا وثابتًا، ورغم أن أغلب المحللين الأمريكيين أنفسهم يعلمون بعدم صحة هذه المزاعم، أو على الأقل الخطر السوفيتي أن هو إلا نتيجة ورد فعل للتغلغل الأمريكي وما يثيره هذا التغلغل من مخاطر على الأمن الروسي.

ثانيًا- تكتيل القوى المحلية ضد مبدأ التحالف، ظهر ذلك أثناء فترة حكم الشاه وهو اليوم أقل وضوحًا ولكنه يظل أداة حاسمة وبصفة خاصة لأنه يسمح بتوحيد المصالح من جانب وبالتنظيم الواحد للمرافق الإقليمية من جانب آخر مبدأ التحالف هو باب واسع تتستر خلفه الأداة العسكرية الأمريكية للتواجد في المنطقة ، التسهيلات بل والقواعد الثابتة هي حديث الصحافة المتخصصة ولا نملك بخصوصها معلومات دقيقة، ولكن يكفي أن نتذكر قاعدة الظهران في السعودية ثم التسهيلات في البحرين، والميناء يبني على قدم وساق في دبي ودون الحديث عن منطقة عمان.

ثالثًا- مجلس التعاون الخليجي ليس إلا ستارًا هيكليًا لتنظيم عملية تكتيل القوى المحلية، مما لا شك فيه أنه سلاح ذو حدين: فهو أداة التقارب بين نظم وكيانات هشة لا تستطيع الاستمرارية في وضعها الحالي، وهو بهذا المعنى عملية تجديد للطبقة الحاكمة ولكنه من جهة أخرى أداة تسمح للنفوذ الأمريكي بالتسرب وبصفة خاصة من خلال السيطرة السعودية على مجلس التعاون.

رابعًا- دفع القوى المحلية أو التي هي في حكم القوى المحلية للقيام بوظيفة الضب طالعضوي للوضع المتفجر أو للقلاقل المحتملة، هذه الوظيفة قامت بها إيران الشاه بفاعلية كاملة، واليوم فإن إسرائيل مؤهلة لأن تؤدي الوظيفة وفي نفس الإطار السابق مع ملاحظة أن هذا لابد أن يخدم أيضًا الأهداف الصهيونية في المنطقة.

ب- أقل الأدوات وضوحًا وأكثرا مدعاة للتساؤل تلك المتعلقة بالاستراتيجية السوفيتية، مما لا شك فيه أن التصور الذي ساد الدبلوماسية الأمريكية في لحظة معينة والذي يمثل جوهر ومحور المنطق الأمريكي في التعامل مع القيادات الحاكمة الأمريكية في الوقت الحاضر والذي أساسه احتمالات غزو المنطقة بالأسلوب التقليدي من جانب الاتحاد السوفيتي لم يعد موضع احتمال أو على الأقل احتمالاته ضئيلة في الظروف العادية والمعتادة، الاتحاد السوفيتي تعلم بناء استراتيجية جديدة تفترض الالتجاء إلى

أدوات أخرى تتفق مع مفاهيمه الثابتة من ضرورة تجنب الصراع المباشر مع العملاق الأمريكي، وهو لذلك يستند أساسًا إلى أدوات ثلاث:

أولا- الدعوة إلى التحييد ومن ثم تفريغ المنطقة من النفوذ الأمريكي سبق أن ذكرنا خطاب بريجنيف عام 1980 وسوف نعود إليه تفصيلا، الواقع أن الدعوة إلى التحييد هي الرد المنطقي على مزاعم الخطر السوفيتي، وهنا علينا أن نلاحظ أن هذه الدعوة وبصفة خاصة عندما تتسع لتشمل المحيط الهندي تصير أولا في صالح السياسة الإيرانية، أن التحييد يتجه إلى الوجود الأمريكي حيث أنه لا ينتمي إلى المنطقة ولكنه لا يتجه إلى التواجد الإيراني لأنه جزء من المنطقة، كذلك هو لصالح السياسية السوفيتية فلا يجوز لنا أن ننسى أن أفغانستان أضحت جزءًا من النفوذ الشيوعي وهي تقع على مقربة عدة دقائق من منطقة الخليج.

ثانيًا- خلق أدوات موالية تسمح بعد انطواء المنطقة تحت راية النفوذ الأمريكي بخلق القلاقل والاضطرابات الإقليمية، اليمن الجنوبي موقعه معروف ورغم اتجاهاته الوحدوية التي برزت خلال الأعوام الأخيرة إلا أن تحالفه مع الحبشة يدعو لكثير من التساؤلات، الترابط الليبي لابد وأن يأتي فيدعم هذا القوس الممتد من جنوب شبه الجزيرة العربية وعلى مقربة من أرض عمان إلى شمال البحر الأبيض المتوسط في جنوب صقلية.

ثالثًا- تدعيم حركات الرفض في داخل المجتمعات السياسية، أن مجتمع الخليج كجميع المجتمعات الجديدة يحمل من التناقضات ما يجعل التفجر في أي لحظة قابلا لا فقط لأن ينشب وبصورة عنيفة ولأن يتسع وينتشر كبقعة الزيت، مشكلة العمالة المهاجرة ليس فقط غير العربية بل وكذلك بعض ع ناصرها العربية كالعمالة الفلسطينية تتضمن أكثر من قنبلة موقوتة، ثورة ظفار ورغم أنها خامدة إلا أنها لم تنته ولم تستأصل ولا تزال تحمل الكثير من المعاني وخصوصًا لو تذكرنا أن الامتدادات الإقليمية تسمح لليمن الجنوبي عن طريق إقليم ظفار أن تصل إلى قلب الخليج العربي.

ج- على أن أخطر الأدوات وأكثرها فعلية وأكثرها إلحاحًا في وضع تخطيط وبناء استراتيجية محددة المعالم وأكثرها فيما يتعلق بالمستقبل القريب هي تلك المتعلقة بالخطر الإيراني، لا يجوز لنا أنن تصور أن هذا الخطر مرتبط وجودًا وعدما بثورة الخميني، لقد وجد قبله وسوف يظل قائما بعد اختفائه قد تتشكل أبعاد التعامل وقد تختلف مسالكه بل وفلسفته ولكن أدواته سوف تظل واحدة.

أولا- التسلل الفردي، ظاهرة تعرفها المنطقة منذ أكثر من عشرة أعوام ولم تواجهها القيادات المسئولة حتى اليوم بالفاعلية الكافية بل أنه في لحظة معينة شجعت عليها تلك القيادات، لقد كان السفير الإيراني يذهب إلى دبي وهو يحمل حقيبة مملوءة بالجوازات لتوزيعها على الإيرانيين المتسللين بطريق غير مشروع وبعلم من السلطات المسئولة دون أي تدخل أو ردود فعل.

ثانيًا- تصدير الثورة الإسلامية التي تجد لها تربة خصبة في المنطقة سوف تزداد قوة عقب أحداث الحرب العراقية وبصفة خاصة لو قدرت لإيران قيادة أكثر حنكة وأكثر اعتدالا عقب اختفاء الخميني، إن هذه المنطقة تعكس استعدادًا واضحًا لتلقي المفاهيم الإسلامية بأي معنى من معانيها، وإحدى النقائض التي لحظها المحلل في السياسة العراقية أنها لم تحاول أن تؤسس نفوذها في تلك المنطقة أيضًا على فلسفة التعامل الديني الإسلامي.

ثالثًا- تشجيع الأقليات الإيرانية على الرفض والتحدي، هذه الأقليات والتي حصل جزء هام منها على الجنسية المحلية قادرة لو نظمت أن تمثل خطرًا حقيقيًا على المجتمع الكلي، أنها ليست فقط متحكمة في أغلب الخدمات بل وهي أيضًا قادرة بكثافتها أن تخلق قوة جاذبة للأقليات الأخرى غير المؤيدة للوضع القائم.

د- وتأتي الاستراتيجية الإسرائيلية فتطرح تساؤلات أكثر دقة وأكثر عنفا وبصفة خاصة من حيث إمكانياتها في تحقيق نوع معين من التوافق الحركي من جانب ومن تقسيم مناطق النفوذ من جانب آخر مع الاستراتيجية الإيرانية، التساؤلات عديدة: هل لتتدخل في المنطقة لصالح الولايات المتحدة لابد وأن تغزو الأردن أم أنها قادرة على أن تحقق أهدافها بهذا الخصوص من خلال السلاح الجوي فقط بما قد يسمح به ذلك من علميات إنزال محدودة؟ وهل سوف تسمح لها الولايات المتحدة الأمريكية بمثل هذا التخاذل أم أنها سوف تفضل الالتجاء إلى قواتها المتمركزة في الظهران؟ وهل سوف تقبل إسرائيل أن تظل مقيدة بهذا الخصوص باستراتيجية أمريكية ذات أهداف واضحة ترتبط بمصالحها الاقتصادية البترولية أم أنها تتخطى تلك الاستراتيجية بالتعامل المباشر مع النظام الإيراني وبصفة خاصة لو قدر للنظام الحالي أن يختفي ويحل محله نظام تسيطر عليه الطبقة البرجوازية ذات الأهداف القومية التوسعية الواضحة والصريحة؟

ولنستكمل هذا العرض الذي لا يعدو أن يكون في جوهره مجموعة من الافتراضات لابد وأن نطرح التساؤل: كيف تكون المواجهة؟ بعبارة أخرى ما هي خطة التعامل مع الموقف الذي قد تواجهه منطقة الخليج العربي في ضوء الأخطار السابقة التحديد بها بكل ما تعنيه من نتائج؟

الواقع أن المشكلة الحقيقة بالنسبة لأن الخليج من الجانب العربي هي أن مصادر الخطر تتعدد وتتنوع وتتعانق في آن واحد، إن المنطقة معرضة للمخاطر الأربعة السابق ذكرها لأن تهب عليها في لحظة واحدة ودفعة واحدة، فلنتصور على سبيل المثال قلاقل إيرانية لا يمكن ضبطها تؤدي إلى تدخل أمريكي تجد القيادة السوفيتية نفسها إزاءه مضطرة لأن تستخدم أعوانها في خلق الفتن، وإسرائيل في مثل ذلك الجو المحموم لا يمكن أن تمتنع عن أن تدلي بدلوها في عملية الشد والجذب بين القوى المتناحرة، بغض النظر عن كل ما يعنيه ذلك من احتمالات الحرب العالمية، إذ أن هذا يجب أن نتقبله بكثير من الحذر وعدم المبالغة، فإن الذي سوف يدفع الثمن الأكبر هو المنطقة، في

منشآتها أولا وفي خيراتها ثانيًا، دون الحديث عما سوف يعاني منه أهالي المنطقة من نتائج وكما نعلم كيف أنهم يمثلون كثافة سكانية محدودة، فما هي عناصر الاستراتيجية العربية التي يجب أن تعد نفسها لمواجهة جميع هذه الاحتمالات؟ وعلينا أن ندخل في الاعتبار أننا نقتصر فقط على وضع الخطوط العامة لإرادة عربية قادرة وقابلة لأن تتحدى.

أول أبعاد مثل هذه الاستراتيجية المحلية العربية يجب أن تنبع من مفهوم خلق التماسك الذاتي بمعنى خلق التماسك بين جميع عناصر المجتمع بما في ذلك العناصر الدخيلة، أساليب ذلك عديدة أولها تدعيم مفهوم المصالح المشتركة بين جميع أجزاء الكيانات العربية والبحث عن لغة واحدة تسمح بتخطي التناقضات الداخلية والمحلية بقدر المستطاع، يجب بعبارة أخرى صهر المجتمع الخليجي بحيث ينتقل من مجتمع التناقضات القبلية والطائفية إلى مجتمع الوحدة القومية، يجب إتباع سياسة أساسها استبعاد العناصر التي لا أمل فيها بقدر جحذب العناصر وصهرها حيث يوجد بصيص من الأمل، ولنتذكر أن المجتمع الخليجي حتى هذه اللحظة قدم نموذجا لديمقراطية لم تعرفها أغلب المجتمعات العربية، وهو نموذج يملك من عناصر القوة بقدر ما يملك من عناصر الضعف، عناصر القوة يجب استغلالها في خلق التماسك وفي تدعيم الوحدة، ولعل المجتمع الإيراني ذا الأصول العربية في منطقة عربستان قادر على أن يقدم الدلالة.

العنصر الثاني وهو تدعيم الأداة العسكرية، قوة الدفاع في تلك المنطقة في حاجة إلى أن تعيد تخطيط أوضاعها القتالية من منطلق مبادئ جديدة، لا يكفي توحيد القوة العسكرية بل يجب الاستفادة أساسًا من عنصر القدرة المادية لتعويض النقص في الكثافة السكانية، أساس الأداة العسكرية يجب أن ينبع من مبدأ واحد: جعل احتلال تلك المنطقة مكلفا غالي الثمن لأي قوة تفكر في ذلك، الأمر الواضح أن منطقة الخليج مهما قويت لن تستطيع أن تواجه أي قوة أخرى من تلك القادرة على تهديد أمنها الحلي، ويندرج تحت هذا البند تحويل المجتمع الخليجي إلى أمة مقاتلة، ولنتذكر أن إسرائيل بدأت حتى أوائل الخمسينات بمجتمع أقل كثافة من المجتمع الخليج، بل لو أدخلنا في منطقة الخليج المملكة العربية السعودية لكان تعداد هذه المنطقة يفوق ما تمثله إسرائيل في الوقت الحاضر من كم ديمواجرافي.

العنصر الأول يتجه إلى الداخل، والثاني يدور حول الأداة العسكرية القومية، يأتي فيكمل ذلك عنصران كلاهما يتجه إلى التعامل الخارجي.

أولهما: تأسيس منطق سياسة المساندة الإقليمية، لقد سبق وذكرنا كيف أن هذا المنطلق أضحى يمثل أحد المسالك الرئيسية لتدعيم القوة الذاتية، ذكرنا السياسة الفرنسية والسياسة اليابانية وأضفنا كيف أن أحد أخطاء سياسة الرئيس السادات هو عدم الفهم

الواعي لمنطق تلك السياسة، وهي سياسة متعددة النماذج والتطبيقات، منطقة الخليج تطرح إطارًا له مذاقه الخاص.

سياسة المساندة الإقليمية في تلك المنطقة تعني البحث عن جميع القوى المحيطة والمنتمية إلى الإقليم بأوسع معانيه وبحيث يمتد ليشمل جميع أجزاء المحيط الهندي والوطن العربي والدائرة الإسلامية والمستعدة لتلك المساندة وبغض النظر عن درجة المساندة وذلك لخلق قنوات الاتصال التي تسمح بالدفاع عن موقف دول الخليج العربي سواء بمجرد التأييد في المحافل الدولية أو بتقديم القوى العسكرية المتطوعة وقت الحاجة، يندرج تحت هذا البند أيضًا ما سبق وذكرناه بصدد مسئولية مصر عن الدفاع عن أمن الخليج العربي.

العنصر الآخر المتعلق بالتعامل الدولي يدور حول تدعيم منطق الحوار والتعامل المباشر المتوازن مع جميع القوى الدولية ذات الأطماع في المنطقة وجعل السياسة الدولية أساسها فتح الباب للتعامل مع جميع القوى بلا استثناء، إن طبيعة المنطقة وظروفها الاقتصادية تؤهلها لأن يسود فلسفتها في التعامل الدولي منطق البيع والشراء وهذا يعني فتح الباب أمام الجميع الأ/ر الذي يقود إلى أن جميع القوى المتعاملة سوف تحيد نفسها بنفسها، ونقصد على وجه الخصوص والدبلوماسية الأمريكية، السياسية السوفيتية، الأداة الأوروبية، ثم المصالح اليابانية، بطبيعة الحال هذه جميعها مبادئ عامة في حاجة إلى ترجمة عملية حيث الحركة تصير مقنتنة من حيث مقاطعة أو أدواتها وحيث التعامل يخضع عندئذ لمنطق التصور المسبق ولفلسفة خلق البدائل إزاء كل موقف.

94- الاستراتيجية السوفيتية وتطوراتها المحتملة في منطقة الخليج العربي، مبدأ تحييد المحيط الهندي ومتغيراته:

هذا الإطار العام للاستراتيجية الأمريكية الجديدة لا يمكن أن يكون فهمه متكاملا أن لم ندخل في الاعتبار التطور الخفي الذي تعيشه بدورها الاستراتيجية السوفيتية، ورغم أن الاستراتيجية السوفيتية وكما فصلنا ذلك في مواضع أخرى بدأت تطورات عنيفة منذ قرابة عشرين عامًا على الأقل إلا أن ملامح التعبير عن تطورها الحقيقي إزاء مشكلة الشرق الأوسط لا يعود إلا إلى عام 1980، من الطبيعي أن أي تغير في استراتيجية القوى الكبرى لا يتم دفعة واحدة ولا يحدث دون مقدمات، كذلك سبق أحداث 1980 مجموعة متعاقبة من التطورات علمت الاتحاد السوفيتي أكثر من درس واحد، ولو أردنا أن نبدأ التاريخ الحقيقي للانقلاب الذي تعيشه السياسة السوفيتية في تعاملها مع هذه المنطقة لكان علينا أن نعود إلى حرب عام 1967، حرب الأيام الستة أثبتت أن مساندة مصر من الجانب السوفيتي تكلف غاليا وهي كذلك غير مأمونة العواقب، ليس فق طالضعف القيادة المصرية ولعدم قدرتها على التغيير الكلي والشامل بل ولأن المواجهة مع إسرائيل تعني احتمالات المواجهة مع الولايات المتحدة، وأحد عناصرر الإدراك

السوفيتي هو تجنب تلك المواجهة، أن حربا ضد إسرائيل ليست فقط مكلفة بل وقابلة للتصعيد والتصعيد في ظل التحالف الفعلي القائم بين تل أبيب وواشنطن مع الرخاوة العربية لا يعني سوى احتمال واحد: التدخل السوفيتي لمنع هزيمة شنعاء لا يمكن أن يتم إلا موع مواجهة أمريكية كما حدث في حرب أكتوبر سنة 1973، كذلك فإن الاتحاد السوفيتي تعلم من السادات ألا يثق بالقيادات العربية وهو درس كان على الصومال أن تدفع ثمنه غاليا فيما بعد، والواقع أن الاتحاد السوفيتي خلال الأعوام العشرة الأخيرة قد غير استراتيجيته مع دول العالم الثالث ولا يجوز أن يخدعنا بهاذ الخصوص الإعلانات المتكررة عن التضامن مع الشعوب الملونة وعما يسمي بالعدالة الاشتراكية سوف نرى فيما بعد كيف أن هناك قيودًا معينة تفرض على القيادات السوفيتية حذرًا شديدًا في سياستها الخارجية.

في 10 ديسمبر 1980 فاجأ برينيف العالم بحديثه المشهور أمام البرلمان الهندي عندما أعلن اقتراحه بتحييد المحيط الهندي، يقول بريجنيف في تصريحه: "منطقة الخليج الفارسي، والمحيط الهندي تتزايد مخاطرها كقلب للتوتر العالمي، بمزاعم مصطنعة حول حماية المصالح الأساسية، نجد قوى تبعد آلاف الكيلومترات عن تلك المنطقة وقد ركزت أساطيلها العسكرية في تلك المنطقة وهي ساعية في بناء قواعد عسكرية ومخضعة هذه الدول الصغيرة لضغط وتهديد لا قبل لها بمواجهته"، ولنلاحظ كيف يصف الخليج بأنه فارسي، ثم ينتهي لتقديم مقتراحاته في صياغة محددة واضحة: " نقترح على الولايات المتحدة وعلى القوى الغربية الأخرى وعلى الصين واليابان، وعلى جميع الدول التي ترى اهتمامًا بهاذ الموضوع أن توافق على احترام الالتزامات التالية المتبادلة: ألا تقيم أي قاعدة عسكرية أجنبية في منطقة الخليج الفارسي وفي الجزر المحيطة به وألا تستخدم السلاح الذري أو أي سلاح آخر ذا قدرة على التدمير الجماعي في تلك المنطقة، ألا تستخدم وألا تهدد باستخدام القوة ضد أي دولة من دول منطقة الخليج، الفارسي وألا تتدخل في شئونها الداخلية، أن تخدم حالة عدم الانحياز التي اختارتها دول الخليج الفارسي وألا تقود أيًا من دولة إلى أي نوع من التكتل العسكري مع مشاركة إحدى القوى النووية، أن تحترم حق السيادة لدول المنطقة على مصادرها الطبيعية، ألا تقيم أي عقبة أو تهديد ضد التبادل التجاري المعتاد أو استخدام البحار التي تربط بين دول المنطقة مع باقي دول العالم".

هذا التطور الجديد الذي يعكس في الواقع سياسة سوفيتية جديدة لا يمكن أن يفهم مستقلا عن التطور العام للسياسية السوفيتية ورغم أن اختفاء بريجنيف بما حيل عليه من بطء وتؤدة في التحرك ألا أن ملامح هذا التطور العام تعود إلى بداية الستينات ولا بد لفهم حقيقة السياسة السوفيتية كأحد عناصر القوى المتعاملة مع منظمة الخليج أن ندخل في الاعتبار جميع هذه المتغيرات.

أول ما يجب أن نتذكره هو **أن السياسة السوفيتية تخضع لقيود شديدة تفرض عليها حدودًا معينة في تعاملها الخارجي، لقد سبق وذكرنا كيف أن أحد الأخطاء التي وقع فيها عبد الناصر هو أنه لم يدخل في تقديره للتعامل مع القيادة الروسية أن حرية موسكو في الحركة ليست مماثلة لقدرات واشنطن، ولعل بعض عناصر ومتغيرات تلك القيود تفصح بوضوح عن حقيقية الفاعلية السوفيتية في التعامل الدولي، أول هذه العناصر التعلق بمفهوم الأمن القومي في أقصى تقاليده جمودًا، الاتحاد السوفيتي ورث التقاليد القيصرية وقد سبق وذكرنا كيف أن موقع الاتحاد السوفيتي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط يختلف اختلافا جذريًا عن موقع الولايات المتحدة، ولنتذكر أهم عناصر ذلك الخلاف: الحدود المشتركة، الأقليات الإسلامية، بل والأقلية اليهودية، في الاتحاد السوفيتي لها وضعها المتميز دون الحديث عن مشكلة البترول، مفهوم الأمن القومي بهاذ المعني يفرض على الاتحاد السوفيتي قيودًا في التعامل وقد برز ذلك واضحًا في الصراع العراقي الإيراني حيث أن إيران تملك مع الاتحاد السوفيتي حدودًا مشتركة تزيد عن الألف ميل.**

أضف إلى ذلك أن **العقلية السوفيتية تتميز بخصائص تجعل من إدراكها في التعامل الدولي ينبع من مفاهيم يغلب عليها التخطيط المقنن الجامد البطيء التغير، العقلية السوفيتية، لا تستوعب الموقف الجديد بسهولة، إنها في حاجة إلى فترة زمنية معينة، وهي لذلك تفضل الوضع القائم على التعامل مع أوضاع جديدة غير محمودة العواقب، أضف إلى ذلك أن قدرات الاتحاد السوفيتي الدولية محدودة، فإمكانياتها الاقتصادية للتعاون وللإنفاق تماثل القدرات الأمريكية ويكفي أن نتذكر أنها دائمًا في حالة فقر إزاء العملة الصعبة للتبادل، قدراته التكنولوجية بدورها محدودة بل إن اليابان أكثر تقدمًا منه في بعض القدرات وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالحياة المدنية، ويكفي أن نسوق بهذا الخصوص أنها أثبتت عدم قدراتها على تموين بعض دول الشرق الأوسط بحاجتها من الغذاء، أدواتها غير المباشرة في النظام الدولي لا وجود لها ولو قورنت بالولايات المتحدة التي تملك العديد من أدوات التدخل والتأثير كالمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات الكبرى المتعددة الجنسية ثم الفاتيكان والمنظمات الكنيسة،ولا يجوز أن ننسى أن الاتحاد السوفيتي لا يزال لا يملك أي بريق جماهيري يرتفع إلى بريق مجتمع الرفاهية واليسر، البريق الذي يشع منه لا يعدو أن يكون فكريا في عالم لم يعد فيه للفكر أهمية.**

ونستطيع أن نضيف إلى ذلك **عقدة عدم الثقة في الذات التي تعبر عن نفسها في أكثر من تطبيق واحد في السياسية السوفيتية**، التي لا بد أن تعكس تأثيراتها على السلوك الدولي للدولة الروسية، رأينا أحد مظاهر عدم الثقة في الذات مشكلة الأمن الإقليمي حتى أن الاتحاد السوفيتي دافع في لحظة معينة عن بقاء إيران متماسكة لأن هذا يعني وجود دولة حاجز على حدوده الإقليمية تمنع المواجهة المباشرة مع الولايات

المتحدة ورغم المزايا الضخمة التي كان يمكن أن يحصل عليها من تفجير إيران وليس سوى إحداها وصوله إلى المحيط الهندي عن طريق بلوخستان، ولكن أكثر العقد خطورة وتأثيرًا على السياسة السوفيتية هو ما يسمي بعقدة الإحاطة، درجت القيادات الروسية على أن تخشى ومنذ القدم حدوث تحالف بأي معنى من معانيه بين القوى المحيطة بإقليميه المتسع الممتد من المحيط الهادي حتى مشارق المحيط الأطلسي، على أن الإحاطة الحقيقي لم تخضع لها القيادة الروسية ألا عقب الثورة الشيوعية.

بدأت طوكيو ـ برلين واليوم نعاصره في نموذج أكثر خطورة حول محور طوكيوو ـ بكين الذي لم يعد ينقصه ليكتمل مع أوروبا الغربية سوى إدراج منطقة الشرق الأوسط في دائرته، وهو ما تسعى جاهدة الولايات المتحدة لتحقيقه في هذه اللحظة، هذه العقدة تجد سندًا لها أيضًا من وقائع التاريخ فقد أكرهت القيادة الشيوعية خلال فترة طويلة على أن تعيش متقوقعة عقب أن هوجمت أثناء الحرب العالمية الأولى باثنتي عشرة دولة في آن واحد، وهي إذا كانت قد خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية فقد فقدت خمسة وعشرين مليون من أبنائها، بل لو أن القيادة المتحالفة لم تخضع لسذاجة روزفلت لكانت جيوشها قد اخترقت أوروبا الشرقية من البلقان متجهة إلى بحر البلطيق.

ما هي الأهداف العامة التي تسيطر على السياسة السوفيتية والتي تمثل جوهر حركتها الدولية؟

دون دخول في التفاصيل فإن الإدراك السوفيتي ينبع من مبدأ وصفه لينين وصاغه الدستور السوفيتي وظل سائدًا متغلغلا في المنطق والإدراك رغم تعدد القيادات حتى هذه اللحظة، الاتحاد السوفيتي يعلم جيدًا ويدرك أن منطق وفلسفة تعامله مع الخارج هو التنافس في مواجهة العالم الغربي.

وهو يؤمن بأن هذا التنافس سوف يقوده إلى القضاء على العالم الغربي دون الحاجة إلى حرب عالمية ثالثة، ومعنى ذل كأن الاتحاد السوفيتي يري في العالم الرأسمالي طرفا آخر في العملية التنافسية وأنه يشعر بضرورة المساندة للقوى التقدمية في العالم وأن الالتجاء إلى الدبلوماسية التقليدية لا يمنعه من ضرورة تدعيم قدراته العسكرية في جميع نواحيها، وهو قد حقق ذلك، ورغم أن مدى تقدمه العسكري يثير الكثير من لمناقشات إلا أن الأمر الذي لا شك فيه أن الاتحاد السوفيتي أضحى قادرًا على أن يتحدى الولايات المتحدة وعلى أن يقدم مساعداته في جميع أنحاء المعمورة، البعض يؤكد أن المبالغة في تقييم القوة السوفيتية ليس إلا دعاية أمريكية بقصد تدعيم التوسع العسكري والصناعة القتالية في الولايات المتحدة. ولكن الجميع يسلم بأن قدرات الاتحاد السوفيتي وبصفة خاصة في النطاق الجوي والبحري إن لم تكن قد اقتربت من القدرة الأمريكية فيه قد أوشكت على ذلك، والواقع أن مجموعة الأحداث التي عاشتها الدبلوماسية السوفيتية خلال النصف الأول من السبعينات فرضت على تلك القيادة أن تعيد تخطيطها العسكري ليتفق مع تحركاتها الدولية.

ولنتذكر الهزائم الأربع التي منيت بها الدبلوماسية السوفيتية والتي ترتبت جميعها على نقص واضح في الأداة القتالية، أزمة كوبا أولا ثم القطيعة مع الصين ثانيًا ثم عدم القدرة على مساندة القوى الثورية في الكونغو ثالثًا وجاءت هزيمة النظم العربية المتحالفة معها 1967، لتكمل هذا الإطار من الفشل، وكان **من الطبيعي إزاء ذلك أن تبرز ملامح استراتيجية جديدة: أولها يدور حول التأكيد على القدرة العسكرية وخلق أداة قتالية تفوق أن لم تكون تساوي الأداة الأمريكية، العنصر الثاني هو التعامل بحذر مع الحركات القومية في العالم الثالث، وإدخال في الاعتبار مدى القدرة الحقيقية لتلك الحركات على أن تقوم بوظيفة الوسيط للسياسة السوفيتية في المنطقة البعيدة عن حدودها وليس مجرد التعامل العاطفي، وهكذا تحددت مساعدات عنيفة لأنجولا والحبشة واليمن الجنوبي وأفغانستان، كذلك فإن الاتحاد السوفيتي بدأ يفكر في أن يتعامل مع الدول الاشتراكية أكثر من تعامله مع القوى اليسارية، عليه أن يدعم من تلك الحكومات ذات الاتجاه اليساري الواضح ويترك جانبًا المواقف الجامدة وغير الصريحة في إمكانية نشر النفوذ الروسي، دول تحكمها أحزاب شيوعية أو موالية للاتحاد السوفيتي جديرة بالاهتمام ولكن أجنحة يسارية في حركات قومية لا يجوز أن تعطي أكثر من وزنها الحقيقي، ولعل هذا يفسر لماذا الاتحاد السوفيتي قبل أن يغامر في أفغانستان ولماذا مساعدته لدولة كاليمن الجنوبي أو كوبا أخذت صورة مختلفة عن تلك التي قدمتها لناصر في مصر أو لحزب البعث العراقي، أن هذا أيضًا يتفق مع الفلسفة الثابتة في التقاليد الشيوعية، من أن الثورة لا تصدر وإنما تنبع من الداخل.**

-3-

نحو استراتيجية إقليمية مصرية
عقب إعادة فتح قناة السويس عام 1975

خلاصة:

التعريف بالعقيدة القتالية ومتغيراتها.

القدرة والفاعلية الدولية والدول العظمى.

التطور المعاصر للولايات المتحدة واحتمالات الصراع الدولي.

الحرب العالمية القادمة وخصائصها.

استعمال القوة العسكرية في العلاقة بين القوتين الأعظم ونتائجه.

منطقة الشرق الأوسط وموضعها من الاستراتيجية لأمريكية.

موضع شبه جزيرة سيناء في توظيف منطقة الشرق الأوسط لخدمة الاستراتيجية الأمريكية.

الدور الإقليمي لخدمة الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

95- التعريف بالعقيدة القتالية ومتغيراتها:

تعودنا على أن نرى في الجيش مجرد لقاء بين مقاتل وسلاح، وهذه نظرة قاصرة، إن المؤسسة العسكرية أكثر من ذلك تعقيدًا، هذا التعقيد يزداد في المجتمعات المتخلفة والجديدة حيث تكاد تصير التنظيم الوحيد الذي يملك صفة التماسك والاستمرارية، هي كذلك قيادة والقيادة قد تبدو محدودة الأهمية في الحياة المدنية رغم أن هذا غير صحيح إلا أنها في كل ما له صلة بالأداة القتالية تصير المحور الحقيقي للنجاح، أنها نقطة البداية للنصر ونقطة النهاية للتخفيف من نتائج الهزيمة، أكثر من نموذج واجحد يطرحه لنا التاريخ حيث قائد معين أحال جيشا إلى قدرة خارقة ولكن العكس لم تعرفه الخبرة الإنسانية، لم يعرف التاريخ أن جيشا استطاع أن يحقق نجاحًا دون قائد على مستوى ذلك النجاح، نابليون غزا إيطاليا بجيش من الرعاع أحالهم إلى قوة دافقة ظلت تصول في جميع أنحاء أوروبا أكثر من خمسة عشر عامًا.

محمد علي أيقظ الفلاح المصري من نوم عسكري استغرق قرابة عشرين قرنًا من الزمان واستطاع أن يقلق مضاجع جميع القيادات الأوروبية خلال قرابة عشرين عامًا، ولماذا نذهب بعيدًا ونماذج الفتوحات الإسلامية خارقة بهذا المعني؟ أضف إلى ذلك أرضية المعركة: ليس كل جيش يصلح لأي قتال وطبيعة القتال تفرضه خصائص الأرض التي يقف عليها، والقائد هو الذي يعرف بتلك الحساسية وتلك الفراسة كيف يحتضن أرضية القتال وكيف يجعل العلاقة بين الجيش والأرض علاقة تعايش دائمة وليست علاقة مرور عابرة، يقال عادة أن نابليون هزم في معركة ووترلو لأنه لم يتحسس بالدقة اللازمة أرضية المعركة.

وهكذا نستطيع أن نحدد عناصر معادلة النجاح القتالية، أنها لقاء وتفاعيل بين خمسة متغيرات أساسية، القيادة أولا ثم العقيدة القتالية ثانيًا ثم الإرادة المقاتلة ثالثًا وأداة القتال أي السلاح رابعًا ليكمل ذلك عنصر الجيش أو المقاتل ككم وعدد في مواجهة الذي يريد استئصاله، كل من هذه المتغيرات يتداخل في الآخر، ويعنينا أن نقف إزاء ما يسمى بالعقيدة القتالية فالعقيدة القتالية هي المتغير الخفي الحقيقي في نجاح أي قائد في صدامه العضوي، أنها إدراك يرابط القيادة بالإرادة ولكنها إدراك على القتال يقف إزاءه القائد مستسلمًا أو متفاعلا، لم يعرف التاريخ نموذجا لقتال ناجح دون عقيدة قتالية تميزت بواحد أو أكثر من الخصائص التالية.

كونها جديدة، مفاجئة، كلية وشاملة، ولنتذكر على سبيل المثال ما يسلم به خبراء الاستراتيجية العسكرية من أن هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية كان سببه الجوهري هو عدم وجود عقيدة قتالية يملكها الجيش الفرنسي عندما قرر رفع راية التحدي في مواجهة هتلر، بينما السر الحقيقي في النجاح الساحق لهتلر في بداية قتاله هو توفر تلك العقيدة وبفاعلية وواقعية مذهلة لم تستطع إزاءها القوة المتحالفة إلا أن تخنع وتستسلم، ولم يستطع الحلفاء أن يخضعوا ألمانيا لهزيمة ساحقة إلا عقب أن تم بناء عقيدة مماثلة كانت هي وحدها المحك الحقيقي لإرادة القتال الأنجلو سكسوني.

ولكن ما الذي نقصده بالعقيدة القتالية؟

كلمة واسعة فضفاضة كثيرًا ما تختلط في ذهن الخبراء بما يسمي بالعقيدة العسكرية رغم أن كلا منهما يجب أن يعكس إطارًا متميزًا، العقيدة القتالية هي الإدراك القومي المتكامل لأسلوب التعامل مع الخصم أما العقيدة العسكرية فهي ذلك الجزء من العقيدة القتالية المتعلقة بالجيش المهني في أسلوب تطويره لصراعه العضوي، فإذا تذكرنا أن الصراع اليوم لم يعد قتالا فقط بين جيوش مهنية وإنما هو صراع بين إرادات قومية حيث في لحظة النزال كل مواطن يجب أن يتقدم ليؤدي دوره لفهمنا لماذا العقيدة القتالية أكثر اتساعًا من حيث المكان والزمان، إنها تملك أبعادها النفسية والاقتصادية، العسكرية وغير العسكرية، وهي بهذا المعني تتسع لتشمل العديد من العناصر فإذا بها تشمل أيضًا كل ما يرتب طبوظيفة الجيش القومية وأساليب تعامله مع العدو من حيث طبيعة الحرب ونوعية المعركة وأسلوب القتال أو بعبارة أخرى تشمل أيضًا العقيدة العسكرية، نستطيع بإيجاز أن نحدد المفاهيم التي يجب أن تتمركز حولها العقيدة القتالية في المتغيرات التالية:

أولا- التصور الواضح لمفهوم الأمن القومي من حيث عناصره ومقاطعه الحركية من جانب ثم أدوات تحقيق كل من هذه العناصر والمقاطع من جانب آخر ثم من جانب ثالث الترتيب التنازلي للأكثر أهمية فالأقل أهمية لتلك العناصر.

ثانيًا- تنظيم العلاقات بين المؤسسة العسكرية أو بعبارة أدق الجيش المعني ومختلف أجزاء المجتمع السياسي والأمة التي يحارب باسمهما ولأجلهما ذلك الجيش،

من المعلوم أن قوة الأداة العسكرية الكمية لحظة القتال تنبع من حصيلة العلاقة بين الجيش المهني، والمواطن المدني الصالح لخدمة الجيش المهني بطريق مباشر أو غير مباشر هذه العلاقة يجب أن تترجم إلى قواعد تطبق لا فقط في لحظة القتال بوضوح كامل بل وأيضًا قبل القتال بمراحله المختلفة وعقب القتال باحتمالاته المتباينة، يجب أن تفهم القيادة العسكرية حدودها الحقيقية وحقوقها والتزاماتها من منطلق لا فقط التخصص والقدرة على تحمل المسئولية بل وكذلك مبدأ توزيع الأدوار.

ثالثًا- نوعية القتال الذي يجب أن يتبع للدفاع عن أرض الوطن أي الأسلوب الأمثل للتعامل مع العدو المحتمل أو المتوقع ويندرج تحت هذا البند كل ما يتصل بعملية استئصال الخصم قبل أن يبادر إلى مفاجأة غير محمودة العواقب، نوعية القتال ليست مجرد مشكلة عسكرية، مما لا شك فيه أن الأبعاد والخصائص التي يفرضها الإقليم القومي تتحكم فيها المتغيرات العسكرية ولكن هناك بعدًا آخر يرتبط بالأوضاع الدولية إقليميا وغير إقليمي يتعين على القيادة العسكرية أن تتعامل بخصوصها بتوافق تام مع القيادة السياسية.

رابعًا- خصائص السلاح الذي يجب أن يستخدم في المعركة، الكلمة النهائية بهذا الخصوص هي للعقيدة العسكرية وليس للعقيدة القتالية، ولكن يجب رغم ذل كأن ندخل في الاعتبار أن هذا البند يحتوى أيضًا ويضم كل ما له صلة بالتعبئة المعنوية والشحن العاطفي ليس فقط للجندي المقاتل بل للمواطن الذي يجب أن يقف حائطًا يحمي مؤخرة القدرة العسكرية.

خامسًا- يأتي ويكمل ذلك بل ويسيطر على جميع العناصر السابقة كل ما له صلة بالأبعاد الوظيفية لوضع المجتمع في إطاره الإقليمي، هنا تبدو واضحة الوظيفة السياسية للمؤسسة العسكرية، إنها الضمان النهائي الذي يسمح بالضبط والرقابة على القيادة السياسية عندما تتجاوز حدودها بأن تخطيء أو تنسى التزاماتها القومية التي بلورها تاريخ أمتها ووظيفة تلك الأمة في نطاق التعامل الإقليمي، ورغم أن هذا الناحية لابد وأن تثير الكثير من المشاكل من حيث التنفيذ والتعامل الواقعي إلا أنه في كل ما له صلة بالصياغة الفكرية فلا نستطيع أن نجد أداة أخرى قادرة على أن تؤدي هذه الوظيفة دون أن يعني ذل تدخلا مباشرًا في الوظيفة السياسية بمعناها الضيق سوى المؤسسة العسكرية، وهذا يفترض تقاليد ثابتة كما يفترض تعاونًا وثيقا بين القيادة العسكرية والقيادة السياسة والقيادة الفكرية من خلال ما يسمي مجلس الأمن القومي، ولنتذكر بهاذ الخصوص أن مجلس الأمن القومي ليس صورة مصغرة للسلطة السياسة الممارسة، أنه يجب أن يكون تمثيلا واعيا ضيقا للقوى السياسية، والاجتماعية بما في ذلك غير الممارسة للسلطة ولو من خلال عدد محدود من الأصوات، أن مجلس الأمن القومي في تلك اللحظة يصير الأداة المعبرة عن الضمير القومي، الأداة الواعية لضبط الاندفاعات والإصلاح وتعديل المسارات الخاطئة.

فلنتابع العناصر الأربعة الأولى قبل أن نتعرض للمتغير الأخير بالتفصيل.

أول هذه العناصر هو مفهوم الأمن القومي، تناولنا هذا المفهوم بالتفصيل الكافي في الصفحات الماضية، ولنتذكر خلاصة ما قدمناه الكلمة تستخدم في أغلب الأحيان في غير موضعها حتى أن بعض المصريين المتأثرين بالغزو الفكري الأمريكي للعالم الثالث يجعل هذا المفهوم يرتبط وجودًا وعدما بالانطباعات المتداولة لدى الرأي العام، الملاحظة بصفة عامة أن الدول القوية تلجأ إلى المفهوم لتؤسس عليه شرعية سلوك سياسي لا صلة له بالمعني الحقيقي للأمن القومي بل وبمناسبة وبغير مناسبة، ويذكرنا بذلك كل ما له صلة بتقاليد الأمن القومي الإسرائيلي وكذلك مفهوم الأمن القومي في المدركات الأمريكية، بل وحتىالدول الأوروبية دون الحديث عن موسكو بدأت تلوح بهذا المفهوم في غير موضعه، أنه نتيجة للاستهانة بالإرادة العربةي ولتهلهل الوجود العربين المفهوم في معناه الحقيقي يعني أن هناك حدًا أدني للضمان يجب أن يحترم في سلوك الدولة بصدد تعاملها مع جيرانها بحيث تستطيع الدفاع عن نفسها ضد أي مخاطر محتملة من منطلق حدودها القومية، أمن مصر القومي بهذا المعني يسهل تحديده ولدينا تقاليد واضحة بهذا الخصوص نعود إلى قرابة ستة آلاف عام، فلنتذكر سياسة تحتمس ورمسيس ونطعم ذلك بخبرة محمد علي ثم بنموذج حكم الخديو إسماعيل.

الناحية الثانية وهي تلك المتعلقة بتنظيم العلاقة بين الجيش المهني والأمة لقد انتهى العهد الذي كان فيه كل مواطن مقاتلا وأضحت عملية الدفاع عن الوطن مهنة يكرث لها من ينتمي إليها حياته، الجيش المهني هو عصب القتال ومن ينتمي إليه يمثل انقطاعًا وتخصصا لمتعرفه إلا الجماعات المعاصرة، بطبيعة الحال لا يمنع ذلك ان المواطن العادي قد يدعي ليمارس الدفاع عن الوطن ولكنه يظل دائمًا عنصرًا احتياطيًا ومؤقتًا بل ولا ينتمي إلى المؤسسة العسكرية، من يدافع عن الوطن بمعني المهنة القتالية هو فئة محدودة، أنه جسد مستقل ومتميز يملك تقاليد مختلفة ويعيش من حيث الواقع في عزلة حقيقية عن المجتمع الكلي، من هنا تبرز أهمية التصور والبناء الفكري لتنظيم العلاقة بين الجيش والشعب لا فقط في حالة السلم ولا فقط في حالة القتال بل وكذلك ـ وهذا هو الأهم ـ لمواجهة نتائج القتال أن وجد واتخاذ القرار بالقتال إن لزم ذلك، أن العلاقة بين الجيش والشعب هي علاقة بين الأداة العسكرية والسلطة السياسية وهي تفترض تنظيمًا ووعيًا بحدود المقدرة وحدود الاختصاص، والأصل أن الجيش هو الأقوى وأن السلطة السياسية هي الأقدر وأن الجيش هو الأكثر تماسكًا وأن السلطة السياسية هي ذات الكلمة الأولى ولذلك فإن التوفيق بين الواقع وما يجب أن يكون يفترض تقاليد ثابتة واحترامًأ حقيقيا من جانب قيادة المؤسسة العسكرية لتلك التقاليد، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا في إطار متكامل لعقيدة قتالية واضحة.

كذلك فإن أسلوب القتال الذي يجب أن يكون أساس التعامل مع الخصم يحتل العنصر الثالث وأي دولة ليس لها خصم واحد، والخصوم لابد وأن تتنوع قدراتهم تبعا

لخصائص الجسد الاجتماعي الذي يمثله كل من أولئك الخصوم، وكل جيش يجب أن يملك مسبقا تصوره لذلك لعدو وكيفية التعامل معه وأسلوب ذلك التعامل، هنا نجد أنفسنا في صلب العقيدة العسكرية: أحد عناصرها الأساسية أن الجيش المهني لا يجوز أن يؤخذ على غرة لا فقط من حيث بدء القتال بل ومن حيث تطور القتال، كذلك فإن الجيش المهني صاحب التقاليد الثابتة يجب ألا يجعل مصيره معلقا على وجود وقدرات قائد معين، الحرب اليوم لم تعد مجرد براعة قائد بل أنها عملية معقدة في حاجة إلى المجموعة القيادية التي من تجانسها وتماسكها يمكن تحقيق النجاح لاشك أن القائد الاستراتيجي صاحب العقلية لاخلاقة والبراعة التكتيكية أن وجد يظل عنصرًا حاسمًا، وإحدى قدراته أن يكتل من حوله عناصر القيادة ولكن إن لم يوجد فإن هذا لا يعني القضاء على القدرة القتالية.

العنصر الرابع يكمل ذلك العنصر السابق ذكره والذي يدور حوله السلاح الذي يجب أن يستخدم في المعركة، حرب اليوم أضحت حربا تكنولوجية حيث تتعدد السلحة ويتنوع كل نموذج منها وحيث اختراع محدود قد يقلب ميزان القوى وقد يقود إلى نصر غير متوقع، رغم ذلك فإن القاعدة التقليدية، تظل سائدة: أن لكل معركة سلاحها ولكل أرضية للمعركة السلاح الأكثر فاعلية، ولعل أكبر الدروس التي تعلمتها القيادة المصرية في حرب أكتوبر هو أن أرض سيناء في حاجة إلى تفكير مختلف ونوعية مختلفة من حيث لتعامل القتالي لما تعودته القيادات الروسية في شرق أوروبا، إن الذي هزم في حروب مصر مع إسرائيل لم يكن الجندي المصري وإنما كان الفكر العسكري المصري، أول درس يجب أن يتعلمه المفكر العسكري هو أن الجيش يجب أن يملك سلاحه الذاتي، والسلاح الذاتي يتضمن المفاجأة بل إن معني ذاتية السلاح حقيقتان كلتاهما تكمل عنصر المفاجأة: القدرة الذاتية على إنتاج السلاح ولو في حد أدنى من الفاعلية الأمر الذي يعني عدم التبعية من جانب ومن جانب آخر أن نوعية السلاح تتحدد بحيث يعرف كيف يتعامل معها المقاتل بحيث يصير أداته في احتضان أرضية المعركة ـ فهم ذلك جيدًا محمد علي بالنسبة لجيشه البري فكان النجاح ولم يفهمه بالنسبة لقواته البحرية فكان الفشل.

بقيت الناحية الخامسة والأخيرة وهي التي حددناها بالأبعاد الوظيفية لوضع المجتمع في إطاره الإقليمي وهي التي سوف يدور حولها تحليلنا للاستراتيجية المصرية كأحد عناصر العقيدة القتالية للأداة العسكرية.

بطبيعة الحال نحن في هذه الدراسة ننطلق من مقدمات أساسية وهي تقبل الوضع القائم ابتداء من اتفاقيات كامب ديفيد، ليس معني ذلك أننا نؤيد تلك الاتفاقيات ولكننا نفترض أننا في وضع المؤسسة العسكرية المصرية وقد فرضت عليها سياسة الرئيس السادات بكل ما تحويه من أخطاء ويصير التساؤل: كيف يمكن استخدام تلك السياسية لا فقط للتخفيف من أخطاء الرعونة ولكن أيضًا لجعلها منطلقا لتحقيقي ـ ولو نسبيا ـ بعض الأهداف القومية، أيضًأ هذه تصير أحد واجبات المحلل السياسي فيما يتعلق ببناء

الاستراتيجية القومية، كيف يحيل الضعف قوة وكيف يستغل الضعف ليمنع ذاته من أن تزداد ضعفًا؟ أن أحد مسالك إرادة الصراع هو تجميد الموقف، ولكن التجميد لا يعني السلبية، محوره الحقيقي هو الحركة من خلال التوقف أو بعبارة أخرى إعادة التوازن في لحظة السكون وذلك يعني أن كل موقف سياسي يملك عناصر قوة وعناصر ضعف، ويتعين على القيادة الواعية أيضًا العسكرية أن تعمل على استغلال عناصر القوة بأقصى طاقتها وعلى شل عناصر الضعف بأقصى إمكانياتها، ولعل نموذج القيادة العسكرية الألمانية أثناء الحرب العالمية الأولى جدير بأن يراجعه كل مسئول يريد أن يفهم معني وحقيقة الواجب القومي للمؤسسة العسكرية في صياغة الاستراتيجية القومية وذلك أنها عندما شعرت بمقدمات الهزيمة قررت تصفية الموقف وعهدت ذلك وهي لا تزال في المعركة بالاستعداد للحرب التالية، أن الحرب العالمية الثانية أعد لها أثناء الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، وهي لذلك خططت للخطة إيقاف القتال ولأسلوبه ومواصفاته على هذا الأساس.

من هذا المنطلق نتابع تحليلنا بقصد بناء استراتيجية إقليمية مصرية عقب فتح قناة السويس سنة 1975، وقد افترضنا أن القيادة العسكرية المصرية شعرت بمسئولياتها الحقيقية إزاء الموقف الذي خلقه الرئيس السادات بسياسته المعروفة عقب اتفاقيات كامب ديفيد.

96- القدرة والفاعلية الدولية والدول غير العظمي:

قبل أن نطلق في تحليل هذا العنصر علينا أن نتذكر مجموعة من الملاحظات، أولى هذه الملاحظات تدور حول طبيعة القدرة والفاعلية الدولية لأي قوة سياسية غير الدولتين الأعظم، ليس هذا موضع التفصيل في خصائص التعامل الدولي ولكن يجب أن نتذكر أننا نعيش في حقيقة محورها أن دولتين فقط هما القادرتان على التحكم في إطار التعامل على مستوى الكرة الأرضية، موسكو وواشنطن، الدولتان الأعظم هما فقط القوتان السياسيتان القادرتان على تشكيل حقيقة علاقة التوازن الدولي، أي دولة أخرى غير قادرة على التأثير في علاقة التوازن الدولي، ولكن هذه القوة غير العظمي تستطيع ذلك بطريقة غير مباشرة في نموذجين.

أولا- نموذج الدولة الكبرى القادرة على التأثر في إرادة أي من الدولتين الأعظم اليابان أو فرنسا أو ألمانيا الغربية على سبيل المثال بالنسبة لواشنطن على أن ذلك يتوقف على مت غير أساسي: مدى قدرة تلك الدولة الكبرى على التأثير على واشنطن.

ثانيًا- نموذج الدولة المسيطرة إقليمية، ذلك أن علاقة التوازن الدولي تستقر على توازنات إقليمية، فلو استطاعت دولة صغيرة نسبيا أ، تعيد تشكيل علاقة التوازن الإقليمية لصالح إحدى الدولتين الأعظم فإنها قادرة على أن تؤثر إيجابا أو سلبا في تلك الدولة الأعظم، هذا المفهوم الذي صاغته العقيدة العسكرية الإسرائيلية هو الذي طبق في

حرب 1967 واستطاعت من خلاله تل أبيب أن تخلق ذلك الترابط العضوي بين السياسة الصهيونية والسياسية الأمريكية.

ثالثًا- السياسة الفرنسية تقدم لنا نموذجا يجمع بين كل من الأول والثانين وهي تزيد من فاعلية أسلوبها في التعامل الدولي بعنصرين كليهما يكمل ع ملية الاختراق التي استطاعت أ، تحقق بخصوصها ومنذ أن قدر ليدجول أن يصل إلى الحكم نجاحًا حقيقيًا: العنصر الأول وهو الاستقلالية المطلقة في الأداة العسكرية بجميع عناصرها بما في ذلك العقيدة القتالية.

والعنصر الثاني: وهو تحقيق عملية مساندة سياسية من جانب جميع الدول الإقليمية المحيطة بها، وهي بهذا المعني قادرة على أن تملك أداة تساند سياستها الخارجية حيث أ، دبلوماسية تسعى للفاعلية لابد من أن تستند إلى قوة عضوية، وهي تدعم ذلك حيث تتحرك باسم المجموعة الأوروبية التي تقف وراءها في أغلب مظاهر تعبيرات سلوكها الدولي، وهكذا استطاعت فرنسا أن تخاطب كلا العملاقين مخاطبة الند بالند.

السؤال الذي نطرحه: أين السياسة المصرية من هذه الحقائق؟ على أننا قبل أننتطرق للإجابة على هذا السؤال علينا أن نضيف ملاحظة ثانية والتي يجب أن تكون واضحة في الذهن ومن منطلق الملاحظات السابقة، أي دولة صغيرة لا تستطيع أن تبني لها استراتيجية واضحة إلا نم خلال فهمها لاستراتيجيات الدولتين الأعظم، أن استراتيجية دولة صغيرة تصير بهاذ المعنى وقد تكونت أساسًا من:

أولا- عملية استغلال لنواحي الحاجة لأي من الدولتين الأعظم أو كليتهما التي تجعل من هاتين الدولتين أو إحداهما موضع الحاجة بحيث تحيل ولو بنسبة معينة هذه القوة التي وضع تابع.

ثانيًا- استغلال القدرات الذاتية في حدها الأقصى الاستخدام الأمثل مع شل نواحي النقص والتمويه عليها.

ثالثًا- جعل الهدف من كل ذلك هو منع أي دولة عظمى من التدخل في الأوضاع الداخلية على أن تفهم هذه الأوضاع الداخلية بأوسع معانيها بحيث تفهم على أنها مرادف للمشاكل والأماني القومية.

فهم استراتيجية الدولتين الأعظم بالنسبة لأي دولة صغيرة بدوره لا يمكن أن تكون له فاعلية إن لم ينطلق من المبدأ الوظيفي، ومعنى ذلك علينا أن نكتشف:

خصائص الاستراتيجية الكلية الشاملة على المستوى الكوني.

عملية توظيف المنطقة التي تنتمي إليها الدولة الصغيرة لصالح تلك الاستراتيجية الكونية الشاملة.

ثم عملية توظيف الدولة لصالح الاستراتيجية الإقليمية في إطار تلك الاستراتيجية الكونية الشاملة.

هذا التتابع لتحليل استراتيجية كلتا الدولتين الأعظم هو وحده الذي سوف يسمح لنا بفهم كيف نستطيع بناء استراتيجية مصرية إقليمية وكيف نستطيع أن نستخدم الإطار الدولي للتعامل في الثمانينات لتحقيق أهدافنا القومية وبأقل قدر من التكلفة.

97- التطور المعاصر للولايات المتحدة واحتمالات الصراع الدولي:

نستطيع القول بإيجاز أن الولايات المتحدة قد انتقلت إلى مرحلة جديدة مع مجيء الحزب الجمهوري سوف تمتد إلى عدة أعوام مدارها أن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تحافظ على وضعها الدولي وأن تستغل قدراتها الحقيقية فعليها أن تسرع بخلق ما يشبه حالة الحرب بحيث يتم تقليم أظاهر الاتحاد السوفيتي، وقبل أن تكتمل عناصر القوة ويتم تخطي عناصر الضعف في الجسد الروسي، جميع المتغيرات التي تشكل السياسية الأمريكية قومية وإقليمية ودولية تقود إلى تشجيع القيادات المسئولة الأمريكية على المغامرة بخلق حالة صدام دولي بغض النظر عن نموذجه وخصائصه بحيث تسمح من جانب للولايات المتحدة من النيل من خصمها الأول والأوحد وهو الاتحاد السوفيتي وبحيث تتم عملية تصدير للمشاكل الداخلية إلى خارج المجتمع الأمريكي، كذلك فإن جميع المتغيرات تدفع بدورها الاتحاد السوفيتي للصدام الأمريكي، كذلك فإن جميع المتغيرات تدفع بدورها الاتحاد السوفيتي للصدام الدولي والسبب في ذلك يعود بكل بساطة إلى أن الدولة الروسية تجد نفسها وبصفة خاصة منذ خمسة أعوام على الأقل وقد أحيطت بحصار حقيقي سوف يزداد مع التطورات القادمة بحيث أنه في خلال فترة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر عامًا سوف تجد نفسها في وضع يماثل الوضع الذي عرفته روسيا خلال فترة حكم ستالين قبل الحرب العالمية الثانية بل وأسوأ منه.,

فلنحاول أن نحلل عناصر هذا التصور قبل أن نعالج نتائجه.

أولا- العنصر الأول في هذا التصور ينبع من الاختلال الذي أصاب التوازن العسكري بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ولصالح الطرف الأول، خلال الأعوام العشرة الأخيرة وبصفة خاصة خلال فترة الحكم كارتر استطاعت الإدارة العسكرية السوفيتية أن تحقق تقدمًا مذهلا، لقد كان التوازن التقليدي قائمًا على سيطرة الولايات المتحدة بحرًا وجوًا في مواجهة قوة رهيبة سوفيتية برية، كذلك فقد كان قوة الردع النووية والصواريخ عابرة لقارات تميز الأداة الأمريكية في مواجهة سلاح روسي يغلب عليه العنصر التقليدي ولكن الذي حدث خلال هذه الفترة هو التقدم المخيف سواء في السلاح الجوي أو البحري من جانب أو في السلاح النووي من جانب آخر بالنسبة للاتحاد السوفيتي الأمر الذي انتهي باختلال التوازن، من المعلوم أن هيج عندما نوقش في مجلس الشيوخ ذكر عبارة أقلقت القيادة المسئولة إذ قال بأن الولايات المتحدة إذا أرادت التدخل في منطقة الخليج في مواجهة سياسة سوفيتية مصممة على منع التدخل فإن الجانب الأمريكي لن يصاب إلا بالهزيمة.

ثانيًا- رغم ذلك الاختلال فلا تزال الولايات المتحدة تمثل قوة معينة تسمح لها بأن تحقق أهدافًا واضحة في السياسية الدولية:

لا تزال الولايات المتحدة رغم جميع ما سجلته من فشل هي المتحكمة في القيادتين الأوروبية واليابانية.

وهي بهذا المعني ورغم الصراع الخفي والباطن قادرة على أن تفرض على تلك القيادات قرارًا معينًا ولو بشيء من الصعوبة ولو بنوع من التهديد ولو بتحمل تكلفة معينة.

كذلك لا يزال الاقتصاد الأمريكي هو المسيطر على الاقتصاد الدولي وهو المتحكم في جميع مسارات التعامل الاقتصادي وهو الذي يرسم صورة التطور حتى في داخل دول المعسكر الشيوعي.

دول العالم الثالث رغم تطور بعضها نحو استقلالية معينة وقدرة على الاكتفاء الذاتي كالهند والبرازيل على سبيل المثال فإن هذا يتسم في إطار الدورة الدموية التي تنتهي بالقلب الأمريكي، الاستقلالية لم تصل إلى حد الانفصام عن ذلك الإطار الكلي الشامل الذي يتحكم في جوهره الاقتصاد الأمريكي.

كذلك فإن الاتحاد السوفيتي ورغم كل ما سجله من تقدم رهيب في قدرته القتالية وفي وتوسيع رقعة نفوذه وفي ارتفاعه إلى مستوى التناطح مع الإمبراطورية الأمريكية، إلا أن منزله الداخلي حتى الآن لا يزال يعكس نقائص وأمراضًا قاتلة، أنه يسير نحو الإسراع بالتخلص من هذه النقائض ولكن مواقع الضعف لا تزال تنخر في جسده وتمنع الإرادة من التكامل الحقيقي.

ثالثًا- المجتمع السوفيتي يعيش مأساة داخلية ورغم جميع مظاهر النجاح الدولي فإن الجسد يعاني نقائض خطيرة، الوقت عامر بكثير من التساؤلات، هل سوف يتخطي هذه المشاكل؟ المتوقع أن لم يتخطاها كلية فهو قادر على أن يخفف من حدة نتائجها وهذا في ذاته نجاح وقوة وبصفة خاصة لأنه لو أريد - من الجانب الأمريكي - استغلال عناصر النقص هذه كوسيلة لنيل من الجسد السوفيتي فأنه سوف يصطدم بهذه الحقيقية وهي أن الوقت يزيد من حصانة هذا الجسد السوفيتي والنجاح الخارجي في ذاته عنصر من عناصر التقوية للتطور الداخلي، هذا الضعف الداخلي والتفتت القومي مع احتمالات تقلصه يمثل أحد محاور الجذب في سياسة هجومية واستفزازية أمريكية.

الجسد السوفيتي يعاني خمس نواح من الضعف القاتل:

العلاقات السوفيتية الصينية.

مشكلة القوميات.

التطور الديمقراطي.

التحلل في المعسكر الشيوعي.

طبيعة الفكر الاستراتيجي السوفيتي.

الناحية الأولى تدور حول العلاقات بين العملاقين اللذين يعلنان تمسكها بالأيديولوجية الماركسية، السياسية الأمريكية تعلم جيدًا أنها في الأمد القصير قادرة على التغلب على أي منهما ولكنها لن تستطيع أن تنال استغلال التناقضات التي انتهت بقطيعة سافرة بين الدولتين، مشكلة الاتحاد السوفيتي في علاقته مع الصين ليست فقط خلافا فكريا أو أيديولويجا أنه أعمق من ذلك بكثير حيث أن المصالح الجيوبوليتيكية منتناقضة بحيث يستحيل تخطيها ولكن إلى متى؟

العلاقات السوفيتية الصينية في الواقع تخفي مشكلة أخرى أكثر خطورة وهي مشكلة القوميات، قد يكون الحديث عن " انفجار الإمبراطورية" مبالغا فيه ولكن الواقع أن الاتحاد السوفيتي لم يستطع حتى هذه اللحظة أن يتخطى هذه المشكلة رغم ذلك فإن التطور نحو صهر تلك القوميات على قدم وساق.

هو نجاح في بعض الأحيان وهو فاشل في أحيان أخرى ولكنه في جميع المواقف، يسجل تقدمًا ملموسًا، الاتحاد السوفيتي ليس إلا خليطًا غير متجانس: قوميات أوروبية وأخرى آسيوية بيضاء وأخرى ملونة دون الحديث عن الأصل العنصري المتباين والمتناقض، من حيث الدين ونظم القيم، ويكفي أن نتذكر: القوميات الأوروبية التي كانت ولا تزال تعتبر نفسها تنتمي إلى بحر البلطيق أكثر من انتمائها إلى العنصر السلافي، ثم القوميات الإسلامية التي لم تنقطع عن الحنين إلى الأصل والتراث غير الأوروبي وذلك دون الحديث عن اليهود والقوميات الأخرى غير الإقليمية التي تكونت أثناء الغزو الألماني واندفاع القوات الغازية في اجتياحها لشرق أوروبا وهي اليوم تعود لتحن للعودة إلى أراضي الآبار في بولندا وبروسيا التبوتينية، مشكلة القوميات تمثل أحد المواقع القتالة في التماسك السوفيتي وهي مشكلة كانت قوية عنيفة في لحظة معينة اضطر فيها ستالين لاتخاذ إجراءات حاسمة وهي لا تزال تمثل العديد من المخاطر على الجسد السوفيتي، ولكن إلى متى؟

كذلك فإن أحد مواقع الضعف في الجسد السوفيتي يثيرها التطور الثابت نحو الديمقراطية وبصفة خاصة في بعدها الاقتصادي، فالنظام الشيوعي ضحى بالفرد في سبيل بناء المجتمع، على أن هذه التضحية ما كان يمكن أن تظل دائمة أبدية، وهو اليوم يسعى ليسد هذا النقص، التحول بهذا المعنى خلق إطارًا تميز من جانب بسيادة مفهوم الانفتاح وفكرة المجتمع الاستهلاكي ومن جانب آخر بإضعاف ولو نسبي للمجهود الحربي، هذه العملية أي التحول نحو الديمقراطية الاقتصادية يخلق في الأمد ا لقصير نوعا من الاضطراب الذي لابد وأن يختفي في الأمد البعيد في النظام القومي.. لحظة الاضطراب ليست دائمة ولكنها تصير قاتلة لو فرض على النظام الدخول في قتال مسلح وهو لم يتخط بعد مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي معين إلى نظام آخر وبغض النظر عن عناصر الضعف أو القوى في أي منهما.

النظام السوفيتي لا يزال يعيش هذه المرحلة مرحلة الانتقال التي قد تطول وقد تقتصر ولكن الخبراء يقدرونها بأنها لن تتجاوز عشرة أعوام.

يرتبط بهذا المتغير الناحية الأخرى والتي تفرضها حالة الضعف ولو النسبي التي يعيشها المعسكر الشيوعي، مما لا شك فيه أن ظاهرة عدم التماسك يعاني منها كلا المعسكرين ولكنها في الناحية السوفيتية أكثر خطورة ولو على الأمد القريب، لقد بدأت هذه الظاهرة واضحة صريحة منذ فترة حكم خروشوف الذي أدخل نوعا من الغوغائية في التعامل السياسي، ورغم أن مصادر الضعف قديمة ويكفي أن نتذكر الخلاف بين الصين والاتحاد السوفيتي من جانب والصدام بين ستالين وتيتو من جانب آخر إلا أن هذا التناقض لم يكن قد ارتفع إلى مستوى العلاقة بين الشعوب حتى الستينات، الثورات المختلفة والمتكررة وبصفة خاصة في بولندا ثم في تشيكوسلوفاكيا، ليست سوى بعض نماذج عنيفة للتعبير عن تخلخل الكتلة اليسارية على أن هذا التخلخل لم يرتفع إلى قمته إلا مع أحداث بولندا الأخيرة، والواقع أن أحد الأسباب الحقيقية تعود إلى طبيعة القيادة الروسية فهي قد تميزت حتى وقت قريب بالشيخوخة والتقوقع وعدم اكتساب الصفات الكارزماتية التي تحن إليها مجتمعات شرق أوروبا، أضف إلى ذلك أن النظام السوفيتي أثبتت حتى الآن عدم قدرته على استيعاب الثورة الجديدة في النظام السياسي الكلي الشامل الكتلة الشيوعية، متغيران كلاهما يؤثر في الآخر وينبع منه، فهل سوف يظل الحال على ما هو عليه؟ أم سوف تبرز قيادات جديدة تستطيع أن تتعامل مع هذا الواقع ببعد نظرة وكياسة وفطنة؟

قريب من هذا المتغير الخامس، ورغم أنه ينقلنا إلى متاهات معقدة ألا أننا نستطيع أن نفهم جوهر هذا العصر الآخر لو طرحنا السؤال التالي: ما هو خير نموذج لأسلوب القتال الذي يسمح للاتحاد السوفيتي بتحقيق أهدافه لو قدر له قتال مباشر مع الولايات المتحدة؟ جميع الخبراء يسلمون بأن الحرب التي تمكن الاتحاد السوفيتي من تحقيق أهدافه هي الحرب الخاطفة السريعة التي تسمح لموسكو بنصر حاسم دون إطالة فترة القتال.

وذلك على عكس الولايات المتحدة التي يجب أن تجعل قتالها يأخذ صورة الصدام المتسع من حيث المكان والزمان، السبب الجوهري هو أن الولايات المتحدة بحكم وضعها الاقتصادي تعاني من اختلال في التقدم التكنولوجي ما بين القطاع المدني والعسكري وهي في حاجة إلى فترة زمنية معينة لتخلق ذلك الاندماج الضروري بين القطاع القتالي والنشاط الخاص، وهي لن تستطيع أن تمارس قدراتها الحقيقة وطاقاتها الدفينة إلا عندما يتحقق ذلك الاندماج، هذه العملية في حاجة إلى فترة زمنية معينة ومن ثم فمن صالح الاتحاد السوفيتي التخطيط لحرب سريعة لا تسمح للجسد الأمريكي أن يكتسب أية صلابة ومن صال الولايات المتحدة أن تجعل تصورها ينبع من الإعداد المسبق لجميع عناصر الفاعلية قبل المنازلة الحقيقية، الخطورة التي يعاني منها حاليا

الاتحاد السوفيتي هي أن فكرة الاستراتيجي ظل حتى وقت قريب يقوم على مبدأ الحرب الطويلة الأمد وهو ليغير من هذه المفاهيم وليعيد تشكيل أداته العسكرية على الأساس في حاجة إلى فترة قد تمتد إلى ما لا يقل عن عشرة أعوام خبراء الاستراتيجية العسكرية وبصفة خاصة البحرية يعتقدون أنه قد بدأ فعلا هذا التطور ولكنه لم يكتمل بعد، ومن ثم فهو لا يزال في مرحلة حرجة حيث الضربة المجهضة تصير قاتلة.

98- الحرب العالمية القادمة وخصائصها:

المتغيرات السابقة تدفع إلى الاعتقاد بأن مصلحة الولايات المتحدة قد تجد نفسها مضطرة لو أرادت أن تحافظ على وضعها الدولي وأن تمنع هيبتها من التقلص أن تسرع بخلق حالة من الفوضى الدولية الشبيهة بحالة الحرب بحيث تستطيع أن تحقق هدفين في آن واحد: أن توقف الاتحاد السوفيتي من أن يكتمل في عناصر قوته وأن يتخطى عناصر الضعف التي يعاني منها من جانب ومن جانب آخر بحيث تخلق من النزيف المستمر في ذلك الجسد ما يجعل استمراره في التوسع أو البناء يكاد يكون أمرًا مستحيلا: بعض الخبراء يصل إلى القول بأن لحرب العالمية الثالثة قادمة لا ريب فيها بل ويحدثنا نيكسون في مذكراته عن أن هذه الحرب قد بدأت فعلا، فلنترك المبالغات جانبًا، ولكن الأمر الذي لا شك فيه أن احتمالات اتباع استراتيجية الفيل في التعامل من الجانب الأمريكي مع الاتحاد السوفيتي لابد وأن تقدم نتائج ملموسة، ومعنى ذلك عملية الضرب المستمر المتتالي وهو ما يتفق مع مصالحها، إن ما ني الولايات المتحدة هو أن تعيد تشكيل الخريطة الدولية بحيث تزيد من الحصار الدولي حول الاتحاد السوفيتي وحيث تفرض على الدب الروسي العودة إلى التقوقع في حدوده التقليدية، إن هذا يعني كنتيجة مباشرة السيادة العالمية والهيمنة الكلية الشاملة للولايات المتحدة.

وذلك فإن الاحتمال الأكبر هو أننا في خلال الأعوام القادمة وبقدر الانتقال التدريجي للولايات المتحدة إلى حالة الأخذ بزمام المبادرة والتخلص من عقدة فيتنام والانتقال إلى سياسة استفزازية توسعية سوف نعاصر قتالات جانبية محلية عديدة في مناطق مختلفة يغلب عليها أن تقع حول الحدود السوفيتية صدامات حول أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا، ثورات محلية في دول أوروبا الشرقية قد تمتد إلى دول بحر البلطيق وذلك دون الحديث عن الصراعات المحلية التي سوف تتفجر في المناطق التي قدر للاتحاد السوفيتي أن يضع فيها أقدامه بطريق مباشر أو غير مباشر في أمريكا اللاتينية وأفريقيا السوداء، أيضًا يدخل في هذا التصور الاستراتيجي الأمريكي حقيقة أساسية لابد وأن تسيطر على القيادات العسكرية المسئولة: لقد ظلت الأداة العسكرية حتى اليوم تحيط بالاتحاد السوفيتي وتجعل نقط انطلاقها هي الحدود المتاخمة للإقليم القومي السوفيتي، فقواتها في أوروبا لا تفصلها عن الأرض الأم الروسية أكثر من عدة مئات من الأميال والأمر كذلك في منطقة المحيط الهندي حيث لا يفصل القوات الأمريكية عن الأرض السوفيتية سوى إيران بل أن الحدود تصير مشتركة مع القوات الأمريكية بفضل

التواجد الأطلنطي في تركيا، ولذلك وكما ذكرنا في موضع آخر الاتحاد السوفيتي يجد نفسه في حالة دفاع عن النفس وقد فرضت عليه مواقف هجومية من الجانب الأمريكي بينما مواقفه لا يمكن أن تكون إلا وقد وظفت على أساس التعامل مع خصمه التقليدي، فإذا نظرنا إلى الجانب الأمريكي لوجدنا أنه يحارب من قواعد تبعد آلاف الأميال عن حدوده القومية، الاتحاد السوفيتي بدأ منذ السبعينات في محاولة جادة لفك هذا الحصار فعقب أن دعم وجوده في سوريا ليلتف حول تركيا ألقى بشباكه في أفريقيا بل ووصل لأن يطل على الأطلسي دون الحديث عن تحكمه من جانب في بحر الكاريبي عن طريق تابعه كاسترو وفي البحر الأحمر بفضل النظام الجديد في الحبشة، الولايات المتحدة تنبهت إلى خطئها متأخرة ولكنها لا بد وأن تسعى لوضع حد لهذا التطور ولإكراه الاتحاد السوفيتي على العودة إلى التقوقع في إطاره الإقليمي التقليدي، هل تنجح في ذلك؟ موضوع آخر ولكن مما لا شك فيه أن أحد أهداف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لابد أن يتحدد بهذا التطور.

قبل أن نحدد معالم هذا التطور الذي نفترض أنه يسيطر على القيادة الأمريكية فلنحاول أن نسوق الوقائع المدعمة والمؤيدة لوجود مثل هذه الاستراتيجية الجديدة.

أولا- القلق الأوروبي الذي يسيطر حاليا على جميع قيادات دول السوق المشتركة في غرب أوروبا حتى أنه أضحى واضحًا صريحًا وجود حلف بين بون وباريس مداره محاولة إخراج أوروبا السوق المشتركة من حالة التبعية المطلقة للولايات المتحدة وإضفاء صفة حيادية على سياسة أوروبا الغربية تأخذ صورة السياسة المتوازنة التي تثبت علاقات الاتصال مع كل من موسكو وواشنطن في آن واحد، بل إن هذا برز في لحظة معينة وبصورة عنيفة عندما تحدث ريجان عن إمكانيات الحرب النووية خارج إقليم الدولتين الأعظم، إن معنى ذلك أ، يصير مسرح العمليات وبصفة أساسية قلب القارة العجوز.

ثانيًا- إعادة تشكيل علاقات التعامل حول البحر الأصفر، من المعلوم إن إحدى بؤر الصدام المحتملة والمتوقع هي البحر الأصفر حيث تلتقي القوى العالمية الثلاث الكبرى النووية أي الاتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة وحيث يتقابل أكبر قسط من المصالح المتناقضة: الشعب الأصفر في رغبته للتوسع في اتجاه الشمال والشعب الياباني في إرادته الثابتة في استعادة تكامله السياسي ووظيفته الدولية والإرادة السوفيتية في محاولتها الهيمنة على القارة الآسيوية و الولايات المتحدة في رغبتها في إقامة حائط في أقصى المحيط الهادي حول القارة الآسيوية يمنع الخطر الملون من أن يصل إلى شواطئها القومية ويحمي امتداداتها الحضارية والصناعية، المحافظة في استراليا وجنوب أفريقيا، رغم ذلك فإن سياسية الولايات المتحدة التي تثير الرعب والخوف في جميع القيادات الأوروبية تسير في خط غير منطقي أساسه التقريب بين طوكيو وبيكين، بل أن هذه السياسة جاءت لتحل محل سياسة سابقة تقليدية ظلت تسيطر على المنطقة

قرابة عشرين عامًا تنبع من مبدأ التفاهم ولو المصطنع بين طوكيو وموسكو، هذه السياسة كانت تسير في خط منطقي مع جوهر السياسية اليابانية وهو خدمة الجميع ولو مؤقتًا، والذي وصل إلى حد الحديث عن تصنيع لمنطقة سيبيريا بفضل المال والخبرة اليابانية، لقد حلت محل هذا التفاهم حالة من البرود الذي يكاد يصير قطيعة وإذا بنا ومنذ قرابة عشرة أعوام نعاصر تقاربًا يابانيا صينيًا وصفة أحد المعلقين الفرنسيين بأنه أكبر خطأ ارتكبته السياسية الأمريكية في تاريخها القصير، قد يبدو لأول وهلة أن التقارب ليس في صالح السياسة الأمريكية لأنه يعني إيقاظا للعملاق النائم، ولكن لا يجوز لنا أن ننسي أن إيقاظ الصين يعني في المدى البعيد أمرين أساسيين: تدعم لاحتمالات الصدام بين الصين و الاتحاد السوفيتي احول منطقة منغوليا التي تطالب بها الصين والتي سوف يتمثل بالنسبة لها في الأمد القريب مسألة حياة أو موت بسبب مشكلة القمح، كذلك فإن هذا يعني إحكامًا لحصار يمتد من أوروبا الغربية حتى المحيط الهادي عبر حلف جنوب شرق آسيا، فهل القيادة الأمريكية غير واعية بذلك أم أنها تتبع مخططا معينا له مخاطره ولكنه يملك أيضًا مزايا ومنافعه؟ أن الصين القادرة على أن تخلق قوة جاذبة لأطراف الاتحاد السوفيتي سواء في منغوليا أو في الجمهوريات الإسلامية وهي أيضًا قادرة على أن تعيد التوازن مع الهند التي تمثل بدورها إحدى علامات الاستفهام إزاء صراع القوى في القارة الهندية وحول المحيط الهندي، من هنا يصير السؤال المنطقي: ما الذي تهدف إليه واشنطن من دفع طوكيو للتعاون الفني الضخم الذي نعاصره مع بكين بل ونحن نعلم أن نفس واشنطن تساهم في تسليح الجيش الصيني بجزء حاسم من ترسانتها المتقدمة؟

ثالثًا- كذلك فإن عملية تسليح اليابان تطرح الكثير من علامات الاستفهام الجيش الياباني لم يعد مجرد قوة أمن داخلية، أنه سابع جيش في العالم والحديث عن تطور الاقتصاد الياباني نحو صناعة التسليح بل والتسليح الذري ومعدات القتال الثقيلة أضحى متداولا في جميع وسائل الإعلام المتخصصة فكيف قبلت الولايات المتحدة هذا الخروج عن سياستها التقليدية والتي ظلت تحافظ عليها حتى بداية السبعينات؟ قد يفهم هذا الخروج من جانب القيادة اليابانية لأكثر من متغير واحد، فاليابان عملاق اقتصادي وقزم سياسي ولن تستطيع أن ترتفع إلى مرتبة القوة والفاعلية الدولية دون قدرة عسكرية، ولكن كيف سمحت الولايات المتحدة لليابان بأن تنطلق في الصناعة العسكرية وإعادة بناء جيشها من جانب آخر؟ القول بأن مرد ذلك رغبتها في التخفيف من عبئها المالي يعكس سذاجة منقطعة النظير، فالولايات المتحدة كانت قادرة على ان تفرض على اليابان نفقات الدفاع عنها دون الحديث عن أن هذا التطور سوف يؤدي بعد عدة أعوام بنزول الصناعة العسكرية اليابانية إلى السوق الدولية منافسة ومتحديا للصناعة العسكرية اليابانية إلى السوق الدولية منافسا ومتحديا للصناعة العسكرية الأمريكية، أن هناك دورًا يعد لليابان في منطقة البحر الأصفر وجنوب شرق آسيا؟ بل وأي منهما يعد للآخر ويترابط معه؟ الخلافات بين اليابان والاتحاد السوفيتي حقيقية وعميقة والتحالف بين

اليابان والصين قادر على أن يخلق في تلك المنطقة قدرة تكنولوجية ديموجرافية صالحة في الأمد البعيد ولو نسبيًا بالتصدي للاتحاد السوفيتي، فهل هذا يدخل في التخطيط الأمريكي لتطور إدارة الصراع الدولي؟

رابعًا- سياسة الولايات المتحدة في إيران بصدد حرب الخليج يدعو أيضًا لتساؤلات من نوع آخر، ثورة الخميني والقلاقل الإسلامية المختلفة ليست قاصرة على إيران، فهي منتشرة في تركيا وفي الباكستان وكذلك أحداث أفغانستان ليست بعيدة الصلة عن تلك التقلصات، المعلومات عن اضطرابات الجمهوريات الروسية الإسلامية متوفرة رغم أنها غير دقيقة منذ فترة غير قصيرة بل أن الأخبار المتسربة تحدثنا عن قلاقل مماثلة فيمنطقة الصين الإسلامية وبصفة خاصة أثناء وعقب الثورة الثقافية، هذه المعلومات ورغم عدم تكاملها تطرح أكثر من علامة استفهام فالمساعدات التي جاءت تدعم أفغانستان مصادرها الحقيقية حتى اليوم لم تكن أمريكية، والثابت أن واشنطن لم تقدم بعد معونة حقيقية إلى ثوار تلك المنطقة بل إن المعونة التي عرضها الرئيس كارتر على باكستان ورفضها ضياء الحق لم تكن إلا مسرحية لتبرير عدم تقديم مساندة حقيقية لثوار كابول، بقي السؤال الأساسي، لماذا لا تتدخل الولايات المتحدة لوضع حد للحرب الدائرة بين العراق وإيران؟ بل إن الثابت أنها بطريق غير مباشر تشجع إيران على الاستمرار في الحرب، لماذا؟ هل مرد ذلك أن هناك تخطيطًأ معينا أساسه التفكير الجدي في تصدير الثورة الإسلامية واحتمالات انفصال منطقة بلوخستان لتطوي تحت الحدود الأفغانستانية، ومعنى ذلك وصول الاتحاد السوفيتي مباشرة إلى المحيط الهندي، وهذا أمر لن تقبله الدبلوماسية الأمريكية، فلماذا تغامر باستمرار الحرب العراقية الإيرانية؟ استفهام لم يحن بعد الإجابة عليه ولكنه لا يمكن ألا أن يكون موضع تصور وتخطيط من جانب القيادة الأمريكية.

خامسًا- وتأتي أحداث لبنان والتواجد الأمريكي المكثف في لبنان لتطرح تساؤلا آخر، لقد ظلت الولايات المتحدة تسير بثبات على مبدأ عدم الانغماس في مشاكل العالم الثالث عسكريًا إلا فقط وبطريق الاستثناء في أمريكا الجنوبية، وهي عقب هزيمة فيتنام رفضت بثبات حتى وهي تهدد في معاقل نفوذها في أفريقيا أن ترسل قوات لها في مواقع القتال في العالم القديم... فلماذا قبل ريجان في لحظة معينة أن يتورط في لبنان بل والأيام تزيد من تورطه رغم التمثيليات المتعاقبة باسم حماية وحدة لبنان، البعض يتحدث عن صفقة خفية أساسها لبنان مقابل أفغانستان، وبغض النظر عن صحة هذا الافتراض فمما لا شك فيه أن التواجد الأمريكي في لبنان هو بديل للمحاولات الأولى التي قام بها كيسنجر في قبرص وفشلت والتي في حقيقة الأمر هي تعميق ومساندة للوجود الأمريكي، في تركيا أضعف مواقع حلف الأطلنطي وأكثرها خطورة في المواجهة مع الاتحاد السوفيتي.

كل هذه العناصر تقطع بأننا نعيش مرحلة لم تتضح أبعادها بعد وهي مرحلة أساسها أن الولايات المتحدة تتعامل استراتيجيًا مع الاتحاد السوفيتي من منطلق مبادئ جديدة: فهي تريد أن تفرض ع ليه الكر إلى الوراء، وهي تتبع استراتيجية استفزازية، وهي تقصد بذلك تحقيق نوع من الإحاطة والحصر للأداة العسكرية السوفيتية، وهي تستند بذلك الخصوص للدول التابعة لنفوذها بأن تحيها إلى قوى قادرة على أن تمارس دورًا معينًا في عملية المواجهة مع الاتحاد السوفيتي يكاد يعيد للذهن الدور الذي مارسته بعض دول أوروبا الشرقية لصالح الاتحاد السوفيتي في أفريقيا السوداء.. إنها تريد القتال من خلال الوسيط وتعد ذلك أدواته التي إن لم تكن قد تكاملت بعد فسوف يقدر لها التكامل في لحظة معينة.

ولكن هل يعني ذلك أن علينا أن نتوقع في المستقبل البعيد ولو نسبيًا حربا نووية شاملة؟ وكيف يتفق ذلك مع الفكرة السائدة من استحالة مثل ذلك الصراع الذي لابد وأن يؤدي إلى تدمير البشرية والقضاء على الوجود الإنساني؟

99- موضع الحرب النووية من الإدراك السياسي والتعامل الدولي:

مما لا شك فيه أن الإجابة على ذلك السؤال أي توقع الحرب النووية لا يمكن إلا أن تكون تقديرية واحتمالية وإذا كان الرأي السائد هو صعوبة تصور مثل ذلك القتال الذي لا بد وأن يقضي على كلا الطرفين والذي يجعل أكثر المحللين تفاؤلا يتصور العملاقين كعقربين في أنبوبة واحدة لو قدر لأحدهما أن يلدغ الآخر فمصيره قبل أن يموت ذلك الآخر أن يلدغ بدوره، إلا أن هذا لا يمنع من أن هذا الاحتمال وارد وبصفة خاصة أن كلتا الدولتين الأعظم ورغم أن نسبة ذلك الاحتمال لا تتجاوز 2% فإن أيًا منهما تخطط لسياستها العسكرية والدبلوماسية على أساس إمكانية حدوث مثل ذلك الصدام النووي.

رغم ذلك فلنحدد الأبعاد الحقيقية لاحتمال الحرب النووية.

أولا- ليس بالضرورة أن تكون الحرب القادمة حربًا نووية بالمعني الكلي والشامل فمن الممكن أن تكون فقط بالسلاح التقليدي أو بالسلاح التقليدي الذي يستخدم الطاقة النووية، ومثل هذا السلاح لا يعني القنبلة الذرية أو ما في حكمها، بل ويغلب على الظن وطبقا لتوقعات أغلب الخبراء أن الحرب القادمة سوف تأخذ صورة حروب محلية جزئية تدفع إليها وتعد لهاإحدى القوتين الأعظم ولكنها تتستر خلف عملائها بحيث أنها لن تكون سوى حروب من خلال الوسيط، وكما قلنا علينا أن نتذكر أن السلاح التقليدي قد تطور وأضحى يملك قوة تدمير هائلة قادرة على أن تغني عن السلاح النووي ولو نسبيًا، أضف إلى ذلك أن الحرب العالمية لاثانية سبقها اكتشاف واستخدام الغازات السامة والأسلحة البيولوجية ورغم ذلك فإنمثل هذ هاالأسلحة لم تستخدم في القتال بين دور المحور والحلفاء طيلة خمسة أعوام من الصراع بين أ نألمانيا النازية في أضيق لحظات الهزيمة لم تفكر في أي موقف أن تلجأ إليها.

ثانيًا: ولعل هذا يرتبط بتصريحات الرئيس ريجان التي أثارت زوبعة في الرأي العام الأوروبي عندما ذكر الرئيس الأمريكي إمكانية الحرب النووية خارج الإقليم القومي لكلتا الدولتين الأعظم إنما عبر بسذاجة منقطعة النظير عن الإدراك القيادي الأمريكي والسوفيتي وهو إدراك في حقيقة الأمر سبق أن صاغه بريجنسكي في صورة أخرى عندا تحدث عن ضرورة التحالف بين الجنس الأبيض في مواجهة الشعوب الملونة، وهي إدراك خفي يستتر خلف نقل محور الصدام الدولي حول المحيط الهندي حيث مصدر الخطر على الشعوب البيضاء بسبب الكم الهائل من الشعوب الملونة، أن الأنانية ولغة المصالح المجردة هي وحدها التي تحكم منطق السياسية الدولية، ولا يوجد ما يمنع من التوافق الضمني بين القيادات الكبرى للدولتين الأعظم، على أن يكون استخدام القنبلة الذرية والنووية فقط بعيدًا عن الإقليم القومي لكل من الدولتين، وهو احتمال وارد ويجب أن ينظر إليه بجدية حقيقية، وإذا كانت أوروبا تخشى ذلك وإذا كان ذلك الاحتمال يقلق القيادات الأوروبية ويثير الرأي العام الأوروبي فهل قيادات الشعوب الملونة غير قادرة على أن تفهم أن أراضيها أكثر عرضة لتلك الاحتمالات وبصفة خاصة في تلك المناطق المكتظة بالسكان والتي لا تمثل أي اهتمام حقيقي من حيث الموارد المعدنية والثروات الطبيعية كمصر والهند والباكستان وغيرها من دول العالم الثالث؟

ثالثًا- أضف إلى ذلك أن القنبلة الذرية لن تحطم البشرية بل إن البشرية هي التي سوف تحطم القنبلة الذرية، تقدم أدوات دفاع تثبت أيضًا إمكانيات الحرب النووية ويحدد الخبراء أنه في حالة حرب من هذا النوع وحتى ولو اتسعت لتشمل جميع أجزاء المعمورة فإن ربع البشرية على الأقل سوف يظل قادرًا على البقاء، بعض العلماء يصل به التشاؤم إلى حد القول بأن مثل تلك الحرب سوف تصير ضرورة لصالح التقدم الإنساني إزاء الانفجار الديموجرافي الذي يعاني منه العالم المعاصر والذي سوف يعاني منه أكثر في الأعوام القادمة، بل إن الفكر الاستراتيجي الصيني يجعل أساس عقيدته القتالية هو الحرب النووية، كان من المأثور عن ماوتسي تونج قوله أن الصين هي وحدها التي تملك رفاهية القدرة على الالتجاء إلى الحرب النووية، ألا يعني ذلك أن يظل بها أكثر من مائتين وخمسين مليون أي أكثر مما تملك اليوم الولايات المتحدة؟

رابعًا- والواقع أن احتمالات الحرب النووية لم تعد تبدو مستحيلة لسبب آخر بل والتقارير السرية المتداولة تثبت أنها كانت على وشك الوقوع لهذا السبب لأكثر من مرة واحدة خلال الأعوام الماضية، ذلك أن الحرب النووية قد تشتعل بطريق الخطأ فالحرب النووية هي في حقيقة ميكانزمياتها حرب أوتوماتيكية وتكفي إطلاق إشارة معينة لتحرك الجهاز الضخم الآلي المشرف والموجه للقتال، القيادات الأمريكية والسوفيتية بل وكذلك الفرنسية تدخل هذا الاحتمال في اعتبارها، والفقه الاستراتيجي الأمريكي الذي ظل في خلاف حتى منتصف السبعينات أضحى اليوم يملك فقها متكاملا مستقرًأ بصدد الحرب

النووية وأساليب التعامل معها ويجعل هذا الفقه أساسًا مطلقًا لجميع تحركاته وتخطيطاتها الدولية والإقليمية.

والخلاصة أن هناك حربا عالمية ثالثة قادمة، قد يكون هناك خلاف حول السيناريو الذي سوف يتحرك في نشأة وتطور القتال بين الدولتين الأعظم وهو قد يأخذ نموذجًا من ثلاثة: صراع مباشر بين الدولتين الأعظم حيث كل منهما تسعى للقضاء وتحطيم مصادر القوة في الطرف الآخر بالضربة المجهضة المبكرة، وقد يأخذ صورة صراع مباشر على أرض غير الأرض القومية لأي من الدولتين الأعظم ولكنه أيضًا قد يأخذ صورة صراعات محلية جزئية يتم تطويرها لصالح الدولتين الأعظم أو إحداهما، ولعل ما يحدث في العلاقة بين إيران والعراق وما حدث قبل ذل كبين إسرائيل ومصر ليس سوى تطبيقات واضحة لهاذ النموذج، وقد يحدث أن تتجمع جميع هذه النماذج في إطار واحد: تبدأ بصراعات جزئية من خلال الوسيط ثم تتطور لمواجهة مباشرة في أرض محايدة تقود بدورها إلى القتال المباشر على الأرض القومية، جميعها نماذج صالحة لبناء خطة التعامل محورها أن المواجهة الحقيقية بين القوتين الأعظم بغض النظر عن أساليبها ومستوياتها قد بدأت وأنها مدعوة للاتساع والانتشار، الذي يعنينا أن نؤكد عليه أن القيادات الكبرى مقتنعة بهذه الحقيقة وعندما ذكر نيكسون في مؤلفه المشهور بأن هذه الحرب قد بدأت فعلا وأننا نعيش الفصول الأولى منها إنما عكس الإدراك السائد في الأوساط الأمريكية وعلينا أن نفهم ذلك وأن نفسر التحركات الأمريكية والسوفيتية من هذا المنطلق وعلى ضوء هذه القناعة، تعنينا من هذه الحقيقة بعض النتائج.

100- استعمال القوة العسكرية في العلاقة بين القوتين الأعظم ونتائجه:

أولى النتائج التي يجب أن نقف إزاءها بكثير من الاهتمام والتي يجب أن ندخل في الاعتبار ونحن بصدد تحديد أسلوب للتعامل مع القوتين الأعظم هي أن استعمال القوة العسكرية في العلاقة بين الدولتين الأعظم أمر أضحى ليس فقط واردا بل ومؤكدًا، والجديد بهذا الخصوص أنه مؤكد أيضًا أثناء فترات السلم بين الدولتين حيث هذا السلم المقنع لم يمنع كلتا الدولتين من دفع قوى أخرى وسيطة لأن تحارب لصالح كل منهما وبالسلاح وتحت الرقابة والتوجيه الوارد من أي منهما، الولايات المتحدة تشعر بأنها في حالة ضعف وتريد أن توقف النمو الذي يهددها في الاتحاد السوفيتي ، و الاتحاد السوفيتي لن يترك فرصته تفلت منه فضلا عن أنه لن يترك نفسه ليجد الدولة الروسية وقد أحيطت بحصار حقيقي مرة أخرى، ولماذا نذهب بعيدًا ألم يبدأ الاتحاد السوفيتي ذلك فعلا منذ قرابة عشرة أعوام على الأقل؟ وماذا فعل في أفريقيا السوداء وقبل ذلك في جنوب شرق آسيا وعقب ذلك في نفس أمريكا الجنوبية؟

الذي يعنينا من هذه النتيجة أن نحدد ملامح القتال الذي سوف تلجأ إليه الولايات المتحدة خلال الأعوام القادمة:

أولا- أسلوب القتال سوف يغلب عليه استخدام الوسيط، وسوف يساعد الولايات المتحدة بهذا الخصوص تعدد أدواتها الدولية غير الحكومية في عالم تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسية ويسمح للمغامرات الفردية بأن تأخذ صورة التعاملات التجارية التي تستر سياسة مخططة واضحة إيران نموذج واضح لهذه الحقيقة فالسلاح الأمريكي الذي يتدفق عليها... والذي يوصف بأ،ه يأتي كنتيجة لصفقات فردية إنا يتم بتخطيط خفي من جانب السلطات الأمريكية، ويشجع على ذلك أن دول العالم الثالث التي كما سوف نرى هي التي سوف تقدم المادة الصالحة المكانية للمناطق الساخنة لتلك الصراعات تسمح بحكم أوضاعها الداخلية وفساد نظمها القائمة وتحلل حكامها وعدم وجود رقابة حقيقية شعبية لمثل تلك الصفقات بالإيناع والازدهار لن نذكر أسماء فهي متداولة ومعروفة بهذا الخصوص.

ثانيًا: أسلوب القتال سوف يغلب عليه استخدام الوسيط وكذلك مواقع القتال سوفي يغلب عليا أن تكون في دول العالم الثالث، أنها البقع الساخنة الصالحة للصدام، الاتحاد السوفيتي ي تقاليده اللينينة إن إسقاط العالم الرأسمالي سوف يتحدد بعملية الاحتواء لدول العالم الثالث، هذا المفهوم أثبت فشله ولكنه لا يزال أحد عناصر الإدراك للسياسة السوفيتية، الولايات المتحدة حتى وقت قريب، ولا تزال تدفع بفرنسا لتؤدي وظيفة مرسومة بديلا عن التدخل الأمريكي وهو أمر واضح في أفريقيا، ولكن الأعوام القادمة سوف تقدم لنا نموذجًا جديدًا حيث قوى محلية تخضع للسيطرة والتوجيه الأمريكي سوف تقوم بعملية المواجهة للاجتياح من جانب أنصار الاتحاد السوفيتي، على أن أهم مواقع القتال الحقيقية سوف تكون على حدود الاتحاد السوفيتي وبصفة خاصة في تلك المناطق العامرة بالأقليات، منطقة الأكراد، أرمينيا، منغوليا دون الحديث عن دول أوروبا الشرقية، كيف سوف تتسلل إلى المناطق المساندات الأمريكية؟ ليست مشكل حقيقية.

ثالثًا- وهنا تبرز خطورة ما تمثله إيران وما يعنيه إمكانية تصدير الثورة الإسلامية من المناطق المتاخمة للحدود السوفيتية ابتداء من أفغانستان حتى تركيا، إن ذلك يعني خلق القلاقل الداخلية في الاتحاد السوفيتي وإكراه القيادة السوفيتية على الانطواء على مشاكلها القومية وترك جانبا ولو مؤقتا الانغماس في المشاكل الخارجية، أنه يعني خلق نزيف داخلي لابد وأن يؤدي إلى ضعف الجسد القومي.

101- منطقة الشرق الأوسط وموضعها من الاستراتيجية الأمريكية:

النتيجة الثانية والمرتبطة بذلك التصور العام توقدنا إلى منطقة الشرق الأوسط وهي التي تعنينا على وجه الخصوص، السؤال الذي على كل محلل سياسي ومسئول عسكري أن يطرحه ويجعله نقطة البداية في تعامله مع الدبلوماسية الأمريكية يجب أن يتحدد بالشكل الآتي، كيف تتصور القيادة الأمريكية توظيف منطقة الشرق الأوسط لخدمة الاستراتيجية الأمريكية خلال الأعوام القادمة؟

فلنتابع هذا المنطق من منطلق مقدماته:

هناك مجموعة من الثوابت الأسياسية التي سبق وعرضناها جزئيا أو كليا ويجب أن نجمعها في إطار واحد متماسك:

أولا- القيادة العسكرية الأمريكية لن تستطيع أن تشن حربا عالمية على الاتحاد السوفيتي بأن تأخذ هي بزمام المبادرة لأسباب متعددة بعضها يعود لأوضاعها الديمقراطية التي لا تسمح لها بذلك وبعضها يعود إلى الوضع الحالي الذي لا يمكنها من نصر سريع مضمون وبعضها يعود إلى طبيعة العلاقة بين القوتين الأعظم.

ثانيًا- رغم ذلك فالقيادة الأمريكية وبصفة خاصة عقب مجيء ريجان إلى الحكم تأبى ألا أن تستغل إلى حده الأقصى المزايا الاستراتيجية التي تتمتع بها حاليًا وهي:

خطوط دفاع متقدمة تتاخم الاتحاد السوفيتي وتفرض على هذا الدفاع من أراضيه القومية.

حصار يحيط الجسد السوفيتي ويكاد يعيد للذهن مفهوم الحصار الصحي كما صاغه دالاس في أعقاب الحرب العالمية الثانية، الخط الممتد من طوكيو حتى وسط أوروبا لا ينقصه ليكتمكل سوى المنطقة الممتدة من باكستان حتى تركيا والتي تضم على وجه التحديد أيضًا أفغانستان وإيران، تصريحات الخميني الأخيرة تؤكد أن النظام الإيراني بدأ ينزلق ليسقط في الشبكة الأمريكية.

القوى الأمريكية لا تزال تملك السيادة في قدرتها البحرية وكفاءتها الجوية وكلتاهما قادرتان على التحكم في الخطوط المواصلات فإلى متى تظل تلك القوة الأمريكية تمثل التفوق في مواجهة الاتحاد السوفيتي؟

القدرة على التدخل السريع لمنع أي صراع إقليمي محلي من أن يتحول لنوع من المجابهة الدولية لا تزال تعكس تفوقا واضحا من الجانب الأمريكي ولا تزال بصدده القيادة السوفيتية في موقع التخلف.

ثالثًا- منطقة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي التي تمثل قلب التوازن الاستراتيجي في الإدراك الأمريكي هي ذلك الميدان المتسع الذي يبدأ من وسط أوروبا حيث تتمركز قوات حلف الأطلنطي ويمتد في مسرح واحد للعمليات بترابط كامل حتى جزيرة دييجو جارسيا في وسط المحيط الهندي بحيث أضحى البحر المتوسط والمحيط الهندي كلا منهما امتدادًا للآخر عبر البحر الأحمر وقناة السويس وبحيث أضحى القوس الممتد حول الأرض السويتية يمثل نصف دائرة واحدة تبدأ من بحر البلطيق وتنتهي في شمال إيران.

رابعًا- قلب هذه المنطقة الذي يمثل خط الهجوم الأول وخط الدفاع الأخير هو ذلك المستطيل الذي يحصره الخليج العربي في الشرق والبحر الأحمر في الغرب، هو حائط خلفي لأجهزة التصنت والاستماع المتقدمة وهو خط دفاع متقدم لحماية القوى الأمريكية المتواجدة في المحيط الهندي.

ونحن بصدد تحديد هذه المقدمات التي سوف تقودنا إلى بناء الإدراك الأمريكي بخصوص توظيف منطقة الشرق الأوسط علينا أن نتبع ذلك الإدراك بكل ما له صلة

بالتعامل الصراعي خارجي الأرض الأمريكية، حرب كوريا ثم بصفة خاصة درس فيتنام فرض على العقلية إعادة تشكيل عقيدتها القتالية، لقد تعلمت أن أسلوب حلف الأطلنطي لا موضع له في خارج القارة الأوروبية وأن أي استراتيجية أمريكية ناجحة تفترض استثمار - إلى الحد الأقصى - مواقع القوة وتجنب عناصر النقص تعلمت القيادة الأمريكية أن عليها أن تتجنب الالتجاء على فكر الغزو الإقليمي المباشر والاحتلال الكلي من خلال المساندة المحلية، أضف إلى ذلك أن القيادة الأمريكية بدأت تشعر بالقلق إزاء الضعف الواضح في الجندي الأمريكي لو قورن بالجندي السوفيتي، الأول برجوازي مرفه والثاني متعصب أيديولوجي يأخذ بالأسلوب الاسبرطي في الإعداد للقتال، تطور العقيدة القتالية الأمريكية ارتبط أيضًا بالنواحي الاقتصادية إذ أن وجود قوات أمريكية في الخارج مكلف في أكثر من بعد واحد ليس فقط بمعنى دفع أتاوات للدولة المضيفة بل وكذلك من حيث نفقات المعيشة والصيانة للسلاح وللقواعد التي تأوي تلك القوات وذلك دون الحديث عن الكراهية الثابتة في الشعوب ضد القوى الأجنبية، اليونان نموذج نعيشه في هذه اللحظة سبق أن تكرر في فرنسا دون الحديث عن خبرة فيتنام، ومن ثم بدأ تبرز فكرة قوات التدخل السريع وأضحى أحد الملامح الأساسية للاستراتيجية الأمريكية وجود جيوش كاملة صالحة لأن تنقل من الأرض الأم في عدة ساعات إلى أي موقع آخر في العالم لممارسة أي مجابهة دولية على قسط معين من الأهمية.

فلنتذكر أهم أدوات التدخل الأمريكي:

قوات المشاة البحرية التي تتكون من ثلاث فرق مجموعها قرابة مائتي ألف مقاتل.

القوى المتحركة للتدخل التابعة للجيش ومجموعها حوالي أربعين ألف مقاتل.

قوات النقل الجوي ومجموعها يتكون من حوالي ستمائة طائرة مختلفة الأحجام وهي قادرة على نقل قوات التدخل إلى مسافة ثلاثة عشر ألف كيلو متر من القواعد الأمريكية.

حاملات الطائرات وهي تكون العمود الفقري للتدخل الأمريكي عددها ثلاث عشرة ولكن من المنتظر في العام القادم أن ترتفع إلى خمس عشرة.

ثم هناك قوة يتم إعدادها حاليا ومن المتوقع أن تصير فاعلة في نهاية هذا العام للتدخل في منطقة الخليج يبلغ تعادها مائة ألف مقاتل.

والخلاصة أنه طبقا لتقدير الخبراء فإن الولايات المتحدة قادرة على أن تعد جيشا صالحًا للإنزال في أي منطقة في العالم خلال أقل من أربع وعشرين ساعة يصل حجمه إلى قرابة ستمائة ألف جندي ومن الممكن أن يصحب بسلاحه الخفيف وأني لحقه السلاح الثقيل في فترة لن تتجاوز أسبوعًا بحيث يستطيع أن يكون قادرًا على الممارسة الفعلية كجيش كامل للاحتلال والتحرك بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان.

ج- هذا التصور الأمريكي رغم عناصر قوته لا بد وأن يقود إلى مجموعة من النتائج تقييد الحرية الحقيقية للحركة وتفرض على الاستراتيجية الأمريكية أسلوبًا معينًا للتعامل، ما هي نتائج هذا الإدراك الاستراتيجي؟

أولا- أولى هذه النتائج هي أ، القوات الأمريكية وهي تتواجد في القارة الأم ومن ثم يجب أن تنقل آلاف الأميال يعني مجموعة من الحقائق، أولا الاستناد أساسًا إلى سلاح جوي وبحري الأمر الذي يفرض وجود مراكز معينة لتقديم تسهيلات معينة حيث تستطيع تلك القوات الجوية والبحرية لا فقط المرور بل وكذلك التموين، وإذا كانت هذه الناحية قد تبدو محدودة الأهمية بفضل التقديم الرهيب في وسائل الاتصال ألا أن هناك ناحية أخرى أكثر خطورة لم تستطع القيادة الأمريكية أن تجد حلا لها وهي عملية الاستعداد النفسي للقوات الأمريكية قبل النزول لأرض المعركة، لقد أثبتت المحاولات الفاشلة في إيران عبث الانتقال رأسًا من الأرض الأم إلى ميدان المعركة الأمر الذي يفرض على المقاتل أن يظل سجينًا في طائرة جوية فترة تتراوح بين ثمانية وعشر ساعات بل وقد تطول من ثم فهو في حاجة لأن يستعيد توازنه النفسي ولو لعدة ساعات في منطقة قريبة من ميدان الإنزال حيث يتعين عليه أن يواجه خصمه على أرض القتال.

ثانيًا- كذلك فإن التدخل المباشر الأمريكي يعني احتمالات تصعيد القتال والمواجهة الكاملة المباشرة ولذلك فيجب أن يأتي يكمل هذا الأسلوب ضرورة الاعتماد على دول محلية ذات كثافة سكانية معينة أو قدرة تكنولوجية بحيث نستطيع أن تمثل خط الهجوم الأول إن لم تكن الوسيط المباشر للتدخل لحساب الإرادة الأمريكية.

ثالثًا- النتيجة الأولى تقود بدورها إلى ضرورة وجود قواعد ثابتة والتي وصفت في بعض الأحيان بأنها تعبير عن تسهيلات للقوات الأمريكية بحيث تصير تابعة للقيادة الأمريكية بحيث تستطيع أن تمارس تلك القيادة فوقها جميع أعمال السيادة ليس فقط لأنها سوف تكون مواقع لتخزين السلاح بل ولصيانته وإصلاحه إن لزم الأمر، لقد سبق أن رأينا أن السلاح الثقيل في حاجة إلى أسبوع لأن ينتقل من القارة الأمريكية، إلى مواقع الاشتباك وهذه نقطة ضعف خطيرة في الاستراتيجية الأمريكية ومن ثم فإن أحد عناصر معالجتها هو تكديس السلاح في القواعد الأمريكية القريبة من مواقعا لتوتر المحتملة، كذلك أسلوب آخر يكمل ذلك وجود قوات بحرية دائمة التنقل تحمل تلك النوعيات من السلاح الضرورية واللازمة لقوات التدخل السريع.

رابعًا- ويرتبط بالنتيجة السابقة ويتفرع عنها أهمية قنوات الاتصال البحري التي تسمح بربط المحيطات لحماية التنقل السريع للأساطيل الأمريكية وبصفة خاصة لحاملات الطائرات مع ما يرافقها ويساندها من أدوات أخرى للحراسة أو الإصلاح.

هذه النتائج جميعها تقود إلى منطقة الشرق الأوسط، فإسرائيل تجيب على النتيجة الثانية وسياسية السادات تغطي كلتا النتيجتين الأولى والثالثة وفتح قناة السويس لا يفسر إلا النتيجة الرابعة، وهنا تبرز في صورة واضحة أهمية، موضع شبه جزيرة سيناء من

تلك الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، ترى هل اتفاقيات كامب ديفيد وفرض الانسحاب على إسرائيل من شبه جزيرة سيناء لم يكن سوى مقدمة لسياسة أمريكية معينة تمت صياغتها في بداية السبعينات وكان على الرئيس السادات أن يخضع لها وأن يكون أداة تنفيذها بوعي أو دون وعي؟

102- موضع شبه جزيرة سيناء من الاستراتيجية الأمريكية في توظيف منطقة الشرق الأوسط، التطورات المتوقعة:

السؤال الذي طرحناه هو المحور الحقيقي لفهم الاستراتيجية الأمريكية منطقة الشرق الأوسط ولتحديد الإجابة على هذا التساؤل علينا أن نستيعد خصائص هذه المنطقة ونقصد بهذه لمنطقة الرقعة الممتدة من حدود تركيا الشمالية حتى الحبشة جنوبا ومن حدود أفغانستان شرقا حتى ليبيا غربا.

أولا- هذه المنطقة توجد في أسفل الاتحاد السوفيتي أي في أضعف مواقعه الحدودية أنها المنطقة الرخوة في الجسد السوفيتي وهي المنطقة الوحيدة المعدة للقلاقل الإسلامية وهي الحديثة العهد بالسيادة السوفيتية من جانب آخر، أضف إلى ذلك أن هذه المنطقة تمتاز بالصناعات المتقدمة فضلا عن الثروات المعدنية، والطبيعية، وهي من ثم موضع قاتل في الوجود السوفيتي ويقال عادة أن الدولة الروسية لم يقدر لها أن تخضع لغزو ناجح إلا من تلك المنطقة.

ثانيًا- كذلك فإن هذه المنطقة هي المعبر الذي يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط عبر قناة السويس وهو أمر يسمح للأسطول السادس بأن ينتقل بسهولة ليصل إلى مواقع الأهمية الهندي، وعلينا أن نتذكر أن الولايات المتحدة لم تملك بعد أسطولا مستقلا يتمركز في المحيط الهندي وهي في حاجة لبناء أسطولها الثامن لهذا الغرض إلى عدة سنوات قد تصل إلى عشرة أعوام ولن تقل عن خمسة ومن ثم فهي حاليا لا تعتمد سوى على الأسطول السادس بصفة أساسية وبعض وحدات الأسطول السابع المتمركز في المحيط الهادي بصفة فرعية، أسطول الباسفيك فاعليته محدودة بسبب اتساع الرقعة المكلف بحمايتها.

ثالثًا- أضف إلى ذلك أن موقف الضعف الحقيقي في حلف الأطلنطي هي في منطقته الجنوبية الشرقية التي تمتد حول اليونان وتركيا، وهنا نجد منطقة الشرق الأوسط تعتبر بمثابة الحائط الذي يحمي حلف الأطلنطي في مواقعه القاتلة.

رابعًا- ثم تأتي شبه جزيرة سيناء لتقدم أهمية الاستراتيجية خطيرة للقيادة الأمريكية، أن تحول سيناء إلى قاعدة عسكرية يجب أن نضعه في الاعتبار إزاء التخطيط العسكري الأمريكي البعيد المدى، مما لا شك أن ذلك لن يتم دفعة واحدة والواقع أن سيناء تمثل نموذجًا مثاليا للجزيرة غير المأهولة بالسكان الصالحة لبناء قاعدة ضخمة تذكرنا بالقاعدة الجاري العمل في إكمالها في جزيرة دييجو جارسيا والتي يتوقع لها أن تعتبر قاعدة بالمعنى الكلي خلال عام 1984، الخصائص التي تميز سيناء سبق أن

لسمتها القيادة البريطانية عندما قررت الانسحاب من مصر إلى التمركز شرق قناة السويس.

والواقع أن شبه جزيرة سيناء تمتاز بخصائص معينة تجعل منها قاعدة مثالية، فالوصول إليها سهل من الشمال عن طريق البحر المتوسط بحيث تستطيع قوات الأسطول السادس أن تخلق لها موانئها المستقلة بها على شواطئها الشمالية، ومن الجنوب عن طريق البحر الأحمر حيث يعتبر هذا البحر بمثابة بحيرة مغلقة لصالح الأسطول الأمريكي، شبه جزيرة سيناء تتميز أيضًا بأنها خالية من السكان تحميها من حيث التموين أكبر أجزاء المنطقة غني وثروة وهي دلت النيل، بل وتساندها من الناحية التكنولوجية والدفاعية في حدودها الشرقية إسرائيل.

شبه جزيرة سيناء نموذج مثالي للقلعة البرية حيث المياه تحيطها من ثلاثة جهات، أضف إلى ذلك أنها بفضل الطيران السريع تسمح للقوات الجوية بأن تصل إلى قلب الاتحاد السوفيتي.

إن المسافة بين سيناء وموسكو أقل منها من باريس ولندن إلى العاصمة الروسية ولعل النص في اتفاقيات كامب ديفيد على إنشاء مطارين أمريكيين في صحراء النقب خير دليل على صحة هذا التصور، أن سيناء سوف تصير في العقيدة الأمريكية القتالية قاعدة أساسية مساندة للقواعد الأخرى المتقدمة في عملية التنصت والإنذار المبكر، وهي بهذا المعنى قادرة على مساندة قواعد الأسطول المتقدمة في تركيا بخصوص الاتحاد السوفيتي وقادرة على عملية التشويش لحماية المؤخرة الأمريكية في شمال المحيط الهندي، وهذا مقدمة لتحويل شبه جزيرة سيناء لقاعدة أمريكية متكاملة تذكرنا كما سبق وأشرنا بالقاعدة الأخرى في جزيرة دييجوجارسيا تحقيق هذا الهدف لابد وأن يتم بتدرج متتال وفي خطوات متعاقبة ولنتذكر أن قاعدة دييجوجارسيا بديء في بنائها في أوائل السبعينات ولم تكتمل بعد، بل يخيل إلينا أن قرار الانسحاب الإسرائيلي من هذه المنطقة لم يكن إلا نتيجة سيادة التصور الأمريكي الذي أساسه خضوع تلك المنطقة إلى النفوذ العسكري الأمريكي كمقدمة لبناء القاعدة المتقدمة لصالح الاستراتيجية الأمريكية في شبه جزيرة سيناء، وهكذا نستطيع أن نفهم أيضًا لماذا تبنت تلك الاستراتيجية إعادة فتح قناة السويس عام 1975، رغم أن ذلك كان من أيضًا صالح الاستراتيجية السوفيتية أو سواء توسيع القناة الذي أنجزت إحدى مراحله في العام الماضي والذي كان الهدف منه هو السماح للبواخر الكبرى العملاقة مدنية و عسكرية باجتياز القناة أولا وبسرعة ثانيًا بمعنى القدرة على ان تسير في القناة في آن واحد قوافل تتجه من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال، التقارير المتداولة في الواقع بخصوص أهمية منطقة سيناء لأي استراتيجية غربية من حيث التعامل مع جنوب غرب الاتحاد السوفيتي تعود إلى قرابة ثلاثين عامًا.

خامسًا- ولعل من العبث أن نضيف إلى ذلك المستودع الهائل من البترول الذي يتواجه في المنطقة ما بين البحر الأحمر ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة على أن توظيف هذه الأهداف لا يمكن أن يكتمل إلا إذا فرض على المنطقة مفهوم السلام الأمريكي والسلام الأمريكي يعني حقائق أربع متتالية ومترابطة.

منع حالات التوتر والاضطراب بأي معنى من معانيه في المنطقة.

تصفية منطق التضامن العربي.

عزل مصر عن العالم العربي.

إعادة مظلة واحدة ترفرف على منطقة الشرق الأوسط.

المنطق الأمريكي ينطلق من تقاليد السياسة الأنجلو سكسونية قبل الحرب العالمية الثانية ومنذ تمزيق الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى.. اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تصير بهذا المعني منطقية مع هذا التصور وإن كانت لأول وهلة تبدو متناقضة مع مفهوم العودة إلى تقاليد السياسة البريطانية في كلا التطبيقين المنطقة تخضع لإرادة واحدة مع ذلك الفارق، خلال فترة الحرب العالمية الأولى كانت المنطقة بطبيعتها ممزقة وضعيفة على العكس منها خلال الربع الأخير من القرن العشرين فإن هذه المنطقة تملك جميع أسباب القدرة الاقتصادية والفاعلية الدولية، السياسة الأمريكية تنطلق من نفس الإدراك الإنجلوسكسوني ولكن لتحقيق أهداف مختلفة، إنها تعلم أن حربا في النمطقة دون مشاركة أساسية ومحورية من الجانب المصري لا قيمة لها، سوريا منفردة لا وزن لها في أي قتال عربي إسرائيلي، العراق صوتها مرتفع وحركتها محدودة، السعودية منكفئة على مشاكلها الداخلية وليست قادرة رغم كل ما لديها من مال على بناء جيش له فاعلية حقيقية إخراج مصر من الصف العربي يسمح بفرض مفهوم السلام الأمريكي وتصفية التضامن العربي والسلام الأمريكي هو الدعامة الأساسية لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلق بشبه جزيرة سيناء، وتصفية المنطقة في أي قتال قد ينشب باحتمال ولو ضعيف على حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية، مما لا شك فيه أن المتغير كان قادرًا على خلق الاضطراب في هذا المخطط هو الأداة القتالية الإسرائيلية، فنشر حالة السلام في المنطقة ليس في صالح التوسع الصهيوني وليس مما يتفق مع تطور الأداة الحاكمة الإسرائيلية، على أن القيادة الصهيونية التي فهمت ذلك استطاعت بدورها أن تطوع نفسها لتستغل منطق المصلحة الأمريكية لصالحها عقب التوسع الأفقي بدأت السياسية الاستيطانية تأخذ صورة التوسع الرأسي.

إنها تتخلى عن منطقة سيناء ولكنها تعمق فاعليه بقائها وشرعية تواجدها في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان لتختم ذلك بإعلان القدس عاصمة أبدية للدولة العبرية.

على أن التطور الحقيقي العبر عن هذا التلاحم في الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي مع المصالح الأمريكية، من حيث استغلال هذه المصالح للتوسع الصهيوني يبرز واضحًا في أحداث لبنان، إن ضرب بيروت ثم احتلال جنوب لبنان والعمل على

تجزئة هذه الدولة لم يكن عشوائيًا بل كان بتوافق تام معا لسياسة الأمريكية، ويخطئ من يتصور أن إسرائيل انطلقت في تلك الخطوة دون أن يكون ذلك بترتيب مسبق ولنتذكر وجود مناحم بيجين في واشنطن أثناء ضرب بيروت وتسليم الطائرات الفانتوم إلى إسرائيل قبل الاعتداء مباشرة وتصريحات ريجان بنصائحه إلى الدول العربية عقب تحطيم المقاومة الفلسطينية عسكريا بضرورة سحب الاعتراف بها سياسيًا ثم جاء يتوج كل ذلك بأكاذيبه وخديعته للقيادة اللبنانية أثناء المفاوضات مع إسرائيل إن إسرائيل تقبض الثمن الذي هو مقابل ما قدمته مسبقا بانصياعها للتخلي عن سيناء وتمكين الاستراتيجية الأمريكية بهذا التصور السابق التحديد بعناصر السيادة على منطقة الشرق الأوسط، إسرائيل تعد حاليًا من الجانب الأمريكي لأداء دور معين وعلى القيادات العربية أن تعي ذلك جيدًا.

103- الدور الإقليمي لخدمة الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، النماذج والافتراضات:

محور التساؤلات الذي يجب أن يسيطر على مجموعة الاستفهامات والتي منها يجب أن ننطلق في بناء إدراك مصري للتعامل مع الموقف الذي قادت إليه سياسة الرئيس السادات ينبع من هذا السؤال: ما هو الدور الإقليمي الذي يمكن أن نتصور أن الاستراتيجية الأمريكية لابد وأن تعهد به إلى مصر حماية لأهداف تلك الاستراتيجية ومنطلقاتها استنادًا إلى قوة مصر الذاتية وموقعها الإقليمي؟ بعبارة أخرى هناك استراتيجية كلية وشاملة للقيادة الأمريكية، ثم هناك توظيف لمنطقة الشرق الأوسط لصالح تلك الاستراتيجية الأمريكية القومية الكلية الشاملة وعناصر ذلك الإدراك؟

الدور الإقليمي لأي دولة لا يمكن أن يتعدى واحدًا من الوظائف الثلاث التالية:

أولا- دور الشرطي، بمعنى أن أي منطقة كمنطقة الشرق الأوسط عرضة للقلاقل المستمرة وللاضطرابات غير المتوقعة وقد سبق ورأينا أن أحد أهداف الاستراتيجية الأمريكية هو تحقيق نوع من السلام الأمريكي يرفرف على المنطقة، كذلك فإن الاستثمارات الأمريكية الرهيبة في المنطقة لابد وأن تدعم المفهوم، ويأتي فيسيطر على جميع عناصر هذا التعامل موضوع ضمان تحديد واستمرارية تدفق البترول الخام من الآبار العربية، هذه النواحي تجعل القيادة الأمريكية في حاجة إلى قوة تقوم بدور الشرطي ضد أهل المنطقة أي وظيفة حماية تلك المرافق وضمان المواصلات المتعلقة بتلك المرافق، والسؤال الذي نطرحه هل يمكن أن تعهد القيادة الأمريكية لمصر بأداء هذا الدور؟ عنصران أساسينا لابد وأن يقود كلاهما للإجابة بالنفي:

الأول لأن هذا الدور تؤديه إسرائيل وهي لا تزال قادرة على أدائه والثاني لأنه ليس من صالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج أن يؤدي هذا الدور سوى قواتها " التدخل السريع" أنها لن تسمح حتى لإسرائيل بأن توطد أقدامها في المنطقة.

ثانيًا- دور آخر يأخذ طابعًا عسكريًا مطلقا وهو قدرة المنطقة على أن تقاتل كوسيط للعسكرية الأمريكية وهو دور ليس جديدًا في تاريخ العلاقات الدولية، ولعلنا لا نزال نذكر كيف كان التندر على بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية بأنها كانت سوف تقاتل حتى آخر جندي غير بريطاني، وإذا كانت المنطقة معدة لأن تخضع لاحتمالات غزو حقيقي من الجانب السوفيتي فمن الطبيعي أن تفكر الولايات المتحدة في أن تعهد للمنطقة بوظيفة من يتلقى على الأقل الصدمة الأولى، وهي بهذا تجعل المنطقة تصير بديلا عن العسكرية الأمريكية ولو في بعد معين ولو لفترة معينة، وتزداد أهمية هذه الناحية عندما نتذكر جوهر العقيدة الأمريكية الجديدة وهو التمركز في الوطن الأم، ويرتبط بذلك التفكير في إمكانيات جعل القدرة القتالية المحلية مجرد أداة لتأخير التدفق السوفيتي الأمر الذي يعطي العسكرية الأمريكية ممهلة معينة من الوقت بحيث تستطيع أن تنقل قواتها من القارة الأمريكية إلى مواقع القتال في هدوء دون عجلة.

أيضًا هذا الدور لا موضع له في الإدراك الأمريكي بالنسبة لوظيفة مصر الإقليمية فإلى جانب أن احتمالات الغزو من الجانب السوفيتي لا موضع لها لأن هذا الأسلوب لم يعد واردًا في التفكير الاستراتيجي الشيوعي، فإن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقوى مصر بذلك القسط الذي يجعلها قادرة على أن تقف في مواجهة غزو سوفيتي محتمل، إن قصة السادات وموسكو عامرة بأكثر من معنى واحد وهي قابلة لأن تطبق في الاتجاه العكسي، والولايات المتحدة تعلمت من تعاملها مع أوروبا الغربية واليابان ألا تثق في أصدقائها إلا بقدر معين فما بالنا بالأعداء، والإدراك الأمريكي الذي ورث تقاليد السياسة البريطانية يعلم جيدًا أن صداقته مع القيادة المصرية لها حدودها من حيث الزمان والمكان، وهي لا تستطيع أن تضحي بإسرائيل في سبيل الحصول على رضاء مصري موضع شك، وقد أثبتت إسرائيل الإخلاص والفاعلية فلماذا التصور أن القيادة الأمريكية قادرة علي أن تلقي بنفسها في مغامرة مجهولة العواقب.

ثالثًا- الدور الأخير الذي يمكن قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، أن تدعي لأدائه هو خلق الإرادة المتكتلة حول المساندة والتأييد للسياسة الأمريكية، المجتمع الأمريكي لا يزال يؤمن بأن أي تعاون دولي يجب أن ينطلق من مبدأ الرضا، الرأي العام له وزنه وله أهميته في الإدراك الأمريكي، وجود قوة إقليمية قادرة على جمع قيادات المنطقة وتكتيلها نحو السير خلف الإرادة الأمريكية يمثل أحد الأهداف التي لا تزال تسيطر على التصور الأمريكي في سياسته الخارجية، رغم ذلك فأيضًا هذا الدور لن تعهد به الإدارة الأمريكية إلى مصر، أنه يعني تقوية لمصر وهو أمر لا تسعى إليه القيادة الأمريكية ويعني أيضًا تمكينا لمصر من العودة إلى قيادة العالم العربي وهو يخالف المصالح الأمريكية من جانب لأنه يمنع الدبلوماسية الأمريكية من الانفراد بالقيادات العربية ومن جانب آخر لأنه لا يرضى القيادة السعودية التي تمثل بالنسبة لواشنطن هدفًا مثاليا يجب تدليله.

أدوار إقليمية ثلاث كان يمكن للسياسة الأمريكية أن تعهد بها إلى أي قوة قومية إقليمية محلية كمصر ورغم ذلك فإن الدبلوماسية الأمريكية لا تجرؤ على أن تفعل ذلك، الأول أمني والثاني عسكري والثالث سياسي بل ويمكن تصور جميعها جميعًا في إطار واحد، ورغم ذلك فمن الواضح أن الإدارة الأمريكية لا تزال لا تملك الشجاعة أو الثقة في أن توكل إلى القيادة المصرية أيًا من هذه الأدوار، لماذا؟ وما هو من ثم الدور الذي يمكن أن يعهد به إلى مصر في التصور الأمريكي؟

قبل أن نجيب على هذا التساؤل علينا أن نتذكر أن مجرد التفكير في أن يعهد بأي من هذه الأدوار لقوة عربية هو في ذاته انقلاب في الفكر السياسي الاستعماري، فالمفهوم السائد والذي لا يزال يسيطر على الفكر العربي حتى اليوم هو أن المنطقة العربية يجب أن تؤدب من الخارج، مبدأ شد الأطراف بتدعيم قوى جاذبة جانبية غير عربية هو سياسة تقليدية في التصور البريطاني، إيران في الشرق، الحبشة في الجنوب وتركيا في الشمال، كذلك احتقار القدرة العربية والنظر إليها على أنها لا تصلح للعمل العسكري أضحى مفهومًا متداولا يتقبله الفكر الغربي دون مناقشة، حتى مصر التي كانت تملك هيبتها التقليدية اندمجت في الإطار العربي وعربت لتكتسب أيضًا تلك الخصائص، التصور الذي نبعت منه اتفاقيات كامب ديفيد والسياسية الأمريكية الحالية تتناقض كلية مع التقاليد الأمريكية أيضًا في هذه المنطقة حتى عام 1967، أنها تريد توظيف العداوة بين مصر وإسرائيل لصالح نفوذها في المنطقة.

هذا هو الدور الذي تسعى إليه السياسة الأمريكية والذي يتحدد بها إدراكها لوظيفة مصر الإقليمية، لقد تعلمت الدرس الذي تلقته من تأميم قناة السويس وما أعقب ذلك من انحسار نفوذها في المنطقة وهي مصممة على ألا يتكرر ذلك الواقع وهكذا يكتمل الهدفان ويسيطران على السياسة الأمريكية، توظيف لعلاقة العداوة من جانب وتمكين للتسلل في المنطقة من جانب آخر.

ويرتبط بهذه النتيجة تساؤل آخر: هل يعني ذلك أن إسرائيل لا تزال تؤدي نفس الدور الذي كانت تؤديه قبل اتفاقيات كامب ديفيد لصالح الاستراتيجية الأمريكية؟

البعض وصل به الأمر إلى تصور أن مصر سوف تكون البديل لإسرائيل وأن السادات كان قادرًا بسياسته على أن يحل موضع إسرائيل في دورها الإقليمي لصالح الاستراتيجية الأمريكية، نظرة خاطئة، فإسرائيل دولة قد أثبتت الفاعلية القتالية وتملك جيشا على قسط معين من القوة فضلا عن أنها تمثل بالنسبة للولايات المتحدة عنصرا أساسيًا من عناصر سياستها الإقليمية، مما لا شك فيه أن بعض الأدوار السابق ذكرها لا تستطيع إسرائيل أن تؤديها وأن أدتها فإن ذلك دائما في حدود معينة، فالدور السياسي لا موضع له، ودور الأداة المقاتلة للمواجهة وللتأخير قد يبدو ولأول وهلة أنه أكثر الأدوار صلاحية للأداة القتالية الإسرائيلية، إلا أن الواقع أننا يجب أن ندخل في الاعتبار متغيرات أخري جانبية لا تنبع من السياسة الأمريكية.

الأول وهو أن القيادة الإسرائيلية ذاتها ليست على استعداد لأن تؤدي دور الخادم للسياسة الأمريكية، في صراع دولي يرتبط بالصدام بين موسكو وواشنطن، الأقلية اليهودية في الاتحاد السوفيتي لا تزال تمثل أحد مصادر القلق في القيادة الإسرائيلية، كذلك فإن العنصر البشري بالنسبة لدولة كإسرائيل مرتفع الثمن، المتغير الثاني ويدور حول التساؤل التالي: هل الدور الإقليمي في مواجهة قتالية يمكن أن يتم من قيادة منعزلة وغير مندمجة مع القوى الإقليمية؟ إسرائيل لن تستطيع أن تقوم بوظيفة المقاتل الإقليمي لمواجهة سوفيتية حتى لو قبلت القيادة الإسرائيلية القيام بذلك الدور إن لم تستند تلك الوظيفة إلى تنظيم إقيمي على مستوى المنطقة يسمح للأداة الإسرائيلية المقاتلة بأن تمارس تلك الوظيفة، مما لا شك فيه أن تنسيقا للتعامل بين إسرائيل ومصر قد يقلل من أهمية هذا المتغير حيث أن مصر تمثل الدولة القائد في المنطقة بحكم وضعها الاستراتيجي وكمه الديموجرافي وأهميتها التاريخية ووزنها التكنولوجي ولكنها في وضعها الحالي وقد مزقت علاقاتها بالعالم العربي وبباقي أجزاء منطقة الشرق الأوسط لا تستطيع أن تكون بديلا عن التنسيق الكلي والشامل لجميع أجزاء تلك المنطقة، إن عالم الصراع العسكري المعاصر بخصائصه المعروفة من حيث اتساع رقعة القتال واستمرارية تدفق العملية الاتصالية بجميع أبعادها وتطبيقاتها وضرورة تمكين سرعة نقل المعلومات وبصفة أساسية توحيد المرافق الإقليمية لا فقط من حيث الإدارة والتعامل من حيث التجانس بل والترابط يفرض إلغاء الحواجز بين دول المنطقة لصالح خلق التنظيم الإقليمي القادر على مواجهة أي غزو أجنبي.

فهل القيادة الأمريكية واعية بذلك؟

104- إمكانيات التلاعب بالموقف وقدرات السياسة الخارجية المصرية؟

إن الذي يعنينا من هذه المتابعة التحليلية هو أين القدرة المصرية على استغلال هذا الموقف حيث الإدارة الأمريكية في أشد الحاجة لتحقيق خطتها الاستراتيجية بالمعاني السابق ذكره ولتوظيف منطقة الشرق الأوسط في تلك الدلالة التي سبق وحددناها بنوع لا فقط من المساندة من الجانب المصري بل ومن التعاون الحقيقي والمستمر؟ هل استطاعت القيادة المصرية أن تستغل هذا الوضع لتحصل على تلك المجموعة من المكتسبات التي تؤهلها لها عملية أدائها لذلك الدور الذي يخرج عن تقاليدها بل ويمزق أوصال علاقاتها بالوطن العربي؟

ولماذا نذهب بعيدًا؟ والنماذج أمامنا بهذا الخصوص واضحة صريحة؟

هل استطاعت الولايات المتحدة أن تنظم الدفاع عن غرب أوروبا دون ميثاق حلف الأطلنطي الذي هو في جوهره نوع من التعاون الحقيقي بين القيادات الأوروبية والممارسات العسكرية الأمريكية؟ أليس الوضع في منطقة الشرق الأوسط في التصور الأمريكي اليوم يماثل الوضع في غرب أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية؟

وألم يكن هذا التصور هو الذي دعا إليه شاه إيران وشجعته عليه الدبلوماسية الأمريكية عندما كان ينفذ سياساتها في منطقة الخليج العربي، فماذا يختلف الأمر ومصر تتولى اليوم نفس الوظيفة؟ هل مرد ذلك كما يقال في العادة من أن السياسة الأمريكية تأبى أن تجعل من مصر سوى كلب للحراسة على أن تظل الأداة الإسرائيلية هي وحدها الممسكة بالسلاح؟ وكيف تقبل القيادة المصرية ذلك و الولايات المتحدة هي التي في حاجة إلى ذلك الدور المصري بل أن حاجتها للدور المصري أكثر من حاجة مصر إلى المساعدة الأمريكية؟ أن خلق وتحقيق ما يسمي بالرضا الاستراتيجي في المنطقة أي نوع من الوفاق بين الإرادات الحاكمة المسئولة في منطقة الشرق الأوسط للتصدي لغزو محتمل من الجانب السوفيتي لا يمكن أن يتم بمعزل عن الرضا والقبول المصري، ومهما نجحت إسرائيل في هزيمة القوى العربية ففي ظل الوضع القائم لا يمكن تحقيق ذلك الهدف دون توافق حقيقي من دولة كبرى تنتمي إلى المنطقة وقادرة على أن تقود المنطقة لتحقيق ذلك التوافق وتمكين تلك الإرادة.

وهل منعت السياسة الأمريكية حلف الأطلنطي من أن يتطور من مفهوم الاتفاقية العسكرية إلى نظام للتعاون الاقتصادي باسم السوق المشتركة الذي أضحى اليوم مقدمة لتطور سياسي ينبع من مفهوم الوحدة الأوروبية؟

كذلك لو حدث توحيد عسكري للمنطقة تحت قيادة مصرية من حيث الشكل وأمريكية من حيث الجوهر فإن هذا لابد وأن يقود في الأمد البعيد إلى تطورين متوازيين: من جانب توحيد في المرافق وهو هدف يجب أن نسعى إليه لأنه في صالح الوحدة العربية، ومن جانب آخر تقوية للمنطقة ولو في كل ما له صلة بالازدهار الاستهلاكي الاقتصادي، حقائق تعيد للذهن النموذج الأوروبي الذي نعاصره منذ عدة أعوام.

وأليس ذلك منطلقا للعودة للوظيفة الإقليمية لا بمعنى الدولة الحارس وهو المفهوم الذي سقط في براثنه الرئيس السادات ولم تستطع سياسة مصر الخارجية في عهده أن تفهم أبعاده الحقيقية ولكن بمعنى الدولة القائد حيث تسيطر على الوظيفة الإقليمية أبعاد الدور السياسي والحضاري وألا يمكن في تلك اللحظة أن نشبه مصر بفرنسا عندما كانت دولة في حلف الأطلنطي وكيف تمكنت من خلال انطوائها تحت مظلة ذلك الحلف أن تحقق تقدمها النووي لتأتي في لحظة معينة فترفض الانصياع وتخرج من الحلف لتؤدي وظيفة جديدة أساسها التصدي للإرادة الأمريكية في كل ما له صلة بمد نفوذها في القارة القديمة؟

إن المنطق الحقيقي لجميع هذه التساؤلات هو أن كل موقف له من عناصر القوة كما له من عناصر الضعف العديد من المتغيرات وإذا كانت القيادة السياسة قد تجد نفسها إزاء موقف فرض عليها أو تلفقته كتراث سابق لا تستطيع منه فكاكًا فهي قادرة انتظارًا لتغير عناصر الإطار الدولي والإقليمي أن تتعامل مع هذا الموقف من منطلق مبادئ ثلاثة رئيسية أول هذه المبادئ تجميد الموقف وتجميد الموقف لا يعني السكون ولا يعني

السلبية ولكنه يعني بالدرجة الأولى منع الموقف من أن يظل في تطوره متجانسًا ومنسجمًا مع التطور السابق، إنها بعبارة أخرى منخلال التجميد تمنع من تفاقم الدلالة لاباطنة لمعني الموقف الذي تريد أن تتخلص منه، وهي بهذا المعني أيضًا أي الإرادة القومية الحاكمة، تعيد توازنها إنها بمثابة الراقص الذي يعبر عن شريط رفيع معلق في الفراغ وفجأة يشعر بأنه على وشك السقوط فيجمد حركته ليستعيد توازنه، المبدأ الثاني وهو الذي يوصف بأنه التغيير من خلال الجمود يعني تضخيم العناصر الإيجابية في الموقف لصالح الحركة المضادة فكل موقف يملك عناصر إيجابية إلى حدها الأقصى وهو بهذا لا يغير من الموقف وأن كان يعيد تشكيل عناصر الموقف المبدأ الثالث يتناول الوجه السلبي لتلك العناصر، عليه أن يشل تلك العناصر وأن يفقدها كل فاعلية بقدر استطاعته.

ومن ثم فإن على القيادة المصرية أن تتساءل: ما هي حقيقة المكاسب وما هي حقيقة الأضرار التي لابد وأن تترتب على الموقف الحالي الذي خلقته سياسة كامب ديفيد في علاقة مصر بكل من إسرائيل و الولايات المتحدة؟ سؤال في حاجة إلى مؤلف على حدة للإجابة عليه ولكن لنقف عند العناصر الأساسية المرتبطة بموضوعنا.

أما عن المكاسب فنستطيع أن نحددها حول أربعة منجزات كل منها له دلالته ويمكن أن يطوع من حيث وظيفته في كل ما له صلة بالتعامل المصري مع مشكلة الشرق الأوسط، أولا تجميد الحدود الإسرائيلية، ورغم أن أحداث لبنان تدعو إلى القناعة بعكس ذلك إلا أن المسئولية الحقيقية بهذا الخصوص تقع على الدبلوماسية المصرية التي لم تعرف كيف تفرض الاحترام على القيادة الإسرائيلية بصدد نصوص الاتفاقية، ثم من جانب آخر فلا يجوز لنا أن نستهين بإمكانيات إضعاف العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ويبدو ذلك واضحا لو تذكرنا بصفة خاصة أن الولايات المتحدة بها من القوى المؤيدة للقضية العربية والمناهضة للنفوذ الإسرائيلي ما كان يمكن استغلاله لشل العلاقة بين الدبلوماسية الأمريكية والقيادة الإسرائيلية لو قدرت لمصر الحنكة الكافية، أضف إلى ذلك أن تحقيق تعاون إقليمي عسكري يغلب عليه الطابع العربي لو قدرت للمنطقة عملية التوحيد لخلق الجبهة المتماسكة في مواجهة مزاعم الغزو السوفيتي لا يجوز أن ننظر إليه باستخفاف، رغم معاهدات الدفاع المشترك وجهود جامعة الدول العربية وتعدد النظم الثورية بالمنطقة ومضى قرابة ثلاثية عاما بل أكثر على وجود إسرائيل فإن أي تعاون عسكري إقليمي حقيقي في منطقة الشرق الأوسط لم يقدر له حتى اليوم الاكتمال، وإن لم يتم ذلك فعلى الأقل مثل تلك السياسة قادرة على أن تخلق قيادة عسكرية مصرية صالحة للتعامل الكلي الشامل مع منطقة الشرق الأوسط، فالقيادة العسكرية المصرية ظلت حتى اليوم، ولا تزال متقوقعة حول مفهوم ضيق للأمن القومي المصري ولم تحاول في أي لحظة من لحظات تاريخها المعاصر أن تخلق التجاوب مع الإطار الفكري الذي صاغه جمال عبد الناصر وبصفة خاصة المتعلق بالانتشار والإيناع للنفوذ المصري في المنطقة

العربية بما يعنيه ذلك من مد لآفاق التعاون والترابط لا فقط حتى باب المندب ولكن أيضًا حتى تركيا شمالا وحدود إيران شرقا ومنطقة الخليج العربي جنوبا.

الأحداث اللاحقة لاتفاقية كامب ديفيد جميعها كانت قادرة على تضخيم هذه المكاسب، الحرب العراقية الإيرانية، التطورات اليسارية في الحبشة، الصراعات العنيفة في تشاد، الأحداث المختلفة حول منابع النيل في وسط أفريقيا، جميعها أحداث تملك دلالتها وكان يجب أن تدفع بمصر لأن تكون أكثر فاعلية ولأن يرتفع صوتها لا بالمعنى المعتاد أي الشجب والتأييد ولكن بمعنى التدخل المباشر ولو الرمزي، ولنتذكر بهذا الخصوص لحظة أن ساد الاضطراب والهلع في منطقة الخليج إزاء احتمالات الهزيمة العراقية، لقد كانت جميع القيادات الخليجية تتمنى أي تواجد مصري ي تلك المنطقة ومع ذلك خرجت التصريحات تعلن أن مصر لا يمكن أن ترسل قواتها خارج حدودها.

هل هذا تعبير عن حصافة دبلوماسية؟ ألم يكن الصمت بل وإطلاق الإشاعات عن وجود قوات مصرية دون أن يعني ذلك إرسال قوات بالفعل أكثر تعبيرًا عن إرادة واضحة لاستغلال الموقف لصالح مصر؟ كذلك كيف تسمح مصر لدولة كفرنسا أن تتدخل في تشاد ضد دولة عربية أي انتصار لها أو نجاح مهما كانت القوى المستترة خلف ذلك النجاح هو في الأمد البعيد تدعيم للنفوذ العربي؟ وهل تنسى القيادة المصرية أن إسرائيل بتعاملها مع زائير تحاول التهديد بخنق مصر من خلال عملية التفاف واسعة النطاق محورها التهديد بسحب مياه النيل الجنوبية عن طريق نهر الكونغو وهي حركة لا يمكن أن تواجه في ظل الوضاع الحالية إلا بحركة التفاف مماثلة إسلامية عربية تفرض على زائير أن تعيد حساباتها؟

الأضرار من جانب آخر عديدة لا حصر لها ولكن يعنينا منها أساسًا بعدان خطيران: أحدهما متعلق بالعداوات المحتملة والخلافات العميقة بين مصر والبلاد العربية وما ارتبط بذلك من عزلة لمصر في العالم العربي، من جانب آخر الإضعاف الداخلي لمصر سواء على مستوى التطور الاقتصادي والثقافي أو الهيبة السياسية الدولية والإقليمية، مما لا شك فيه أن جميعها حقائق نسبية وهنا تبرز أهمية التعامل مع تلك الحقائق بتطوير ما يمكن أن يكون لصالح مصر ولخدمة القضية العربية في نواحيها القومية وبشل أو التخفيف من حدة تلك الأخرى ذات الأبعاد السلبية والنتائج غير الإيجابية من حيث علاقاتها بوظيفة مصر القومية، بل الواقع أن سياسة نشطة ديناميكية تستغل هذا التصور الأمريكي الذي يعبر عنه بالرضا الاستراتيجي قادر على أن يكون أساسا لوضع حد للعزلة المصرية التي فرضتها اتفاقيات كامب ديفيد، أ، التعاون العسكري وقد سبق ورأينا بعض نماذجه قادر على أ، يفتح بابا جديدًا للعودة إلى التعاون العربي في إطار ثنائي أولا ليصير جماعيًا إقليميًا ثانيًا.

مما لا شك فيه أن السياسة الأمريكية لها مخاطر على المنطقة العربية و أنها مخاطر يجب أن تدرج في حسابات القيادة العسكرية المصرية وعلينا أن نتذك بصفة خاصة المخاطر الأربعة المتتالية:

أولا- المنطقة بهذا الشكل قد تصير نمطقة قتال ومواجهة مباشرة بين الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة.

ثانيًا- مثل هذا التطور لابد وأن يقود إلى خلق قلاقل في بعض النظم والحكومات العربية.

ثالثًا- وهو سوف يفرض استنزافا للثروات العربية في عمليات عسكرية ليست لصالح القضية العربية.

رابعًا- وهو في النهاية تدعيم للسيطرة و النفوذ الأمريكي.

مخاطر لا شك فيها، أخطرها أن هذا يعني إعطاء لشرعية السيطرة والنفوذ الأمريكي ويعني أن المظلة الأمريكية لا بد وأن يطول أمد استقرارها في المنطقة، ولكن هل يغير هذا الأسلوب سوف نستطيع أن نضع حدًا لتلك السيطرة ولذلك النفوذ؟ إن علينا أن نعترف بأن مأساة السياسية الساداتية أعمق مما نتصور، ولو ظلت الأمور على ما هو عليه فإن هذه السيطرة سوف تظل ثابتة حتى تستنزف جميع الثروات العربية بل ومن يدري قد تظل حتى يتم استئصال الشعب العربي كما حدث مع مجتمع الهنود الحمر، كذلك فكون المنطقة قد تصير منطقة قتالية ومواجهة مباشرة فإن هذا وارد في أية حال، على العكس أن التقوية لاذاتية سوف تقلل من ذلك الاحتمال و النموذج الذي نشاهده في أوروبا الغربية جدير بأن نستخلص منه المعاني والدلالات، استنزاف الثروات العربية أمر قائم على قدم وساق بل إن مثل هذا التعاون لو حدث سوف يعني ترشيد لتلك الثروات في عملية استنزافها، أن الذي يحدث اليوم هو أن الثروات العربية تنفق على أسلحة لم تعد صالحة للاستعمال، أو محدودة الفاعلية كذلك فإنخلق القلاقل أمر نسبي ووارد في جميع الحالات.

والخلاصة أن الموقف الذي تعيشه المنطقة والذي تحدد في مصر كنتيجة لاتفاقيات كامب ديفيد يرفض علينا وعلى قيادتنا لعسكرية وعلى فكرنا الاستراتيجي ألا يتخذ موقف السلبية، هذا لا يعني الدفاع عن تلك السياسية، ولكن علينا أن نستغل الموقف بجميع أبعاده لنقلل مخاطره ولننتفع على الأقل بنتائجه الإيجابية، فتح قناة السويس سنة 1975 وفكرة الرضا الاستراتيجي التي دفع بها الإدراك ا لأمريكي وتنظيم منطقة الشرق الأوسط إقليميًا في مواجهة احتمالات الغزو السوفيتي وبغض النظر عن صحة هذا الادعاء، تفتح أمام القيادة المصرية آفاقا عديدة للتلاعب بالموقف، ولكن هذا يفترض الفكر الاستراتيجي الواعي والقدرة الخلاقة على التصور والتنبؤ والتفاعل المستمر بين إرادة عسكرية وعقيدة قتالية ونظرة سياسية.

فهل نملك هذه العناصر؟ وهل نحن على استعداد لهذه المغامرة؟

نظرية الأمن القومي والسياسة الأمنية

خلاصة:

السياسة الأمنية وأوضاع الدول النامية.

الأدوات القومية وطبيعة الوظيفة الأمنية.

الجهاز الأمني وخصائصه، الأداة الأمنية والمؤسسة العسكرية.

طبيعة النظم البوليسي والأداة السياسية.

الوظيفة الأمنية والتطور المعاصر للمجتمع الإنساني.

الظاهرة الأمنية والأوضاع الداخلية في دولة الإمارات.

الأمن الداخلي وأبعاده الدولية في منطقة الخليج.

105- السياسة الأمنية وأوضاع الدول النامية:

درجت التقاليد المعاصرة وحتى وقت قريب على الفصل بين مفهوم الأمن القومي حيث يصير امتدادًا للسياسة الخارجية وما يسمي بالسياسة الأمنية التي هي محور السياسية الداخلية، بل وصل الأمر إلى القول بأن سياسة قومية تنطلق من مسالك ثلاثة: سياسة خارجية وهي التعامل الدولي ثم سياسية إقليمية حيث يتبلور مفهوم الأمن الإقليمي وأخيرًا سياسية داخلية التي يصير محورها مبدأ الثقة والطمأنينة أي ما نسميه بالسياسية الأمنية، هذه التفرقة وهذا التمييز هو تعبير عن حقائق يجب أن نسلح بها وبصفة خاصة عندما نتذكر المجتمعات المتقدمة وذات الفاعلية في التعامل بين الشعوب.

تتميز المجتمعات المتقدمة في الواقع بخصائص ثلاث:

أولا- ثبات التقاليد واستقرارها.

ثانيًا- وضوح وتكامل مفهوم الأمن القومي.

ثالثًا- تجانس مختلف أجزاء المجتمع السياسي.

فالمجتمعات المتقدمة ليست حديث عهد بالاستقلال، وهي بحكم تاريخها أضحت تملك تقاليد واضحة وثابتة ومستقرة من حيث التنظيم الإداري من جانب والعمل القومي من جانب آخر تبدو هذه الظاهرة واضحة وصريحة في كل ما له صلة بالمؤسسات القومية، وهي على وجه التحديد: الجامعة أولا ثم الجهاز الدبلوماسي ثانيًا أضفت إلى ذلك المؤسسة العسكرية ثالثًا، ويأتي تكميل هذه المؤسسات ويخلق الترابط بينها ما يسمى بالإدارة البوليسية رابعًا، هذه المؤسسات تعلو في المجتمعات المتقدمة كل ما له صلة بالصراع الحزبي أو الفئوي أو الطائفي، وهي لذلك **لا تخضع للتقلبات الحزبية أو تغير شخص الحاكم، كذلك فإن مفهوم الأمن القومي قد ترسبت عناصره وتحددت متغيراته بطريقة لا تسمح بالشك في أبعاده وترتيب مقتضاياته من حيث الأهمية، أضف إلى ذلك أن عناصر المجتمع السياسي متجانسة الأمر الذي يفسر**

التماسك في لحظات الخطر المصيري فإذا بالجسد قبضة واحدة تسير في اتجاه واحد، يسهل من ذلك وضوح أيضًا عناصر مفهوم الولاء القومي.

هذه العناصر جميعها لا موضع لها في الدول النامية، وبصفة خاصة الحديثة العهد بالاستقلال، وهي في الدول الصغيرة تصير وقد أضحت لا موضع لها بأي معنى من المعاني أن **مشكلة الأمن في الدول الصغيرة الحديثة العهد بالاستقلال والتكوين السياسي تختلف جذريًا عن تلك المشكلة في الدول القوية المتضخمة سكانيًا حيث الولاء القومي والثقافة الحديثة civic education ولو في نطاق معين ترسم ملامح الخط الأدنى للتماسك السياسي.**

رغم ذلك فإن **مشكلة الأمن الداخلي** أضحت اليوم **تمثل أحد عناصر الاضطراب والقلق الذي يسيطر على جميع القيادات المسئولة بما في ذلك نفس الدول الأوروبية والمتقدمة** لا يقتصر الأمر على دول كتركيا التي ظلت فترة طويلة في لحظة معينة تبحث عن شخص يقبل رئاسة الجمهورية ولا يقتصر على دولة كإيطاليا التي تعيش في حالة رعب دائمة، **قد يفسر هذا الاضطراب في تلك الدول بحالة الفقر والكساد أو التعطل ولكن كيف نفسر اتساع الظاهرة لتشمل ألمانيا الغربية، بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية**، توصف نيويورك بل وكذلك واشنطن بأن أيًا منهما تجمع أكبر نسبة من بائعات الهوي عرفها التاريخ حتى اليوم وأن حوادث التعنت الفردي والجماعي لم يسبق لها مثيل في تكرارها بل وفي ارتكابها بوحشية وعنت واستهتار منقطع النظير؟

كيف نفسر ذلك؟ إنها في واقع الأمر ظاهرة عامة وهي ترتبط بالتطور الذي تعيشه الإنسانية اليوم، وهكذا تتضافر المتغيرات والأسباب لتجعل من مشكلة السياسة الأمنية أحد أعقد ما يتعين على القيادات في المجتمعات النامية والحديثة العهد بالاستقلال أن تواجهها.

ظروف معينة تأتي **في منطقة الخليج فتزيد من تعقيد المشكلة: الطبيعة الجغرافية والخصائص الديموجرافية، ثم الأوضاع الدولية والتطورات السياسية حول المنطقة تخلق إطارًا معقدًا لمشكلة السياسية الأمنية** نكاد لا نجد لها مثيل من حيث الصعوبة في المواجهة وتقديم حلول واضحة ومحددة في العالم المعاصر.

لنستطيع من ثم أن نعرض لهاذ الموضوع بالإيجاز والشمول اللازم، سوف نبدأ لنحدد منطلقاته العامة دون أن نخوض في التفاصيل قبل أن ننتقل إلى الوضع الخاص بدول الخليج لنتناوله كأحد تطبيقاته السياسية الأمنية من حيث علاقتها بالمتغيرات الدولية في منطقة الخليج وبصفة خاصة في دولة الإمارات.

نتناول الدراسة في قسمين:

المشكلة والأمنية وطبيعة المجتمع المعاصر.

المشكلة الأمنية ومجتمعات الخليج العربي.

المبحث الأول

المشكلة الأمنية وطبيعة المجتمع المعاصر

106- الأدوات القومية وطبيعة الوظيفة الأمنية:

من المعروف عن نابليون أنه ظل يحتفظ بنوشيه طيلة حياته وزيرا ورئيسا لأمنه الداخلي، رغم أنه كان يخونه مع أعدائه بل وكان يرسل أعوانه لجمع المعلومات عن نابليون نفسه وعن أقرب الناس إليه بما في ذلك زوجته جوزفين، وعندما كان يشكو أنصار الإمبراطور من نوشيه كان يجيب نابليون بكلمته المشهورة: " يكفي أنه نوشيه قادر على حفظ النظام في داخل البلاد حتى في حالة غيابي وهذا ما أريده ويكفيني ذلك لأن أحافظ عليه وأتمسك به، أن هذا هو لب السياسة الأمنية. وهو اليوم لم يختلف عنه بالأمس ورغم أن متغيرات جديدة عقدت من السياسية الأمنية وزادت من صعوبة تحقيقها.

لنستطيع أن نفهم ذلك علينا أن **نتساءل (أولا) ما هي طبيعة الوظيفة الأمنية وخصائصها كإحدى مهام الدولة ثم ننتقل، (ثانيًا) لنحدد التطورات التي يعيشها المجتمع المعاصر والتي أدت إلى نوع من الاضطراب والتعقيد في أداء تلك الوظيفة وما تعنيه هذه التطورات من مخاطر حقيقية على التطور السياسي والاجتماعي.**

لو أردنا أن نحدد طبيعة الوظيفة الأمنية والتي ترتبط في الذهن عادة برجل البوليس علنيا أن نعود إلى ما سبق وقدمت به وهو أن الدولة العصرية يجب أن تملك أربع أدوات قومية، الجامعة والجيش ثم الأداة الدبلوماسية لتربط بينها ما أسميناه بالأداة الأمنية، قبل أن نستقر في تحديد خصائص الوظيفة الأمنية، علينا أن نتذكر منذ الآن أن هذه الأداة لا تتحدد فقط بالأداة البوليسية، رغم أن التصور السائد هو الربط بين الأمن والبوليس، إلا أن الواقع أن هذا التصور غير دقيق، **الأمن هو حالة ووظيفة تنبع من تعاون أدوات ثلاث: بوليس من جانب وسلطة قضائية من جانب آخر ثم رأي عام بأوسع ما تعنيه هذه الكلمة من معان من جانب آخر.**

عودة إلى خصائص الوظيفة الأمنية نستطيع أن نحدد هذه الخصائص في ستة ملامح أساسية:

أولا- هي العمود الفقري للأدوات القومية لا نستطيع أن نحقق وظيفتها إلا من منطلق الذاتية المطلقة في التكوين والتركيب.

ثانيًا- هي وظيفة مدنية ورغم أنها تستخدم العنت في الممارسة اليومية.

ثالثًا- هي تؤدي وظيفة سياسية رغم أنها بطبيعتها يجب أن تبتعدعن العمل السياسي.

رابعًا- وهي وظيفة لا يمكن أن تحقق فاعليتها إلا من خلال العمل الجماعي والكلي أي بأسلوب الفريق.

خامسًا- ثم هي وظيفة بطبيعتها ترفض المغامرة.

سادسًا- وهي وظيفة القومية الوحيدة التي تملك أبعادها الداخلية والخارجية في آن واحد.

فهم هذه النواحي المختلفة يسمح لنا منذ البداية بفهم مدى خطورة الوظيفة لأمنية.

107- الجهاز الأمني وخصائصه، الأداة الأمنية والمؤسسة العسكرية:

أول خصائص الجهاز الأمني وبصفة خاصة **في معناه الضيق أي جهاز البوليس هو أنه يجب أن يكون تعبيرا صافيا نقيا عن الطبيعة القومية**، هذا المعني يبرز واضحا **لو قارنا الأداة البوليسية بالجيش والجهاز الدبلوماسي والجامعة وبصفة خاصة في المجتمعات الجديدة والنامية، فالجامعات ممكن أن يستورد رجالها، وكذلك فإن الجهاز الدبلوماسي يمكن لتلك المجتمعات أن تستغني عنه لأنه في حقيقته قد يصير نوعا من الزينة إذا كانت تلك المجتمعات وهي كذلك في أغلب الأحيان ليست لها سياسة خارجية ذات فاعلية، حتى الجيش من الممكن الاستغناء عنه سواء في حالات الحماية أو الحياد سواء حيث يوجد نظام التضامن الإقليمي**، كذلك فإن فكرة الانكشارية والجيوش المكونة من المرتزقة معروفة، **ولكن الأداة البوليسية لا يمكن أن تكون إلا قومية، إن البوليس هو بمثابة التعبير المباشر عن خصائص الجماعة.**

وهو في حقيقة الأمر أداة الضبط الاجتماعي، ومن ثم فلا يمكن للبوليس أن يستورد أو أن يتكون من عناصر لا تتجانس فيما بينها من جانب ولا تتجانس مع المجتمع الكلي نم جانب آخر، لا نعرف في التاريخ الحديث مجتمعا احتل وكانت أداته البوليسية ورغم احتلاله تتكون من عناصر تنتمي إلى تلك الدولة المحتلة، ولعل خير نموذج يعكس هذه الحقيقة الغزو النازي للدول الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية حيث كانت جميع أجهزة البوليس تتكون أساسًا من عناصر محلية، **الدولة المحتلة قد تقتصر على القيادة والتوجيه ولكنها لا تستطيع أن تسمح لنفسها بأن تجعل رجل لتعامل الأمني المباشر غير وطني، أنه وحده الذي يؤدي وظيفة الاتصال الأمني بين المواطن العادي والدولة.**

هذه الذاتية في عناصر التكوين والتركيب تفسر ظاهرة أخرى وهي أن ال**أداة البوليسية هي في الواقع التي تخلق عناصر الترابط بين الأدوات القومية الثلاث الأخرى**، هذه الحقيقية واضحة **في نطاق الجامعة حيث تلتقي الأجيال الثلاثة وبصفة خاصة الجيل الشاب والذي هو في أغلب الأحيان مصدر الجريمة، على أن هذه الوظيفة لا تقل أهمية ووضوحًا سواء في المؤسسة العسكرية أو في الجهاز الدبلوماسي، فالرجل العسكري هو أيضًا مواطن ومن ثم فهو في حاجة في أسرته ومسكنة إلى الثقة والطمأنينة، والعمل الدبلوماسي لا يستطيع وبصفة خاصة في النطاق من التفضلي أن**

ينسي أنه يحمي المواطن الخارجي في داخل المجتمع القومي كما أنه يحمي المجتمع القومي من المواطن الخارجي، وهي جميعها مهمام تنتهي عند الأداة الأمنية.

كذلك فإن الوظيفة الأمنية في حقيقتها هي وظيفة مدنية، هذه الناحية كثيرًا ما تغيب عن ذهن نفس رجال الجهاز الأمني، إن خلق الثقة والطمأنينة أي الاستقرار والشعور بالأمن يجب أن يسيطر على جميع عناصر التعامل من جانب رجل البوليس، وهنا يبرز الفارق الواضح بين الجيش والبوليس. كلاهما أداة العنف والقهر، ولكن الأول يستخدم العنف مع العدو الخارجي ؛ أما الثاني أي البوليس فهو يستخدم العنف مع المواطن أي مع ذلك العنصر الذي يجب أن يكون صديقا ومؤمنًا ؛ الأول يواجه جيشا آخر أي إرادة القتال المهنية ؛ الثاني لا يواجه سوى الفرد العادي الذي لا يملك سوى إرادة الدفاع عن نفسه ومهما بلغت به صفات الجريمة والإجرام، إن رجل الأمن لا يسيطر عليه سوى مفهوم الحياد من جانب وروح الخدمة العامة من جانب آخر، رجل الجيش لا يعرف سوى إرادة الاستئصال للعدو من جانب ومبدأ الطاعة المطلقة لمقتضيات حماية الجسد السياسي من جانب آخر، مما لا شك فيه أن العلاقة بين الجيش والبوليس قائمة ودائمة ولكن هذا مرده أن كليهما مؤسسة قومية، وفيما عدا ذلك فلا وجه للمقارنة بينهما من حيث طبيعة الوظيفة التي يدعي كل منهما لأدائها، أحد أخطاء المجتمعات المتخلفة هو الخلط بين هاتين الوظيفتين ولذلك فإنه يندر في المجتمع المتقدم أن يدعي الجيش لأن يؤدي وظيفة بوليسية أو العكس وذلك خلافا لما هو حادث في جميع المجتمعات النامية.

الشبه الوحيد الذي يقرب بين الجيش والبوليس هو ذلك المتعلق بطبيعة الأداء الوظيفي لكلتا المؤسستين، ففي كليتهما لا يمكن أن يتم الأداء للوظيفة إلا من خلال العمل الجماعي الكلي، وكما أن الجيش هو قائد وسلاح وجندي بحيث أن التفاعل بين عناصر الثلاثة هو وحده الذي يسمح بالنجاح كذلك فإن البوليس هو قائد وعسكري وخطة للتعامل، وكما أن الجيش لا ينجح إلا بقدر فاعلية تحويل العناصر المختلفة للتعامل العسكري إلى قدرة على مواجهة الخصم في أرض معينة فكذلك البوليس لا يمكن أن ينجح في تحقيق مهمته إن لم يستطع أن يخلق جسور الترابط بين الثقة الأمنية واحترام القانون والمشاركة الشعبية، رغم ذلك فإن هناك فارقا خطيرا بين طبيعة العمل الجماعي في النطاق العكسي وطبيعته في النطاق البوليسي، ذلك أن الأداة العسكرية تعيش في عزلة عن المجتمع المدني بل إن إحدى خصائصها هي تلك العزلة التي أضحت إحدى خصائص المجتمع المتقدم، على العكس من ذلك فإن الأداة البوليسية يجب أن تتفاعل بصفة دائمة ومستمرة مع العنصر المدني، بل إنه في كثير من الدول نجد أن قيادة الأداة البوليسية لا تنتمي إلى المهنة العسكرية وهو أمر لا يمكن أنه يحدث في الجيش بأي شكل من الأشكال، ولعل هذا يفسر ناحية أخرى تسيطر على العمل الأمني وهي مفهوم التعامل النفسي، إن رجل الأمن يجب أن يعرف كيف يخلق التفاهم ويرسب

القناعة بالتعاون مع الطرف الآخر.. وبقدر الصلاحيات في هذه الناحية بقدر النجاح، **العنف ليس الوسيلة المثلى بل بقدر عدم استخدام العنف بقدر النجاح في الممارسة الأمنية كم من مجرم استسلم عندما سمع اسم رجل البوليس الذي يواجهه؟ على العكس من ذلك فإن رجل الجيش هو فقط مقاتل وقدرته تنبع فقط من كيفية فهمه للتعامل مع السلاح الذي يحمله في مواجهة عقبة يجب أن يستأصل وجودها، إن الأمن في حقيقته قضاء ورجل الأمن** ورغم البزة التي يرتديها والصورة المترسبة عنه في ذهن المواطن العادي ما هو إلا خط الهجوم الأول وخط الدفاع الأخير لحماية العدالة في أوسع معانيها.

ناحية أخرى تفرض على الباحث **المقارنة بين الأداة الأمنية والمؤسسة العسكرية** وهي **علاقة كل منهما بالوظيفة السياسية، فكلتا المؤسستين يجب أن يسيطر على تقاليدها مفهومان ثابتان: من جانب الابتعاد عن العمل السياسي بالمعني الحزبي أو الفئوي ومن جانب آخر فإن كلاهما يجب أن يمثل عنصر الاستمرارية للدولة وللأداة الحاكمة بغض النظر عن شخص الحاكم.**

الأول لا يتغير ولكن الثاني قد يتغير بل قد يحل في لحظة معينة في الحكم عدو لحاكم الأمس، ولكن كلا من الجيش والبوليس يجب أن يظل ثابتا متماسكًا في أهدافه ومثاليته بحيث لا يتأثر ولا يتغير نتيجة لذلك، قد يرفع حاكم جديد القائد الأعلى للجيش أو مدير البوليس ولكنه لا يستطيع بحكم الواقع أن يغير جميع رجال الأمن أو جميع عناصر المؤسسة العسكرية، والواقع أن هذا ينبع من حقيقة يغر واضحة: كلا **الجيش والبوليس يمثل مهنة مستقلة لها طالبها المتميز والذي يختلف اختلافا كليا عن مهنة محترف العمل السياسي**، ولعل هذا السبب هو الذي جعل **أحد تقاليد الديمقراطيات المعاصرة فصل الجيش عن العمل السياسي، وفي أغلب المجتمعات المتقدمة نجحت الطبقات الحاكمة في تحقيق هذا الفصل وخلق من ثم الاستقلالية في الأداة مع التبعية في اتخاذ القرار.**

ولكن هل هذا ممكن بالنسبة للأداة الأمنية؟

الواقع أن جميع محاولات الفصل بين الأداة الأمنية والوظيفة السياسية لا بد وأن تنتهي بالفشل وقد أثبتت الوقائع في أخص المجتمعات الديموقراطية تقدما أن هذا الفصل في لحظات الشدة لا موضع له، ولذلك فإن النظام الحاكم يجب أن يدخل دائما في اعتباره إن لم يكن قناعة السلطات الأمنية بالتعاون مع الإدارة السياسية فعلى الأقل على الاصطدام بتلك السلطات، وفي جميع النماذج التي يسوقها لنا التاريخ فإن الصدام قاد إلى مأساة وصول بونابرت إلى الحكم عقب انقلابه المشهور ما كان يمكن أن حدوثه لولا ذلك الصدام.. النموذج أكثر وضوحًا في فرنسا أيضًا عقب أزمة مارس عام 1958 والتي أعدت بدورها لتربع ديجول على الجمهوريات الفرنسية أن **البوليس هو دولة داخل الدولة: تملك خفايا وأسرار تعطيها قوة لا تملكها أي أداة أخرى.**

ولذلك فإن السلطة السياسية يجب أن تشاركها وأن تعمل حسابها للمساندة التي يجب أن تنبع وعن قناعة من أول عنصر من عناصر الأداة الأمنية حتى أعلى وأرفع تلك العناصر.

108- طبيعة النظام البوليسي والأداة السياسية:

رغم ذلك فإن **مجموعة معينة من العناصر تخفف من حدة هذه المخاطر** والتي سبق وذكرت البعض منها وبصفة خاصة **في حالة حدوث هوة بين الأداة السياسية والإدارة الأمنية**، **وهي طبيعة النظام البوليسي** ذلك أن **الجهاز الأمني بحكم طبيعته وخلافا للمؤسسة العسكرية برفض المغامرة** ،أنه يسعى لحماية الوضع القائم أيًا كانت خصائصه، **ما يعنيه هو استقرار الأمن من جانب وفاعلية الأداة الإدارية من جانب آخر وهيبة الدولة من جانب ثالث واحترام القانون من جانب رابع، وظائف أربع تتكون من مفرداتها حصيلة المثالية للنظام الأمني.**

أولاـ استقرار الأمن، وهي ظاهرة يكفي لاكتشافها عدد الحوادث والجرائم المرتكبة وتطور ذلك الرقم من عام إلى عام بل ومن شهر إلى شهر.

ثانيًاـ فاعلية الأداة الإدارية والتي تعني بالنسبة لرجل البوليس استمرارية المرافق العامة بكفاءة و عدم توقف.

ثالثًاـ هيبة الدولة، الدولة لدى رجل الأمن هي رمز يجب تقديسه، هل الدولة عادلة أم غير عادلة ـ هل هي شرعية أم لا تملك الشرعية، مشكلة لا تعنيه، الذي يعنيه أن من بيده الأمر يجب أن يكون موضع احترام من الجميع.

رابعاـ احترام القانون، رجل الأمن يعلم أنه بقدر احترام القانون يستطيع لا فقط أن يحمي المواطن بل وأن يطمئن إلى تعاون المواطن، أمر ضروري حتى يستطيع أن يؤدي وظيفته.

جميع هذه المفاهيم تفرض على رجل الأمن نوعية معينة في التفكير، فهو محافظ يميل إلى عدم التغيير يرفض المغامرة ويأبى إلا الاعتدال، لا يرتاح إلى الغارات الطنانة وينظر بعدم الارتياح إلى المزايدات السياسية.

وهذا يقودنا إلى **الصفة الأخيرة وهي المرتبطة بطبيعة المؤسسة الأمنية كأداة تربط بين السياسية الداخلية والسياسية الخارجية**، والواقع أن هذ الناحية لا تظهر بشكل واضح إلا مع التطورات التي يعيشها العالم المعاصر، حتى وقت قريب كان المسلم به أن الفصل بين النطاق الخارجي للنشاط السياسي مستقل استقلالا يكاد يكون كاملا مع النشاط الداخلي، **التعامل الخارجي هو تعامل بين الدول، التعامل الداخلي هو نشاط فردي أو حزبي، ولكن هذه التفرقة وهذا التمييز لم يعد له وضع**، وكان من الطبيعي أن يعكس ذلك نتائجه على الأداة الأمنية التي أمتد نشاطها أيضًا إلى الخارج سواء فيما يتعلق بالمواطن وهويعيش في الخارج بالأجنبي وهو يمارس نشاطا قد يرتبط بالأمن الداخلي،

هذه الناحية سوف تبرز أكثر وضوحا عندما ننقل نطاق التحليل إلى ميدان أكثر اتساعا وهو التطور المعاصر للظاهرة الأمنية.

109- الوظيفة الأمنية والتطور المعاصر للمجتمع الإنساني:

لنستطيع أن نفهم حقيقة وخطورة الوظيفة الأمنية وبصفة خاصة في المجتمعات المتخلفة علينا أن ننتقل إلى طرح تساؤل آخر: **ما هي الخصائص العامة للتطورات التي تعيشها الجماعة الإنسانية والتي كما سوف نرى تقود إلى ظاهرتين في آن واحد كلتاهما في حاجة إلى مواجهة: الظاهرة الأولى وهي ازدياد أهمية الوظيفة الأمنية، والظاهرة الثانية وهي تضخم المخاطر التي تتعرض لها نفس الأداة البوليسية والتي قد تقود إلى منعها أو على الأقل إعاقتها عن تأدية وظيفتها الحقيقية.**

نبدأ أولا بالتطورات التي يعيشها المجتمع المعاصر:

الواقع أن الأسرة الإنسانية تعيش في هذه اللحظة مجموعة من التقلصات العنيفة التي لم يقدر للبشرية حتى اليوم أن تواجهها، وهي تطورات كان لابد وأن تعكس نتائج على الأداة الأمنية:

أولا- التطور المخيف في الظاهرة الاتصالية، والاتصال يجب أني فهم هنا بأوسع معانيه: أي بمعنى الاتصال بين الأفراد أو بين الشعوب والحضارات هذا التقدم هو سلاح ذو حدين فهو يمكن أداة الأمن الداخلي من الحصول على المعلومات بسرعة وبدقة ولكنه يمكن الفرد أيضًا من القدرة على التحايل على النظام الأمني.

ثانيًا- كذلك فإن المجتمع المعاصر يعايش تطورا آخر عميق الأبعاد في نفسية المواطن التمزق النفسي هو إحدى خصائص إنسان القرن العشرين، تضخم المجتمعات الحضرية ثم التحول نحو المجتمع البورجوازي والاستهلاكي فضلا عن سيطرة المتغيرات الأيديولوجية خلق نوعية جديدة من الحقيقة البشرية: شعور بالعزلة والضياع من جانب، جبن قد يتحول في بعض الأحيان إلى رغبة لا شعورية في تحطيم الذات، تطلعات طبقية ورغبة سريعة في تحقيق أهداف بطبيعتها في حاجة إلى فترة زمنية من جانب وإلى قدرات معينة من جانب آخر قد لا تتوفر في الشخص العادي من جانب ثالث، فإذا تذكرنا أن كل مجتمع له أخلاقياته وكل عصر له جرائمه لكان علينا أن ندخل في الاعتبار كيف أن هذه العناصر لابد وأن تضيف مهام جديدة وأن تزيد من تعقيد وظيفة رجل الأمن.

ثالثًا- كذلك فإن التحلل الأخلاقي يأتي فيضيف متغيرًا جديدًا، يقال في العادة أن الإنسانية الأوروبية قد تحللت خلال العشرة أعوام الماضية ضعف ما تحللته منذ وجودها حتى تلك اللحظة، ويكفي أن نتذكر الأفلام الجنسية وانتشار المخدرات والسلوك الشاذ في جميع طبقات المجتمع المعاصر: حتى أن علم السلوك نفسه قد طور في نظرته المتعلقة بالسلوك غير المعتاد abnormal behaion ليستطيع أن يجد منطقا يتفق مع موجة التحلل العامة التي تعيشها الإنسانية المعاصرة.

رابعًا- ويأتي التقدم العلمي الرهيب الذي لم تعرف المجتمعات له مثيلا فتقودنا إلى بعد آخر، وكما رأينا بصدد الظاهرة الاتصالية فهو سلاح ذو حدين، هو يمكن الأداة البوليسية من أدوات تملك فاعلية معينة ولكنه يمكن أيضًا الفرد العادي من أدوات ذات مخاطر قومية معينة، ويكفي أن نتذكر كيف أن العلماء يسلمون بإمكانية الفرد بقدرات مادية محدودة من صنع القنبلة الذرية.

خامسًا- ثم تأتي ظاهرة الإرهاب الدولي فتقودنا إلى أخطر ما يعنيه التطور المعاصر للجريمة، فالتقدم الاتصالي من جانب والعلمي من جانب آخر مع تحطيم العلاقات التقليدية بين الشعوب بمعني إلغاء الفواصل من جانب ثالث كان لابد وأن يفرض ظاهرة الجريمة الدولية، على أن متغيرين آخرين برزا بشكل واضح في الأعوام الأخيرة، كان لابد وأن يقودا إلى تحويل ظاهرة الجريمة الدولية إلى ما نسميه بالإجرام أو العنف الدولي، أولى هذه الظواهر هي سيطرة المتغير الأيديولوجي ومن ثم بروز مفهوم التعصب المذهبي والعقائدي، لم تعد الصراعات الأيديولوجية فقط في داخل الدائرة القومية وإنما أضحت لها طبيعة عالمية، والظاهرة الثانية وهي استخدام الإرهاب الدولي أداة من أدوات السياسية الخارجية، خطف الطائرات أو قتل الزعماء أو استئصال القيادات أضحت جميعها ظواهر معتادة تستند إلياه وتستغلها الأداة الحكومية في تحقيق أهدافها، وقد تطورت هذه الظواهر من مجرد أدوات تلجأ إليها الدول الصغرى حيث تسيطر عليها حكومات متعصبة إلى أيضًا الدول العظمى الانقلابات الداخلية وتشجيع الأقليات وخلق القلاقل الداخلية هي نماذج معاصرة معتادة تعرفها جميع الدول الكبرى اليوم في تعاملها بصفة خاصة مع المجتمعات المتخلفة أو الضعيفة وهي لم تقتصر على الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي بل تعدته حتى إلى دول أقل أهمية كفرنسا على سبيل المثال ولنذكر بذلك الخصوص حركتها في الدول الإفريقية.

سادسًا- ويأتي فيكمل هذا الإطار التطور الرهيب للسلاح النفسي، محاولات التدخل والتأثير في المجتمعات لم تعد فقط من خلال خلق القلاقل ومساعدة الأقليات بالسلاح أو المال بقصد إضعاف الإرادة القومية بل وقد أضافت إليها الدولتان الأعظم أسلوبين جديدين كلاهما يعكس فلسفة واحدة: تطويع نفسية المواطن العادي وإعداده لتقبل أي تغيير لصالح التدخل أو التسلل الأجنبي، الولايات المتحدة تخضع ما يسمي بظاهرة الذعر الجماعي لأبحاث متقدمة في معهد شيكاغو الذي تعتبر أبحاثه من الأسرار العسكرية، الاتحاد السوفيتي برع في ظاهرة غسيل المخ واستخدامها على نطاق واسع.

هذه المتغيرات الضخمة كان لابد وأ، تفرض تطورات ضخة في الأداة الأمنية، والواقع أن الأداة البوليسية أثبتت أنها لم تستطع حتى اليوم بما في ذلك الدول المتقدمة أن تواجه هذا التطور العام.

هذه التطورات التي سبق وطرحناها في خلاصة موجزة كان لابد وأن **تفرض على الأداة البوليسية مجموعة من المخاطر لابد وأن تطرح حقيقة الوظيفة الأمنية وإمكانياتها في المجتمع المعاصر، ولنتذكر في لمحة عابرة أهم هذه المخاطر:**

أولا- عدم قدرة الأداة الأمنية على متابعة التطورات العامة التي سبق وذكرناها، والواقع أن التطور الحقيقي للأداة الأمنية يفترض مجموعة من الإجراءات: إعادة توزيع المهام من جانب ثم إعادة النظر في تكوين رجل الأمن نم جانب آخر فضلا عن تحديد سياسة معينة لتموين البوليس بالأدوات العلمية المتقدمة، فإذا لاحظنا أن الدول المتخلفة بصفة عامة لا تملك القدرات اللازمة لذلك لفهمنا مدى ما تعنيه هذه المخاطر وبصفة خاصة عندما نتذكر أن الإجرام في نموذجه الدولي لا يتردد في أن يمد نشاطه إلى المجتمعات النامية، لقد أضحت بعض العناصر الإجرامية في تلك المجتمعات تملك من الأسلحة والأدوات ما لا تملكه نفس الأداة الأمنية القومية.

ثانيًا- الناحية الثانية هي ترك السياسة تتدخل في العمل الأمني للمجتمع المعاصر يتميز بأنه يخلط بين الوظيفة المدنية والأداة القومية والصراع السياسي، هذا الخلط تبرز مخاطره واضحة في الجيش من جانب والبوليس من جانب آخر، لقد سبق أن رأينا أحد مظاهر ذلك الخلط في فرنسا عندما تواطأ البوليس على قتل بن بركة أولا ثم تهريب الزوارق العسكرية إلى إسرائيل وضد الإرادة السياسية من جانب آخر.

ثالثًا- تحول البوليس من أداة قومية إلى بوليس خاص هدفه الأساسي وفقط هو حماية شخص الحاكم يمثل أخطر نواحي الانزلاق التي قد تتعرض للمجتمعات المتخلفة، بل إن الدولة المتخلفة تلجأ إلى إنشاء ما يسمي بالبوليس السياسي الذي تصير وظيفته بعيدة عن الوظيفة الأمنية في معناها الصحيح.

أحد مظاهر قوة النظام الإسرائيلي أنه فرض على الأداة الأمنية أن تقف بمعزل كلي شامل عن الصراعات الحزبية والخلافات السياسية، ولكن هذا النموذج يكاد يستحيل أن نجد له مثيلا في المجتمعات الجديدة.

رابعًا- يأتي فيكمل ذلك الفساد في الأداة الأمنية ذاتها، فرجل الأمن هو مواطن والمجتمع المعاصر هو نموذج فريد للتحلل الأخلاقي، والجهاز الأمني ليس إلا جزءً من المجتمع المعاصر يعكس جميع خصائصه بما فيها من قوة وضعف، ومن ثم فاحتمالات وجود العناصر المشبوهة سياسيًا واجتماعيًا وخلقيا في داخل الجهاز الأمني عديدة، وإذا تذكرنا كيف أن **المهام قد تضاعفت والقدرات التكنولوجية قد تقدمت لفهمنا مدى خطورة هذه الناحية** والتي تصير أكثر وضوحًا عندما **لا يستطيع النظام الأمني خلق أدوات الرقاب الذاتية التي تسمح بضبط العمل الأمني من داخل الجهاز ذاته.**

هذا هو الإطار العام للمشكلة الأمنية في المجتمع المعاصر، **فأين من هذا المشكلة الأمنية في مجتمعات الخليج العربي؟**

المبحث الثاني

المشكلة الأمنية ومجتمعات الخليج العربي

110- خصائص المجتمع الخليج:

يوصف الجهاز الأمني بأنه تعبير حقيقي عن خصائص المجتمع السياسي يعكس ما به من تخلف وتجانس وتماسك أو عكسه، وقد سبق ورأينا أسباب ذلك وكيف أن هذه الناحية بالذات تخلق ذلك **التميز الواضح بين الجيش والبوليس** وهي ككل ظاهرة قد تصير قوة في المؤسسة الأمنية ولكنها قد تنقلب إلى ضعف.

ولذلك فعلينا أن نبدأ فنتساءل: **ما هي خصائص مجتمعات الخليج العربي؟ ما هي عناصر قوته ونواحي ضعفه والتي لابد وأن تعكس نفسها على الجهاز الأمني؟** كل ذلك كمقدمة ضرورية قبل أن نحدد اهتماماتنا بدولة الإمارات أولا ثم بعلاقة الأمن الداخلي بالأمن الخارجي من ناحية أخرى.

نتابع هذه النواحي الثلاث بشيء من التفصيل:

أولا- هي مجتمعات نامية.

ثانيًا- وهي مجتمعات حديثة العهد بالاستقلال.

ثالثًا- وهي مجتمعات محدودة الكثافة السكانية.

رابعًا- ثم هي مجتمعات غير متجانسة العناصر.

فنتابع هذه النواحي الأربع لنرى كيف تعكس خصائصها على المشكلة الأمنية.

أولى هذه الخصائص وهي أن هذه المجتمعات مجتمعات نامية، وهذه الكلمة هي تعبير مقنع عن حالة التخلف، ونقصد بالتخلف الاختلال في الوظائف، والذي يعنينا بهذا الخصوص هو النقص الثقافي وعدم التقدم العلمي فضلا عن عدم وضوح الوظائف بل والخلط بينها، هذه النواحي تؤدي إلى أن الجهاز الأمني يصير بين واحد من أمرين: أما أن رجاله بدورهم يعكسون هذا التخلف وإما أن يستعين بأجهزة أو بخبراء لا ينتمون إلى المجتمع القومي وكلاهما شر له نتائجه الواضحة.

كذلك فإن **هذه المجتمعات حديثة العهد بالاستقلال** الأمر الذي لابد وأن يؤدي إلى نتيجة خطيرة وهي **عدم وجود تقاليد واضحة للعمل الإداري بما في ذلك الجهاز الأمني، اختفاء التقاليد تبرز نتائجه الخطيرة في تنظيم المرافق وتحديد الاختصاصات ووضع قواعد الممارسة، وهنا يجب علينا أن نتذكر أن وضع قواعد تشريعية مهما دقت لا تغني عن تقاليد التعامل**، وبصفة خاصة عندما نتذكر أن **ما يحدث** بهذا الخصوص هو **استيراد خبير أجنبي الذي بدوره لا يفعل سوى أن ينقل قانونًا أجنبيًا ويصوغه بلغة البلاد دون أن يصوغه بواقع التجربة، ولم يحدث في تاريخ الشعوب الحية أن كان التقنين التشريعي هو مجرد عملية استيراد، أنه صياغة للواقع ونبت للخبرة التي تعيشها الجماعة.**

حدود الكثافة السكانية تثير مشكلة أخرى وهي إمكانية تجنيد القوى الأمنية، طبيعة المجتمع النامي تقود إلى فرض جرائم من نوع معين، ضعف عدد السكان يقود إلى عدم توفر العنصر البشري، يقال في فرنسا أن هناك واحدًا إلى كل ثلاثمائة مواطن من حيث عدد رجال الأمن، ويطالب المسئولون بزيادة هذا العدد لأنه لم يعد كافيًا، بل وهناك من يعلن أنه إزاء التطور المعاصر للجريمة فلا بد أن تصير النسبة واحد إلى مائة وخمسين على الأقل.

خصوصًا أن هناك مهام معينة لرجل الأمن لا يمكن أن يستغني فيها عن ـ العنصر البشري ت فلو قبلنا هذه النسبة وطبقنا ذلك على دولة كالكويت لكان معني ذل كأن جهاز الأمني يجب أن يرتفع إلى قرابة عشرة آلاف، ولنتصور كيف يخلق هذا العدد مشكلة، فالدولة وهي حديثة في حاجة إلى أن توجه أبناءها إلى المهن الفنية المتخصصة المنتجة وهي بجب عليها أن توفر جيشًا من رجال الأمن ليس لهم أي وظيفة إنتاجية، فكيف التخطي المعادلة الصعبة.

وأخيرًا فإن عدما لتجانس لابد وأن يعكس نفسه على الجهاز الأمني، المجتمعات الجديدة والنامية لا تمثل أي تجانس قومي، ليس فقط بمعنى تعدد العناصر بل وبمعنى تعدد المستويات الثقافية والحضارية والإدراكية، وحيث أن البوليس هو جزء من الشعب فلابد أن يعكس هذه التناقضات، الجيش يفضل الحياة الجماعية والعزلة من حيث الواقع أثناء الخدمة الأمنية، تفترض عكس ذلك، ومن هنا مخاطر الانقسامات الداخلية في نفس الجهاز الأمني وهو أخطر ما يمكن أن يصيب ذلك المرفق.

111- الظاهرة الأمنية والأوضاع الداخلية في دول الإمارات:

إذا انتقلنا إلى دولة الإمارات لوجدنا جميع هذه المخاطر والنقائص التي لا بد وأن تقف عقبة حقيقة إزاء فاعلية مرفق الأمن والسياسة الأمنية، ولو أردنا أن نحدد بشيء من الدقة تلك العناصر المختلفة والتي يجب على مخطط مرفق الأمن الداخلي أن يدخلها في اعتباره لكان علينا أن نتوقف إزاء سبع متغيرات على الأقل:

أولا- أول ما يجب أن نلاحظه على الجهاز أمني هو أنه يعيش في نوع من العزلة وهي ظاهرة عامة في جميع المجتمعات المعاصرة تزداد وضوحا في المجتمعات المتخلفة، على أتنها في مجتمع دولة الإمارات تصير أكثر وضوحًا، والسبب في ذلك يعود إلى أن الوحدة الحقيقية من حيث النظم الداخلية لم يقدر لها بعد التحقق، إن الاندماج بمعنى صهر مختلف النماذج الإدارية على مستوى الإمارات وأسلوب الممارسة اليومية لم يقدر له بعد التحقق. ومن ثم فإن الجهاز الأمني كما يحدث في جميع المجتمعات النامية يميل إلى الانطواء على النفس والعزلة، وهذا لا يمكن ألا أن يضعف الفاعلية.. الجهاز الأ/ني يجب أ،يفهم على أنه كالسمك الذي يعش في الماء.. والماء هو الشعب، وظيفته هي أساسا وظيفة نفسية تنبع من فكرة الوقاية أي منع الجريمة قبل وقوعها، فاعلية الجهاز الأمني الحقيقية ليست في أن يقبض على المجرم وإنما أن يمنع الجريمة، وهو

لذلك يجب أن يملك جهازين في غاية الأهمية، جهاز معلومات أولا وجهاز تنبؤ ثانيًا الأول الذي يسمي في بعض الأحيان بجهاز الاستخبارات يصير بالنسبة للجهاز الأمني بمثابة البصر الذي يوضح له الطريق، والثاني هو العقل المدبر، وكلتا هاتين الوظيفتين اللتين يتحدد بهما النجاح لا بد لهما من عملية تفاعل مستمرة بين رجل الأمن في أقل درجاته والمجتمع الذي يمارس في داخل وظيفته.

ثانيًا- تزداد خطورة هذه الناحية عندما ننتقل إلى نتائج التعدد على مستوى العمل الأمني، القاعدة العامة لفاعلية الإدارة الأمنية هي المركزية على مستوى صنع القرار وعدم المركزية على مستوى التنظيم والتنفيذ.. وبعبارة أخرى قيادة واحدة تضع قواعد مطلقة ثم تتولى تنفيذها أجهزة تملك حرية معينة في تحديد قيود ومواصفات التنفيذ بما يتضمنه ذلك من تأجيل أو عدم تنفيذ قرار معين ولو مؤقتا، الواقع الذي تعيشه دولة الإمارات نتيجة تعدد الأجهزة الأمنية على المستوى الإقليمي هو تعدد مراكز اتخاذ القرار مع التضييق من إمكانية المبادرة للإدارات الفرعية أو الجزئية، وإذا كانت الناحية الأخيرة محدودة المخاطر فإن الأولى ذات نتائج بعيدة المدى، تعدد الصراعات أو الخلافات أ, الإدراك ولو على مستوى فهم الموقف لابد وأن يضعف من فاعلية الجهاز الأمني.

ثالثًا- تزداد هذه النواحي خطورة عندما نتذكر ما سبق وذكرناه من خصائص الرأي العام القومي وعدم تعاونه مع الجهاز الأمني، ظاهرة بدورها عامة في جميع المجتمعات النامية والحديثة العد بالاستقلال، لقد تعود المواطن أن يري فيمن يملك السلطة مصدرًا للإزعاج وليس لتحقيق الرفاهية، مصدرًا للضغط والإكراه وليس للحماية، وهكذا هو أي رجل الأمن يثير الخوف والرهبة وليس الثقة والتفاعل فإذا أضفنا إلى ذلك عنصرين أساسيين في المجتمع الخليجي.

من جانب كثرة عدد المتسللين.

تعدد الأقليات وعدم تجانسها من جانب آخر.

وبصفة خاصة لو تذكرنا أن مجتمع دولة الإمارات لا يزال مجتمعا قبليًا منتشرًا في إقليم متسع لفهمنا إلى أي حد كيف أن هناك هوة حقيقية بين الأداة الأمنية والجسد الاجتماعي.

رابعًا- تزداد هذه الهوة خطورة بسبب الحاجة إلى جهاز أمني ضخم فدولة الإمارات خلافا لأي دولة أخرى خليجية بما في ذلك نفس المملكة السعودية تتميز بطول الحدود التي يتعين على الجهاز الأمني الدفاع عنها.

وعندما نتحدث عن طول الحدود يجب ألا نقتصر على السواحل وأن نتذكر أن ما نقصده بذلك هوا لعلاقة بين عدد السكان وطول الحدود، تعود علماء التحليل السياسي أن يقدموا الاتحاد السوفيتي على أنه يقدم أكبر نسبة لهذه العلاقة، على أن الواقع أن في دولة الإمارات حلت محل الاتحاد السوفيتي بهذا الخصوص، ويكفي لنتذكر حقيقة هذه الدلالة

أن سواحل الولايات المتحدة لا تتجاوز ثلاثة أضعاف سواحل دولة الإمارات في مواجهة كثافة سكانية تكاد تكون إلى 1 إلى 250 بطبيعة الحال هذه أرقام تقريبية ولكنها تقدم دلالة ثابتة.

خامسًا- عدم وجود تقاليد عصرية كنتيجة لحداثة العهد بالاستقلال متغير آخر ليس في حاجة إلى إفاضة.

سادسًا- فإذا تذكرنا كيف أن الوقت لا يعمل لصالح المنطقة وهو الأمر الذي لا بد وأن يقودنا إلى المتغير الأخير والمتعلق بالترابط بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي لفهمنا مدى ما يفرضه ذلك على السلطة من أن تسرع لمواجهة هذه النواحي بالكثير من العناية والاهتمام.

وهذا يقودنا إلى المتغير الأخير وهو الذي يدور حول حقيقة العلاقة بين السياسة الداخلية من جانب والتفاعلات الدولية من جانب آخر.

إن أول ما يجب أن نلاحظه هو أنه إذا كان من الممكن في أي مجتمع معاصر تجزئة الظاهرة الأمنية والفصل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي أو بين ما يسمي بالأمن القومي والمصالح القومية فإنه في نطاق الأوضاع الحالية لدولة الإمارات يجب أن نؤكد على أن الظاهرة الأمنية كل متماسك لا يتجزأ بحيث أن أي بعد من أبعادها لا بد وأن يقود إلى الأبعاد الأخرى، كالأواني المستطرقة.

ما هي أسباب ذلك؟

لنبدأ من المنطلقات العامة قبل أن نصل إلى الجزئيات.

هناك أولا مجموعة من المنطلقات يجب أن نفهمها بوضوح عندما نتحدث عن أمن دولة الإمارات بصفة خاصة وعن أمن منطقة الخليج بصفة عامة.

أولا- إن دولة الإمارات دولة غنية ومتخمة بالثراء، ونحن قد حددنا من قبل هذه المصادر: بترول وثروات معدنية من جانب ومقدرة عالية ورأس مال متوفر من جانب آخر على الأقل في الأمد القصير كذلك فهي لا تملك القدرات الذاتية للدفاع عن النفس وعن ذلك الذي تملكه، ومن ثم فهي لا بد وأن تكون مطمعًا للقوى المتربصة الكبرى وغير الكبرى، الحكومية وغير الحكومية علينا أن نتذكر أن القوى التي قد يعنيها التسلل إلى المنطقة من نوعيات أربع:

القوتين الأعظم أي الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة .

القوى الكبرى أي الدول الكبرى التي رغم أنها لا تصل إلى مستوى القوتين الأعظم إلا أنها لا تزال تملك مصالحها المستقلة وأدواتها للتسلل أيضًا المستقلة بل والمتعارضة في بعض الأحيان، ولنذكر بصفة خاصة فرنسا وبريطانيا واليابان.

القوى الإقليمية ذات المصالح المستقلة والمتميزة والتي تغريها أيَضًا أهداف إقليمية في محاولة التحكم والتسرب إلى المنطقة، ولنذكر أولها وأهمها إيران، ولكن لا يجوز لنا أن ننسى إسرائيل من جانب والعرق من جانب آخر، فالعراق اليوم يتنازع حكامها الدور

الوطني العراقي من جانب والدور العربي القومي من جانب آخر ولابد أن تغليب الأول على الثاني هو احتمال يجب أن ندخله في الاعتبار.

ثم الشركات الكبرى المتعددة الجنسية.

هذه القوى المختلفة والمتعددة تملك أهدافًا واحدة ولكنها تخطط بأساليب مختلفة ومتنوعة ومن ثم فإن مواجهة كل من هذه القوى يجب أن تتم بأساليب مختلفة فإذا كانت الولايات المتحدة تجرد أساطيل وتهدد بمنع الغذاء أو باحتلال المنطقة فمما لا شك فيه أن دولة كفرنسا لن تلجأ إلى نفس الأسلوب وذلك دون الحديث عن الشركات المتعددة الجنسية.

ثانيًا- كذلك علينا أن ندخل في الاعتبار أن أدوات الاستعمار التقليدي قد اختفت ولم يعد لها موضع في العالم المعاصر، فكرة الجيوش والأساطيل التي تخرج غازية لتحتل بقوة السلاح وتسيطر بإكراه العنف المادي لم يعد لها موضع في العالم المعاصر، أساليب جديدة تفتق عنها العقل البشري أكثر خطورة وأكثر فاعلية واقل تكلفة يمتلئ بها عالم اليوم.

ونذكر بصفة خاصة:

أسلوب التسميم السياسي الذي أساسه زرع قيم جديدة، وإحالة نظام القيم السائد فإذا بمفهوم التبعية الحضارية يسيطر على المجتمع السياسي ويرسب النفوذ الأجنبي ويرتبط بهذا المفهوم ذلك الذي يسمي بتطويع الطابع القومي أو ما يعبر عنه domestication of national charetor وهو أسلوب اتبع حتى اليوم بفاعلية في اليابان وألمانيا الغربية من بين الدول المتقدمة وفي تركيا من بين الدول المتخلفة وكذلك بعض دول جنوب شرق أسيا.

أسلوب الإفساد الأخلاقي بأوسع معانيه، أيضًا هذا الأسلوب اتبع في إيران ليس فقط على مستوى الإفساد الإداري بل وكذلك بمعنى نشر قيم التحلل حتى أن الكثير من المحللين يتحدث عما يسمي بالاغتصاب المعنوي.

تدعيم الفرقة القومية بما يعنيه ذلك من خلاق القلاقل الداخلية ونشر حالة الذعر وتشجيع الإشعاعات والفوضى والقتل في بعض الأحيان ولعل ما يحدث في لبنان منذ قرابة عشرة أعوام ليس في حاجة إلى تعليق.

جميع هذه الأدوات تدور حول التعامل مع الجسد القومي من الداخل وليس من الخارج بأسلوب التسلل إلى جزئياته وليس مواجهة في ساحة قتال مكشوف، ومن ثم فإن مواجهتها لا يمكن أن تتم إلا من خلال جهاز الأمن الداخلي، بل إن هذه المواجهة تفترض أساليب جديدة غير معتادة لا يكفي بخصوصها الشرطي المعتاد بل يجب أن يكون وقد جهز كل من الشرطي والجهاز الأمني بأدوات جديدة وفلسفة جديدة للتعامل.

وهذا يقودنا إلى تساؤل آخر: ما هي الأهداف التي يجب أن تسيطر على الجهاز الأمني؟ علينا أن نميز في أبعادها العامة بين أهداف ثلاثة يجب أن يتكون من حصيلتها ما نستطيع أن نسميه بالسياسة الأمنية:

أولا- تحقيق نوع معين أو درجة معينة من درجات التماسك القومي ولن يتم ذلك إلا من خلال تدعيم الترابط بين المواطن والجهاز الأمني، هذه العملية في حاجة إلى فترة زمنية معينة، ولكن في انتظار أن يتم ذلك من خلال عملية الاندماج القومي التي سوف ترتبط بتغير الأجيال يجب أن يتم تنظيم حملة توعية وتثقيف لا فقط على مستوى المواطن العادي بل وعلى مستوى رجل الأمن ذاته.

ثانيًا- إخضاع العناصر غير القومية لنوع من الرقابة الفعالة، مما لا شك فيه أن هذه العملية في حاجة إلى جهاز يمتاز بالحساسية والفاعلية، وإذا كانت الرقابة يجب أن تكون غير مباشرة وغير واضحة فإن أقل مستوياتها المعومات الدقيقة والمتجددة عن النشاط الفردي والجماعي، هذه العناصر في الواقع قادرة على أن تقوم بأكثر من نشاط واحد:

تخريب الآبار البترولية.

خلق طابور خامس قادر على نشر حالة الذعر الجماعي.

رصد المعلومات لحساب جهات وأجهزة أجنبية.

ثالثًا- الرقابة الفعالة المباشرة على الحدود لمنع حالات التسرب التي لا تخفي مخاطرها والتي نعلم جميعها عن مدى تكرار حدوثها.

112- الأمن الداخلي وأبعاده الدولية في منطقة الخليج.

والخلاصة أن دولة الإمارات تعاني من أوضاع معينة تفرض على الجهاز الأمني أن يؤدي وظيفة مضاعفة، فالنقص الديموجرافي يزيد من مخاطر عدم تكامل القدرة على الدفاع الذاتي، كذلك فإن هذا النقص الديموجرافي مع الثروة والوفرة المادية لابد وأن يصير عنصرا جاذبا للقوى الدولية المنطلقة، حالة الرخاء ونقص العرض من جانب العمل القومي في نقطة تمتاز بالتفجر الديموجرافي مع الفقر المدقع ولنتذكر الهند والباكستان على سبيل المثال تخلق نوعًا من الجذب من نوعية أخرى، وهذا يعني أن التهديد الأمني ليس فقط مصدره القوى الدولية بأوسع معانيه بل وكذلك حركات الهجرة الفردية.

فلنحدد النقاط الأساسية كتلخيص موجز:

أولا- القوى الدولية الكبرى من صالحها التعامل مع الجسد من الداخل من خلال الحرب النفسية والتعامل المعنوي وتصير بهذا الخصوص الأدوات الإعلامية منطلقا خطيرًا للتأثير والتوجيه.

ثانيًا- القوى الإقليمية قادرة على أن تستغل عناصرها المنتشرة في الداخل كخط هجوم أول في حالة الصدام الخارجي أو ما في حكمه.

ثالثًا- القوى الدولية قادرة على أن تفجر الخلافات المحلية وخلق صدامات بين دول الخليج ذاته يصعب تطويعها بل ومن الممكن استخدامها لصالح التدخل من جانب القوى الكبرى، ولنتذكر بعض الأمثلة: إيران والبلاد العربية حول شط العرب أو البحرين أو الجزر المحتلة، العراق وخلافاتها مع الكويت، السعودية ومناوشات اليمن، عمان وعلاقاتها بجيرانها.

رابعًا- عدم التجانس الإقليمي في منطقة الخليج يسهل عمليات الغزو النفسي والتسلل المعنوي: ولنتذكر بعض المظاهر، عرب وإيرانيون، شيعة وسنة، نظم تقدمية ونظم محافظة أقليات متعددة.

جميع هذه النواحي تفرض جهازًا أمنيًا واعيا ومدعما بجميع عناصر الفاعلية، وأهمية هذا الجهاز ليس فقط لحفظ الأمن الداخلي، بل أنه هو الذي سوف يتحكم في مصير أي صدام خارجي على المستوى الإقليمي والدولي في آن واحد، بحيث يمكن القول أن الأمن الداخلي سوف يصير خط الدفاع الأخير في أي صدام يدور حول منطقة الخليج.